

E .

# خَجُولُ مُ الْحُونُ وَالْمُ وَالْمُ وَالْمُ وَاللَّهُ وَاللَّالِمُ اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّالِمُ اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّالِمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَا

نأليف الشيخ العلامة العسمين العلامة العسمين العلامة متم العرب متم من المراكم المراكم الأرث يوط القرن التاسع الهجرى

النافا

الطبعة الثانية

### 0 الطبعة الثانية 0

طبعة مصوره على الطبعة الأولى المطبوعة على نفقة الأديب الكبير محمد سرور الصبان وزير مالية الملكة العربية السعودية جزاه الله خير الجزاء

# بسسانتدارهم أارحيم كتاب النكاح

وما يتعلق به من الأحكام

« النكاح » جائز. والأصل في جوازه: الكتاب والسنة والإجماع.

أما الكتاب: فقوله تعالى ( ٤: ٣ فانكحوا ماطاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع ) وقوله تعالى ( ٣٤ : ٣٣ وأنكحوا الأيامى منكم والصالحين من عبادكم و إمائككم ) .

وأما السنة : فقوله صلى الله عليه وسلم « تنا كحوا تناسلوا . فإنى أباهى بكم الأمم يوم القيامة ، حتى بالسقط (١) » \_ وفى السقط ثلاث لغات : بفتح السين ، وضمها وكسرها \_ وهذا يدل على الجواز .

وأجمعت الأمة على جواز النكاح. وروى عن عائشة رضى الله عنها أنها قالت «كانت مناكح الجاهلية على أر بعة أقسام : أحدها . تناكح الرايات ، وهو أن المرأة كانت تنصب على بابها راية ، فيعرف أنها عاهر . فيأتيها الناس . والثانى : أن الرهط من القبيلة والناحية كانوا يجتمعون على وطء امرأة لايخالطهم غيرهم . فإذا جاءت بولد ألحق بأشبههم . والثالث : نكاح الاستحباب ، وهو أن المرأة كانت إذا أرادت أن يكون ولدها كريماً ، بذلت نفسها لعدة من لحول القبائل ، ليكون ولدها كأحدهم . والرابع: النكاح الصحيح: وهو الذي قال النبي صلى الله عليه وسلم: ولدت من نكاح ، لامن سفاح » وتزوج النبي صلى الله عليه وسلم خديجة بنت خويلد قبل النبوة من ابن عمها ورقه بن نوفل . وكان الذى

<sup>(</sup>١) لايعرف بهذا اللفظ. وفي المقاصد الحسنة للسخاوي : جاء معناه عن جماعة من الصحابة . فأخرج أبو داود والنسائى والبهتي وغيرهم عن معقل بن يسار مرفوعا « تزوجوا الولود الودود ، فإنى مكاثر بكم يوم القيامة » .

خطبها له عمه أبو طالب ، فخطب وقال : الحمد لله الذي جعل بلداً حراماً ، و بيتاً محجوجاً ، وجعلنا سدنته ، وهذا محمد قد عامتم مكانه من العقل والنبل ، و إن كان المسال قُلُن ، إلا أن المال ظل زائل ، وعارية مستردة ، وما أردتم من المال فعلي ، وله في خديجة بنت خويلد رغبة ، ولها فيه مثل ذلك . فزوجها منه ابن عمها .

وروى أن النبى صلى الله عليه وسلم تزوج بنساء كثير. ومات عن تسع. وسأل رجل عمر عن النكاح؟ فقال «كان خيرُنا أكثرَنا نكاحاً » يعنى النبى صلى الله عليه وسلم .

و « النكاح » في اللغة : الضم والجمع . يقال : تناكحت الأشجار ، إذا انضم بعضها إلى بعض . و يطلق على الوطء ، لاشتماله على الضم .

وفي الشرع: عبارة عن استباحة الوطء بإيجاب وقبول وشاهدي عدل.

و يستحب النكاح لمن يحتاج إليه إذا وجد أهبته ، و إن لم يجدها . فالأولى أن لاينكح ، و يكسر شهوته بالصوم .

ويكره النكاح لمن لايحتاج إليه ، إن لم يجد أهبته . و إن وجدها فلا يكره له ، لكن الاشتغال بالعبادة أفضل .

والأحب نكاح البكر النسيبة ، والتي ليست لهـا قرابة قريبة . وتكون من ذوات الدين .

و إذا رغب الرجل فى نكاح امرأة استحب له النظر إليها قبل الخطبة ، أذنت أو لم تأذن . وله تكرير النظر إليها . ولا ينظر إلا إلى الوجه والكفين ظهراً و بطناً . و يحرم نظر الفحل البالغ إلى الوجه والكفين من الحرة الكبيرة الأجنبية عند خوف الفتنة ، وكذا عند الأمن في أولى الوجهين .

ولا خلاف في تحريم النظر إلى ماهو عورة منها .

وللرجل أن ينظر من المحرم إلى مايبدو عند المهنة ، ولا ينظر إلى مابين السرة والركبة . وفيها بينهما وجهان . أظهرهما : الحل .

والأظهر حل النظر إلى الأمة ، إلا مابين السرة والركبة . و إلى الصغيرة ، إلا الفرج .

و إن نظر العبد إلى سيدته فله ذلك .

ونظر الممسوح :كالنظر إلى الحجارم . ونظر المراهق :كنظر البالغ ، لا كنظر الطفل الذي لايظهر على العورات .

وأما نظر الرجل إلى الرجل: فهو جائز في جميع البدن ، إلا مابين السرة والركبة و يحرم النظر إلى الأمرد بالشهوة .

ونظر المرأة إلى المرأة كنظر الرجل إلى الرجل، إلا أن فى نظر الذمية إلى السلمة وجهان . أحوطهما : المنع .

والأصح: أن المرأة النظر إلى بدن الرجل الأجنبي ، سوى مابين السرة والركبة ، إلا عند خوف الفتنة .

ونظرها إلى الرجال المحارم كنظر الرجال إلى نساء المحارم .

وحيثًما يحرم النظر يحرم المسّ . ويباحان للفصد ، والحجامة ، والمعالجة .

وللزوج أن ينظر إلى ماشاء من بدن زوجته .

و يخطب الخلية عن النكاح والعدة . و يحرم التصريح بخطبة المعتدة . وكذا التعريض إن كانت رجعية . ولا يحرم فى المتوفَّى عنها زوجها . وفى البائنة قولان . أصحهما : الجواز .

وتحرم الخطبة للغير بعد صريح الإجابة ، إلا أن يأذن الحجاب للغير . والظاهر أنه لا تحرم الخطبة ، إذا لم توجد إجابة ولا رد .

ومن استشير في حال الخاطب فله أن يصدق في ذكر مساويه .

و يستحب تقديم الخطبة على الخطبة وعلى العقد . والأصح: أنه إذا قال الولى « الحمد لله والصلاة على رسول الله . زوجت منك » فقال الزوج « الحمد الله والصلاة على رسول الله . قبلت » يصح النكاح ، بل يستحب ذلك .

والخلاف فيما إذا لم يطل الذكر بين الإيجاب والقبول . و إن طال لم يصح ، ولا يصح النكاح إلا بإيجاب ، أو بقول الولى « زوجتك ، أو أنكحتك » والقبول بأن يقول الزوج « تزوجت ، أو نكحت ، أو قبلت نكاحها ، أو تزويجها » و يجوز أن يتقدم لفظ الزوج على لفظ الولى .

وغير « الإنكاح » و « التزويج » من الألفاظ ، كالبيع والهبة والتمليك ، لا يقوم مقامهما . ولا يصح انعقاد النكاح بمعنى اللفظين بسائر اللغات (١) . ولى ينعقد النكاح بالكنايات . وفي معناها ما إذا قال « زوجتكها » فقال « قبلت » واقتصر عليه على الأصح .

و إذا قال « زوجنی » فقال « زوجتك » صح النكاح . وكذا لو قال الولی « تزوجتها » فقال « تزوجت » .

ولا يصح النكاح إلا بحضور شاهدين . ويعتبر فيهما الإسلام ، والتكليف والحرية ، والعدالة ، والذكورة ، والسمع . فلاينعقد بحضور الأصم . وكذا الأعمى في أصح الوجهين . وفي الانعقاد بحضور ابنى الزوجين وعدو يهما خلاف ، رجح منهما الانعقاد .

و ينعقد بحضور مستوري العدالة ، دون مستوري الإسلام والحرية .

ولو بان كون الشاهد فاسقاً عند العقد ، فالأصح أنه يتبين بطلان النكاح . وطريق التبين : قيام البينة ، أو إقرار الزوجين . والاعتبار بقول الشاهدين : كنا فاسقين يومئذ . ولو اعترف به الزوج وأنكرت المرأة فرق بينهما . ولا يقبل قوله عليها فى المهر ، بل يجب نصفه إن لم يدخل بها ، وتمامه إن كان بعد الدخول . ويستحب الإشهاد على رضى المرأة حيث يعتبر رضاها ، ولا يشترط .

والمرأة لا تزوج نفسها بإذن الولى ودونه ، ولا غيرها بوكالة ولا ولاية . ولا تقبل النكاح لأحد .

<sup>(</sup>۱) هذا تحكم ليس عليه دليل من كتاب ولا سنة . والنكاح عقد ككل العقود ينعقد بكل مايفيد الإيجاب والقبول بأى لغة

والوطء في النكاح بلا ولي يوجب مهر المثل ، ولا يوجب الحد .

ويقبل إقرار الولى بالنكاح إن كان مستقلا بالإنشاء ، و إن لم يكن لم يقبل إقراره عليها . ويقبل إقرار البالغة العاقلة بالنكاح على الجديد .

واللأب تزويج ابنته البكر ، صغيرة كانت أو كبيرة . ولا يعتبر إذنهـــا ومراجعتها . ويستحب أن يراجعها . وليسله تزويج الثيب إلا بإذنها ، و إن كانت صغيرة لم تزوج حتى تبلغ . والجدكالأب عند عدمه .

ولا فرق بين أن تزول البكارة بالوطء الحلال أو غيره ، ولا أثر لزوالها معد الوطء .

ومن على حاشـية النسب \_ كالأخ والعم \_ لا يزوجون الصغيرة بحال . و يزوجون الثيب البالغة بصريح الإذن . والحكم فى البكر كذلك ، أو بالسكوت بعد المراجعة .

ويقدم من الأولياء : الأب ، ثم الجد ، ثم أبوه ، ثم الأخ من الأبوين ، أو من الأب ، ثم ابنه و إن سفل ، ثم العم ، ثم سائر العصبات على ترتيبهم في الميراث . والأخ من الأبوين يقدم على الأخ من الأب في أصح القولين . ولا ولاية للابن بالبنوة . فإذا كان ابن ابن عم ، أو معتقاً ، أو قاضياً ، لم تمنعه البنوة من النزو يج .

وإذا لم يوجد أحد من الأقارب . فالولاية للمعتق ، ثم لعصباته على ترتيب الميراث .

و يزوج عتيقة المرأة من يزوج المعتقة مادامت حية . و إذا ماتت فالتزويج لمن له الولاء . وأصح الوجهين : أنه لاحاجة إلى رضا المعتقة إن كان التزويج فى حياتها . و إذا لم يوجد للمعتق عصبات فالولاية للسلطان .

وكذلك يزوج السلطان إذا عَضَل القريب أو المعتق . و إنما يحصل العضل إذا طلبت العاقلة البالغة تزويجها من كفء فامتنع . ولو عينت كفئاً ، وأراد الأب

تزو بجها من غيره فله ذلك في أظهر الوجهين . ولا يتعين من عينته .

ولا ولاية للرقيق ، ولا الصبى ، ولا المجنون ، ومختل النظر بالهرم أو الخبل . وكذا السفيه المحجور عليه على الأظهر .

ومهما كان الأقرب ببعض هذه الصفات ، فالولاية للأبعد .

والإغماء إن كان بما لايدوم غالباً ،كالنوم ، تنتظر إفاقته . وإن كان بما يدوم أياماً . فأقرب الوجهين : أن الحكم كذلك . والثانى : أنه تنتقل الولاية إلى الأبعد . ولا يقدح العمى في أصح الوجهين .

والظاهر من أصل المذهب: أنه لا ولاية للفاسق.

والكافريلي نكاح ابنته الكافرة .

وإحرام المرأة يمنع صحة النكاح ، لكن لانسلب به الولاية في أظهر الوجهين .
و يزوج السلطان عند إحرام الولى ، لا الأبعد . و إذا غاب الأقرب إلى
مسافة القصر زوجها السلطان . و إن كانت الغيبة إلى دونها . فأظهر الوجهين :
أنها لا تزوج حتى يرجع الولى فيحضر أو يوكل .

وللولى الحجبر التوكيل بالتزويج من غير إذن المرأة . وأصح القولين : أنه لايشترط تعيين الزوج . والوكيل يحتاط . فلا يزوج من غير كف. .

وأما غير المجبر: فإن نهته عن التوكيل لم يوكل . و إن أذنت له وكل . و إن قالت له « زولجني » فهل له التوكيل ؟ فيه وجهان . أصحهما : نعم . ولا يجوز له التوكيل من غير استئذانها في النكاح ، في أصح الوجيين .

و بقول وكيل الولى « زوجت بنت فلان منك » و يقول الولى لوكيل الخاطب « زوجت بنتى من فلان » فيقول وكيله « قبلت نكاحها له » .

و يجب على الحجبر تزويج المجنونة البالغة ، وتزويج المجنون عند ظهور الحاجة ولا يجب عليه تزويج البنت الصغيرة ، ولا التزويج للصغير . وعليه وعلى غير المجبر

\_ إن كان متعيناً \_ الإجابة إذا التمست المرأة النزويج ، و إن لم يكن متعينا \_ كإخوة وأعمام \_ والتمست النزويج من بعضهم . فكذلك تجب الإجابة في أظهر القولين .

والأولى إذا اجتمع الأوليا. في درجة واحدة أن يزوجها أفقههم وأقرؤهم وأسنهم ، برضا الآخرين . و إن تزاحموا أقرع بينهم . ومع ذلك فلو زوج غير من خرجت له القرعة ، وقد أذنت لكل واحد منهم . فأصح الوجهين : صحته .

و إذا زوجها واحد من زيد ، وآخر من عمرو ، ولم يعرف السابق . فهما باطلان . ولو عرف سبق واحد على التعيين ، ثم التبس ، وجب التوقف إلى أن يتبين الحال . فإن ادعى كل واحد من الزوجين على المرأة أنها تعلم سبق نكاحه سمعت دعواها بناء على الصحيح . وهو قبول إقرارها بالنكاح . وحينئذ فإن أنكرت حلفت . وإن أقرت لأحدهما ثبت له النكاح .

وهل تسمع دعوى الثانى عليهـا ؟ وهل له تحليفها ؟ ينبنى على القولين ، فيما إذا قال : هذه الدار لزيد ، لابل لعمرو .

وللجد أن يتولى طرفى العقد فى تزويج بنت ابنه من ابن ابن آخر .

وابن العم لايزوج من نفسه ، ولكن يزوجها ابن عم فى درجته . فإن لم يكن فى درجته زوجها القاضى .

و إن كان الراغب القاضي زوجها مَنْ فوقه من الولاة ، أو خليفته .

وكما لايجوز للواحد تولى الطرفين ، لايجوز أن يوكل وكيلا بأحد الطرفين ، أو وكيلين بالطرفين في أصح الوجهين .

و إذا زوج الولى موليته من غير كف، برضاها ، أو بعض الأولياء المستوين برضاها ورضا الباقين . صح النكاح .

ولو زوجها الأقرب منه برضاها ، لم يكن للأبعد اعتراض .

ولو زوجها أحد الأولياء برضاها دُون رضي الآخرين. فهل يبطل النكاح،

أو يصح ، ولهم الاعتراض بالفسخ ؟ فيه قولان . أصحبهما : الأول . و يجرى القولان في تزويج البكر الصغيرة والبالغة من غيركف، بغير رضاها . فيبطل في أصحبهما ، ويصح في الآخر . وللبالغة الخيار . وللصغيرة إذا بلغت في القول الثاني .

والتي يلى أمرها السلطان إذا التمست تزويجها من غير كف، ، فأظهر الوجهين : أنه لا يجيبها إليه .

وخصال الكفاءة : هي السلامة من العيوب التي يثبت بها الخيار . فمن به بعضها لا يكون كفئًا للسليمة منها .

والحرية . فالرقيق ليس بكف لحرة ، أصلية كانت أو عتيقة . والعتيق ليس كفئًا للحرة الأصلية .

والنسب. فالعجمى ليس كفئًا للمربية وغير القرشى ليس كفئًا للقرشية ، وغير الماشمى ليس كفئًا للقرشية ، وغير الماشمى ليس كفئًا للهاشمية ، والمطلبي للهاشمية والمطلبية . والظاهر اعتبار النسب في العجم ، كما يعتبر في العرب .

والعفة . فالفاسق ليسكفئا للمفيفة .

والحرفة . فأسحاب الحرفة الدنيئة ليسوا بأكفاء للأشراف وسمائر المحترفة . والحناس والحجام وقيم الحمام والحارس لا يكافئون ابنة الخيماط . والخياط لايكافئان ابنة العالم والقاضي (١) .

وأظهر الوجهين : أن اليسار لايعتبر فى خصال الكفاءة . فإن بعض الخصال لا يقابل ببعض .

<sup>(</sup>۱) أحق من كل هذه الخصال: تحرى ما أوصى به رسول الله صلى الله عليه وسلم «إذا خطب إليكم من ترضون دينه وخلقه فزوجوه ، إلا تفعلوه تكن فتنة فى الأرض وفساد كبير » وقد تزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم صفية بنت أعدى أعداء الله ورسوله وأخبث الناس حيى بن أخطب . لأنها آمنت بالله ورسوله . فكانت من أمهات المؤمنين ، ولم يضرها خبث أبهها . وخير الهدى هدى رسول الله . وشر الأمور : عادات الجاهلية وعصياتها بالأنساب والآباء والأحداد .

ولا يجوز للأب أن يقبل لابنه الصغير نكاح الأمة . والأظهر : أنه لا يقبل نكاح المعيبة أيضاً ، وأنه لا يجوز أن يقبل نكاح من لاتكافئه من سائر الوجوه . والمجنون الصغير لا يزوج ألبتة . وكذا الكبير ، إلا أن تدعو الحاجة إلى النزو يج منه ، و إذا جاز النزو يج منه فلا يزاد على واحدة .

و يجوز أن يزوج من الصغير العاقل أكثر من واحدة .

والمجنونة يزوجها الأب والجد، صغيرة كانت أوكبيرة ، بكراً أو ثيباً. ويكنى في تزويجها ظهور المصلحة . ولا تشترط الحاجة .

والتى لا أب لها ولا جد لاتزوج إن كانت صغيرة . و إن كانت بالغة . فالأظهر أنه لا يزوجها إلا السلطان . و إنما يزوجها للحاجة دون المصلحة فى أظهر الوجهين . والمحجور عليه بالسفه لايستقل بالنكاح ، بل يتزوج بإذن الولى ، أو يقبل له الولى النكاح . فإذا أذن له وعين امرأة لم ينكح غيرها . و ينكحها بمهر المثل ،

أو بما دونه ، فإن زاد صح النكاح على الأصح ، ورد إلى مهر المثل .

ولو قال: انكح بألف، ولم يمين امرأة بالذات ولا بالنوع . نكح امرأة بأقل الأمرين من مهر المثل .

ولو أطلق الإذن فالأصح صحته . وينكح بمهر المثل من تليق به ، ولو قبل الولى النكاح له . فيحتاج إلى استئذانه في أصح القولين ، ويقبل بمهر المثل ، أو بما دونه . فإن زاد بطل في أحد القولين . وصح بمهر المثل في أصحهما .

و إن نكح السفيه بغير إذن الولى فالنكاح باطل . و إذا دخل بها فيجب مهر المثل ، أو أقل مايتمول ، أولا يجب شيء ؟ فيه وجوه . رجح منها الثالث .

والمحجور عليه بالفلس له أن ينكح ، لكن لايصرف ما فى يده إلى مؤن النكاح، بل يتعلق بكسبه .

ونكاح العبد بغير إذن السيد باطل ، و يإذنه صحيح . ويجوز أن يطلق

الإذن ، وأن يقيد بامرأة بعينها ، أو بواحدة من القبيلة أو البلدة . ولا يعدل العبد عما أذن له فيه .

وليس للسيد إجبار العبد على النكاح فى أصح القولين . ولا تلزمه الإجابة إذا طلب العبد النكاح فى أصح الوجهين . وله إجبار أمته على النكاح ، صغيرة كانت أو كبيرة ، بكراً كانت أو ثيباً . ولا يلزمه النزو يج إذا طلبته ، إن كانت من تحل له . وكذا إن لم تكن فى أصح الوجهين .

و إذا زوج السيد أمته ، فيزوجها بالملك أو بالولاية ؟ فيه وجهان . أظهرهما : الأول ، حتى يزوج الفاسق أمته . ولو سلبناه الولاية بالفسق . ويزوج المسلم أمته الكتابية ، ويزوج المكاتب أمته .

و إن الذي يسمى ليفسد زوجتى كساع إلى أُسْد الشَّرَى يستميلها وفي الحديث عن عمار بن ياسر في حق عائشة رضى الله عنها « والله إني

لأعلم أنها زوجته في الدنيا والآخرة » ذكره البخاري . واختاره الـكسائي .

فرع: يجوز للسلم أن يزوج الكافر كافرة فى ثلاثة مواضع: إذا لم يكن لها ولى من النسب يزوجها الحاكم . وإذا كان لمسلم أمة كافرة يزوجها وليها المسلم من كافر.

مسألة : رجل زوج أمه وهي بكر بولاية صحيحة . ما صورته ؟

الجواب: هذا صغير له أخت بالغة نزل لها لبن . فرضع منه أخوها . فلما كبر الابن زوج أخته .

## الخلاف المذكور في مسائل الباب

الإجماع منعقد على أن النكاح من العقود الشرعية المنسوبة بأصل الشرع . واتفق الأثمة على أن من تاقت نفسه إليه ، وخاف العنت ــ وهو الزنا ــ فإنه يتأكد في حقه ، ويكون أفضل له من الجهاد والحج وصلاة التطوع وصوم التطوع والنكاح مستحب لمحتاج إليه يجد أهبته عند الشافعي ومالك .

وقال أحمد : متى تاقت نفسه إليه وخشي العنت وجب .

وقال أبو حنيفة : باستحبابه مطلقاً بكل حال . وهو عنده أفضل من الانقطاع للعبادة .

وقال داود : بوجوب النكاح على الرجل والمرأة ، مرة في العمر مطلقا .

و إذا قصد نكاح امرأة سُنّ نظره إلى وجهها وكفيها بالاتفاق . وقال داود: بجوازه إلى سائر جسدها ، سوى السوأتين .

والأصح من مذهب الشافى : جواز النظر إلى فرج الزوجة والأمة وعكسه . و بذلك قال أبو حنيفة ومالك وأحمد .

ومماوك المرأة : نص الشافعي على أنه تَعْرَم عليها . فيجوز نظره إليها . وهذا هو الأصح عند جمهور أصحابه .

وقال الشيخ أبو حامد: الصحيح عند أصحابنا: أن العبد لا يكون محرما لسيدته. وقال النووى: هذا هو الصواب، بل ينبغى أن لا يجرى فيه خلاف، بل يقطع بتحريمه. والقول بأنه محرم لها: ليس له دليل ظاهر. فإن الصواب في الآية أنها في الإماء.

ولا يصح النكاح إلا من جائز التصرف. عند عامة الفقهاء.

وقال أبو حنيفة : يصح نكاح الصبي والسفيه موقوفًا على إجازة الولى .

و يجوز للولى \_ غير الأب \_ أن يزوج اليتيم قبل باوغه ، إذا كان مضطراً له، كالأب عند الثلاثة . ومنع الشافعي من هذا .

ولا يصح نكاح العبد بغير إذن مولاه عند الشافعي وأحمد . وقال مالك : يصح وللولى فسخه عليه .

وقال أبر حنيفة : يصح موقوفا على إجازة الولى .

#### فصل

ولا يصح النكاح عند الشافعي وأحمد إلا بولى ذكر . فإن عقدت المرأة النكاح لايصح .

وقال أبو حنيفة: للمرأة أن تتزوج بنفسها، وأن تؤكل في نكاحها إذا كانت من أهل التصرف في مالها، ولا اعتراض عليها، إلا أن تضع نفسها في غير كف، فيعترض الولى عليها.

وقال مالك: إن كانت ذات شرف وجمال يرغب في مثلها ، لم يصح نكاحها إلا بولى . و إن كانت بخلاف ذلك . جاز أن يتولى نكاحها أجنبي برضاها .

وقال داود: إن كانت بكراً لم يصح نكاحها بغير ولى . و إن كانت ثيباً صح. وقال أبو ثور وأبو يوسف: يصح إن تزوجت بإذن وليها ، و إن تزوجت بنفسها ، أو ترافعا إلى حاكم حنفي حكم بصحته: نفذ . وليس الشافعي نقضه ، إلا عند أبي سعيد الاصطخرى . فإن وطثها قبل الحكم فلا حدّ عليه . إلا عند أبي بكر الصيرفي إن اعتقد تحريمه .

و إن طلقها قبل الحكم لم يقع إلا عند أبي إسحاق المروزي احتياطا.

فإن كانت المرأة في موضع ليس فيه حاكم ولا ولى . فوجهان . أحدهما: تزوج نفسها . والثانى : ترد أمرها إلى رجل من المسلمين يزوجها . وقال المستظهرى : وهذا لا يجيء على أصلنا . وكان الشيخ أبو إسحاق يختار في مثل هذا : أن يحكم فقيها من أهل الاجتهاد في ذلك ، بناء على التحكيم في النكاح .

#### فصل

وتصح الوصية بالنكاح عند مالك ، ويكون الوصى أولى من الولى بذلك . وفال أبو حنيفة : إن القاضى يزوّج . وقال الشافعى : لا ولاية لوصى مع ولى ؛ لأن عارها لايلحقه . وقال القاضى عبد الوهاب المالكي : وهذا الإطلاق في القليل فاسد . فالحاكم إذا زوج المرأة لايلحقه ماقاله (١) .

#### فصل

وتجوز الوكالة في النكاح. وقال أبو ثور: لاتدخل الوكالة فيه.

والجد أولى من الأخ . وقال مالك : الأخ أولى من الأب ، والأم أولى من الأب ، والأم أولى من الأخ للأب عند أبى حنيفة والشافعى فى أصح قوليه . وقال مالك : هما سواء . ولا ولاية للابن على أمه بالبنوة عند الشافعى . وقال أبو حنيفة ومالك وأحمد : تثبت له الولاية . وقدمه مالك وأبو يوسف على الأب . وقال أحمد : الأب أولى . وفى الجد عنه روايتان . وهو قول أبى حنيفة .

#### فصل

ولا ولاية للفاسق عند الشافعي وأحمد . ومن أصحابه من قال : إن كان الولى أبا أو جداً فلا ولاية له مع الفسق ، و إن كان غيرهما من العصبات تثبت له الولاية مع الفسق . وقال أبو حنيفة ومالك وأحمد : إن كانت العصبة منقطعة ، انتقلت الولاية إلى الأبعد . و إن كانت غير منقطعة لم تنتقل . والمنقطع عند أبي حنيفة وأحمد : هو الغيبة في مكان لا تصل إليه القافلة في السنة إلا مرة واحدة .

و إذا غاب الولى عن البكر وخنى خبره ، ولم يعلم له مكان . قال مالك : يزوجها أخوها بإذنها . و به قال أبو حنيفة وأصحابه خلافا للشافعي .

<sup>(</sup>١)كذا في الأصل · ولعله « عارها » ونسخة الأزهر مخرومة من وسطكتاب الوصايا .

#### فصل

وللأب والجد تزويج البكر بغير رضاها ، صغيرة كانت أوكبيرة . و به قال مالك في الأب . وهو أشهر الروايتين عن أحمد والجد .

وقال أبو حنيفة: تزويج البكر البالغة العاقلة بغير رضاها. لايجوز لأحد بحال.
وقال مالك وأحمد فى إحدى الروايتين : لايثبت للجد ولاية الإجبار .
ولايجوز لغير الأب تزويج الصغبرة حتى تبلغ وتأذن. وقال أبو حنيفة : يجوز لسائر
العصبات تزويجها ، غير أنه لايلزم العقد فى حقها . فيثبت لها الخيار إذا بلغت .
وقال أبو يوسف : يلزمها عقدهم .

#### فصل

والبكر إذا ذهبت بكارتها بوط، ولوحراماً ، لم يجز تزويجها إلا بإذنها إن كانت بان كانت صغيرة فمتى تبلغ وتأذن .

فعلى هذا إذا زالت البكارة قبل بلوغها لم تتزوج عند الشافعي حتى تبلغ ، سواء كان المزوج أباً أو غيره . وقال أحمد : إذا بلغت تسع سنين : صح إذنها فى النكاح وغيره .

والرجل إذا كان هو الولى للمرأة إما بنسب أو ولاء أو حكم . كان له أن يؤوج نفسه منها عند أبى حنيفة ومالك على الإطلاق.

وقال أحمد : يوكل غيره كيلا يكون موجبًا قابلا .

وقال الشافعى : لا يجوز له القبول بنفسه ، ولا يوكل غيره . بل يزوجه حاكم غيره ولو خليفته . وعن بعض أصحابه : الجواز . وبه عمل أبو يحيى البلخى قاضى دمشق . فإنه تزوج امرأة ولى أمرها من نفسه .

وكذلك من أعتق أمته ثم أذنت له فى نكاحها من نفسه جاز له عند أبى حنيفة ومالك أن يلى نكاحها من نفسه . وكذلك من له بنت صغيرة يجوز له أن يوكل من خطبها منه فى تزويجها من نفسه عند مالك وأبى حنيفة وصاحبيه .

#### فصل

و إذا اتفق الأوليا. والمرأة على نكاح غير الكف: : صح العقد عند الثلاثة وقال أحمد : لايصح .

و إذا زوجها أحد الأولياء برضاها من غير كفء: لم يصح عند الشافعي . وقال مالك: اتفاق الأولياء واختلافهم سواء .

و إذا أذنت في تزويجها لمسلم . فليس لواحد من الأولياء الاعتراض على ذلك . وقال أبو حنيفة : يلزم النكاح .

#### فصل

والكفاءة عند الشافعي في خمسة : الدين ، والنسب ، والصنعة ، والحرية ، والخاو من العيب . وشرط بعض أصحابه اليسار .

وقول أبو حنيفة كقول الشافعي ، لكنه لم يعتبر الخلو من العيب . ولم يعتبر محد بن الحسن الديانة في الكفاءة ، إلا أن يكون يسكر ويخرج ، فيسخر منه الصديان .

وعند مالك أنه قال: الكفاءة في الدين لا غير.

قال ابن أبى ليلى : الكفاءة فى الدين والنسب والمال . وهى رواية عن أبى حنيفة .

وقال أبو يوسف: والمكسب. وهي رواية عن أبي حنيفة.

وعن أحمد رواية كمذهب الشافعي . وأخرى : أنه يعتبر الدين والصنعة .

ولأصحاب الشافعي رحمه الله في السن وجهان . كالشيخ مع الشابة . وأصحهما : أنه لا يعتبر .

وهل فقد الكفاءة يؤثر في بطلان النكاح أم لا؟

قال أبو حنيفة : يوجب للأولياء حق الاعتراض . وقال مالك : يبطل

النكاح . وللشافعي قولان . أسحهما : البطلان ؛ إلا إذا حصل معه رضى الزوجة والأولياء . وعن أحمد روايتان . أظهرهما : البطلان .

و إذا طلبت المرأة التزويج من كف، بدون مهر مثلها: لزم الولى إجابتها، عند الشافعي ومالك وأحمد وأبى يوسف ومحمد. وقال أبو حنيفة: لايلزمه ذلك. ونكاح من ليس بكف، في النسب: غير محرم بالاتفاق.

و إذا زوج الأب والجد الصغيرة بدون مهر مثلها ، بلغ به مهر المثل عند الشافعي . وقال أبو حنيفة ومالك وأحمد : يلزم ماسماه .

و إذا كان الأقرب من أهل الولاية موجوداً ، فزوجها الأبعد : لم يصح عند الثلاثة . وقال مالك : يصح ، إلا في الأب في حق البكر والوصى . فإنه يجوز عند الأربعة النزويج .

و إذا زوج المرأة وليان بإذنها من رجلين ، وعلم السابق . فالثانى : باطل عند الشافعي وأبي حنيفة وأحمد .

وقال مالك : إن دخل بها الثانى مع الجهل بحال الأول . بطل الأول . ووسح الثانى . و إن لم يعلم السابق بطلا .

و إذا قال رجل: فلانة زوجتى وصدقته: ثبت النكاح باتفاقهما عند الثلاثة. وقال مالك: لايثبت النكاح، حتى يرى داخلا وخارجا من عندها ؛ إلا أن يكون في سفر.

#### فصل

ولا يصح النكاح إلا بشهادة عند الثلاثة .

وقال مالك: يصح من غير شهادة ، إلا أنه اعتبر الإشاعة وترك التواصى على الكتمان ، حتى لو عقد فى السر واشترط كتمان النكاح فسخ عند مالك .

وعند أبى حنيفة والشافعي وأحمد : لايضر كتمانهم مع حضور الشاهدين ولا يثبت النكاح عند الشافعي وأحمد إلا بشاهدين عداين ذكرين.

وقال أبو حنيفة : ينعقد برجل وامرأتين ، و بشهادة فاسقين . و إذا تزوج مسلم ذمية لم ينعقد النكاح إلا بشهادة مسامين عند الثلاثة .

و إذا تروج مسلم دفيه م يتعقد المحاج إذ بسهاده مسمين عند النازلة وقال أبو حنيفة : يتعقد بذميين .

والخطبة فى النكاح ليست بشرط عند جميع الفقهاء ، إلا داود . فإنه قال باشتراط الخطبة عند العقد ، مستدلاً بفعل النبى صلى الله عليه وسلم .

#### فصل

ولا يصح النكاح عند الشافعي وأحمد إلا بلفظ « النزو يج ، والإنكاح » وقال أبو حنيفة : ينعقد بكل لفظ يقتضى التمليك على التأييد في حال الحياة ، وقد روى عنه في لفظ « الإجارة » روايتان .

وقال مالك : ينعقد بذلك مع ذكر المهر .

و إذا قال : زوجت بنتى من فلان ، فبلغه . فقال : قبلت النكاح ، لم يصح عند عامة الفقهاء .

وقال أبو يوسف : يصح ، ويكون قوله « زوجت فلاناً » جميع العقد .

ولو قال « زوجتك بنتى » فقال « قبلت » فللشافعى قولان . أصحهما : أنه لا يصح حتى يقول : قبلت نكاحها . والثانى : يصح . وهو قول أبى حنيفة وأحمد. ولا يجوز للمسلم أن يتزوج كتابية بولاية كتابى عند أحمد . وأجازه الثلاثة .

#### فصل

وللسيد إجبار عبده الكبير على النكاح عند أبى حنيفة ومالك ، وعلى القديم من قولى الشافعى ، و يجبر من قولى الشافعى ، و يجبر السيد على بيع العبدأو إنكاحه إذا طلب منه الإنكاح فامتنع عند أحمد . وقال أبو حنيفة ومالك : لا يجبر . وللشافعى قولان ، كالمذهبين ، أصحهما لا يجبر .

ولا يلزم الابن إعفاف أبيه ، وهو إنكاحه إذا طلب النكاح عند أبي حنيفة

ومالك . وأظهر الروايتين عن أحمد : أنه يلزمه . وهو نص الشافعى . قال محققو أصحابه : بشرط حرية الأب . وكذلك عنده يلزم إعفاف الأحرار من جهة الأب . وكذا من جهة الأم .

#### فصل

و يجوز للولى أن يزوج أم ولده بغير رضاها عند أبى حنيفة وأحمد . وللشافعي في ذلك أقوال . أصحها :كذهب أبي حنيفة ولأحمد روابتان .

ولو قال « أعتقت أمتى وجعلت عتقها صداقها » بحضرة شاهدين . فعند أبى حنيفة ومالك والشافعى : النكاح غير منعقد . وعن أحمد روايتان . إحداها : كذهب الجماعة . والثانية : الانعقاد . وثبوت العتق صحيح بالإجماع .

ولو قالت الأمة لسيدها «أعتقنى على أن أتزوجك ، ويكون عتقى صداقى » فأعتقها . قال الأر بعة : يصح العتق .

وأما النكاح: فقال أبو حنيفة والشافى: هى بالخيار ، إن شاءت تزوجته و إن شاءت لم تتزوجه ، ويكون لها إن اختارت صداق مستأنف ، فإن كرهته فلاشىء عليها عند أبى حنيفة ومالك .

وقال الشافعي : له قيمة نفسها . وقال أحمد : تصير حرة . ويازمها قيمة نفسها . و إن تراضيا بالعقد كان العتق مهراً ، ولا شيء لها سواه . انتهى .

# باب ما يحرم من النكاح

يحرم نكاح الأمهات . وكل أنثى ولدتك أو ولدت من ولدتك فهى أمك .
و يحرم نكاح البنات . وكل أنثى ولدتها أو وَلَدْتَ من ولدها فهى بنتك
إلا البنت المخلوقة من ماء الزنا . و إذا ولدت من الزنا لم يحل لها نكاح وادها
ونكاح الأخوات و بنات الإخوة والأخوات ونكاح العمات . وكل أنثى
هى أخت ذكر ولذك فهى عمتك . ونكاح الخالات . وكل أنثى هى أخت أنثى ولدتك . فهى خالتك .

وهؤلاء السبع يحرمن من الرضاع كما يحرمن من النسب.

وكل امرأة أرضعتك أو أرضعت من أرضعتك أو من وَلَدك أو ولدت مرضعتك أومَنْ لبنُها منه ، فهي أم من الرضاع . وعلى هذا : قياس سائر الأصناف .

و إذا أرضعت أجنبية أخاك لم تحرم عليك . و إن حرمت أم الأخ فى النسب ؛ وكذلك إذا أرضعت أجنبية ولدك لم تحرم أمها ولا بنتها عليك . و إن كانت تحرم جدة الولد وأخته فى النسب .

ولا تحرم أخت الأخ في النسب ولا في الرضاع . وصورتها : أن ترضعك امرأة وترضع صغيرة أجنبية منك بجوز لأخيك نكاحها .

و يحرم من جهة المصاهرة بالنكاح الصحيح: أمهات الزوجة من الرضاع والنسب. والوطء في ملك الميين يحرم الموطوءة على ابن الواطىء وأبيه، وأمها و بنتها على الواطىء.

وكذلك الحسكم في الوطء بالشبهة إذا شملت الشبهة الرجل والمرأة . وإن اختصت بأحدهما فكذلك في أحد الوجهين .

والاعتبار بالرجل في أصحهما ، حتى يثبت التحريم إذا اشتبه الحال عليه .

والزنا لايثبت حرمة المصاهرة . ولايلحق سائر المباشرات بالوطء على الأصح . و إذا اختلطت محرم بأجنبيات معدودات لم ينكح واحدة منهن .

و إذا اختلطت بنساء بلدة أو قرية كبيرة لم يحرم عليه النكاح منهن .

وما يثبت التحريم المؤبد إذا طرأ على النكاح قطعه . وذلك كما إذا وطى. منكوحة الرجل ابنه أو أبوه بالشبهة .

والجمع بين الأختين من النسب والرضاع حرام . فإذا نكح أختين معاً فالنكاحان باطلان . و إن نكحهما على الترتيب فالثاني باطل .

وكذلك يحرم الجمع بين المرأة وعمتها، وبينها وبين خالتها من النسب والرضاع. وكل امرأتين يحرم الجمع بينهما فى النكاح يحرم الجمع بينهما فى الوطء بملك البين . ولايحرم الجمع فى الملك .

و إذا ملك أختين فوطى، إحداها حرمت الأخرى إلا أن يحرم الأولى ، إما بإزلة الملك بالبيع أو غيره ، أو إزالة الحل بالنزو يج والكتابة . ولو عرض الحيض أو الإحرام لم يكف . وكذا الرهن فى أصح الوجهين .

و إذا ملك إحدى الأختين ثم نكح الأخرى: صح النكاح. وحلت المنكوحة وحرمت الأولى.

ولوكان في نكاحه إحداهما ، ثم ملك الأخرى : فهي حرام عليه . والمنكوحة حلال كاكانت .

ولا يجمع الحر فى النكاح بين أكثر من أربع نسوة ، ولا العبد بين أكثر من أربع نسوة ، ولا العبد بين أكثر من اثنتين . فلو نكح الحر خمساً مماً بطل نكاح الحر ، أو نكحهن على الترتيب بطل نكاح الخامسة . إذا طلقهن أو بعضهن طلاقاً بائناً . ولا يجوز إذا كان رجعياً حتى تبين . وكذا نكاح الأخت في عدة الأخت .

فرع: لما خص الله تعالى رسوله صلى الله عليه وسلم بوحيه . وأبان بينه و بين خلقه بما فرض عليهم من طاعته ، افترض عليه أشياء خففها على خلقه ، ليزيده بها إن شاء الله تعالى قر بة . وأباح له أشياء حظرها على غيره زيادة فى كرامته ، وتبييناً لفضله . وقد صح أنه صلى الله عليه وسلم خُص بأحكام فى النكاح وغيره ، لم يشاركه غيره فيها .

منها: أنه صلى الله عليه وسلم أبيح له أن ينكح من النساء أى عدد شاء . وحكى الطبرى فى العدة وجهاً آخر: أنه لم يبح له أن يجمع بين أكثر من تسع . والأول هو المشهور .

وروى أن النبي صلى الله عليه وسلم نكح ثمان عشرة امرأة . وقيل : بل خس عشرة ، وجم بين أربع عشرة . وقيل : بين إحدى عشرة . ومات عن وكل امرأتين يحرم الجمع بينهما فى النكاح يحرم الجمع بينهما فى الوطء بملك المين . ولايحرم الجمع فى الملك .

و إذا ملك أختين فوطى، إحداها حرمت الأخرى إلا أن يحرم الأولى ، إما بإزلة الملك بالبيع أو غيره ، أو إزالة الحل بالنزويج والكتابة . ولو عرض الحيض أو الإحرام لم يكف . وكذا الرهن فى أصح الوجهين .

و إذا ملك إحدى الأختين ثم نكح الأخرى: صح النكاح. وحلت المنكوحة وحرمت الأولى.

ولوكان في نكاحه إحداهما، ثم ملك الأخرى: فهي حرام عليه. والمنكوحة حلال كاكانت.

ولا يجمع الحر فى النكاح بين أكثر من أربع نسوة ، ولا العبد بين أكثر من أربع نسوة ، ولا العبد بين أكثر من اثنتين . فلو نكح الحر خمساً مماً بطل نكاح الحر ، أو نكحهن على الترتيب بطل نكاح الخامسة . إذا طلقهن أو بعضهن طلاقاً بائناً . ولا يجوز إذا كان رجعياً حتى تبين . وكذا نكاح الأخت فى عدة الأخت .

فرع: لما خص الله تعالى رسوله صلى الله عليه وسلم بوحيه . وأ بان بينه و بين خلقه بما فرض عليهم من طاعته ، افترض عليه أشياء خففها على خلقه ، ليزيده بها إن شاء الله تعالى قر بة . وأباح له أشياء حظرها على غيره زيادة فى كرامته ، وتبييناً لفضله . وقد صح أنه صلى الله عليه وسلم خُص بأحكام فى النكاح وغيره ، لم يشاركه غيره فيها .

منها: أنه صلى الله عليه وسلم أبيح له أن ينكح من النساء أى عدد شاء . وحكى الطبرى فى العدة وجهاً آخر: أنه لم يبح له أن يجمع بين أكثر من تسع . والأول هو المشهور .

وروى أن النبي صلى الله عليه وسلم نكح ثمان عشرة امرأة . وقيل : بل خس عشرة ، وجمع بين أربع عشرة . وقيل : بين إحدى عشرة . ومات عن وَلا يَنكُح مملوكة الغير، إلا بشروط.

أحدها: أن لايكون تحتـه حرة . والأحوط المنع . و إن كانت لا تصابح للاستمتاع .

والثانى: أن لايقدر على نكاح حرة ، إما لأنه لا يجد صداقها ، أو لأنه لا يجد المرأة ينكحها .

ولو قدر على نسكاح حرة غائبة . فله نسكاح الأمة إن كانت تلحقه مشقة ظاهرة بالخروج إليها ، أو كان لا يأمن من الوقوع فى الزنا فى مدة قطع المسافة ، و إلا لم ينكحها .

ولو قدر على نسكاح حرة رتقاء أو صغيرة ، فعلى الخلاف المذكور فيما إذا كانت تحته حرة لا تصلح للاستمتاع . والأصح : أنه لا يملك نسكاح الأمة إن وجد حرة ترضى بمهر مؤجل .

والثالث: أن يخاف الوقوع في الزنا. فإن قدر على شراء جارية يتسراها لم ينكح الأمة في أصح الوجهين .

والرابع: أن تكون الأمة التي ينكحها مسلمة . ولا يحل له نكاح الأمة الكتابية . والأصح: أنه يجوز أن ينكح الحر والعبد الكتابيان الأمة الكنابية . وأن العبد المسلم لا ينكحها .

والتي تبعض فيها الرق والحرية فهي كالرقيقة ، حتى لا ينكحها الحر إلا بالشرائط المذكورة .

ولو نكح الحر الأمة ، ثم أيسر ، أو نكح حرة : لم ينفسخ نكاح الأمة . ولو جمع من لايحل له نكاح الأمة بين حرة وأمة فى عقد واحد : بطل نكاح الأمة . وأصح القولين : صحة نكاح الحرة .

وقال صاحب التتمة : إذا طلق زوجته الأمة ثلاثا ثم اشتراها . هل تحل له بملك المين أم لا؟ فيه وجهان .

أصحهما: أنه لايحل له وطؤها، لأن الله تعالى قال (٢٠٠٢ فإن طلقها فلاتحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره. فإن طلقها فلا جناح عليهما أن يتراجعا إن ظنا أن يقيها حدود الله . وتلك حدود الله يبينها اقوم يعلمون ) وذلك اقتضى التحريم على الإطلاق . وروى عن زيد بن ثابت رضى الله عنه أنه قال \_ فى الرجل يطلق الأمة ثلاثا ثم يشتريها \_ « إنها لاتحل له ، حتى تنكح زوجا غيره » .

والثانى: يحل. لأن حكم ملك الهين أوسع من حكم النكاح. ولهذا لم ينحصر العدد فى ملك الهين . ولهذا قلنا : إن الأمة الكتابية لاتحل بالنكاح، وتحل بملك الهين . والأمة محمولة على الاستباحة بحكم النكاح .

فائرة : من تحرير التنبيه . قال الواحدى : أكثر استعال الدرب فى الآدميات « الأمهات » بحذف الهاء . وجاء فى الآدميات « الأمات » بحذفها . وفى غيرهن إثباتها . ويقال فى الأم : « أمة » والهاء فى « أمة ، وأمهات » زائدة عند الجهور . وقيل : أصلية .

قال ابن الأنبارى: الأصل «أم» ثم يقال فى الندا: يا أماه. فيدخاون هاه السكت عليها . و بعض العرب يسقط الألف . و يشبهون هاه السكت بتاء التأنيث . فيقولون : ياأمة . كا قالوا : يا أبت . ومنه أيضاً « السرية » بضم السين . قال الأزهرى وغيره : هى فعلية من السر . وهو الجاع . سمى سراً لأنه يفعل سراً . وقالوا « سرية » بالضم ولم يقولوها بالكسر ليفرقوا بين الزوجة والأمة . كا قالوا للشيخ الذى أتت عليه دهور « دهرى » بالضم . وللملحد « دَهْرى » بالفتح .

وقال أبو الهيثم : هي مشتقة من الشر ، وهو السرور . لأن صاحبها يسر بها. قال الأزهري : هذا القول أحسن . قال : والأول أكثر .

وقال الجوهرى : هي مشتقة من السر ، وهو الجماع . ومن السر ، وهو الإخفاء . لأنه يخفيها عن زوجته . ويسترها أيضاً من ابتذال غيرها من الإماء . قال ويقال: تسررت جارية وتسريت . كما قالوا: تظننت وتظنيت من الظن . الخلاف المذكور في مسائل الباب

أم المرأة تحرم على التأبيد بمجرد العقد على البنت بالاتفاق . وحكى عن على وزيد بن ثابت رضى الله عنهما : إن طلقها قبل الدخول كان له أن يتزوج بأمها . و إن ماتت قبل الدخول لم يجز له تزوج أمها . فجمل الموت كالدخول .

وتحرم الربيبة بالدخول بالأم بالاتفاق ، و إن لم تكن في حجر زوج أمها . وقال داود : يشترط أن تكون الربيبة في كفالته .

وتحريم المصاهرة يتعلق بالوطء في ملك .

فأما المباشرة فيما دون الفرج بشهوة : فهل يتعلق بها التحريم ؟ قال أبو حنيفة : يتعلق التحريم بذلك ، حتى قال : إن النظر إلى الفرج كالمباشرة في تحريم المصاهرة

#### فصل

والزانية : يحل نكاحها عندالثلاثة . وقال أحمد: يحرم نكاحها حتى تتوب<sup>(۱)</sup> .

ومن زنى بامرأة لم يحرم عليه نكاحها ، ولانكاح أمها و بنتها عند مالك والشافعي .

وقال أبو حنيفة : يتعلق تحريم المصاهرة بالزنا . وزاد عليه أحمد ، فقال : إذا تاوط بغلام ، حرمت عليه أمه و بنته (٢) .

ولو زنت امرأة لم ينفسخ نكاحها بالاتفاق . وروى عن علي والحسن البصرى : أنه ينفسخ .

ولو زنت امرأة ثم تزوجت حل للزوج وطؤها عند الشافعي وأبي حنيفة من غير عدة ، لكن يكره وطء الحامل حتى تضع .

<sup>(</sup>١) وهذا هو الأوفق للكتاب والسنة

<sup>(</sup>٢) هذا قول مقلدى الحنابلة . أما مذهب الإمام أحمد : فإنه يقتل الفاعل والفعول به

وقال مالك وأحمد : يجب عليها العدة . و يحرم على الزوج وطؤها حتى تنقضى عدتها . وقال أبو يوسف : إذا كانت حاملا حرم نكاحها ، حتى تضع . و إن كانت حائلا لم تحرم ولم تعتد .

وهل يحل نكاح المتولدة من زنا ؟ قال أبو حنيفة وأحمد : لا تحل . وقال الشافعي : تحل مع الكراهة (١) . وعن مالك روايتين كالمذهبين .

#### فصل

والجمع بين الأختين في النكاح حرام . وكذا بين المرأة وعمتها أو خالتها ، وكذا يحرم الوطء بملك اليمين .

وقال داود : لا يحرم الجمع بين الأمتين فى الوطء بملك اليمين ، وهو رواية عن أحمد .

وقال أبو حنيفة: يصح نكاح الأخت ، غير أنه لا يحل له وطء المنكوحة حتى يُحرِّم الموطوءة على نفسه .

#### فم\_\_ل

إنما يجوز للحر نكاح الأمة بشرطين: خوف العنت ، وعدم الطول لنكاح حرة .

وقال أبو حنيفة : يجوز ذلك مع عدم الشرطين . و إنما المانع من ذلك عنده أن يكون تحته زوجة حرة ، أو معتدة منه .

ولا يحل للمسلم نكاح الكتابية عند الشافعي ومالك وأحمد . وقال أبو حنيفة : يحل .

ولا يجوز لمن لا يحل له نكاح الكفار وط. إمائهم بملك اليمين بالاتفاق. وقال أبو ثور: إنه يحل وط. جميع الإماء بملك اليمين على أى دين كن.

ولا يجوز للحر أن يزيد في نكاح الإماء على أمة واحدة عند الشافعي (١) وما جريمتها ؟ وعلى أى أساس بني هذا الحكم ؟ الظاهر : أنه لا أساس له .

وأحمد . وقال أبو حنيفة ومالك : يجوز له أن يتزوج من الإماء أربعا ، كما يتزوج من الحرائر أربعا .

والعبد يجوزله أن يجمع بين زوجتين فقط عند أبى حنيفة والشانعي وأحمد · وقال مالك : هوكالحر في جواز جمع الأربع ·

و بجوزلارجل عند الشافعي أن يتزوج بامرأة زنى بها . و يجوز له وطؤها من غير استبراء . وكذا عند أبى حنيفة ، ولكن لا يجوز وطؤها له ، حتى يستبركها بحيضة أو بوضع الحمل إن كانت حاملا .

وكره مالك التزوج بالزانية مطلعًا .

وقال أحمد : لايجوز أن يتزوجها إلا بشرطين : وجوب التو بة منها . واستبراؤها بوضع الحمل ، أو بالأقراء ، أو بالشهور .

وأجمعوا على أن نكاح المتعة باطل ، لاخلاف بينهم في ذلك (١) .

وصفته: أن يتزوج أمرأة إلى مدة . فيقول : تزوجتك إلى شهر أو سنة . ومحو ذلك . وهو باطل منسوخ بإجماع العلماء بأسرهم قديمًا وحديثًا . وورد جواز ذلك عن ابن عباس . والصحيح عنه : القول ببطلانه . ولكن حكى زفر عن الحنفية : أن الشرط يسقط ، ويصح النكاح على التأبيد إذا كان بلفظ التزويج . و إن كان بلفظ المتعة فهو موافق للجاعة .

ونكاح الشغار باطل عند الشافعي ومالك وأحمد .

وقال أبو حنيفة : العقد صحيح والمهر فاسد .

وصفته : أن يقول أحد المتعاقدين للآخر : زوجتك أختى على أن تزوجنى ابنتك بغير صداق ، أو زوجتك مولاتك بغير صداق . وهو باطل عند الشافعى ؛ إلا أنه لا يكون شغاراً عنده حتى يقول : و بُضع كل واحدة مهر الأخرى .

<sup>(</sup>١) وإذا كان هذا مجمّعا على بطلانه فمن باب أولى رأولى : نـكاح المحلل الملعون بلعنة رسول الله صلى الله عليه وسلم له ، وقد سماه التيس الستعار أولى بالبطلان .

و إذا تزوج امرأة على أن يحلها لمطلقها ثلاثا ، وشرط أنه إذا وطثها ، فهى طالق ، أو فلا نكاح بينهما .

فعند أبى حنيفة : يصح النكاح دون الشرط . وفى حلم اللا ول عنده روايتان وعند مالك : لاتحل للا ول إلا بعد حصول نكاح صحيح يصدر عن رغبة من غير قصد التحليل ، و يطؤها حلالا وهى طاهرة غير حائص . فإن شرط التحليل أو نواه : فسد العقد ، ولا تحل للثاني .

وللشافعي في المسألة قولان . أصحهما : أنه لايصح .

وقال أحمد : لا يصح مطلقاً .

فإن تزوجها ولم يشرط ذلك ، إلا أنه كان في عزمه . صح النكاح عند أبي حنيفة وعند الشافعي مع الكراهة . وقال مالك وأحمد : لايصح .

ولو تزوج امرأة وشرط على نفسه أن لا يتزوج عليها ، أو لايتسرى عليها ، أو لاينقلها من بلدها أو دارها ، أو لايسافر بها . فعند أبى حنيفة ومالك والشافعى : أن العقد صحيح . ولا يلزم هذا الشرط ؛ ولها مهر المثل . لأن هذا شرط يحرم الحلال . وكان كما لو شرط أن لاتسلمه نفسها .

وعند أحمد : هو صحيح ، يلزم الوفاء به . ومتى خالف شيئاً من ذلك فلها الخيار في الفسخ . انتهى .

# باب نكاح المشرك

مناكحة الكفار لا تحل. وهم الذين لاكتاب لهم ولا شبهة كتاب ، كعبدة الأوثان (١) ، والشمس ، والزنادقة . وكذا مناكحة المجوس .

<sup>(</sup>١) الوثن : ماأقيم من الصور والتماثيل والرجوم والأنصاب لتقديس وتعظيم مخلوق من الإنس والجن والملائكة وغيرهم . ويلحق بالزنادقة في عصرنا : الشيوعيون والبهائيون والقاديانيون ، وأشباههم من كل من يرد حكما صريحا وشريعة وانحة من كتاب الله تعالى وسنة صحيحة صريحة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم .

و يحل مناكحة أهل الكتاب ، سواء كانت الكتابية حربية أو ذمية ، لـكن يكره نـكاح الحربية . وكذا نكاح الذمية على الأظهر .

ونعنى بأهل الكتاب: اليهود والنصارى ، دون الذين يتمسكون بالزبور وغيره .

ثم الكتابية: إن كانت إسرائيلية فذاك . و إلا فأصح القولين : جواز نكاحها أيضاً ، إن كانت من قوم يعلم دخولهم بعد التحريف والنسخ فلا ينكح . وكذا إن دخلوا فيه بعد التحريف وقبل النسخ على الأظهر ، و إن لم يعلم متى دخلوا فيه ، فكذلك لاتنكح .

والكتابية إذا نكحت : فهى كالمسلمة فى النفقة والقسم والطلاق . وللزوج إجبارها على الغسل من الجنابة ، ومنعها من أكل لحم الخنزير . ولا خلاف فى أنه إذا تنجس عضو من أعضائها أجبرها على غسله ، وكذلك فى المسلمة .

والأصح: أنه لا يحل له مناكمة من أحد أبويه كتابي والآخر وثني .

والسامرة من اليهود، والصابئون من النصارى إن كانوا يخالفونهم في أصول الدين لم يناكحوا، و إن كانوا يخالفونهم في الفروع فلا بأس بمناكحتهم .

وإذا تنصر يهودى أو تهود نصرانى . فأصح القولين : أنه لا يقر عليه بالجزية . ولو كان هذا الانتقال من امرأة لم ينكحها المسلم . ولو كانت المنتقلة منكوحة مسلم كان كما لو ارتدت المسلمة . وأن لا يقبل منه إلا الإسلام فيما رجح من القولين . وفي الثانى : أنه لو عاد لما كان عليه . قُبل منه .

ولو توثن يهودى أو نصرانى لم يقر . وفيها يقبل منه القولان .

ولو ارتد مسلم فلا يخفى أنه لايقبل منه إلا الإسلام .

ولا يجوز نكاح المرتدة للمسلمين ، ولا للكفار .

ولو ارتد في دوام نكاح أحد الزوجين . أو كلام امما . فإن كان قبل الدخول

تنجزت الفرقة. و إن كان بعده توقف النكاح. فإن جمعهما الإسلام قبل انقضاء مدة العدة استمرالنكاح، و إلا تبين الفراق من وقت الردة. ولا يجوز الوطء في مدة التوقف. ولا يجب الحد لو جرى الوطء.

ولو أسلم كافر ، كتابى أو غير كتابى ، وتحته كتابية . استمر النكاح . و إن كان تحته وثنية أو مجوسية وتخلفت عن الإسلام ، فإن كان ذلك قبل الدخول تنجزت الفرقة . و إن كان بعده ، فإن أسلمت قبل انقضاه مدة العدة ، استمر النكاح و إلا بانت الفرقة من وقت إسلام الزوج .

ولو أسلمت المرأة وأصر الزوج على الكفر ــ أى كفر كان ــ فهوكما لو أسلم الزوج وأصرت هي على التوثن . ولوأسلم الزوجان معا ، استمر النكاح بينهما . والاعتبار في الترتيب والمعية بآخر كلة الإسلام لابأولها .

وحيث يحكم باستمرار النكاح لم يضر اقتران مايفسد النكاح بالعقد الجارى في الكفر، إذا كان ذلك المسند زائلا عند الإسلام . وكانت بحيث يجوز له أن ينكحها حينية .

و إن كان المسند باقياً وقت الإسلام اندفع النكاح. فيقر على النكاح الجارى في الكفر بلا ولى ولا شهود ، وفي عدة الغير إن كانت منقضية عند الإسلام. و إن كانت باقية فلا يقرون على نكاح الحارم. و يقرون على النكاح المؤقت إن اعتقدوه مؤتنا لم يقروا عليه. ولو كانت وقت الإسلام معتدة عن الشبهة ، فالظاهر استمرار النكاح.

وكذلك لو أسلم الرجل وأحرم ، ثم أسلمت المرأة \_ وهو محرم \_ فله إمساكها .
ولو نسكح فى الكفر حرة وأمة ، ثم أسلم وأسلمتا معه . فظاهر المذهب : أن
الحرة تتمين النكاح ، ويندفع نكاح الأمة . وأما الأنكحة الجارية فى الكفر :
هل هى صحيحة أو فاسدة ، أولا نحكم فيها بصحة ولافساد فيا يتقرر تبين صحته
ومالايتبين فساده فيه ثلاثة أوجه ، أو ثلاثة أقوال . أصحها : الأول . حتى إذا طلق

الكافر زوجته ثلاثا ثم أسلما ، لم تحل له إلا بمحلل . والتي يقرر نكاحها بعد الإسلام فتستحق المهر المسمى إن كان سحيحا . و إن كان فاسداً كحمر أو خنزير فإن أسلما بعد قبضه فلا شيء لها ، و إن أسلما قبله فلما مهر المثل . و إن كانت قد قبضت بعضه دون بعض ، استحقت من مهر المثل بقسط ما لم تقبض .

والتى يندفع نكاحها بالإسلام إن كانت مدخولا بها وسححنا أنكحتهم . فإن كان الاندفاع بإسلام الزوج : وجب نصف المسمى إن كان صحيحاً ، ونصف مهر المثل إن كان فاسداً ، و إن كان الاندفاع بإسلامها : لم يكن لها شى .

و إذا ترافع إلينــا أهل الذمة فنقرهم على ما نقرهم عليه لو أسلموا ، أو نبطل ما نبطله لو أسلموا .

و يجب الحسكم إذا ترافع إلينا ذميان على أظهر القولين . و إن كان أحد الخصمين مسلما فلا خلاف في وجوب الحسكم .

و إذا أسلم وتحته أكثر من أربع نسوة وأسلمن معه ، أو تخلفن وهن كتابيات : اختار أربعا منهن واندفع نكاح الباقيات . وكذا الحسكم لو تخلفن وهن مجوسيات مدخول بهن ، ثم أسلمن قبل انقضاء عدتهن من وقت إسلامه .

ولو أسلت أربع معه ، أو كان قد دخل بهن واجتمع إسلام أربع منهن لاغير ، مع إسلام الزوج في العقد بعين النكاح . ولو أسلم وتحته أم و بنتها وأسلمتا معه ، أو لم تسلما وهما كتابيات ، فإن كان قد دخل بهما فهما محرمتان على التأبيد . وإن لم يدخل بواحدة منهما . فأوجه القولين : أن البنت تتعين ، ويندفع نكاح الأم . والثاني : أنه مخير بينهما ، فيمسك من شاء منهما . فإن كان قد دخل بالبنت دون الأم فيقر نكاح البنت ، وتحرم الأم على التأبيد . وكذا الأم على الأظهر .

ولو أسلم وتحته أمة وأسلت معه ، فله إمساكها إن كان بمن يحل له نكاح

الإماء ، و إلا فلا يمسكها . وكذا لو تخلفت \_ وهي مدخول بها ــ ثم أسلمت في العدة . و إن لم يكن مدخولا بها تنجزت الفرقة .

ولو أسلم وتحته إماء وأسلمن معه ، أوكان قد دخل بهن وجمعت العدة إسلامه و إسلامهن . فله أن يختار واحدة منهن ، إنكان بمن يحل له نسكاح الإماء .

ولو أسلمت الحرة معه ، أوكانت مدخولا بهما فأسلمت فى العدة . تعينت واندفعت الإماء . ولو لم تسلم الحرة إلى انقضاء عدتها ، فيختار واحدة منهمن و يجعل كأن الحرة لم تكن .

ولو أسلمت الحرة ، وعتقت الإماء ثم أسلمن فى العدة ، كان كما لو أسلم على حرائر . فيختار أر بعا منهن .

والاختيار في النكاح بأن يقول : اخترتك ، أو قررت نكاحك ، أو أمسكتك ، أو ثبتك . ومن طلقها فقد عينها للنكاح .

وأما والظهار والإيلاء فليس تعيينا في أصح الوجهين . ولو علق الاختيار للنكاح ، أو الفراق بدخول الدار ونحوه . لم يصح .

ولو حصر المختارات فى خمس أو ست زال بعض الإبهام . فيندفع نكاح غيرهن . ويؤمر بالتعيين منهن . ويجب عليه نفقتهن جميعا إلى أن يختار . وإذا امتنع من الاختيار عزر بالحبس . ولو مات قبل التعيين اعتدت الحامل بوضع الحمل ، وغير المدخول بها بأر بعة أشهر وعشر . وكذا المدخول بها من ذوات الأشهر والاقراء بأقصى الأجلين ، من أر بعة أشهر وعشر ، أو ثلاثة أقراء . ويوقف لهن نصيب الزوجات إلى أن يصطلحن .

و إذا أسلم الزوجان معا ، استمرت النفقة باستمرار النكاح . و إن أسلم الزوج أولا وهي غير كتابية . فإن أصرت إلى انقضاء العدة فلا نفقة لها . و إن أسلمت في العدة فلها النفقة من وقت الإسلام . والجديد : أنها لانفقة لها للزمان المتخلف . و إن أسلمت الزوجة أولا : نظر . إن أسلم الزوج قبل انقضاء مدة العدة . فلها مد إن أسلم الزوج عبل انقضاء مدة العدة . فلها

النفقة مدة تخلفه وما بعدها . وفى مدة التخلف وجه . إن أَصَرَّ حتى انقضت عدتها ، استحقت نفقة مدة العدة على الوجه الراجح .

و إن ارتدت المرأة فلا نفقة لها فى مدة الردة . و إن عادت إلى الإسلام فى مدة المدة . و إن ارتد الزوج لزمته النفقة لمدة المدة .

فائرة: من سيره مغلطاى: لما أسلم أبو العاص بن الربيع زوج زينب بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم ـ وكانت زينب هاجرت قبله وتركته على شركه ـ وردها عليه السلام له بالنكاح الأول بعد سنتين . وقيل : بعد ست سنين . وقيل : قبل انقضاء العدة فيا ذكره ابن عقبة . وفي حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده « ردها بنكاح جديد سنة سبع » .

وذكر عن مغلطاى : أنها لما هاجرت لم ينقطع النكاح ، ولم يكن موقوفا على انقضاء العدة . لأن ذلك الحبكم لم يكن شرع ، حتى نزلت آية تحريم المسلمات على المشركين بعد صلح الحدببية . فلما نزلت الآية توقف نكاحها على انقضاء عدتها . ولم تلبث إلا يسيراً ، حتى جاء أبو العاص ، وأظهر إسلامه . فلم يكن بين توقف نكاحها على انقضاء العدة إلا اليسير . وكان بين ذلك وهجرتها يكن بين توقف نكاحها على انقضاء العدة إلا اليسير . وكان بين ذلك وهجرتها ست سنين . وهو الصواب .

### الخلاف المذكور في مسائل الباب

اختلفوا فيمن أسلم وتحته أكثر من أربع نسوة .

فقال مالك والشافعي وأحمد : يختار منهن أربعا ، ومن الأختين واحدة .

وقال أبو حنيفة : إن كان العقد وقع عليهن فى حالة واحـــدة ، فهو باطل . و إن كان فى عقود : صح النكاح فى الأر بعة الأوائل ، وكذلك الأختين .

ولو ارتد أحد الزوجين . قال أبو حنيفة ومالك : يتعجل الفرقة مطلقا ، سواء كان الارتداد قبل الدخول أو بعده . وقال الشافعي وأحمد : إن كان الارتداد قبل الدخول : تعجلت الفرقة . وإن كان بعده : وقفت على انقضاء العدة . ونو ارتد الزوجان المسلمان معا ، فهو بمنزلة ارتداد أحدهما . وقال أبو حنيفة : لا تصح فرقة .

وأنكحة الكفار صحيحة تتعلق بها الأحكام المتعلقة بأنكحة المسلمين عند أبي حنيفة والشافي وأحمد . وقال مالك : هي فاسدة . انتهى .

### باب الخيار والإعفاف ونكاح العبد

إذا وجد أحد الزوجين بالآخر جنوناً أو جذاماً أو برصاً: فله الخيار في فسخ النكاح وكذا لو وجدت المرأة الزوج مجبوباً أو عنينا، أو وجد الزوج الزوجة رتقاء أو قر ناء، والأصح: أنه لا خيار إذا وجد أحدهما الآخر خنثى، وأنه لا فرق بين أن يكون الفسخ مثل يفسخ به أو لا يكون.

ولو وجدت بعض هذه العيوب بالزوج قبل الدخول ، ثبت لها الخيار ، وكذا بعده ، إلا أن تحدث العنة . و إن وجدت بالزوجة ، فالجدبد أن له الخيار .

ولا خيار الأولياء بالميوب الحادثة بالزوج ، ولا في المقارنة بالجب والمنة . وتثبت بالجنون . وكذا بالجذام والبرص في أشبه الوجهين . وهذا الخيار على الفور . و إذا اتفق الفسخ قبل الدخول فلا شيء لها من المهر . و إن اتفق بعده . فالأصح أنه إن كان القسخ بعيب مقارن ، فالواجب مهر المثل دون المسمى ، وإن كان بعيب حادث بعد العقد . و إن حدث قبل الدخول ثم دخل بها وهو غير عالم بالحال . و إن وجدت بعد الدخول فالواجب المسمى ، ولا يرجم الزوج بالمهر .

والمغرور عند الفسخ على من غره ودلس عليه في الجديد .

ولا بد فى العنة من الرفع إلى الحـاكم . وكذلك فى سائر العيوب فى أقرب الوجهين . ولا ينفرد الزوجان بالقسخ .

وزوجة العنين ترفعه إلى القاضى وتدعى عنته . فإن أقر بهما أو أقامت البينة على إقراره بهما ثبتت . و إن أنكر حلف . و إن نكل فأصح الوجهين : ترد الهين عليهما . ثم القاضى بعد ثبوت العنة : يضرب للزوج مدة سنة يمهله فيها .

و إنما يضرب بطلب الزوجة . فإذا تمت المدة رفعت ثانيا إلى القاضى . فإن ادعى الإصابة حلف . و إن نكل ردت الممين عليها . فإن حلف أو أقر الزوج بأنه لم يصبها فى السنة فقد جاء وقت الفسخ .

وهل يستقل حينئذ بالفسخ أو يحتاج إلى إذن القاضى فى مباشرة الفسخ ؟ فيه وجهان . أظهرهما الأول . وإذا رضيت بالمقام تحته سقط حقها من الفسخ . وكذا لو قالت بعد مضى المدة : أجلته شهراً أو سنة أخرى على الصحيح .

وإذا شرط فى النكاح إسلام المنكوحة فبانت ذمية . أو شرط فى أحد الزوجين نسب أو حرية أو صفة أخرى ، فبان خلاف الشروط ، فنى صحة النكاح . قولان أسحهما : الصحة . ثم نظر فإن بان خيراً مما شرط فيه فلا خيار ، وإن بان دونه فإن كان الشرط فيه فلها الخيار . وإن كان فيها فله الخيار فى أظهر الوحهين .

ولو نكح امرأة على ظن أنها مسلمة فخرجت كتابية ، أو حرة فخرجت رقيقة ، وهو ممن يحل له نكاح الإماه . فأظهر القولين : أن لا خيار .

ولو أذنت في تزوَّيجِها بمن تظنه كفؤاً لها فبان فسقه،أو دنا.ة نسبه،أو حرفته فلا خيار لها .

وحكم المهر إذا فسخ النكاح بالخلف فى الشرط والرجوع بالمهر المفرور على الغار، كما ذكرنا فى الفسخ بالعيب . و إنما يؤثر التغرير إذا كان مغروراً بالعقد، فأما التغرير السابق فلا عبرة به .

و إذا غُرَّ بحرية امرأة فبانت أمة ، وصححنا النكاح ، فالولد الحاصل قبل العلم بالحال حر . وعلى المغرور قيمته لسيد الأمة ، ويرجع بها على من غره .

ولا يتصور التغرير بالحرية من السيد . و إنما يكون ذلك من وكيله ، أو من الأمة نفسها . و إذا كان منها فيتعلق المقرر بذمتها .

و إن انفصل الولد ميتاً بلا جناية فلا يجب فيه شيء .

و إذا عتقت الأمة تحت رقيق فلها الخيار فى فسخ النكاح . ولو عتق بعضها أو دبرت أو كوتبت أو عتق العبد وتحته أمة ، فلا خيسار . وأظهر القولين : أن خيار العتق على الفور .

و إن ادعت الجهل بالعتق ولم يكذبها ظاهر الحال ، بأن كان السيد غائباً صدقت بيمينها . و إن كذبها فالمصدق الزوج .

وإن ادعت الجهل بأن العتق يثبت الخيار فتصدق في أصح القولين .

و إذا فسخت بالعتق قبل الدخول ، سقط المهر . و إن كان بعده والعتق متأخر عن الدخول وجب المسمى . و إن كان العتق متقدماً ، وكانت هي جاهلة ، فالأظهر وجوب مهر المثل .

#### فص\_ل

و يجب على الولد إعفاف الأب في ظاهر المذهب ، والجد كالأب .

والمراد من الإعفاف: أن يهيى، له مستمتعاً ، بأن يعطيه مهر حرة ، حتى ينكحها . أو يقول له : انكح وأنا أعطى المهر . أو يباشر النكاح عن إذن الأب فيعطى المهر ، أو بأن يملكه أمة ويعطيه ثمنها .

ثم عليه القيام بنفقة منكوحته أو أمته ومؤنتهما .

وليس للأبأن يعين النكاح ولايرضى بالتسرى ، ولا إذا اتفقا على النكاح أن يعين امرأة رفيعة المهر .

و إذا اتفقا على قدر المهر . فتعيين المرأة إلى الأب .

وعلى الابن التجديد إذا ماتت زوجة الأب أو أمته ، أو انفسخ النكاح بردة أو فسخ بعيب . وكذا لو طلقها بعذر فى أظهر الوجهين . ولا يجب إذا طلقها بغير عذر .

و إنمـا بجب الإعفاف إذا كان الأب فاقداً للمهر و إذا احتاج إلى النكاح ، و يصدق إذا ظهرت الحاجة بلا يمين . و يحرم على الأب وطء جارية الابن ، لكن الأصح أنه لا حد عليه ، وأنه يجب المهر . ولو أحبلها فالولد حر نسيب ، وأصح القولين : أن الجارية تصير مستولدة ، وأنه يجب عليه قيمة الجارية مع المهر . ولا يجب قيمة الولد على الأظهر . فإن كانت الجارية مستولدة الإبن لم تصر مستولدة الأب بلا خلاف .

وليس للسيد أن ينكح جارية مكاتبه . ولو ملك المكاتب زوجة سيده فالأشبه انفساخ النكاح .

#### فص\_\_ل

والسيد إذا أذن فى نكاح العبد لايضمن المهر والنفقة على الجديد، لكنهما يتعلقان با كتسابه ، إن كان مكتسبًا مأذونًا له فى التجارة . فيتعلقان بربح ما فى يده ، وكذا برأس المال فى أظهر الوجهين . و إن لم يكن مكتسبًا ولا مأذونًا له فى التجارة فيتعلقان بذمته . ولا يلزمان السيد فى أصح القولين .

وللسيد أن يسافر بعبده و إن فاته الاستمتاع ، لكن إذا لم يسافر به فعليه تخليته ليلا للاستمتاع . وكذا استخدامه نهاراً إن تكفل بالمهر والنفقة . و إلا فيخليه ليكنسب .

و إذا استخدمه ولم يلتزم شيئاً . فعليه الغرم بما استخدم .

والغرم فى أصح الوجهين : أقل الأمرين من أجرة المثل وكمال المهر والنفقة . والثانى : كمال المبر والنفقة .

ولو نكح العبد نكاحاً فاسداً ، ودخل بالمنكوحة : فمهر المثل يتعلق بذمته لا برقبته في أصح القولين .

و إذا زوج السيد أمته ، فله استخدامها نهاراً و يسلمها إلى الزوج ليلا ، لكن لانفقة على الزوج حينثذ على الأظهر .

وأظهر الوجهين : أنه ليس له أن يهبى النزوج بيتاً فى داره ، و يكلفه دخولها . ولو سافر السيد بها لم يمنع . فإن أراد الزوج سافر معها . والظاهر: أن السيد إذا قتل أمته للزوجة قبل الدخول: يسقط المهر، ولاخلاف أنه لا أثر لهلاك المنكوحة بعد الدخول.

ولو باع الأمة المزوجة : فالمهر للبائع . ولو طلقها الزوج بعد البيع وقبل الدخول، فنصف المهر . و إذا زوج أمته من عبده لم يجب المهر .

وائرة : من تحرير التنبيه : الجذام معروف بأكل اللحم و بتناثره ، قال المجوهرى : وقد جُذِم الرجل - بضم الجيم - فهو مجذوم ، ولا يقال : أجذم . والبرص - بالفتح - بياض معروف ، وعلامته : أن يعصر فلا يحمر . وقد برص - بفتح الباء وكسر الراء - فهو أبرص .

فرع: قال ابن عباس «كان زوج بريرة عبداً أسود . يقال له مغيث ، كانى أنظر إليه يطوف وراءها فى سكك المدينة . و إنه كلم العباس ليكلم فيه النبى صلى الله عليه وسلم » قال السبكى: وأنا أعجب من قول ابن عباس هذا ، مع ماجا فى قصة الإفك من قول على بن أبى طالب « سل الجارية تصدقك » وقول النبى صلى الله عليه وسلم «أى بريرة »كذا فى البخارى وغيره فى جميع طرق حديث الإفك . واحتال كون « بريرة » هذه أخرى بعيد ، وقصة الإفك قبل الفتح فى تو بة الأسارى ، فلمل « بريرة »كانت تخدم عائشة قبل شرائها إياها ، وأنها اشترتها وتأخر عتقها ، أو دام حزن زوجها عليها هذه المدة الطويلة . حكاه الدميرى فى شرحه على المنها .

### الخلاف المذكور في مسائل الباب

العيوب المثبتة للخيار تسعة ؛ ثلاثة يشترك فيها الرجال والنساء ، وهى : الجنون ، والجذام ، والبرص . واثنان يختصان بالرجل ، وهما : الجب ، والعُنّة . وأر بعة تختص بالنساء . وهى : القرآن ، والرتَق ، والفتق ، والعفَل .

و « الجب » قطع الذكر . و « العنّة » العجز عن الجماع بعد الانتشار . و « القرن » عظم يكون في الفرج ، فيمنع الوطء . و « الرتق » انسداد الفرج ،

و « الفتق » انخراق ما بين محل الوطء ومخرج البول . و « المفَل » لحم يكون في الفرج . وقيل : رطو بة تمنع لذة الجاع .

قال أبو حنيفة : لا يثبت للرجل الفسخ فى شىء من ذلك . ويثبت الخيار للمرأة فى الجب والعنة فقط . ومالك والشافعي يثبتانه فى ذلك كله ، إلا فى الفتق ، وأحمد يثبته فى الكل .

فإن حدث ذلك فى الزوج بعد العقد وقبل الدخول ، خيرت المرأة عند مالك والشافعي وأحمد . وكذا بعد الدخول ، إلا العنة عند الشافعي .

و إن حدث بالزوجة فله الفسخ على الراجح من مذهب الشافعي ، وهو مذهب أحمد . وقال مالك والشافعي ، في أحد قوليه : لا خيار لها .

#### فصل

و إذا عتقت المرأة وزوجها رقيق ، ثبت لها الخيار عند أبى حنيفة ما دامت فى الحجلس الذى علمت بالعتق فيه . ومتى علمت ومكنته من الوط، فهو رضى .

وللشافعي أقوال ، أصحها : أن لها الخيار على الفور . والثانى : إلى ثلاثة أيام . والثالث : ما لم تمكنه من الوطء .

ولو عتقت وزوجها حر ، فلا خيار لهـا عند مالك والشافعي وأحمد . وقال أبو حنيفة : يثبت لها الخيار مع حريته . انتهى .

# كتاب الصداق

### وما يتعلق به من الأحكام

«الصداق» هو ماتستحقه المرأة بدلا فى النكاح. وله سبعة أسماء : الصداق ، والنيخلة ، والأجر ، والفريضة ، والمهر ، والعلقة ، والعقر . لأن الله تعالى سماه الصداق ، والنحلة ، والأجر ، والفريضة . وسماه النبي صلى الله عليه وسلم « المهر والعلقة » وسماه عمر رضى الله عنه « العقر » يقال : أصدقت المرأة ومهرتها . ولا يقال : أمهرتها .

والأصل فيه قوله تعالى (٤:٤ وآتوا النساء صَدُقاتهن نِحْلة ) وقوله تعالى تعالى (٤: ٢٤ فيها استمتعتم به منهن فآتوهن أجورهن فريضة ) وقوله تعالى (٢: ٣٢٧ و إن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن ، وقد فرضتم لهن فريضة ، فنصف مافرضتم ) وقال النبي صلى الله عليه وسلم « فإن مسمًا فلها المهر بما استحل من فرجها » وقال النبي صلى الله عليه وسلم « أدَّوا العلائق ، قيل : وما العلائق ؟ قال : ما تراضى عليه الأهلون » وقال عمر رضى الله عنه « لها عقر نسائها »

فإن قيل: لم سماه نحلة. والنحلة: العطية بغير عوض. والمهر: ليس بعطية، و إنما هو عوض عن الاستمتاع؟ ففيه ثلاث تأو يلات (١).

<sup>(</sup>١) لقد سماه الله تعمل نحلة . وهى الهدية والتكرمة التي يقصد منها إكرام الهدى إليه وتعظيمه وإظهار الحب والوفاء له . وهكذا ينبغى أن يكون المهر وفى نظر الرجل إلى المرأة . لأنها إنسان لها ما له من الحقوق . وعليها ماعليه من الواجبات . ولا ينبغى أن ينظر إلى المرأة كمتاع أو سلعة . ويساوم فى ثمنها ، أو مقابل الانتفاع بها . فإن المرأة تستمتع بزوجها كا يستمتع بها زوجها سواء . ومن الحطأ الشائع : أن المرأة أغلب شهوة .

أحدها: أنه لم يرد بالنحلة العطية . وإنما أراد به النحلة من الانتحال وهو التدين . لأنه يقال : انتخل فلان مذهبك، أى تدين به . فكأنه قال : (وآتوا النساء صدقاتهن نحلة) أى تدينا .

والثانى : أن المهر يشبه العطية ، لأنه يحصل المرأة من اللذة فى الاستمتاع مايحصل للزوج وأكثر ؛ لأنها أغلب شهوة ، والزوج ينفرد ببذل المهر ، فكأنها تأخذه بغير عوض .

والثالث: أنه عطية من الله للنساء في شرعنا. وكان في شرع من قبلنا المهر للأولياء. ولهذا قال الله تعالى في قصة شعيب وموسى عليهما الصلاة والسلام، (٢٨: ٢٧ قال: إنى أريد أن أنكحك إحدى ابنتى هاتين على أن تأجرنى عمانى حجَج)

وما يجوز أن يكون عوضا في البيع بجوز أن يكون صداقاً . وليس الصداق ركناً في النكاح ، بل يجوز إخلاؤه من المهر ، لكن المستحب تسميته ، لما روى «أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يتزوج أحداً من نسائه ، ولا زوج أحداً من بناته ، ولا بصداق سماه في المقد » وروى «أن امرأة أتت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت : يارسول الله ، قد وهبت نفسي منك ، فصَعد النبي صلى الله عليه وسلم بصره إليها ، ثم صو به . ثم قال : مالي اليوم في النساء من حاجة . فقام رجل من القوم ، فقال : زوجنيها يارسول الله . فقال له ماتصدقها ؟ قال : إزاري . قال : إن أصدقتها إزارك جلست ولا إزار الك . فقال : التمس شيئاً . فالم سيئاً ، فلم يحد . فقال : التمس شيئاً . فقال النبي صلى الله عليه وسلم : أممك شيء من القرآن ؟ قال : نهم . سورة كذا وسورة كذا . فقال : زوجت كما بما ممك من القرآن » ولأنه إذا زوجه بالمهر كان أقطع فقال : زوجت كما بما ممك من القرآن » ولأنه إذا زوجه بالمهر كان أقطع للخصومة . وروى عقبة بن عامر «أن النبي صلى الله عليه وسلم زوج رجلا بامرأة ، ولم يغرض لها صداقاً . فلما حضرته الوفاة . قال : إني تزوجتها بغير مهر . و إني

قد أعطيتها عن صداقها سهمى بخيبر . فباعته بمائة ألف» ولأن المقصود فى النكاح : اعتبار الزوجين ، دون المهر . ولهذا بجب ذكر الزوجين فى العقد . و إنما العوض فيه تبع ، بخلاف البيع . فإن المقصود فيه العوض . ولهذا لا يجب ذكر البائع والمشترى فى العقد إذا وقع بين وكيليهما .

فَائْرَةُ : قال الرافعي: روى القفال الشاشي عن أحمد بن عبد الله السجستاني أنه سأل المتولى : هل يجوز النكاح على تعليم الشعر ؟ فقال : يجوز إذا كان مثل قول الشاعر :

يريد المرء أن يعطى مناه ويأبى الله إلا ما أراد يقول العبد: فائدتى ومالى وتقوى الله أفضل ما استفاد قال الإسنوى: والبيتان لأبى الدرداء رضى الله عنه . كذا ذكر أبو الطيب في تعليقه .

ولو ادعى أحدهما التفويض ، وقال الآخر : لم يذكر المهر . فالأشبـــه قبول قول النافى .

وجزم البغوى في تعليقه بتحالفهما .

قال القاضى حسين : ولو ادعت عليه مائة صداقا . فإن قال : قبلت نكاحها بخمسين ، تحالفا . والقول قوله فى مهر المتلف ؛ لأنه المتلف . فلو قالت : قبل نكاحى على مائة . فقال : لا يلزمنى إلا خمسون . فيحتمل أنه ما قبل إلا على خمسين . و يحتمل أنه قبله على المائة . ودفع إليها خمسين . فيحلف أنه لا يلزمه مائة وتأخذ منه الخمسين .

فاو قالت فى الدعوى : لى عليه مائة صداقًا . فقال : لا يلزمنى إلا خمسون . فالقول قوله مع يمينه .

وذكر فى النكاح أنه لو ادعى نكاح امرأة . فإن أقرت له ثبت النكاح. قال العبادى : ولا مهر ، لأن هذا استدامة .

وذكر هنا أنها لو ادعت على رجل ألفاً من جهة الصداق ، فأنسكر . صدق بيمينه . ولايلزمه أن ينفى الجهة التى تدعيها ، و يكفيه الحانف على رضى وجوب التسليم فلو قالت للقاضى : سله ، هل أنا زوجته أم لا ٢ فله سؤاله . وايس للقاضى سؤاله قبل ذلك .

### الخلاف المذكور في مسائل الباب

لايفسد النكاح بفساد الصداق عند أبى حنيفة والشافعي . وعن مالك وأحمد روايتان .

وأقل الصداق: مقدر عند أبى حنيفة ومالك . وهو ما نقطم به يد السارق ، مع اختلافهما فى قدر ذلك . فمند أبى حنيفة : عشرة دراهم ، أو دامار . وعند مالك : ربع دينار ، أو ثلاثة دراهم .

وقال الشافعي وأحمد : لاحدّ لأقل المهر ، وكل ماجاز أن يكون نما في البيع : جاز أن يكون صداقا في النـكاح .

وتعليم القرآن يجوز أن يكون مهراً عند مالك والشافعي وأحمد في إحدى الروايتين ، وقال أبو حنيفة وأحمد ، في أظهر روايتيه : لايكون مهراً .

وتملك المرأة الصداق بالعقد عند أبى حنيفة والشافسي وأحمد .

وقال مالك : لاتملكه إلا بالدخول ، أو بموت الزوج ، بل هي مراعي ، لا تستحقه كله بمجرد العقد<sup>(۱)</sup> ، و إنما تستحق نصفه .

و إذا أوفاها مهرها سافر بها حيث شاء عند أبى حنيفة . وقيل : لايخرجها من بيتها إلى بلد غير بلدها . لأن الغربة تؤذى . هذا لفظ الهداية .

وقال فى الاختيار للحنفية : إذا وفاها مهرها نقالها إلى حيث شاء . وقيل : (١)كذا فى الأصل لايسافر بها . وعليه الفتوى ، لفساد أهل الزمان . وقيل : يسافر بهاإلى قرى المصر القريبة . لأنها ليست بغربة .

ومذهب مالك والشافعي وأحمد : أن للزوج أن يسافر بزوجته حيث شاء . فصل

والمفوضة : إذاطُلقت قبل المسيس والفرض. فليس لها إلا المتعة عندأبي حنيفة والشافعي وأحمد ، في أصح روايتيه . قال في الكرفي : إنه المذهب .

وقال أحمد : في رواية أخرى : لها نصف مهر المثل . وقال مالك : لا يجب لها المتعة محال ، بل تستحب .

ولا متعة لغير المفوضة فى ظاهر مذهب أحمد . وعنه رواية : أنها تجب لكل مطلقة . وهو مذهب أبى حنيفة . وقال الشافعى : إنها واجبة على كل حى للمطلقة قبل الموطو لم يجب لها شطر مهر . وكذا الموطوأة بكل فرقة ليست بسببها .

واختلف موجبو المتعة في تقديرها . فقال أبو حنيفة : المتعة ثلاثة أثواب : درع ، وخمار ، وملحفة . بشرط أن لا تزيد قيمة ذلك عن نصف مهر المثل .

وقال الشافعي في أصح قولين ، وأحمد في إحدى روايتيه : إنه مفوض إلى اجتهاد الحاكم ، يقدرها بنظره . وعند الشافعي ، وهو قول أحمد : إنها مقدرة بما يقع عليه الاسم ، كالصداق . فيصح بما قل وجل . والمستحب عنده :أن لاتنقص عن ثلاثين درهما . وعن أحمد رواية أخرى : أنها مقدرة بكسوة تجزى و فيها الصلاة . وذلك ثو بان : درع وخمار ، لا تنقص عن ذلك .

واختلفوا فى اعتبار مهر المثل .

فقال أبو حنيفة : هو معتبر بقراباتها من العصبات خاصة . فلا مدخل في ذلك لأمها ولا لخانتها ، إلا أن يكونا من غير عشيرتها .

وقال مالك : هو معتبر بأحوال المرأة فى جمالها وشرفها ومالها ، دون أنسابها . إلا أن تكون من قبيلة لا يزدن فى صدقاتهن ولا ينقصن . وقال الشافعى : يعتبر بعصباتها . فيراعى أقرب من تنتسب إليها . فأقر بهن : أخت لأبوين ، ثم لأب ، ثم بنات أخ ، ثم عمات كذلك . فإن فقد نساء العصبات أو جهل مهرهن فأرحام . كجدات وخالات .

و يعتبر سنّ وعقل ، و يسار ، و بكارة . وما اختلف فيه غرض . فإن اختصت بفضل أو نقص ، زيد أو نقص لائق بالحال .

وقال أحمد: هو معتبر بقراباتها النساء من المصبات ومن ذوى الأرحام .

#### فصل

إذا اختلف الزوجان في قبض العمداق .

فقال أبو حنيفة والشافعي وأحمد : القول قول الزوجة مطلقا . وقال مالك : إن كان ببلد العرف فيه جار بدفع المعجّل قبل الدخول فما كان بالمدينة فالقول بعد. الدخول قول الزوج ، وقبل الدخول قولها .

واختلفوا في الذي بيده عقدة النكاح من هو؟

فقال أبو حنيفة : هو الزوج . وهو الجديد الراجح من مذهب الشافعي . وقال مالك : هوكولى ، وهو القديم من قولى الشافعي . وعن أحمد روانتان .

#### فصل

والزيادة على الصداق بعد المقد تلحق به .

قال أبو حنيفة : هى ثابتة إن دخل بهما ، أو مات عنها . فإن طلقها قبل الدخول وقبل الدخول وقبل الدخول وقبل القبض بطلت ، وكان لها المسمى بالعقد على المشهور عنده .

وقال الشافعى : هى هبة مستأنفة ، إن قبضتها مضت و إن لم تقبضها بطلت . وقال أحمد : حكم الزيادة حكم الأصل .

#### فص\_ل

والعبد إذا تزوج بغير إذن سيده ودخل بالزوجة وقد سمى لهـا مهراً . قال أبو حنيفة : لايازمه شيء في الحسال . فإن عتق لزمه مهر مثلها . وقال مالك : لها المسمى كاملا . وقال الشافعي : لها مهر المثل . والجديد الراجح من مذهبه : أنه يتعلق بذمة العبد .

وعن أحمد روايتان . إحداهما : كمذهب الشافعي . والأخرى : يلزمه خسا المسمى ، مالم يزد على قيمته . فإن زاد لم يلزم سيده إلا قيمته أو تسليمه ، لأن مذهبه أن المسمى يتعلق برقبة العبد .

#### فصل

و إذا سلمت المرأة نفسها قبل قبض صداقها فدخل بها الزوج وخلا بها ، ثم امتنعت بعد ذلك .

قال أبو حنيفة وأحمد: لها ذلك حتى تقبض صداقها .

وقال مالك والشافعي : ليس لها ذلك بعد الدخول . ولها الامتناع بعد الخلوة .

واختلفوا فى المهر ، هل يستقر بالخلوة التى لامانع فيها ، أو لايستقر بالدخول ؟ فقال الشافعي فى أظهر قوليه : لايستقر إلا بالوطء .

وقال مالك : إذا خلا بها وطالت مدة الخلوة استقر المهر ، و إن لم يطأ . وحَدَّ ابن القاسم طول الخلوة بالعام .

وقال أبو حنيفة وأحمد: يستقر المهر بالخلوة التي لا مانع فيها، و إن لم يحصل وطء. وبموت أحد الزوجين يستقر المهر بالاتفاق.

#### فصل

وليمة العرس سنة على الراجح من مذهب الشافعي ، ومستحبة عند الثلاثة . والإجابة إليها مستحبة على الأصح عند أبى حنيفة ، وواجبة على المشهور عند مالك وهو الأظهر من قولى الشافعي ، و إحدى الروايتين عن أحمد .

والنيثار فى العرس والتقاطه . قال أبو حنيفة : لا بأس به . ولا يكره أخذه . وقال مالك والشافعي بكراهته . وعن أحمد روايتان كالمذهبين .

وأما وليمة غير العرس \_كالختان ونحوه \_ فقال أبو حنيفة ومالك والشافعي : تستحب . وقال أحمد : لا تستحب .

فائرة: قال النووى رضى الله عنه ، قال أسماننا وغيرهم: الضيافات ثمانية الواع: الوليمة للمرس . والخرس ـ بضم الخاء ، و بالسين ، و بالصاد ـ للولادة والإعذار ـ بالمين المهملة والذال المعجمة ـ للختان . والوكيرة ـ بالراء ـ للبناء ، والنقيمة لقدوم المسافر ، مأخوذ من النقع ، وهو الغبار . ثم قيل : إن المسافر يصنع الطعام ، وقيل : يصنعه غيره له . والعقيقة : يوم سابع الولادة . والوضيمة ـ بفتح الواو وكسر الضاد المعجمة ـ الطعام الذي يصنع عند المصيبة . والمأدبة ـ بضم الدال وفتحها ـ الطعام المتخذ ضيافة بلا سبب . انتهى .

### باب القسم والنشوز

إذا تزوج الرجل امرأة كبيرة أو صغيرة يُجامع مثايها ــ بأن تكون ابنة ثمان سنين ، أو تسع سنين ــ وسلم مهرها ، وطلب تسليمها وجب تسليمها إليه . لما روى عن عائشة رضى الله عنها أنهسا قالت « تزوجنى رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا ابنة تسع »

فإن طلبت المرأة أو ولى الصغيرة الإمهال لإصلاح حال المرأة ، فقال الشافعى : تؤخر يوماً ونحوه . ولا يجاوز بها الثلاث . وحكى القاضى أبو حامد : أن الشافعى قال فى الإملاء : إذا دفع مهرها ومثلها نُجاسَع ، فله أن يدخل بها ساعة دفع إليها المهر ، أحبوا أو كرهوا .

و إذا كان له زوجتان أو أكثر ، لم يجب عليه القسم التداء ، بل يجوز له أن ينفرد عنهر في بيت . لأن المقصود بالقسم الاستمتاع ، وهو حق له . فجاز له

تركه (۱) . و إن أراد أن يقسم بينهن جاز . لأن النبى صلى الله عليه وسلم كان يقسم بين نسائه .

ولا يجوز أن يبدأ بواحدة منهن بغير رضى الباقيات إلا بالقرعة . لقوله تعالى الله ( ١٣٩٤ فلا تميلوا كل الميل ) وروى أبو هر يرة رضى الله عنه : أن النبى صلى الله عليه وسلم قال « من كانت له امرأتان يميل إلى إحداها عن الأخرى . جاء يوم القيامة وشقه ساقط » وفي ابتدائه بإحداهن من غير قرعة ميل .

فإن كان له زوجتان أقرع بينهما مرة واحدة . و إن كن ثلاثا : أقرع مرتين ، و إن كن ثلاثاً فخرجت القرعة و إن كن ثلاثاً فخرجت القرعة لواحدة قسم لهما ، ثم أقرع بين الباقيتين . وكذلك في الأربع . و إن أقام عند واحدة منهن من غير قرعة ، لزمه القضاء للباقيات . لأنه إن لم يقض صار مائلا .

ويقسم للمريضة والرتقاء والقرناء والحائض والنفساء والمحرمة ، والتي آلى منها أو ظاهر . لأن المقصود الإيواء والسكن . وذلك موجود في حقهن .

وأما المجنونة : فإن كانت يخاف منها سقط حقها من القسم كالعاقلة .

ويقسم المريض والمجنون والعنين والحرم ؛ لأن الأنس يحصل به . و إن كان لا يخاف مجنونا يخاف منه لم يقسم له الولى . لأنه لا يحصل به الأنس . و إن كان لا يخاف منه . نظر . فإن كان قد قسم ، لواحدة فى حال عقله ، ثم جن قبل أن يقضى لزم الولى أن يقضى للباقيات قسمهن . كا لو كان عليه دين . و إن جن قبل أن يقسم لواحدة منهن ، فإن لم ير الولى مصلحة له فى القسم لم يقسم لهن ، و إن رأى المصلحة له فى القسم لم ينان بالخيار بين أن يطوف به المصلحة له فى القسم قسم لهن ؛ لأنه قائم مقامه . وكان بالخيار بين أن يطوف به

<sup>(</sup>١) سبحان الله . أو ليس المرأة إنسانا يحس . وله حق الاستمتاع ؟ لقد أهملت ، وما زالت تهمل هذا الإهمال ، الظالم المجحف حتى صاقت بكل هذا الظلم القديم ، فتمردت بوحى شياطين الإنس والجن ، وانفجرت فكانت شرا على نفسها وعلى المجتمع على على المجتمع المجتم المجتمع المجتمع المجتمع المجتمع المجتمع المجتمع المجتمع المجتمع

على نسائه و بين أن ينزله في منزل ، ويستدعيهن واحدة بعد واحدة إليه . و إن طاف به على البعض واستدعى البعض ، جاز .

فإن قسم الولى لبعضهن ولم يقسم الباقيات أثم الولى .

و إن سافرت المرأة مع زوجها فلها النفقة والقسم ؛ لأنهما فى مقابلة الاستمتاع . وذلك موجود . وكذلك إذا أشخصها من بلد إلى بلد للنقلة أو لحاجة فلها النفقة والقسم ، و إن لم يكن معها .

و إن سافرت من بلد إلى بلد وحدها لحاجة لها بغير إذنه . فلا نفقة لها ولا قسم ؛ لأنها ناشز عنه .

و إنسافرت لحاجة لها وحدها بإذنه فلانفقة لها ولا قسم على الأصح من القواين . و إن كان عنده مسامة وذمية سوى بينهما في القسم .

و إن كان طلب معاش الرجل بالنهار فعاد قسمه الليل ، و بالعكس .

والمستحب أن يقسم مياومة ، وهو أن يقيم عندكل واحدة يوماً ، ثم عند الأخرى يوماً . لأن النبي صلى الله عايه وسلمكان يقسم هكذا . ولأنه أقرب إلى إيفاء الحق .

و يدخل النهار فى القسم ، لما روى عن عائشة رضى الله عنها أنها قالت «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقسم لنسائه لكل واحدة يومها وليلتها ، غير أن سودة وهبت ليلتها لعائشة » .

و إذا ظهرت من المرأة أمارات النشوز \_ بقول أو فعل \_ وعظها الزوج ، فإن تكرر نشوزها هجرها . فإن تكرر نشوزها ضربها ضرباً غير مبرح ، ولا مدرم ويتقى الوجه والمواضع المخوفة . قال الشافعي رحمه الله تعالى : ولا يبلغ به الحد .

و إن ادعى كل واحد من الزوجين على الآخر النشوز بمنع مايجب عليه لصاحبه أسكنهما الحاكم إلى جنب ثقة عدل كى يشرف عليهما ، فإذا عرف الظالم منهما منعه من الظلم .

و إن بلغ بينهما إلى الشتم أو الضرب وتمزيق الثياب بعث الحماكم حكمين ليجمعا بينهما أو يفرقا ، لقوله تعالى (٤: ٣٥ فابعثوا حَكَمًا من أهله وَحَكَمًا من أهله وَحَكَمًا من أهلها ، إن يريدا إصلاحًا يوفق الله بينهما . إن الله كان عليمًا خبيرًا )

فَالْمَرَةُ : قال القاضى عياض ، قال الطبرى وغيره من العلماء : الغيرة يتسامح للنساء فيها . فإنها لا عقوبة عليهن بسببها ، لما جبلن عليه من ذلك . ولهذا لم يزجر النبى عليه السلام عائشة حين قالت فى خديجة « مجوز من مجائز قريش ، حراء الشدقين » قال القاضى : وعندى أن ذلك تجرؤ من عائشة ، لصغر سنها وأول شبيتها ، ولعلها لم تكن قد بلغت .

### الخلاف المذكور في مسائل الباب

القَسَم : إنما يجب للزوجات بالإتفاق . ولا قسم لغير زوجة ولا لإماء . فمن بات عند واحدة لزمه المبيت عند من بقى .

ولا تجب التسوية في الجماع بالإجماع ، ويستحب ذلك .

ولو أعرض عنهن أو عن واحدة لم يأثم . و يستحب أن لا يعضلهن . ونشوز المرأة حرام بالإجماع يسقط النفقة .

و يجب على كل واحد من الزوجين معاشرة صاحبه بالمعروف ، و بذل ما يجب عليه من غير مَطَّل ، ولا إظهار كرامة . فيجب على الزوجة طاعة زوجها وملازمة المسكن . وله منعها من الخروج بالإجماع . و يجب على الزوج المهر والنفقة .

#### فص\_\_ل

والعزل عن الحرة ، ولو بغير إذنها جائز على المرجح من مذهب الشافعي ، لكن نهى عنه . فالأولى تركه . وعند الثلاثة لا يجوز إلا بإذنها .

والزوجة الأمة تحت الحر . قال أبو حنيفة ومالك وأحمد : لايجوز العزل عنها إلا بإذن سيدها . وجوزه الشافعي بغير إذنه .

#### فصنال

و إن كانت الجديدة بكراً : أقام عندها سبعة أيام ، ثم دار بالقسمة على نسائه . و إن كانت ثيباً : أقام ثلاثاً عند الثلاثة .

وقال أبو حنيفة : لايفضل الجديدة في القسم ، بل يسوى بينها وبين اللاتي عنده وهل للرجل أن يسافر من غير قرعة ، و إن لم يرضين ؟ قال أبو حنيفة : له ذلك . وعن مالك روايتان . إحداها كقول أبي حنيفة ، والأخرى : عدم الجواز إلا برضاهن ، أو بقرعة . وهذا مذهب الشافعي وأحمد .

و إن سافر من غير قرعة ولا تراض : وجب عليه القضاء لهن عند الشافعي وأحمد . وقال أبو حنيفة ومالك : لا يجب .

المصطلم : ويشتمل على صور .

منها: ما هو مصدر بخطبة ، ومنها : ما هو مصدر بغير خطبة .

واعلم أن للنكاح قواعد ، يبدأ بذكرها قبل ذكر المصطلح : كونها يستعمل في كل صورة من الصور الآني ذكرها . وهي البداءة بذكر الزوج وأبيه وجده وما يعرف به ، ثم بالزوجة كذلك ، ثم بالصداق . وذكر تأجيله ، أو حلوله به وإن كان عبداً ، أو جارية ، أو خاتماً ، أو سيفاً ، أو عقاراً ، أو قماشاً ، أو غير ذلك به فيصفه وصفاً تاماً يخرجه به عن الجهالة ، أو كانت بغير صداق ، كالمفوضة .

والصداق: تقبضه الزوجة إن كانت بالغة عاقلة رشيدة ، أو من يحجر عليها كالأب أو الجد أو الوصى ، أو أمين الحكم ، ليشترى به أعياناً برسم جهازها . وقد جرت العادة في أمين الحاكم : أن يكتب قصة على لسانها ، وترفع إلى حاكم شرعى يكتب عليها « لتجب إلى سؤالها » ويؤرخ بيوم الإجابة .

ثم ذكر الولي المزوج إن كان أبا أو جداً ؛ أو غيرهما من الأولياء ، وذكر بلوغ الزوجة ، وأنها معصر غير ثيب . فهذه يجبرها الأب والجد على مذهب الشافعى ، ويزوجها كل منهما بغير إذنها . وإن كان الولى .. والحالة هذه .. غير الأب والجد من العصبات ، أو بمن يزوج بالولاء أو الحاكم . فلا يجوز أن يزوج إلا البكر البالغ ، أو الثيب البالغ بإذنها ورضاها إلا السيد ، فإنه يزوج مملوكته بالملك جبراً بغير إذنها .

وغير الشافعي من الأئمة : يزوج البكر المعصر . وكذلك الثيب المعصر . وماوكة الخنثي يزوجها بإذنه ، وكذلك مملوكة المرأة يزوجها بإذن المالسكة صريحاً بالنطق . ولا يكني السكوت إذا كانت السيدة بكراً ، بخلاف الأمر في تزويجها نفسها ، فيكني السكوت ، إلا إذا ظهر منها مايقتضي عدم الرضا .

فإذا كان الولى أبا كتب: وولى تزويجها منه بذلك \_ أو عقده بينهما ، أو زوجها منه بذلك \_ والدها المذكور ، بحق أبوته لها وولايته عليها شرعاً ، بعد أن أوضح خاوها من كل مانع شرعى ، وأنها بكر بالغ \_ أو بكر معصر \_ حرة مسلمة ، صحيحة العقل والبدن ، لم يتقدم عليها عقد نكاح . وأن والدها المذكور مستحق الولاية عليها شرعاً ، وأن الزوج كف الها . وأن الصداق المعين فيه مهر مثلها على مثله .

و إن كان الولى بمن يرى تزويج المعصر غير الأب والجد ، والبنت المعصر . كتب : وذلك على قاعدة مقتضى مذهبه واعتقاده ــ و يذكر مذهبه ـوقبول الزوج النكاح لنفسه ، أو وكيله الشرعى فى ذلك ، وهو فلان الفلانى . وأقر أن الزوج واجد للصداق ، إذا كان غير مقبوض ، أو قبض منه البعض وتأخر البعض ، وأنه ملى ، وقادر على ذلك . ومعرفة الشهود بهم والتاريخ .

\* ومن الصور: صورة صداق بنت خليفة على شريف:

الحمد لله الذي شرف الأقدار بتأهيلها للاصطفا ، واختارها لارتقاء درجات الوفا ، واختصها بما تنقطع دونه الآمال ، حمداً تنفذ في شكر موليه الأقوال ، وتستصغر عنده الأقدار و إن سمت ، وتتضاءل دون عظمته و إن اعترب إلى

الشرف وانتمت . وله الجمد في شرف الخولة والعمومة ، ووهب خصوص التشريف وعمومه . ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لاشريك له ، شهادة مخلص في اعتقاده ، متحر رشداً فيا صرف نفسه فيه واستقام على اعتماده . ونشهد أن محمداً عبده ورسوله المبعوث من أشرف العرب نسباً ، وأتمهم حسباً ، اصطفاه من قريش المصطفين من كنافة ، المصطفاة من ولد إسماعيل . فهو صفوة الصفوة ، المذر صميما عن شين القسوة والجفوة . صلى الله عليه وعلى آله وصحبه ، الذين ناصروه وصاهروه . فأحسنوا المناصرة والمصاهرة . وظاهروه على عدوه من حين الظهور ، فأجملوا المظاهرة . ورضى الله عن المباس بن عبد المطلب عمه وصنو أبيه ، والباقية كلة الخلافة في عقب بنيه ، المخصوصين بإمرة المؤمنين ، كما عهد به سيد المرسلين قياساً ونصاً ، فيا ورد عنه وفيا به وصى . قاموا بأعباء الخلافة ، ووقفوا عند أوامر النبوة المحمدية واجتنبوا خلافه ، فما مضى منهم سيد إلا وأقامت السلالة المباسية بالاستحقاق سيداً ، ولا ذهب سند إلا واستقبلت الأمة منهم سنداً فسنداً .

وأدام الله أيام مولانا أمير المؤمنين ، الإمام الحاكم بأمر الله ، الناصر لدين الله . الواجب الطاعة على كل مسلم ، المتعين الإمامة على كل منازع ومسلم ، المنوط بخلافته حل وعقد ، الواقف عند إمامته كل حر وعبد . فلا تتم قضية إلا بنافذ قضائه ، وشريف إمضائه ، إذ كان الإمام الذي به يقتدى ، وبهديه يهتدى ، والخليفة المنصوص عليه ، وأمير المؤمنين أبو فلان فلان ، المشار بنان النبوة إليه رضى الله عنه . وعن آبائه الخلفاء الراشدين ، والأثمة المهديين ، الذين ورثوء الإمامة . فوجدت شروطها المجموعة فيه مجتمعة ، ونفتوا في روعه كلما ورقوه درجتها المرتفعة ، اللهم فأيد إمامته ، واعضد خلافته ، مولانا المقام الأعظم والملك المعظم ، السلطان الملك الفلاني الذي عهد بالملك إليه ، ونص في كتاب تغويضه الشريف عليه ، وفوض إليه ماوراء سريره . وألقي إليه مقاليد الأمور . فسقط على الخبير بها ، وفوض إليه ماوراء سريره . وألقي إليه مقاليد الأمور . فسقط على الخبير بها ،

و بعد ، فإن النكاح من سنن المرسلين ، وشعائر المتقين ، ودثار الأئمة المهتدين. لم تزل الأنبياء بسننه متسننة ، و بكلمته العابية معلنة ، ولم تبرح لأحاديثه الحسنة الأولية معنعنة . وتزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم وزوج . وشرف الأقدار بتأهيله فأصبح كل بصهارته متوج ، واتبعت أصحابه آثاره بذلك ، وسلكوا فى اتباعه والعمل بسنته أوضح المسالك . ولم يزالوا على ذلك صاحبًا بعد صاحب، وذاهباً بعــد ذاهب ، وخليفة بعد خليفة ، وأميراً بعد أمير ، سنة مألوفة . اقتني أمير المؤمنين ــ أدام الله أيامه ــ سننها الجلى ، ورقى مكانها العلى ، وتزوج وزوج البنات والبنين . واقتدى في ذلك بابن عمه سيد المرسلين . ووقف عند ماورد عنه من سديد الأحكام . وانتهى بنهيه في قوله عليه السلام « لا رهبانية في الإسلام » وضم إلى نسبه الشريف نسباً ثابتاً شرفه . وقد سمت باختيــار أشرف الجواهر صدفه . وكان من ثمرة الشجرة النبوية الدانية القطاف ، الهينة الاقتطاف ، اليانعة الثمار، السريعة الإثمار، وهو المولى السيد الشريف الحسيب النسيب، الطاهر الذكى ، الأصيل العريق التقى النقى ، فرع الشجرة النبوية ، والمستخرج من العناصر الزكية المصطفوية ، أبو فلان فلان بن السيد الشريف الحسيب النسيب ، الطاهر الزكى الأصيل فلان بن فلان \_ و يذكر أباءه وأجداده واحداً بعد واحد إلى أمير المؤمنين : الحسن أو الحسين بن على بن أبى طالب رضى الله عنهم ـ الذى طلع في سماء الاختيار بدراً منيراً ، وتجلى لعيان الاختبار فلم يكن بسحب الشكوك مستوراً . وقد كملت بالشرف أوصافه ، وحمد بالقيام بحقوق كتاب الله العزيز اختتامه واستثنافه ، مع ماله من فضيلة علم الأنساب التي تفرد فيها بالنسبة والإضافة والانضام . هذه السنة الشريفة إلى بيت الخلافة . وأما الدين : فبهاؤه في وجهه الوجيه . وأما بره : فلائحة على أحواله ، فلا غرو أن يوليه الله مايرتجيه . تشهد له الأشجار بحسن الأذكار، والأمثال بأشرف الخصال. وحين ظهر لمولانا أمير المؤمنين سره المصون ، وبان له نغيس جوهره المكنون . قدم خيرة الله في تأهيله

وعمد إلى مايستصعب من ارتقاء رتبة الخلافة المعظمة ، فأخذ في تيسيره بالتواضم لله ورسوله . وأجاز خطبته . و باشر بنفسه الشريفة إيجاب عقده وخِطبته . وقلده عقد عقد لاينتهي المبالغ فيه إلى قيمة . وزينه من سلالته الطاهرة بالدرة إلا أنها اليتيمة ، وزوجه بالجهة المعظمة المفخمة المبجلة المحجبة المكرمة ، السيدة المصونة العصيمة ، فلانة ابنة مولانا السلطان السعيد الشهيد المقدس الطاهر الولى ، المعتصم بالله أبي فلان ، فلان بن مولانا وسيدنا و إمامنا ، وخليفة عصرنا الإمام الحاكم بأمر الله ، أمير المؤمنين فلان بن مولانا فلان بن مولانا فلان ــ ويذكر أجدادها الخلفاء واحداً بعد واحد إلى حبر الأمة عبد الله بن العباس عم النبي صلى الله عليه وسلم ــ تزويجاً صحيحاً شرعياً ، معتبراً ماضياً مرضياً ، بالإيجاب والقبول على الوجه الشرعي بشهادة واضعى خطوطهم في هذا الكتاب المرقوم ، ومن شهد مشهده المشتط السوم على من يسوم ، على صداق اقتدى في بذله بالسنة والكتاب . وراعي في قبوله ما للتخفيف من ثواب. و إلا فالقدر أعظم من أن يقابل بمقدار و إن جل ، والرتبة أسنى لمولانا المقصود العقد ، لما كان يقال : حل مبلغه من الذهب المهين المصرى كذا وكذا ديناراً فينا حالة . وولى تزو يجها إياه بذلك مولانا أمير المؤمنين حرسه الله وتولاه . ملك به الزوج المشار إليه عصمتها . واستدام سحبتها . وجمعها الله تعمالي به على التوفيق والسداد ، وخار لهما فيما أراده من تزو بجهما والخيَرة فيما أراد. ويكمل.

## خطبة نكاح عالم ، اسمه على

على ابنة عالم خطيب ، اسمه محمد . واسم الزوجة أم هانى.

الحمد لله الذى منح عليًا سعادة الاتصال بأعز مصونات بنات محمد . وعقد ألوية عقده بالعز الدائم والسؤدد المؤبد . وأرشده فى طريق السنة الشهباء إلى بيت علم أوتاده بالعمل قوية ، وأشكال النصرة باجتماع الأفراح فيه تتولد . والسعادة على ساكنى أفقيه المحمدى عائدة الصلة بجميل العوائد والعود أحمد .

نحمده أن جعل جواهر عقود هذا العقد السعيد ثمينة وحصون عقيلته حصينة وجوهرته النفيسة في حجر العلم مصونة . وزين هذا الكتاب منها بخير قرينة .

ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لاشريك له ، الذى جعل لكل شى قدرا . وهو الذى خلق من الماء بشراً فجعله نسباً وصهراً . ونشهد أن سيدنا محمداً عبده ورسوله الذى جلى بشريعته المطهرة حنادس الغى وأزاح . وكتب بقلمها المحقق بذات الرقاع مانسخ الباطل الفضاح . وجعل النكاح سنة تؤلف بين المتباعدين تأليفاً يقضى بلطف تمازج الأرواح ، وعصمة تستملك بها عصم المحصنات وتستباح . صلى الله عليه وعلى آله وصحبه الذين تمسكوا من هديه بالكتاب والسنة . وقلدوا جيد الزمان من تقرير أحكام شرعه الشريف أعظم منة ، صلاة تفتح لقائلها أحد أبواب التهانى ، وتجيره من ريب الزمان ، حتى يناديه منها لسان الاشتقاق : قد أجرنا من أجرت ياأم هانى . وسلم تسلما كثيراً .

و بعد ، فإن النكاح سبب التحصين والعفة ، وجامع أشتات المودة والألفة على ساوك نهجه القويم درج المرسلون . وعلا على درج فضله الأفضلون . وهو مما جاء الكتاب والسنة بفعله ، وأباحه الله على ألسنة أنبيائه ورسله . فقال عز من قائل ( ٢٤ : ٣٧ وأنكحوا الأيامى منكم والصالحين من عبادكم و إمائكم إن يكونوا فقراء يغنهم الله من فضله ) وقال : وهو أصدق القائلين ، تبياناً لفضائله الجمة وإظهاراً لشعار هذه الأمة ( ٣٠ : ٢١ ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا إليها . وجعل بينكم مودة ورحمة ) وفيه من الحكم السنية ، ماشهدت به الأخبار المروية ، والآثار الشريفة النبوية . منها : قوله صلى الله عليه وسلم مشيراً إلى مااقتضاه النكاح من لطيف المعانى « من تزوج . فقد سترشطر دينه ، فليتق الله في الشطر الثانى » وقال سيد تهامة المظلل بالغامة « تنا كحوا تناسلوا تكثروا . فإني أباهي بكم الأمم يوم القيامة » .

وكان فلان بن فلان الفلاني : هو الذي سمت أوصافه الزكية بعفافه ، و يحل من

عقود هذه السنة الحسنة بجميل أوصافه . وظهرت عليه آثار السيادة ، من سن التمييز فانتصب على الحال . وحل من المحل الأسنى فى أرفع المحال . وافتخر بعرافة بيته الذى خيم السعد بفنائه . وعقد العز بلوائه ، وشأنه أن يفتخر بذلك على من افتخر . وأن يباهى بكرم أصله الزاكى العروس ونمو فرعه الذى أورق بكال الإفضال وأثمر ، وانتمى منه إلى مكارم جمة لم تعرف إلا لجعفر وأبى جعفر فهو بهذه الجلة الاسمية على الرتب جعفرى الحسب ، أحمدى النسب ، عديم النظير بكل وجه وسبب .

وكانت الرغبة منه ، ومثله من يرغب في إجابته إلى ماطلب ، وهو أحق من وجب الاصغاء إليه إذا علا على منبر العلياء وخطب ، مخطوبته الجهة المصونة . والدرة المكنونة ، فلانة ابنة فلان ، وبحسن الاختيار أحرزها وحازها ، مغتبطا بالانهاء إلى كنف والدها ، الذى لم يدع خطة فضل إلا وجاوزها ، ولا بدع لأنه شمس الإسلام المضيئة ، وإمام علم التوحيد ، وبحره الوافر الطوبل المديد . وهو العالم العالمة ، الذى مادرس إلا أحيا مادرس من العلوم بدرسه ، ولاخيمت على العلماء ظلمة إشكال إلا أزالها بشعاع شمسه . ولاحيج إلى بيته المعمور متمتم إلا أمتمه بغرائده وفوائده ولطيف أنسه . مع منزله واعترافه تواضعا بحقارة نفسه . وهو القائم في الحقيقة بالحجة البالغة ، والفصيح الذي يذعن لفصاحته كل نابغة ، وفي تسليك أهل الطريق العلم الفرد الذي يأتم به الهداة ، وتحف السمادة الأخروية تسليك أهل الطريق العلم الفرد الذي يأتم به الهداة ، وتحف السمادة الأخروية برقائق وعظه وهداه . مانطق إلا وكان لعذو بة لفظه في طريق الفصاحة ساوك . العبيد والماوك ، إلا وخاطبه : بأقل العبيد والماوك .

سل عنه وانطق به وانظر إليه ، تجد مل المسامع والأفواه والمقل وعلى الجلة : فهو ذو الباع الأطول ، والبحر الذي اندرج النهر في ضمنه

اندراج الجدول . فنفع الله هذا الشاب ببركة هذا الشيخ الولى . وزاد فى علو شرف بيته الجعفرى ، الذى هو فى الشرف على .

ثم لما صحح كل من الخاطب والمخطوب إليه النية وعزم . وكمل بدر الاتفاق وتم . فتناسق جوهر عقد هذا العقد السعيد وانتظم . صدر التفويض الشرعي ، والإذن من والدها المشار إليه على وضعه المحرر المرعى ، لسيدنا ومولانا قاضى القضاة فلان الدين ، أنفذ الله حكمه وأمضاء : أن يزوجها من خاطبها المشار إليه ، أسبغ الله عليه ظله ، وقرن بالتوفيق عقده وحله . فأجابه إلى ذلك متبركا بقبول إذنه الكريم ، وشرف خطيب هذه الحضرة العلية الأسماع ، تاليا بعد انتظام عقده النظيم . و إتمام انسجامه ببديع التكميل والتتميم . بفضل بسم الله الرحمن الرحيم . هذا ما أصدق فلان المشار إليه ــ أفاض الله نعمه عليه ــ مخطو بته فلانة ابنة فلان ، المسمى أعلاه ، أدام الله رفعته وعلاه ، على كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ، وشرف وكرم و بجل وعظم . صداقا يحلى جيد الزمان بدرر عقوده . وشملت البركة المحمدية جميع حاضريه وعاقده وشهوده . جملته من الذهب كذا وكذا . زوجها منه بذلك بإذنها ورضاها . وأذن والدها المشار إليه الآذن المرتب الشرعي ، سيدنا ومولانا قاضي القضاة المشار إليه . أدام الله أيامه الزاهرة . وأسبغ عليه نعمه باطنة وظاهرة . وجمع له بين خيرى الدنيا والآخرة . تزويجا شرعيًا ، معتبرًا مرضيًا ، بعد وضوحه شرعًا ، وخلوها من كل مانع شرعى . هنالك هبت نسمات التوفيق قبولاً . وتعاطفت جملتاه إيجاباً وقبولاً . ونظمت أسلاك الفرح بحباتها ، وأخرجت حوارى السعود مخبآتها ، وابتهجت بلبدماح هذه المطابقة اللازمة النفوس وحارت العقول ، وطفق لسان الإحسان يقول : اللهم ألف بينهما ، كما ألفت بين المين وسناها ، والنفس ومناها ، وأمطر عليهما من سحائب رخمتك الصيبة ، وهب لهما من لدنك ذرية طيبة ، إنك سميع الدعاء ويؤرخ .

# خطبة نكاح، واسم الزوج شهاب الدين أحمد

الحمد لله الذي جعل عاقبة الحب باتباع سنة النكاح أحمد العواقب. ومنحه من عز السنة الشريفة النبوية مايقضى الكريم ذاته بالاتصاف بأزكى المناقب وأحله مع أهل الحل والعقد محلا به يسمو شهابه المضىء على الشهب الثواقب.

نحمده حمد من أحكم في الولاء عقد ولائه . وهداه نور العفاف إلى سلوك سنن أنبياء الله وأوليائه .

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لاشريك له ، شهادة عبد لم يزل يجتنى ثمرات الإقبال من بانع غرسها . و يجتلى فى حضرات الجلال عروس أنسها ، و يطرد ساعة كل هم بيوم عرسها .

وأشهد أن سيدنا محمداً عبده ورسوله ، الذي ميز حلال الدين وحرامه . وخص من الشرف الصميم بخصائص . منها : أن الله وفى من مشروعية النكاح أقسامه . ولذلك قال لا تناكوا تناسلوا تكثروا أباهي بكم الأمم يوم القيامة » صلى الله عليه وعلى آله وصحبه الذين حازوا من شرف بيت النبوة ما رفع لهم فى السللين ذكرا . وطاب نشرهم بريحانيته وزها . وجد قربهم القمر بالزهرا . وعلا على على على على على على على النبرا . وإذا ذكرت الأنساب المحمدية ، فما منهم إلا من بينه و بينه نسباً وصهراً ، النبرا . وإذا ذكرت الأنساب المحمدية ، فما منهم إلا من بينه و بينه نسباً وصهراً ، صلاة تنطق لسان كل بليغ بالمبالغة فيها ، وتشرق أنوار الصدق من مغارب غايتها ومطالع مباديها ، ما أنضى القلم في مهارق الطروس ركابا . وما أطامت السماء في ألما العلياء شهاباً . وسلم تسليا كثيراً .

و بعد ، فإن النكاح من أهم ماقدمه بين يدى نجواه من احتاط لدينه . وأحكم عقد يقينه . وشمر ذيله لتحصيل تحصينه . جعله الله وسيلة إلى حصول العصمة والعفاف . وذريعة إلى وجود تمازج الأرواح بين الأزواج بسرعة الائتلاف . فبه تحفظ الأنساب ، وتصان الأحساب . و به يجمع الله الشتات ، و يخرج من كامن

سر غيبه ما يقدر خلقه من البنين والبنات ، وتساق به الطيبات الطيبين والطيبون للطيبات ، وهو لايخاو من فوائد فيها للمؤمنين فوائد جمة . منها : أنه من أعظم شمار هذه الأمة . نصبه الله دليلا على وحدانيته ماتضمنته الحكمة . فقال عز من قائل ( ٣٠ : ٢١ ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورحمة ) . وقد جاء في مشروعيته وحكمهوتوكيد سنته والتحريض على فعله . قوله تعالى ( ٢٤ : ٣٣ وأنكموا الأيامي منكم والصالحين من عبادكم وإمائكم إن يكونوا فقراء يغنهم الله من فضله ) وهو أجل من أن ينبه على إيضاح سره و بيان معانيه . والمفهوم من تعظم هذه الإشارة فيه : لمن استنبهذه السنة الحسنة ما يكفيه وكان فلان بمن أشرق في مطالع أفق الفضائل شهاب مجده، وأزهرت في سماء البلاغة نجوم سعده . وأتى في فن الأدب بما يحير اللبيب ، ويدهش سواطع أنواره الأحمدية الفطن الأريب، طوالع إقباله مراتبها سعيدة، ومبادى أموره لم تزل عواقبها حميدة . وما هو إلا أن استخار واستشار . فحصل له من حسن الاختيار : حصوله على جهة مباركة ، هي له في الصفات الحسني مشاركة . ظفر بها بديعة الجال . عزيزة المثال ، محجوبة عن عين شمس الأفق ، تروى أحاديث أصالتها وسيادتها من عدة طرق . فأحرزها إحرازاً أصبح توقيع القدرة الإلهية به منشوراً . وسطرت الألفة الرحمانية كتابها تسطيراً ، وحتى له أن يكون لله على ماأولاء من إحرازها شكوراً . وأن يعاملها بما هو مأمور به شرعاً ، إذا أودع مشكاة نبيه منها نوراً ، فطالما أسبلت العيون عليها ستوراً . وأحسن التأديب تأديبها لحائزها ، فقيل لحاسده : كنى تعبا من يحسد الشمس نورها ، وهي مع ذلك تفخر بوالدها الذي أصبح ذو فضل يروى . وحاز سيادتى فتوة وفتوى . وله بنقل العلم خبرة عالم هدى صحيح النقل للمتعلم . كم حل للطلاب من درس على رأى ابن إدريس الإمام الأعظم . لاجرم أنه إمام فضل تشرفت بنعوته الأقوال . وحسنت بمحاسن وقته الأفعال . وهو ذو ديانة يعد فيها سريا ، وصاحب معروف و بشر . أصبح بها وليًا ، وبانتساب إلى بيت طيب الأعراق ، زاكى المغارس والأخلاق .

وكان بما قدره الله وأراده ، وأجرى به من القدم قلم التوفيق والسعادة . أن هذا الخاطب قد زاد محاسنه من بيت هذا الخطيب البارع بمسا يرفع له فى العالمين ذكراً ، ونحوه إذا ذكرت أنسابه العلية نسباً وصهراً .

وحيث صحح كل منهما النية ، وأيقن أن قد ظفر ببلوغ الأمنية . أجاب هذا الولى الحميد داعيه ولبي ، وأقبل بوجه بشره إليه وما تأبى .

وحين هبّت نسات القبول بالإيجاب. قال الذي عنده علم من الكتاب: تمين أن يرقم طرس هذا المقد الذي توفر من المسرات قسطاً . وأن يسطر في هذا الرقيم حفظاً له وضبطاً . هنالك استخدم راقا للقلم وأعل ، وكتب بعد أن بَسْمل : هذا ماأصدق فلان ، أدام الله توفيقه . وسهل إلى كل خير طريقه ، مخطو بته الجهة المصونة والدرة المكنونة المحجبة المخدرة الأصيلة ،العريقة الجايلة ، فلانة بنت فلان القلاني ، على بركة الله تعالى وعونه ، وحسن توفيقه ، و يمنه وسنة نبيه محد صلى الله عليه وسلم وشرف وكرم و بجل وعظم ، صداقاً جملته من الذهب كذا وكذا ، على حكم الحلول \_ أو مقبوضاً ، أو مقسطاً \_ زوجها منه بذلك بإذنها ورضاها ، والدها المشار إليه ، أفاض الله نعمه عليه ، تزو يجاً شرعياً بعد وضوحه شرعاً ، وخاوها من كل مانع شرعى . وقبل الزوج المذكور النكاح لنفسه على المسمى فيه قبولا شرعياً \_ أو وكيله الشرعى في ذلك فلان الغلاني \_ بشهادة شهوده ، و يكمل . و يؤدخ .

خطبة نكاح ، واسم الزوج محمد ، والزوجة عائشة

الحمد لله الذى أكد بالنكاح حقوق القرابة ، وميز به بين الحلال والحرام . وحفظ به الأنساب عن أن تختلط أو تتشابه ، وأثبت لدواعى هم متعاطيه الدخول وحكم لرأيه بالإصابة . وقرن بالتوفيق عقده وحله وقبوله و إيجابه . نحمده على نعمه التى جمعت لنا الخيرات جمع كثرة . ونشكره على ما وقره لنا من

أقسام المسرة . ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، شهادة شمسُ الدين بها في أفق سماء الإيمات طالعة . و بروق اليقين في الأكوان الحمدية لامعة ونشهد أن سيدنا محمداً عبده ورسوله ، الذي سن النكاح وشرعه . وجرد سيف شريعته المطهرة لعنق السفاح فقطعه . ولأنف الغيرة فجدعه . وما أعلى قدر من سلك منهاجه القويم واتبعه . واتبع النور الذي أنزل معه . صلى الله عليه وعلى آله وصحبه الذين اتبهوا بنواهيه وامتثاوا أوامره . وكانوا بساوك هديه في الهداية مثل النجوم الزاهرة . وحازوا برؤيته والرواية عنه خيرى الدنيا والآخرة ، صلاة تنتظم في عقودها جواهر الحكمة ، و يجعل الله بها بين هذين الزوجين إن شاء الله مودة ورحة . ماقبلت شفاه الأقلام وجنات الطروس ، واجتليت على منصات الدفاتر و بعد ، فإن النكاح من أخص خصائص السنن المحمودة الما ثر والخصال ، عامدودة من نفائس الأعمال ، التي تزدان بإزدواجها عقود المفاخر . وتتزين بانتساجها المعمودة من نفائس الأعمال ، التي تزدان بإزدواجها عقود المفاخر . وتتزين بانتساجها والمقام المحمود ، واللواء المعمود ، أنه قال « إنى مكاثر بكم الأم ، فتزوجوا الولود ، أخرجه بمعناه عن معقل بن يسارالنسائي وأبو داود .

وكان فلان ممن رغب في هذه السنة الشريفة وجعلها شعاره ، وترقى إلى أفتها المحمدى . واستجلى شموسه وأقماره . وأحب أن يسعى في تكيل ذاته ، ويزين ماحصله من كريم أدواته . فعمد إلى إحصان فرجه . وتمام هديه الذي شرع في سلوك نهجه . وخطب إلى فلان \_ أدام الله معاليه \_ فما احتاج مع المنهاج إلى تنبيه . ولا افتقر في مؤاخاة الرشد إلى كاف تشبيه : عقيلته التي هي الشمس والحلال لها دارة ، والبدر وخدمها النجوم السيارة ، والحجبة التي لاتقرب الأوهام لها ستارة ، والمصونة التي لا تمر مجماها النسمات الخطارة . فأجاب قصده وما رده ، وسمح له بهذه الجوهرة التي زيد بها عقده . وأكرم نُول قصده وآواه ، وحباه وسمح له بهذه الجوهرة التي زيد بها عقده . وأكرم نُول قصده وآواه ، وحباه

بخير زوجة وحماة . وخصه بذات دين . تر بت يدا من كانت له وديمة وزينة تقوى طاعتها للخيرات طليعة . ورأى أن لا تمسى سهام قصده عن الغرض المقصود طائشة ، وآثر أن يكون في كنف محمد فمحمد أولى الناس بعائشة .

فماكل ذى مجد يليق به العلا ولا كل برق النوال يُشــام ولا كل بدر فى الأنام تمام ولا كل بدر فى الأنام تمام وكان مما قدره الله ، الذى لا موفق للخير إلا من وفق ، ولا انتظام لأمر من أمور الدنيا والآخرة إلا إذا جرى به قلم قدرته الحقق . وحرك به فى فم الإقبال لسان المسرة وأنطق . فيالله ما أصدق قوله هذا ، ما أصدق .

و بجرى الـكلام إلى آخره . ويؤرخ .

\* صورة صداق دوادار ، أعتق جاريته وتزوج بها :

الحمد لله الذى خلق الخلائق من نفس واحدة . وجعل منها زوجها ليسكن إليها ، ولتكون على عبادته متعاضدة ، وألف بين قلوب قدر فى الأزل أن تكون على منهل الصفا متواردة . وخص من شاء من خلقه بما أوتيه من محاماة فى الدين ومجاهدة . وفضله على كثير من عباده بما حازه فى حالتى سلمه وحر به من مجادلة ومجالدة . وجعله سيفاً مسلولا على الأعداء ، وسبباً مبذولا للأوليساء . وأطاب مصادره وموارده .

نحمده أن جعلنا خير أمة أخرجت للناس . وعضد منها من قام على أفضلية البرهان وعضده القياس . وشرف منها من يستصغر عنده علم أحنف وذكاء إياس . ونشهد أن لاإله إلا الله وحده لا شريك له ، شهدادة متمدك بالكناب والسنة ، مقتف آثار نبيه في عتق الرقاب فأكرم بها من سنة . مقتديا بهديه الذي من اهتدى بأنواره فقد سلك سبيلا يُبلغه الجنة . ونشهد أن سيدنا محمداً عبده ورسوله الذي جعل النكاح من شرعته ، وحث عليه ليباهي الأمم يوم القيامة بأمته ، وندب إليه فليس منه من رغب عن سنته . صلى الله عليه وعلى آله وصحبه

الذين اقتدوا بجميل آثاره . واهتدوا بسنا أنواره . واعتدوا من حماة دينه وأنصاره صلاة لا تزال الألسنة تقيمها ، والإخلاص يديمها . وسلم تسليما كثيراً .

و بعد ، فإنه يتعين على كل مؤمن أن يشابر على ما يتقرب به إلى مولاه ، ويبسادر إلى اتباع أوامره في سره ونجواه ، ويقتني في سيره آثار نبيه المصطفى ، ويسلك من سبله ما يكسبه في الدارين شرفًا ، لا سيا في أمركان مما حبب إليه وندب إلى فعله ، وحث عليه ، وجعله الله سبحانه سبباً للنمو في هذا العالم. وحكَّمه في وجود بني آدم . وقد خصت هذه الأمة بأن «لارهبانية في الإسلام » وليس فيها من رغب عن سنة سيد الأنام. وقد ذكره الله في محكم كتابه ، الذي أشرق منه السنا. فقال عز من قائل ( ٣:٤ فانكحوا ماطاب لكم من النساء مثني وثلاث ورباع ) إلى غير ذلك من الآيات الصريحة والنص في هذا المعنى . فين ابتغى ذلك فقد اتبع الكتاب والسنة ، واتخذ باتباعهما وقاية من المكاره وجُنة . ومن أضاف إليه ماندب إلى فعله في محكم التنزيل ، واستغنى بالتصريح فيه عن التأويل: من فك الرقاب، و إنقاذها من رِبْقة الرق. فقد أتى بالحاب. فإن الله عز وجل قد نزله منزلة اقتحام العقاب. فقال جل اسمه ( ٩٠) ١١\_١١ فلاقتحم العقبة ، وما أدراك ما العقبة ؟ فَكَّ رقبة ) ومن فعل ذلك ابتغاء رضوان الله ، فقد استمسك بالسبب الأقوى . و « من أعتق رقبة مؤمنة ، أعتق الله منه بكل عضو منها عضواً منه » وكان الجمع بين هاتين المرتبتين ، والخلتين الجليلتين ، من الأمور التي لايفعلها إلا من شرح الله صدره للإيمان ، فهو على نور من ربه . ومن أطلع الله نور الهدى في قلبه ، فهو من الشبهات في أمان ؛ إذ هو من المنن التي لاتعد ، والنعم التي لآتحد ، والمنح التي لايقدر قدرها ، والأجور التي يجب شكر مولها وشكرها .

ولماكان المقر الشريف ــ أعزه الله بنصره ، وجعل مناقبه الغراء حلية دهره وزينة عصره ــ جامع أشتات الفضائل ، وقرة عين أرباب الوسائل ، عين الدولة:

• - جواهر ج ٢

ومعينها ، ولسان المملكة و يمينها ، سيد الأمراء ، كهف المساكين والفقراء ، المشار إليه بأن مايينه و بين مامائله ، إلا كما بين الثريا والثرى . فكم عائل أغنى ، وكم مارد أفنى . وكم أقاليم مهدها بقله ، وممالك طهرها بآرائه و بدامغ حكه . وكم مظامة ردها بسفارته ، وظلمة أعادها نوراً بحسن إشارته . وكم مكروب أزال كر به ، ومرعوب أزال رعبه . مع رغبة فيا عند الله ، وماكان لله فهو باق ، وسيرة سرية سارت بها الرفاق . و إرشاد إلى الخير ، وكفّ كفاكف المعتدين . وتفقه فى دين الله ، و « من يرد الله به خيراً يفقهه فى الدين » وسوابق فضل ، بها بلغ ما أمله المؤملون ، ولهو أحق خير تلا عليها إخلاصه ( لمثل هذا فليعمل العاملون ) .

ولما علم ما في التخلص من ربقة الرق من المزية العظمي عند خالق الخلق ، عمد إلى عتق ما ملكه اليمين ، واستمسك بحبل الله المتين ، وسرحه من حصر الاسترقاق إلى بحبوحة التحرير . ومن ضيق الملكية إلى سعة العتق الصريح ، المستغنى به عن التدبير ، واستخار الله تعالى ، فخار له في هذين الأمرين ، وأنهضه إلى إتمامهما فحاز بهما الأجرين . هنالك أشار بتنظيم عقد هذا العقد الميمون . وتقرير هذا الأمر الذي حقق في حسن صحبته وكريم وقايته الظنون . وعند ذلك بلغ الكتاب أجله . وأدرك المؤمل ما أ مله . وأشرقت كواكب سعده إشراق الزمن بمفاخره ، وتهللت وجوه السرور ، كما تهللت الأيام بمآثره . وود مسطره لو اتخذ أديم السما طرساً ، وحلاه بكواكب الجوزاء واستعار الليل نقشا ، لابل لرقم مسطوره على سطور صفحات النهار ، ولولا إشراق نوره لاستعاذ من سنا البدر وسنا المسمس بأنوار . و إنما علم أن قدره الكريم ، لايقابل من الإجلال والتكريم ، الشمس بأنوار . و إنما علم أن قدره الكريم ، هنتت عقده النظيم :

بسم الله الرحمن الرحيم .

هذا ما أصدق مولانا المقر الشريف العالى الفلانى ، عتيقته الجمة الكريمة ، العالية المصونة الحجبة ، زينة الستات ، شرف مجالس الخواتين والخوندات

فلانة . صان الله حجابها ، ووصل بأسباب السعادات أسبابها ، المرأة المسلمة البائغ العاقل الأيِّم ، الخلية عن الموانع الشرعية . أصدقها \_ على بركة الله تعالى العظيم ، وسنة نبيه الكريم ، سيدنا محمد عليه وعلى آله وصحبه أفضل الصلاة والتسليم صداقاً مبلغه كذا على حكم الحلول . زوجها منه بذلك بإذنها السكريم ، ورضى نفسها النفيسة لعدم الأولياء والصدقات . سيدنا ومولانا فلان الدين ، تزويجا شرعياً . وقبل لمولانا المقر الشريف المشار إليه من مولانا قاضي القضاة المشار إليه عقد هذا التزويج ، وكيله الشرعي في ذلك فلان الفلاني \_ أو يكون هو القابل لنفسه \_ بحضور من تم العقد بحضوره ، وذلك بعد أن ثبت عند سيدنا فلان المزوج المشار إليه ، عتق الزوجة المذكورة ، وخلوها عن جميع الموانع الشرعية ، وعدم عصيانها ، و إذنها في التزويج على الصداق المين أعلاه ، الثبوت الشرعي . و بعد استيفاء الشرائط الشرعية ، واعتبار ما يجب اعتباره شرعاً . و يكمل بالتاريخ .

### خطبة نكاح حاجب الملك

الحمد الله مؤيد الدين بسيغه المهند ، ومؤبد التمكين لدى من ألهمه الرأى المسدد ، ومسهل الأسباب إلى ساوك طرق النجاة والنجاح ، وحافظ الأنساب بما شرعة من التمسك بسنة النكاح .

نحمده حمداً یوافی نعمه ، و یدافع نقمه ، و یکافیء مزیده ، ونشکره شکراً لا أحدَ یحصی وافره ومدیده .

ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لاشريك له ، الخالق البارىء المصور ، الرزاق الهادى المقدر .

ونشهد أن سيدنا محمداً عبده ورسوله ، المنعوت بأفضل الشيم ، المبعوث إلى كافة العرب والعجم ، المتوج بتاج الكرامة، المنفرد يوم العرض بالسيادة والخطابة والإمامة ، القائل صلى الله عليه وسلم ، وضاعف على آله وصحبه صلاته وسلامه « تناكحوا تناسلوا أباهى بكم الأمم يوم القيامة » صلى الله عليه وعلى آله نجوم

الهدى ، وصحبه الذين لوأنفق غيرهم مل الأرض ذهباً ما بلغ معشار مانال أحدهم طول المدى ، صلاة تجمع لقائلها بين جوامع الكلم و بدائع الحكمة ، وتسلك به طرق الهداية والعصمة ، وشرف و بجل وكرم وعظم . ونجانا الله بمحبته ومحبة آل يبته الطيبين الطاهرين في الدارين . وسلم .

و بعد ، فإن أحسن قران مااقترن به السكواكب بالسعود ، وأمنن امتنان ما اتصل به حبل السيادة ، فنظمت به جواهر العقود : ماكان ممتزجاً بما يناسبه ، منتظمًا بما يقار به . ولما كان المصدق الآتي ذكره ، رفع الله قدره ، وأطال في طي الطروس نشره ، مجلاً للمحافل ، مكملاً للجحافل ، مدركاً ... وهو الآخر .. ما لم تدركه الأوائل ، حاجب الملك ، وواسطة عقد نظام الترك . قمر فلك السعادة ، قطب رحى الإمارة والسيادة . من نظر في العواقب وأنار كوكب رأيه السعيد إنارةً يقصر عنها نور الكواكب ، فاختار لقمره أسعد المنازل ، وأصاب جود مطره للروض الآهل. وانتقى من الدرر كبارها ، واستمطر من السحمائب العُثَيِّبة غزارها. واجتبى واجتنى من الأصول الطيبة ثمارها. وخطب الجمة المنظمة والجوهرة التي هي في أحسن تاج منظمة . فهي الدرة اليتيمة الفاخرة ، ونافجة المسك الماطرة ، و بديعة الجمال التي لا يكاد يرى مثل جمالها ، إلا في الطيف ، ولا يدرك شبابة مثالهــا إلا بالسيف . فأجيب ــ وهو الحقيق بالإجابة ــ أحسن جواب لأحسن سؤال ، وآل أمرهما إلى أكرم مآب وأفضل مآل ، ونالت الأفراح والسرور باقترانهما خير منال ، وتم الهناء بهذا الإملاك البارك ، وكمل نظامه على التمام والكمال. فهو بهذا العقد السعيد قد بلغ غاية قصده، وتفرد بالسؤدد الذي لاينبغي لأحد من بعده ، وأنار ضياء قمره ، وافتخرت الطروس بوشي قلمه وعقود درره . وقر عين الزمان لما حصل على ثنية عمره ، وحين جرى قلم السعادة في رقم ما يتلى في هذا الرقيم ، واستمد من مداد التوفيق وكتب بفضل :

> بسم الله الرحمن الرحيم . هذا ماأصدق ــ ويكمل على نحو ما سبق .

## خطبة نكاح لقاضى لقبه جمال الدين

الحمد الله الذي جعل رتب الجمال أرفع مايرتقى ، ومجد أهل الفضل بما يعوذ من عين الحسود بالرقى . وخص من شاء بمزية العلم فلم يخل ذكرهم من البقاء ، وجبلهم على الطاعة لأسره ، فحفق لواءهم باللواء . وسكنت أغراضهم الحمى . ونزلت صحائفهم بالنقا . نحمده على نعمه التي جمع بها شمل هذه الأمة على التقى . ونشكره على ما منح من التوفيق لا تباع هذه السنة . فلا موفق للخير إلا من وَفَق ، ولا موقى من الشبه إلا من وقى .

ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لاشريك له شهادة تحل قائلها من مهاتب الإخلاص مواضعها . ونشهد أن سيدنا محمداً عبده ورسوله الذي قرر أحكام الملة الحنيفية وشرعها . وحول من وجه وجهه إلى ابتغائها أمرأ الرياض وأمرعها . صلى الله عليه وعلى آله وصيه ، أنجى هذه الأمة وأنجعها . المخصوصين منه بالصحبة والتأهيل . فين آووه ونصروه آواهم إلى أحصن الحجب وأمنعها ، صلاة لاتزال الألسن بها ناطقة . وأصول المحصول من الكلام تشهد بأنها صادقة ، ومناسبة التسليم والتكريم لها موافقة .

و بعد ، فإن التخير للنطف مما جاءت به الأوامر النبوية ، ونص عليه أثمة الهدى في تقرير الأحكام الشرعية ، وكيف لا ؟ وقد جعله الله تعالى لكل من الزوجين أشرف لباس ، وأحصن كهف تحصّن به النماس . وقد خص الله ذوى الديانة بالارتداء بجلبابه ، والتحلى بشريف مذهبه ، والعلم بفواصله وأسبابه ، إذ هو ستر شطر الدين ، وصيانة المتقين عن يقين . قد جعل الله هذه الشريعة المطهرة رياضاً ، والمحافظة على صيانة الأنساب أزهارها النافحة ، وسمى النكاح بروقها اللامحة ، والحياة طيفاً تشبه الليلة فيه البارحة ، والدنيا متاعاً وخير متاعها المرأة الصالحة .

وكان فلان ممن تمسَّك بعصَم هذه السنة ، وتنسك بما يعظم عليه في الدارين

المنة ، وأخذ بما ندب الشارع إليه ، وحض من النكاح عليه ، لا جرم أنه بمن لا يقرع في درجة علم وعمل . وخص ببديع الجال من الله عز وجل . وظهرت أمارات النجابة عليه ، وأشارت أنامل الفراسة من المؤمنين بالفلاح إليه . قد أحرز مادة من العلم وافرة ، وحصل من الأدوات الجميلة جملة أحرز بها الجواهر الفاخرة . فما احتاج مع المنهاج إلى تنبيه ، ولا افتقر في مؤاخاة الرشد إلى كاف تشبيه . ولما وضح لهذه الحركة المباركة السبيل ، ورد من مائها العذب السلسبيل ، وتقدم أمر الله لهذا الخاطب ، حيث قدم الاستخارة بالتقديم ، ثم استفتح راقم هذا الرقيم . وقال : بفضل :

بسم الله الرحمن الرحيم .

هذاً ما أصدق فلان الفلاني \_ و يَكمل على نحو ماسبق .

## خطبة نكاح عالم من علماء المسلمين

الحمد لله الذي أعلى منازل العلماء بالعلم والفتوى ، وجعلهم ورثة الأنبياء وميزهم بالدين والتقوى ، وجملهم بمن إذا هَرَّ قلم فتاويه عَنَتْ له وجوه الأحكام في السر والنجوى . وسمعت منه أحاديث العلوم الصحيحة كما عنه أخبار الفضائل تروى ، وإذا جرى بحث سبق بالجواب، و بلغ من قول الصواب الغاية القصوى .

نحمده على نعمه التى نظمت جوهر العقد السعيد فى أجل العقود ، وجعت بين النيرين فى أفق السعود . ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لاشريك له ، شهادة يبدأ فيها بالمهم المقدم ، ونقدمها فى الأعمال الصالحة بين يدى من علم وعلم . ونشهد أن سيدنا محمداً عبده ورسوله خير من اقتضى وقضى ، وأشرف الخلق بخلقه الرضى . وحكمه المرتضى . صلى الله عليه وعلى آله وسحبه الذين مامنهم إلا من اتبع شرعه ، وأمضى أحكامه ، وخاف مقام ربه فشكر الله مقامه ، صلاة تمنح قائلها السرور النقد عند أخذ الكتاب ، وترجح ميزان حسناته يوم تطيش الألباب ، وسلم تسلما كثيراً .

و بعد ، فإن النكاح مندوب إليه بالأمر المطاع الواجب الاتباع ، لقوله تعالى (٤:٣ فانكحوا ماطاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع) وهو سنة مؤكدة حسنة الأوضاع ، ضامنة لمن وفقه الله للمحافظة عليها حسن الاستيداع ، لقوله صلى الله عليه وسلم « النكاح سنتى . فمن رغب عن سنتى فليس منى » وهذا حديث صحيح ليس فيه نزاع ، ونفوس العالم مائلة إلى العمل به على ما يسر القلوب و يشنف الأسماع . وهو شفاء من داء العصيان ، وسبب لحفظ أنساب الإنسان . كم أعرب عن فضله لحن خطيب ، وانتظم بسلكه شمل بيت نسيب . يشتمل على المصافاة التى صقلت الألفة الرحمانية رونق صفائها ، والموافاة التى تشرفت باقترابها إلى السنة الشريفة النبوية وانتمائها .

وكان فلان بمن رغب في هذه السنة السنية ، والطريقة الحسنة المرضية . ودلت محاسنه العلمية ، وصفاته العملية ، على التمسك من كل فضل بأطرافه ، والتنسك بهذه العبادة التي تكلل بها جميل أوصافه ، مع مافيه من شواهد العلوم التي بلغ بها من العلو الوطر ، ودلائل الفضائل التي تكفلت له بحسن الأدوات في كل ورد وصدر . ولقد والله جمل البيوت التي ينسب إليها ، و إن كانت طباقها عاليها ، ومنازلها من أنواع الماتر غير خالية . كم شهد العقل والسمع بعموم فضله المطلق، واعترف أهل القياس خصوصا والناس عموماً بالمفهوم من منطوقه الحميكم الحقق . وكم سلم المقتدى بعلومه من فساد الوضع والاعتبار ، ورجح المجتهد في بيان حقيقة أهليته للاستنباط أنه في سائر الفنون حسن الاختيار ، وأنه الموفق الرشيد . ومن توفيقه ورشده خصوص هذه الحركة الكاملة ، وعموم البركة الشاملة ، وحصول السديد . وحين دنا من صاحبه سقوره ، وأشرق على صفحات الدهر نوره ، من بت بشائر التهاني والإقبال ، وقام البراع خطيباً على منبر الطروس . وقال : هذا ما أصدق فلان الفلاني ، و يكل على نحو ماسبق .

## خطبة نكاح . والزوج لقبه شجاع الدين

الحمد الله الذي أيدعصابة الدين المحمدى بشجاعه ، ووفقه لاقتفاء سنن الشرع الشريف واتباعه ، وقرن بالحلال بين النفوس والقلوب ، وسهل بالشريعة المطهرة كل مطلوب .

نحمده على ماعم من فضله وغمر ، ونشكره والشكر يضاعف المزيد لمن شكر ونشهد أن لاإله إلا الله وحده لاشريك له . شهادة انبلج بإخلاصها نور الهدى وظهر ، وتألق سنابرقها في الآفاق فبهر . ونشهد أن سيدنا محمداً عبده ورسوله الذي أعز الله به الدين ونصر ، وأذل به من جحد وكفر . صلى الله عليه وعلى آله وأسحابه السادة الغرر ، ماجرى بالأمور قدر ، وهمع ذيل الغام على الأكام ودر . صلاة تسفر عن وجوه المسرة والهنا ، وتتكفل لقائلها في الدارين ببلوغ المني . وسلم تسلما كثيراً .

و بعد ، فإن أفخر العقود قدراً وقيمة ، وأنقى النقود مابذل فاستخرج به من حجب السعد كريمة ، وأبرك المحافل ماهيئت له الأسباب ، وهنئت به الأنساب ، وحصل الاجتماع به على سنة وكتاب ، وهو مما أمر المرء أن يتخير فيه لنطفه ، وما يستخرج به الدر المكنون من صدفه .

وكان فلان ـ رفع الله قدره في الأملاك، وأدار بسعادته الأفلاك ـ بمن تزينت به الجواهر في الأسلاك، وعقدت ذوائب الجوزاء بمعاقد مناسبه، وتقابلت في بيت السعد سعوده وافتخرت بمناقبه، ونظمت في جيد المعاني عقود درره، وأطلعت في سماء الأماني نجوم بره، فاختار لقمره أشرف المنازل. وآوى في الناس إلى بيت فيه طالع السعد نازل. وخطب العقيلة التي تقف الجوارى الكُنْس دون حجابها. فكانت أولى به وكان هو أولى بها.

وكان من شرف هذا المحل الذى حلا جوهر جمعه ، وكرم هذا الجمع الذى أغنت وجوه ساداته عن أضواء شمعه . وفخر هذا المقام الذى لم يكن فيه وليجة

وأرجاء بناته طيبة أريجة . وعن هذا العقد الذي شعله بركة أول عقد كان النبي صلى الله عليه وسلم على خديجة ، وهي التي مثلها في نساء العالمين لم يُصَب، وهي المبشرة بعد بيتها هذا إن شاء الله ببيت في الجنة من قصب ، لا صغب فيه ولانصَب . وهذه سعادة مؤ بدة مرقومة في أذيال برودها، ونسيمة فاح ثناؤها العاطر فسرت نفحات ورودها . فأمتع الله بوجودها وأمتع بحياة والدها ، الذي حاز من كل وصف أحسنه ، ونطقت بشكره الأقلام والألسنة . فأنهم به وما برح معلناً ، وأحسن وما زال ثوب السيادة به معلماً . وأجاب لعلمه بموافقة التوفيق إن شاء الله بهذا المرام . وأن السعد والإقبال توافيا فيه على أكل نظام . ولبي داعيه لما له من الحقوق الجمة ، وأسند العقد فيه إلى خير الأمة ، وملك الأئمة . سيدنا ومولاناقاضي القضاة شيخ الإسلام ، حسنة الليالي والأيام . علامة العلماء الأعلام ، أبي فلان فلان . الكامة المحمدية على إمضاء نقضه و إبرامه ، فمند ذلك أشرقت شمس السعادة في أفق هذا العقد النظيم ، و برقت وجوه المحاسن من كل جانب واتسمت بكل مغني وسيم ، وافتتح القلم لصون هذا الرقيم . بقوله : بسم الله الرحمن الرحيم . هذا ما أصدق فلان الغلاني ـ و يكل على نحو ماسبق .

# خطبة نكاح شريف اسمه على وأبو الزوجة من أكابر الرؤساء، واسمه أحمد

الحمد لله الذي جعل قدر من اتبع السنة عليا ، وقدر لمن سلك منهاجها أن رأى الخير منهاجًا سوياً . وأحسن نشأة من كان براً بوالديه ولم يكن جباراً عصياً ، وأهل أهل الطاعة لمراضيه حتى ادخر لهم الجنة ، لا يسمعون فيها لنواً إلا سلاماً ولهم رزقهم فيها بكرة وعشيا . نحمده أن جعل بيت الشرف عليا ، وخلد فيه السيادة أحمد تخليد .

ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لاشريك له ، شهادة يتجدد بها عن العصابة الحمدية آكد تجديد .

ونشهد أن سيدنا محمداً عبده ورسوله ، الذي عقد العقد لأمته ، وأخد عليهم العمدين . أحدها العمل بكتاب الله وسنته ، وثانيهما موالاة أهل بيته وعترته . فسر النفوس المؤمنة هداه وأقر العيون من أهل بيته وأسرته ، بكل ولى سرى تبرق أنوار النبوة من أسرته . صلى الله عليه وعلى آله حبل النجاة المتمسك وسبل المداية المتنسك ، وعلى جميع أصحابه نجوم المدى ، ورجوم العدى ، وأثمة الخيرات المداية للمتنسك ، صلاة تشنف أذن سامعها ، وتنير بالإيمان وجه رافعها ، ما على أيمن طائر النجائم بالبروق اللوامع ، وشرع أهل السعادة في إتمام أمورهم على أيمن طائر وأسعد طالع . وسلم تسلما كثير .

و بعد، فإن النكاح سنة أمر الشارع عليه السلام باتباعها ، وأفهم المقلاء عدم الانتفاء من انتفاعها . ولذلك قال « الدنيا متاع ، والمرأة الصالحة خير متاعها » والنكاح يحفظ ماانساب من الأنساب ، وهو سبب في عود ماانجاب عن الإيجاب كربرع فيه بدر تم وكل ؟ وكم طلع نجم سعد ببلوغ قصده وأمل ؟ وكم بَشَر خَمْلُه بأن الشمس به في شرف الحل .

وكان من فُضِّلت ساوك هذه السطور بدرر مفاخره ، واستفتح بأم الكتاب في استهالال كتابه المتضمن ذكر جميل مآثره ، اللاحقة من السلف بالخلف ، وكم علا بها عُلوى ذرى شرف ، وهو السيد الشريف الحسيب النسيب الطاهر الأصيل العفيف ، المعتزى من أبوة النبوة إلى من أعلت نسبتها قدره ، وأجلسته من علو شأن الحسب والنسب صدره ، وشرفت الزهراء زهرة أبوة النسبة الحمدية ، ولا شبهة في شرف الزهرة ، ضاعف الله نعمته ، وقرن بالتوفيق عزمته \_ ممن نبت غصنه في روض السيادة ، وربى في حجر الشرف والسعادة . وقد حسن سمة وسمتا وسلك من طهارة الشيم طريقاً لاعوج فيها ولا أمتاً ، وراق منظرا وشاق خُبراً

وخبرا ، وأسرى بغرض شريف الانتماء المعروف بالبشر فحمد عند صباحه عاقبة السرى ، وهو ممن قدم فى السيادة بيته ، وارتفع بخفض العيش لقرابته بديانته وصيانته صيته . وتنزه عن كل شين . وانتمى بنسبه الشريف إلى مولانا الإمام سيد الشهداء الحسين ، وتضلع مع ذلك من الفضائل الأدبية، واتصف من نهاية الشرف بمافات به وفاق على كثير من أر باب الرتب العلية ، ورغب وما أسعدها رغبة رادته رتبة إلى رتبته ، واقتضى بها من شوارد المودات نهاية معينة ، وحسبك بها من رغبة ، سارت بها أحاديث أصالته ببيت مرغو بته كالمثل ، وتناقلت الرواة عن سلفها وخلفها عوارف العلم ومعارف العمل ، وحوى سترها الرفيع ، وحجابها المنيع ماعدا شأوه من المسامع والأفواه والمقل . وماأشار إلا وتُلقيّت إشارته بالتكريم . وحين استفهم والدها ... أسبغ الله ظله ... مسألته قدمها على كل مهم . لعله أن الاستفهام دينه القديم . وكان مما قدره العزيز العلم . ما سيذكر في هذا الرقيم . وهو بفضل : بسم الله الرحن الرحيم .

\* صورة عقد نكاح والزوج اسمه طاهر . ووالدالزوجة لقبه كمال الدين :

الحمد لله الذي نسب إلى الكمال كل طاهر المناقب ، وجعل النكاح من السنن المحمودة العواقب ، ووهب به من اتفاق الأهل واجتماع الشمل أحسن المواهب ، و به ذهبت بنا شريعة الإسلام إلى أحسن المسالك وأشرف المذاهب، وأرسل إلينا محمداً صلى الله عليه وسلم . فحض على المكارم ونهى عن المعايب ، وأوضح لنا سنته التي من اتبعها فهو غير خائب .

نحمده على مواهب إحسانه وهو خير واهب ، ونشكره شكر معترف بنعمته غير جاحد ولا ذاهب .

ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له شهادة يقوم بها قائلها من الإيمان بكل واجب .

ونشهد أن سيدنا محداً عبده ورسوله الذي زلزل الكفار بما له من مواكب

وكتائب، وصدع بنور نبوته دُجَى الشرك فبدت لوامعه منيرة فى المشارق والمغارب. صلى الله عليه وعلى آله وسحبه الذين طلعوا فى أفق سماء الإسلام كالكواكب، وتبادروا لنصرته مابين ماش وراكب. صلاة يرقى بها قائلها من مراتب العلياء إلى أعلى المراتب. و يبلغ بها فى الدارين أقصى المآرب. وسلم تسليما كثيراً.

وبعد، فإن النكاح سنة ذوى الاهتداء ، وأحد مسالك الشريعة المستحقة الاتباع والاقتداء، لايأخذ به إلا كل من ركن إلى التقوى ، وعمل بالسنة التي تتشرف بها النفوس وتقوى .

ولما كان فلان بمن كساه العلم أثوابه ، وفتح التوفيق له أبوابه . فلبس من التقوى أحسن شعار . وسار من اتباع السنة على أوضح آثار . ورغب في سنة النكاح التي هي كال الدين ، وطريقة من ارتضع ثدى اليقين . وعلم أن هذه السنة لاتحصل إلا عند حصول الأكفاء ، وحصول القصد من التخير والاصطفاء ، و بلوغ الأمنية من كفية الاكتفاء . فخطب من هو في علو القدر نظيرها ، ومصيره من الأصل الطيب إلى حيث استقر مصيرها . فقد نشأت في حجر الحلال ، وأودعها الصون في خلال ستائر الكال .

ولما كان الخاطب كفؤاً لسلوك هذه الطريقة ، وطاهر الصفات على الحقيقة . خطب فأجيبت خطبته بنعم ، و تلقى بحسن القبول تلقى النعم ، وانعقد هذا العقد المبارك على أتم حال ، وأنعم بال ، ووافقه أنواع المسرة بالتمام والكمال . وتبسم قلم السعادة وقال . فيالله ما أصدق ماقال .

هذا ما أصدق فلان الفلاني ــ ويكمل على نحو ماسبق .

خطبة نكاح ، والزوج لقبه : شهاب الدين

الحمد لله الذي زين سماء المعانى بشهابها المنير، وأعلى دوحة السمادة بنمو فرعها النضير، وشد بيت الرياسة بمن رفع قواعد الفضل الغزير.

ونحمده على نعمه التي شملت الغني والفقير، وعمت الصغير والكبير

و نشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ولا مثيل ولا نظير، ولا صاحبة ولا ولد ولا وزير ولا مشير.

ونشهد أن سيدنا محمداً عبده ورسوله الشاهد البشير النذير ، الداعى إليه بإذنه السراج المنير ، الآمر بالتناكح والتناسل لفائدة التكثير . صلى الله عليه وعلى آله الذين أذهب الله عنهم الرجس وأكرمهم بالتطهير ، وعلى أصحابه الذين سار على طريقته المثلى المأمور منهم والأمير ، صلاة دائمة باقية لايخالطها ملل ولا يشوب استمرارها تقصير . وسلم تسليا كثيراً .

و بعد ، فالنكاح سنة ساطعة السنا ، يانعة الجنى ، جامعة لأنواع السرور والهنا ، بها يرغم أنف الشيطان ، و يتوصل إلى رضى الرحمن ، وهو سبب يتمسك به أهل التقوى والديانة ، ومنهل عذب يرده أهل العفة والصيانة .

وكان فلان بمن نشأ في حجر السيادة ، وارتضع ثدى الزهادة . وتعبد بالإخلاص . فظهرت على وجهه المنير آثار العبادة . وجلت صفات محاسنه اللائقة ، وحلت في الأفواه موارد سجاياه الراثقة . وها قد أضاء هذا الكتاب بنور شهابه ، وتعطر بذكر اسمه الرفيع وجنابه . وحين سلك منهج الحق المستقيم ، واتبع سنن الأنبياء عليهم أفضل الصلاة والتسليم . فاح في مجلس عقده عَرْف الفلاح . ولاح علم التوفيق والنجاح . وأقبلت طلائع السعد والإقبال . وقام القلم على منبر الطرس خطيباً وقال ، فيالله ما أصدق قوله : هذا ما أصدق الخ .

## خطبة نكاح شريف على شريفة

الحمد لله الذي رفع ذوات الشرف العلى من منازل العلا أعلاها ، وخص الخيرات من إمائه الصالحات هذه المنزلة الرفيعة وفي أحصن الحجب آواها .

نحمده حمداً يستوعب من موجبات الشكر أقصاها .

ونشهد أن لاإله إلا الله وحده لا شريك له ، شهادة يحلنا الله بها من مراتب الإخلاص أسماها . ونشهد أن سيدنا محمداً عبده ورسوله ، الذى أدى أفصح الأوامر الدينية وجلاها ، وخلصها من معضلات ظلمات الشرك وحماها . صلى الله عليه وعلى آله وصبه ذوى المجد الذى لايتناهى ، والفضل الذى لايضاهى ، صلاة لايدرك مداها ، ولا يلحق منتهاها . وسلم تسليها كثيراً .

و بعد ، فإن النكاح سنة ما برح نورها بصلات أنساب هذه الأمة يتبلّج ، وعقودها تنتظم في أسلاكهاكل يتيمة نشرها بحسن هذه الواسطة من روض الأنس يتأرّج ، وناهيك أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « يا معشر الشباب ، من استطاع منكم الباءة فليتزوج » وأهل بيته صلى الله عليه وسلم أحق من تمسك بسنته الواضحة ، وظهر بالما ثر الصالحة . فمن دوحة حسبه ظهر ذلك الفرع . ومن ذروة نسبه تفجر ذلك النبع ، ومن مُرْن كرمه لمع ذلك البرق ، ومن تقرير أحكام شريعته وضح ذلك الفرق . ولا عجب لمن كان من هذا البيت الشريف ، وعلا به شرف ذلك الحسب المنيف ، أن يقوم من اتباع هذه السنة النبوية بالأوجب ، ويضم إليه من حصل لمكل منه ومنها لصاحبه الفخار والتشريف ، فهما أصل كل فخارسما ، وفرع نجاء نما ، وغيث فضل همكى .

ورثا السيادة كابراً عن كابر كالرمح أنسوباً على أنبوب وكان فلان ممن اقتفى آثار بيته الطاهر فى العمل بالكتاب والسنة . فأعظم الله عليه المنة . وقد كمل هذا العقد السعيد المبارك فى الحال والمآل . فينئذ قام اليراع خطيباً على منبر الطرس . وقال حين أطرق :

هذا ما أصدق المجلس العالى ، السيدى الشريني الحسيبي النسيبي الطاهرى الأصيلي ، العريقي الأثيلي . فخر العترة الزاكية العلوية ، شرف السلالة الطاهرة النبوية ، فلان الفلاني ، بخطو بته الجهة الكريمة السيدة الشريفة الحسيبة النسيبة الناشئة في أعلا درجات الشرف ، وديعة الصون في حجر السعادة والترف ، فلانة الفلانية ، الذي هو في القدر نظيرها ، ومصيره من الأصل الطيب مصيرها . فهو

وهى من شجرة طيبة أصلها ثابت وفرعها فى الساء ، وهما من سلالة قوم شرفوا بالانتماء إلى العظاء ، فنسبهما متصل بنسب أهل الصدق والوفاء ، وجوهرهما إذا اعتزى فهو من جوهر منه النبى المصطفى ، أصدقها المصدق المشار إليه على كتاب الله وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم صداقا مبلغه كذا .

ويكمل على نحو ماتقدم شرحه .

# خطبة نكاح أخرى

الحمد لله الذى فصل بين الحلال والحرام وفرق، وجمع بالنكاح ماتشت من شمل عباده وتمزق، وجعلهم شعو با وقبائل ليحصل التعارف و يتحقق، وقال تعالى شمل عباده وتمزق، وجعلهم شعو با وقبائل ليحصل التعارف و يتحقى، وقال تعالى ( ٤٩ : ١٣ إن أكرمكم عند الله أتقاكم ) ليعلم أن أكرمنا من يتحلى بتقوى الله و يتخلق، وجعل لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا إليها ؛ إذ هو أسكن للنفوس وأرفق. وخيركم حيث قال ( ٣:٤ فانكحوا ماطاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع) ليكون العمل بما هو أليق وأوفق. وسَنَّ النكاح لنبيه صلى الله عليه وسلم. فلسنته الواضحة ينهض و يسبق.

نحمده على نعمه التي ظهر نور عمومها على العامة والخاصة وأشرق.

ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لاشريك له شهادة عبد لمع برق إيمانه في كون الإخلاص وأبرق .

ونشهد أن سيدنا محمداً عبده ورسوله الصادق المصدق ، والناطق المسدد والعامل الموفق . صلى الله عليه وعلى آله وصحبه ذوى الفضل المطلق ، والحجد المحقق صلاة لايدرك شأوها ولا يلحق ، وسلم تسليما كثيراً .

و بعد ، فإن الله تعالى جعل النكاح سنة نبيه الذى ماخلق بشر مثله ولايخلق، وكف به الأبصار والفروج عن مآثم السفاح ووثق ، وانتدب إلى ذلك من هو أنهض الناس فأسبق . فابتدر إلى النزويج ابتداء من تحلى بالسنة الشريفة وتخلق وأخذ بقوله صلى الله عليه وسلم «تخيروا لنطفكم » والآخذ بسنته يرشد و يسعد و يوفق

وخطب العقيلة التي تضوّع عَرْف ثنائها بين الناس وعبق ، وما هما إلا قرينان جمعهما أشأم في الفضل وأعرق . فأجيب إلى ذلك إذ هو الكف الذي تبين فضله وتحقق . وانتظم بينهما عقد نكاح تنظم على السنة الشريفة وتنسق . وانعقد بينها . مانصه :

بسم الله الرحمن الرحيم .

هذا ما أصدق فلان الفلاني \_ ويكمل على نحو ما سبق .

## خطبة أخرى

الحديثة الذي ليس لسهام الأوهام في عجائب صنعته مجرى ، ولا تزال لطائف مننه على العمالين تترى . فهي تتوالى عليهم سراً وجهراً . وتصوب في أرجاء ساحاتهم براً و بحراً (وهو الذي خلق من الماء بشراً فجعله نسباً وصهراً ) سلط على الخلق شهوة اضطرهم بها إلى الحراثة فانجروا إليها جراً ، واستبقى بها نسلهم اقتهاراً وقسرا .

نحمده على مامن به من تعظيم الأنساب التي أطاب لها ذكراً ، وعظم لهـــا قدراً .

ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك شهادة تكون لقائلها حجابًا من النار وسترا .

ونشهد أن سيدنا محمداً عبده ورسوله ، المبعوث بالإنذار والبشرى ، والمخصوص بعموم الرسالة والذكرى . صلى الله عليه وعلى آله وصحبه الذين جردوا لنصرة دينه القويم ، واعتقلوا لقتال أعدائه بيضاً وسمراً ، صلاة لايطيق أحد لها حصراً ، ولا تنفد ولا تبيد شهراً ولا دهراً . وسلم تسلما كثيراً .

و بعد ، فإن الله جل اسمه أحل النكاح وندب إليه ، وحث عليه استحباباً وأمراً . وحرم بمشروعيته السفاح ، وبالغ في تقبيحه ردعاً وزجراً . وجعل اقتحامه

جريمة كبرى ، وفاحشة و إمراً ، و بت بادرار النطف فى الأرحام النسم . وأنشأ منها خلقاً . و بأرزاقهم وآجالهم فى بطون أمهاتهم أقلام قدرته أجرى .

وكان من نضدت جواهر هذا الطرس باسمه ، ورسمت برسمه ، من سلك من اتباع هذه السنة النبوية سبيل الرشاد ، فما كان سلوكه سدى . واهتدى بنجومها الزاهرة ، و بأغتها الأعلام اقتدى . واختار مَنْ تغارُ الأقمار من محاسنها الحجاوة ، وتكتب في صحف الأصول الزكية آيات فضلها المتاوة . فأجيب \_ وكان حقيقاً بالإجابة \_ ووافقت سهام عرضه مرامى التسديد والإصابة . وكان من خصوص هذه الحركة المباركة ، التي هي بالمين محكمة العقود ، ممنوحة من وعود السعود ، بأهنأ النقود ، ودوام النفوذ .

وكان مما قدره الله وأراده ، ووعد عليه الحسنى وزيادة : ماسيذكر في هــذا الرقيم ، بفضل : بسم الله الرحمن الرحيم .

هذا ما أصدق فلان الفلاني مخطو بته فلانة على نحو ما تقدم شرحه .

## خطبة أخرى

الحمد لله الذى أحسن كل شىء خلقه ، و بدأ خلق الإنسان من طين . ثم جعل نسله من سلالة من ماء مهين . ثم سواه ونفخ فيه من روحه . فتبارك الله أحسن الخالقين .

نحمده حمد عبد تمسك بالكتاب والسنة ، ونشكره شكر من أرشد إلى طريق الجنة .

ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لاشريك له ، شهادة تبلج نورالهدى بإخلاصها ، وتألق سنا برق بركاتها في الآفاق . فعم هذه الأمة تشريف اختصاصها .

ونشهد أن سيدنا محمداً عبده ورسوله الذي أعز الله بشرعه الشريف دينه الحنيف ، وجعله خير نبى أرسله . وعلى جميع الأنبياء والمرسلين فضله . وجعل من سنته : أن أحل النكاح لأمته . وشرعه عند الحاجة لواجد أهبته . صلى الله ٢ – جواهر ج ٢ – جواهر ج ٢

عليه وعلى آله وأصحابه أئمة الإسلام وجنده القائمين بسنته ، والموفين بعهده . وسلم وعظم وشرف وكرم .

و بعد ، فإن النكاح من سنن الأنبياء وشعار الأولياء ، ودثار الأتقياء ، وزينة الأصفياء . اقتربت به الأباعد ، واتصلت به الأنساب اتصال العضد بالساعد . وهو لا تخنى مشروعيته . ولا ينكر بين أهل الإسلام فضيلته .

وكان فلان بمن تحلى من الفضائل بما تحلى ، وتجلى له من مسالك السنة الشريفة ما تجلى ، وخطب من ذوات الفضل من هى كالشمس بين الكواكب . ورغب فيمن هى غاية الأمل للراغب ، ومنتهى القصد للخاطب . فهى ذات أصل ثابت ، وفرع نابت ، وصيانة شاملة ، ونعمة كاملة ، وذكر جميل ، وحسب ظل ظليل . وما هى إلا دوحة أصلها الملوك الكرام ، ورئيسة خفقت على روس آبائها الملماء الأعلام . فأجابوا خطبته ، ولبوا دعوته . و بادر ولى هذا الأمر إليه مجيباً . وقام القلم على منبر الطرس خطيباً . فأسفر له وجه القبول وأشرق . فيا لله ما أصدق قوله : هذا ما أصدق فلان الفلاني مخطو بنه فلانة \_ و يكمل على نحو ماسبق .

وأما صور الأصدقة:

فمنها : ماهو جائز عند أبي حنيفة ، باطل عند الباقين .

\* منها : أصدق فلان فلانة صداقاً مبلغه كذا \_ إلى آخره \_ وقد وكلت الزوجة المذكورة في تزويج نفسها من الزوج المذكور على الصداق المعين أعلاه . وقبل الزوج المذكور منها عقد هذا التزويج . وخاطبها عليه شفاها بمحضر من تم العقد بحضورهم شرعاً .

و يندرج الخلاف تحت قوله « بمحضر من تم العقد بحضورهم شرعاً » فإن مذهب أبى حنيفة : انعقاد العقد بحضور فاسقين وكافرين كتابيين . إذا كان الزوج والزوجة كتابيين .

\* وصورة أخرى : أصدق فلان فلانة صداقاً مبلغه كذا . وولى تزويجها

منه بإذنها ورضاها فلان الأجنبي ، مع وجود الأولياء أو الحاكم .

فهذا العقد صحيح عنده وحده .

\* وصورة أخرى : أصدق فلان فلانة صداقاً جملته كذا ، زوجته منها بإذنها ورضاها فلانة ابنة فلان ، تزويجاً شرعياً . وقبل الزوج المذكور من الزوجة المذكورة عقد هذا التزويج .

وهذه الصور الثلاثة إذا اتفق شيء منها ، وكان القصد تصحيحه . فطريقه : أن يرفع إلى حاكم حنفي يثبته ، و يحكم بموجبه ، مع العلم بالخلاف .

\* صورة نكاح متفق على صحته :

أصدق فلان فلانة البكر البالغ العاقل الحرة المسلمة صداقاً مبلغه كذا من الدراهم، أو الدنانير أو غيرها، من كل طاهر جائز بيعه عند الشافعي ــ احترازاً من أن يصدقها شيئاً من النجاسات أو المعازف، الجائز بيعها عند أبي حنيفة. فإن القاعدة الشرعية: أن ما جاز أن يكون ثمناً جاز أن يكون صداقاً. وهذا ممنوع عند الشافعي. جائز عند أبي حنيفة \_ زوجها منه بذلك بإذنها ورضاها والدها المذكور. وقبل الزوج المذكور منه عقد هذا النزويج. وخاطبه عليه شفاها بمحضر من ذوى عدل. و يكمل إلى آخره.

### \* صورة نكاح مختلف فيه:

أصدق فلان فلانة البكر البالغ صداقاً مبلغه كذا . وولى تزويجها منه إجباراً والدها المذكور ، أو جدها لأبيها . وقبل الزوج المذكور من المزوج عقد هذا التزويج . وخاطبه عليه شفاهاً بمحضر من ذوى عدل .

فهذه الصورة صحيحة عند الشافعي .

و إن كانت ثيباً ولها ابن وأولاد ابن : زوجها أبوها مع وجود ابنها وابن ابنها ، خلافاً لمالك . فإن عنده يقدمان على الأب والجد . وهو صحيح عند أحمد فى إحدى الروايتين عنه . والرواية الأخرى : متى بلغت تسع سنسين فلا تزوج بغير

إذنها . وهو صحيح عند أبي حنيفة . وغير صحيح عند الشافعي . فإنها إذا كانت بالغة لا تزوج إجباراً ، ولا بد من إذنها .

#### \* صورة مختلف فيها:

أصدق فلان فلانة المرأة النصف العانس البكر التي بلغت من العمر أر بعين سنة \_ أو البنت البكر البالغ العاقل الحرة المسلمة ، التي زوجت وخلا الزوج بها وعرفت مضارها ومنافعها ، وطلقت بعد الخلوة وقبل الإصابة \_ صداقا مبلغه كذا . وولى تزويجها منه والدها المذكور أعلاه إجباراً ، وقبل الزوج المذكور منه عقد هذا التزويج . وخاطبه عليه شفاها ، بمحضر من ذوى عدل ، بعد الاعتبار الشرعى .

فهذه الصورة باطلة عند مالك وأبي حنيفة . وفي أظهر روايتي أحمد .

## \* صورة مختلف فيها أيضاً:

أصدق فلان فلانة البنت البكر ، التي وافت تسع سنين ، صداقاً مبلغه كذا . وولى تزويجها منه بإذنها ورضاها والدها .. أو غيره من العصبات على الترتيب السابق تعيينه في العصبات في مذهب أحمد .. وقبل الزوج المذكور منه عقد هذا التزويج ، وخاطبه عليه شفاهاً بمحضر من ذوى عدل .

فهذا العقد صحيح عند الشافعي إجباراً ، إذا كان الولى أبا أو جدا ، و إذنها وقع لغواً . وكذلك لغواً . وكذلك عند مالك . و إنما اعتبرنا إذنها لرواية عن أحمد . فإنه قال : إذا بلغت تسع سنين لم تزوج إلا بإذنها في حق كل ولى ، أبا كان أو غيره .

#### \* صورة مختلف فيها:

أصدق فلان فلانة بنت عبد الله ، الجارية في رق فلانة المرأة المسلمة البالغ الأيم ، المعترفة لفلانة المذكورة بالرق والعبودية ـ وإن كانت الزوجة معتقة . فيقول : المرأة المسلمة البالغ العاقل الأيم ، عتيقة فلانة ابنة فلان ـ صداقاً مبلغه كذا . ووليت تزويجها منه بذلك بإذنها ورضاها سيدتها المذكورة أعلاه . وقبل

الزوج منها عقد هذا التزويج . وخاطبته عليه شفاها بمحضر من ذوى عدل ـ و إن كانت معتقة . فيقول : بإذنها ورضاها ـ معتقتها المذكورة ، و يكمل على العادة في كتب الأصدقة .

فهذه الصورة صحيحة عند أبى حنيفة فى الرقيقة ، مع عدم وجود الشرطين : خوف العنت ، وأن لا يجد صداق حرة . وفى الرواية الثانية من مذهب أحمد باطلة عند مالك والشافعى . وفى أظهر الروايات عن أحمد ، وهى التى اختارها الخرق وأبو بكر .

#### \* صورة تزويج البنت الصغيرة:

أصدق فلان فلانة البنت الصغيرة الثيب التي لم تبلغ الاحتلام . صداقاً مبلغه كذا . وولى تزويجها منه والدها المذكور ، وقبل الزوج المذكورعقد هذا التزويج من المزوج المذكور . وخاطبه عليه شفاها بمحضر من ذوى عدل ، ويكمل على نحو ماسبق .

فهذه الصورة جائزة عند أبى حنيفة . وفى أحد الوجهين لأصحاب أحمد رحمه الله تعالى .

### \* صورة تزويج الصغيرة البكر:

أصدق فلان فلانة الصغيرة البكر ، التي هي في حجر والدها المذكور بحكم الأبوة شرعاً ، صداقاً مبلغه كذا . زوجها منه بذلك والدها المذكور \_ أو جدها لأبيها فلان الفلاني \_ تزويجاً شرعياً . وقبل الزوج المذكور النكاح لنفسه على المسمى فيه قبولا شرعياً . وخاطبه عليه شفاها بمحضر من ذوى عدل .

فإن زوج الأبكان صحيحاً إجماعاً . و إن زوج الجدكان صحيحاً عند الشافعي وأبي حنيفة . غير صحيح عند مالك وأحمد .

## \* صورة أخرى في تزويج الصغيرة :

أصدق فلان فلانة البنت الصغيرة التي لم تبلغ الحلم \_ أو المعصر \_ صداقا

مبلغه كذا . وولى تزويجها منه أخوها لأبيها فلان ، لعدم ولى أقرب منه ، أو أحد الأولياء على ترتيبهم عند أبى حنيفة ، منهم الأم . وقبل الزوج المذكور منه عقد هذا التزويج . وخاطبه عليه شفاها بمحضر من ذوى عدل . ويكمل على نحو ما سبق .

فهذا العقد صحيح عند أبى حنيفة ، خلافاً للباقين ، مع أنه موقوف عنده على إمضائها إذا بلغت .

\* صورة تزو يج الوصى بما استفاد من الولاية الشرعية بالوصية تزويج إجبار:

أصدق فلان فلانة البكر البالغ العاقل ابنة فلان صداقاً مبلغه كذا . وولى تزويجها منه إجباراً وصيها الشرعى فلان بما آل إليه فى ذلك من الوصية الشرعية المفوضة إليه من والد الزوجة المذكورة ، المؤرخة بكذا ، الثابت مضمونها بمجلس الحركم العزيز الفلانى الثبوت الشرعى . المؤرخ بكذا وقبل الزوج منه عقد هذا النزويج - إلى آخره - ويكمل على نحو ما سبق .

وهذا العقد صحيح عند مالك وحده إجباراً ، مع تعيين الزوج . وظاهر مذهب أحمد: صحته على الإطلاق ، و إن لم يكن ثم شهود . وعقد الوصى العقد إجباراً بغير شهود ، فهو أيضاً صحيح عند مالك . فإن الشاهدين ليسا عنده شرطاً في صحة العقد .

فهذا عقد عقده الوصى إجباراً على بنت بكر بالغ بغير شهود ، خلافاً للباقين من الأئمة .

ثم إذا كان القصد إمضاؤه وتصحيحه : فيرفع إلى حاكم مالكي يثبته و يحكم بموجبه ، مع العلم بالخلاف .

و إن كان القصد إبطاله: فيرفع إلى حنفى أو شافعى ، فيثبته و يحكم ببطلانه ، مع العلم بالخلاف . وعند أحمد: هو صحيح . ولابد من شاهدين عدلين يحضرانه . ولابد عنده من تقدم إذنها أيضاً للوصي . \* صورة تزويج الوصى البنت البكر الصغيرة التساعية العمر بإذنها على مذهب الإمام أحمد رضى الله عنه وحده:

أصدق فلان فلانة البنت البكر الصغيرة التي لها من العمر تسع سنين . ابنة فلان ، صداقاً مبلغه كذا . وولى تزويجها منه بإذنها ورضاها المعتبر الشرعي فلان ، بمقتضى الوصية الشرعية المفوضة إليه من والدها المذكور ، المؤرخة بكذا ، الثابت مضمونها بمجلس الحسكم العزيز الفلاني المؤرخ بكذا . وقبل الزوج المذكور عقد هذا التزويج لنفسه . وخاطبه عليه شفاها بمحضر من ذوى عدل . ويكمل على نحو ما سبق .

### \* صورة تزويج موقوف على الإجازة :

أصدق فلان فلانة البكر البالغ العاقل . ابنة فلان صداقاً مبلغه كذا . وولى تزويجها منه بإذنها ورضاها فلان الفلانى ، ليشاور والدها المذكور على ذلك . ويطلب منه الإجازة للعقد المذكور . وقبل الزوج منه عقد هذا التزويج \_ إلى آخره \_ بعد الاعتبار الشرعى . ويكمل على نحو ماتقدم شرحه .

#### \* وصورة أخرى فى ذلك :

أصدق فلان فلانة المرأة الحامل ابنة فلان عن فلان . صداقاً مبلغه كذا . وولى تزويجها من المصدق عنه فلان بإذنها ورضاها والدها ، أوجدها ، أوأحد المصبات ، بشرط إجازة المصدق عنه فلان المذكور ورضاه بذلك ، وقبل المصدق المذكور للمصدق عنه المذكور عقد هذا النزويج . وخاطبه عليه شفاهاً بمحضر من تم العقد بحضورهم شرعاً بعد الاعتبار الشرعى .

فهذه الصور الثلاثة صحيحة عند أبى حنيفة على الإطلاق ، موقوفة على الإجازة من الولى فى الصورة الأولى ، ومن الزوجة فى الصورة الثانية . وهى ماإذا أصدق رجل امرأة غائبة ، وزوجها الولى من المصدق بغير إذنها ولا حضورها . وسيأتى مثل هذه الصورة فى تزويج الفضولى . ومن الزوج فى الصورة الثالثة .

وكذلك عند مالك رحمه الله ، بشرط أن تكون الإجازة عقب العقد ، قريبة منه في غير تراخ كثير .

وفى الرواية الثانية عن أحمد: أن ذلك صحيح مع الإجازة ، كمذهب أبى حنيفة وذلك باطل عند الشافعي على الإطلاق. وفي إحدى الرايتين عن مالك . وفي الرواية الختازة لأحمد .

وقد يتصور صورة رابعة جارية مجرى الصور الثلاث المذكورات ، وهى أن يقوم فضوليان أجنبيان بحضور عدلين ، ويزوج أحدهما امرأة غائبة من رجل غائب على صداق معلوم . ويقبل الآخر للرجل الغائب العقد . قال أبوحنيفة : إن ذلك يقع صحيحاً . وإذا أجاز الزوجان ذلك : ثبت

و ينبنى على ذلك : صور أخرى . وهى ما إذاكان فضوليا من جهة ، ووكيلا من جهة ، أو فضوليا من جهة . ووليا من الجهة الأخرى .

وصورة جائزة عند أبى حنيفة وحده . وهى أن يزوج الرجل ابنة أخيه من ابن أخيه ، وها صغيران . ويقبل ويوجب . وكذا إن قال رجل لرجل : زوجت فلانة منك . فقال : تزوجت ، أو قبل منه العقد ، ثم بلغها الخبر فأجازت . جاز بالاتفاق بين أبى حنيفة وأصحابه . وقال أبو يوسف : إذا زوجت المرأة نفسها من غائب ، فبلغه الخبر ، فأجاز بجوز عنده ، خلافًا لأبى حنيفة ومحمد .

وعلى هذا الخلاف: إذا قال الفضولى: اشهدوا على: أنى قد زوجت فلانة من فلان. فبلغهما الخبر، فأجازا. صح عند أبى يوسف خلافًا لهما.

فالحاصل: أن الواحد يصلح أن يكون وكيلا وأصيلا من الجانبين ، حتى ينعقد العقد . وعند أبى يوسف يجوز أن يكون الواحد فضولياً من الجانبين ، أصيلا من جانب، فضوليا من جانب. ووكيلا من جانب، فضوليا من جانب. ويتوقف الأمر في هذه الصور كلها على الإجازة ، خلافاً لأصحابه .

صورة تزويج الولى الفاسق موليته .

أصدق فلان فلانة ، ابنة فلان ضامن الأسواق ، أو جابى المكوس مثلا ، والدها ، المرأة البالغ العاقل الثيب . صداقاً مبلغه كذا . وولى تزويجها منه بإذنها ورضاها والدها المذكور . وقبل الزوج منه عقد هذا التزويج . وخاطبه عليه شفاها بمحضر من ذوى عدل ، بعد الاعتبار الشرعى . ويكمل .

فهذه الصورة جائزة عند أبى حنيفة ومالك . وينعقد النكاح عندها . وفي إحدى الروايتين عن أحمد . وهو باطل عند الشافعي غير منعقد . وممنوع في إحدى الروايتين عن أحمد .

\* صورة تزويج الولى موليته بإذنها ورضاها بغير شهود ، إما لعدم مسامين حاضرين في ذلك الوقت ، أو إهالا لحضور شهود :

أصدق فلان فلانة البنت البكر البالغ العاقل ، الحرة المسلمة ابنة فلان ، ما مبلغه كذا . زوجها منه بذلك بإذنها ورضاها والدها المذكور ، أو ولى شرعى على ترتيب الأولياء عند مالك . وقبل الزوج المذكور منه عقد هذا التزويج ، وخاطبه عليه شفاها بغير حضور شهود . ويكمل .

فهذا العقد جائز عند مالك ، صحيح منعقد ؛ لأن الشهود ليسوا بشرط عنده . وفي رواية عن أحمد . وهو باطل عند أبى حنيفة والشافعي . وعند أحمد في أظهر الروايتين عنه .

\* وصورة النزو يج مع الوصية بكتمان النكاح. وهو كثيراً ما يقع فيه الناس. وهو أن يتزوج الرجل على زوجته بامرأة أخرى. فيخفى النزو يج و يوصى بكتمانه، مع كونه يشتمل على ولى مرشد وشاهدى عدل، و إذن الزوجة ورضاها، وهو باطل عند مالك وحده.

\* وصورة ما إذا زوج الولى ، وعقد العقد بحضرة فاسقين . فقد قال أبوحنيفة : بانعقاده ، وهو منعقد عند مالك أيضاً . لأن الأصل عنده : أن الشهادة ليست ركاً في العقد . وهو غير منعقد عند الشافعي وأحمد .

- \* وصورة ماإذا عقد الولى العقد بحضور رجل وامرأتين . فهو صحيح عند مالك ، على أصله فى عدم اشتراط الشهود . وعند أبى حنيفة يثبت . ويصح بالتداعى إلى حاكم حنفى . فيدعى ويؤدى الرجل والمرأتان الشهادة . فيحكم بموجبه ، مع العلم بالخلاف . وكذلك فى إحدى الروايتين عن أحمد . وهو باطل عند الشافعى . وفى إحدى الروايتين عن أحمد .
- \* وصورة ما إذا عقد الولى النكاح بحضرة أعميين ، انعقد النكاح عند أبى حنيفة وأحمد فقط .
- \* وصورة ماإذا عقد الولى الكتابى النكاح ، والزوج مسلم ، بحضور كتابيين انعقد عند أبى حنيفة وحده .
- \* وصورة ما إذا عقد الولى الكتابى نكاح موايته على مسلم بحضور شاهدير مسلمين . فهو صحيح عند أبى حنيفة ومالك والشافعي خلافاً لأحمد .
- \* وصورة ما إذا زوج المسلم أمته الكافرة . فهو جائز عندهم ؛ إلا فى أحد قولى الشافعى . هكذا ذكره صاحب الإفصاح ، وقال الإمام الرافعى : ويزوج المسلم أمته الكتابية . ولم يذكر فيه قولين للشافعى .
- \* وصورة ما إذا زوج السيد عبده البالغ إجبسارا ، انعقد عند أبى حنيفة ومالك ، وفى القول القديم للشافعي . وعند الشافعي على الجديد وأحمد : أنه لا يملك الإجبار .
- \* وصورة ما إذا تزوج العبد إجباراً لسيده مع طلب العبد ، وامتناع السيد من التزويج . فيصح العقد عند أحمد . وفى أحد قولى الشافعى ، وهو باطل عند أبى حنيفة ومالك والشافعى فى القول الآخر . وقد تقدم بيان الخلاف فى ذلك فى مسائل الباب بما فيه الكفاية
- \* صورة إعفاف الوالد بالتزويج ، و إجبار ولده على إعفافه عند أحمد فى أظهر الروايتين عنه . وفى قول عن الشافعي :

أصدق فلان بن فلان لوالده فلان المذكور فلانة صداقاً مبلغه كذا فى ذمته عن والده المذكور . وولى تزويجها من والده المذكور وليها فلان بإذنها ورضاها . وقبل هو لوالده عقد هذا التزويج . وخاطبه عليه شفاها مجبراً على ذلك \_ أو باختياره ورضاه \_ براً بوالده المذكور ، وعليه القيام بما تحتاج إليه الزوجة المذكورة من نفقة مثلها وكسوة مثلها عن والده المذكور بالطريق الشرعى . وذلك بحضور من تم العقد بحضورهم شرعاً

\* وصورة ما إذا زوج السيد أم ولده إجباراً بغير رضاها :

أصدق فلان فلانة أم ولده فلان صداقاً مبلغه كذا . زوجها منه بذاك سيدها المشار إليه إجباراً . وقبل الزوج المذكور عقد هذا التزويج بمحضر من تم العقد بحضورهم شرعاً . و يكمل .

فهـذا العقد صحيح عند أبى حنيفة وأحمد . وفي رواية عن مالك وفي أحد القولين عن الشافعي

\* صورة ما إذا أعتق الرجل جاريته ، وجعل عتقها صداقها :

أعتق فلان جاريته فلانة \_ ويذكر جنسها ونوعها \_ وجعل عتقها صداقها . وانعقد بينها بذلك النكاح انعقاداً شرعياً . وصارت زوجاً له . وصار عتقها صداقها . وذلك بحضور شاهدى عدل ، من غير اعتبار رضاها فى ذلك . ووقع الإشهاد على المعتق المذكور بذلك فى تاريخ كذا وكذا .

فهذه الصورة تصح عند أحمد وحده فى إحدى الروايتين عنه ، باطلة عند الباقين . وفى الرواية الأخرى عن أحمد .

#### وصورة أخرى فى ذلك :

أصدق فلان عتيقته فلانة صداقاً هو عتقها ، بمقتضى أنها قالت له : أعتقنى على أن أتزوجك ، ويكون عتقى صداقى عليك . فأعتقها على ذلك . فقبلت

ورضيت ، وأذنت في إيجاب العقد منه على صداق هو العتق ، فزوجها ولى شرعى من المعتق . وقبله منه قبولا شرعياً بحضور من ثم العقد بحضورهم شرعاً .

فهذه الصورة جائزة عند أحمد وحده .

\* صورة صداق محجور عليه في الشرع الشريف:

أصدق فلان المحجور عليه بمجلس الحكم العزيز الفلانى \_ أو المستمر يومئذ تحت حجر الشرع الشريف \_ بمدينة كذا عند مارغب هذا الزوج فى التزويج ، ودعت حاجته إلى النكاح . وتاقت نفسه إليه بإذن صدر له فى ذلك من سيدنا فلان الدين الناظر فى الحكم العزيز ، الإذن الصحيح الشرعى بخطو بته فلانة البكر البالغ \_ أو المرأة الكامل المطلقة من فلان الفلانى طلاقاً بائنا ، أو للفسوخ نكاحها من فلان الفلانى ، أو مختلمة فلان الفلانى \_ أصدقها المصدق المذكور بالإذن المذكور من ماله الذي تحت حوطة الحاكم المشار إليه \_ أو المستقر بمودع الحكم العزيز المشار إليه \_ صداقاً مبلغه كذا . قبضت منه الزوجة المذكورة \_ أو والدها ، أو جدها ، أو وليها الشرعى \_ على يد القاضى فلان الدين الآذن المشار إليه من مال الزوج المذكور كذا ، قبضاً شرعياً تاماً وافياً . و باقى الآذن المشار إليه من مال الزوج المذكور كذا ، قبضاً شرعياً تاماً وافياً . و باقى ذلك \_ وهوكذا \_ مقسطاً عليه من استقبال كل سنة كذا . و يكمل إلى آخره ، ثم يقول : وشهدت البينة الشرعية أن الصداق المعين أعلاه صداق مثله على مثلها . و يؤرخ .

تغييم: الصداق على محجور عليها ، أو من محجور عليه: يكتب كما تقدم . غير أن ذكر القبض لا يكون إلا من الوصى ، أو الحاكم أو أمينه . فيقول : عجل لها من ذلك كذا . فقبض لها سيدنا فلان الدين ليصرفه في مصالحها \_ و يذكر الوصية وثبوتها ، وأهلية الموصى إليه وحكم الحاكم بذلك \_ و يقول في آخر الكتاب : وذلك بعد أن شهدت البينة الشرعية أن المهر المسمى أعلاه مهر مثلها على مثله . ويؤرخ .

فإن لم يكن في البلد حاكم ، أو امتنع الولى من تزويج المحجور عليه . فهل يستقل بالتزويج ، كما لو امتنع من الإنفاق عليه ، أو من استيفاء دينه ؟ قد تقدم أن الرافعي ومن وافقه من أصحاب الشافعي لا يجوزون ذلك . وذهب صاحب البحر الصغير وصاحب التهذيب إلى الجواز . انتهى .

\* صورة تزويج محجور عليه بامرأة محجور عليها:

أصدق فلان المحبور عليه بمجلس الحكم العزيز الفلانى عند مادعت حاجته إلى النكاح ، وأبى الولى من تزويجه . وتاقت نفسه إليه ، مخطو بته فلانة ابنة فلان المحجور عليها فى الحكم العزيز بمدينة كذا \_ أو المستمرة تحت حجر والدها المذكور \_ صداقاً مبلغه كذا . قبض ذلك والدها المذكور \_ أو أمين الحكم العزيز \_ من مال المصدق الذى تحت يده ليصرفه فى مصالح الزوجة المذكورة ، ويصلح به شأنها . وضمن الدرك فى ذلك من قبلها فى حال باوغها وقبله و بعده فى ماله وذمته ، ضماناً شرعياً . وولى تزويجها إياه بذلك والدها المذكور بحق ولايته عليها شرعاً . ويكل على نحو ما سبق ، ويقول : وذلك بعد أن شهدت البينة الشرعية أن المهر المذكور مهر المثل لكل منهما على الآخر . ويقبل النكاح بإذن الوصى أو الحاكم . و يؤرخ .

صورة ما إذا أصدق رجل امرأة عن موكله ، بعد أن سمى له الزوجة على
 صداق عينه له ، وعرفها الوكيل :

أصدق فلان عن موكله فلان \_ ويشرح الوكالة وثبوتها \_ فلانة بنت فلان البكر البالغ صداقاً مبلغه كذا . عجل لها من مال موكله المذكور كذا وكذا . فقبضته وصار بيدها وحوزها قبضاً شرعياً . و باقى الصداق على ما يتفقان عليه فى التقسيط ، يقوم به الموكل فى سلخ كل شهر كذا ، وقبل الوكيل المسمى أعلاه عقد هذا النكاح لموكله فلان المذكور على الصداق الممين فيه قبولا شرعياً . و يكمل . صورة صداق حر لمماوكة لعدم الطول :

أصدق فلان مخطوبته فلانة ، مملوكة فلان ، المعترفة له بالرق والعبودية ، عند ما خشى على نفسه العنت والوقوع فى المحظور ، لعدم الطول . ولم يكن فى عصمته زوجة ، ولا يقدر على صداق حرة . بعد أن وضح ذلك لدى سيدنا فلان الدين بشهادة فلان وفلان ، وأن الزوج المذكور فقير من فقراء المسلمين ، عادم الطول ، ليس فى عصمته زوجة ، ولا يقدر على نكاح حرة ، بخبرة البينة الشرعية الشاهدة له بذلك بباطن حاله . وثبت ذلك عند الحاكم المشار إليه . وحكم به حكماً شرعياً مداقاً مبلغه كذا . وولى تزويجها إياه بذلك سيدها المذكور بحق ولايته عليها شرعاً ـ أو مولاها مالك رقبتها فلان المذكور ، ولا يحتاج إلى إذنها ـ وقبل الزوج المذكور النكاح المذكور على الصداق المعين أعلاه قبولا شرعياً . واعترف بمعرفة معنى هذا التزويج ، وما يترتب عليه شرعاً . و يؤرخ .

وقد تقدم القول فى اختلاف العلماء ، وأن مذهب أبى حنيفة : يجوز تزوج الأمة مع القدرة على الحرة .

### \* صورة صداق مماوك تزوج حرة برضاها ورضى سائر أوليائها :

أصدق فلان المسلم الدين \_ ويذكر جنسه وحليته \_ ملوك فلان الحاضر معه عند شهوده ، المعترف لسيده المذكور بالرق والعبودية بسؤال منه لسيده المذكور وأذن سيده له فى ذلك الإذن الشرعى ، فلانة الحرة . أصدقها بإذن مولاه المذكور صداقا مبلغه كذا . دفعه من مال مولاه المذكور ، لهذه الزوجة المذكورة \_ المذكور صداقا مبلغه كذا . دفعه من مال مولاه المذكور ، لهذه الزوجة المذكورة له سيده أو يقوم به الزوج المذكور من كسبه دون سيده فى كل سنة كذا \_ وأذن له سيده فى السعى فى ذلك ، والتكسب والبيع والشراء والأخذ والعطاء إذناً شرعياً ، وولى تزويجها إياه بذلك وليها الشرعى فلان \_ أو وكيله فلان \_ بإذنها فى ذلك ، بعد أن علمت هى ووليها فلان المذكور أن الزوج المذكور مماوك لفلان . ورضيا بذلك وأسقطا حقهما من الدعوى بما ينافى ذلك إسقاطاً شرعياً . وقبل الزوج المذكور قبولا شرعياً . وقبل الزوج المذكور قبولا شرعياً .

### سورة صداق مماوك تزوج بمماوكة :

أصدق فلان المسلم الدين \_ و يذكر جنسه وحليته \_ مملوك فلان بإذن من مولاه فى ذلك مخطو بته فلانة البكر البالغ ، أو الثيب البالغ ، مملوكة فلان بإذنه لها فى ذلك . أصدقها كذا وكذا . دفع ذلك من مال مولاه بإذنه لولى الزوجة ، أو لمولاتها فلانة . فقبضته لتصلح به شأنها . وولى تزويجها إياه بذلك مولاها فلان المذكور بحق ملكه وولايته عليها . ويكمل على نحو ماسبق .

و إن كان الماوكان لشخص واحد . فيكتب بغير صداق ؛ لأن الصداق راجع إلى السيد . وجميع ما يملكه العبد والأمة للسيد . فلا بعتبر الصداق جملة كافية ، كما ذهب إليه العلماء رحمهم الله تعالى . ومنهم من يذكر الصداق تبركا .

\* وصورة ذلك: أنكح فلان \_ أو زوج فلان \_ مماوكه فلان المسلم الدين البالغ \_ ويذكر البالغ \_ ويذكر جنسه وحليته \_ من مملوكته فلانة المسلمة الدينة البالغة \_ ويذكر جنسها وحليتها \_ على صداق قدره كذا . دفعه من ما له عن مملوكه فلان لمملوكته فلانة . فقبضت ذلك منه . وأذن لها أن تصرفه في مصالحها . وعقد نكاحها عليه عقداً صحيحاً شرعياً . وقبل فلان هذا النكاح من سيده المذكور على الصداق المعين أعلاه بإذنه له في ذلك قبولا شرعياً . وأقركل واحد من الزوجين المذكورين أعلاه أنه مملوك لفلان المسمى أعلاه ملكا صحيحاً شرعياً . و بمضمونه أشهد السيد والزوجان عليهم في صحة منهم وسلامة . ويؤرخ .

### \* صورة صداق أخرس له إشارة مفهمة :

أصدق فلان ، وهو يومئذ أخرس لايتكلم ، أصم لايسمم ، بصير عاقل عارف بتدبير نفسه ، و بالمضرة والمنفعة ، والبيع والشراء ، والأخذ والعطاء . و يعارض الناس و يخالطهم ويفاوضهم . و يعرف من له نسب منهم وولاء ممن ليس له نسب منهم ولا ولاء . كل ذلك بإشارة مفهمة مفهومة . قائمة منه مقام النطق . وصارت كاللغة . لا يجهلها من عرفها ، ولا ينكرها من علها . وساغ الشهود الشهادة

عليه لمعرفتهم مقصوده ، مخطوبته فلانة . أصدقها بالإشارة المذكورة صداقا مبلغه كذا ، دفعه من ماله لهذه الزوجة المذكورة وأقبضها إياه . فقبضته منه قبضاً شرعياً وقبل الزوج المذكور النكاح لنفسه بالإشارة المذكورة قبولا شرعياً . ويكمل .

و إن كانت الزوجة أيضاً خرساء كتب: مخطو بته فلانة ، وكل منهما أخرس أبكم ، لا ينطق بلسانه ، أصم لايسمع بآذانه ، صحيح العقل والبصر . عالم بما يجب عليه شرعاً . كل ذلك بالإنسارة المفهمة التي يعلمها منه شهوده ، ولا ينكرها من يعلمها عنه ، صداقا مبلغه كذا . ويكل . ويكتب الإشارة بالإذن والقبول . ويؤرخ على نحو ما سبق .

#### \* صورة صداق مجبوب:

أصدق فلان المجبوب \_ الذي لا ذكر له \_ مخطو بته فلانة البكر البالغ \_ أو الثيب \_ صداقا مبلغه كذا . و يكمل ، ثم يقول في آخره : وذلك بعد أن علمت الزوجة أن الزوج مجبوب ، لا قدرة له على النكاح ، ورضبت بذلك الرضا المعتبر الشرعى ، ويؤرخ . كما تقدم .

\* وصورة صداق نصرانية على نصراني ، أو يهودية على يهودى :

أصدق فلان النصراني أو اليهودي ، مخطو بته فلانة النصرانية أو اليهودية . وها ذميان مقران بمذهبهما ، داخلان بقلبهما وذمتهما تحت ظلال الدولة الطاهرة الزكية ، والخلافة العباسية ، راتعان في عدلها ، مغموران بإحسانها ، ملتزمان الوفاء بعهدها أصدقها عند تزوجه بها كذا وكذا ديناراً \_ إن كان حالا كتب ، أو منجا كتب \_ وولى تزويجها منه أبوها أو أخوها . ويكل على ما جرت به العادة في أنكحة المسلمين .

\* صورة دائرة بين الأولياء فى تقديم الابن وابنه على الأب والجد عند مالك و يقدم الأب والجد على الابن والجد على الشافعى ؛ إلا إذا كان ابن معتق لأم عند الشافعى ،

وتقديم الابن على الجدعند أبى حنيفة . وتقديم الجدعلى الأخ عنده . وتقديم الجد على الأخ عنده . وتقديم الجد على بقية الأولياء غير الأب عند أحد . وتقديم الأخ للأبوين على الأخ للأب عندهم خلافا لأحد ، فإنهما عنده سواء .

فهذه الصور الخلافية جميعها قد تقدم ذكرها فى الخلاف فى مسائل الباب. فإذا اتفق وقوع شىء منها فليرفع إلى حاكم تكون تلك الصورة عنده صحيحة ، فيرفع فيثبتها و يحكم بموجبها ، مع العلم بالخلاف . وكذا لوكان القصد البطلان ، فيرفع إلى حاكم يرى ذلك . فيحكم بالبطلان ، مع العلم بالخلاف .

وكذلك يفعل فيما عدا ذلك من الصور المختلف فيها . مثل أن يزوج الولى الأبعد ، مع وجود الأقرب وقدرته على أن يعقد ، وهو من غير تشاح ولا عَضْل . فإن هذا العقد باطل عند الشسافعي وأحمد . ويكون موقوفا عند أبي حنيفة على الإجازة من الولى الأقرب ، أو إن كانت الزوجة صغيرة ، فإلى أن تبلغ وتجيز . وعند مالك إذا زوج الأبعد من غير تشاح حصل من الولى الأقرب ، صح العقد .

وأما الكفاءة: فقد تقدم ذكر الخلاف فيها بين العلماء رحمهم الله تعالى ، ويترتب عليها صور كثيرة ، الحاذق يعرفها ويدرك ما يكون فيها من الصحة والبطلان ، ويرفع كل صورة إلى حاكم يرى ما يقصده صاحب الواقعة فيها من الصحة والبطلان .

وكذلك فيما إذا زوجها بعض الأولياء بغير كفء بإذنها ورضاها . فعند مالك والشافعي وأحمد : لا يبطل النكاح ، ولبقية الأولياء الاعتراض . وعند أبى حنيفة يسقط حقهم . فإن كان القصد تصحيحه . فيرفع إلى حاكم حنفي يثبته ويحكم بصحته ، مع العلم بالخلاف .

وكذلك إذا زوجت المرأة بدون مهر مثلها ، فلا اعتراض للأولياء عليها ، إلا عند أبي حنيفة . فإن لهم الاعتراض .

ولنا ثلاث صور.

\* الأولى : أصدق فلان فلانة بنت عمه أخى أبيه لأبويه فلان بن فلان صداقاً مبلغه كذا . تولى المصدق المذكور الإيجاب من نفسه لنفسه بإذنها ورضاها وقبل من نفسه لنفسه عقد هذا النزويج قبولا شرعياً ، لعدم ولى أقرب منه ، أو مناسب ، بحضور من ثم العقد بحضورهم شرعا .

\* الثانية: أصدق فلان فلانة بنت عبد الله ، عتيقته يوم تاريخه ، صداقا مبلغه كذا . تولى المصدق المذكور الإيجاب من نفسه بإذنها ورضاها . وقبل من نفسه لنفسه عقد هذا التزويج قبولا شرعياً ، لعدم عصبات معتقته المذكورة ، محضور من ثم العقد بحضورهم شرعا .

\* الثالثة: أصدق فلان بن فلان ، الحاكم بالبلد الفلانى ، فلانة بنت عبد الله المرأة البالغ العاقل الأيم ، صداقا مبلغه كذا . تولى المصدق المشار إليه تزويج المرأة المذكورة من نفسه بإذنها له فى ذلك ورضاها . وقبل من نفسه لنفسه العقد المذكور على الصداق المعين أعلاه قبولا شرعياً ، بحضور من تم العقد بحضورهم شرعا . فهذه العقود جائزة عند أبى حنيفة ومالك على الإطلاق ، خلافا المشافعى وأحمد .

فرع: لا يصح العقد عند الشافعي ، إلا باجتماع أربع : زوج ، وولى ، وشاهدين .

ولنا صورة يصح فيها العقد باجتماع أقل من العدد المذكور:

وهى ما إذا زوّج الجد للأب ابنة ابنه بابن ابنه الآخر ، وهما صغيران . فالجد في هذه الصورة يتولى الطرفين ، و يقبل من نفسه لابن ابنه .

فهذه الصورة صحيحة عنــد الشافعي مع اجتماع أقل من العدد المشروط في الصحة عنده .

\* صورة جمع المملوك بين زوجتين فأكثر:

أصدق فلان بن عبد الله ، الجارى فى رق فلان بن عبد الله الفلانى ، الذى تحته يومئذ زوجتان أو ثلاثة ، فلانة بنت عبد الله صداقا مبلغه كذا . زوجها منه بذلك بإذنها ورضاها سيدها فلان المذكور ، لعدم عصباتها . وقبل الزوج المذكور عقد هذا التزويج قبولا شرعياً بإذن سيده المذكور ، بحضور من تم العقد بحضورهم شرعا ، وصار تحته يومئذ ثلاث زوجات ، أو أربع زوجات .

فهذه الصورة صحيحة عند مالك وحده . فإن العبدكالحر عنده في الجمع بين الزوجات .

\* صورة تزويج باغية من غير تو بة ولا استبراء:

أصدق فلان فلانة الباغية صداقًا مبلغه كذا ، وولى تزويحها منه بذلك وليها فلان الفلاني من غير تو بة صدرت منها ولا استبراء . قبل الزوج المذكور ذلك لنفسه قبولا شرعيًا ويؤرخ .

فهذا العقد صحيح عند أبى حنيفة والشافعى . وكذلك الوطء جائز عند الشافعي وحده من غير استبراء ، وعند أبى حنيفة : لايطأ إلا بعد الاستبراء بحيضة ، أو بوضع الحمل إن كانت حاملا . وأما مالك وأحمد : فقد تقدم ذكر مذهبهما في هذه المسألة .

\* صورة ما إذا تزوج الحر أر بع إماء ، من سيد واحد في عقد واحد ، أو عقود ، أو كل واحدة من سيد:

أصدق فلان بن فلان ، فلانة وفلانة وفلانة وفلانة ، النساء البالغات العاقلات الرقيقات ، إماء فلان ، الجاريات في رقه وولايته شرعاً ، لكل واحدة منهن صداقا مبلغه كذا . زوجهن منه في عقود متعددة سيدهن فلان المشار إليه - أو زوج كل واحدة منهن بعقد واحد مستقل سيدها فلان - وقبل الزوج المذكور منه عقد هذا التزويج . وخاطبه على ذلك شفاها بحضور من تم العقد بحضورهم شرعاً . وذلك مع عدم الشرطين . وليس تحته حرة ، ولا هي في عدة منه .

\* صورة تزوج الرجل جارية ابنه على مذهب الإمام أبى حنيفة ، خلافا للباقين :

أصدق فلان فلانة رقيقة ولده لصلبه صداقا مبلغه كذا . وزوجها منه ولده المذكور . وقبل منه عقد هذا التزويج . وخاطبه عليه شفاها بحضور من تم العقد بحضورهم شرعاً ، لكون أن المصدق المذكور ليس تحته حرة ، ولا في عدته حرة ، ويكل .

# \* صورة صداق ، والمزوج الحاكم بإذن الولى :

أصدق فلان فلانة البكر البالغ العاقل ، الخالية عن الأزواج والموانع الشرعية صداقا مبلغه كذا . زوجها منه بذلك بإذنها ورضاها ، أو إذن أخيها لأبويها فلان الآذن المرتب الشرعى سيدنا الحاكم الفلانى تزويجاً شرعياً . وقبل الزوج المذكور عقد هذا النزويج . وخاطبه عليه شفاهاً بمحضر من ذوى عدل ، بعد الاعتبار الشرعى و بعد أن ثبت عند الحاكم المسار إليه خاو الزوجة المذكورة عن الأزواج والموانع الشرعية ، وأنها بكر بالغ ، وأنها أذنت في النزويج من الزوج المذكور على الصداق الممين أعلاه ، وأن الآذن المذكور أخوها لأبويها ، وعدم ولى أقرب منه ، و إذن الأدن المرتب على إذن الزوجة المذكورة . و بعد استيفاء الشرائط الشرعية ، واعتبار ما مجب اعتباره شرعا .

فإذا كان الولى أباً أو جداً : فله أن يوكل فى التزويج . و إن كان غير أب أو جد : فلا يجوز له أن يوكل وكيلا ، بل يأذن للحاكم أو نائبه فى التزويج . و إن كان الزوج غير كف فى النسب أو غيره من أصناف الكفاءة . فيقول : وقد علمت الزوجة ووليها \_ أو وجميع أوليائها ، وهم فلان وفلات \_ أن الزوج المذكور غير كف فى النسب ، أو غيره ، مما يظهره الحال . ورضيا \_ أو ورضوا \_ به . وأسقطوا حقهم من الكفاءة بسببه .

و إن كانت الزوجة قد علمت ورضيت هي وولى واحد ، والباقون غير راضين فيرفع إلى حاكم حنفي يثبته و يحكم بموجبه مع العلم بالخلاف .

و إن دعت المرأة إلى كف، وعضل الولى ودعته إلى حاكم . فأمره بالتزويج . فإن أصر على العضل زوجها الحاكم ، أو نائبه . وكتب آخر كتاب الصداق :

وذلك بعد أن طلب الحاكم المزوج \_ أو الحاكم الآذن المشار إليه \_ والد الزوجة المذكورة أو وليها فلان ، وأمره بالتزويج . وأعلمه أنه ثبت عنده : أن الزوج المذكوركف، للزوجة المذكورة كفاءة مثله لمثلها ، فعضل وامتنع من التزويج . فوعظه وأخبره بماله من الأجر في إجابتها ، وما عليه من الإثم إن المتنع من تزويجها . فلم يصغ إلى وعظه ، وأصر على الامتناع ، وعضلها العضل الشرعى . وقال بحضرة شهوده والحاكم : عضلتها ولا أزوجها . وثبت عضله لدى الحاكم المشار إليه الثبوت الشرعى ، و بعد استيفاء الشرائط الشرعية ، واعتبار ما يجب اعتباره شرعاً .

وقد تقدم ذكر الخلاف في غيبة الولى ، وأن الولاية تنتقل إلى السلطان كالعضل ، وهو مذهب الإمام الشافعي .

فإذا حصل التزويج ، وكان الولى الأقرب غائباً : فإن كان العاقد شافعياً فلا يلتفت إلى الولى الأبعد ، بل يزوج هو بإذنها . و إن كان العاقد حنفياً فيزوج بإذن الولى الأبعد ، و يقول إذا كان شافعياً : وولى تزويجها منه بإذنها ورضاها لغيبة وليها الأقرب ، ولعدم مناسب له حاضر ، فلان الشافعي ،

و إن كان حنيفياً فيقول: وولى تزويجها منه بإذنها ورضاها، وإذن ابن أخيها لأبويها فلان ، لغيبة والد أخيها لأبويها الغيبة الشرعية ، ولعدم ولى أقرب من الغائب أو مناسب له ، فلان الحنفى .

#### فصل

الزوجة إما أن تكون بكراً . فيكتب في صداقها : البكر البالغ ، أو تكون زالت بكارتها بعارض . فهي في حكم البكر ، ويكتب في صداقها : التي زالت بكارتها . أو تكون طلقها زوجها ثلاثاً ، أو واحدة بائنا ، أو ثنتين بائنا أو رجعياً ، وبانت بانقضاء العدة . أو توفى عنها زوجها ، أو فسخ نكاحها من زوجها . أو زوجها عسوح أو صغير لايتصور منه إنزال ولا جماع ، أو غير ذلك . فيكتب في كل واحدة بحسبها . ويستشهد في المطلقة بمحضر الطلاق . وفي المفسوخ نكاحها بمحضر الفسخ ، ويذكر السبب و يحكى خصمه .

و إن كانت رجعية ، وصيرها بها بائنا كتب : على مذهب من يرى ذلك .
وإن كانت الزوجة مشركة وأسلمت ، ولم يسلم زوجها فى العدة ، وحصل
التغريق بينهما . فيكتب : وذلك محكم أن الزوجة المذكورة كانت مشركة . وهى
فى عصمة زوجها فلان المشرك ، وأسلمت وهى فى عصمته ، وهى مدخول بها قبل
الإسلام . وحصل التغرق الشرعى ، ولم يسلم زوجها المذكور . فبحكم ذلك بانت
من عصمة زوجها المذكور . وحلت للأزواج .

فإن كانت غير مدخول بها والحالة هذه ، وتسجلت الفرقة . فيكتب : وذلك بحكم أن الزوجة كانت مشركة ، وهي في عصمة زوجها فلان المشرك ، ولم يدخل بها ، ولم يصبها وأسلت ، وتعجلت الفرقة لها منه بذلك .

## \* صورة نكاح الموقوفة:

تزوج فلان بفلانة ، موقوفة فلان التى وقفها على فلان ، بمقتضى كتاب الوقف المحضر لشهوده ، المؤرخ بكذا ، بصداق مبلغه كذا ، يستحقه الموقوف عليه على الزوج المذكور فى كذا وكذا سنة . عقده بينهما الحاكم الفلانى بإذن الموقوف عليه ، بعد الوضوح الشرعى . وقبله الزوج المذكور لنفسه قبولا شرعياً . وعلم الزوج

المذكور فيه : أن أولاده الحادثون من الزوجة بحكم هذا النكاح يستحقهم الموقوف عليه فيه . ورضى بذلك الرضى الشرعى ، ويؤرخ .

#### \* صورة تزويج المبعضة :

أصدق فلان فلانة المبعضة ، التي نصفها حر ونصفها الآخر رقيق جار في ملك فلان الفلاني ــ صداقا مبلغه كذا وكذا ، يستحق مولاها النصف من ذلك بنظير مايملكه منها استحقاقا شرعياً . زوجها منه بذلك مولاها المذكور إجباراً فيا يملكه منها ، ومعتقها الذي أعتق الجزء الحر منها فلان ، أو ولده أو الحاكم ، بإذنها له في ذلك الإذن الشرعي . وقبل الزوج المذكور النكاح لنفسه على المسمى فيه قبولا شرعياً . وعلم حكم الولد الحادث ، وأن مالك النصف يستحق نصفه . ورضى بذلك الرضى الشرعي .

### \* صورة نكاح المبعض:

أصدق فلان المبعض ، الذى نصفه حر ، ونصفه رقيق جار فى ملك فلاز الفلانى . بإذن مولاه فلان المذكور : فلانه ، صداقا مبلغه كذا ، ويكمل . ويكتب فى القبول : وقبله الزوج لنفسه على ذلك بإذن مالك نصفه المذكور الإذن الشرعى ، ورضيه .

### \* صورة نكاح المجنون:

أصدق فلان عن ولده فلان المجنون المطبق الذى هو تحت حجره وولاية نظره ، لما رأى له فى ذلك من الحظ والمصلحة والغبطة من مال ولده المذكور ، أو من المال الذى يخلفه له والده المذكور ، فلانة ابنة فلان ، صداقا مبلغه كذا . وقبله لحجوره المذكور على ذلك قبولا شرعياً ورضيه . وعلمت الزوجة ووليها الشرعى بذلك ورضيا به . واعترف المصدق أن الصداق مهر مثله لمثلها ،

إذا كان من مال الولد ، و إن من مال الوالد كتب : براً به وحنواً عليه .

## \* صورة تزويج المجنونة الطبقة :

تزوج فلان فلانة المرأة ، أو البكر ، أو المعصر المجنونة الزائلة العقل ، التي رأى لها والدها في تزويجها الحظ والمصلحة ، بصداق مبلغه كذا . ويكمل . ويكتب \_ بعد التكملة والقبول \_ وعلم المصدق المسمى أعلاه : أن الزوجة المذكورة أعلاه مجنونة مطبقة زائلة العقل . ورضى بذلك .

و إن كان السلطان ولى المجنونة كتب الصدر ، ثم يقول : عقده بينهما فلان الحاكم لوجود الحاجة ، و بسبب توقع الشفاء لها ، أو غلبة الشهوة ، و بكتب فى آخره : وشاور الأقارب لها \_ وهم فلان وفلان \_ ورضوا بذلك .

### \* صورة نكاح التي تجن وتفيق:

تزوج فلان بفلانة البالغة ، التي زال عقلها ، أو التي تجن وتفيق ، وهي الآن مفيقة ، بصداق مبلغه كذا . عقده بينهما بإذنها ورضاها الصادر منها في حال الإفاقة ، وهي مستمرة على ذلك إلى الآن ، فلان . ويكمل إلى آخره . ويكتب : علم الزوج بما يعرض لها ؛ و بكل شيء يوجب الفسخ بسببه ، ورضى بذلك ، حتى ينقطع التنازع .

## \* صورة نكاح المكاتب:

تزوج فلان مكاتب فلان بمقتضى الكتابة الصادرة منه فى حقه قبل تاريخه باعترافهما بذلك لشهوده \_ أو بمقتضى ورقة أحضرها لشهوده متضمنة لذلك \_ مؤرخ باطنها بكذا، وأذن لمبكاتبه فى تعاطى ذلك، وقبوله على الحكم الذى سيعين فيه بفلانة . بصداق مبلغه كذا . وقبله الزوج لنفسه على ذلك ورضيه . وذلك بإذن مولاه المذكور .

فإن كانت الزوجة حرة كتب: وعلمت أنه مكاتب، ورضيت به الرضا الشرعى وكذلك وليها . فإن كان وليها الحاكم . فالشافعي لايرى تزويجها إلا من كفء،

وغيره يرى تزويجها برضاها . و إن كان لها ولى \_ والحالة هذه \_ فالشافعي يزوجها برضاها ووليها . و إن كانت معصرا . وزوجها من يرى تزويجها غير الأب والجد : فيصح ، ولها الخيار إذا بلغت .

### \* صورة نكاح المكاتبة:

تزوج فلان بفلانة ، مكاتبة فلان الكتابة الشرعية ـ و يحكى ما تقدم ، و إقرار الولى والزوجة بذلك ـ بصداق مبلغه كذا . زوجها منه بذلك يإذنها ورضاها مكاتبها المذكور . و يكتب القبول وعلم الزوج المذكور أن الزوجة إن عَجَّزت نفسها وعادت إلى الرق فالولد يتبعها ، و إن صارت حرة فالولد يتبعها . ورضى بذلك . و يؤرخ .

#### \* صورة نكاح المفوضة:

تزوج فلان بفلانة الرشيدة ، التي قالت لوليها الشرعى : زوجنى بلا مهر . فامتثل مقالتها . وزوجها من المصدق المذكور بلا مهر بالإذن الشرعى ، تزو يجا صيحاً شرعياً . وعلم الزوج المذكور لنفسه قبولا شرعياً . وعلم الزوج المذكور أن بالوطء لها تستحق عليه مهر مثلها أكثر مهر من يوم العقد إلى يوم الوطء ، ورضى بذلك .

تنهيه: إذا جرى تفويض، فالأظهر: أنه لا يجب شيء بنفس العقد. فإذا وطيء فهر مثل، ويعتبر أكثر مهر من يوم العقد إلى يوم الوطء.

وللمفوضة قبل الوطء مطالبة الزوج بأن يفرض مهراً ، وحبس نفسها ليفرض وكذا ليسلم المفروض في الأصح . ويشترط رضاها بما يفرضه الزوج ، لا علمها بقدر مهر المثل في الأظهر . ويجوز بمؤجل وفوق مهر المثل .

ولو امتنع من الفرض ، أو تنازعا فيه فرض القاضى نقد البلد حالا . ولو رضيت بمؤجل لم يؤجل . وقيل : لها التأخير ، ولا يزيد على مهر المثل ولا ينقص . انتهى .

# ه صورة نكاح الولد وجعل الوالد أمه صداقاً له :

أصدق فلان عن ولده لصلبه فلان ، الذى هو تحت حجره وولاية نظره . ورأى له فى ذلك الحظ والمصلحة والغبطة ، فلانة . صداقا هو والدة الزوج المذكور فلانة التى هى فى ملك والده للذكور ، وهى معترفة له بسابق الرق والعبودية إلى الآن . وقبله لولده المذكور على ذلك قبولا شرعياً .

فبحكم ذلك : عتقت الوالدة المذكورة بدخولها في ملك الإبن ؛ لأنها لاتصير صداقا حتى بقدر دخولها في ملك الابن . فإذا دخلت في ملك الابن عتقت عليه . وإذا عتقتعليه وجب للزوجة ـ والحالة هذه ـ مهر المثل على الزوج المسمى أعلاه . وهو كذا وكذا . واعترفت الزوجة ووالد الزوج : أن مهر المثل القدر للعين أعلاه . وذلك على مذهب من يرى ذلك من السادة العلماء رضى الله عنهم أجمين ، وإن لم يعلم مقدار مهر المثل ، فيفرض ما تقدم ؛ إما بأن يتوافق الزوجة ووالد الزوج على فرضه ، أو يفرضه الحاكم .

### \* صورة نكاح جارية من مال القراض:

تزوج فلان الذى فيه شروط نكاح الإماء من خوف العنت ، وعدم طول حرة ، ولم يكن تحته حرة \_ بفلانة التى هى من جملة مال القراض ، الذى هومن جهة فلان ، والعامل فى ذلك فلان ؛ بصداق مبلغه كذا ، يستحقه عليه رب المال المذكور دون العامل . عقده بينهما رب المال المذكور ، وقبله الزوج لنفسه قبولا شرعياً . وذلك بعد اعتراف رب المال والعامل المذكورين أعلاه : أن ذلك قبل القسمة ، وأن مال القراض باق بغير قسمة الربح .

و إن كان الزوج حراً ، فيكتب : وعلم الزوج المسمى أعلاه : أن الولد الحادث له من الجارية المذكورة بحكم هذا الترويج : يفوز به رب المال ، ويكون رقيقاً . ورضى بذلك .

وإن كان الزوج عبداً ، فيعلم مولاه والعبد بذلك .

وقد تقدم فى كتاب القراض: أن العامل لا يملك على الصحيح إلا بمد القسمة ، لا بظهور الربح ، وثمار الأشجار والنتاج وكسب الرقيق ، ومهر الجارية الواقعة من مال القراض والولد ، و بذل المنافع يفوز بها المالك .

\* صورة نكاح رب المال . وجعله مهراً جارية القراض صداقاً للمرأة التي يتزوج بها :

تزوج فلان بفلانة على صداق مبلغه كذا ، والباقى منجم لها عليه فى سلخ كل سنة تمضى من تاريخه كذا ، عقده بينهما فلان وليها الشرعى ، وقبله الزوج لنفسه قبولا شرعياً ، ثم بعد ذلك : أحال الزوج المذكور أعلاه زوجته فلانة المذكورة معه أعلاه على ذمة زوج جارية القراض الذى المزوج رب المال فيه وعامله فلان بمبلغ الصداق الذى هو فى ذمة الزوج المذكور ، ويستحقه رب للمال المذكور عليه دون العامل ، الشاهد به كتاب الزوجية بينهما ، الحضر لشهوده ، ويكتب عليه ما ينبغى كتابته شرعاً ، وهو نظير ما للزوجة المذكورة فى ذمة زوجها فلان ، وهو رب المال المذكور ، الموافق له فى القدر والجنس والصفة والحلول والتأجيل ، حوالة صحيحة شرعية . قبلتها منه قبولا شرعياً . وذلك بحضور زوج جارية القراض ورضاه بذلك ، حتى يخرج من الخلاف .

و إذا لم يشهــد عليه زوج جارية القراض بالرضى أو لم يتيسر ذلك ، فيثبته عند حاكم يرى صحة ذلك ، حتى لا ينقض .

و إن كانت الزوجة محجورة قبل لها الحوالة وليها الشرعى ، ويرضاه لها إذا كانت المصلحة لها في ذلك .

\* صورة ما يكتب على كتاب جارية القراض:

صار جميع مبلغ الصداق المعين باطنه . وجملته كذا وكذا ، لفلانة التي تزوجها فلان رب المال المذكور باطنه بالسبب الذى سيعين فيه ، وهو أن فلان رب المال المذكور تزوج بفلانة المذكورة تزويجاً شرعياً على صداق جملته كذا ، وهو نظير

مبلغ الصداق المعين باطنه حالة ومؤجله . وحصلت الحوالة منه للزوجة المذكورة على ذمة زوج الجارية المذكورة باطنه بحكم توافق ذلك جنساً وقدراً وصفة وحلولا وتأجيلاً . وحصل القبول الشرعي من فلانة ، أو من وليها الشرعي فلان ، بذلك ورضي الزوج الحال عليه بذلك \_ إن كان حصل الإشهاد برضاه \_ وكتب ذلك بظاهر صداق المحتالة المذكورة على رب المال المحيل المذكور ،الشاهد بينهما بأحكام الزوجية . فبحكم ذلك : صار الصداق المعين باطنه ملكا لفلانة زوج رب المال المذكور دونه ودون كل أحد بسببه . و برئت ذمة رب المال من مبلغ الصداق المذكور ، بحكم انتقال ذلك من ذمته بالحوالة إلى ذمة المحال عليه المذكور .

تنهيم ؛ الأحسن أن يفعل ذلك بعد أن يدخل رب المال بزوجته ويصيبها ،
و بعد أن يدخل زوج جارية القراض بها ويصيبها ، حتى يتقرر المهر . فإذا طلق
كل منهما قبل الدخول : تقرر النصف من ذلك لكل من زوجة رب المال ، وتصير
الحوالة باقية على حكمها في النصف .

و إن طلق رب المال ، فيتقرر النصف من الصداق الذي كان في ذمته ، وصار في ذمة الحجال عليه . ويبقى النصف الثانى من الصداق الذى هو فى ذمة زوج جارية القراض . فيتقرر النصف الذي فى ذمته لزوجة رب المال مجمكم الحوالة المذكورة . ويسقط النصف الثانى . ويطالب زوجة رب المال زوجها المذكور بالنصف الثانى في بحكم الدخول وتقرير الصداق جميعه . انتهى .

#### فصل

إذا اعترف رجل وامرأة أنهما زوجان متناكحان ، وأن صداق الزوجة عُدِم وأرادوا تجديد صداق يشهد بينهما بأحكام الزوجية : فالطرفين فى ذلك على أر بمة أنواع .

\* الأول : أقر فلان أن في ذمته بحق صحيح شرعي لزوجته التي اعترف أنها

الآن فى عصمته وعقد نكاحه ، ودخل بها وأصابها ، واستولدها أولاداً ويسميهم . وأن وهى فلانة من الذهب كذا حالا أو مؤجلا ، أو بعضه حال و بعضه منجم . وأن ذلك مبلغ صداقها عليه ، الشاهد به كتاب الزوجية بينهما الذى ادعت الزوجة المذكورة عدمه عدماً لا يقدر على وجوده ، وحلفت على ذلك الميين الشرعى ، وأقر بالملاءة والقدرة على ذلك ، و يكل إلى آخره . وقد سبق ذكر هذه فى كتاب الإقرار لتعلقها به .

\* الثانى : أشهد عليه فلان وفلانة أنهما زوجان متنا كان بنكاح صحيح شرعى بولى مرشد ، وشاهدى عدل ، من قبل تاريخه على الوضع الشرعى . دخل الزوج منهما بالزوجة وأصابها ، واستولدها على فراشه أولاداً \_ و يسميهم إن كانوا \_ وأقر الزوج منهما : أن مبلغ صداق زوجته المذكورة عليه وقدره كذا وكذا ، حالا أو منجماً ، أو بعضه حال و بعضه منجم ، لها عليه في سلخ كل سنة تمضى من تاريخ جريان عقد النكاح الشرعى بينهما كذا وكذا ، باق لها في ذمته ، ولا بسقط ذلك ولا شيء منه عن ذمته بوجه من الوجوه ، ولا بسبب من الأسباب إلى يوم تاريخه وأن الزوجة المذكورة لم تبن من عصمته بطلاق رجعى ولا بائن ولا فسخ ، ولا غيره منذ تزوجها إلى الآن ، وأن أحكام الزوجية باقية بينهما إلى يوم تاريخه وتصادقا على ذلك كله تصادقاً شرعياً ، ويؤرخ .

 الزوجية قائمة بينهما إلى تاريخه.وذلك بعد اعترافهما بالدخول والإصابة والاستيلاد، وتصادقًا على ذلك كله تصادقًا شرعيًا . و يؤرخ .

\* الرابع: وهو أقوى الطرق باعتبار ما يثبت عند الحاكم. وصورة ذلك . لا يخلو إما أن تكون قبل الموت أو بعد موت الزوج. فإن كانت قبل موت الزوج. فيكتب على لسان الزوجة سؤال صورته:

المملوكة فلانة تقبل الأرض ، وتُنهي أن شخصاً يسمى فلان تزوج بها تزو يجا صحيحاً شرعياً بصداق جملته كذا حالا أو منجماً ، وأن صداقها الشاهد بينهما بالزوجية عدم \_ أو لم يكتب لها ما يشهد به \_ ولها بينة شرعية تشهد بذلك . وسؤالها من الصدقات العميمة : إذن كريم بكتابة محضر شرعى بذلك ، صدقة عليها وإحساناً إليها . أنهت ذلك ، ثم ترفع السؤال إلى الحاكم .

فيكتب عليه بالإذن على العادة فى ذلك ، ثم يكتب الشهود تحت السؤال المشروح أعلاه .. بعد البسملة الشريفة مهوده الواضعون خطوطهم ... إلى آخره يعوقون فلانا وفلانة المذكورين أعلاه ، معرفة صحيحة شرعية جامعة لاسمهما وعينهما ونسبهما . ويشهدون مع ذلك أنهما زوجان متناكان بنكاح صحيح شرعى ، صدر العقد بينهما بولى مرشد ، وشاهدى عدل ، ورضاها بشرطه المعتبر الشرعى ، وأن مبلغ صداقها عليه ، الذى صدر عليه العقد بينهما : جملته كذا وكذا ، إما على حكم الحلول أو التنجيم ، و يشهدون على إقرار الزوج المذكور : أنه دخل بزوجته المذكورة وأصابها ، واستولدها على فراشه أولاداً .. و يسميهم .. وأنها لم بن منه بطلاق رجعى ولا بائن ، ولا فسخ ولا غيره ، وأن أحكام الزوجية قائمة بينهما إلى الآن ، يعلمون ذلك و يشهدون به ، مسئولين بسؤال من جاز سؤاله شرعاً . وكتب فى تاريخ كذا بالإذن الكريم العالى الحاكى الفلانى . ويكتب الشهود رسم شهادتهم فيه . شهد بمضمونه فلان ورفيقه كذلك .

و إن كان الحضر بعد الموت . فإن كان الشهود يشهدون بمهر المثل . فيكتب

بعد الصدر المتقدم \_ و يشهدون مع ذلك : أنهما زوجان متنا كحان بنكاح صحيح شرعى بولى مرشد ، وشاهدى عدل ، دخل الزوج منهما بالزوجة وأصابها \_ و إن كان ثم أولاد فيذ كرهم \_ وأن الزوج منهما توفى إلى رحمة الله تعالى قبل تاريخه ، وأن مهر مثلها على مثله كذا وكذا ، وأن ورثته المستحقين لميراثه المستوعبين لجميعه فلان وفلان وفلان ، من غير شريك لهم فى ذلك ولا حاجب ، و إن كانت البينة تشهد على إقرار الزوج أن مبلغ الصداق كذا وكذا .

و إن كانت تشهد بمبلغ الصداق ، فيكتب : وأن مبلغ صداقها عليه كذا وكذا . ويكمل على نحو ماسبق . ويثبت عند الحاكم ، ويصير هذا المحضر مستند الزوجة في الزوجية . وفي مبلغ الصداق .

\* وصورة فسخ الزوجية بالجنون، أو الرض، أو الجذام، أو الرَّنَق، أو القرَّن:

حضر إلى مجلس الحسكم العزيز الفلانى فلانة ، وادعت على زوجها فلان لدى الحاكم المشار إليه : أنه تزوج بها تزو بجاً صحيحاً شرعياً ، بولى مرشد وشاهدى عدلى وصداق شرعى . ولم تعلم به عيبا يثبت لها خيار فسخ ، وأنها وجدت به برصاً أو غير ذلك ، وهو به الآن ، وأنها حين علمها بذلك اختارت فراقه والفسخ لنكاحه . وسألت سؤاله عن ذلك .

فسأله الحاكم المشار إليه عن ذلك ؟ فأجاب بصحة دعواها .

ثم سألت الحاكم أن يفرق بينهما ، ويحكم بتحريمها عليه ، وانقطاع عصمة الزوجية بينهما بحكم الفسخ المذكور الواقع بشرطه الشرعى . وذلك بعد ثبوت الزوجية بينهما عند الحاكم المشار إليه ، أن يحكم لها بذلك .

فأجابها إلى سؤالها . وحكم لها بذلك حكما صحيحاً شرعياً ، تاماً معتبراً مرضياً بالموجب الشرعى ، أو حكم بموجب ذلك . ويكمل . و إن كان العيب بالزوجة ، فتقع الدعوى من الزوج . ويتكب مايوافق ذلك من هذا الأنموذج .

و إن كان الفسخ بوكيل الزوج ، أو وكيل الزوجة ، أو بوكيليهما ، فيكتب ذلك بعد ثبوت عقد النكاح ، أو يكون التوكيل جرى بمجلس الحكم العزيز فيكتب في إسجال الحاكم : وثبت صدور التوكيل المذكور أعلاه بمجلس الحكم العزيز المشار إليه ، محكم صدوره فيه ، واعتراف الموكل به لدى الحاكم المشار إليه ، ولا يكون الفسخ إلاعند الحاكم .

فرع: قالت: وطئتَ عالمًا بالعيب. فأنكر العلم. أو قالت: مُكنِّنت وأنت عالم بعيبي. صدق المنكر في الأصح.

والفسخ قبل الدخول يسقط المهر والمتعة ، و بعده يجب مهر المثل إن فسخ بمقارن ، أو بحادث بعد العقد ، والوطء جهله الواطىء . والمسمى إن حدث بعد وطء وإذا طلق قبل الدخول ، ثم علم بعيبها ، لم يسقط حقها من النصف .

ومن فسخ نكاحها بعد دخول فلا نفقة ولا سكنى لها فى العدة ، و إن كانت حاملا ، مع الخلاف فى ذلك . و إن أراد أن يسكنها حفظًا لمائه . فلهذلك ، وعليها الموافقة .

ولو فسخ بعيب ، ثم بان أن لاعيب ، بطل الفسخ على الصحيح من الوجهين . ولو رضى أحدها بعيب الآخر ، ثم حدث عيب آخر ثبت الفسخ فيه . لا إن زاد الأول على الصحيح .

مسألت: شرط بكارتها، فوجدت ثيباً. فقالت : زالت عندك. فأنكر، مسألة: شرط بكارتها، فوجدت ثيباً. فقالت : زالت عندك. فأنكر، فالقول قولها مع يمينها لرفع الفسخ. وقوله بيمينه، لرفع كمال المهر.

فرع : ظنها مسلمة أو حرة ، فبانت كتابية أو أمة ، وهي تحل له فلا خيار في الأظهر .

# وصورة القسم بين الزوجات :

أشهد عليه فلان: أن في عصمته وعقد نسكاحه من الزوجات: فلانة وفلانة وفلانة الحرائر. وقسم لهن بالقرعة على الوجه الشرعى . فصارت نو بة فلانة كذا ، ونو بة فلانة كذا . وعليه العمل في ذلك بتقوى الله وطاعته وخشيته ومراقبته ، ووفاء حقهن بما قسم لهن ، من غير ضرر ولا ضرار بهن ، ولا حيف ولا شطط ولا مشقة عليهن ، ولا إيلام قلب ، والطلب من الله تعالى الإعانة له ، والتوفيق للقيام بالعدل بينهن ، والإنصاف على الحكم المشروح أعلاه . وذلك بحضورهن و إشهادهن على أنفسهن بالرضا بذلك ، على حكم الطواعية والاختيار ، من غير إكراه ولا إجبار . وكان الحظ والمصلحة لهن في ذلك على مانص وشرح فيه . وتصادقوا على ذلك تصادقاً شرعياً . و يؤرخ . والله سبحانه وتعالى أعلم .

# كتابالخلع

# وما يتعلق به من الأحكام

سمى « الخلع » خلماً ؛ لأن المرأة تخلع نفسها منه ، وهى لباس له ، لقوه تعالى ( ١٨٧:٢ هن لباس لحكم وأنتم لباس لهن ) وسمى « الافتداء » لأنها تفتدى نفسها منه بما تبذله له من العوض .

و « الخلع » ينقسم على ثلاثة أقسام ، قسمان مباحان ، وقسم محظور . فأحد المباحين : إذا كرهت المرأة خُلق الزوج أو خَلقه أو دينه ، وخافت أن لا تؤدى حقه ، فبذلت له عوضاً ليطلقها . جاز ذلك ، وحل له أخذه بلا خلاف . لقوله تعالى ( ٢ : ٩ ٢٢ فإن خفتم أن لايقيا حدود الله فلا جناح عليهما فيا افتدت به ) وروى الشافعي عن مالك عن يحيى بن سعيد عن عَرة بنت عبد الرحمن عن حبيبة بنت سهل « أن النبي صلى الله عليه وسلم خرج إلى صلاة الصبح ، وهي على بابه . فقال : ماشأنك ؟ على بابه . فقال : ماشأنك ؟

فقالت: يارسول الله ، لا أنا ولا ثابت .. تعنى زوجها ثابت بن قيس .. فلما جاء ثابت ، قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : هذه حبيبة تذكر ماشاء الله أن تذكر . فقالت: يارسول الله ، كل ما أعطانى عندى . فقال النبي صلى الله عليه وسلم لثابت : خذ منها . فأخذ منها . وجلست فى أهلها » وفى رواية عن الشافعي رضى الله عنه « أنها اختلمت من زوجها » وقال الشيخ أبو إسحاق : جميلة بنت سهل . وروى أن الرُّبيِّع بنت بن مُعَوِّذ بن عَفْراء « اختلمت على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم » .

القسم الثانى من المباح: أن تكون الحالة مستقيمة بين الزوجين ، ولا يكره أحدهما الآخر . فيتراضيا على الخلع . فيصح . و يحل للزوج مابذلت له . لقوله تعالى ( ٤ : ٤ فإن طِائِنَ لكم عن شىء منه نفساً فكلوه هنيئاً مريئاً ) .

القسم الثالث: وهو أن يضربها ، أو يخونها بالقتل ، أو يمها نفقتها أوكسوتها ليخالعها . فهذا المحظور . لقوله تعالى ( ٤ : ١٩ ولا تعضاوهن لتذهبوا ببعض ما آتيتموهن ، إلا أن يأتين بفاحشة مبينة ) والعَضْل : المنع ، فإن خالعته في هذه الحالة : وقع الطلاق . ولا يملك الزوج ما بذلته له على ذلك . فإن كان بعد الدخول كان رجعياً ؛ لأن الرجعة إنما سقطت لأجل ملكه المال ، فإذا لم يملك المال كان لرجعة "

فإن ضربها للتأديب فى النشوز . فخالعته عقب الضرب: صح الخلع ؛ لأن ثابت بن قيس كان قد ضرب زوجته فخالعته ، مع علم النبى صلى الله عليه وسلم بالحال ، ولم ينكر عليهما . ولأن كل عقد صح مع الضرب صح بعده . كما لو حَدَّ

<sup>(</sup>١) بهامش الأصل ما نصه: بخلاف مذهب المالكية . فإنه يقع بائنا . وترجع عليه بماأغطته ، حتى لو كان مهرها وأبرأته منه على الطلاق ، فلها الرجوع عليه ، حيث كان الحامل لها على ذلك مضاررته لها . ومما يشهد فيه بالسماع عندهم : تضرر الزوجة بزوجها . ويقبل فيه شهادة النساء ولو تمحضن .

الإمام رجلا ، ثم اشترى منه شيئاً عقبه . قال الطبرى : وهكذا لو ضربها اتفتدى منه فافتدت نفسها منه عقبه طائعة صح ، لما ذكرناه .

و إن زنت فمنعها حقها لتخالعه فخالعته ، ففيه قولان .

أحدهما: أنه من الخلع المباح ، لقوله تعالى (٤: ١٩ ولا تعضلوهن لتذهبوا ببعض ما آتيتموهن إلا أن يأتين بفاحشة مبينة ) فدل على أنها إذا أتت بفاحشة مبينة جاز عضلها.

والثانى: أنه من الخلع المحظور ؛ لأنه خلع أكرهت عليه بمنع حقها . فهو كما لو أكرهها على ذلك من غير زنا . وأما الآية ، فقيل : إنها منسوخة بالإمساك فى البيوت ، وهو قوله تعالى (٤: ١٥ واللاتى يأتين الفاحشة من نسائكم فاستشهدوا عليهن أربعة منكم . فإن شهدوا فأمسكوهن فى البيوت ، حتى يتوفاهن الموت ، أو يجعل الله لهن سبيلا ) ثم نسخ ذلك بالجلد والرجم .

وهو فرقة بعوض بلفظ « طلاق » أو « خلع » وعلى التقديرين : فيشترط لصحتهما من الزوج : أن يكون بمن ينفذ طلاقه ، فلا يصح خلع الصبى والمجنون . و يصح خلع المحجور عليه بالفلس والسفه . و إذا خالع السفيه على مال فلا يسلم المال إليه ، بل إلى وليه . و يصح خلع العبد ، و يسلم المال إلى السيد .

و يشترط فيمن يقبل الخلع: أن يكون مطلق التصرف في المال. فإن كانت الزوجة المختلعة أمة ، واختلعت بغير إذن السيد ، حصلت البينونة ، سواء اختلعت بعين مال السيد أو بدين . وهل يستحق الزوج في ذمتها مهر المثل ، أو قيمة العين إذا اختلعت بعين ومهر المثل ، أو المسمى في صورة الدين ؟ فيهما قولان . الأظهر: الأول.

و إن اختلعت بإذن السيد: فإن عين مالا من أمواله يختلع عليه ، وامتثلت أمره ، صح الخلع . وكذا إن قدر ديناً ، فامتثلت ، و يتعلق المال بكسبها . فإن أطلق الإذن : اقتضى الاختلاع بمهر المثل .

ولو خالع السفيه زوجته ، أو قال : طلقتك على كذا . فقبلت : وقع الطلاق . رجعيًا ، و إن لم تقبل لم يقع الطلاق .

واختلاع المريضة في مرض الموت بمهر المثل أو بما دونه: نافذ. ولا يعتبر من الثلث. فإن زادت: اعتبرت الزيادة من الثلث.

ولا يصح خلم البائنة . وأصح القولين : صحة خلع الرجعية .

و يجوز أن يكون عوض الخلع قليلا وكثيراً ، أو عيناً أو ديناً . وسبيله سبيل الصداق .

ولو جرى الخلع على مجهول ، نفذت البينونة ، وكان الرجوع إلى مهر المثل . و إن جرى على خمر أو خنزير : فالرجوع إلى مهر المثل فى أصح القولين . و يجوز التوكيل بالخلع من الجانبين .

و إذا قال الزوج لوكيله: خالعها بمائة، فلا ينقص عن المائة. و إن أطلق، فلا ينقص عن المائة. و إن أطلق، فلا ينقص عن القدر، أو عن مهر المثل في صورة الإطلاق. وأصح القولين: أنه لايقع الطلاق. والثاني: يقع و يجب مهر المثل.

و إن قالت الزوجة لوكيلها: اخلعنى بمائة ، فاحتلع بها ، أو بما دونها بالوكالة نفذ . و إن اختلع بأ كثر ، وقال : اختلعت بكذا فى مالها بوكالتها حصلت البينونة . وأصح القولين : أن الواجب على المرأة مهر المثل . والثانى : أكثر الأمرين من مهر المثل ومما سمته مى . وهل الفرقة بلفظ «الخلم» طلاق أو فسخ لاينقص به عدد الطلاق؟ فيه قولان . أسحهما : أنه لا طلاق . و إن قلنا به : فلفظ الفسخ كناية فيه .

# الخلاف المذكور في مسائل الباب

الخلع: مستمر الحكم بالإجماع. ويحكى عن بكر بن عبد الله المزنى أنه قال « الخلع منسوخ » وهذا ليس بشىء. واتفق الأئمة على أن المرأة إذا كرهت زوجها لقبح منظر، أو سوء عشرة: جاز لها أن تخالعه على عوض، وإن لم يكن شىء من ذلك، وتراضيا على الخلع من غير سبب: جاز ولم يكره.

وحكى عن الزهرى وعطاء وداود: أن الخلع لا يصح فى هذه الحالة . والخلع طلاق بائن عند أبى حنيفة ومالك . وفى إحدى الروايتين عن أحمد . والصحيح الجديد من أقوال الشافعى الثلاثة . وقال أحمد ، فى أظهر الروايتين : هو فسخ لا ينقص عدداً . وليس بطلاق . وهو القديم من قولى الشافعى . واختاره جماعة من متأخرى أصحابه ، بشرط أن يكون ذلك مع الزوجة ، و بلفظ الخلع ، ولا ينوى به الطلاق . وللشافعى قول ثالث : أنه ليس بشىء .

#### فصل

وهل يكره الخلع بأكثر من المسمى ؟ قال مالك والشافعى: لا يكره ذلك . وقال أبو حنيفة : إن كان النشوز من قبلها : كره أخذ أكثر من المسمى . و إن كان من قبله : كره أخذ شى مطلقاً . وصح مع الكراهة . وقال أحمد : يكره الخلع على أكثر من المسمى مطلقاً .

#### فصل

و إذا طلق المختلعة منه . قال أبو حنيفة : يلحقها طلاقه فى مدة العدة ، وقال مالك : إن طلقها عقب خلعه طلقة متصلة بالخلع طلقت . و إن انفصل الطلاق عن الخلع لم تطلق . وقال الشافعى وأحمد : لا يلحقها الطلاق مجال .

ولو خالع زوجته على إرضاع ولدها سنتين جاز . فإن مأت الولد قبل الحولين . قال أبو حنيفة وأحمد : يرجع عليها بقيمة الرضاع للمدة المشروطة . وعن مالك روايتان . إحداهما يسقط الرضاع ، ولا يقوم غير الولد مقامه . والثانية : لا يسقط الرضاع ، بل يأتيها بولد مثله ترضعه . و إذا قلنا بالقول الأول ، فإلام ترجع ؟ قولان . الجديد : إلى مهر المثل ، والقديم : إلى أجرة الرضاع .

#### فصل

ليس للأب أن يخلع ابنته الصغيرة بشيء من مالها عند أبى حنيفة والشافعى وأحمد وقال مالك: يستحق عليها الألف، سواء طلقها ثلاثاً أو واحدة؛ لأنها تملك نفسها بالواحدة . كما تملك بالثلاث . وقال الشافعى: يستحق ثلث الألف فى الحالتين . وقال أحمد: لا يستحق شيئاً فى الحالتين .

ولو قالت : طلقنى واحدة بألف . فطلقها ثلاثاً . فقال مالك والشافعى وأحمد : تطلق ثلاثاً . ويستحق شيئاً . وتطلق ثلاثاً .

#### فصل

و يصح الخلع من غير زوجته بالاتفاق ، وهو أن يقول أجنبي للزوج : طلق المرأتك بألف . وقال أبو ثور : لايصح . انتهى .

فائرة : من فتاوى البغوى . لوقالت لوكيلها : اخلعنى على ما استصوبت ، كان له اختلاعها على ماله فى ذمتها ، وعلى مالها من الصداق فى ذمة الزوج ، ولا تخالع على عين من أعيان أموالها ؛ لأن مايفوض إلى الرأى ينصرف إلى الذمة عادة . قال القاضى تاج الدين فى الطبقات : وهو فرع غريب .

مسألة : رجل له امرأتان . إذا خالع إحداهما ، انفسخ نكاح الأخرى .

صورتها: هــذا الرجل كان قد تزوج بأمة المختلعة ، ثم أيسر . فتزوج بسيدتها ، ثم خالع السيد بهذه الأمة . انفسخ نكاح الأمة ؛ لأن ملك اليمين والنكاح لا يجتمعان .

المصطلح : وهو يشتمل على صور .

وللخلع عُمد: ذكر الزوجة ، والزوج ، وأسمائهما ، وطلب المختلعة منه أن يخلعها على بدل معلوم القدر والصفة ، إن كان مما يوصف . وذكر إجابة الخالع إلى ماسألت

عليه ، وخوفهما أن لا يقيما حدود الله . وذكر دفع البدل إلى الزوج . وذكر قبضه منها ، وذكر خلعه إياها على ما اتفقا عليه من عدد الخلع ، وذكر الدخول بها إن كانت مدخولا بها ، وصحة العقل والبدن ، وجواز الأس ، وإقرارها بذلك . ومعرفة الشهود بهما . والتاريخ باليوم والشهر والسنة .

و « الخلع » تارة يكون من الزوجين . وتارة يكون من وكيليهما . وتارة يكون من وكيليهما . وتارة يكون من وكيل أحدها مع الآخر. وتارة يكون مع الأجنبي . وتارة يكون مع الزوجة . والزوج سفيه . وتارة يكون مع والد الزوجة أو جدها إذا كانت تحت حجرها . وتارة يكون قبل الدخول .

\* وصورة خلع الزوجين على المسمى وحده ، وهو غير مكروه .

خالع فلان زوجته فلانة ، على جميع صداقها المعين باطنه \_ إن كتب ذلك في فصل بظاهر كتاب الصداق \_ وقدره كذا وكذا ، خلعاً صحيحاً شرعياً . بسؤالها إياه في ذلك ، وقد بانت منه بذلك . وملكت نفسها عليه . فلا تحل له إلا بعقد جديد بشروطه الشرعية . وتصادقا على الدخول بها والإصابة . فبمقتضى ذلك : برئت ذمة المخالع المذكور من جميع مبلغ الصداق المعين فيه ، البراءة الشرعية . وتصادقا على ذلك كله تصادقا شرعياً . ويؤرخ .

#### \* وصورة أخرى في ذلك:

سألت فلانة ، الزوجة المذكورة باطنه ، زوجها فلان المذكور معها باطنه : أن يخلعها من عصمته وعقد نكاحه ، على نظير مبلغ صداقها عليه المعين باطنه . وجملته كذا وكذا . فأجابها إلى سؤالها وخلعها على البدل المذكور ، خلعاً صحيحا شرعياً . ملكت به نفسها عليه ، فلا تحل له إلا بعقد جديد بشروطه الشرعية . وتصادقا على الدخول بها والإصابة . ويؤرخ .

\* وصورة أخرى فى ذلك:

سألت فلانة زوجها فلان أن يخلعها من عصمته وعقد نكاحه على نظير مبلغ

صداقها عليه المعين باطنه ، وعلى مبلغ ألف درهم فى ذمتها له على حكم الحلول . فأجابها إلى سؤالها ، وخلعها الخلع المذكور على العوض المذكور ، خلعاً صحيحا شرعياً . بانت منه بذلك وملكت نفسها عليه . فلا تحل له إلا بعقد جديد بشروطه الشرعية . وتصادقا على الدخول بها والإصابة ، و برئت ذمة المخالع المذكور من جميع مبلغ الصداق المعين فيه ، واستحق هو عليها الألف المذكورة استحقاقا شرعياً . وطالبها بها فدفعتها إليه ، فقبضها منها قبضاً شرعياً برئت به ذمتها من المبلغ المذكور ، ومن كل جزء منه براءة شرعية . و يذيل بالإقرار بعدم الاستحقاق ، ويؤرخ .

### \* وصورة الخلع على الرضاع:

سألت فلانة زوجها فلان أن يخلعها من عصمته وعقد نكاحه الخلع الشرعى ، على أن ترضع له ولده لصلبه منها فلان ، المقدر عمره يومئذ بكذا ، بقية أمد الرضاع الشرعى ، وهو كذا وكذا من تار بخه . فأجابها إلى سؤالها ، وخلعها على ذلك خلعاً صحيحا شرعياً ، ملكت به نفسها عليه . ولا تحل له إلا بعقد جديد بشروطه الشرعية . واستحق هو عليها إرضاع ولده المذكور المدة المذكورة استحقاقا شرعياً ، وسلم إليها الولد المذكور لترضعه بالمكان الفلاني . فتسلمته منه تسلماً شرعيا . وشرعت في إرضاعه بحكم السؤال المشروح أعلاه . والقيام بمصالحه بحق مالها من الحضائة ، إن كانت الحضائة لها . وذلك بعد اعترافهما بالدخول والإصابة والاستيلاد ، وهو الولد المذكور . و إن كان استولدها غيره : ذكره . و يؤرخ .

\* وصورة الخلع بسؤال أبى الزوجة على مذهب مالك رحمه الله ، خلافا للباقين :
سأل فلان فلاناً أن يخلع ابنته الصغيرة فلانة ، التى هى تحت حجره وولاية
نظره بالأبوة الشرعية من عصمته وعقد نكاحه ، على جميع صداقها الذى تزوجها
عليه المسئول المذكور . وجملته كذا وكذا . فأجابه إلى سؤاله وخلع ابنته المذكورة
على البدل المذكور خلعاً صحيحا شرعياً . بانت منه بذلك . فلا تحل له إلا بعقد

جديد بشروطه الشرعية . و برئت بذلك ذمة المسؤول المذكور من جميع الصداق المعين فيه البراءة الشرعية . و يؤرخ .

\* صورة الخلع على مذهب الإمام أحمد رحمه الله تعالى:

سأل فلان \_ أو سألت فلانة الزوجة المسهاة باطنه \_ زوجها المذكور باطنه : أن يخلعها من عصمته وعقد نكاحه خلماً عارياً عن لفظ الطلاق ونيته ، على مذهب الإمام الربانى أحمد بن محمد بن حنبل الشيبانى رضى الله عنه وأرضاه ، على درهم واحد فى ذمتها \_ أو على نظير مبلغ صداقها عليه . وقدره كذا وكذا ، أو على ما يتفقان عليه \_ فأجابها إلى سؤالها . وخلعها الخلع المذكور على العوض المذكور . و بانت منه بذلك وملكت نفسها عليه ، فلا تحل له إلا بعقد جديد بشروطه الشرعية . وتصادقا على الدخول بها والإصابة والاستيلاد ، إن كان بينهما أولاد . و يؤرخ .

وهذا الخلع لا ينقص عدد الطلاق الثلاث. فإذا أراد المختلع أن يجدد نكاح مختلعته. فالأحسن أن يستحكم بالخلع حاكم حنبلي ، لا سيا إن كان من ثالثة. كيلا يحكم ببطلان ذلك على مذهب من يرى أن الفسخ طلاق. و إذا كان لها ولى يأذن الولى لحاكم حنبلي ، أو لعاقد حنبلي . والأحسن أن يكون حاكا ، حتى يحكم بصحته ، وأنه فسخ لا ينقص عدد الطلاق الثلاث. و إن عقده عاقد حنبلي. فيحكم به حاكم آخر حنبلي . حتى يخرج من الخلاف و يأمن من تعرضه للطلان .

# \* صورة الخلع مع السفيه بمباشرة الزوجة :

سألت فلانة زوجها فلان أن يخلعها من عصمته وعقد نكاحه على مبلغ كذا وكذا فى ذمتها على حكم الحلول . فأجابها إلى سؤالها ، وخلعها خلعاً صحيحا شرعياً على العوض المذكور . و بانت منه بذلك ، وملكت نفسها عليه ، فلا تحل له إلا بعقد جديد بشروطه الشرعية ، ثم بعد ذلك تسلم فلان وصى المخالع للذكور

أعلاه \_ و يشرح الوصية \_ جميع ما استحقه لمحجوره المخالع المذكور أعلاه بحكم هذا السؤال والخلع المعين أعلاه \_ وهوكذا وكذا \_ تسلماً شرعياً ، ليكون تحت يده لمحجوره المذكور . وعليه الخروج من ذلك على الوجه الشرعى .

ولا يخفى على الحاذق ما يكتب إذا كان السؤال من وكيل الزوجين ، ولا ما يكتب إذا كان التوكيل من جهة الزوجة ، أو من جهة الزوج .

## \* صورة سؤال الأجنبي :

سأل فلان فلانا أن يخلع زوجته فلانة من عصمته وعقد نكاحه على كذا وكذا فى ذمته على حكم الحلول. فأجابه إلى سؤاله وخلعها خاماً صحيحا شرعياً على العوض المذكور. ثم يحيلها المخالع على ذمة الأجنبي بما وقع السؤال عليه. فيقول: ثم بعد حصول ذلك ولزومه شرعاً ، أحال المخالع المذكور مختلعته المذكورة على ذمة فلان السائل المذكور بما ترتب له فى ذمته بالحسم المشروح أعلاه. وهو كذا وكذا ، فى نظير مبلغ صداقها عليه ، الموافق لذلك فى القدر والجنس والصفة والحلول ، حوالة شرعية مشتملة على الإيجاب والقبول. فإن قبلت الحوالة على الأجنبي ، صرح بقبولما ورضاها بذلك . و إن كانت محجورة . فيقبل لها وليها الشرعي ، و إن لم يقبل : فالمخالع يطالب الأجنبي ، والمختلعة تطالب المخالع .

وفى التخالع مع والد الزوجة : يكتب سؤاله والحوالة على والدها ، ويقبلها لها ، إن كانت تحت حجره وولاية نظره ، وإن لم تكن تحت حجره فلا يكتب حوالة ، ويبقى القدر المسئول عليه فى ذمة والد المختلعة للمخالع . ويبقى الأب .

و إن وقع بلفظ « الطلاق » كتب ما سيأتى ذكره فى الصورة الآتية فى كتاب الطلاق .

# فصل في الفسيخ

وهو تارة يكون بغيبة الزوج . فذلك على مذهب مالك وأحمد . وتارة يكون فسخ نكاح الصبى ، الذى لايتصور منه إنزال ولا جماع . وتارة يكون الفسخ فى الغيبة أو الحضور بالإعسار بالنفقة أو الكسوة بعد الدخول ، أو بالمهر قبل الدخول على مذهب الشافعى .

وقد سبق ذكر الفسخ بوجود العيب في أحد الزوجين .

وأما فسخ الغيبة على مذهب مالك : فتسأل الزوجة القاضى فى كتابة محضر . فإذا أذن فى ذلك ، كتب بحضور شهود يعرفون فلانة وفلانا ، معرفة صحيحة شرعية ، ويشهدون مع ذلك أنهما زوجان متناكان بنكاح صحيح شرعى بولى مرشد ، وشاهدى عدل بشرائطه الشرعية ، دخل الزوج منهما بالزوجة وأصابها . ثم غاب عنها مدة تزيد على كذا وكذا .. ومن الحكام من لا يفسخ إلا بعد مضى سنة . ولكن ماله مدة معينة إلا على سبيل الاحتياط من الحاكم . وأقل المدة عند أحمد : ستة أشهر \_ وتركها بلا نفقة ولا كسوة ، ولا ترك عندها ما تنفقه على نفسها فى حال غيبته ، ولامتبرعاً بالانفاق عليها فى حال غيبته ، ولاأرسل لها شيئاً . فوصل إليها ، ولا مال لها تنفقه على نفسها ، وترجع به عليه . وهى مقررة بفسخ نكاحها منه . مقيمة على ظاعته بالمكان الذي تركها فيه . وهى متضررة بفسخ نكاحها منه . يعلمون ذلك و يشهدون به مسئولين \_ إلى آخره .

وتقام الشهادة عند الحاكم ، ثم يمهلما على مقتضى رأيه واجتهاده ، ثم يكتب الحضر لتحلف ، ثم يكتب فصل الحلف .

\* وصورته: أحلفتُ فلانة الزوجة المذكورة فيه بالله العظيم الذي لا إله إلا هو عالم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم. يميناً شرعية جامعة لمعانى الحلف شرعاً ، أن زوجها المذكور غاب عنها من مدة تزيد على كذا .وتركها بلا نفقة ولا كسوة ... وتعدد الشروط المذكورة في المحضر كلها إلى آخرها ... ثم تقول : وأن من شهد

لها بذلك صادق فى شهادته . وأنها مقيمة على طاعته ، متضررة بفسخ نكاحها منه فحلفت كما أحلفت بالتماسها لذلك . ويؤرخ . وتقام الشهادة فيه عند الحاكم .

ثم إن الزوجة تسأل الحاكم الفسخ . فيعظها الحاكم . ويقول لها : إن صبرت فلك الأجر . فتأبى إلا الفسخ . فيمكنها من الفسخ . فتقول بصر يح لفظها : فسخت نكاحى من زوجى فلان الفلانى المذكور بطلقة واحدة رجعية . و إن كان عند الحنبل : فلفظ الفسخ كاف .

وقد تقدم القول: أنه إذا حضر في العدة كان أحق برجعتها ، لـكنها تبين عند الحنبلي بالفسخ . فلا يراجعها إلا بإذنها .

ثم تسأل الحاكم الحكم لها بذلك على مقتضى مذهبه واعتقاده . فيكتب على المحضر ليسجل بثبوته . والحكم بموجبه ، ثم يكتب على ظهره : لما قامت البينة عند سيدنا فلان الدين الحاكم الفلانى بمضمون المحضر المسطر باطنه ، وجمر فا الزوجين الذكورين فيه . وثبت ذلك عنده الثبوت الشرى بالشرافط الشرعية ، المعتبرة في ذلك شرعاً . سألت الزوجة المذكورة فيه سيدنا الحاكم المشار إليه فيه \_ أو المسمى فيه \_ أن يمكنها من فسخ نكاحها من عصمة زوجها المذكور معها في المحضر المسطر باطنه . فوعظها ، فأبت إلا ذلك . وحصل الإمهال الشرعى . فكرر عليها الوعظ ، وقال لها : إن صبرت فلك الأجر . فأبت الا ذلك . فاستخار الله تعالى وأجابها إلى سؤالها ، ومكنها من فسخ نكاحها من عصمة زوجها المذكور بطلقة واحدة رجعية . فقالت ، بعد ذلك بصر يح لفظها : فسخت على نفسى طلقة واحدة أولى رجعية ، فسخت بها نكاحى من عصمة زوجى فلان المذكور بكيت أوكيت \_ أو تقول : أوقعت على نفسى طلقة واحدة أولى رجعية ، فسخت بها نكاحى من عصمة زوجى فلان المذكور أو فسخت نكاحى من عصمة زوجى المذكور أو فسخت نكاحى من عصمة زوجى فلان المذكور أو فسخت نكاحى من عصمة زوجى المذكور عليها إلى سؤالها ، وأشهد على نفسه الكريمة بثبوت ذلك عنده ، والحمكم بموجبه حكما صحيحاً شرعيا إلى آخره نفسه الكريمة بثبوت ذلك عنده ، والحمكم بموجبه حكما صحيحاً شرعيا إلى آخره نفسه الكريمة بثبوت ذلك عنده ، والحمكم بموجبه حكما صحيحاً شرعيا إلى آخره نفسه الكريمة بثبوت ذلك عنده ، والحمكم بموجبه حكما صحيحاً شرعيا إلى آخره

على مقتضى مذهبه واعتقاده . ورأى إمامه الأمام مالك بن أنس رضى الله عنه وأرضاه ، أو الإمام أحمد بن حنبل رضى الله عنه ، مع العلم بالخلاف . ويؤرخ .

و إن كان الفسخ من الحاكم ، فيكتب : ثم سألت الحاكم فسخ نكاحها المذكور . وأصرت على ذلك ، وزالت الأعذار من قبلها . فينثذ استخار الله تعالى وأجابها إلى ذلك ، وفسخ نكاحها من زوجها المذكور الفسخ الشرعى . وفرق بينهما في مجلس حكمه وقضائه . و يكمل على نحو ماسبق .

\* وصورة الفسخ على مذهب الإمام الشافعي رضى الله عنه ، وهو لايفسخ إلا بالإعسار بالنفقة والكسوة أو المهر قبل الدخول .

بين يدى سيدنا فلان الدين ، الحاكم الفلانى : ادعت فلانة على زوجها فلان ، أنه تزوج بها تزو يجاً صحيحا شرعياً ودخل بها وأصابها ، واستحقت عليه كسوتها ونفقتها لمدة كذا وكذا ، ولم يدخل بها ولم يصبها، وأنها تستحق عليه مهرها . وهو كذا ، وطالبته بذلك . وسألت سؤاله عن ذلك .

فسئل. فأجاب: إنه فقير معسر، عاجز عن نفقتها وكسوتها، أو عن مهرها المذكور. و بصحة دعواها في التزويج والدخول بها والإصابة، أو عدم الدخول. فعند ذلك: سألت الزوجة المذكورة الحاكم المشار إليه: أن يفسخ نكاحها من عصمته بمقتضي ماادعاه من الإعسار، الثابت اعترافه به لديه الثبوت الشرعي، لجوازه عنده شرعاً، أو يمكنها من ذلك، فأمهلها الحاكم المسمى أعلاه ثلاثة أيام. أولها يوم تاريخه. ثم في اليوم الرابع من الدعوى المذكورة، حضرا بين يديه، وأعادت الزوجة السؤال المتقدم ذكره للحاكم المشار إليه. فوعظها ووعدها بالأجر وأعادت الزوجة السؤال المتقدم ذكره للحاكم المشار إليه، فوعظها ووعدها بالأجر من فسخ نكاحها من عصمة زوجها المذكور. فقالت بصريح لفظها: فسخت من فسخ نكاحها من عصمة زوجها المذكور.

ثم سألت الحاكم أن يحكم لها بذلك . فأجاب سؤالها ، وأشهد على نفسه الكريمة بثبوت ذلك عنده والحسكم بموجبه . ويكمل على نحو ماسبق .

ثم يقول: وذلك بعد أن قامت البينة الشرعية عنده مجريان عقد النكاح بين المتداعيين المذكورين ، ومعرفتهما المعرفة الشرعية \_ أو تشخيصهما عنده التشخيص الشرعي \_ فإن صدق الزوج على ذلك فلا حلف . و إن قامت بينة على ذلك وطلب حلفها فتحلف ، كا سبق ذكره في محضر الغيبة على وفق الدعوى .

و إن كان الفسخ فى غيبته بالإعسار : فتحلف بعد إقامة البينة بالزوجية بينهما والإعسار . وفى حال الغيبة : إن نصب الحاكم مسخراً فيعذر إليه .

\* وصورة أخرى:

وهى أن بكتب محضراً: أنهما زوجان متناكحان ، دخل الزوج منهما بالزوجة وأصابها ، وأن الزوج المذكور معسر بنفقتها ، كنفقة المعسرين ، أو كسوة المعسرين ، أو بالمهر قبل الدخول . فيكتب : وأنه تزوجها على كذا وكذا . وأنه عاجز عن ذلك بحكم أنه اعترف أنه لم يدخل بها ولم يصبها وصدقته على ذلك . ويكل على نحو ماسبق .

و إن كان قبل الدخول ، وكان قد دفع المهر إليها ، وأرادت الفسخ بالنفقة ، أو الكسوة ، فطريقه : أن تعرض نفسها عليه ليدخل بها ويأبي .

\* وصورة ذلك: أن يكتب الدعوى ، أو المحضر إلى عند النفقة أو الكسوة فيقول : وأن الزوجة عرضت نفسها \_ أو الولى عرضها \_ على الزوج المذكور ليدخل بها . فأبى . ويكمل على نحو ما سبق فى الفسخ بالنفقة والكسوة وذلك يجب على الزوج بالدخول والإصابة أو الإعراض .

وصورة فسخ نكاح الصبى . الذى لايتصور منه إنزال ولاجماع ، يفسخ بالإعساركا تقدم ، وتقع الدعوى على ولى الصبى . وكذلك ما يترتب على الدعوى من الجواب والاعذار الولى ، إذا كان ذلك بالبينة . فإن ثبت بالدعوى على الولى

وتصديقه في ذلك فلا يعذر إليه . وتحلف الزوجة احتياطا ، إن كانت من أهل الحلف .

وعلى هذا الأنموذج تفسخ محاضر الفسوخ على اختلاف حالاتها في كل مذهب من مذاهب أنمة المسلمين رضى الله عنهم أجمعين . مع مراعاة الوقائع ، وإجرائها على مقتضى ذلك المذهب . ولايخنى ذلك على مما رسى هذه الصناعة من المشتغلين بالعلم الشريف . والله سبحانه وتعالى أعلم .

# كتاب الطلاق

# وما يتعلق به من الأحكام

« الطلاق » ملك للأزواج . والأصل فيه الكتاب والسنة والإجماع .

أما الكتاب: فقوله تعالى ( ٣٠: ١ يا أيها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن ) وقوله تعالى ( ٣: ٢٧٩ الطلاق مرتان . فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان ، ولا يحل لكم أن تأخذا مما آتيتموهن شيئاً إلا أن يخافا أن لا يقيا حدود الله . فإن خفتم أن لايقيا حدود الله فلا جناح عليهما فيما افتقدت به . تلك حدود الله فلا تعتدوها . ومن يتعد حدود الله فأولئك هم الظالمون ) .

وأما السنة : فروى « أن النبي صلى الله عليه وسلم طلق حفصة بنت عمر ، ثم راجعها » .

وروى عن ابن عمر أنه قال «كان تحتى امرأة أحبها . وكان أبى يكرهها . فأمرنى أن أطلقها . فأتيت النبي صلى الله عليه وسلم فأخبرته بذلك . فأمرنى أن أطلقها » .

وأجمعت الأمة على جواز الطلاق.

وهو على خمسة أضرب: واجب . وهو طلاق لتُولِي بعد التربص ، يؤمر أن يفيء أو يطلق، وطلاق الحكمين في الشقاق إذا رأياء. ومكروه ، وهو الطلاق من غير حاجة . لما روى ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « أبغض الحلال إلى الله الطلاق »

ومباح ، وهو عند الحاجة إليه لضرورة واقعة بالمقام على النكاح . فيباح له دفع الضرر عن نفسه .

ومستحب ، وهو عند تضرر المرأة بالنكاح ، إما لبغضه أو غيره . فيستحب إزالة الضرر عنها وعنه ، وكونها مفرطة فى حقوق الله تعالى الواجبة ، كالصلاة ونحوها ، وعجز عن إجبارها عليه ، وكونها غير عفيفة ، لأن فى إمساكها نقصا ودناءة . ور مما أفسدت فراشه وألحقت به ولداً من غيره .

ومحظور ، وهو طلاق المدخول بها في الحيض ، أو في طهر أصابها فيه ، و يسمى طلاف البدعة .

وروى ابن عمر «أنه طلق امرأته . وهى حائض . فسأل عمر النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال له : مره فليراجعها ، ثم ايتركها حتى تطهر ، ثم تحيض فتطهر ، ثم إن شاء أمسك بعده ، و إن شاء طلق قبل أن يمسكها . فتلك العدة التي أمر الله أن يطلق لها النساء » متفق عليه .

و يصح طلاق المكلف و إن هزل ، و إن ظنها غير زوجته .

وصريحه: الطلاق، والسراح، والفراق. وخاامت، وفاديت. وأنت طالق ومطلقة. ومسرحة، ومفارقة، وياطالق، وحلال الله على حرام، و « نعم » لمن قال: أطلقت زوجتك؟ لطلب الإنشاء، وترجمتها بأى لسان.

وكناياته : بنيــة الطلاق . كأنت خَلية ، و برية ، و بائن ، و بَتَّة ، و بَتُلة ، وحرة ، ومعتقة ، واعتدى ، ولو قبل الطلاق واستبرئى رحمك ، والحقى بأهلك ، وحبلك على غار بك ، وأمرك بيدك ، واغر بى ، واذهبى ، واخرجى ، وتجرعى ، وذوق ، وتزودى ، وكلى ، واشر بى .

ولا تقع الكناية إلا إذا قرنت بالنية في أولها. و إن غربت قبل التمام .

فلوقال لزوجته أو أمته : أنت حرام . فإن أطلق وقصد تحريم العين : وجبت كفارة يمين . و إن عين الطلاق أو الظهار في الزوجة ، أو العتق في الأمة : صح مانواه و إشارة الأخرس في كل عقد وحل كإشارة الناطق في كل عقد وحل . وصر يحها ما يفهمه السكل . وكنايتها ما يفهمه الفطن . و يعتد بإشارة أخرس في الطلاق وفي جميع العقود والحلول والأقارير والدعاوى . وفي شهادته خلاف . فلو أشار في صلاته بطلاق أو غيره نفذ . والصحيح : أن صلاته لاتبطل .

و إن قال لزوجته : أنت حرام ، أو محرمة ، أو حرمتك. فإن نوى الطلاق وقع رجعياً ، و إن نوى عدداً : وقع مانوى .

و إن كتب ناطق طلاقا ، فإن تلفظ بما كتب ، وقرأه حالة الكتابة أو بعدها طلقت ، و إلا فإن لم ينو الطلاق لم تطلق على الصحيح . و إن نواه وقع فى الأظهر . وللزوج تفويض الطلاق لزوجته . وهو تمليك . ويتضمن القبول . ويشترط لوقوعه تطليقها على الفور ، إلا أن يقول : طلقى نفسك متى شئت . وله الرجوع قبل تطليقها على الصحيح . والثانى : لا .

والتصرفات القولية من المكره عليها باطلة .كالردة والنكاح والطلاق وتعليقه وغيرها ، وحق كاستسلام المرتد والحربي ، لا الذمي في الأصح .

وينفذ طلاق مولٍ أكرهه الحاكم عليه بولاية ، ليس باكراه حقيقة .

وشرط الإكراه: المقدرة من المكره على تحقيق ماهدد به بولاية ، أو تغلب ، وفرط هجوم ، وهجز المكره عن الدفع بفرار ، أو غيره . وظنه أنه إن امتنع حققه . ومن زال عقله بسبب يعذر فيه ، كجنون أو إغماء ، أو أوجر خمراً ، أو أكره عليها ، أو لم يعلم أن المشروب من جنس ما يسكر ، أو شرب دواء يزيل العقل بقصد التداوى . ونحو ذلك : لم يقع طلاقه .

ولو تعدى بشرب مسكر ، أو دواء مجنن بغير غرض صحيح . فزال عقله : وقع طلاقه على المذهب . وقال الإمام الشافعي رحمه الله في حد السكران : إنه هو الذي طلاقه على المذهب . وقال الإمام الشافعي رحمه الله في حد السكران : إنه هو الذي

اختل منه المنظوم . وانكشف سره المكتوم . والأقرب الرجوع فيه إلى العادة . وطلاق المريض كالصحيح . ويتوارثان في عدة رجى لابائن . وفي القديم : ترثه . فإن برى من ذلك المرض لم ترث قطعاً .

### الخلاف المذكور في مسائل الباب

اتفق الأئمة على أن الطلاق فى استقامة حال الزوجين مكروه . بل قال أبو حنيفة بتحريمه . وهل يصح تعليق الطلاق والعتق بالملك أم لا ؟

وصورته: أن يقول لأجنبية: إن تزوجتك فأنت طالق ، أو كل امرأة أتزوجها فهى طالق ، أو يقول لعبد: إن ملكتك فأنت حر ، أو كل عبد اشتريته فهو حر .

قال أبو حنيفة : يصح التعليق ، ويلزم الطلاق والعتق ، سواء أطلق أوعم ، أوخصص .

وقال مالك : يلزم إذا خصص ، أو عين من قبيلة أو بلدة أو امرأة بعينها ، لا إن أطلق أو عمم . وقال الشافعي وأحمد : لايلزم مطلقاً .

#### فصل

والطلاق . هل يعتبر بالرجال أم بالنساء ؟ قال مالك والشافعي وأحمد : يعتبر ذلك بالرجال . وقال أبو حنيفة : يعتبر بالنساء .

وصورته عند الجاعة : أن الحر يملك ثلاث تطليقات ، والعبد تطليقتين . وعند أبي حنيفة : الحرة تطلق ثلاثا ، والأمة اثنتين ، حراً كان زوجها أو عبداً .

#### فصل

و إذا علق طلاقها بصفة ، كقوله : إن دخلت الدار فأنت طالق ، ثم أبانها ولم تفعل المحلوف عليه في حال البينونة ، ثم تزوجها ، ثم دخلت . فقال أبو حنيفة ومالك : إن كان الطلاق الذي أبانها به دون الثلاث ، فاليمين باقية في النكاح الثانى لم تنحل. فيحنث بوجود الصفة مرة أخرى. و إن كان ثلاثا: انحلت اليمين. وللشافعي ثلاثة أقوال. أحدها: كمذهب أبى حنيفة. والثانى: لاتنحل اليمين و إن بانت بالثلاث. والثالث وهو الأصح أنه إن طلقها طلاقا بائنا، ثم تزوجها و إن لم يحصل فعل المحلوف عليه، انحلت اليمين على كل حال.

وقال أحمد: تعود اليمين بعود النكاح.

واتفقوا على أن الطلاق فى الحيض لمدخول بها ، أو فى طهر جامع فيه : محرم إلا أنه يقع . وكذلك جميع الطلاق الثلاث محرم ويقع (١) .

واختلفوا بعد وقوعه . هل هو طلاق سنة ، أو طلاق بدعة ؟ .

فقال أبو حنيفة ومالك: هو طلاق بدعة . وقال الشافعي : هو طلاق سنة . وعن أحمد روايتان كالمذهبين . واختيار الخرق : أنه طلاق سنة .

واختلفوا فيما إذا قال : أنت طالق عدد الرمل والتراب .

فقال أبو حنيفة : يقع طلقة تبين المرأة بها . وقال مالك والشافعي وأحمد : يقع به الطلاق الثلاث .

واتفق أصحاب أبى حنيفة ومالك وأحمد: على أن من قال لزوجته: إن طلقتك فأنت طالق قبله ثلاثاً ، ثم طلقها بعد ذلك ، وقع طلقة منجزة . ويقع بالشرط تمام الثلاث فى الحال

واختلف أصحاب الشافعي في ذلك . فالأصح في الرافعي والروضة : وقوع المنحز فقط ، دفعاً للدور ، وعليه الفتوى .

وقال المزنى ، وابن سريج ، وابن الحداد ، والقفال ، والشيخ أبو حامد ، وصاحب المهذب وغيرهم : لا يقع طلاق أصلاً . وحكى ذلك عن نص الشافعى . ومن أصحابه من يقول بوقوع الطلاق الثلاث ، كمذهب الجماعة .

<sup>(</sup>١) ينبغى الرجوع فى هذه المسائل إلى ما حققه شيخ الاسلام ابن تيمية وتأميذه ابن القيم فى زاد المعاد رحمهما الله

واختلفوا فى الكنايات الظاهرة . وهى : خلية ، بَرية ، وبائن ، وَبَتَّة ، وَبَتْلَة ، بَرية ، وبائن ، وَبَتَّة ، وَبَتْلة وَبِثْلث ، واعتدى والحقى بأهلك، هل تفتقر إلى نية ؟

فقال أبو حنيفة والشافعي وأحمد : يفتقر إلى نية ، أو دلالة حال . وقال مالك : يقم الطلاق بمجرد اللفظ .

ولو انضم إلى هذه الكنايات دلالة حال ، من الغضب أو ذكر الطلاق ، فهل تفتقر إلى النية أم لا ؟ قال أبو حنيفة : إن كانا فى ذكر الطلاق ، وقال : لم أرده : لم يصدق فى ثلاثة ألفاظ « اعتدى ، واختارى ، وأمرك بيدك » و يصدق فى غيرها .

وقال مالك : جميع الكنايات الظاهرة ، متى قالها مبتدئًا أو مجيبًا لهما على سؤالها الطلاق : كانت طلاقا ، ولا يقبل قوله : لم أرده

وقال الشافعي : جميع ذلك يفتقر إلى النية مطلقاً .

وعن أحمد روايتان ، إحداهما : كمذهب الشافعي ، والأخرى : لا يفتقر . و يكفى دلالة الحال ·

واتفقوا على أن « الطلاق » و « الفراق » و « السراح » صريح ، لا يفتقر إلى نية ، إلا أبا حنيفة . فإن الصريح عنده لفظ واحد ، وهو « الطلاق » وأما لفظا « السراح والفراق » فلا يقع بهما طلاق عنده .

واختلفوا في الكنايات الظاهرة إذا نوى بها الطلاق ، ولم ينو عدداً ، أو كانت جواباً عن سؤالها الثلاث ، كم يقع بها من العدد ؟

فقال أبو حنيفة : يقع واحدة مع نيته ، وقال مالك : إن كانت الزوجة مدخولا بها ، لم يقبل منه إلا أن يكون فى خلع . فإن كانت غير مدخول بها قُبل مايدعيه مع يمينه . و يقع ماينوى به أى إلا فى «البتة» فإن قوله اختلف فيها . فروى عنه : أنه لايصدق فى أقل من الثلاث ، وروى عنه : أنه يقبل قوله مع يمينه .

وقال الشافعى: يقبل منه كل ما يدعيه فى ذلك من أصل الطلاق وأعداده . وقال أحمد: متى كان معها دلالة حال ، أو نوى الطلاق ، وقع الثلاث ، نوى ذلك أو دونه ، مدخولا بها كانت أو غير مدخول بها

واختلفوا فى الكنايات الخفية \_ كاخرجى ، واذهبى ، وأنت مخلاة ، ونحو ذلك \_ فقال أبو حنيفة : هى كالكنايات الظاهرة . إن لم ينو عدداً وقعت واحدة . و إن نوى اثنتين لم يقع إلا واحدة .

وقال الشافعي وأحمد : إن نوى بها طلقتين كانت طلقتين ـ

واختلفوا في لفظ « اعتدى ، واستبرئي رحمك » إذا نوى بها ثلاثاً .

فقال أبو حنيفة : يقع واحدة رجعية .

وقال مالك: لايقع هذا الطلاق، إلا إذا وقعت ابتداء، وكانت فى ذكر طلاق، أو فى غضب، فيقع مانواه.

وقال الشافعى: لايقع الطلاق بها ، إلا أن ينوى بها الطلاق . ويقع مانواه من العدد فى المدخول بها ، و إلا فطلقة . وعند أحمد روايتان . إحداهما : يقع الثلاث . والأخرى : أنه يقع مانواه .

واختلفوا فيما إذا قال لزوجته : أنا منك طالق ، أو رد الأمر إليها . فقالت : أنت منى طالق .

فقال أبو حنيفة وأحمد : لايقع . وقال مالك والشافعى: يقع واحدة . وقال مالك والشافعي وأحمد في رواية : يقم الثلاث .

ولو قال لزوجته : أمرك بيدك ، ونوى الطلاق ، وطلقت نفسها ثلاثًا . قال أبو حنيفة : إن نوى الزوج ثلاثاً وقعت ، أو واحدة لم يقع شيء .

وقال مالك : يقع ما أوقعت من عدد الطلاق إذا أقرها عليه . فإن ناكرها : أحلف ، وحسب من عدد الطلاق ماقاله . وقال الشافعي : لايقع الثلاث ، إلا أن ينويها الزوج . فإن نوى دون ثلاث وقع مانواه .

وقال أحمد : يقع الثلاث ، سواء نوى الزوج ثلاثاً أو واحدة .

ولو قال لزوجته : طلقي نفسك . فطلقت نفسها ثلاثًا .

فقال أبو حنيفة ومالك: لا يقع شيء. وقال الشافعي وأحمد: يقع واحدة . واتفقوا على أن الزوج إذا قال لغير المدخول بها: أنت طالق أنت طالق

أنت طالق ، بألفاظ متتابعة .

فقال أبو حنيفة والشافعي وأحمد : لايقع إلا واحدة . وقال مالك : يقع الثلاث فإن قال ذلك للمدخول بها . وقال : أردت إفهامها بالثانية والثالثة . فقال أبو حنيفة ومالك : يقع الثلاث . وقال الشافعي وأحمد : لا يقع إلا واحدة .

ولو قال لغير المدخول بهـا: أنت طالق وطالق وطالق . فقال أبو حنيفة والشافعي : يقع واحدة . وقال مالك : يقع الثلاث .

واختلفوا في طلاق الصبي الذي يعقل الطلاق .

فقال أبو حنيفة ومالك والشافعي : لا يقع . وعن أحمد روايتان . أظهرهما : أنه يقع .

واختلفوا فى طلاق السكران . فقال أبو حنيفة ومالك : يقع . وعن الشافعى قولان . أصحهما : يقع . وعال الطحاوى والسكرخى من الحنفية ، والمزنى ، وأبو ثور من الشافعية : إنه لا يقع .

واختلفوا فى طلاق المكره و إعتاقه .

فقال أبو حنيفة : يقع الطلاق ، و يحصل الإعتاق . وقال مالك والشافعي وأحمد : لا يقع إذا نطق به مدافعاً عن نفسه .

واختلفوا فى الوعيد الذى يغلب على الظن حصول ما توعد به . هل يكون إكراهاً ؟ فقال أبو حنيفة ومالك والشافعى: نعم . وعن أحمد ثلاث روايات . إحداهن: كذهب الجماعة . والثانية : لا . اختارها الخرق . والثالثة : إذا كان بالقتل ، أو بقطع طرف : فإكراه ، و إلا فلا .

واختلفوا في الإكراه ، هل يختص بالسلطان أم لا ؟

فقال مالك والشافعي : لافرق بين السلطان وغيره ، كلص أو متغلب . وعن أحمد روايتان . إحداهما : لا يكون الإكراه إلا من السلطان . والثانية : كذهب مالك والشافعي . وعن أبى حنيفة روايتان كالمذهبين .

#### فصل

واختلفوا فيمن قال لزوجته: أنت طالق إن شاء الله . فقال مالك وأحمد: يقم الطلاق . وقال أبو حنيفة والشافعي : لايقع .

- واختلفوا فيما إذا شك في الطلاق . فقال أبو حنيفة والشافعي وأحمد : يبنى على اليقين . وقال مالك في المشهور عنه : يغلب الإيقاع .

واختلفوا في المريض إذا طلق امرأته طلاقا باثناً ، ثم مات من مرضه الذي طلق فيه .

فقال أبو حنيفة ومالك وأحمد: ترث ، إلا أن أبا حنيفة يشترط في إرثها أن لا يكون الطلاق عن طلب منها .

وللشافعي قولان . أظهرهما : الإرث .

و إلى متى ترث على قول من يورثها ؟ قال أبو حنيفة : ترث مادامت فى العدة ، فإن ماتت بعد انقضاء عدتها لم ترث ، وقال أحمد : ترث مالم تتزوج . وقال مالك : ترث ، و إن تزوجت .

واختلفوا فيمن قال لزوجته : أنت طالق إلى سنة . فقال أبو حنيفة ومالك: تطلق في الحال . وقال الشافعي : لاتطلق حتى تنسلخ السنة .

واختلفوا فيمن طلق واحدة من زوجاته لا بعينها ، أو بعينها ثم أنسيها طلاقا رجعياً . فقال أبو حنيفة وابن أبى هر يرة من الشافعية : لايحال بينه و بين وطئها ، وله وطء أيتهن شاء . فإذا وطى، واحدة انصرف الطلاق إلى غير الموطوءة .

ومذهب الشافعى : أنه إذا أبهم طلقة بائنة ، تطلق واحدة منهن مبهماً . ويلزمه التعيين . ويمنع من قربانهن إلى أن يعين . ويلزمه ذلك على الفور . فلو أبهم طلقة رجعية ، فالأصح أنه لايلزمه التعيين فى الحال ؛ لأن الرجعية زوجته .

وتستحب عِدة من عينها من حين اللفظ ، لا من وقت التعيين . وقال مالك : يطلقهن كلمن . وقال أحمد : يحال بينه و بينهن ، ولا يجوز له وطثهن ، حتى يقرع بينهن ، فأيتهن خرجت عليها القرعة كانت هي المطلقة .

واتفقوا على أنه إذا قال لزوجته : أنت طالق نصف طلقة . لزمه طلقة .

وقال القاضى عبد الوهاب ، وحكى عن داود : إن الرجل إذا قال لزوجته : نصفك طالق ، أو أنت طالق نصف طلقة : إنه لايقع عليهـا الطلاق ، والفقهاه على خلافه .

واختلفوا فيمن له أر بع زوجات ، فقال : زوجتي طالق ، ولم يعين .

فقال أبو حنيفة والشافعي: تطلق واحدة منهن . وله صرف الطلاق إلى من شاء منهن . وقال مالك وأحمد : يطلقن كلهن .

واختلفوا فيما إذا شك في عدد الطلاق .

فقال أبو حنيفة والشافعي وأحمد : يبنى على الأقل ، وقال مالك في المشهور من مذهبه : يغلب الإيقاع

واختلفوا فيما إذا أشار بالطلاق إلى ماينفصل من المرأة فى السلامة : كاليد ، فقال أبو حنيفة : إن أضافه إلى أحد خمسة أعضاء \_ الوجه والرأس والرقبة والظهر والفرج \_ وقع . وفى معنى ذلك عنده الجزء الشائع ، كالنصف والربع . قال: و إن أضافه إلى ماينفصل فى حال السلامة ـ كالسن والظفر والشعر \_ لم يقع .

وقال مالك والشافعي وأحمد: يقع الطلاق بجميع الأعضاء المتصلة ، كالإصبع وأما المنفصلة \_ كالشعر \_ فيقع بها عند مالك والشافعي . ولا يقع عند أحمد . انتهى ويذبني على هذا الخلاف مسائل .

الأولى : رجل قال لامرأته : نساء العالمين طوالق وأنت يازوجتي ، لايقع عليه الطلاق . لأنه عطف طلاقها على طلاق نسوة لايقع طلاقهن قطعاً .

والفرق: أن للزوجية حداً ينتهى إليه، وهو الموت. فلا تطلق، كما لو قال: أنت طالق بعد موتى . وليست الحرية كذلك . فإنه لو قال لعبده: أنت حربعد موتى ، عتق .

الثالثة : طلقة حرمت حلالا ، وأحلت حراماً ، وأبطلت مطالبة ، وأسقطت معقد ، وأوجبت نفقة ، وأفادت مالا . وأفادت نكاحاً .

فذلك: الرجل يطلق زوجته قبل الدخول، وهي ذمية فقيرة وأختها مماركة. وكان الزوج آئى منها، وانقضت مدة الإيلاء. فبطلاقه إياها بطلت المطالبة بالفيئة وسقطت نفقتها على الموسر من ولدها، وحرمت على زوجها، وحل وطء أختها، وأبيح له تزوج أختها الحرة، وأفادت الزوجة نصف صداقها.

الرابعة : شخص تكلم بكلام مرة ، لم يؤثر في الحال . و إذا كرره أثر في الحال . وهو ما إذا قال لزوجته : إن حلفت بطلاقك فأنت طالق ، لم يقع به شيء . فإذا قاله مرتين : وقع عليه طلقة واحدة . و إن قاله ثلاثاً : وقع طلقتان ، و إن قاله أر بعاً : وقع ثلاث .

الخامسة : لو قال : أنت طالق بعد شهور ، ونوى عدداً . فذاك ، و إلا فبعد ملائة أشهر . ولو قال : بعد الشهور ، ونوى . فعلى ما نوى من العدد . و إن لم

ينو . فقيل : تطلق بعد اثنى عشر شهراً . لقوله تعالى ( ٣٦ : ٣٦ إن عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهراً ) .

ولو قال : أنت طالق بعد أيام ، فعلى مانوى من العدد . و إن لم ينو : طلقت بعد ثلاثة أيام . وقيل : تطلق بعد سبعة ، لقوله تعالى ( ١٤٠:٣ وتلك الأيام نداولها بين الناس ) .

ولو قال: أنت طالق بعد ساعات ، ونوى . فعلى مانوى ، و إن لم ينو: فبعد ثلاث ساعات . ولو قال: بعد الساعات ، ونوى عدداً . فعلى مانوى ، و إن لم ينو، قيل: تطلق بعد أر بع وعشرين ؛ لأن ذلك كمال ساعات اليوم والليلة .

السادسة : قال رجل لامرأته : إن كان في كمي دراهم أكثر من ثلاثة فأنت طالق . وكان في كمي دراهم أكثر من شلائة فأنت طالق . وكان في كمه أربعة . قال أبو عبد الله البوشنجي : حدثني الربيع بن سليمان أن الشافعي رضى الله عنه قال : لا يقع ؛ لأنه ليس في كمه دراهم هي أكثر من ثلاثة ، إنما الزائد على الثلاثة في كمه درهم لا دراهم .

السابعة : وقع حجر من سطح . فقال : إن لم تخبريني من رماه الساعة فأنت طالق . قال القاضي حسين : فتقول : رماه مخلوق ، ولا تطلق . قال : و إن قالت : رماه آدمي طلقت ، لاحتمال كونه كلباً أو ريحاً . كذا نقله الرافعي .

وأقول: قد لا يكون رماه مخلوق ، بل وقع بنفسه يإرادة الله تعالى . فقد يقال : الخلاص أن تقول : رماه الله تعالى ، ولا يمتنع إطلاق هــذا اللفظ ، لقوله تعالى ( ٨ : ١٧ وما رميت إذ رميت ، ولـكن الله رمى ) .

الثامنة : رجل حلف بالطلاق لا أكلم امرأتى قبل أن تكلمنى . فقالت : إن كلتك فعبدى حر . كيف تصنع ؟ قيل : إن أبا حنيفة رحمه الله تعالى سئل عن هذه المسألة . فقال للحالف : اذهب فكلمها ولا حنث عليكما . فإنها لما قالت لك : إن كلتك فعبدى حر ، شافهتك بالكلام . فانحلت يمينك .

وذهب أصحابنا إلى هذا مع الموافقة عليه . وخَرَّجوا عليه ، مالو قال لرجل: إن

بدأتك بالسلام فعبدى حر . فقال الآخر : إن بدأتك بالسلام فعبدى حر . فسلم كل منهما على الآخر دفعة واحدة ، لم يعتق عبد واحد منهما ، لعدم ابتداء كل واحد . وتنحل اليمينان . فإذا سلم أحدهما على الآخر لم يعتق واحد من عبديهما . نقله الرافعي عن الإمام .

التاسعة: مسلم قال لزوجته: إن لم أكن من أهل الجنة فأنت طالق. هذه المسألة وقعت لهرون الرشيد ، فاحتجبت عنه زوجته . فاستفتى علماء عصره ، فقالوا: لا يقع عليك طلاق . فقالت: لا أسمع إلا فتيا الليث بن سعد . فسئل الليث . فقال : ياأمير المؤمنين . هلهمت بمعصية ، فذكرت الله ، فحقته ، فتركتها ؟ فقال : يا أمير المؤمنين ، ليس جنة واحدة ، بل جنتان . قال الله تعالى فقال : نعم . فقال : يا أمير المؤمنين ، ليس جنة واحدة ، بل جنتان . قال الله تعالى ( ٥٥ : ٤٦ ولمن خاف مقام ر به جنتان )

وفى الرافعى : أنها لو قالت لزوجها : أنت من أهل النار . فقال : إن كنت من أهل النار فأنت طالق ، لم تطلق إن كان الزوج مسلماً ؛ لأنه من أهل الجنة ظاهراً .

العاشرة: رجل قال: إن لم يكن الشافعي أفضل من أبي حنيفة فامرأتي طالق، طالق. فقال آخر: إن لم يكن أبو حنيفة أفضل من الشافعي فامرأتي طالق، لم تطلق امرأة واحد منهما ؛ لأن الأمر في ذلك ظني. والأصل بقاء النكاح.

ونو قال معتزلى : إن كان الخير والشر من الله فامرأتى طالق . وقال الأشعرى إن لم يكونا من الله فامرأتى طالق ، طاقت امرأة للعتزلى . لأن خطأه قطعى ، مخلاف المسألة التي قبلها .

الحادية عشرة : رجل قال : إن مضت امرأتى مع أمتى إلى السوق فهى طالق طلاقاً ، و إن مضت أمتى مع امرأتى إلى السوق فهى حرة . فمضتا جميعاً في حالة واحدة .

قال الجيلي : إذا مضت المرأة والأمة في خدمتها ، أو مرافقتها في الطريق

حصلت الصفتان . فتطلق وتعتق ، و إن اتفق خروجهما معاً من غير توافق واستخدام ، بل على سبيل الاتفاق ، لم يقع الطلاق .

الثانية عشرة : قال لامرأته : إن دخلت الدار والحمام فأنت طالق . فدخلت الأولة ، وقعت طلقة وانحلت الىمين ، فلا يقع بالثانية شيء .

ولو قال : أنت إن دخلت الدار طالقاً . واقتصر عليه .

قال في التهذيب: إن قال: نصبت على الحال، ولم أتم السكلام. قبل منه، ولم يقع شيء. وإن أراد ما يراد عن الرفع ولحن. وقع الطلاق إن دخلت الدار. ولو قال: أنت طالق مريضة \_ بالنصب \_ لم تطلق إلا في حال المرض. فاو رفع. فقيل: تطلق في الحال، حملا على أن «مريضة» صفة. واختار ابن الصباغ الحمل على الخل على الخل على الإعراب.

قال الإسنوى : وتعليل الأول بكونه صفة ضعيف ، بل الأقرب جعله خبراً تخر .

الثالثة عشرة: امرأة قالت لزوجها: سمعت ، أو قال لى شخص: إنك فعلت من الثالثة عشرة: إن لم تقولى لى من قال لك فأنت طالق. ولم يكن قال لها أحد. ولا سمعت من أحد ، لا يقع الطلاق . لأنه يعتقد أن أحداً قال لها ، فعلق على محال .

الرابعة عشرة : رجل قال لامرأته ، وهي في نهر جار : إن خرجت من هذا السنة عشرة : رجل قال لامرأته ، وهي في نهر جار : إن خرجت من هذا الماء فأنت طالق . لم تطلق سواء خرجت أو لم تخرج ، لأنه جرى وانفصل .

الخامسة عشرة: ملك كان يلعب بالكرة . فوقعت في جوزته . فحلف لا يخرجها هو ولا غيره ، ولا بد أن تخرج كيف يصنع ؟ الجواب : يصب الماء في تلك الجوزة ، فيفيض الماء فتخرج الكرة بنفسها ولا حنث عليه .

السادسة عشرة : لو قال لزوجته : إن لم أقل لك مثل قولك فأنت طالق الاتاً ، فقالت المرأة لزوجها : أنت طالق الاتاً . فالحيلة فيه كيلا يقع الطلاق : أن

يقول لها : أنت قلت لى أنت طالق ثلاثًا . و بذلك لا يقع عليه الطلاق ، لأنه ذكره على وجه الحكاية .

و إن كانت المرأة تخرج من دارها . وحلف الزوج بطلاقها أن لا تخرج إلا بإذنه ، وخشى أن تخرج بغير إذنه عند الغضب ، فلو احتال وأذن لهما من حيث لا تعلم ، فخرجت بعد ذلك لم يحنث . فإن كان الحلف عند شهود . فيأذن عند الشهود و يشهده على إذنه . فإن كان قال : كلا خرجت إلا بإذنى ، يقول : قد أذنت لها أن تخرج كلا أرادت (١) .

نكنة : حكى أن رجلا حلف بالطلاق الثلاث أنه لابد أن يزن فيلا كان قد مدم إلى البصرة . فعجز عن وزنه . فسأل عليا عن ذلك ؟ فقال : أنزلوا الفيل إلى سفينة كبيرة . وعلموا أين يصل الماء من جانبيها ، ثم أخرجوا الفيل واطرحوا في السفينة حجارة حتى يلحق الماء العلامة ، فما كان وزن الحجارة فهو وزن الفيل

فائدة : روى عن جعفر بن محمد عن أبيه ، أنه جي برجل إلى علي رضى الله عنه حلف ، فقال : امرأته طالق إن لم يطأها في شهر رمضان نهاراً . فقال : يسافر بها ، ثم يطؤها نهاراً (٢) .

استررائ : اعلم أن الحروف التي تستعمل في تعليق الطلاق بالصفات سبعة « إن ، و إذا ، ومتى ، ومتى ما ، وأى وقت ، وأى حين ، وأى زمان » دخلها العوض أو لم يدخل . و « إن ، و إذا »على طريقين و إن دخلها العوض --

<sup>(</sup>١) لقد عسروا بهذه الافتراضات وصار الأمر أصاراً وأغلالا . ودين الله يسر . وفي السكتاب والسنة ما يغني عن هذا كله . ويشغى من التعقيدات التي تولدت من هذه الافتراضات والمحالات .

<sup>(</sup>٢) يغلب على الظن أن عليا رضى الله عنه لو عرضت عليه مثل هذه السخافات لعزر صاحبها وأوجعه ضربا

أعنى هذه الأحرف . فـ « إن » فورية ، و « متى » متراخية ، و « إذا » على وجهين . و يجمعهما بيتان .

قالوا: التعاليق في الأسباب واسعة إلا بخلع ، و إلا بالمسيئات أو مازجت حرف نني ، فهي فورية إلا بإن ، فهي في نفي كإتبات

المصطلح : وهو يشتمل على صور .

وللطلاق عمد: ذكر المطلق، والمطلقة، وأنسابهما. و إقرار المطلق أنه طلقها مواجهاً لها إذا كانت حاضرة، وتعيين الطلاق، واحدة أو اثنتين، أو ثلاثا. وصحة المقل والبدن، وذكر الدخول بها، والإصابة إن كان كذلك. وذكر عدم الدخول والإصابة، إن كانت غير مدخول بها. ومعرفة الشهود بهما. والتاريخ. وأما الصور، فمنها:

### \* صورة إيفاع طلاق على غير عوض:

أشهد عليه فلان: أنه أوقع على زوجته فلانة الطلاق الثلاث في يوم تاريخه، بعد الدخول بها والإصابة، حرمت عليه بذلك. فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجًا غيره. وصدقته على ذلك التصديق الشرعى. ويؤرخ.

### \* وصورة الطلاق الرجعي :

أقر فلان: أنه في يوم تاريخه ، أوقع على زوجته فلانة طلقة أولى \_أو ثانية \_ رجمية من غير عوض \_ أو رجمية تكون فيها في عدة منه إلى انقضائها \_ وهو مالك رجعتها مالم تنقض عدتها . فإذا انقضت ملكت نفسها عليه . وصارت بعد ذلك لا سبيل له عليها ، ولا يملك رجعتها إلا بأمرها و إذنها ورضاها . وصدقته على ذلك . وأقرت أنها في طهر ، و يؤرخ .

#### \* وصورة الطلاق المسند:

أشهد عليه فلان أنه من مدة شهر \_ أو شهرين أو ثلاثة ، أو أقل من ذلك أو

أكثر \_\_ تقدم على تاريخه ، أوقع على زوجته فلانة طلقة واحدة أولى \_\_ أو ثانية مسبوقة بأولى رجعية \_ من غير عوض . بعد الدخول بها والإصابة ، وأنها بمقتضى مضي المدة المذكورة ، الواقع طلاقه عليها في ابتدائها ، بانت منه بذلك ، وملكت نفسها عليه ، فلا تحل له إلا بعقد جديد بشروطه الشرعية . واعترف أنه لم يراجعها من ذلك الوقت إلى الآن ، وصدقها على انقضاء عدتها التصديق الشرعي \_ أو وهي مُدَيَّنَة بانقضاء عدتها بالأقراء الثلاث \_ يحلفها على ذلك إذ لا يعرف ذلك إلا من قبلها ، على ما يقتضيه الشرع الشريف و يوجبه ، و يؤرخ .

## \* وصورة الطلاق على العوض ، ويكتب على ظهر الصداق :

سألت فلانة الزوجة المذكورة فلان المذكور معها باطنه: أن يطلقها طلقة واحدة أولى \_ أو ثانية مسبوقة بأولى ، أو ثالثة \_ على نظير مبلغ صداقها عليه . وقدره كذا وكذا ، على مبلغ كذا من جملة صداقها عليه . فأجابها إلى سؤالها ، وطلقها الطلقة المسئولة على العوض المذكور . بانت منه بذلك ، فلا تحل له إلا بعقد جديد بشروطه الشرعية . و إن كانت ثالثة ، فيقول : حرمت عليه بذلك . فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره . وتصادقا على الدخول بها والإصابة . و يذيل بإقرار بعدم استحقاق . و يؤرخ .

\* و إن كان الطلاق قبل الدخول بها والإصابة والخلوة ، كتب: وأن شطر صداقها عليه ، الشاهد به كتاب الزوجية بينها ، المين باطنه ، الذى سلم لها عليه بحكم الطلاق المشروح فيه ، وعدم الدخول بها والإصابة والخلوة ، وجملته كذا وكذا ــ باق لها في ذمته إلى يوم تاريخه ، لم تبرأ ذمته من ذلك ، ولا من شيء منه ، وتصادقا على ذلك كله تصادقاً شرعياً .

و إن كانت الزوجة قبضت الصداق جميعه قبل الطلاق . فتعيد إليه النصف منه . و يكتب بعد صدور الطلاق : ثم بعد ذلك ولزومه شرعاً ، أعادت فلانة المطلقة المذكورة فيه لمطلقها فلان المذكور معها فيه ما سلم له من مبلغ الصداق المعين

باطنه ، قبل الدخول بها والإصابة و بعد الطلاق ، وهو كذا وكذا . فاستعاده منها استعادة منها استعادة شرعية . وصار ذلك إليه و بيده وحوزه . وأقر كل منهما أنه لايستحق على الآخر بعد ذلك حقاً ولا دعوى ولا طلباً \_ إلى آخره .

### \* وصورة الطلاق قبل الدخول:

سألت فلانة زوجها فلان أن يطلقها طلقة واحدة أولى . قبل الدخول بها والإصابة والخلوة \_ أو ثانية مسبوقة بأولى \_ على شطر صداقها السالم لها عليه قبل الدخول . فأجابها إلى سؤالها ، وطلقها الطلقة المسئولة على الموض المذكور . بانت منه بذلك ، أو حرمت عليه بذلك . وحلت للأزواج . فلا تحل له إلا بعقد جديد بشروطه الشرعية . ويكمل على نحو ماسبق .

والطلقة إذا وقعت قبل الدخول وقعت بائناً . لا يملك رجعتها إلا بإذنها و إذن وليها الشرعي .

\* وصورة الطلقة الرجعية إذا صيرها بها بائناً على مذهب أبى حنيفة: أشهد عليه فلان أنه طلق زوجته فلانة ، التى اعترف أنها الآن في عصمته وعقد نكاحه ، الطلقة الرجعية الفلانية بعد الدخول بها والإصابة والخلوة ، ثم بعد ذلك أشهد عليه أنه صيرها بائناً على مذهب من يرى ذلك من السادة العلماء فإذا أراد أن يراجعها من ذلك بغير إذنها على مذهب الشافعي . فلا بد من استثذانها لحاكم شافعي ، يعقده بإذنها و إذن وليها الشرعي ، و يتلفظ الزوج بالرجعة و يحصل الإقرار بها . و يحكم الحاكم الشافعي بصحة ذلك على مقتضى مذهبه ، خوفاً من بطلانه عند من يرى بطلانه .

### \* وصورة ما يكتب في ذلك :

لما قامت البينة الشرعية بجريان عقد النكاح المشروح باطنه ، والرجعة من الطلقة المشروحة باطنه ، وصدورها من المطلق المذكور في زمن العدة عند سيدنا الحاكم الفلاني ، وقبلها القبول الشرعي ، وحلف الزوج المراجع المذكور : أن ذلك

صدر على الحكم المشروح فيه ، وأن الرجعة صدرت قبل انقضاء العدة على الوجه الشرعى . وثبت ذلك جميعه عند سيدنا الحاكم المشار إليه فيه ، سأله من جازسؤاله شرعا : الإشهاد على نفسه الكريمة بثبوت ذلك عنده ، والحكم بموجبه ، و بصحة الرجعة من المطلقة للذكورة ، بغير إذن الزوجة . فأجاب سؤاله . وحكم \_ أيد الله أحكامه \_ بموجب ذلك ، و بصحة الرجعة من المطلقة المذكورة ، بغير إذن الزوجة حكماً شرعياً \_ إلى آخره \_ و يكل على نحو ما تقدم شرحه .

و إن حكم بذلك حاكم حنفى ، فلا تبقى رجعة ، ولا يعمل فى ذلك إلا على مقتضى مذهب أبى حنيفة .

### \* وصورة الحكم بذلك على مقتضى مذهبه:

لما قامت البينة الشرعية بجريان عقد النكاح بين الزوجين المذكورين باطنه ، وبالطلاق المشروح فيه على الحكم المشروح فيه عند سيدنا الحاكم الفلانى . وقبلها القبول الشرعى . سأله من جاز سؤاله شرعاً: الإشهاد على نفسه الكريمة ، بثبوت الطلقة المذكورة ، وصير ورتها بائنا ، بحيث لاتحل له إلا بإذنها بالشرائط الشرعية . وأجراها من الطلاق البائن غير الطلاق الثلاث فأجاب السائل إلى ذلك . وأشهد على نفسه الكريمة بثبوت ذلك عنده ثبوتاً صحيحاً شرعياً . وحكم أيد الله أحكامه بموجب ذلك . ومن موجبه : صيرورتها بائناً على مقتضى مذهبه ، حكماً شرعياً ، مستوفياً شرائطه الشرعية ، مع العلم بالخلاف .

و إذا عقده عاقد حنفي من غير حكم . فيحتاط ويعقد بالإذن بالشرائط . و يراجع بينهما .كا سبق .

و يحتاط العاقد الشافعى . فيراجع بينهما ، ثم يجدد النكاح بالإذن من الزوجة بالشرائط الشرعية ، وأن يكون ذلك فى زمن العدة . أما إذا انقضت العدة من غير رجعة . فقد صارت باثناً على كل حال . وارتفع الخلاف .

\* وصورة الطلاق بسؤال من غير الزوجة ، من أب أو غيره :

سأل فلان فلانا أن يطلق ابنته فلانة على نظير مبلغ صداقها عليه ، وقدره كذا وكذا . فأجاب إلى سؤاله وطلقها الطلقة المسئولة على العوض المذكور . بانت منه بذلك . وملكت نفسها عليه . فلا تحل له إلا بعقد جديد بشروطه الشرعية . واعترف بالدخول بها والإصابة .

فإن اتفقوا على الحوالة كتب كما تقدم فى الخلع . و إن كانت بالغة رشيدة قبلت الحوالة لنفسها . و إن كانت محجورة أبيها . فيقبل لها الحوالة . واستيفاء ألفاظها المعتبرة فى صحتها ، برئت بذلك ذمة المحيل المذكور من جميع مبلغ الصداق المعين فيه . وذمة المحال عليه من القدر المسئول عليه . واستقر فى ذمة السائل لا بنته المذكورة استقراراً شرعياً .

هذا إذا كانت المطلقة بالغة عاقلة حاضرة . فإن كانت غائبة . فيقول : قبلها لها من جاز قبوله شرعاً ، أو قبلها لها وكيلها الشرعى فلان قبولاً شرعياً . ويؤرخ . \* وصورة ما إذا كانت الزوجة في سؤال الزوج في الطلاق على الصداق . ووكل الزوج في إجابة سؤال السائل ، و إيقاع الطلاق ، وقبول العوض :

سأل فلان وكيل فلانة فيما ينسب إليه فعله فيه ، بمقتضى كتاب التوكيل المتضمن لذلك ولغيره ، المحضر بشهوده المؤرخ باطنه بكذا ، الثايت مضهونه عند سيدنا الحاكم الفلانى الثبوت الشرعى المؤرخ بكذا ، فلاناً وكيل زوج الموكلة المذكورة ،هو فلان ، فيما ينسب إليه فعله فيه بمقتضى الوكالة الشرعية ، كما تقدم - ثم يقول : أن يطلق الموكلة المذكورة أعلاه طلقة واحدة - أولى أو ثانية أو ثالثة - على جميع مبلغ صداقها عليه ، وقدره كذا وكذا ، بعد الدخول بها والإصابة ، أو على نصف صداقها السالم لها عليه ، وهو كذا وكذا ، قبل الدخول بها والإصابة . فأجابه إلى سؤاله ، وطلق الموكلة المذكورة عن موكله المذكور على العوض المذكور . وقبل القدر المسئول عليه لموكله المذكور قبولاً شرعياً ، بانت منه بذلك وملكت نفسها عليه . فلا تحل له إلا بعقد جديد بشروطه الشرعية . ويؤرخ .

### فصل، في التعليق

وهو جائز. ولا يجوز الرجوع فيه . ولا يقع قبل الشرط . ولا يحرم الوط قبله . ولو قال : مجلت تلك الصفة المعلقة ، لم يعجل . كما لو نذر صوم يومين معينين . و إذا علقه بصفة مستحيلة عرفا ، كإن صعدت السماء ، أو عقلاً . كإن أحييت ميتاً : لم يقع في الأصح . وقد سبق ذكر أدوات التعليق . ومنها «مها ، وكما » ولا تكرير إلا في «كما » .

### \* وصورة تعليق الطلاق بصفة:

قال فلان: متى غبت عن زوجتى فلانة مدة كذا وكذا ، وتركتها بلا نفقة ولا كسوة . وحضرت إلى شاهدين من شهداء المسلمين ، أو تعينهما أو غيرها من العدول ، وأحضرت معها مسلمين ، وأخبرت أنى غبت عنها المدة المعلق طلاقها عليها . وهى كذا وكذا ، وتركتها بلا نفقة ولا كسوة ، وصدقها المسلمان على ذلك ، وأبرأت ذمتى من كذا وكذا من جملة صداقها على ، كانت إذ ذاك طالقاً طلقة واحدة أو ثانية ، تملك بها نفسها ، واعترف بالدخول بها والإصابة . وصدقته على ذلك تصديقاً شرعياً . قال ذلك بصريح لفظه . ويؤرخ ،

\* أو يقول: علق فلان طلاق زوجته فلانة ، بأن قال بصر يح لفظه: متى حضرت زوجتى فلانة إلى شاهدين عدلين ، وأبرأتنى من صداقها على ، وهو كذا وكذا . كانت إذ ذاك طالقاً طلقة واحدة ، أو ثانية أو ثالثة . واعترف بالدخول بها والإصابة . ويكمل على نحو ما سبق .

\* أو يقول: قال فلان بصر يح لفظه: متى سافرت عن زوجتى فلانة إلى فوف مسافة القصر، وعلمت بسفرى، وحضرت إلى شاهدين عدلين، وأخبرتهما بذلك وأحضرت معها مسلمين، وصدقاها على ذلك وأبرأتنى من مبلغ صداقها على وهو كذا وكذا، أو من درهم واحد من مبلغ صداقها على . كانت إذ ذاك طالقا طلقة واحدة أولى أو ثانية .

\* أو متى سافرت عن زوجتى فلانة من بلد كذا ، واستمرت غيبتى عنها مدة كذا وكذا من ابتداء سفرى عنها . وتركتها بلا نفقة ولامنفق شرعى . وحضرت إلى شاهدين عدلين ، وأحضرت معها من يصدقها على ذلك ، وأبرأتنى من كذا وكذا . كانت إذ ذاك طالقا طلقة واحدة أولى أو ثانية .

\* أو متى تزوجت على زوجتى فلانة ، أو تسريت عليها أو غير ذلك من الأنواع التى يقع اتفاق الزوجين عليها .

\* وصورة ما إذا وقعت الصفة المعلق عليها . وجاءت المرأة تطلب الإشهاد عليها بالإبراء ، وتختار وقوع الطلاق .

بعد أن علق الزوج المذكور باطنه طلاق زوجته فلانة المذكورة معه باطنه على الصفة المشروحة في فصل التعليق المسطر فيه : حضرت الزوجة المذكورة فيه إلى شاهديه الواضعين خطهما آخره . وأحضرت معهما كل واحد من فلان وفلان . وصدقاها على وجود الصفة المعلق عليها من السفر أو الغيبة ، أو غير ذلك . وأبرأته من جميع صداقها عليه ، المعين فيه ، أو من كذا وكذا ، من جملة مبلغ صداقها عليه المعين فيه ، براءة شرعية ، براءة عفو و إسقاط . طلقت منه بذلك ، وملكت نفسها عليه . فلا تحل له إلا بعقد جديد بشروطه الشرعية . والأمر في ذلك محمول على ما يوجبه الشرع الشريف .

وفى صورة تعليق الطلاق على الغيبة لابد من ثبوت الزوجية والغيبة خاصة عند حاكم .

### \* وصورة الثبوت في ذلك :

لما قامت البينة بجريان عقد النكاح بين الزوجين المذكورين باطنه \_ وها فلان وفلانة \_ على الح\_كم المشروح باطنه ، وغيبة الزوج المذكور المدة المعلق عليها عليها ، المذكورة باطنه ، وتصديق المسلمين ، و بلفظ الزوجة بالبراءة المعلق عليها الطلاق المشروح فيه عند سيدنا الحاكم الفلاني . وقبلها القبول الشرعي سأله من

جاز سؤاله شرعاً الإشهاد على نفسه بثبوت ذلك عنده ، والحسكم بموجبه . فأجاب إلى ذلك . وأشهد على نفسه السكريمة بثبوت ذلك عنده ، والحسكم بموجبه حكماً صحيحاً شرعياً \_ إلى آخره \_ أو تثبت الزوجية والغيبة خاصة ، ويكمل التعليق من غير ثبوت حاكم . لأنه لا يحتاج إلا إلى ثبوت الزوجية والغيبة خاصة . وما تثبت الغيبة حتى يثبت جريان عقد النكاح ، لينبني على صحة لفظ الزوج وتعليقه . لأن التعليق فرع الزوجية .

ومذهب الغير: تعود، ويملك عليها الطلاق الثلاث ؛ كالنكاح الأول . لأن النكاح عنده بغير المطلق يهدم - وما رأيت في زماننا هذا من يعمل في هذه المسألة إلا على مذهب الإمام الشافعي .

مسألة : إذا عتقت تحت عبد ، لها الفسخ ، إلا في مسألة واحدة . وهي أن سيدها يملكما ، وقيمتها مائة ، وصداقها على زوجها مائة ، وسيدها يملك مائة ، ووصى سيدها بعتقها . والزوج لم يدخل بها . ومات سيدها . فإن اختارت الفسخ سقط المهر ؛ لأن الفسخ من جهتها . و إذا سقط المهر صار بعضها رقيقاً . فلا يجوز لها الفسخ . وهذه من مسائل الدور.

فإذا آل الأمر إلى ثبوت بقائها تحت الزوج والحالة هذه ، كتب:

\* لما قامت البينة بجريان عقد النكاح بين الزوجين المذكورين فيه \_ وهما فلان وفلانة \_ ووصية فلان سيد الزوجة المذكورة بعتقها . ووفاة الموصى المذكور إلى رحمة الله تعالى . وقيمة الزوجة المذكورة وهي مائة درهم ، وأن المخلف عن الموصى المذكور جميعه مائة درهم ، عند سيدنا الحاكم الفلاني . وثبت ذلك عنده الثبوت

الشرعى بشرائطه الشرعية ، وأعذر فى ذلك لمن له الإعذار . وثبت الإعذار لديه على الوجه الشرعى . وتصادق الزوجان المذكوران فيه على عدم الدخول والإصابة بالطريق الشرعي ثبوتاً صحيحاً شرعياً . سأله من جاز سؤاله شرعاً : الإشهاد بثبوت ذلك . والحكم بموجبه ، وإبقاء الزوجة المذكورة فى عصمة زوجها المذكور من غير جواز فسخ بحكم صدور ما شرح فيه . فأجاب السائل لذلك . وأشهد على نفسه الكريمة بذلك ، ويكل على نحو ما تقدم شرحه .

و إذا عتقت الجارية في غير هذه الصورة . وهي متزوجة بعبد . وأرادت فسخ نكاحها من عصمته بحكم العتق .

\* حضر إلى مجلس الحسكم العزيز الفلانى فلان معتق الزوجة فلانة ، والزوجة المعتقة المذكور : أنه تزوج بها تزويجاً شرعياً ، وهى رقيقة ، وأنها عتقت . وصارت حرة من حرائر المسلمات . وأن زوجها رقيق إلى الآن ، ولم ترض بالمقام معه . واختار ت فسخ نكاحها من عصمته وعقد نكاحه . وتسأل سؤاله .

فسأله الحاكم المشار إليه عن ذلك ؟ فأجاب بصحة دعواها ، وسأل المعتق المذكور عن العتق ؟ فاعترف بصحته ، نم خيرها الحاكم بين الإقامة معه من غير فسخ . ووعظها ووعدها الأجر إن صبرت . فأبت إلا ذلك . فحينئذ مكنها الحاكم من فسخ نكاحها من عصمة زوجها المذكور . فقالت بصريح لفظها : فسخت نكاحى من عصمة زوجى فلان المذكور فسخاً شرعياً . ثم بعد ذلك سألت الحاكم أن يحكم لها بذلك . فأجاب سؤالها وحكم بموجب ذلك حكماً صحيحاً شرعياً . ويكل .

و إن كان ذلك فى غيبة المعتق . فتقوم البينة بجريان عقد النكاح وبالعتق والإعذار لمن له الإعذار . وحَلَف الزوجة : أنها لم ترض بالإقامة فى صحبة زوجها المذكور بهذا المذكور بعد العتق . وأنها اختارب فسخ نكاحها من عصمة زوجها المذكور بهذا المقتضى . ويثبت ذلك جميعه عند الحاكم ، ويحكم بموجبه .

# و إن كان الفسخ بعيب حدث بعده ؛ و إلا فمهر المثل . فصل

إذا جعل طلاق زوجته بيدها : فهو تمليك ، وشرطه الفورية .

\* وصورته: قال فلان لزوجته المذكورة باطنه: جعلت طلاقك بيدك. فطلقى نفسك بما اخترت من عدد الطلاق الثلاث ، أو يعين لها طلقة بعينها . فأجابت سؤاله على الفور . وقالت بصر يح لفظها : طلقت نفسى طلقة واحدة أولى أو أكثر بحكم أنك جعلت إلى ذلك ، أو ملكتنى إياه ، وقد حصل لى بذلك الفراق من عصمتك وعقد نكاحك . وصرت بمقتضى ذلك أجنبية منك ، لانكاح ببننا ولا وجية . وذلك بعد اعترافهما بالدخول والإصابة \_ و إن كان ثم أولاد فيذكره . أو كان الأمر قبل الدخول فيكتب كذلك \_ ثم يقول : والأمر بينهما في ذلك عمول على ما يوجبه الشرع الشريع الشريف .

و إذا قال : طلقى نفسك متى شئت . فذلك لايقتضى الفورية . وله الرجوع قبل التطليق منها .

#### فصل

والاستثناء يضر فيه تخلل يسير على الصحيح ، لاسكتة تنفس وعِيّ .
و يشترط نية الاستثناء بأول الكلام في الأصح . لأن هذا هو العرف في الاستثناء . فإن انفصل لضيق نفس كان كالمتصل ؛ لأنه انفصال بعذر .

ومتى تعتبر النية فيه ؟ وجهان .

أحدها: تعتبر من أول الكلام إلى آخره . لأن الطلاق يقع بجميع اللفظ. . والثانى : إذا نوى قبل الفراغ من الكلام . صح ؛ لأن النية قد وجدت منه قبل الاستثناء متصلاً به .

وسواء فيها ذكر في الاستثناء بـ « إلا » وأخواتها ، والتعليق بمشيئه الله تعالى

وسائر التعليقات . و يشترط عدم استغراقه . فإذا قال : أنت طالق ثلاثاً إلا ثنتين طلقت واحدة ، أو قال : ثلاثا إلا ثلاثا طلقت ثلاثاً .

تغريب : سئل الإمام العلامة شيخ الإسلام عالم الحجاز جمال الدين بن ظهيرة القرشي المسكى ، الشافعي رحمه الله تعالى عن قول الرجل لامرأته : متى وقع عليك طلاق ، أو إذا وقع عليك طلاق ، فأنت طالق قبله ثلاثًا ، ثم قال لها : أنت طالق . وهذه مسألة الدور المشهورة بالسر يجية . وهل له مخلص منها إذا قلنا بصحة الدور ؟ .

فأجاب: بأن مآخذ الخلاف في هذه المسألة ثابتة البنيان ، واضحة البرهان ، مشيدة الأركان . ولكل مسلك محجة ، ولعمرى لقد دارت فيها الرءوس ، وانفحمت فيها أكباد الفحول في الدروس ، وسئمت من دورانها النفوس . فإذا قال لامرأته : إذا طلقتك ، أو مهما طلقتك . فأنت طالق قبله ثلاثاً ، ثم طلقها . فالذهب في ذلك : ثلاثة أوجه .

أحدها: لايقع عليها شيء ، وهو المشهور عن ابن سريج ، وإليه ذهب ابن الحداد ، والقفال الشاشي ، والقفال المروزي ، والشيخ أبو حامد ، والقاضي أبو الطيب ، والشيخ أبو على ، والشيخ أبو إسحاق الشيرازي . والروياني . و به أجاب المزني ، والمتتور . وحكاه صاحب الافصاح عن نص الشافعي رحمه الله تعالى . قال الإمام : وعليه معظم الأصحاب . وقل في البحر عن القاضي أبي الطيب : أن للشافعي مصنفا ، اقتصر فيه على عدم الوقوع . واقتصر عليه أيضاً أبو حامد القزويني في كتاب الحيل . وصححه الشاشي في المعتمد . وكان ابن الخليل شارح التنبيه يفتي به ببغداد ، كما نقل عنه ابن خلكان في تاريخه ، وعملوا بصحة الدور ؛ لأنه لو وقع المنجز لوقع قبله ثلاثاً ، وإذا وقع الثلاث قبله لا يقع المنجز للبينونة .

الوجه الثانى : يقع المنجز فقط ، ولا يقع المعلق ولا شىء منه . وهو اختيار صاحب التلخيص ، والشيخ أبى مزيد ، وابن الصباغ .وصاحب التتمة ،والشريف

ناصر الدين العمرى ، واختاره الغزالى . وصنف فيه مصنفاً . سماه «علية الغور فى دراية الدور » ثم رجع عنه . وصنف تصنيفاً فى إبطاله سماه « الغور فى الدور » واختار فيه وقوع المنجز . قال الرافعى فى الشرح الكبير : ويشبه أن يكون به أولى . وصححه فى الشرح الصغير . وكلام الفقيه نجم الدين بن الرفعة فى الكفاية والمطلب يميل إليه . و به أفتى المتأخرون . والعمل عليه فى هذا الزمان . وصحه النووى فى التصحيح . وفى المنهاج تبعاً للمحرر . ونقل عن ابن سريج تصحيحه فى نظير المسألة . وعللوه بأنه لو وقع المعلق لمنع وقوع المنجز . فإذا لم يقع المنجز فيقع . وقد يتخلف الجزاء عن الشرط بأسباب . وشبه بما إذا أقر الأنح بابن للميت ، وشد تنتخلف الجزاء عن الشرط بأسباب . وشبه بما إذا أقر الأنح بابن للميت ،

قال فى التتمة : و إنما لم يقع المعلق لاستحالته لفظاً ومعنى . أما اللفظ : فلأن قوله « متى وقع عليك طلاق » شرط . وقوله « فأنت طالق قبله » جزاء ، والجزاء يحب أن يكون مرتباً على الشرط . و بيانه : أنه لو قال « لو جئتنى أكرمتك قبل أن تجىء » لم يكن كلاماً .

ومن جهة المعنى : أن المشروط لا يثبت قبل شرطه . و إذا أوقعنا الذى قبله أوقعنا المشروط قبل شرطه .

وأيضاً: فإن ماقبل الزمان الذي يتلفظ فيه بالطلاق زمان ماض . والزوج لا يملك إيقاع الطلاق فيما مضى ، حتى لو قال لزوجته: أنت طالق أمس . فإنه يقع الطلاق في الحال . والجمع بين الجزاء والشرط شرط . وهو منتف هنا ؛ لأنهما لا يجتمعان هنا . كالمتضادين تبطل التعليق ضرورة . و إذا بطل التعليق وقع المنجز. وهذا .

قال أبو الفتح البجلي : لو صح هـذا التعليق وقع منه محال ، وتمليك أر بع طلقات ؛ لأنه علق ثلاث طلقات على وجود طلقة . والثلاث غير تلك الواحدة . ولا بد أن يكون الشرط والجزاء كلاهما مملوكان له . وهنا لايملـكمهما . فأشبه ما لو علق طلاق زوجته على نكاحها .

ووجهه ابن الصباغ: بأن وقوع المنجز شرط فى وقوع الشلاث، ولا يجوز تقديم المشروط على الشرط. ولوكان كذلك لبطل كونه شرطا.

وقد ذكر أصحابنا مايدل عليه . فقالوا : لو قال لها : أنت طالق اليوم إذا جاء غد . فإنها لا تطلق ، إذ لايصح وقوعه قبل الشرط . فلزم من ذلك بطلا التعليق ووقوع المنجز .

والوجه الثالث وهو اختيار أبى بكر الإسماعيلى .. : أنه يقع عليه ثلاث طلقات وفيه تنزيلان . أظهرهما : تقع الطلقة المنجزة ، وطلقتان من الشلاث المعلقة . والنانى : يقع الثلاث المعلقات، ولا تقع المنجزة ، فكا أنه قال : متى تلفظت بأنك طالق . فأنت طالق قبلها ثلاثاً .

و إذا تقرر ذلك . فاعلم أن باب الطلاق لاينسد على القول الثانى ، ولا على القول الثالث . و إنما ينسد على القول الأول . فإذا أراد الزوج النخلص من التعليق وأراد أن يقع الطلاق ، وقلنا بصحة الدور : أنه لايقع عليه طلاق منجز ، ولا معلق ، نظر . فإن كان صيغة التعليق « إن طلقتك ، أو مهما طلقتك ، فأنت طالق قبله ثلاثا » فطريقه أن يوكل شخصاً في طلاقها . فإذا طلقها وكيله وقع ؛ لأن طلاق الوكيل وقوع لا تعليق . وكذا لوكان قال لها قبل ذلك « إن فعلت كذا فأنت طالق » فإذا أراد الوقوع يتحيل في وقوع الصفة . فإذا وجدت الصفة وقع الطلاق ؛ لأن وجودها وقوع ، لا تطليق .

ولا ينفعه فى التخلص أن يوقع طلاقها على صفة ، بعد أن قال لها « إذا طلقتك فأنت طالق قبله ثلاثا » لأن وجود الصفة والحالة هذه : تطليق وإيقاع ووقوع ، و إن لم يكن التعليق بلفظ الوقوع ، كما مثل به الشيخ أبو إسحاق الشيرازى فى التنبيه . كقوله « متى وقع عليك طلاقى فأنت طالق قبله ثلاثا » فإنه إذا وكل

فى طلاقها لم يقع الطلاق ، أو علق طلاقها على صفة ، ثم قال لها ذلك ، لا يخلصه ولا يحصل له مقصوده . انتهى والله أعلم(١).

# كتاب الرجعة

# وما يتملق بها من الأحكام

إذا طلق الرجل امرأته المدخول بها ، ولم يستوف ما يملكه عليها من عدد الطلاق ، وكان الطلاق بغير عوض ، فله أن يراجعها قبل انقضاء عدتها ، والأصل فيه قوله تعالى ( ٢ : ٢٢٨ و بعولتهن أحق بردهن فى ذلك إن أرادوا إصلاحا ) فقوله « بردهن » يعنى « رجعتهن » وقوله « إن أرادوا إصلاحا » أى إصلاح مانشعث من النكاح بالرجعة ، وقوله تعالى ( ٢ : ٢٢٩ الطلاق مرتان . فإمساك بمروف أو تسريح بإحسان ) فأخبر أن من طلق طلقتين ، فله الإمساك ، وهو الرجعة . وله التسريح : وهى الثالثة . وقوله تعالى ( ٢٥ : ٢ فإذا بلغن أجلهن فأمسكوهن بمعروف ، أو فارقوهن بمعروف) وقوله تعالى ( ٢٥ : ١ لاتدرى لعل فأمسكوهن بعد ذلك أمراً ) فالإمساك : هو الرجعة . وقوله « لعل الله يحدث بعد ذلك أمراً ) فالإمساك : هو الرجعة . وقوله « لعل الله يحدث بعد ذلك أمراً ) فالإمساك : هو الرجعة . وقوله « لعل الله يحدث بعد ذلك أمراً » يعنى الرجعة .

وروى « أن النبى صلى الله عليه وسلم طلق حفصة وراجعها» و«طلق ابن عمر امرأته وهى حائض. فأمره النبى صلى الله عليه وسلم أن يراجعها » وروى أن « ركانة ابن عبد يزيد قال : يا رسول الله ، طلقت امرأتى سُهيمة ألبتة . وما أردت إلا واحدة . فقال النبى صلى الله عليه وسلم : والله ما أردت إلا واحدة ؟ فقال ركانة : والله ما أردت إلا واحدة . فردها النبى صلى الله عليه وسلم » والرد : هو الرجعة . وأجعت الأمة على جواز الرجعة في العدة ، لا في الردة .

<sup>(</sup>١) لقد كان الصحابة والسلف يكرهون الافتراضات ويحذرون منها . فمن باب أولى هذه المسائل الدورية ، التي لايكاد يعرفها إلا المتفهقون

وتحصل بقوله « رجعت ، وراجعت ، وارتجعت إلى نكاحى . وأمسكت » وما فى معناها . وبكناية ك « تزوجت ، وأعدت الحل ، ورفعت التحريم » ولا تحصل بإنكار الطلاق ، ولا بالوطء .

و يحرم وطء رجعية . ولا حد ، و يوجب مهر المثل ، بخلاف مرتدة عادت إلى الإسلام .

ولا يشترط فيها الإشهاد<sup>(۱)</sup> ، وللزوج أن يطلق الرجعية في عدتها ، ويولي منها ويظاهر.

والمختلعة لايلحقها طلاقه ، لا فى العدة ولا بعدها . لانقطاع أحكام الزوجية بينهما . ولأن الخلع للتحريم . وهى محرمة عليه بالخلع .

## الخلاف المذكور في مسائل الباب

اتفق الأئمة رحمهم الله تعالى على جواز الطلقة الرجعية .

واختافوا فى الرجعية ، هل تحرم أم لا ؟ قال أبو حنيفة وأحمد فى أظهر روايتيه : لا تحرم . وقال مالك والشافعي وأحمد فى الرواية الأخرى : تحرم .

واختلفوا: هل يصير بالوطء مراجعاً أم لا ؟ فقال أبو حنيفة وأحمد فى أظهر روايتيه: نعم . ولا يحتاج معه إلى لفظ ، نوى الرجعة أو لم ينوها . وقال مالك فى المشهور عنه : إن نوى حصلت الرجعة . وقال الشافعى : لا تحصل الرجعة إلا بلفظ .

وهل من شرط الرجعة الإشهاد أم لا ؟ قال أبو حنيفة ومالك وأحمد في رواية عنه : ليس من شرطها الإشهاد ، بل هو مستحب ، وللشافعي قولان ، أصحهما : الاستحباب ، والثاني : أنه شرط ، وهو رواية عن أحمد ، وما حكاه الرافعي من أن الإشهاد شرط عند مالك ، لم أره في مشاهير كتب المالكية ، بل صرح القاضي

<sup>(</sup>١) أمر الله بالإشهاد ، فقال ( ٦٥ : ٢ وأشهدوا ذوى عدل منكم وأقيموا الشهادة لله)

عبد الوهاب والقرطبي في تفسيره : بأن مذهب مالك الاستحباب ، ولم يحكيا فيه خلافا عنه ، وكذلك ابن هبيرة من الشافعية في الإفصاح .

واتفقوا على أن من طلق امرأته ثلاثاً لم تحل له حتى تنكح زوجاً غيره ، ويطؤها فى نكاح صحيح ، وأن المراد بالنكاح هنا : الوطء . وأنه شرط فى جواز حلها للأول ، وأن الوطء فى النكاح الفاسد : لايحل إلا فى قول للشافعى .

واختلفوا هل يحصل حلمها بالوطء فى حال الحيض والإحرام أم لا ؟ فقال مالك : لا . وقال الثلاثة : نعم .

واختلفوا فى الصبى الذى يمكن جماعه ، هل يحصل بوطثه فى نكاح صحيح الحل أم لا ؟ فقال مالك : لا . وقال الثلاثة : نعم . انتهى .

المصطلم : وهو يشتمل على صور منها :

\* صورة ما إذا طلقها طلاقا رجعياً ، ثم أراد رجعتها :

بعد أن طلق فلان زوجته فلانة طلقة واحدة أولى ــ أو ثانية مسبوقة بأولى ــ من غير عوض من مدة كذا وكذا يوماً ، أو فى أمس تاريخه ، راجمها إلى عصمته وعقد نكاحه من الطلقة المذكورة مراجعة شرعية . وأقر أن مبلغ صداقها عليه ، الشاهد بينهما بأحكام الزوجية وقدره كذا وكذا باق ذلك فى ذمته لها ، لم تبرأ ذمته من ذلك ، ولا من شى منه إلى تاريخه . وصدقته على ذلك التصديق الشرعى . ويؤرخ .

\* و إلا فيكتب: راجع فلان زوجته فلانة إلى عصمته وعقد نكاحه من الطلقة الرجعية الصادرة منه في أمس تاريخه ، مراجعة شرعية . وقال بصريح لفظه: راجعتها وارتجعتها وأمسكتها ، وأبقيتها على ماكانت عليه من أحكام الزوجية . ويكمل على نحو ما سبق .

وكذلك يفعل إذا حلف وحنث فى طلقة أو طلقتين . ويذكر فى كل صورة من هذه الصور ، تصادقهما على الدخول والإصابة ، وصدور المراجعة فى العدة .

وصورة المراجعة من الطلقة الرجعية ، إذا صيرها بها باثنا : سبق ذكرها
 فكتاب الطلاق .

وإذا طلق الزوج زوجته ثلاثاً ، وتزوجت بعده برجل أحلها له ، وانقضت عدتها من الزوج الثانى ، وأرادت العودة إلى الأول . فالأحسن أن يكتب : عادت فلانة إلى عصمة مطلقها الأول فلان ويكل – ثم يذكر بعد تمام العقد بشرائطه الشرعية : وهذه الزوجة كانت زوجا للمصدق المذكور أعلاه . و بانت منه بالطلاق الثلاث، أو بطلقة واحدة مكلة لعدد الطلاق الثلاث. وانقضت عدتها منه الانقضاء الشرعى بالاقراء الثلاث ، يحلفها على ذلك . وتزوجت بعده بفلان تزويجاً شرعياً . ودخل بها وأصابها ، نم أبانها من عصمته وعقد نكاحه بالطلاق الثلاث بشهادة شهوده ، أو بمقتضى الفصل المسطر بظاهر صداقها – الخرقة أو النكاغد – المتضمن لذلك ، مؤرخ الفصل المذكور بكذا وكذا . وانقضت عدتها الشرعية . ويكمل على نحو ماسبق في الأفراء الثلاث . وحلفت على ذلك المين الشرعية . ويكمل على نحو ماسبق في الأنكحة .

فَائْرِمْ: إذا طلق الرجل زوجته ، ثم علق طلاقها على عودها . وهو أن يقول للطلقته بعد أن تبين من عصمته : متى أعدتك كنت طالقاً ثلاثا . أو متى أعدت مطلقتى فلانة المذكورة إلى عصمتى كانت طالقاً ثلاثا . أو كليا أعدتها بنفسى أو بوكيلى ، كانت طالقاً ثلاثا .

فالطريق فى ذلك : أن تستأذن لوليها الشرعى ، إن كان لها من الأولياء من يزوجها و يأذن الولى لحاكم شافعى يعيدها إلى مطلقها . و يقع الحسكم من الحساكم الشافعى قبل الدخول ، و بعد تمام العقد .

\* وصورة ذلك : أن يصدر بالعود على العادة فى ذلك ، فإذا انتهى ذكر ذلك يقول :

عقده بينهما يإذنها ورضاها و إذن وليها الشرعي فلان ، الآذن المرتب

الشرعى ، أو بإذنها ورضاها ، إن لم يكن لها ولى ، سيدنا الحاكم الفلانى الشافعى بعد وضوحه وقبول الزوج النكاح لنفسه القبول الشرعى ، ثم يقول : ولما تكامل ذلك حكم سيدنا فلان الدين الشافعى الحاكم المسمى أعلاه بصحة العقد المذكور أعلاه . و باستمرار العصمة بين الزوجين المذكورين أعلاه ، و بعدم تأثير التعليق الصادر من الزوج المذكور أعلاه على زوجته المذكورة فى حال بينونتها منه فى استمرار العصمة المذكورة حكما صحيحا شرعياً ، مستوفياً شرائطه الشرعية ، مع العلم بالخلاف . ويؤرخ .

\* وصورة العمل فى ذلك على مذهب الإمام أبى حنيفة رحمه الله تعالى : بعد أن أذنت فلانة لوليها فلان أن يعيدها لمطلقها فلان على صداق مبلغه كذا وأذنت له أن يأذن في عودها لمطلقها المذكور على الصداق المذكور لكل قاض من قضاة السادة الحنفية ، ولكل عاقد من عقادهم ، ولكل رسول متصرف في الشرع الشريف ولكل مسلم . وأذن فلان المأذون له المذكور لكل ممن ذكر في عود أخته أو ابنة أخيه ، أو ابنة عمه المذكورة ، لمطلقها فلان المذكور بالصداق المين أعلاه على حكمه ، الإذن الشرعى . وثبت ذلك لدى سيدنا فلان الحاكم الفلاني الثبوت الشرعي ، بشهادة شهوده . فعند ذلك : زوج فلان المتصرف في مجلس الشرع الشريف المشار إليه فلانا المذكور مطلقته المذكورد بالصداق المذكور، على حكم حالَّه ومنجمه ، بحضرة شهوده بمجلس الحسكم العزير المشار إليه بين يدى سيدنا الحاكم المسمى أعلاه . أدام الله علاه . وقبله لفلان المذكور فضولى \_ هو فلان الفلاني \_ على الصداق المعين أعلاه من غير حضوره ، ولا إذنه ، ولا توكيله إياه في ذلك. وعقداه على ذلك العقد الشرعي بالإيجاب والقبول الشرعيين . ثم بعد تمام العقد المذكور على الحكم المشروح أعلاه : حضر فلان المذكور بين يدى سيدنا الحاكم المشار إليه \_أيد الله أحكامه \_ بصحة النزويج على الحسكم المشروح أعلاه ولزومه ، ولا أثر لما علقه فلان المذكور حين طلاقه لها قبل تاريخه ، من أن قال «كلما أعدت فلانة المذكورة إلى عصمتى تكون طالقاً ثلاثا » بمقتضى أنه لم يعقد ولم يوكل حكماً صحيحاً شرعيا . مسئولا فيه ، مستوفياً شرائطه الشرعية ، مع العلم بالخلاف . ويكمل على نحو ماسبق . والله سبحانه وتعالى أعلم .

# كتاب الايلاء

# وما يتعلق به من الأحكام

« الإيلاء » فى اللغة : هو الحلف لايتعلق بمدة مخصوصة . بقول الرجل : آليت لأفعلن كذا ، أولا فعلت كذا . أولى إيلاء وألية . والألية : اليمين . قال الشاء, :

ولا خير في مال عليه ألية ولا في يمين عقدت بالمَا ثم

وأما الإيلاء فى الشرع : فهو أن يحلف أن لا يطأ امرأته مطلقاً ، أو مدة معاومة . وقد كان ذلك فرقة مؤبدة فى الجاهلية . وقيل : إنه عمل به فى أول الإسلام . والأصح أنه لم يعمل به فى الإسلام .

والأصل فيه قوله تعالى ( ٢ : ٢٣٦ للذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر. فإن فاءوا ، فإن الله غفور رحيم ) .

والإيلاء: يصح من كل زوج بالغ عاقل ، قادر على الوطء . فاو قال لأجنبية . والله لا وطئتك . فيمين محضة . فاو نكحها : فلا إيلاء على الصحيح .

ويصح إيلاء مريض وخصى ، ومن بتى له قدر الحشفة ، و إيلاء عربى بالعجمية . وعكسه إن عرف المعنى .

و إن وطيء بعد المطالبة لزمه كفارة يمين .

وصريحه : الإيلاج ، وتغييب الحشفة فى الفرج ، والنيك ، والوطء ، والجماع ، والإصابة ، وافتضاض البكر .

ولو قال : لم أرد بها الوطء : يدين في غير الثلاثة الأول .

وكنايته : المباضعة ، والمباشرة ، والملامسة ، والقربان ، والغشيان ، والإتيان ، وأن تجمع رأسهما وسادة ، وأبعد عنك ، وحتى ينزل عيسى ابن مريم ، أويخرج الدجال .

فاو قال: إن وطئتك فعبدى حر، فمات العبد أو عتق: لم ينحل الإيلاء، أو زال ملكه ببيع أو هبة ونحوها فكذلك. فإن عاد الملك، أو دبره، أوكاتبه. فلا. والإيلاء المعلق: كإن دخلت الدار فوالله لا وطئتك، و يصير مولياً بالدخول. ولو علق بمستحيل كطيرانها في السماء فمول، أو بمستبعد في أر بعة أشهر، كنزول عيسى ابن مريم. فكذلك على الصحيح.

و يمهل أر بعة أشهر من الإيلاء بلا قاض . وفى رجعته من الرجعية والمدخول بها .

> ولها المطالبة بأن ينى أو يطلق ، ومالم يطالب لايؤمر بشىء . وليس لولى مراهقة ومجنونة مطالبته ، ولا لسيد أمة أيضاً .

فإن أبا الفيئة والطلاق . فالقاضى يطلق عليه ، ولا يشترط حضوره . ولو استمهل \_ كإن كان صائمًا \_ بفطر ونحو ذلك . فيمهل يوما فما دونه . والأظهر : لايمهل . و إنما يطالب إذا لم يكن مانع . فلو آلى وغاب ، أو وهو غائب ، حسبت المدة . فإذا انقضت طالبته بالفيئة أو الطلاف . فإن لم يفعل حتى مضت مدة الإمكان ، ثم قال : أرجع لم يمكن ، و يطلق عليه القاضى . وهو الأصح . وعليه التفريع .

### الخلاف المذكور في مسائل الباب

اتفق الأئمة رحمهم الله تعالى على أن من حلف بالله عز وجل أنه لايجامع زوجته مدة أكثر من أربعة أشهركان موليا ، أو أقل لم يكن موليا .

واختلفوا فى الأربعة الأشهر ، هل يحصل بالحلف عن الامتناع الوطء فيهـــا إيلاء أم لا ؟ قال أبو حنيفة: نعم. و يروى مثل ذلك عن أحمد. وقال مالك والشافعى فى المشهور عنه: لا .

فإذا مضت الأربعة أشهر ، هل يقع الطلاق بمضيها أم يوقف ؟

قال مالك والشافعي وأحمد: لايقع بمضى المدة طلاق ، بل يوقف الأمر ليفي، أو يطلق . وقال أبو حنيفة : متى مضت المدة وقع الطلاق .

واختلف من قال بالايقاف إذا امتنع الولى من الطلاق . هل يطلق عليه الحاكم أم لا؟

فقال مالك وأحمد: يطلق الحاكم عليه . وعن أحمد رواية أخرى : أنه يضيق عليه حتى يطلق . وعن الشافعي قولان . أظهرهما : أن الحاكم يطلق عليه . والثاني : أنه يضيق عليه .

واختلفوا فيما إذا آلى بغير يمين بالله عز وجل ، كالطلاق والعتاق وصدقة المال و إيجاب العبادات. هل يكون موليا أم لا ؟

فقال أبو حنيفة : يكون موليا ، سواء قصد الإضرار بهـا أو دفعه عنها ، كالمرضعة والمريضة ، أو عن نفسه .

وقال مالك : لا يكون مولياً ، إلا أن يحلف حال الغضب ، أو إذا قصد الإضرار بها . فإن كان للإصلاح أو لنفعها فلا .

وقال أحمد: لا يكون موليًا إلا إذا قصد الإضرار بها . وعن الشافعي قولان أصهما : كقول أبي حنيفة .

و إذا فاء المولى لزمته كفارة يمين بالله عز وجل بالاتفاق ، إلا في قول قديم للشافعي .

واختلفوا فيمن ترك وط. زوجته للإضرار بها من غير يمين أكثر من أر بعة أشهر . هل يكون موليًا أم لا؟

فقال أبو حنيفة والشافعي : لا . وقال مالك : في إحدى روايتيه : نعم .

واختلفوا في مدة إيلاء العبد .

فقال مالك : شهران ، حرة كانت زوجته أو أمة . وقال الشافعى : مدته أربعة أشهر مطلقاً . وقال أبو حنيفة : الاعتبار فى المدة بالنساء . فمن تحته أمة فشهران ، حراً كان أو عبداً . ومن تحته حرة فأر بعة أشهر ، حراً كان أو عبداً . وعن أحد روايتان . إحداهما : كذهب مالك . والثانية : كذهب الشافعى .

واختلفوا في إيلاء الكافر . هل يصح أم لا ؟

فقال مالك : لا يصح . وقال الثلاثة : يصح .

وفائدته: مطالبته بعد إسلامه. انتهى.

المصطلح : وهو يشتمل على صور .

منها: إذا حلف الرجل بالله العظيم أنه لا يطأ زوجته مدة أربعة أشهر. وانقضت المدة ولم ينيء، وأحضرته إلى الحاكم، والتمست منه الفيئة أو الطلاق. وهو لا يخلو إما أن يصدقها على الحلف والإيلاء منها أم لا. فإن صدقها على الحلف وانقضاء المدة وطلق، كتب:

\* حضرت إلى مجلس الحسكم العزيز الفلانى فلانة وادعت بين يدى الحاكم المشار إليه على زوجها فلان: أنه كان حلف بالله العظيم الذى لا إله إلا هو اليمين الشرعية: أنه لا يطؤها إلى انقضاء أربعة أشهر كوامل ، أولها اليوم الفلانى ، وأنه تمادى على الإيلاء حتى انقضت المدة المذكورة. ولف واستسر على ذلك إلى يوم تاريخه ، وأنها التمست منه الفيئة أو الطلاق ، وسألت سؤاله عن ذلك .

فسئل؟ فأجاب بصحة دعواها ، وذكر : أنه لم يني ، ، ولم يعتذر بعذر يمنعه من

الوطء ، فمند ذلك : خيره فى الفيئة أو الطلاق ، فامتنع من الفيئة ، وطلق زوجته المذكورة طلقة واحدة رجمية ، تكون بها جارية فى عصمته إلى انقضاء عدتها . فإذا انقضت فلاسبيل له عليها إلا بإذنها ورضاها ، وعقد جديد بشروطه الشرعية و إن طلقها طلاقا بائنا ، أو اختلعت من عصمته بشىء كتب على نحو ماتقدم فى صورة الخلع .

و إن امتنع من الفيئة ومن الطلاق وعظه الحاكم . فإن امتنع من ذلك وأصر على الامتناع ، عرض الحاكم على الزوجة الصبر ، فإذا أبت سألت الحاكم انفصالها بموجب الشرع الشريف ومقتضاه ، ثم يقول :

\* فأجابها الحاكم إلى ذلك، وطلقها على زوجها المذكور طلقة واحدة أولى رجعية تكون بها جارية في عصمته إلى انقضاء عدتها ، وهو أملك لرجعتها ما لم تنقض عدتها . وحكم لها بذلك حكماً سحيحاً شرعياً ، وأشهد على نفسه الكريمة بذلك ، ويؤرخ .

و إذا حلف الرجل على عدم وطء زوجته مدة تزيد على أر بعة أشهر ، فإن وطىء قبل انقضائها: بطل حكم الإيلاء ، وعليه الكفارة .

و إن انقضت ولم يف ورفعته إلى القاضى وادعت عليه بذلك ، فأقر بالزوجية ولم يصدقها على الإيلاء ، ولا على تقضى مدته ولم ينيء ، وحلف بالله العظيم أنه لا يطؤها مدة يكون مولياً منها ، فيقول بعد تمام الدعوى وحلفه :

\* فعند ذلك التمست الزوجة المذكورة من زوجها المذكور: أن يضرب لها أجلاً مدة أر بعة أشهر ، أولها كذا وآخرها كذا ، فيضرب لها المدة المذكورة . وأشهد عليه بذلك من حضره من العدول . والأمر محمول بينهما في ذلك على مايوجبه الشرع الشريف ، ويؤرخ .

فإذا انقضت المدة ولم يغيء كتب:

\* حضرت إلى مجلس الحكم العزيز الفلاني فلانة ، وادعت على فلان بين يدى

سيدنا الحاكم المشار إليه : أنه تزوج بها تزويجاً صحيحاً شرعياً ، بولى مرشد وشاهدى عدل ، و بإذنها ورضاها ، ودخل بها وأصابها ، وأنه حلف بالله العظيم و المعتق أو غير ذلك مما ينعقد به الإيلاء \_: أنه لا يطؤها مدة يكون مولياً فيها إلا بعد انقضا، أر بعة أشهر ، وانقضت المدة ، ولم ينيء ، وأنهادعته إلى الحاكم الفلاني وتنازعا في ذلك ، وأنكر الإيلاء ، وحلف أنه لا يطؤها مدة يكون مولياً فيها ، وضرب لها مدة أر بعة أشهر ، وقد انقضت ولم ينيء ، وسألت سؤاله عن ذلك . فسئل ؟ فأجاب بصحة دعواها ، واعترف لديه بذلك ، وأن مدة الأجل الذي ضر به لها انقضت ، ولم ينيء لزوجته هذه ، ولم يعتذر بعذر يمنعه عن الوطء . فينئذ أعلمه الحاكم أن الخيار له في الفيئة أو الطلاق ، فإن اختار الطلاق كما تقدم ، و إن امتنع وأصر على الامتناع وعظها ، وطاق عليه الحاكم كما تقدم شرحه . وهذا الطلاق وأجب .

### وصورة ما إذا تنازع الزوجان وخيف شقاق بينهما .

حضر إلى مجلس الحكم العزيز الفلانى فلان وفلانة ، وتصادقا أنهما زوجار متناكان بنكاح صبح شرعى . وثبت عنده صحة الزوجية على الأوضاع الشرعية ، وتكلم كل منهما فى حق الآخر . وزعم أنه لا يقيم معه حدود الله . وأشكل عليه أمرها واختلاف حالها . وهو أنهما وعدا بوفاء كل منهما فى حق الآخر بما يجب عليه من الحقوق الشرعية والأحوال المرضية ، وخيف شقاق بينهما . فأمرها الحاكم المشار إليه بتقوى الله وطاعته ، وسلوك المنهج القويم ، والصراط المستقيم ، على ماجاء به نص القرآن العظيم ، وسنة النبى الكريم . وكرر ذلك عليهما وزاد فى وعظهما . فلم يرجع كل منهما عما قاله فى حق الآخر . وتمادى الأمر بينهما ، واستمر حالها على ذلك . فأنفذ الحاكم المشار إليه رجلين حرين مسلمين عدلين ، عالمين بحالها ، عارفين بوجه الحكم ، للنظر بينهما والإصلاح مااستطاعا ، والتسديد عالمين عافلان وفلان \_ أحدها \_ وهو فلان \_ من أهل الزوج . والآخر ما قدرا \_ وها فلان وفلان \_ أحدها \_ وهو فلان \_ من أهل الزوج . والآخر

- وهو فلان - من أهل الزوجة ، وأمرهما بالكشف عن حالها ، بعد أن أخبرها الحاكم بما جرى لديه منهما ، و بما وعظهما به وخوفهما ، وما أمرها به من تقوى الله ، وامتثال أوامره واجتناب نواهيه . فامتثلا أمر الحاكم المشار إليه بذلك . و إلا فيفرقا بينهما إذا رأيا ذلك ، أو يجمعا ، وأن يأخذا بما لكل واحد منهما لصاحبه مايره . وصارا والزوجان بصحبتهما إلى مكانهما وكشفا عن حالها ، و بحثا عن أمرها . وخوفاها وحذراهما ، وأمراهما بتقوى الله وطاعته ، وأعلماهما بما يجب على كل واحد منها للآخر على الوجه الشرعى ، والسنن المرضى ، بما جاء به الكتاب والسنة . وطال الخطب بينهما في ذلك . فلم يذعنا للصلح ، ولا رغبا فيه ، ولم يرجع كل منهما عا قاله في حق الآخر . وأشكل أمرهما عليهما .

فإن كانا حكمين ، اعتمدا في حق الزوجين مايجب اعتماده ، إما باقرارهما على الزوجية ، أو انفصالهما بالطلاق . ثم يقول : وأنهما ألزما أنفسهما بما قضى به الحكان لهما وعليهما . وقبلا ذلك منهما ، ورضيا ما جعلاه إلى كل واحد منهما . مااختاره القاضى بمخاطبتهما على ذلك .

و إن كانا وكيلين عنهما اختلعا عن الزوجة ، وطلقا على الزوج بإذنهما . ويكتب ذلك ، كما تقدم ذكره في صورة وكيل الزوج . ووكيل الزوجة .

و إن رغب الزوج في طلاق زوجته على عوض تقوم به الزوجة ، فيفعل في ذلك كما تقدم في صورة الخلع ، و يحصل التفريق بينهما .

تربيل: إذا تنازع الزوجان، وظهر من تنازعهما بطلان النكاح، أو وطء من أو وطء شبهة، أو نكاح فاسد. وطالت الخصومة بينهما، وصارا إلى قبيح وفحش من القول والفعل، وآل أمرهما إلى تفريق الحاكم بينهما. كتب:

\* حضر إلى مجلس الحسكم العزيز الفلاني فلان وفلانة . وادعى فلان المذكور على فلانة المذكورة ـ ويذكر الصيغة الواقعة بينهما المؤدية إلى فساد النكاح ،

و يشرحها على حكم ماوقعت بينهما على أى وجه مفسد كان من مفسدات النكاح\_ ثم يقول :

وأنه تمادى به و بها الأمر بسبب ذلك إلى كثرة التنازع . وطالت الخصومة بينهما . وصار الأمر بينه و بينها إلى قبيح وفحش من القول والفعل . وسأل سؤالها عن ذلك .

فسألها الحاكم؟ فأجابت بعدم صحة دعواه . فتبين الحساكم أثر الريبة المفهمة بفساد أصل العقد الجارى بينهما ، وعدم حقيقته ، وفقدان وجوده . ووجد تناقض دعواهما ، وتكذيب أحدهما الآخر في دعواه ، واختسلاف قولها بظهور الريبة الواقعة منه ، القادحة في تزو يجها إياه ، ومعاشرته لها بغير مسوغ شرعى .

فعندذلك أمر بإيداعهما السجن لينظرفى أمرها ، تحريا فى الثبوت قبل بت الحكم بالاحتياط الذى لايضر مثله فى الأمور الشرعية . ثم أحضرها بعد ذلك ، وسألها عن حقيقة الحال الجارى بينهما ؟ فاعترفا بترتب دعواهما الزوجية على أصل كاذب . وتصادقا على أن لا نكاح بينهما ولا زوجية . فحينئذ سأل سائل شرعى ثبوت ذلك عنده . والتقريق بينهما ، لوجود المسوغ الشرعى المقتضى لذلك .

فتأمل الحاكم ذلك وتدبره . وروى فيه فكره ، وأمعن فيه نظره . واستخار الله كثيرا . واتخذه هادياً ونصيرا . وأجاب السائل إلى سؤاله . وفرق بين المذكورين أعلاه تفريقاً شرعياً ، تكون به في عدة منه إلى حين انقضائها شرعاً . وأمره بترك التعرض لها بموجب النكاح المذكور ، إلا بمستند شرعى بطريقه الشرعى . وألزمه لهما بمهر مثلها بمقتضى ثبوت إقرارها بالوطء الموجب لدرء الحد عنهما ، بمقتضى قيام الشبهة في نفس الوطء وقوتها . وأمرها بتقوى الله تعالى وطاعته وخشيته ومراقبته ، وحذرها من الوقوع في المحذور . وتوعدها على تعاطى ما يخالف ذلك في مشروعية النكاح . وفي سائر الأمور . وأشهد على نفسه الكريمة بذلك . ويكل و يؤرخ . والله أعلم .

# كتاب الظهار

# وما يتعلق به من الأحكام

« الظهار » مشتق من الظهر . و إنما خصوا « الظهر » من بين أعضاء الأم ؛ لأن كل مركوب يسمى ظهراً . لحصول الركوب على الظهر . فشبهت به الزوجة . وقد كان « الظهار » في الجاهلية طلاقاً . ثم نقل في الشرع إلى التحريم والكفارة . وقيل : إنه كان طلاقاً في أول الإسلام . والأول أصح .

والأصل فيه قوله تعالى ( ٥٨ : ٢ الذين يظاهرون منكم من نسائهم ماهن أمهاتهم . إن أمهاتهم إلا اللائى ولدنهم . و إنهم ليقولون منكراً من القول وزوراً و إن الله لعفو غفور) وقوله تعالى ( ٥٨ : ٣ والذين يظاهرون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا فتحرير رقبة من قبل أن يتماسا . ذلكم توعظون به ، والله بما تعملون خبير) .

وروی « أن خولة بنت مالك بن تعلبة \_ وقيل : اسمها خويلة \_ قالت : ظاهر منی زوجی أوس بن الصامت . فجئت رسول الله صلی الله عليه وسلم ، أشكو إليه ، وذكرت أموراً ، وقلت : قدمت معه صحبتی ، ونثرت له كنانتی . ولی منه صبیة إن ضمهم إلیه ضاعوا ، و إن ضمهم إلی جاعوا . أشكو إلی الله عُجَری و بُجَری ، ورسول الله صلی الله علیه وسلم بجادلنی فیه ، يقول : اتق الله ، فإنه ابن عمك . فما برحت حتی نزل القرآن ( ٨٥ : ١- ٢٢ قد سمع الله قول التی بجادلك فی زوجها \_ الآيات ) فقال رسول الله صلی الله علیه وسلم : يعتق رقبة . قلت : بارسول الله ، شيخ كبير قلت : بارسول الله ، شيخ كبير متنابعين . قلت : بارسول الله ، شيخ كبير مابه صيام . قال : فليطم ستين مسكيناً . قلت : ماعنده شی و يتصدق به . قال : قد أحسنت ، اذهبی فأطعمی عنه ستين مسكيناً ، وأنا أعينه بعرق آخر . قال : قد أحسنت ، اذهبی فأطعمی عنه ستين مسكيناً ، وارجعی إلی ابن عمك » قال

الأصمى: العرق \_ بفتح العين والراء \_ ما نسج من خوص ، كالزنبيل الـ كبير . وروى سليان بن بسار عن سلمة بن صغر قال لا كنت رجلا أصيب من المرأتي النساء مالا يصيبه غيرى . فلما دخل شهر رمضان خشيت أن أصيب من المرأتي شيئاً ، فظاهرت منها حتى ينساخ شهر رمضان . فبينا هي تحدثني ذات ليلة ، انكشف لي شيء منها . فلم ألبث أن نزوت عليها ، فلما أصبحت خرجت إلى قومي فأخبرتهم الخبر ، وقلت : المشوا معي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم . قالوا : لا والله . فانطلقت إلى رسول الله عليه وسلم فأخبرته الخبر . فقال : حرر رقبة ، فقلت : والذي بعثك بالحق ما أملك رقبة غيرها \_ وضر بت صفحة رقبتي \_ قال : فصم شهر بن متتابعين . قلت : وهل أصبت الذي أصبت إلا من الصيام ؟ قال : فأطم وسقا من تمر ستين مسكيناً . قلت : والذي بعثك بالحق نبياً لقد بتنا مالنا طعام . قال : فانطلق إلى صاحب صدقة بني زريق فليدفعها إليك ، فأطم ستين مسكيناً وسقا من تمر ، وكل أنت وعيالك بقيتها . فرجعت إلى قومي ، فقلت : وجدت عند كم الضيق وسوء الرأى ، ووجدت عند رسول الله صلى الله عليه وسلم وحدت عند كم الضيق وسوء الرأى . ووجدت عند رسول الله صلى الله عليه وسلم السعة وحسن الرأى ، وقد أمر لى بصدقتكم » .

و « الظهار » محرم لقوله تعالى ( و إنهم ليقولون منكراً من القول وزوراً ) ومعنى ذلك : أن الزوجة لاتكون محرمة كالأم .

و یصح الظهار من کل زوج یصح طلاقه . حراً کان أو عبداً ، مسلماً کان أوکافراً ، وخصی ومجبوب . وظهار السکران کطلاقه .

وصر یحه : أنت علی .. أو منی ، أو معی ، أو عندی ، أو لِي ــ كظهر أمی ، و كذلك أنت كظهر أمی علی الصحيح ، وقوله : جملتك ، أو نفسك ، أو ذاتك أو جسمك ، أو بدنك كبدن أمی ، أو جسمها أو ذاتها : صر يح . ومتی أتی بصر يح وقال : أردت غيره ، لم يقبل علی الصحيح .

ويصح تعليقه . ويصير بوجود الصفة مظاهراً .

#### فصل

وعلى المظاهر كفارة بالعود ، وهو أن يمسكها بعد ظهاره زمان إمكان فرقة على المشهور .

و يحرم قبل التكفير وطء ، لا لمس ونحوه بشهوة في الأظهر . وأقصى التلذذ في الإنزال . وفيما بين السرة والركبة : الاحتمالات .

و إذا عاد ووجبت الكفارة لم تسقط بفرقة ، و إن جدد النكاح فالتحريم مستمر حتى يكفر .

والكفارة: عتق رقبة مؤمنة سليمة ، أو صوم شهر بن متتابعين ، أو تمليك ستين مسكيناً كل مسكين مد بمد رسول الله صلى الله عليه وسلم من جنس الفطرة . والأظهر : اعتبار اليسار بوقت الأداء . فإن كان موسراً ففرضه الإعتاق ، أو معسراً فالصوم . فإن تكلف الإعتاق باستقراض أو غيره ، أجزأه على الصحيح ، أو معد فراغه لم يلزمه قطعاً . فإن أعتق كان ، ووقع الصوم تطوعاً . وكذا لو أطعم البعض ثم قدر على الصوم لم يلزمه . والعبد يكفر في الظهار بالصوم ، وليس للسيد منعه إلا في العتق والإطعام . والعبد يكفر في الظهار بالصوم ، وليس للسيد منعه إلا في العتق والإطعام . فإن عتق وأيسر قبل الكفارة لزمه الإعتاق في الأرجح .

وتجب النية في الصوم لكل يوم ، وكذا نية التتابع في الأصح.

# الخلاف المذكور في مسائل الباب

اتفق الأئمة رحمهم الله تعالى على أن المسلم إذا قال لزوجته « أنت على كظهر أمى» أنه مظاهر منها ، لا يحل له وطؤها حتى يقدم الكفارة ، وهي عتق رقبة إن وجدها . فإن لم يجد فصيام شهرين متتابعين . فإن لم يستطع فإطعام ستين مسكيناً واختلفوا في ظهار الذمى . فقال أبو حنيفة ومالك : لا يصح . وقال الشافعي وأحمد : يصح .

ولا يصح ظهار السيد من أمته إلا عند مالك.

واتفقوا على ظهار العبد ، وأنه يكفر بالصوم و بالإطعام عند مالك إن ملكه السيد .

واختلفوا فيمن قال لزوجته أمة كانت أو حرة « أنت على حرام » فقال أبوحنيفة: إن نوى الطلاق كان طلاقاً. فإن نوى الاثاً فهو اللاث . وإن نوى واحدة أو اثنتين فواحدة بائنة . وإن نوى التحريم ولم ينو الطلاق ، أو لم يكن له نية . فهو يمينوهو مول ، إن تركها أر بعة أشهر وقعت طلقة بائنة ، وإن نوى الظهار : كان مظاهراً . وإن نوى اليمين كانت يميناً ، ويرجع إلى نيته : كم أراد بها ، واحدة أو أكثر؟ سواء المدخول بها أو غيرها . وقال مالك : هو طلاق اللاث في المدخول بها ، وواحدة في غير المدخول بها .

وقال الشافعى: إن نوى الطلاق أو الظهار: كان مانواه . و إن نوى الىمين ، لم يكن يميناً ، ولـكن عليه كفارة يمين . و إن لم ينو شيئاً فقولان . أحدهما ــ وهو الراجح ــ لا شيء عليه . والثانى : عليه كفارة يمين .

وعن أحمد روايتان . أظهرهما : أنه صريح فى الظهار نواه أو لم ينوه . وفيه كفارة الظهار . والثانية : أنه يمين وعليه كفارة . والثالث : أنه طلاق .

واختلفوا فى الرجل يحرم طعامه وشرابه ، أو أمته . فقال أبو حنيفة وأحمد : هو حالف . وعليه كفارة يمين بالحنث . ويحصل الحنث عندهما بفعل جزء منه، ولا يحتاج إلى أكل جميعه .

وقال الشافعى : إن حرم الطعام أو الشراب أو اللباس فليس بشىء ولا كفارة . و إن حرم الأمة فقولان . أحدهما : لا شىء عليه . والثانى : لا تحرم . ولكن عليه كفارة يمين . وهو الراجح .

وقال مالك : لا يحرم عليــه شيء من ذلك على الإطلاق . ولا كفارة عليه .

واختلفوا : هل يحرم على المظاهرالقبلة واللمس بشهوة أم لا ؟ .

فقال أبو حنيفة ومالك : يحرم . وللشافى قولان . الجديد : الإباحة ، وعن أحمد روايتان . أظهرها : التحريم .

واختلفوا فيما إذا وطيء للظاهر منها .

فقال أبو حنيفة ومالك فى أظهر روايتيه : يستأنف الصيام إن وطىء فى خلال الشير من ليلاكان أو نهاراً ، عامداً كان أو ناسياً .

وقال الشافعي : إن وطيء بالليل مطلقًا لم يلزمه الاستثناف ، و إن وطيء بالنهار عامدًا فسد صومه وانقطع التتابع . ولزمه الاستثناف لنص القرآن .

واختلفوا فى اشتراط الأثمان فى الرقبة التى يكفر بها المظاهر .

فقال أبو حنيفة وأحمد ، فى إحدى روايتيه لا . وقال مالك والشافعي وأحمد في الروامة الأخرى : يشترط .

واختلفوا فيما إذا شرع فى الصيام ثم وجد الرقبة .

فقال الشافعى وأحمد : إن شاء مضى على صومه ، وإن شاء أعتق . وقال مالك : إن صام يوماً أو يومين أو ثلاثة عاد إلى العتق . وإن كان قد مضى فى صومه أتمه ، وقال أبو حنيفة : يلزم العتق مطلقاً .

واتفقوا على أنه لا يجوز له الوطء حتى يكفر ، وأنه لايجوز دفع شيء من الكفارات إلى الكافر والحربي .

واختلفوا فى الدفع إلى الذمى ، فقال أبو حنيفة : يجوز . وقال مالكوالشافمى وأحمد : لا يجوز .

ولو قالت المرأة لزوجها : أنت علي كظهر أمى . فلا كفارة عليها بالاتفاق إلا فى رواية عن أحمد . اختارها الخرقى . انتهى .

المصطلح : وهو يشتمل على صور .

منها: إذا قال الرجل لزوجته « أنت علي كظهر أمى ، أنت طالق » وواصل كلامه كان مطلقاً مظاهراً . وسقطت الـكفارة عنه . وكان الطلاق رجعياً ، إن كان قد دخل بها .

### \* صورة مايكتب في ذلك:

أشهد عليه فلان \_ أو أقر فلان \_ أنه كان في التاريخ الفلاني قال لزوجته فلانة التي دخل بها وأصابها : أنت علي كظهر أمى ، أنت طالق ، بكلام متصل غير منفصل ، وصدقته على ذلك ، وترافعا إلى حاكم من حكام المسلمين . وتحاكا عنده بسبب ذلك ، وحكم عليه بالطلقة المذكورة . تكون بها جارية في عصمته إلى انقضاء عدتها ، فإذا انقضت فلا سبيل له عليها إلا بإذنها ورضاها ، وعقد جديد بشروطه الشرعية . ويؤرخ .

### وصورة إشهاد المظاهر عليه بالظهار ولزوم الكفارة له .

أشهد عليه فلان أنه قال لزوجته فلانة في تاريخ كذا «أنت على كظهر أمى » أو لفظاً من صرائح الظهار المتقدم ذكرها ، وأنه أمسكما عقب قوله ذلك إلى الآن . وأنه قادر على الكفارة التي تلزمه شرعاً ، وهو ممتنع عن الوطء حتى يكفر ، وملتزم أحكام ذلك الشرعية . وعليه الخروج من الكفارة على مقتضى ما يجب عليه شرعا ، وصدقته زوجته المذكورة على ذلك كله تصديقاً شرعياً .

# \* وصورة ماإذا ترافعا إلى حاكم شرعى بسبب ذلك :

حضر إلى مجلس الحسكم العزيز الفلانى فلان وزوجته فلانة . وادعت فلانة الزوجة المذكورة على زوجها فلان المذكور : أنه تزوج بها تزويجاً صحيحاً شرعياً بنكاح صحيح شرعى ، بولى مرشد وشاهدى عدل ، بشرائطه الشرعية ، ودخل بها وأصابها أو لم يدخل بها ولم يصبها وأنه قال لها بصريح لفظه «أنت على كظهر أى » أو لفظ من صرائح الظهار المقدم ذكرها ، وأمسكها عقيب

ذلك ، وأن الكفارة واجبة عليه . وأنه دعاها للوط. فامتنعت حتى يكفر . وسألت سؤاله عن ذلك .

فسئل فأجاب بصحة دعواها ، وأنه قال ذلك بلفظه في المجلس المشار إليه ، فأمره الحاكم بعدم الوطء حتى يكفر ، واعترف لديه \_ أحسن الله إليه \_ أن الواجب عليه من الكفارة كذا وكذا .

و إن لم يصدقها على الظهار وصدقها على الزوجية ، فيأمرها الحــاكم بإقامة البينة ، ثم يقول :

\* فحينئذ قامت بينتها الشرعية على الظهار . وهما فلان وفلان . ولاينقص عن اثنين من الشهداء . وأقام كل من الشاهدين المذكورين شهادته عند الحاكم المشار إليه بذلك ، وقبلهما لما رأى معه قبولهما . وأمره الحاكم بعدم الوط ، حتى يكفر . فإن فعل الكفارة . كتب :

\* أشهد عليه فلان أنه فعل ماوجب عليه من الكفارة الشرعية بسبب الظهار المذكور، ويعين ذلك \_إما بعتق أو صوم ، أو إطعام \_ وصدقته زوجته المذكورة على ذلك تصديقاً شرعياً ، و إن لم تصدقه على الكفارة فترفعه إلى الحاكم وتقع الدعوى كما تقدم ، وتقدم البينة بذلك . ويكمل على نحو ماتقدم شرحه . والله تعالى أعلم .

# كتاب اللع\_\_\_ان وما يتعلق به من الأحكام

« اللمان » مشتق من اللمن . واللمن : هو الطرد والإبعاد . وسمى المتلاعنان بذلك لأن فى الخامسة اللمنة ، ولما يتعقب اللمان من المأثم والطرد ؛ لأنه لابد أن يكون أحدها كاذبًا . فيكون ملمونًا .

والأصل فيه قوله تعالى ( ٢٤ : ٦ والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهداء إلا أنفسهم، فشهادة أحدهم: أربع شهادات بالله إنه لَمِنَ الصادقين الآية )

ولاعن رسول الله صلى الله عليه وسلم بين عويمر العجلانى و بين امرأته كا روى سهل بن سعد الساعدى قال « أتى عويمر العجلانى النبى صلى الله عليه وسلم . فقال : يارسول الله ، أرأيت رجلاً وجد مع امرأته رجلا ، أيقتله فتقتلونه ، أم كيف يفعل ؟ فقال النبى صلى الله عليه وسلم . قد أنزل الله فيك وفي صاحبتك مافى هلال بن أمية وامرأته \_ يعنى : قوله (والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهدا الا أنفسهم ، فشهادة أحدهم أربع شهادات بالله إنه لمن الصادقين ) » لأنها عامة .

ولاعن النبى صلى الله عليه وسلم هلال بن أمية ، كاروى ابن عباس « أن هلال ابن أمية قذف زوجته بشريك بن سَحْاء ، فقال النبى صلى الله عليه وسلم : البينة أو حَدُّ في ظهرك . فقال : والذي بعثك بالحق إنى لصادق . ولينزلن الله في أمرى ما يبرىء ظهرى من الحد . فأنزل الله تعالى (والذين يرمون أزواجهم \_ الآية) فدعاه النبى صلى الله عليه وسلم ، وقال : أبشر ياهلال ، قد جعل الله لك فرجا وخرجا . قال : قد كنت أرجو ذلك من ربى » .

فإذا رأى الرجل امرأته تزنى ، أو أقرت عنده بالزنا ، أو أخبره بذلك ثقة ، أو استفاض فى الناس أن رجلا يزنى بها ، ثم وجده عندها ، ولم يكن هناك نسب يلحقه من هذا الزنا ، فله أن يقذفها بالزنا . لأنه إذا رآها فقد تحقق زناها . وإذا أقرت عنده ، أو أخبره ثقة ، أو استفاض فى الناس ووجد الرجل عندها ، غلب على ظنه زناها . فجاز له قذفها . ولايجب عليه قذفها « لما روى أن رجلا قال : يارسول الله ، إن امرأتى لا ترد يد لامس \_ تعريضاً منه بزناها \_ فقال النبى صلى الله عليه وسلم : طلقها . فقال : إنى أحبها . قال : أمسكها » .

وروى عبد الله بن مسعود « أن رجلا أتى النبى صلى الله عليه وسلم . فقال : يارسول الله ، إن وجد رجل مع امرأته رجلا فتكلم جلدتموه ، أو قتل قتلتموه ، أو سكت على غيظ . فقال النبى صلى الله عليه وسلم : اللهم افتح . فنزلت

آية اللعائب » فظهر أنه يتكلم أو يسكت ، ولم ينكر عليه النبي صلى الله عليه وسلم .

وأما إذا لم يظهر على المرأة بينة بالزنا ولا سبب ، حرم عليه قذفها . لقوله تعالى ( ١٦ : ١٦ إن الذين جاءوا بالإفك عصبة منكم ، لا تحسبوه شراً لكم ، بل هو خير لسكم . لكل امرىء منهم ما اكتسب من الإثم . والذى تولى كِبْره منهم له عذاب عظيم ) .

ولما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « من قذف محصنة أحبط الله عمله ثمانين عاماً » (١) .

و إن أخبره بزناها من لا يثق بقوله حرم عليه قذفها . لأنه لا يغلب على الظن إلا قول الثقة .

و إن وجد عندها رجلاولم يستفض فى الناس أنه يزنى بها، حرم عليه قذفها، لجواز أن يكون دخل إليها هار باً، أو لطلب الزنا ولم تجبه، فلا يجوز قذفها بأمر محتمل.

و « اللَّـان » يمين مؤكدة بلفظ شهادة . وقيل : فيها ثبوت شهادة .

و يشترط فى الملاعن أهلية الىمين والزوجية . فلا يصح لعان صبى ومجنون . و يصح من ذمى ورقيق ومحدود فى القذف .

فإذا نفى الرجل حمل زوجته ولم يُقرِ " به ، ترافعا إلى الحاكم ولاعن لإسقاط الحد عن نفسه ونغى ذلك النسب عنه .

# الخلاف المذكور في مسائل الباب

أجمع الأئمة رحمهم الله تعالى على أن من قذف امرأته ، أو رماها بالزنا ، أو ننى حلها . وأكذبته ولا بينة له : أنه يجب عليه الحد ، وله أن يلاعن وهو أن يكرر المين أربع مرات بالله : إنه لمن الصادقين ، ثم يقول فى الخامسة : إن لعنة الله (1) فى النفس من هذا الحديث شىء ، فيحث .

عليه إن كان من الكاذبين . فإذا لاعن لزمها حينئذ الحد . ولها درؤه باللمان . وهو أن تشهد أربع شهادات بالله : إنه لمن الكاذبين ، ثم تقول في الخامسة : إن غضب الله عليها إن كان من الصادقين .

فإن نكل الزوج عن اللمان لزمه الحد عند مالك والشافعي ، إلا أن الشافعي يقول : إذا نكل فسق ، ومالك يقول : لا يفسق حتى يحد . وقال أبو حنيفة : لا حدّ عليه ، بل يحبس حتى يلاعن أو يقر .

و إن نكلت الزوجة حبست حتى تلاعن أو تقر عند أبى حنيفة ، وفى أظهر الروايتين عن أحمد . وقال مالك والشافعي : يجب عليها الحد .

واختلفوا هل اللمان بين كل زوجين ، حرين كانا أو عبدين أوأحدها ، عدلين كانا أو فاسقين ، أو أحدها ؟ فعند مالك : إن كل مسلم صح طلاقه صح لعانه ، حراً كان أو عبداً ، عدلا كان أو فاسقاً . و به قال الشافعي وأحمد ، غير أن الكافر يجوز طلاقه ولعانه عند الشافعي وأحمد . والكافر عند مالك لا يقع طلاقه . لأن أنكحة الكفار عنده فاسدة ، فلا يصح لعانه .

وقال أبو حنيفة : اللمان شهادة . فمتى قذف ، وليس هو من أهل الشهادة ، حدّ وهل يصح اللمان لنفي الحل قبل وضعه ؟

قال أبو حنيفة وأحمد: إذا نغى حمل امرأته فلا لعان بينها . ولا ينتنى عنه . فإن قذفها بصر يح الزنا لاعن القذف ، ولم ينف نسبه ، سواء ولدته لستة أشهر أو لأقل . وقال مالك والشافعى : يلاعن لنفي الحمل ، إلا أن مالكا اشترط أن يكون استبراؤها بثلاث حيضات أو مجيضة ، على خلاف بين أصحابه .

#### فصل

وفرقة التلاعن واقعة بين الزوجين بالاتفاق .

واختلفوا بماذا تقع ؟ فقال مالك : تقع بلمانها خاصة من غير تفرقة الحاكم، وهي رواية عن أحمد . وقال أبو حنيفة وأحمد ، في أظهر روايتيه : لاتقع إلا بلمانهما ٢ - جواهر ج ٢

وحكم الحاكم . فيقول : فرقت بينهما . وقال الشافعي : تقع بلعان الزوج خاصة ، كما ينتني النسب بلعانه ، و إنما لعانهما يسقط الحد عنهما .

واختلفوا : هل ترتفع الفرقة يتكذيب الزوج نفسه أم لا؟

فقال أبوحنيفة : ترتفع . فإذا كذب نفسه جلد الحد . وكان له أن يتزوجها . وهى رواية عن أحمد . وقال مالك والشافعي وأحمد في أظهر روايتيه : هي فرقة مؤ بدة لاترفع بحال .

واختلفوا : هل فرقة اللعان فسخ أو طلاق ؟

فقال أبو حنيفة : طلاق بائن . وقال مالك والشافعي وأحمد : فسنخ .

وفائدته : أنه إذا كان طلاقا لم يتأبد التحريم . و إن أكذب نفســه جاز له أن يتزوجها .

وعند مالك والشافعي : هو تحريم مؤ بدكالرضاع ، فلا تحل له أبداً . و به قال عمر وعلى وابن مسمود وابن عر وعطاء والزهرى والأوزاعي والثورى .

وقال سعيد بن جبير: إنما يقع باللعان تحريم الاستمتاع. فإذا أكذب نفسه ارتفع التحريم، وعادت زوجته إنكانت في العدة.

#### فصل

ولو قذف زوجته برجل بعينه ، فقال « زنى بك فلان » فقال أبو حنيفة ومالك : تلاعن الزوجة ، و يحد للرجل الذى قذفه ، إن طلب الحد . ولا يسقط باللعان . وللشافعى قولان . أحدها : يحد حداً واحداً لهما ، وهو الراجح . والثانى : يحد لكل واحد منهما حدا .

فإن ذكر المقذوف فى لعانه سقط الحد . وقال أحمد : عليه حد واحد لهما ، ويسقط بلعانهما .

ولو قال لزوجته « يا زانية » وجب عليه الحد إن لم يثبته . وليس عند مالك

فى المشهور عنه أن يلاعن حتى يدعى رؤيته بعينه . وقال أبو حنيفة والشافعى : له أن يلاعن، و إن لم يذكر رؤية .

#### فصل

لو شهد على المرأة أربعة ، منهم الزوج . فعند مالك والشافعي وأحمد : لا يصح . وكلهم قَذَفة . يحدون ، إلا الزوج ، فيسقط حده باللعان . وعند أبي حنيفة : تقبل شهادتهم ، وتحد الزوجة .

ولو لاعنت المرأة قبل الزوج : اعتد به عند أبى حنيفة . وقال مالكوالشافعي وأحمد : لايعتد به .

#### فصل

والأخرس: إذا كان يعقل الإشارة ، ويفهم الكتابة ، ويعلم ما يقوله . فإنه يصح لعانه وقذفه عند مالك والشافعي وأحمد . وكذلك الخرساء . وقال أبو حنيفة : لا .

و إذا بانت زوجته منه ، ثم رآها تزنى فى العدة : فله عند مالك أن يلاءن . وقال وكذا إن تبين بها حمل بعد طلاقه ، ولو قال : كنت استبرأتها بحيضة . وقال الشافعى : إن كان هناك حمل أو ولد : فله أن يلاعن و إلا فلا ، وقال أبو حنيفة وأحد: ليس له أن يلاعن أصلا .

ولو تزوج امرأة وطلقها عقب العقد من غير إمكان وطء ، وأتت بولد لستة أشهر من العقد ، لم يلحق به عند مالك والشافعي وأحمد ، كما لو أتت به لأقل من ستة أشهر . وقال أبو حنيفة : إذا عقد عليها بحضرة الحاكم ، ثم طلقها عقب العقد، فأتت بولد لستة أشهر لحق به ، و إن لم يكن هناك إمكان وطء . و إنما يعتبر أن تأتى به لستة أشهر فقط ، لا أكثر منها ولا أقل . لأنها إن أتت به لأكثر من ستة أشهر يكون الولد حادثا بعد الطلاق الثلاث ، فلايلحقه ، و إن أتت به لأقل من ستة أشهر كان الولد حادثا قبل العقد ، فلا يلحق به .

وقال أيضاً : لو تزوج امرأة وغاب عنها السنين الطوال فأتاها خبر وفاته فاعتدت . ثم تزوجت وأتت بأولاد من الثانى ، ثم قدم الأول ، فإن الأولاد يلحقون بالأول ، وينتفون من الثانى . وعند مالك والشافعى وأحمد : يكونون للثانى . وقال أيضاً : لو تزوج وهو بالمشرق امرأة وهى بالمغرب ، وأتت بولد لستة أشهر من العقد . كان الولد ملحقاً به ، و إن كان يينهما مسافة لا يمكن أن يلتقيا أصلاً ، لوجود العقد . اننهى .

فائرة: قال ابن عبد السلام في القواعد: إذا قال الرجل « أنت أزني الناس و المستحد الله أزني من زيد » فظاهر هذا الله فظ: أن زناه أكثر من زنا سائر الناس ، أو من زنا زيد ، وقال الشافعي: لاحد عليه ، حتى يقول « أنت أزني زناة الناس » أو «فلان زان وأنت أزني منه» وفي هذا بعد ، من جهة أن الجاز قد غلب على هذا الله فظ . فيقال : فلان أشجع الناس ، وأسخى الناس ، وأعلم الناس . والناس كلهم يفهمون من هذا الله فظ : أنه أشجع شجعان الناس ، وأسخى أسخياء الناس . والتعبير الذي وجب الحد لأجله حاصل من هذا الله فظ حصوله بقوله « أنت زان »

فرع : كل حدّ أو تعزير ثبت بطلب شخص سقط بعفوه بشرط أهليته . ----

المصطلح: وما يشتمل عليه من الصور

\* صورة ما إذا نفى الرجل حمل زوجته ، وكان حملا ظاهراً ، وترافعا إلى الحاكم . فإن كان بينهما كتاب يشهد بالزوجية كتب محضراً صورته :

\* حضر شهود يعرفون فلانا وفلانة معرفة صحيحة شرعية ، ويشهدون \_ مع ذلك \_ أنهما زوجان متناكحان بنكاح صحيح شرعى ، دخل الزوج منهما بالزوجة وأصابها . يعلمون ذلك ويشهدون به ، مسئولين بسؤال من جاز سؤاله شرعا ، ويؤرخ .

وكتب: حسب الإذن الكريم العالى الحاكمي الفلاني . ثم يثبت هذا المحضر

عند الحاكم بشهادة من شهد فيه ، ثم يكتب على ظهر كتاب الزوجة ، أو على ظهر هذا الحضر :

\* حضر إلى مجلس الحكم العزيز الفلانى \_ هذا الحاكم أو غيره \_ فلان وفلانة . واعترفا أنهما زوجان متناكحان بنكاح صحيح شرعى \_ إن كان ذلك على ظهر كتاب الزوجة \_ ثم يقول : على الحكم المشروح باطنه .

و إن كان على ظهر المحضر ، فيقول :

\* لما قامت البينة الشرعية فى المحضر المسطر باطنه عند سيدنا الحاكم المشار إليه باطنه . وثبت ذلك عنده الثبوت الشرعى على الحكم المشروح باطنه .

\* وإن كان الثبوت عند غير الحاكم الذى أثبت المحضر: فتقع الدعوى عنده. ولا بد من إيصال ثبوت النسكاح به: ادعى الزوج المذكور أعلاه أن زوجته فلانة المذكورة معه فيه حامل ، وليس هذا الحمل منه . وإنما زنت به ، وننى الحمل المذكور . وادعت الزوجة: أن الحمل منه ، ولم يصدقها عليه . فحوفهما الحاكم المشار إليه بالله تعالى ووعظهما ، وزاد فى تخويفهما وتحذيرها . فأصركل منهما على ماقاله ولم يرجع ، واستمرا على ذلك . فاقتضى الحال الحكم بينهما بما تقتضيه الشريعة المطهرة . و برز أمر الإمام الأعظم بذلك . فقضى الحاكم المشار إليه باللهان بين هذين الزوجين المذكورين . وأمر بتحليفهما بالمسجد الجامع بحضور جماعة من الفقهاء العدول المتميزين والصلحاء والأخيار ، ومن حضر من المسلمين . على نص كتاب الله العظيم . فتقدم الزوج المذكور . وقام قائما على قدميه بالجامع في دبر صلاة العصر ، من يوم الجمعة من شهر كذا سنة كذا ، عند المنبر ، واستقبل القبلة بحضرة زوجته ، ومن حضر بالمجلس المذكور من المسلمين . وحلف واستقبل القبلة بحضرة زوجته ، ومن حضر بالمجلس المذكور ، وهو يشير إلى وبعة أيمان بالله ، كما أوجب الله أن يحلف به فى الوقت المذكور ، وهو يشير إلى زوجته المذكورة : أنه فيا قاله لمن الصادقين . وقال فى الخامسة : وأن لعنة الله زوجه المذكورة : أنه فيا قاله لمن الصادقين . وقال فى الخامسة : وأن لعنة الله إن كان من المحاذبين ،

وحلفت الزوجة فى الموضع المذكور عقيبه ، وهى مستقبلة القبلة ، أربعة أيمان بالله إنه لمن السكاذبين . وقالت فى الخامسة : وأن غضب الله عليها إن كان من الصادقين .

وتثبت أيمان كل منهما على مانص فى كتاب الله العزيز عند سيدنا المشار إليه ، وتشخيصهما عنده الثبوت الشرعى . فبحكم ذلك وقضيته : وقعت الفرقة بين هذين المتلاعنين ، بمقتضى اللهان الواقع بينهما على الحسكم المشروح أعلاه ، وحرم عليهما أن يتناكا أبدا ، وأسقط هذا اللمان نسب حمل الزوجة المذكورة من فلان المذكور . وحكم الحاكم المشار إليه \_ أحسن الله إليه \_ بموجب هذا اللمان وقضيته ، وقضى بذلك وأمضاه . وألزم العمل بمقتضاه ، حكماً شرعياً تاماً ، معتبراً مرضياً ، مسئولا فيه ، مستوفياً شرائطه الشرعية . و إبقاء كل ذى حجة معتبرة على حجته ، إن كانت . وأسقط القذف عن فلان فيا رمى به فلانة من لمانه ، وأسقط الحد عنها فيا رماها به موضع لمانها . واعترف المحكوم عليهما أن لا دافع في حكم به عليهما . وثبت ذلك عند الحاكم المشار إليه . وأشهد على نفسه الكريمة من حضر مجلس حكمه وقضائه ، وهو نافذ القضاء والحكم ماضيهما . وذلك فى اليوم المبارك ، ويكتب القاضى التاريخ والحسبلة بخطه .

\* صورة الإقرار بنفي ولد جاريته مملوكته بعد الوطء والاستبراء ، وعدم الوطء بعد :

أشهد عليه فلان \_أو أقر فلان\_ أنه كان قبل تاريخه وطى، مماوكته فلانة \_ و يذكر جنسها \_ المسلمة المقرة له بالرق والعبودية ، ثم استبرأها بعد الوط، استبراء صحيحاً شرعياً ، وأنه لم يطأها بعد الاستبراء ، وأنها بعد ذلك أتت بولد وسمته فلاناً ، وأنه الآن في قيد الحياة . وأن هذا الولد المذكور ليس هو من صلبه ، ولا نسب بينه و بينه ، وأشهد على نفسه بذلك بحضور جاريته المذكورة . و يؤرخ .

\* وصورة ماإذا أقر بولد رزقه من جاريته: سبق في كتاب الإقرار . والله أعلم.

# كتاب العدد

## وما يتعلق بها من الأحكام

الأصل فى وجوب العدة قوله تعالى ( ٢ : ٢٢٨ والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قُرُوم )

وجملة ذلك : أن الزوجة يجب عليها العدة بطلاق الزوج أو بوفاته .

فأما عدة الطلاق: فينظر فيها. فإن طلقها قبل الدخول بها والخاوة لم تجب العدة، لقوله تعمالى ( ٣٣: ٤٩ يا أيها الذين آمنوا إذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن. فما لكم عليهن من عِدَّة تعتدونها. فمتعوهن وسرحوهن سراحاً جميلا).

و إن طلقها بعد أن دخل بها ، وجبت عليها العدة . لأن الله تعالى لما لم يوجب عليها العدة إذا طلقت قبل الدخول ، دل على أنها تجب عليها العدة بعد الدخول . لأن رحمها قد صار مشغولا بماء الزوج . فوجبت عليها العدة لبرا. ته منه .

و إن طلقها بعد الخلوة وقبل الدخول . فقد نص الشافعي ، في الجديد ، على أن الخلوة لا تأثير لها في استقرار المهر ، ولا في إيجاب العدة ، ولا في قوة قول من يدعى الإصابة . وسيأتى الخلاف بين العلماء رضى الله عنهم في ذلك .

وعدة النساء قسمان . أحدها : يتعلق بفرقة تحصل بعد الدخول ، كما تقدم . فإذا وجبت العدة على المطلقة ، فلا يخلو : إما أن تكون حاملا أو حائلا . فإن كانت حاملا لم تنقض عدتها إلا بوضع الحمل ، حرة كانت أو أمة . لقوله تعالى ( ٦٥ : ٤ وأولاتُ الأحمال أجلهن أن يَضَعْنَ حملهن ) ولأن العدة تراد لبراءة الرحم . و براءة الرحم تحصل بوضع الحمل ، لقوله صلى الله عليه وسلم في السبايا « لاتوطأ حامل حتى تضع ، ولا حائل حتى تحيض » .

والحرة التي تطهر وتحيض : تعتد بعد الطلاق بثلاثة قروء . و «القرء» الطهر ،

فإذا طلقت وهي طاهرة فحاضت ، ثم طهرت ثم حاضت ، ثم طهرت ثم حاضت : فقد مضت العدة .

والأصح: أنه لاحاجة إلى مضى يوم وليلة من الحيضة الثالثة ، أو الرابعة . وهل يحسب طهر التي لم تحض أصلا قُرءًا ؟

فيه قولان . بناء على أن المعتبر في القرء الانتقال من الطهر إلى الحيض ، أو الطهر المحتوَش بين دمين . والأظهر الثاني .

والمستحاضة تعتد بأقرائها المردودة إليها من العادة ، أو الأقل ، أو الغالب والناسية المأمورة بالاحتياط : تنقضى عدتها بثلاثة أشهر ، على أصح الوجهين . والثالث : أنهاتتر بص إلى سن اليأس ، ثم تعتد بثلاثة أشهر .

وأما الأمة : فإنها تعتد بقرأين .

والمكاتبة والمستولدة ومن بعضها رقيق كالقِنَّة .

و إن عتقت الأمة في العدة فإن كانت رجعية . فالجديد وأحد قولى القديم : أنها تكمل عدة الحرائر . و إن كانت بائنة . فالقديم وأحد قولى الجديد : إنها تعتد بقرأين .

والحرة التي لاترى الدم ، لصغر أو يأس إذا طلقت : تعتد بثلاثة أشهر هلالية . فإن طلقت في أثناء الشهر وانكسر ذلك الشهر ، فيعتبر بعده شهران بالهلال . ويكمل المنكسر ثلاثين . ولوكانت تعتد بالأشهر فحاضت قبل تمامها انتقلت إلى الأقراء .

والأمة التي لاترى الدم ، هل تعتد بثلاثة أشهر أيضا ، أو بشهر ين ، أو بشهر ونصف ؟ فيه ثلاثة أقوال . أولاها : الثالث .

وللواتى انقطع دمهن لعلة معروفة ، كرضاع ومرض ، يتربصن إلى أن يحضن، فيعتددن بالأقراء ، أو يئسن فيعتددن بالأشهر .

واللواتي انقطع دمهن لالعلة تعرف كذلك حكمهن على الجديد . وفي القديم

لا يكلفن التربص إلى سن اليأس ، بل يتربصن تسعة أشهر فى أظهر القولين ، وأربع سنين فى الثانى ، ثم يعتددن بالأشهر .

وعلى الجديد: لو رأت إحداهن الدم بعد سن اليأس قبل تمام الأشهر ، انتقلت إلى الأقراء . و إن رأت بعد تمام الأشهر ، فأشبه الأقوال بالترجيح : أنها إن لم تنكح بعد ، فتنتقل إلى الأقراء ، و إن نكعت لم تؤثر رؤية الدم .

وهل النظر في سن اليأس إلى جميع النساء ، أو إلى نساء العشيرة ؟ قولان . الثانى : أقرب إلى الترجيح . وهذا جميعه في الحائل .

وأما الحوامل: فأجلهن أن يضعن حملهن.

و يشترط فى انقضاء العدة بوضع الحمل شرطان . أحدها : أن يكون الحمل منسو با إلى من يعتد منه ، ظاهراً أو احتمالا ، كما فى النفى باللعان . أما إذا لم يتصور أن يكون الولد منه ، فلا تنقضى العدة منه بالوضع .

والثانى: أن ينفصل الحمل بتمامه . فلو كانت حاملا بتوأمين لم تنقض العدة حتى ينفصل الثانى بكماله . ومهماكان الزمن المتخلل بين الولدين دون ستة أشهر فهما توأمان .

ولا فرق في انقضاء العدة بين أن يكون الولد ولد حيًّا أو ميتا .

ولا تنقضى بإسقاط الدَّلَقة . وتنقضى بإسقاط المضغة إن ظهرت فيها صورة الآدميين . إما تَبيَّنة ، كيد أو إصبع يراها كل من ينظر إليها ، أو خفية يختص عمرفتها القوابل .

و إن لم يظهر فيها صورة بينة ولاخفية ، وقالت القوابل : إنها أصل الآدى ، فكذلك .

ولوكانت تعتد بالأقراء أو الأشهر، فظهر بهما حمل من الزوج، فعدتها بالوضع. وإن ارتابت فليس لها أن تنكح حتى تزول الريبة. وإن عرضت الريبة بعد تمام الأقراء أو الأشهر، أو بعد ما نكحت زوجاً آخر، فلا يحكم

ببطلان النكاح إلا إذا تحققنا كونها حاملا يوم النكاح ، بأن ولدت لأقل من ستة أشهر من يومئذ .

و إن كانت قبل نكاح زوج آخر . فالأولى الصبر إلى زوال الريبة . فإن لم تصبر ونكحت : فالأصح أنه لا يحكم ببطلانه فى الحال ، فإن تحقق الحاكم ما يقتضيه ، حكم حينئذ بالبطلان .

ومن أبان زوجته بالخلع أو غيره ، ثم أتت بولد لأر بع سنين فما دونها ، لحقه . و إن كان لأكثر من هذه المدة ، لم يلحقه .

ولو طلقها طلاقاً رجمياً فالمدة تحسب من وقت انصرام العدة ، أو من وقت الطلاق ؟ فيه قولان . رجح منهما الثاني .

ولو نكحت بعد انقضاء العدة وأتت بولد لما دون ستة أشهر فكأنها لم تنكح. و إن كان لستة أشهر فأكثر فالولد للثاني .

و إن نكحت المطلقة نكاحا فاسداً ، بأن نكحت في العدة وأتت بولد . فإن أتت به لزمان الإمكان من الأول دون الثاني . فيلحق بالأول . وتنقضى العدة بوضعه ، ثم تعتد عن الثاني .

و إن كان الإمكان من الثاني دون الأول. فيلحق بالشانى . و إن وجد الإمكان منهما جميعاً ، فيعرض على القائف. فإن ألحقه بأحدها فالحسكم كما لوكان الإمكان منه خاصة .

و إذا اجتمع على المرأة عدتان من شخص واحد من جنس واحد. بأن طلقها ثم وطئها وهى فى عدتها بالأقراء أو الأشهر جاهلا إن كان الطلاق بائناً ، وعالماً أو جاهلا إن كان الطلاق رجعياً . فتتداخل العدتان .

ومعنى التداخل : أنها تعتد بثلاثة أقراء ، أو بثلاثة أشهر من وقت الوطء . فيندرج فيه منها ما بقي من عدة الطلاق .

و إن كان في إحدى المدتين بالحمل والأخرى بالأقراء ... بأن طلقها وهي

حائل ثم وطنها فى الأقراء وأحبلها ، أو طلقها وهى حائل ، ثم وطنها قبل الوضع – ففى دخول الأقراء فى الحمل وجهان . أشبههما الدخول وانقضاء العدتين جميعاً بالوضع وله الرجعة إلى أن تضع إن طرأ الوطء ، وهى تعتد بالحمل . وكذا إن وجد الحمل وهى تعتد بالأقراء عن الطلاق ، فى أظهر الوجهين .

و إن كانت العدنان من شخصين \_ كما إذا كانت فى عدة عن زوج ، أو وطء شبهة ، فوطئها آخر بالشبهة ، أو فى نكاح عاسد ، أو كانت المنكوحة فى عدة وطء شبهة فطلقها زوجها \_ فلا تداخل . وتعتد عن كل واحد منهما عدة كاملة ثم تنظر . فإن لم يكن حمل وسبق الطلاق وطء الشبهة . أتمت عدة الطلاق . فإذا فرغت استأنفت العدة الأخرى .

وللزوج الرجعة فى عدته إن كان الطلاق رجعياً ، فاذا راجع تنقطع عدته . وتشرع فى عدة الوطء بالشبهة . ولا يستمتع الزوج بها إلى أن تنقضى العدة . و إن سبق الوطء بالشبهة الطلاق فتقدم عدة الوطء ، أو عدة الطلاق ؟ فيه وجهان . أظهرهما : الثانى . و إن كان هناك حمل . فتقدم عدة الحمل منه ، سابقاً كان الحمل أو لاحقا .

و إذا هجر الزوج المطلقة أو غاب عنها ، انقضت عدتها بالأقراء أو الأشهر . ولو كان يخالطها أو يعاشرها معاشرة الأزواج . فالذى رجحه المعتبرون : أنه إن كان الطلاق رجعياً لم تنقض العدة . وإن كان بائناً انقضت .

قالوا: وليس له الرجعة إلا في الأقراء أو الأشهر ، و إن لم يحكم بانقضاء العدة في الرجعية.

ولو نكح معتدة على ظن الصحة ووطئها ، لم تحسب زمان استفراشه إياها من مدة الطلاق . ومن أى وقت يحكم بانقطاع المدة ؟ فيه قولان ، أو وجهان . أحدهما : من وقت الوطه .

ولو راجع المطلقة ثم طلقها ، نظر . إن أصابها بعد الرجعة فلابد من استئناف العدة ، و إن لم يصبها فكذلك على الجديد . هذا إذا كانت حائلاً .

فإن كانت حاملا فطلقها بائنا قبل الوضع . انقضت العدة بالوضع ، أصابها أو لم يصبها .

و إن وضعت ثم طلقها وجب استئناف العدة إن أصابها . وكذا إن لم يصبها على الأصح .

ولو جامع المدخول بها . ثم جدّد نكاحها وأصابها ، ثم طلقها أو خالعها ثانياً . فعليها استثناف العدة . وتدخل فها بقية العدة السابقة .

## عدة الوفاة

وأما القسم الثانى: فهو عدة الفراق بوفاة الزوج . ومدتها في حق الحرة :

أر بعة أشهر وعشرة أيام بلياليها . وفي حق الأمة : شهران وخمسة أيام ، لا فرق في
وجوبها بين ذوات الأقراء وغيرهن ، والمدخول بهن وغير المدخول بهن . وتعتبر
المدة بالهلال ما أمكن . فإن انطبق الموت على أول الهلال : حسبت أر بعة أشهر
بالأهلة ، وضمت إليها عشرة أيام من الشهر الخامس .

و إن مات الزوج في خلال شهر هلال ، وكان الباقى دون المشرة ، فتمد وتحسب أربعة أشهر بعده بالأهلة ، ثم تـكمل العشرة .

ولو مات الزوج والمرأة في عدة الطلاق . فإن كانت رجعية . انتقلت إلى عدة الوفاة . وإن كانت بائناً أكلت عدة الطلاق ولم تنتقل إلى عدة الوفاة .

هذا إذا لم تكن المتوفى عنها حاملا . فإن كانت حاملا : فعدتها بوضع الحمل بتامه .

و يشترط أن يكون الحل منه ظاهراً أواحتمالاً ، كما ذكرناه آنفاً في عدة الطلاق أما الصبى الذي لا ينزل إذا مات وامرأته حامل : فعدتها بالأشهر لا بالوضع

وكذا الحكم فى المسوح الذى لم يبق ذكره ولا أنثياه . فلا يلحقه الولد على ظاهر المذهب .

والمجبوب الذكر الباقى الأنثبين: يلحقه الولد، فتعتد امرأته عن الوفاة بوضع الحمل، وكذا المسلول الخصيتين الباقى الذكر على الأظهر.

ولو طلق إحدى امرأتيه وماتت قبل البيان أو التعيين ، فإن لم يكن قد دخل بواحدة منهما اعتدتا عدة الوفاة . و إن كان قد دخل بهما وهما من ذوات الأقراء ، وكان الطلاق رجعيا : اعتدتا عدة الوفاة . و إن كان الطلاق بائناً : فتعتد كل واحدة منهما بأقصى الأجلين : من عدة الوفاة ، ومن ثلاثة أقراء من أقرائها . وتحسب الأقراء من وقت الطلاق . وعدة الوفاة من وقت الوفاة .

وأما الغائب المنقطع الخبر: فلا يجوز لزوجته أن تنكح زوجاً آخر حتى تتيقن موته أو طلاقه .

وفى القديم: أنها تتربص أربع سنين ، ثم تعتد عدة الوفاة ، ثم تنكح . ولو حكم بمقتضى القديم حاكم ، فهل ينقض حكمه تفريعاً على الجديد؟ فيه وجهان . أظهرهما : نعم ينقض .

ولو نكحت بعد التربص والعدة و بان أن المفقود كان ميت حينئذ ، فني صحة النكاح على الجديد وجهان ، بناء على الخلاف فيما إذا باع مال أبيه على ظن حياته ، فبان أنه كان ميتاً .

## الخلاف المذكور في مسائل الباب

اتفق الأئمة رحمهم الله تعالى على أن عدة الحامل مطلقاً بالوضع ، المتوفى عنها زوجها والمطلقة .

وعلى أن عدة من لم تحض أو يئست : ثلاثة أشهر .

وعلى أن عدة من لم تحض: ثلاثة أقراء إذا كانت حرة . فإن كانت أمة فقرآن بالاتفاق . وقال داود : ثلاثة . والأقراء: الأطهار عند مالك والشافعي. وعند أبي حنيفة: الأقراء الحيض. وعن أحمد روايتان .

واختلفوا فى المرأة التى مات زوجها فى طريق الحج . فقال أبو حنيفة : يلزمها الإقامة على كلحال ، إن كانت فى بلد أو مايقار به . وقال مالك والشافعى وأحمد : إن خافت فوات الحج بالإقامة لقضاء العدة جاز لها السفر .

واختلفوا في زوجة المفقود . فقال أبو حنيفة والشافعي في الجديد الراجح ، وأحمد في إحدى روايتيه : لا تحل للأزواج حتى تمضى عليها مدة لا يعيش في مثلها غالباً . وحَدَّها أبو حنيفة بمائة وعشرين سنة . وحدها الشافعي وأحمد بتسعين سنة . فعلى الجديد : للزوجة طلب النفقة من مال الزوج أبداً . فإن تعذرت كان لها الفسخ لتعذر النفقة على أظهر قولى الشافعي . وقال مالك والشافعي في القديم \_ واختاره جماعة من متأخرى أصحابه وهو قوى ، فعله ولم تنكره الصحابة رضى الله عنهم أجمعين ، وأحمد في الرواية الأخرى \_ : تتربص أربع سنين . وهي أكثر مدة الحل ، وأربعة أشهر وعشراً مدة الوفاة . ثم تحل للأزواج .

واختلفوا في صفة المفقود . فقال الشافعي في الجديد : هو الذي اندرس أثره. وانقطع خبره . وغلب على الظن موته . وقال مالك والشافعي في القديم : لافرق بين أن ينقطع خبره بسبب ظاهره الهلاك أم لا . وقال أحمد : هو الذي ينقطع خبره بسبب ظاهره الهلاك ، كالمفقود بين الصفين ، أو يكون في مركب فتغرق المركب . فيسلم قوم و يغرق قوم .

أما إذا سافر بتجارة وانقطع خبره ، ولم يعلم أحى هو أو ميت ؟ فلا تتزوج زوجته حتى تتيقن موته ، أو يأتى عليه زمان لا يعيش مثله فيه . وقال أبو حنيفة: للفقود هو من غاب ولم يعلم خبره .

واختلفوا فيما لو قدم زوجها الأول وقد تزوجت بعد التربص .

فقال أبو حنيفة : يبطل العقد . وهى للأول ، فإن كان الثانى وطنها فعليه مهر المثل . وتعتد من الثانى وترد إلى الأول .

وقال مالك : إن دخل بها الثانى صارت زوجنه . ووجب عليه دفع الصداق الذى أصدقها الأول ، و إن لم يدخل بها فهى للأول ،

وعند مالك رواية أخرى : أنها للأول بكل حال . وعن الشافعي قولان أصحهما : بطلان نكاح الثاني . والآخر : بطلان نكاح الأول بكل حال .

وقال أحمد : إن لم يدخل بها الثانى فهى للأول . و إن دخل بها فالأول بالخيار بين إمساكها ودفع الصداق إليه ، و بين تركها على نكاح الثانى وأخذ الصداق الذى أصدقها منه .

واختلفوا في عدة أم الولد إذا مات سيدها أو أعتقها .

فقال أبو حنيفة : عدتها ثلات حيضات ، سواء أعتقها أو مات عنها . وقال مالك والشافعي : عدتها حيضة واحدة في الحالين . وعن أحمد روايتان . إحداهما : حيضة . واختارها الخرق . والثانية : من العتق حيضة ، ومن الوفاة عدة الوفاة .

واتفقوا على أن أقل مدة الحل ستة أشهر . واختلفوا في أكثرها .

فقال أبو حنيفة : سنتان . وعن مالك : روايتان ، أربع سنين ، وخمس سنين ، وعن مالك : روايتان . المشهورة سنين ، وسبع سنين . وقال الشافعي : أربع سنين . وعن أحمد : روايتان . المشهورة كذهب الشافعي ، والأخرى : كذهب أبي حنيفة .

واختلفوا في المعتدة إذا وضعت علقة أو مضغة .

فقال أبو حنيفة وأحمد فى أظهر روايتيه: لا تنقضى عدتها بذلك. ولا تصير أم ولد . وقال مالك والشافعى فى أحد قوليه: تنقضى عدتها بذلك . وتصير أم ولد و بذلك قال أحمد فى الرواية الأخرى .

#### فصل

والإحداد واجب فى عدة الوفاة بالاتفاق . وهو ترك الزينة وما يدعو إلى النكاح . وحكى عن الحسن والشعبى : أنه لابجب . وفى المعتدة المبتوتة للشافعى قولان . قال فى القديم : يجب عليها الإحداد . وهو قول أبى حنيفة و إحدى الروايتين عن أحمد .

وقال الشافعي في الجديد : الاحداد عليها ، و به قال مالك . وهي الرواية الأخرى عن أحمد .

وهل للبائن أن تخرج من بيتها نهاراً لحاجتها ؟ قال أبو حنيفة لاتخرج الا لضرورة .

قال مالك وأحمد : لها الخروج مطلقاً . وللشافعي قولان كالمذهبين . أسحهما : كذهب أبي حنيفة .

والكبيرة والصغيرة في الإحداد سواء ، عند مالك والشافعي وأحمد .

وقال أبو حنيفة : الإحداد على الصغيرة والذمية إذا كانت تحت مسلم وجبت عليها العدة والإحداد .

و إذا كان زوج الذمية ذميًا وجب عليها العدة والإحداد عند الثلاثة . وقال أبو حنيفة : لا يجب عليها الإحداد ولا العدة .

#### فصل

واختلفوا فى المبتوتة . فقال أبو حنيفة : لها السكنى والنفقة . وقال مالك والشافعى : لها السكنى دون النفقة . وعن أحمد : روايتان ، رواية كقولها . والثانية : لاسكنى لها ولا نفقة ، إلا أن تكون حاملا . وهى أظهر الروايتين . انتهى .

ويتفرع على الخلاف المذكور مسائل .

الأولى : مطلقة قبل الدخول يجب عليها العدة . وهي المرأة التي طلقها زوجها

بعد الدخول طلقة أو طلقتين بعوض ، فشرعت فى العدة ، ثم راجعهاقبل انقضائها ثم طلقها قبل الدخول : أتت بما بقى عليها من العدة .

الثانية : امرأة طلقها زوجها . فوجب عليها ثلاث عدد . صورتها : أمة صغيرة تحت حر طلقها . فعليها الاعتداد بشهر ونصف . فلما دنت مدة انقضاء العدة بلغت بالحيض . فانتقلت إلى الحيض . فلما قرب فراغها مات عنها . فانتقلت إلى عدة الوفاة .

الثالثة : رجل تزوج امرأة وولدت في الحال : لحقه . صورتها : وطئها بشبهة مُ تزوجها . وكذا لو خالعها وهي حامل . ثم تزوجها في العدة .

الرابعة : معتدة من زوج لا سكنى لها عليه . صورتها : امرأة ادعت على زوجها : أنه وطنها وأنكر الزوج . فالقول قوله مع يمينه . و يجب عليها العدة مؤاخذة لها بقولها ، ولا سكنى لها على الزوج .

المصطلح : ويشتمل على صورة على حالات .

وهى ما إذا كانت المرأة ثيباً . فيعتبر الحاكم أو العاقد حالها وعدتها . وهل هى عدة الوفاة ، أو الطلاق ، أو اللعان ، أو الفسخ ، أو المرتد زوجها ؟ وهل هى منقضية بوضع الحل ، أو بالأقراء ، أو بالشهور ، أو بالسنين ، أو بأقصى الأجلين من وضع الحامل ، أو أقرائها .

وفى هذا النظر خلاف كبير بين الأُمَّة رحمهم الله .

فإن كانت قد انقضت عدتها بوضع الحل وفراغها من النفاس، فيقول:

\* وذلك بعد تقضى عدتها من مطلقها فلان الفلانى التقضى الشرعى بوضع الحل الذي كانت مشتملة عليه منه .

و إن لم تكن حاملاً وتوفى عنها زوجها ، فيقول :

\* المتوفى عنهـ زوجها فلان الفلانى من مدة تزيد على عدة الوفاة . وهى أربعة أشهر وعشر .

و إن كانت مطلقة فيقول:

المرأة الكاملة المطلقة من فلان طلاقًا بائنًا ــ أو البائن من عصمة مطلقها فلان بطلقة واحدة أولى ، أو ثانية مسبوقة بأولى ، أو واحدة مكلة لعدد الطلاق الثلاث أو بالطلاق الثلاث بمقتضى فصل الطلاق المكتتب بظاهر صداقها على المطلق المذكور . الشاهد بذلك المؤرخ الفصل المذكور بكذا . وانقضت عدتها التقضى الشرعى بالأقراء الثلاث بحلفها على ذلك المين الشرعية .

و إن كانت مطلقة قبل الدخول فلا عدة لها. وفيها يقول:

\* مطلقة فلان الفلانى قبل الدخول بها والإصابة . ويستشهد بفصل الطلاق ، ويقول : وحلفها على انقضاء عدتها من الزوج الذى كان قبله . وهذا الحلف لا يكون إلا على سبيل الاحتياط .

و إن كان بفسخ ، فيقول :

\* المحضرة من يدها كتاب فسخ شرعى ، مكتتب من مجلس الحكم العزيز الفلانى . يشهد لها بفسخ نكاحها من زوجها فلان الفلانى ، الغائب عن مدينة كذا الفيبة الشرعية . وهو مؤرخ بكذا . وهى مدة محتملة لانقضاء العدة شرعاً .

و إن كانت تعتد بالأشهر ، فيقول :

\* وأقرت: أن عدتها الشرعية انقضت من الطلاق المشروح أعلاه بالأشهر الثلاثة ، محكم أنها الآن تحل للأزواج بالشرائط الشرعية. وصدقها المطلق المذكور على ذلك.

والأمة : يشهد عليها بإذن مولاها . والصغيرة : يشهد على وليها .

و إن كانت في العدة وآل الأمر إلى كتابة فرض بسبب العدة . فإن كان بسبب الحل كتب :

\* فرض قرره على نفسه فلان لمطلقته فلانة ، لما تحتاج إليه فى زمن عدتها ، بسبب حملها المشتملة منه عليه إلى حين الوضع ، فى ثمن طعام و إدام وماء وزيت وصابون ، وأجرتى حمام ومسكن وكسوة ، وأرش غطاء ووطاء ولوازم شرعية ، فى غرة كل يوم يمضى من تاريخه كذا وكذا ، تقريراً شرعياً ، حسبا اتفقا وتراضيا على ذلك . وأقر بالملاءة والقدرة على ذلك . وأذن لها فى الاقتراض والإنفاق عند تعذر الأخذ منه ، والرجوع بنظير ذلك عليه ، إذناً شرعياً .

و إن كان الفرض بسبب العدة بالأقراء ، أو بالأشهر ، كتب على حكم ذلك . فيكتب كما تقدم . ثم يقول في آخره : على مذهب من يرى ذلك من السادة العلماء رضى الله عنهم .

وفى المحجور عليها يكتب: حسبا اتفق هو ووليها فلان على ذلك، وتراضيا عليه . وأذن لوليها المذكور في الاقتراض والإنفاق ـ إلى آخره .

و إذا خالعها على مبلغ الصداق ، وعلى ماسيجب لها عليه بعد الطلاق ، من نفقة وكسوة ، وأرش غطاء ووطاء ، ومتعة ونفقة عدة إلى حين انقضائها شرعاً بالأقراء أو بالأشهر ، أو بوضع الحل ، وأجرة منزل ولوازم شرعية . كتب ذلك إلى آخره في السؤال . ويكتب في آخره : على مذهب من يرى ذلك من السادة العلماء رضى الله عنهم أجمين ، ليمتنع بذلك إلزامه بتقرير فرض عدة عند من يرى إلزامه . والله تعالى أعلم .

# كتاب الاستبراء

## وما يتعلق به من الأحكام

وهو واجب بسببين . أحدهما : حصول الملك . فمن ملك جارية بشراء ، أو إرث ، أو الله أو سبى : لزمه الاستبراء . وكذا لو زال الملك ثم عاد بالرد بالسيب ، أو بالتخالف ، أو الإقالة .

ولافرق بين البكر والثيب، ولا بين أن يستبرئها البائع قبل البيع أو لايستبرئها، ولا بين أن يكون الانتقال من صبى أو امرأة ، أو ممن يتصور اشتغال الرحم بمائه . ولح كاتب جارية ثم عجزت . وجب الاستبراء .

و إن حرمت بصوم ، أو اعتكاف ، أو إحرام ، ثم حلت . لم يجب الاستبراء . وفي الإحرام وجه أنه يجب .

ولو ارتدت ثم أسلت . فوجهان أسحهما : وجوب الاستبراء .

ولو اشترى زوجته . فالأظهر : أنه لا يجب الاستبراء . ويدوم الحل .

و إن كانت الجارية المشتراة مزوجة أو معتدة ، وهو عالم بحــالها أو جاهل ، واختار إمضاء البيع . فلا استبراء في الحال .

فإذا زال المحرم فأظهر القولين : وجوب الاستبراء . والثانى : زوال الفراش عن الأمة الموطوأة والمستولدة بالاعتاق ، أو بموت السيد يوجب الاستبرا.

ولومضت مدة الاستبراء عل المستولدة ، ثم أعتقها أو مات عنها : وجب الاستبراء على الأصح . ولا يعتد بما مضى .

ولا يجوز تزويج الجارية الموطوأة قبل الاستبراء . وكذا المستولدة إذا جوزنا تزويجها . والأصح : أنه إذا عتق مستولدة جازله أن ينكحها قبل تمام الاستبراء . ولو أعتق مستولدته ، أو مات عنها وهي مزوجة . فلا استبراء عليها .

والاستبراء في ذوات الأقراء : بقُرُّه واحد . والجديد : أن الاعتبار فيه

بالحيض ، لاكالعدة . ولا يكنى بقية الحيض ، بل يعتبر حيضة واحدة كاملة . وذات الأشهر تستبرأ بشهر واحد ، أو بثلاثة أشهر ؟ فيه قولان . أصحهما : الأول .

فإذا زال الفراش عن أمته أو مستولدته وهي حامل فاستبراؤها بالوضع .

و إن ملك أمة بالسبى وهى حامل . فكذلك . و إن ملكها بالشراء فقد تقدم أنه لا استبراء فى الحال . بل إذا كانت مزوجة أو معتدة وهو عالم بحالها أو جاهل ، واختار إمضاء البيع . فلا استبراء فى الحال .

فإذا زال الحرم ، فأظهر القولين : وجوب الاستبراء .

و إن اشترى أمة مجوسية فحاضت ثم أسلمت . لم يعتد بتلك الحيضة ، بل استبراؤها من حين إسلامها .

وكما يحرم وط، الأمة التي ملكما قبل الاستبراء كذلك يحرم ساثر الاستمناعات، إلا في المسبية. فأظهر الوجهين: أنه لايحرم.

و إذا قالت الأمة المتملكة: حضت، اعتد بقولها . ولو اعتزلت عن السيد، فقال: أخبرتني بتمام الاستبراء. فهو المصدق.

## الخلاف المذكور في مسائل الباب

اتقق الأئمة رحمهم الله تعالى على أن من ملك أمة ببيع، أو هبة، أو سبى، أو إن كانت من أو إرث: لزمه استبراؤها. إن كانت حائلا تحيض: فبِقُرُّء. وإن كانت ممن لاتحيض، لصغر أو كبر: فبشهر.

ولو باع أمة من امرأة أو خصى ، ثم تقايلاً . لم يكن له وطؤها حتى يستبرئها عند الثلاثة . وقال أبو حنيفة : إذا تقايلاً قبل القبض فلا استبراء ، أو بعده لزمه الاستبراء .

ولا فرق في الاستبراء بين الصغيرة والكبيرة ، والبكر والثيب عند أبي حنيفة والشافعي وأحمد .

وقال مالك: إن كانت بمن يوطأ مثلها ، لم يجز وطؤها قبل الاستبراء . و إن كانت بمن لا يوطأ مثلها . جاز وطؤها من غير استبراء .

وقال داود : لا يجب استبراء البكر .

ومن ملك أمة جازله بيمها قبل الاستبراء، و إن كان قد وطائها عند أبى حنيفة ومالك والشافعي وأحمد . وقال النخمي والثوري والحسن وابن سيرين : يجب الاستبراء على البائع كما يجب على المشترى . وقال عثمان البتى : الاستبراء يجب على البائع دون المشترى .

#### فصل

ولوكان لرجل أمة ، فأراد أن يزوجها \_ وقد وطئها \_ لم يجز حتى يستبرئها . وكذا وكذاك إذا اشترى أمة قد وطئها البائع ، لم يجز له أن يزوجها حتى يستبرئها . وكذا إذا أعتقها قبل أن يستبرئها ، لم يجز له تزوجها حتى يستبرئها عند مالك والشافعى وأحد . وقال أبو حنيفة : يجوز أن يتزوجها قبل أن يستبرئها . و يجوز عنده أن يتزوج أمته التي اشتراها وأعتقها قبل أن يستبرئها .

قال الشافعي في الحلية : وهذه مسألة القاضي أبي يوسف مع الرشيد . فإنه اشترى أمة وتاقت نفسه إلى جماعها قبل أن يستبرئها . فجوز له أبو يوسف أن يعتقها و يتزوجها و يطأها .

و إذا أعتق أم ولده ، أو عتقت بموته : وجب عليها الاستبراء عند مالك والشافعي وأحمد بقُره . وهو حيضة .

وقال أبو حنيفة: تعتد بثلاثة أقراء . وقال عبد الله بن عمرو بن العاص : إذا مات عنها الولى اعتدت بأر بعة أشهر وعشرة أيام . ويروى ذلك عن أحمد وداود .

 وهذا مشكل من جهة أن الأمة فراش حقيقى، وهذه مدة غالبة. فكيف لايلحق الولد بفراش حقيقى مع غلبة المدة، ويلحق بإمكان الوط، من الزوجة، مع قلة المدة، وندرة الولادة فى مثلها ؟ وقد قاله بعض الأصحاب. وهو متجه .كذا ذكره ابن عبد السلام فى قواعده.

ويتفرع على الخلاف المذكور مسائل:

الأولى: ظهر بالمستبرأة حمل ، فقال البائع : هو منى . فإن صدقه المشترى فالبيع باطل . وهي أم ولد للبائع . وإن كذبه ، ولم يقر البائع بوطئها عند البيع ولا قبله : لم يقبل منه ، كما لو قال بعد البيع : كنت أعتقته ، لكن له تحليف المشترى : أنه لا يعلم كونه منه . وفي ثبوت نسبه من البائع خلاف .

الثانية: لو أعتق مستولدة ، أو مات وهي في نكاح أو عدة زوج .
فلا استبراء على المذهب . ومتى انقضت عدة الزوج عادت فراشاً للسيد . إن
كان حيًّا . ولو أعتقها أو مات عقيب انقضائها ، فالصحيح وجوب الاستبراء .
فاو مات بعد ذلك لزمها الاستبراء .

الثالثة : مات سيد المستولدة ، ثم مات زوجها . فلا استبراء على المذهب . -----لكن تعتد عدة حرة بعد موت الزوج . وكذا لوطلقها .

و إن مات الزوج أولا اعتدت عدة أمة . ثم إن مات السيد فيها كملت عدة أمة في الأظهر . ولا استبراء على المذهب ، أو بعدها لزمها الاستبراء في الأصح . و إن ماتا في الاستبراء فهل تعتد كحرة أو أمة ؟ وجهان .

الرابعة: لو قالت المرأة : حضت صدقت بلا يمين .

苯米奈

وهل المجارية أن تمتنع من سيدها إذا كان أبرصَ أو مجذوماً ؟ فيه خلاف. ولو ادعت وطئاً واستيلاداً. فأنكر أصل الوطء . لم يُحلَف على الصحيح . وقطعاً إن لم يكن ولد .

ولو قال : كنت أطأ وأعزل . لحقه فى الأصح ، أو فى الدين فلا ، على الصحيح ، أو فيما دون الفرج . فكذا فى الأصح .

المصطلح : وهو يشتمل على صور .

\* أحدها: أشهد عليه فلان: أنه ابتاع جميع الجارية المدعوة فلانة ـ ويذكر نوعها وجنسها ـ ابتياعاً صحيحاً شرعياً ، مشتملا على الإيجاب والقبول ـ أويذكر الملك ـ وأنه استبرأها بعد ذلك بحيضة كاملة ، يحصل بها الاستبراء الشرعى على الوجه الشرعى ـ وإن كان ذلك بوضع الحمل ، فيذكره ، أو بشهر: فيذكره ـ ثم يقول: وذلك بحضورها ، وتصديقها على ذلك التصديق الشرعى . ويؤرخ .

\* الصورة الثانية : أشهدت عليها فلانة بإذن مولاها فلان : أنها لما حصلت في ملك مولاها فلان المذكور \_ و يذكر جهة الملك \_ استبرأت بعد ذلك بحيضة كاملة \_ أو بشهر كامل ، أو بوضع الحل \_ استبراء شرعياً على الوجه الشرعي ، وأنها صارت في حق مولاها فلان المذكور خالية من كل الموانع الشرعية ، وصدقها مولاها على ذلك تصديقاً شرعياً . و يؤرخ .

\* الصورة الثالثة : صارت فلانة بإقرار مولاها فلان و إقرارها بإذنه بريئة الرحم بالاستبراء الشرعى ، بحكم حصولها بعد دخولها فى ملك مولاها فلان المذكور . وهى حيضة واحدة كاملة ـ أو بشهر كامل هلالى ، أو بوضع الحل ، وهو كذا ـ وصارت بمقتضى ذلك خالية من الموانع الشرعية فى حق مولاها المذكور . وحل له وطؤها والاستمتاع بها . وتصادقا على ذلك كله تصادقاً شرعياً .

# كتاب الرضياع

## وما يتعلق به من الأحكام

للرضاع تأثير في تحريم النكاح . وفي ثبوت الحرمة وفي جواز النظر والخلوة . والأصل فيه : قوله تعالى ( ٤ : ٢٣ حرمت عليكم أمهاتكم ، و بناتكم و بنات الأخت . وأمهاتكم الخواتكم ، وخالاتكم ، و بنات الأخت . وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم ، وأخواتكم من الرضاعة ) .

فذكر الله تعالى فى جملة النساء المحرمات: الأمهات من الرضاعة ، والأخوات من الرضاعة . فدل على أن له تأثيراً في التحريم .

وروت عائشة رضى الله عنها: أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « يحرم من الرضاع ما يحرم من الولادة » وروى سعيد بن المسيب عن علي رضى الله عنه قال « قلت : يارسول الله ، هل لك فى ابنة عمك حمزة . فإنها أجمل فتاة فى قريش ؟ فقال : أما علمت أن حمزة أخى من الرضاعة . وأن الله حرم من الرضاعة ماحرم من النسب ؟ » .

و يدل على ثبوت الحرمة : ماروى « أن وفد هوازن قدموا على النبى صلى الله عليه وسلم ، فكلموه فى سَبْي أوطاس : فقال رجل من بنى سعد : يامحمد ، إنا لو كنا مَلَّحنا للحارث بن أبى شَمَّر ، أو للنعان بن المنذر ، ثم تزل منزلك هذا منا لحفظ ذاك لنا . وأنت خير المكفولين ، فاحفظ ذلك » و إنما قالوا له ذلك لأن حليمة التي أرضمت النبي صلى الله عليه وسلم كانت من بنى سعد بن بكر بن وائل . ولم ينكر النبي صلى الله عليه وسلم قولم ، ومعنى قوله «ملحنا» أى أرضمنا ، والملح : هو الرضاع .

وروى الساجي في كتابه عن أبي الطفيل أنه قال « رأيت النبي صلى الله

عليه وسلم بالجعرّانة ، وهو يقسم لحماً . فجاءته امرأة فدنت منه . ففرش لها النبى صلى الله عليه وسلم إزاره ، فجلست عليه . فقلت : من هذه ؟ فقالوا : هذه أمه التي أرضعته » و إنما أكرمها لأجل الحرمة التي حصلت بينها بالرضاع . فدل على أن الحرمة تثبت به .

وأركان الرضاع ثلاثة : مُرضِع ، وشرطه : امرأة حية ، بلغت تسع سنين . ولو بكراً على الصحيح . ولبن الخنثى : لا يقتضى أنونته على المذهب ، و يوقف . فإن بان أنثى حرم فيمن أرضعته ، و إلا فلا . ولين الميتة لا يثبت الحرمة ، كما لا يثبت المصاهرة بوطئها ، وكما يسقط حرمة الأعضاء بالموت ، حتى لا يضمن قاطعها ، ولو حلب من حية وأوجر بعد موتها .

الثانى : اللبن ، ولايشترط بقاؤه على صفته . فلو تغير بحموضة ، أو انعقاد ، أو غليان . وصار جبناً ، أو أقطاً ، أو زبداً ، أو مخيضاً ، أو ثرد فيه طعام ، حرم ، أو عجن به دقيق وخبز . فكذلك على الصحيح . ولو خلط بما مع حرم إن غلب . و إن غلب وشرب الكل حرم على الأظهر .

و يشترط أن يكون قدر أن يشرب منه خمس مرات لو انفرد ، في أحد الوجهين ، وصححه السرخسي .

والصحيح : أن المراد بالغلبة : الصفات ، من لون ، أو طعم ، أو ريح . فإن ظهر منها شيء في المخاوط فاللبن غالب ، و إلا فمغلوب .

والثالث: المحل. وهى مَعِدة حى أو مافى معناه ، سواء ارتضع ، أو حلب وأوجِر. ولوحةن اللبن ، أو قُطر فى إحليله . فوصل شىء منه ، أو صب على جراحة فى بطنه فوصل جوفه ، لم يحرم فى الأظهر.

و إن وصل المعدة بخرق فى الأمعاء ، أو صب فى مأمومة . فوصل دماغه . حرم قطعاً . أو فى أنفه فوصل دماغه حرم ، أوفى عينه فلا ، أو فى أذنه فخلاف . ولو ارتضع و تَقَيَّأ فى الحال حرم على الصحيح . وشرط الصبى : أن لا يبلغ حولين بالأهلة . فإن انكسر الشهر الأول حسب الباقى بالأهلة ، وكمل المنكسر ثلاثين من الشهر الخامس والعشرين ، ولو ارتضع قبل انفصال جميعه فوجهان ، ولا أثر الرضاع بعد الحولين .

وشرطه : خمس رضعات على الصحيح . ولو حكم حاكم بتحريم رضعة لم ينقض على الصحيح .

#### الخلاف المذكور في مسائل الباب

اتفق الأئمة رحمهم الله تعالى على أنه يحوم من الرضاع ما يحوم من النسب. واختلفوا في العدد الحرّيم.

فقال أبو حنيفة ومالك : رضعة واحدة . وقال الشافعي : خمس رضعات . وعن أحمد ثلاث روايات : خمس ، وثلاث ، ورضعة .

واتفقوا على أن التحريم بالرضاع يثبت إذا حصل وللطفل سنتان . واختلفوا فيا زاد على الحولين . فقال أبو حنيفة : يثبت إلى حولين ونصف . وقال زفر : إلى ثلاث سنين . وقال مالك والشافعي وأحمد : الأمد الحولان فقط واستحسن مالك أن يحرم مابعدهما إلى الشهر . وقال داود : رضاع الكبير يحرم . وهو مخالف لكافة الفقهاء . ومحكي عن عائشة .

واتفقوا على أن الرضاع المحرم إذا كان من لبن أنثى ، سواء كانت بكراً أو ثيباً ، موطوأة أو غير موطوأة ، إلا أحمد . فإنه يقول : إنمــا يحصل التحريم بلبن امرأة ثار لها لبن من الحمل .

واتفقوا على أن الرجل إذا دَرَّ له لبن فأرضع منه طفلا . لم يثبت به تحريم . واتفقوا على أن السعوط والوجور يحرم ، إلا فى رواية عن أحمد . فإنه شرط الارتضاع من الثدى .

واتفقوا على أن الحقنة باللبن لا تحرم ، إلا فى قول قديم للشافعى . وهو رواية عن مالك .

واختلفوا فى اللبن إذا خلط بالماء واستهلك بطعام . فقال أبو حنيفة : إن كان اللبن غالباً حرم ، أو مغاو با فلا . وأما المخلوط بالطعام : فلا يحرم عنده بحال ، سواء كان غالباً أو مغاو با .

وقال مالك : يحرم اللبن المخلوط بالماء لم يستهلك . فإن خلط اللبن بماء استهلك اللبن فيه ، من طبيخ أو دواء أو غيره ، ما لم يحرم عند جمهور أصحابه ، ولم يوجد لمالك فيه نص .

وقال الشافعي وأحمد: يتعاتى التحريم باللبن المشوب بالطعام والشراب إذا شُقيه المولود خمس مرات ، سواءكان اللبن مستهلكا أو غالباً . انتهى .

ويتفرع على الخلاف للذكور مسائل :

الدُّولى: إذا ظهر للخنثى المشكل لبن وارتضع منه طفل ، وقلنا بالصحيح : إن اللبن لا يدل على الأنوثة ، لم يثبت شيء من الآثار المترتبة على الرضاع . نعم لوكان الرضيع ذكراً فبلغ . جاز له الخلوة بالخنثى ؛ لأنه إن كان رجلا فواضح . وإن كان أثنى فهو أمه ، بخلاف مالوكان الرضيع أنثى . فإنه لا يجوز .

ولو أراد المذكور \_ وهو الذكر بعد الباوغ \_ الخلوة بأم الخشى وأختها لم يجز، لاحتمال أن يكون رجلا.

الثانية: شخص مأمور بفعل إذا أتى به يتضرر بفعله ، وهو أن الحاكم إذا حكم على مورثه بالقتل وقتله . سقط حقه من الإرث . وكذلك للرضعة إذا كانت لها ضرة صغيرة ، ولم توجد مرضعة سواها ، يجب عليها للزوج نصف مهر الصغيرة . وفي قول كله ، و يسقط مهر السكبيرة إن كان الإرضاع قبل الدخول .

فائرة : قال ابن الملقن في عامة السؤال . قال أصحابنا : الأمومة ثلاثة . وأحكامها ----مختلفة .

أمومة الولادة : يثبت فيهما جميع أحكام الأمومة . وأمومة أزواجه عليه

الصلاة والسلام: ولا يثبت فيها إلا تحريم النكاح. وأمومة الرضاع: وهي متوسطة بينهما.

#### فصل

« الرضاع » يثبت بشهـادة رجلين ، أو رجل وامرتين ، أو أربع نسوة ، لا دونها . ولا يثبت الإقرار به إلا برجلين .

ولا تقبل شهادة المطلقة ، إن كان بينهما رضاع ، أو حرمة رضاع ، أو أخوة أو بنوة عند الأكثرين . بل يشترط التفصيل ، وذكر الشروط . و يحسن بقول فقيه موثوق بمعرفته دون غيره .

ولا يكنى أن يشهد على فعل الرضاع أو الإرضاع . كذا فى الإقرار ، بل يجب ذكر وقت وعدد . وكذا وصول اللبن جوفه .

وللقاضى أن يستفصله ، و يعرف وصول اللبن الجوف بمشاهدة حَلْب و إيجار وازدراد وقرائن . كالتقام ثدى ومصه ، وحركة حلقه بتجرع وازدراد ، بعد علمه أنها لبون ، لا إن جهل فى الأصح .

ولا يكني رؤية الطفل تحت ثيابها .

وتحريم الرضاع يتعلق بالمرضعة ، والفحل الذي له اللبن ، والرضيع . وتسرى الحرمة إلى غيرهم .

فائدة : مامعنى قوله صلى الله عليه وسلم لما مات ولده إبراهيم « إن له مرضعا ----- في الجنة تتم رضاعه ؟ » هل ذلك له خاصة ، أو لكل من مات من أطفال المسلمين قبل تمام الرضاع ؟

الجواب : هو له خاصة . وهذا القول منسوب إلى الشيخ محيى الدين النووى رحمه الله تعالى من غير فتاو يه المشهورة .

المصطلح : وهو يشتمل على صور . منها :

\* صورة استئجار المطلقة لإرضاع ولده منها ، أو غير المطلقة لإرضاع الطفل ، أو الجد للأب لإرضاع ولد ابنــه ، أو الوصى أو أمين الحــكم . وما فى معنى ذلك سبق ذكرها فى كتاب الإجارة .

#### \* وصورة ما إذا تبرعت مرضعة بالإرضاع

أشهدت عليها فلانة : أنها تبرعت بارضاع فلان ، وغسل خروقه - إلى آخره - بقية مدة الرضاع الشرعى . وهو كذا وكذا من تاريخه من غير أجرة ، تبرعاً صحيحاً شرعياً . لما علمت لنفسها فى ذلك من الحظ والمصلحة . وذلك مع ولدها فلان ، وبحضور زوجها فلان والد الطفل المذكور ، ورضاه بذلك . قبل ذلك منها فلان والد الرضيع المتبرع بإرضاعه المذكور قبولاً شرعياً . و يؤرخ

#### \* وصورة الإقرار بالرضاع وتحريمه :

أشهدت عليها فلانة: أنها أرضت فلانا الإرضاع الشرعى . وهو خمس رضعات كاملات من غير مانع شرعى يمنع الطفل المذكور من استكمالها ، بالشرائط الشرعية . وسينه دون الحولين . وأن الرضعات المذكورات وصلت إلى جوفه من فمه الوصول الشرعى . وذلك مع ولدها فلان ، ارتضاعاً صحيحاً شرعياً . يحصل به التحريم من الرضاع ، كما يحرم لمثله . ويؤرخ

## \* وصورة ما إذا احتاج الأمر إلى كتابة محضر بذلك

شهوده يعرفون فلانة زوج فلان وفلانا ابن فلان معرفة صحيحة شرعية ، وهو يشهدون مع ذلك : أن فلانا المذكور ارتضع من فلانة الارتضاع الشرعى ، وهو خس رضعات متفرقات . وسنه يوم ذلك دون الحولين ، فى وقت كذا . ووصل اللبن منها إلى جوفه من فه ، بمصه وتجرعه وازدراده بحركة منه على العادة فى مثل ذلك وأن المرضعة المذكورة حين ذالك كانت لبونا . وأن ذلك صدر على الأوضاع الشرعية . المعتبرة فى ذلك على الوجه الشرعى ، وأن المرضعة المذكورة أمه من الرضاع . يعلمون ذلك و يشهدون به ، مسئولين بسؤال من جاز سؤاله شرعاً .

ويؤرخ . ثم يقول : وكتب حسب الإذن الكريم العالى الحاكمي الفلاني .

\* فإن كانت المرضعة تزوجت بمن أرضعته . ولم يعلم كل منهما ذلك . وتبين بعد ذلك . فإما أن يكون دخل بها أولا . فإن توافقا على أنه دخل بها وتصادقا عليه ، فلا كلام . وفرق بينهما . و إن كان ثُمَّ أولاد : فنسب الأولاد لاحق بنسبهما والحالة هذه . و إن لم يكن دخل بها فلا مهر لها .

\* و إن كانت قد دخل بها: فالواجب لها عليه مهر المثل ؛ لأنه وط و بشبهة ، وإن أقر بالرضاع وكذبته . وجب لها عليه نصف المهر قبل الدخول . وتمامه بالدخول . و إن أقرت هي وكذبها ، فلا فسخ .

و إن ترافعا إلى الحاكم فى ذلك كتب المحضر للقدم ذكره .

وتقام بينة جريان عقد النكاح بينهما عند الحاكم الآذن في كتابة هذا المحضر وتقام عنده البينة في المحضر، ثم يعذر إلى المنكر من الزوجين. ويشهد عليه بعدم الدافع والمطمن لذلك ولشيء منه.

وتقام بينة الإعذار عند الحاكم ، ثم يحلف المعترف بذلك . ويقول فى حلفه : إن الارتضاع صدركما نص وشرح فى المحضر المذكور على الحسكم المشروح فيه ، وأن من شهد بذلك صادق فى شهادته . وتقام البينة فيه عند الحاكم .

وصورة ما يكتب : من مجلس الحـكم العزيز في ذلك على ظهر المحضر :

\* لما قامت البينة الشرعية عند سيدنا فلان الحاكم المسمى باطنه ، مجميع ماشرح في المحضر المسطر باطنه ، من جريان عقد النكاح بين الزوجين المسميين باطنه وصدور الارتضاع المشروح باطنه ، على الحكم المشروح باطنه ، وجريان الحلف والإعذار المشروح باطنه على حكمه المنصوص عليه باطنه . و باطنه مؤرخ بكذا . وثبت صدور ذلك جميعه لديه الثبوت الشرعى ، وتكامل عنده بطريقه المعتبر المرعى ، بالبينة العادلة المرضية ، التى تثبت بمثلها الحقوق الشرعية . سأل سيدنا المسمى فيه من جاز سؤاله شرعاً الاشهاد على نفسه الكريمة بثبوت الارتضاع

المذكور. وفسخ النكاح المشروح فيه . والتفريق بين الزوجين المذكورين بذلك التفريق الشرعى . فاستخار الله كثيراً . واتخذه هادياً ونصيراً . وأجاب السائل إلى سؤاله . وأشهد على نفسه الكريمة بذلك . و بالحكم بموجبه . وأمر بالتفريق بين فلان وفلانة المذكورين فيه التفريق الشرعى ، لوجود المسوغ الشرعى المقتضى لذلك . وأن فلانة المذكورة صارت أم فلان المذكور من الرضاع ، حكما صحيحاً شرعياً . وأذن لفلانة المذكورة أن تمضى لوفاء عدتها الشرعية ، إن كانت مدخولا بها .

و إن كان ثم أولاد . فيكتب:

\* وثبت أيضاً عنده \_ ثبت الله مجده \_ اعتراف فلان وفلانة المذكورين فيه : أن بينهما أولاداً \_ و يذكرهم \_ وأن نسبهم لاحق بنسبهما .

و إن تعرض للمهر . فإن اتفقاً عليه فلا كلام ، و إن لم يتفقاً عليه فتقوم البينة عند الحاكم بمهر المثل . و يحكم به حالا بنقد البلد . كما تقدم .

و إن لم يدخل بها ولم يصبها . فيكتب :

\* وأن فلانة المذكورة لم يجب عليها عدة لعدم الدخول بها والإصابة والخلوة
 وكذلك يفعل في كل واقعة تتعلق بمثل ذلك في كل ما يحرم الرضاع .

تغييه: يثبت الرضاع بشهادة المرضعة مع ثلاث نسوة ، أو مع امرأة ورجل مستنسب المرضاع إلى نفسها . و إنما لم تقبل إذا لم تطلب أجرة . قال الفورانى : وصيغتها أن تقول « ارتضع منى » ولا تقول « أرضعته »

\* وصورة ما إذا وقعت الدعوى بالرضاع الحرم عند الحاكم من أحد الزوجين أو من مدعى جشبة .

\* حضر إلى مجلس الحسكم العزيز الفلانى: فلان وزوجته فلانة ، أو فلان ، وادعى بطريق الحسبة ، بقصد الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر بين يدى سيدنا الحاكم المشار إليه : أن فلاناً الحاضر بحضوره تزوج فلانة الحاضرة بحضورها .

وعقدها أنه يحل لها وتحل له بعقد النكاح . ثم عامت أنه أخوها من الرضاع ، ارتضع من لبنها وهو صغير ، له دون الحولين ، كذا وكذا رضعة متفرقات ... و يعين قدر الرضعات على قدر اختلاف الناس فى ذلك ، ورأى القاضى المدعى عنده فى ذلك . ثم يقول : وأنه مقيم على حاله فى نكاحها غير ممتنع منها ، ولا ملتزم لما يقتضيه حكم التحريم بالرضاع بينهما ، وسألت سؤاله . أو سأل سؤاله . يعنى مدعى الحسبة . عن ذلك . فسأله الحاكم المشار إليه عن ذلك .

فأجاب: إن فلانة الحاضرة معه زوجته . ولا علم له بسوى ذلك بما ادعته من الرضاع \_ أو بما ادَّعِي عليه به من الرضاع \_ فذكرت \_ أو فذكر المدعى المذكور \_ أن له بينة على ما ادعاه من ذلك . وسأل الإذن له في إحضار البينة . فأذن له الحاكم المشار إليه في ذلك فأحضرت \_ أو فأحضر \_ من النسوة الثقات العدلات الأمينات المقبولات فلانة وفلانة \_ حتى يأتى على عددهن \_ وأقمن شهادتهن عند الحاكم المشار إليه : أن فلان بن فلان الذي عرفنه بعينه واسمه ونسبه ، معرفة صحيحة شرعية ، ارتضع من فلانة بنت فلان والدة فلانة ، التي أحضرتهن لهذه الشهادة أو الحاضرة ، وهو صغير طفل لم يبلغ الحولين ، خمس رضعات متفرقات بحضورهن . وصل اللبن به إلى جوفه من فمه بمصه وتجرعه وازدراده بحركة منه ، على العادة في مثل ذلك ، وأن المرضعة المذكورة حين ذاك كانت لبونا . وثبت ذلك عند الحل كم المشار إليه الثبوت الشرعي .

فعند ذلك : سألته فلانة المذكورة ... أو سأله سائل شرعى ... إنفاذ القضاء بما ثبت عنده من ارتضاع فلان وفلانة في صغره الرضعات الخمس ، التي ثبت بهن حكم الرضاع وتحريمه ، حسبا قامت به البينة الشرعية عنده ، والحكم بفسخ النكاح بينه و بين فلانة المذكورة .

فأجاب السائل إلى سؤاله . وحكم أيد الله أحكامه بموجب ذلك . ومن

موجبه : فسخ النكاح بين فلان وفلانة المذكورين أعلاه ؛ حكما صحيحاً شرعياً ــ إلى آخره .

فإن كان قد دخل بها أوجب لها مهر المثل ، وأوجب عليها العدة .كما تقدم و إن كان لم يدخل بها فعل كما تقدم شرحه .

و إن تضمنت الدعوى أنهما يرومان النكاح ، و يريدان إيقاعه ، و إن لم يكن بين الزوجين نكاح . فسخ على منوال هذه الصورة . وأتى بما يليق بهذا الحل من الألفاظ المقتضية لتعليق الفرقة إذا وقع النكاح ، وهو بعد عقد النكاح أولى وأقوى . والله أعلم .

## كتاب النفقات

## وما يتعلق بها من الأحكام

الأصل في وجوب نفقة الزوجات : الكتاب والسنة .

أما الكتاب: فقوله تعالى ( ٢: ٣٣٣ والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يُتِمَّ الرضاعة ، وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف ) . والمولود له : هو الزوج . وإنما نص على وجوب نفقة الزوجة حال الولادة ، ليدل على أن النفقة تجب لها حال اشتغالها عن الاستمتاع بالنفاس ، لثلا يتوهم متوهم أنها لا تجب لها . وقوله تعالى ( ٣:٤ فإن خفتم أن لا تعدلوا فواحدة أو ما ملكت أيمانكم . ذلك أدنى أن لا تعولوا ) قال الشافعى : معناه أن لا تكثر عيالكم ومَنْ تمونونه . وقال : إن أكثر السلف قال : إن معنى « أن لا تعولوا » أن لا تجوروا . يقال : عال يعول . إذا جار ، وأعال يعيل : إذا كثرت عياله ، إلا زيد بن أسلم . يقال : معناه أن لا تكثر عيالكم . وقول النبى صلى الله عليه وسلم يشهد لذلك حيث قال « ابدأ بنفسك ثم بمن تعول »

و يدل على وجوب نفقة الزوجات قوله تعالى ( ٤ : ٣٤ الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض ، و بما أنفقوا من أموالهم ) وقوله تعالى ( ٣٥ : ٧ لينفق ذو سَعَة من سعته ، ومن قُدِر عليه رزقه فلينفق مما آ تاها الله . لا يكلف الله نفسا إلا ما آتاها سيجعل الله بعد عسر يسراً ) وقوله « ومن قدر عليه رزقه » أى ضيق عليه .

ومن السنة : ماروى حكيم بن معاوية القشيرى عن أبيه . قال « قلت : يارسول الله ، ماحق الزوجة ؟ فقال صلى الله عليه وسلم : أن تطعمها إذا طعمت ، وأن تكسوها إذا اكتسيت » .

وروى جابر : أن النبى صلى الله عليه وسلم خطب الناس وقال « اتقوا الله في النساء فإنكم أخذتموهن بأمانة الله . واستحلتم فروجهن بكامة الله . ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف » .

وروى أبو هريرة « أن رجلا أتى النبى صلى الله عليه وسلم . فقال : يارسول الله عندى دينار . فقال : أنفقه على عندى دينار . فقال : أنفقه على نفسك . فقال : عندى آخر ، فقال : ولدك . فقال : عندى آخر . فقال : أنفقه على أهلك . فقال : عندى آخر . فقال : أنفقه على خادمك . فقال : عندى آخر . فقال : أنت أعلم به » .

والمراد بالأهل ههنا : الزوجة . بدليل ماروى أبو سعيد المقبرى أن أبا هريرة كان إذا روى هذا الحديث « ولدك يقول : أنفق علي . إلى من تكلنى ؟ وزوجك تقول : أنفق على أو طلقنى ، وخادمك يقول : أنفق على أو بعنى »

وروت عائشة رضى الله عنها « أن هند امرأة أبى سفيان جاءت إلى النبى صلى الله عليه وسلم . فقالت : يا رسول الله ، إن أبا سفيان رجل شحيح ، وإنه لا يعطينى وولدى إلا ما أخذته منه سراً ، ولا يعلم . فهل على فى ذلك شىء ؟ فقال صلى الله عليه وسلم : خذى ما يكفيك وولدك بالمعروف »

قال أصحابنا : في هذا الخبر فوائد .

أحدها : وجوب نفقة الزوجة .

الثانية : وجوب نفقة الولد .

الثالثة : أن نفقة الزوجة مقدمة على نفقة الولد ؛ لأنه قدم فى الحكم نفقتها على نفقة الولد .

الرابعة : أن نفقة الولد على الكفاية .

الخامسة : أن للمرأة أن تخرج من بيتها لحاجة لابد منها ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم ينكر عليها الخروج .

السادسة : أن للمرأة أن تستفتي العلماء .

السابعة : أن صوت المرأة ليس بعورة (١) .

الثامنة : أن تأكيد الكلام جائز لأنها قالت : إن أبا سفيان رجل »

والشحيح: من منع حقا عليه .

العاشرة: أن الحكم على الغائب جائز. لأن النبى صلى الله عليه وسلم حكم على أبى سفيان وهو غائب. وهذا قول أكثر الأصحاب. قال ابن الصباغ والأشبه: أن هذا فتيا. وليس بحكم. لأنه لم ينقل أن أبا سفيان كان غائباً.

الثانيـة عشره: أن من له حق على غيره فمنعه . جاز له أخذه من ماله .

الثالثة عشرة : أن له أخذه ، من ماله . و إن كان من غير جنس حقه . لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يفصل .

(١) ليس في هذا دليل . لأن النبي صلى الله عليه وسلم حكم الأب بنص القرآن

الرابعة عشرة : أنه إذا أخذه ، وكان من غير جنس حقه . فله بيعه بنفسه .

الخامسة عشرة : أنه يستحق الخادم على الزوج إن كانت بمن تخدم ، لأنه روى
أنها قالت « إلا مايدخل على » .

السادسة عشرة : أن للرأة أن تقبض نفقة ولدها . وتتولى الانفاق على ولدها .

\* \* \*

ولأن الزوجة محبوسة على الزوج وله منعها من التصرف . فكانت نفقتها واجبة عليه . كنفقة العبد على سيده .

ونفقة الزوجة تختلف باختلاف حال الزوج فى اليسار والإعسار. فعلى الموسر فى كل يوم مُدَّان من الطعام. وعلى المعسر مد. وعلى المتوسط مد ونصف. وقدر المد: مائة درهم وثلاثة وسبعون درهما وثلث درهم.

والنظر في الجنس إلى غالب قوت البلد . فهو الواجب .

و يجب فيها مع الطعام الإدام . وجنسه : غالب إدام البلد على اختلاف الفصول . وتقدير النفقة إلى القاضي بالاجتهاد .

و يجب اللحم أيضًا على عادة البلد ، كما سبق ، بيسار الزوج و إعساره .

وتجب النفقة على الزوج الصغير ، ولا تجب للزوجة الصغيرة .

وتجب نفقة البائن الحامل إلى أن تضع.

و يجب عليه كسوتها على قدر كفايتها ؛ حتى تحتلف بطولها وقصرها ، وهزالها وسمنها .

وكسوتها فىالصيف: القميص والسروايل والخمار . وتزيد فى الشتاه: الجبة . وجنسها المتخذ من القطن .

فإن جرت عادة البلد بالكتان والحرير لمثله . فأظهر الوجهين : لزومه .

<sup>(</sup>١) ينبغي التقدر بالعرف حسما تقتضيه الحال

و يلزمه لها: ما تفرشه للقعود، وفراش النوم، ولحاف ومخدة. وما تتنظف به من الأوساخ، كالمشط والدهن. وماتغسل به رأسها.

و يجب عليه إخدام التي لايليق بها أن تخدم نفسها بحرة أو أمة .

والنفقة تجب بالتمكين ، دون العقد . حتى لو اختلفا في أنها هل مكنت ؟ فالقول قول الزوج . وعليها البينة .

و يجب تسليم النفقة إلى الزوجة .

ولو سلمها نفقة مدة فماتت قبل انقضائها رجع فما بقي .

و يجب تسليم الكسوة إلى المرأة فى أول الفصل . فإن سلم اكسوة فصل ثم ماتت قبل انقضائه لم يرجع . وقيل : يرجع . والأول : أصح .

#### فصل

والنشوز يسقط النفقة . والخروج من بيت الزوج بغير إذنه نشوز . و بإذنه في حاجتها وهو معها لا تجب لها النفقة .

ولو نشزت فغاب الزوج فعادت إلى الطاعة . فأظهر الوجهين : أنه لا يعود الاستحقاق ، حتى ترفع الأمر إلى القاضى .

و إذا أحرمت بغير إذنه فهي ناشزة .

والمعتدة الرجعية : تستحق النفقة وسائر المؤنات ، إلا مونة التنظيف .

#### فصل

و إذا أعسر الزوج بالنفقة ، فأصح القولين : أن المرأة بالخيار بين أن تصبر وترضى ، وتكون النفقة دينا في ذمته ، و بين أن تطلب الفسخ .

وقدرة الزوج على الكسب كقدرته على المال .

والإعسار بالكسوة كالإعسار بالنفقة . فيثبت الخيار به .

وتجب النفقة للولد على الوالد ، وللوالد على الولد . والوالدة والأجداد والجدات كالولد . والأحفاد كالأولاد .

و يستوى فى الاستحقاق الذكر والأنثى والوارث وغيره . والقريب من الأحفاد والأجداد كالبعيد .

وتجب على القريب الموسر . ويباع فى نفقة القريب مايباع فى الدين . وتسقط نفقة القريب بمضى الزمان . وفيه قول : إنه يجب نفقة الأصل على الفرع دون العكس . ولا تصير دينا فى الذمة إلا أن يفرض القاضى ، أو يأذن فى الاستقراض ، لغيبة أو امتناع .

وصفة من تجب نفقتهم من الوالدين : أن يكونوا فقراء زمْنَى ، أو فقراء عجانين . فإن كانوا أصحاء ، ففيه قولان . أصحهما : أنها لاتجب نفقتهم .

ومن الأولاد: أن يكونوا فقراء زمنَى ، أوفقراء مجانين. أو فقراء أطفالا . فإن كانوا أصحاء بالغين لم تجب نفقتهم .

ومن وجبت نفقته وجبت نفقة زوجته . و يجب على المكاتب نفقة ولده .

ولا تجب نفقة الأقارب. ولا يلزم عبد نفقة ولده. و إن كانت أمه حرة فهو حر، و نفقته عليها أو رقيقة والولد رقيق، فعلى مالكه، أو حر فني بيت المال. والظاهر: أن من نصفه حر يلزمه نفقة القريب تامة أو نصفها ؟ وجهان أصحيما الأول.

ولوكان محتاجا هل تلزمه نفقه قريبه الحر نفقة الحرية ؟ وجهان . أرجحهما : نعم الخلاف المذكور في مسائل الباب

اتفق الأئمة رحمهم الله تعالى على وجوب النفقة لمن تلزم نفقته ، كالزوجة والأب ، والولد الصغير .

واختلفوا في نفة الزوجات ، هل هي مقدرة بالشرع ، أومعتبرة بحال الزوجين ؟ فقال أبو حنيفة ومالك وأحمد : تعتبر بحال الزوجين . فيجب على الموسر نفقة الموسرين . وعلى المسر للفقيرة أقل الكفايات ، وعلى الموسر للفقيرة نفقة متوسطة بين النفقتين . وعلى الفقير للموسرة أقل الكفاية ، والباقى في ذمته .

وقال الشافعي : هي مقدرة بالشرع ، لا اجتهاد فيها ، معتبرة بحال الزوج وحده . فعلى الموسر مدان . وعلى المتوسط مدّ ونصف ، وعلى المعسر مد .

واختافوا فى الزوجة إذا احتاجت إلى خادم . فقال أبو حنيفة والشافعى وأحمد : لايلزمه إلا خادم واحد . و إن احتاجت إلى أكثر . وقال مالك فى المشهور عنه : إن احتاجت إلى خادمين وثلاثة لزمه ذلك .

واختلفوا في نفقة الصغيرة التي لا يجامع مثلها إذا تزوجها كبير. فقال أبو حنيفة ومالك وأحمد: لانفقة لها.

فلوكانت الزوجة كبيرة والزوج صغير لايجامع مثله ، وجبت عليه النفقة عند أبي حنيفة وأحمد . وقال مالك : لانفقة عليه . وللشافعي قولان . أصحهما : الوجوب.

#### فصــل

الإعسار بالنفقة والكسوة ، هل يثبت للزوجة الفسخ معها أم لا ؟ قال أبو حنيفة : لا يثبت لها الفسخ . ولكن ترفع يده عنها لتكتسب . وقال مالك والشافعي وأحمد : نعم ، يثبت لها الفسخ بالإعسار عن النفقة والكسوة والمسكن .

فإذا مضى زمان ولم ينفق على زوجته . فهل تستقر النفقة عليه أم تسقط بمضى الزمان ؟

قال أبو حنيفة : تسقط ما لم يحكم بها حاكم ، أو يتفقان على قدر معلوم . فيصير ذلك دبناً باصطلاحهما .

وقال مالك والشافعي وأحمد ، في أظهر روايتيه : لا تسقط نفقة الزوجة بمضى الزمان ، بل تصير ديناً عليه . لأنها في مقابلة التمكين والاستمتاع .

واتفقوا على أن الناشز لانفقة لما .

واختلفوا فى المرأة إذا سافرت بإذن زوجها فى غير واجب عليها .

فقال أبو حنيفة : تسقط نفقتها . وقال مالك والشافعي : لا تسقط .

#### فص\_ل

والمبتوتة إذا طابت أجرة مثلها في الرضاع لولدها: فهل هي أحق من غيرها؟ قال أبو حنيفة: إن كان ثم متطوع، أو من يرضع بدون أجرة المثل، كان للأب أن يسترضع غيرها، بشرط أن يكون الإرضاع عند الأم . لأن الحضانة لها . وعن مالك روايتان . إحداها: أن الأم أولى . والثانية: كذهب أبي حنيفة . وللشافعي قولان . أحدها ، وهو قول أحمد : أن الأم أحق بكل حال و إن وجد من يتبرع بالرضاع . فإنه يجبر على إعطاء الولد لأمه بأجرة مثلها والثاني: كقول أبي حنيفة رحمه الله .

واتفقوا على أنه يجب على المرأة أن ترضع ولدها اللبأ(١).

وهل تجبر الأم على إرضاع ولدها بعد شرب اللبأ ؟ قال أبو حنيفة والشافى وأحمد : لا تجبر إذا وجد غيرها . وقال مالك : تجبر ما دامت فى زوجية أبيه ، ولا أن يكون مثلها لا يرضع ، لشرف أو عز و إيسار ، أو لسقم بها ، أو لفساد فى اللبن . فلا تجبر .

واختلفوا فى الوارث: هل يجبر على نفقة من يرئه بفرض أو تعصيب ؟ قال أبو حنيفة: يجبر على نفقة كل ذى رحم محرم، فيدخل فيه الخالة عنده والعمة. ويخرج منه ابن العم، ومن ينسب إليه بالرضاع.

وقال مالك : لا تجب النفقة إلا للوالدين الآدميين وأولاد الصلب .

وقال الشافعي: تجب النفقة على الأب و إن علا، وعلى الابن و إن سفل ولا يتعدى عمودى النسب.

وقال أحد: كل شخصين جرى بينهما الميراث بفرض أو تعصيب من الطرفين لزمه نفقة الآخر ، كالأبوين وأولاد الإخوة والأخوات والعمومة و بنيهم

<sup>(</sup>١) هو ماينزل في ثدى النفساء عقب الولادة .

رواية واحدة . فإن كان الإرث جارياً بينهم من أحد الطرفين ـ وهم ذوو الأرحام ـ كابن الأخ مع عمته وابن العم مع بنت عمه ، فعن أحمد روايتان .

واختلفوا هل يلزم السيد نفقة عتيقه ؟

فقال أبو حنيفة والشافعى: لايلزمه . وعن مالك روايتان . إحداهما : كمذهب أبى حنيفة والشافعى . والأخرى : إن أعتقه صغيراً ، لا يستطيع السعى لزمه نفقته إلى أن يسعى .

واختلفوا فيما إذا بلغ الولد معسراً ولا حرفة له .

فقال أبو حنيفة: تسقط نفقة الغلام إذا بلغ صحيحاً. ولا تسقط نفقة الجارية إلا إذا تزوجت. وقال مالك كذلك ، إلا أنه أوجب نفقة الجارية حتى يدخل بها الزوج.

وقال الشافعي : تسقط نفقتهما جميعاً .

وقال أحمد : لا تسقط نفقة الولد عن أبيه و إن بلغ ، إذا لم يكن له مال ولا كسب .

و إذا بلغ الابن مريضاً تستمر نفقته على أبيه بالاتفاق . فلو برأ من مرضه ، ثم عاوده المرض . عادت نفقته عند الثلاثة ، إلا مالكا . فإن عنده لا تعود .

ولو تزوجت الجارية ودخل بها الزوج ، ثم طلقها . قال أبو حنيفة والشافعي وأحمد : تعود نفقتها على الأب . وقال مالك : لا تعود .

#### فص\_ل

ولو اجتمع ورثة ــ مثل أن يكون للصغير أم وجد . وكذلك إن كانت بنت وابن ، أو بنت وابن ابن ، أو كان له أم و بنت ــ فعلى من تــكون النفقة ؟

قال أبو حنيفة وأحمد : النفقة للصغير : على الأم والجد بينهما أثلاثًا . وكذلك البنت والإبن .

فأما ابن الإبن والبنت : فقسال أبو حنيفة : النفقة على البنت دونه . وقال أحمد : النفقة بينهما نصفان .

وأما الأم والبنت: فقال أبو حنيفة وأحمد: النفقة على الأم والبنت بينهما ، الربع على الأم والباقى على البنت ، وقال الشافعى : النفقة على الذكور خاصة ، الجد والابن وابن الإبن ، دون البنت ، وعلى البنت دون الأم ، وقال مالك : النفقة على ابن الصلب الذكر والأثى ، يينهم سواء إذا استويا فى الجدة ، فإن كان أحدهما واجداً والآخر فقيراً . فالنفقة على الواجد .

#### فصــــل

من له حيوان لا يقوم بنفقته ، هل للحاكم إجباره عليها أم لا ؟ قال أبو حنيفة : يأمره الحاكم على طريق الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر من غير إجبار . وقال مالك والشافعي وأحمد : للحاكم أن يجبر مالكها على نفقتها أو بيمها . وزاد مالك وأحمد فقالا : و يمنعه من تحميلها مالا تطيق . انتهى .

ويتفرع على الخلاف المذكور مسائل .

الروج إلى مسكنهما من الأطعمة والأشربة . فالشافعي يجعل القول قول ماينقله الزوج إلى مسكنهما من الأطعمة والأشربة . فالشافعي يجعل القول قول المرأة . لأن الأصل عدم قبضها ، كسائرالديون . لأنه الغالب في العادة . وقوله ظاهر . والفرق بين النفقة وسائر الديون : أن العادة الغالبة مثيرة للظن بصدق الزوج ، بخلاف الاستصحاب في الديون . فإنه لامعارض له ، ولو جعل له معارض كالشاهد واليمين \_ لأسقطناه مع أن الظن المستفاد من الشاهد واليمين أضعف من الظن المستفاد من الشاهد واليمين أضعف من الظن المستفاد من العادة المطردة في إنفاق الأزواج على نسائهم مع المخالطة الدائمة . نعم ، لو اختلفا في نفقة يوم أو يومين لم يبعد ، كا قاله الشافعي .

الثانية : نفقة زوجات النبي صلى الله عليه وسلم واجبة عليه بعد موته . لأن زوجيتهن لم تنقطع . ولم يجز لهن نكاح غيره ، لبقاء زوجيتهن . فلم تسقط نفقتهن.

بموته . وليس كون ماخلفه صدقة مختصاً به ، بل هو عام لجميع الأنبياء . فلا حاجة إلى أن يقفوا ذلك . لأن مَغَله ومنافعه جارية عليهم مادام باقياً , وهذا مما ميز به الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم . كذا ذكره ابن عبد السلام في قواعده . وقال أيضاً في القواعد :

فَائِرَةَ : إذا ملك حيواناً يؤكل ، وحيواناً لا يؤكل ، ولم يوجد إلا نفقة المستحما وتعذر بيعهما . احتمل أن يقدم نفقة مالا يؤكل . ويذبح المأكول . واحتمل أن يسوى بينهما . فإن كان المأكول يساوى ألفاً وغيره يساوى درهماً . فني هذا نظر واحتمال .

فرع: قالت الزوجة: أنا أخدم نفسى وآخذ الأجرة أو نفقة الخادم. لم يلزمه على المذهب. أو قال: أنا أخدمها لتسقط عنى مؤنة الخادم. فليس له ذلك فى الأصح. وقيل: له ذلك فيما لا يستحيى منه ، كفسل ثوب ، واستقاء ماء. وكنس البيت والطبخ ، دون ما يختص بها ، كصب الماء على يدها ، وحمله إلى المستحم ونحو ذلك.

وتستحق النفقة يوماً فيوماً . ولها المطالبة بطاوع الفجر . وقيل : بطاوع الشمس. ولو قبضت نفقة يوم ، ثم نشزت فى أثناء النهار . استردها ، بخلاف الموت والبينونة على الصحيح . ولو لم تقبضها فهى دين عليه .

ولو أبان زوجته بطلاق ، ثم ظهر بها حمل فلاعن لنفسه . سقطت النفقة . وهذه أولى بالسكني .

والمذهب: أن النفقة للحامل مقدرة . كصلب النكاح .

ولاتجب نفقتها قبل ظهور حمل . فإذا ظهر وجبت يوماً فيوماً . وقيل : حتى تضع . فلو ادعت وأنكر فعليها البينة . وتقبل فيه النساء .

ولو اتفق على ظن حمل . فبان خلافه . رجع عليها . ولاتسقط بمضى الزمان . ولو مات الزوج قبل الوضع سقطت فى أحد الوجوه . وصححه الإمام . وعلى الأظهر : لو أبرأت الزوج من النفقة صحت ، أو أعتق أم ولده وهي حامل منه لم تازمه نفقتها .

ولو مات وترك أباه وامرأته حبلي ، لم يكن لها مطالبة الجد بالنفقة .

ولو أنفق على زوجته ، فبان فساد النكاح . لم يسترد ما أنفق ، سواء كانت حاملًا أو حائلًا .

ولو نشزت الحامل البائن سقطت نفقتها .

المصطلح: وهو يشتمل على صور . منها:

\* صورة فرض حمل:

فرض قرره على نفسه برضاه فلان ـ أو فرض فلان على نفسه لمطلقته الطلقة الواحدة الأولى ، أو الثانية البائن ، أو الثلاث ـ فلانة المشتملة منه على حمل ظاهر بتصادقهما على ذلك ، لما تحتاج إليه المطلقة المذكورة فى ثمن طعام و إدام وماء وزيت وصابون ، وأجرتى حمام ومنزل ، ولوازم شرعية ، وما لابد لها منه ، فى غرة كل يوم يمضى من تاريخه كذا وكذا إلى حين وضعها ، حسبا اتفقا وتراضيا على ذلك . وأقر بالملاءة والقدرة على ذلك . وأذن لها فى الاقتراض والاتفاق عند تعذر الأخذ منه ، والرجوع بنظير ذلك عليه ، إذناً شرعياً . ويؤرخ .

### \* صورة فرض عصمة :

فرض قرره على نفسه برضاه فلان الفلانى لزوجته فلانة ، التى اعترف أنها فى عصمته وعقد نكاحه ، وأن أحكام الزوجية باقية بينهما إلى تاريخه . وصدقته على ذلك تصديقاً شرعياً ، لما تحتاج إليه الزوجة المذكورة أعلاه فى ثمن طعام و إدام وماء وزيت وصابون ، وأجرتى حمام ومنزل ، وكسوة – إن كانا اتفقا عليها – ولوازم شرعية فى غرة كل يوم يمضى من تاريخ كذا وكذا ، مادامت فى عصمته وعقد نكاحه ، تقريراً شرعياً ، حسبا اتفقا وتراضيا على ذلك ، وأقر بالملاءة والقدرة

على ذلك . وأذن لما فى الاقتراض والإنفاق عند تعذر الأخذ منه ، والرجوع بنظير ذلك عليه إذناً شرعياً . ويؤرخ .

و إن كانت الكسوة خارجة عن فرض العصمة واتفقا عليها . فيكتب بها فرض مستقل .

#### \* صورة فرض بنفقة الولد:

فرض قرره على نفسه برضاه فلان ، لولده لصلبه فلان الصغير ، أو لولد ولده الصغير ، أو لولد ولده الصغير ، أو لولد ولده لصلبه فلان الدارج والده بالوفاة إلى رحمة الله تعالى ، أو لولده لصلبه فلان البالغ ، الفقير العاجز عن الكسب الزمن .

فإن كان صغيراً ، أو له أم مطلقة من أبيه ، وهو في حضانتها ، فيقول :

\* الذى فى حضانة والدته فلانة المطلقة من والده ، المقرر المذكور لما يحتاج إليه الصغير المذكور ، فى ثمن طعام وإدام ، وماء وزيت وصابون ، وأجرتى حمام ومنزل ، وكسوة وأجرة حضانة ولوازم شرعية ، فى غرة كل يوم من تاريخه كذا وكذا . مادام الولد المذكور فى حضانة والدته المذكورة ، متصفة بصفات الحاضنات ، أو لمدة كذا وكذا سنة من تاريخه ، أو مادام الولد المذكور صغيراً إلى أن يبلغ أشده ، أو إلى أن يتصف المفروض له المذكور بصفة الغنى والقدرة على الكسب ، ويبرأ مما به من الزمانة .

و إن قدر ذلك بمدة . فهو أجود في حق الصغير ثم يقول :

\* حسباً اتفق المقر المذكور ووالدة ولده ، أو والدة ولد ولده المذكور أعلاه على ذلك . وتراضيا عليه ، تقريراً شرعياً . وأوجب ذلك لولده المفروض له المذكور \_ أو لولد ولده المذكور \_ على نفسه في ماله إيجاباً شرعياً . وأذن للحاضنة المذكورة أعلاه في الاقتراض والإنفاق عند تعذر الأخذ منه ، واالرجوع بنظير ذلك عليه إذناً شرعياً . قبلت ذلك منه قبولا شرعياً . وأقر بالملاءة والقدرة على ذلك .

و إن كان الفرض للبالغ العاجز الزمن . فيكون الإذن في الاستدانة للمفروض له .

\* صورة فرض الرجل لأبيه ، أو لأمه ، أو لجده ، أو لمن هو أعلى من الأبوين من أصولها :

فرض فلان بن فلان لوالده المذكور ـ أو لجده المذكور ـ أو أبيه الفقير الزمن المجنون ، أو العاجز عن الكسب ، أو لوالدته فلانة بنت فلان ، أو لواحد من أصوله أو فروعه ـ بحكم عجزه وفقره وفاقته وزمانته ، أو لكونه أشل أو مجنونا ، لما يحتاج إليه الوالد المذكور ، أو الجد أو الوالدة المذكورة ، في ثمن طعام و إدام وماء وزيت وصابون وسكر وشراب وأدوية ، وأجرتي حمام ومنزل ، وكسوة ولوازم شرعية ومالابدله منه شرعاً ، في غرة كل يوم يمضى من تاريخه كذا وكذا . فرضاً شرعياً . وأوجب له ذلك في مال نفسه إيجاباً شرعياً . وأذن له في الاقتراض والإنفاق عند تعذر الأخذ منه ، والرجوع بنظير ذلك عليه إذناً شرعياً . وأقر بالملاءة والقدرة على ذلك . ويؤرخ .

و إن كانت النفقة للزوجة التي هي في العصمة ولأولاده منها: كتب كما تقدم وأضاف الأولاد إلى الزوجة في التقرير . ويأذن لها في الاقتراض والإنفاق على نفسها وعلى أولادها المذكورين . ويكمل على نحو ماسبق .

وصورة إشهاد الزوجة بالإنفاق لترجع على الزوج :

\* حضر إلى شهوده فلانة . وأشهدت عليها : أن فلانا تزوج بها تزويجاً صيحاً شرعياً ، ودخل بها وأصابها ، واستولدها على فراشه ولداً يدعى فلان \_ أو الولاداً ، و يسميهم \_ ثم إنه سافر عنها وغاب الغيبة الشرعية . ولم يترك عندها نفقة ولا أرسل إليها شيئاً فوصل إليها ، وأنها من حين غاب عنها تنفق على نفسها وعلى ولدها منه المذكورين ما يحتاجون إليه ، فى ثمن طعام و إدام \_ إلى آخره \_ وأنها مستمرة فى الإنفاق على نفسها \_ أو على نفسها وولدها المذكور ، أو على أولادها المذكورين \_ وأن جميع ماأ نفقته وما تنفقه على نفسها وعلى ولدها المذكور بنية الرجوع على زوجها المذكور أعلاه عند إيابه من سفره، ورجوعه إليها ، غير متبرعة الرجوع على زوجها المذكور أعلاه عند إيابه من سفره، ورجوعه إليها ، غير متبرعة

بذلك ولابشى منه . وأشهدت على نفسها بذلك ، فوقع الإشهاد عليها به على الوجه المشروح أعلاه . و يؤرخ . وهذه الصورة صحيحة عند مالك وأحمد .

 « صورة فرض حاكم شرعى لأيتام لهم مال من والدهم و إقطاع بأيديهم .

 وفى حضانة والدتهم .

فرضسيدنا فلان الدين لأولاد المرحوم فلان . وهم فلان وفلان الصغار الذين هم في حجر الشرع الشريف في حضانة والدتهم فلانة ، في مالهم المخلف لم عن والدهم المذكور \_ أوفي ما لهم مطلقا ـ برسم طعامهم وشرابهم و إدامهم و حمامهم وزيتهم وصابونهم ، ومالابد لهم منه شرعا من اللوازم الشرعية ، ولمن يخدمهم عند والدتهم الحاضنة المذكورة . لكل واحد منهم جارية وخادم ملك له ، مبتاع من ماله ، في كل شهر يمضى من تاريخه كذا وكذا بالسوية أثلاثا ، إن كانوا ثلاثة ، أو أر باعا إن كانوا أربعة ، أو نصفين إن كانوا اثنين . وفرض لهم ولخدامهم في ملم برسم كسوتهم لفصلي الشتاء والصيف في كل سنة كذا وكذا ، لكل صبي وخادميه كذا وكذا ، ماهو لنفسه خاصة كذا ولخادميه كذا . وفرض \_ أسبغ الله ظله ، ورفع محله \_ في متحصل إقطاعهم الشاهد به مناشيرهم الشريفة ، لكل واحد منهم برسم كلفة خيله من جوامك الفلمان وجراياتهم ، وعليق الخيل ، لكل واحد منهم في وحجرة و إكديش ، أو إكديشان خصيان \_ و بغل وعليق جماله وهي قطار كامل ستة أجمال ، وجامكية تبعه في الإمرة لذي يخرج في البياكير والهمات السلطانية عوضه وسد مسده مثله من الأمراء العشراوات والعشرينات ، وكل شهر من شهور الأهلة كذا وكذا .

فمن ذلك: ماهو جامكية الركبداركذا في كل شهر، وجامكية السايس في كل شهر كذا، وجامكية التبع كل شهركذا، وجامكية الجمال والمهمرد في كل شهركذا، وجامكية التبع المذكور في كل شهر برسم شعير وتبن برسم عليق الخيل والجال المذكورة، يصرف ذلك من خاص الإمرة، خارجا عما

هو معين من الاقطاع لمشر مماليك ملازمين الخدمة والخروج في البياكير والمهمات السلطانية ، حسبًا يشهد به ديوان الجيوش المنصورة . فرضاً صحيحاً شرعياً .

وأوجب لهم ذلك في مالهم إيجاباً شرعياً . وأذن لوصيهم الشرعي فلان ، الثابت إيصاؤه وأهليته للوصية عليهم عنده شرعا ، المتكلم في مالهم و إقطاعهم بالطريق الشرعي : أن يصرف إلى حاضنتهم المذكورة ماهو مغروض لهم ، مما دخل تحت يده من مالهم ، المنتقل إليهم بالإرث الشرعي عن مورثهم المشار إليه أعلاه كل شهر في أوله ، لتصرفه في مصرفه الشرعي على التفصيل المشروح أعلاه .

وأذن له : أن يصرف من متحصل إقطاعهم ماهو مفروض فيه برسم ماذ كر أعلاه ، في كل شهر من شهور الأهلة على حكم التفصيل المين أعلاه .

و إذا حصلت الكفاية للكراع المذكور بأقل مما عين أعلاه: صرف الأقل وأضرب عن الزائد

وأن يصرف خارجا عن ذلك ما يحتاج إليه من قيام ناموس الإمرة ، من عدة و برك ولبوس وسروج ولُجُم ومقاود وعِبى ، وغير ذلك ممالابد منه ، ولا يقوم دَسْت الإمرة إلا به ، إذناً صحيحاً شرعياً .

وذلك بعد أن ثبت عند سيدنا الحاكم المشار إليه : أن ضرورة المفروض لهم داعية إلى مثل ذلك ، وأن هذا القدر المفروض لقيام دست الإمرة وناموسها هو أقل ما يفرض لمثل المفروض لهم فيه ، وأن حالهم لا يقوم بأقل من ذلك ، مع الاحتياط الكافى ، والاجتهاد الوافى ، ومراعاة جانب الأيتام ، وحصول الحظ والمصلحة لهم فى ذلك . وأن المفروض من الجوامك لمن فرضت: أجرة المثل لمثلهم و بعد استيفاء الشرائط الشرعية . واعتبار ما يجب اعتباره شرعاً .

وحضر الوصى المشار إليه إلى مجلس الحكم العزيز المشار إليه . واعترف عند الحاكم المسمى أعلاه \_ أدام الله علاه \_ بالاحتياط على أموال الأيتام المذكورين أعلاه . وأنه تسلمها وأحرزها تحت يده . وجملتها \_ حسبما تشهد به أوراق الحوطة محالم المعامر - ج ٢ بواهر - ج ٢

والمبيع المشمولة بخطوط السادة العدول ، المندو بين لذلك من مجلس الحمكم العزيز المشار إليه ، المخلدة بديوان نظر الأيتام . وعند الوصى المشار إليه نسخة بذلك .. كذا وكذا . وذلك خارج عن الأملاك وريعها . وعن ريع الإقطاعات ما ذلك متوقف على محاسبة الوصى المشار إليه فى انقضاء كل سنة بعد ذلك .

وأشهد سيدنا المشار إليه على نفسه الكريمة بما نسب إليه أعلاه من الفرض والإذن وثبوت ماثبت لديه على الحسم المشروح أعلاه ، والوصى المشار إليه أعلاه في تاريخ كذا . ويثبت الحاكم التاريخ والحسبلة مخطة ، ويتوج أعلا الفرض بالإذن والحدلة مخطه ، ويكمل بالاشهاد عليه بشهود المجلس

فإن رأى الحاكم أن يكتب بهذا الفرض نسخة و يخلدها فى مجلس الحسكم . كان ذلك ضابطاً حسناً

## \* صورة فرض ليتيم واحد

فرص سيدنا فلان الدين لفلان اليتم الصغير ، الذي هو في حجر الشرع الشريف أو في حجر الحكم العزيز ، أوفي حضانة والدته فلانة أو جدته أم أبيه ، أو أم أمه فلانة ، أو خالته فلانة \_ أو غيرهن من الحاصنات الشرعيات على ترتيب استحقاق الحضانة \_ برسم طعامه وشرابه ، إلى آخره \_ في كل شهر كذا . وفرض له أيضاً برسم كسوته في كل شهر من تاريخه كذا وكذا لفصلي الشتاء والصيف ، وثمن أقباع ونعال ، وأجرة المؤدب ، مامبلغه كذا ، فرضاً صحيحاً شرعياً . وأوجب له ذلك في ماله إيجاباً شرعياً . وأذن لمن في يده شيء من ماله في صرف ذلك إلى حاضنته المذكورة في أول كل شهر ، لتصرفه عليه بطريقه الشرعي ، إذناً شرعياً ويكل . ويشهد عليه بذلك .

\* صورة فرض ليتم . ليس له حاضنة من أقار به ، ولا من أقارب أبيه ، ولا وصى .

فرض سيدنا فلان الدين لفلان اليتيم الصغير الذي هو في حجر الشرع

الشريف، الذي أقام له الحاكم المشار إليه امرأة مخدرة صينة ، تحضنه وتربيه ، وتطعمه إذا جاع ، وتسقيه الماء إذا عطش ، وتغير ثيابه إذا اتسخت بثياب نظيفة ، وتغسل الوسخة ، وتدهن رأسه و بدنه في البيت وفي الحمام ، وتفرش تحته وتغطيه إذا نام . وهي فلانة بنت فلان ، لعدم وجود حاضنة شرعية من أقارب أمه ، ولا من أقارب أبيه ، ولا وصي شرعي ـ برسم طعامهما وشرابهما وصابونهما وزيتهما وجمامهما ، وأجرة الحاضنة المذكورة ، وتمريض الصغير المذكور ، ومالابد له منه من لوازم شرعية ـ في كل شهر من استقبال يوم تاريخه كذا وكذا فرضاً صحيحاً شرعياً . وأوجب له ذلك في ماله إيجاباً شرعياً ، وأذن للقاضي فلان الدين أمين المذكورة أعلاه القدر المفروض أعلاه من مال اليتيم المذكور ، المستقر تحت يده بديوان الأيتام ، في كل شهر بشهره إذناً شرعياً . بعد أن ثبت عنده ـ ثبت الله بديوان الأيتام ، في كل شهر بشهره إذناً شرعياً . بعد أن ثبت عنده ـ ثبت الله المساة معه أعلاه . وأن ذلك مايفرض لمثل اليتيم المذكور وحاضنته ، الثبوت علم الشرعي . و بعد استيفاء الشرائط الشرعية . واعتبار مايجب اعتباره شرعاً . الشهد على نفسه الكريمة بذلك في تاريخ كذا .

ويكتب الحاكم التاريخ والحسبلة بخطه . ويكمل .

\* صورة فرض لأولاد رجل سأل الفرض لهم فى مالهم ، أو فى ربع ملكهم المنتقل إليهم من أمهم ، أو فيا يكسبه لهم و ينميه من أموالهم :

فرض سيدنا فلأن الدين لفلان وفلان وفلانة ـو يذكر عمركل واحد منهم-أولاد فلان فى مالهم الحاصل لهم تحت يد والدهم المذكور ، الذى جره الإرث الشرعى إليهم من والدتهم فلانة ـ أو فيا فى ذمته لهم من صداق والدتهم فلانة ، أو من دين والبتهم الذى هو فى ذمته ، أو من أجور ملكهم المخلف لهم عن والدتهم فلانة ، أو من ربع ماهو وقف عليهم برسم طعامهم وشرابهم ، إلى آخره في كل شهر كذا . فرضاً صحيحاً شرعياً بالتماس والدهم المذكور منه ذلك ، وسؤاله إياه فيه . وقرر ذلك لهم في مالهم تقريراً شرعيا . وأوجبه فيه إيجابا شرعياً ، لازماً معتبراً مرضياً . وأذن لوالدهم المذكور في صرف ذلك عليهم نققة وكسوة من مالهم المعين أعلاه ، وذنا شرعياً . وذلك بعد اعتراف والدهم المذكور: ألم أن تحت يده من مالهم ، ومن جهات استحقاقهم : ما يصرف منه ذلك ، الاعتراف الشرعى . ووقع الاشهاد بذلك . و يكل على نحو ماسبق .

\* صورة فرض لأيتام تحت حجر وصي شرعي .

فرض سيدنا فلان الدين لفلان وفلان وفلان أيتام فلان و يذكر أعمارهم الجارين تحت نظر فلان ووصيته ، بمقتضى الوصية الشرعية ، المسندة إليه من والدهم المذكور . المتقدم تاريخها على تاريخه ، الثابت مضمونها شرعاً بمجلس الحكم العزيز الفلاني . وهم الآن في حضانة والدتهم فلانة ، برسم طعامهم وشرابهم إلى آخره - في كل شهر كذا . فرضاً صحيحاً شرعياً . وأذن لوصيهم المذكور في دفع ذلك من مالهم الحاصل تحت يده إلى والدتهم الحاضنة المساة أعلاه ، لتصرفه عليهم وعلى خادمهم نفقة وكسوة ، حسما عين أعلاه ، إذناً شرعياً .

- \* و إن كان الوصى هو الذى يصرف عليهم بنفسه . فيقول : وأذن لوصيهم المذكور فى صرف ذلك عليهم بنفسه . و بمن هو أهل لذلك .
- \* و إن كان القبض والصرف الحاضنة . فيقول : وأذن الحاضنة المذكورة في الاقتراض والإنفاق على الصغار المذكورين أعلاه عند تعذر الأخذ من الوصى المذكور ، والرجوع به في مال الأيتام المذكورين أعلاه ، إذنا شرعياً . واعترف الوصى المذكورين أعلاه : إن تحت يده من مال الأيتام المذكورين أعلاه ، مايصرف منه ذلك ، ويكل على نحو ماتقدم .
  - صورة فرض غيبة لزوجة وأولاد :

فرض سيدنا فلان الدين لفلانة زوجة فلان الغائب يومئذ عن مدينة كذا النيبة الشرعية ، الثابتة عند الحاكم المشار إليه الثبوت الشرعى وأولادها منه فلان وفلان في مال زوجها الغائب المذكور أعلاه ــ برسم طعامهم وشرابهم إلى آخره ــ في كل يوم من تاريخه كذا وكذا . وقرر لهم ذلك في ماله تقريراً شرعياً تاما ، لازماً معتبراً مرضياً . وأذن للزوجة المذكورة في قبض ذلك من ماله بمن هو في يده . وفي الاقتراض والإنفاق عند تعذر وصولها إلى ذلك ، و إنفاقه على نفسها وعلى أولادها المذكورين . والرجوع بنظير ذلك في مال زوجها الغائب المذكور ، إذنا شرعياً . وذلك بعد ثبوت ماذكر ثبوته أعلاه ، وثبوت الزوجية بينهما عنده الثبوت الشرعي . و بعد إحلاف الزوجة : أن الزوج المذكور لم يترك عندها نفقة ولاواصلها بنفقة . و بعد استيفاء الشرائط الشرعية ، واعتبار مايجب اعتباره شرعاً .

\* و إن كانت الزوجة ليس لها أولاد : أفردها القاضى بالفرض . وكتب لها مذلك .

و إن كانوا أولاداً محضاً . كتب لهم بذلك . وذكر حاضتهم على حسب الحال . وما اتفق عليه الأمر .

\* صورة فرض لبالغ تحت نظر متكلم في ماله .

فرض سيدنا فلان الدين لفلان البالغ المستمر على حجر الصبى الذى هو تحت نظر فلان، المتكلم في أمره وماله بالإذن الكريم العالى الفلاني ، لما يحتاج إليه في ثمن طعام و إدام \_ إلى آخره \_ في كل شهر كذا ، فرضاً صحيحاً شرعياً . وقرر ذلك في ماله تقريراً شرعياً ، لازماً معتبراً مرضياً . وأذن للمتكلم في ماله المذكور أعلاه في صرف القدر المفروض المعين أعلاه من ماله عليه وعلى خادمه نفقة وكسوة على الحكم المشروح أعلاه إذنا شرعياً . ويكل على نحو ماسبق .

\* صورة فرض حكمي إجباري على مذهب أبي حنيفة ، لمن مجوز الفرض

له عنده . وهو على كل ذى رحم بالرحم . فتدخل فيه الخالة والعمة ، خلافاً للباقين . فرض سيدنا فلان الدين الحنفي على فلان لعمته \_ أو خالته مثلاً \_ فلانة الفقيرة السنّ ، الماجزة عن تحصيل ماتسد به الرمق . و يقوم بأودها ، أو لقيات يقمن صلبها ، الثابت وصفها بالصفة المذكورة أعلاه عند سيدنا الحاكم المشار إليه الثبوت الشرعى ، لما تحتاج إليه من ثمن طعام و إدام \_ إلى آخره في كل يوم ، أو في كل شهر كذا . فرضاً صحيحاً شرعياً . وأوجب لها ذلك في ماله إيجاباً شرعياً ، وأذن لها في الاقتراض والإنفاق عند تعذر الأخذ منه والرجوع بنظير ذلك عليه إذناً شرعياً . وحكم \_ أيد الله أحكامه . وسدد نقضه و إبرامه \_ لها بذلك حكماً شرعياً تاماً مرضياً ، مسئولا فيه ، مستوفياً شرائطه الشرعية مع العلم بالخلاف .

وذلك بعد أن ترافع المفروض عليه والمفروض لها ، المذكور أعلاه ، إلى مجلس الحكم العزيز المشار إليه ، وتصادقا على اتصال القرابة بينهما ، وأنها من ذوى رحمه وطلبها من الحاكم المشار إليه الفرض لها عليه . واعتبار مايجب اعتباره شرعاً . وأشهد على نفسه الكريمة بذلك . ويكمل على نحو ما سبق .

\* صورة فرض على مذهب الإمام أحمد لمن يجوز له الفرض عنده . وهو كل شخصين جرى بينهما الميراث بفرض أو تعصيب من الطرفين ، كالأبوين والأولاد ، والإخوة والأخوات . كما تقدم ذكره في مسائل الخلاف .

فرض سيدنا فلان الدين الحنبلى على فلان التاجر لابن عمته أخت أبيه لأبويه فلان الفقير ؛ المعسر الذى لامال له ، العاجز عن الاكتساب لكبرسنه ، في ماله ، برسم ابن عمته المذكور ، لما يحتاج إليه فى ثمن طعام و إدام \_ إلى آخره \_ في كل يوم كذا \_ إلى آخره . فرضاً صحيحاً شرعياً . وأوجب له ذلك في ماله إيجاباً شرعياً . وأذن له في الاقتراض والإنفاق على نفسه عند تعذر الأخذ منه والرجوع على المفروض عليه بنظير ذلك إذناً شرعياً . وذلك بعد أن ترافعا إليه ومَثُلا بين يديه ، واعترفا باتصال القرابة بينهما . وتصادفا عليها تصادقاً شرعياً .

و إن كان المفروض عليه أنكر القرابة ، وأقام المفروض له بينة فيقول:

\* وذلك بعد أن ترافعا إليه ، وادعى المفروض له على المفرض عليه: أنه ابن عمته أخت أبيه لأبويه . وأنه فقير معسر لامال له ، وأنه عاجز عن الاكتساب . وأنكر المفروض عليه ذلك . وأقام المفروض له بينة شهدت بذلك ، و بتشخيصهما عنده التشخيص الشرعى . وسمع الحاكم المشار إليه البينة ، وقبلها لما رأى معه قبولها . و بعد أن ثبت عنده فقر المفروض له ، وعجزه عن الاكتساب الثبوت الشرعى . وفرض ولما تكامل ذلك عنده . وثبت لديه سأحسن الله إليه \_ الثبوت الشرعى . وفرض المفرض المذكور ، سأله المفروض له الحكم بذلك ، والإجازة له والإشهاد على نفسه الكريمة بثبوت ذلك عنده ، والحكم به . فاستخار الله وأجابه إلى سؤاله لجوازه عنده شرعاً . وحكم بذلك حكماً صحيحاً شرعياً . تاماً معتبراً مرضياً ، مع العلم بالخلاف . وبعد استيفاء الشرائط الشرعية ، واعتبار ما يجب اعتباره شرعاً . وبكل على نحو ماسبق .

شاعنه على على على على مذهب الإمام أحمد رضى الله عنه ،
 سواء كان العتيق بالغا ساعيا ، أو صغيراً لا يستطيع السعى .

فرض سيدنا فلان الدين الحنبلي لفلان ابن عبد الله . البالغ أو الصغير عتيق فلان على معتقه المذكور ، برسم طعامه وشرابه \_ إلى آخره \_ في كل يوم ، أو في كل شهر كذا ، فرضاً صحيحاً شرعياً . وأوجب له ذلك في مال معتقه المذكور إيجاباً شرعياً وأذن له أن يستدين و ينفق على نفسه ، و يرجع على معتقه بنظير ذلك ، إذناً شرعياً .

وهذا إذا كان المفروض له بالغاً . أمانى الصغير . فيقول :

وجمل الحاكم المشار إليه المفروض له عند معتقه المذكور .

فإن كان مستقه غائبًا أو أبي أن مجعله عنده . فيقول :

الذي وضعه الحاكم عند ثقة أمين . وهو فلان . وأذن له أن ينفق القدر

المفروض عليه إلى أن يسعى ، إذنا شرعياً ، بعد أن ثبت عند سيدنا الحاكم المشار إليه أن المفروض له المذكور عتيق المفروض عليه \_ أو بعد أن اعترف المفروض عليه المذكور أن المفروض له عتيقه \_ اعترافاً شرعياً . وحكم \_ أيد الله أحكامه \_ بصحة الفرض المذكور حكماً شرعياً ، مسئولاً فيه . مستوفياً شرائطه الشرعية ، مع العلم بالخلاف . وأشهد على نفسه السكريمة بذلك . ويكمل على نحو ماسبق . مع العلم بالخلاف . وأشهد على نفسه السكريمة بذلك . ويكمل على نحو ماسبق . \* صورة فرض على مذهب الإمام أحمد للولد البالغ على أبيه . فإنه قال : لا تسقط نفقة الولد عن أبيه و إن بلغ ، ذكراً كان أو أنثى ، إذا لم يكن له كسب ولا مال ، خلافاً لأبي حنيفة والشافعي في الذكر والأنثى ، وخلافاً لمالك في الذكر . فإنه قال : لا تسقط نفقة الجارية عن أبيها ، و إن تزوجت حتى يدخل بها الزوج .

ويتفرع على ذلك صور . وهى : فرض الصغير إذا كانت له قرابة ، مثل أم وحد . فالنفقة تفرض له على الأم والجد أثلاثاً . و إن كان شيخاً كبيراً وله ابن و بنت . فالفرض له عليهماأثلاثاً . وأما إذا كان له بنت وابن ابن . فقال أبو حنيفة : الفرض على البنت وحدها . وقال أحمد : هو عليهما بالسوية .

و إن كان له أم و بنت ، فقالا : النفقة عليهما أر باعاً ، الربع على الأم والباقى على البنت . خلافاً للشافعى ، فإن النفقة عنده على الذكور خاصة من الأصول والفروع ، وعند مالك : أن النفقة على أولاد الصلب ، الذكر والأنثى منهم سواء إذا استويا فى اليسار ، فإن كان أحدهما واجداً والآخر فقيراً . فالنفقة على الواجد . وقد تقدم هذا التفريق فى مسائل الخلاف من هذا الباب مبسوطاً .

فإذا أراد العمل في ضورة من هذه الصور المتفرعة ، نسخ على المنوال السابق . وأتى في كل صورة بصيغها التي تعتبرفيها وتليق بها .

صورة فرض على مباشرة نظر ، أو تدريس أو غير ذلك .

فرض سيدنا فلان الدين ، أو هذا فرض فرضه سيدنا فلان الدين ، أو هذا

ما أشهد به على نفسه الكريمة سيدنا فلان الدين: أنه فرض لفلان الدين على مذهب مباشرة وظيفة النظر في المدرسة الفلانية المنسوب إيقافها إلى فلان على مذهب الإمام فلان ، وقيامه بالوظيفة المذكورة ، أسوة أمثاله : من النظار من على مصالحها وعمارتها وعمارة أوقافها ، وتنمية ريمها ، وصرفه في مصارفه الشرعية على مستحقيه ، من مدرس ومعيدين وفقها ، وأر باب الوظائف بها أوان الوجوب والاستحقاق ، واعتبار أحوال للرتبين بها ، والتزام كل واحد منهم بالقيام بوظيفته وملازمتها ، وأدائها على الوجه المعتبر في مثلها بنفسه ، أو بنوابه المدول الثقات : المثن كاملاً من ريع أوقافها – أو السدس أو الربع أو أقل أو أكثر – في كل سنة من السنين بعد صرف ما تحتاج إليه المدرسة المذكورة في عمارتها وعمارة أوقافها . فرضاً سحيحاً شرعياً . وأذن له في تناول ذلك من ربع وقف المدرسة المذكورة لنفسه على قيامه بالوظيفة المشار إليها ، إذناً شرعياً ، مسئولا فيه ، مستوفياً شرائطه الشرعية . وواجباته المعتبرة الم ضة .

#### و إن كان الفرض المدرس فيقول:

\* على مباشرة وظيفة التدريس بالمدرسة الفلانية ، و إلقاء الدرس بها على الفقهاء والمتفقهة ، كذا وكذا فى كل سنة من متحصل أوقاف المدرسة المذكورة ، من أجور مسقفات وثمن مغلات ، وغير ذلك . وأشهد على نفسه الكريمة بذلك فى تاريخ كذا . ويكتب التاريخ والحسبلة بخطه ، ويكتب فى أعلا الطرة على يسار البسملة : فرضت ذلك . وأذنت فيه على الوجه الشرعى . ويكمل بالإشهاد على نحو ماسبق . والله أعلم .

# كتاب الحضانة

## وما يتعلق بها من الأحكام

« الحضانة » حفظ من لا يستقل بنفسه ، وتربيته بما يصلحه ، ووقايته عما يؤذنه .

وهي ولاية . لكنها بالإناث أليق . وأولاهن الأم .

وشرطها: العدالة، والحرية، والإسلام للمسلم. فلوكان مسلماً والأمكافرة. فحضانته لأقاربه المسلمين. فإن لم يكن فعلى المسلمين، والمؤنة في ماله. فإن لم يكن فعلى أمه إن كانت موسرة. وإلا فهو من محارم المسلمين.

وولد الذميين أمه أحق بحضانته . فإن وصف بالإسلام نزع منهم .

والمحضون : من لا يستقل بمراعاة نفسه ، ولا يهتدى لمصالحه ، لصغر ، أو جنون أو خبل ، وقلة تمييز .

فإذا بانت الزوجة و بينهما ولد . نظرت ، فإن كان بالغا رشيدا ، لم يجبر على الكون مع أحدهما ، بل يجوز له أن ينفرد عنهما . إلا أن المستحب له : أن ينفرد عنهما ، كيلا ينقطع بره وخدمته عنهما .

وهل يكره له الانفراد عنهما ؟ ينظر فيه . فإن كان رجلا : لم يكره له الانفراد عنهما . لأنها لم عنهما . و إن كانت امرأة : فإن كانت بكراً ، كره لها الانفراد عنهما . لأنها لم تجرب الرجال ولا يؤمن أن تخدع .

و إن كانت ثيباً فارقها زوجها: لم يكره لها الانفراد عنهما. لأنها قد جربت الرجال ولا يخشى عليها أن تخدع . وقال مالك : يجب على الابنة أن لا تفارق أمها حتى تتزوج و يدخل بها الزوج .

وموضع الدليل: أنها إذا بلغت رشيدة: ارتفع الحجر عنها. فكان لها أن تنفرد بنفسها ولا اعتراض عليها ، كما لو تزوجت بمن بانت منه. و إن كان الولد صغيراً لا يميز \_ وهو الذى له دون سبع أو أكثر ، إلا أنه بجنون أو مختلط العقل \_ وجبت حضانته . لأنه إذا ترك منفرداً ضاع .

« والحضانة » هى كفالة الطفل . والأصل فيها قوله تعالى ( ٣ : ٣٧ وكفلها زكريا ) والنبى صلى الله عليه وسلم كفله جده أبو طالب ، وحضنته حليمة مدة رضاعه صلى الله عليه وسلم .

ونتيجة الحضانة : حفظ من لا يستقل بأموره كا تقدم ، والأم أولى بها ، ثم أمها تُها المدليات بالإناث . و يقدم منهن : القربى ، فالقربى . والجديد : أنه يقدم بعدهن أم الاب ، ثم أمهاتها المدليات بالإناث ، ثم أم أب الأب كذلك ، ثم أم أب الجد كذلك .

وتقدم الأخوات على الخالات ، والخالات على بنــات الأخوات . وتقدم بنات الإخوة و بنات الأخوات على العمات .

وتقدم الأخت من الأبوين على الأخت من الأب والأخت من الأم . وتقدم الأخت من الأب على الأخت من الأم .

وتقدم الخالة والعمة من الأب على الخالة والعمة من الأم .

وأما الذكور: فالمحرّم الوارث ، كالأب والجد والأخ وابن الأخ والعم ، لهم الحضانة . كترتيب العصبات . والوارث الذي ليس بمحرم كابن العم له الحضانة ، لكن إن كانت صغيرة في حد تشتهى : لم تسلم إليه ، بل إلى بنته ، أو امرأة ثقة معنما .

والأظهر : أن الحرم الذي ليس بوارث ،كالخال وأبي الأم ، والقريب الذي ليس بوارث ولا محرم ،كابن الخال وابن العمة : لاحضانة لهما .

و إذا اجتمع الذكور والإناث من أهل الحضانة . فإنكانت فيهم الأم فهى أولى من غيرها ، وأم الأم عند فقدها فى معناها . والأب أولى من الجدات من قبله ، وكذا من الخالة والأخت المدلية بالأم .

وتقدم الأصول على الأقارب الواقعين على حواشى النسب . فإذا فقدت الأصول فالأظهر تقديم الأقرب فالأقرب . فإن استوى اثنان فى القرب فالتقديم للأنوثة . فإن استويا من كل وجه فيقطع النزاع بالقرعة .

و يشترط فى ثبوت حق الحضانة : الإسلام ، والعقل ، والحرية ، والعدالة ، كا تقدم . فلا حضانة للمجنونة والرقيقة والكافرة ، ولا الفاسقة .

ولو نكحت أم الطفل بعد فراق أبيه أجنبيا : بطلت حضانتها . ولا أثر لرضى الزوج . ولو نكحت عم الطفل ، أو ابن أخيه ، أو ابن عمته ، فالأشبه : أنه لا يبطل حقها من الحضانة .

وهل يشترط لاستحقاقها الحضانة : أن ترضع الولد إذا كان رضيعاً ؟ فأجاب الأكثرون بالاشتراط .

و إذا أسلمت الكافرة ، أو أفاقت المجنونة ، أو عتقت الأمة ، أو حسن حال الفاسقة . ثبت لها حق الحضانة .

و إذا طلقت المرأة بعد ماسقط حقها من الحضانة بالنكاح عاد استحقاقها للحضانة.

ولوغابت الأم ، أو امتنعت من الحضانة . انتقل حق الحضانة إلى الجدة . الخلاف المذكور في مسائل الباب

اتفق الأئمة رحمهم الله تعالى على أن الحضانة تثبت للأم مالم تتزوج . وإذا تزوجت ودخل بها الزوج سقطت حضانتها .

واختلفوا فيما إذا طلقت بعدُ طلاقاً بائناً ، هل تعود حضانتها ؟ فقال أبو حنيفة والشافعي : تعود - وقال مالك في المشعور عنه : لاتعود بالطلاق .

و إذا افترق الزوجان و بينهما ولد . قال أبو حنيفة فى إحدى روايتيه : الأم أحق بالغلام ، حتى يستقل بنفسه فى مطعمه ومشر به وملبسه ووضوئه واستنجائه ، ثم الأب أحق . والأم أحق بالأنثى إلى أن تبلغ ، ولا يجبر واحد منهما .

وقال مالك : الأم أحق بالأنثى إلى أن تعزوج ، ويدخل بها الزوج ، وبالغلام أيضاً في المشهور عنه إلى البلوغ .

وقال الشافعى : الأم أحق بهما إلى سبع سنين ، ثم يخيران . فمن اختاراه كانا عنده .

وعن أحمد روايتان . إحداهما : الأم أحق بالفلام إلى سبع ثم يخير ، والجارية بعد السبع تجعل مع الأم بلا تخيير . والرواية الأخرى : كمذهب أبي حنيفه .

والأخت من الأب: هل هي أولى بالحضانة أم لا؟ قال أبو حنيفة: الأخت من الأب من الأخت للأب ومن الخالة للأم . والخالة أولى من الأخت للأب ومن الخالة للأم أولى من الأخت للأب .

وقال الشافعي وأحمد : الأخت للائب أولى من الأخت للائم ومن الخالة .

#### فصل

و إذا أخذت الأم الطفل بالحضانة ، فأراد الأب السفر بولده بنية الاستيطان في بلد آخر . فهل له أخذ الولد منها أم لا ؟ قال أبو حنيفة : ليس له ذلك . وقال مالك والشافعي وأحمد في المشهور عنه : له ذلك .

فإذا كانت الزوجة هي المنتقلة بولدها. قال أبو حنيفة: لها أن تنتقل بشرطين. أحدها: أن تنتقل إلى بلدها. والثانى: أن يكون العقد ببلدها الذي تنتقل إليه. فإذا فات أحد الشرطين منعت إلا بوضع يمكن لأبيه المضى إليه و يعود قبل الليل. فإن كان انتقالها إلى دار حرب أو من مصر إلى سواد و إن قرب. منعت أيضاً.

وقال مالك والشافعي وأحمد في إحدى روايتيه : الأب أحق بولده ، سواء كان المنتقل هيأو هو . وعن أحمد رواية أخرى : أن الأم أحق به مالم تتزوج. اه. المصطلم : وما يشتمل عليه من الصور .

\* صورة حضانة أهلية صادرة بالتراضي بين والد الطفل و بين الحاضنة الشرعية.

حضر إلى شهوده فى يوم تاريخه فلان ومطلقته الطلقة الواحدة الأولى البائن ـ أو الثانية المسبوقة بأولى البائن ، أو الطلقة الثالثة المكلة لعدد الطلاق الثلاث ـ فلان . وأشهد عليه : أنه كان قد تزوج بفلانة المذكورة من قبل تاريخه تزويجاً شرعياً . ودخل بها وأصابها . وأولدها على فراشه ولداً ذكراً يسمى فلان \_ أو المرضع أو أنى تسمى فلانة \_ المقدر عمره أو عمرها يومئذ كذا وكذا سنة \_ أو المرضع أو الفطيم ـ و بانت منه بالطلاق المعين أعلاه . وأن والدته المذكورة أهل للحضانة ، وأنه سلم إليها ولده المذكور لتحضنه ، مادامت متصفة بصفات الحاضنات . وتقوم بمصالحه، وغسل ثيابه ورأسه ودهنه وكله وتنظيفه ، وتغيير ثيابه والفرش له ، وتغطيته إذا نام . والقيام بمصالحه وتربيته ، مقيمة به فى المسكن الفلانى ، لما يعلم من خيرها ودينها وعفتها وسدادها وشفقتها . فتسلمته بمقتضى مالها من حضانته على الوجه الشرعى بحكم اتصافها بها الاتصاف الشرعى ، تسلماً شرعياً . وتصادقاً على ذلك كله تصادقاً شرعياً .

و إن كان فرض للولد فرضاً . فيقول :

\* وفرض والد الطفل المذكور لولده المذكور على نفسه برضاه ، لما يحتاج إليه فى ثمن طعام و إدام \_ إلى آخره \_ و برسم حضانة حاضنته المذكورة. وخادمه القائم بقضاء حوائجه ، وشراء مايحتاج إلى شرائه من الطعام والشراب وغير ذلك من اللوازم الشرعية ، وما لابد له ولخادمه منه شرعاً فى كل يوم كذا لمدة كذا ، فرضاً شرعياً ، حسبا اتفق والد الطفل المذكور ووالدته المذكورة على ذلك وتراضيا عليه . وأقر بالملاءة والقدرة على ذلك . وأذن لها فى الاقتراض والإنفاق \_ إلى آخره . ويكمل . ويؤرخ على نحو ماسبق .

وكذلك يكتب فى جميع الحضانات على الترتيب الممين فى استحقاق الحضانة من الأمهات والجدات والأخوات والخالات . هذا إذا اتفقا على أهلية الحضانة . \* وأما إذا اختلفا فيها فلا بد من ترافعهما إلى حاكم شه عى ، وتدعى عنده على

والد الطفل. وتقيم البينة عنده: أنها سالكة الطريق الحيدة والمناهج السديدة، وأنها مواظبة على الصلوات الخمس فى أوقاتها .أهل لحضانة ولدها فلان الذى رزقته من مطلقها فلان المدعى عليه المذكور، متصفة بصفة الأهلية المعتبرة شرعاً، من الخدمة والشفقة والرعاية والسداد والقيام بمصلحة الولد المذكور ليلا ونهاراً.

وتقول في دعواها :

\* وأنه أراد انتزاع الولد منها . وقد آلت الحضانة إليها . وتسأل إبقاء ولدها عندها ، وفى حضانتها . فإن أجاب بصحة دعواها . و إلا فتقيم البينة عنده . وتثبت لديه . ويبقى الولد عند الأم ، ويأمره الحاكم بعدم التعرض لها فى أخذ ولده منها . وتسأل الحاكم أن يحكم لها بذلك بعد الإعذار إليه .

\* و إن حصلت الدعوى ولم تحضر والدة الطفل شهوداً يشهدون بأهليتها ، وأحضر الوالد شهوداً يشهدون بعدم أهليتها . فتكون الدعوى من الوالد على الوالدة ، و يذكر في دعواه قصد انتزاعه منها بحكم أنها لم تكن أهلا لحضانة الولد المذكور . فإن صدقته انتزعه منها . و إن كذبته أقام البينة : أنها مفرطة فيا يجب عليها من حقوق الكفالة لولدها فلان المذكور ، من الصيانة والنظر في أحواله في الليل والنهار والخدمة ، وأنها تتركه في البيت والباب مغلق عليه وحده وهو صارخ ، وتغيب عنه في قضاء حوائجها عند الجيران في أكثر الأوقات . وهي غير مواظبة على الصلوات الخمس في أوقانها ، مرتكبة مايخرجها عن أهلية الحضانة لولدها المذكور . وتقام الشهادة بذلك مجضورها . ويعذر إليها الحاكم . ويسأل القاضي الحكم له بذلك ، و بسقوط حضائها للولد وانتزاعه منها ، وتسليمه له بقتضي ماثبت عليها من عدم أهليتها لذلك .

فيحكم له الحاكم بموجب ذلك . ويسلم الولد له بعد انتزاعه من والدته . فإذا حسن حالها وصارت أهلا للحضانة فلا بد من كتابة محضر . صورته : \* شهوده يعرفون فلانة معرفة صحيحة شرعية . ويشهدون \_ مع ذلك \_ أنها قد حسنت سيرتها ، وصارت مواظبة على الصاوات الخمس ، مسددة فى أفعالها وأقوالها وأحوالها ، مقيمة فى بيتها ، لاتخرج منه إلا لضرورة شرعية وتعود سريعاً . أهلا للحضانة لولدها فلان ، وللنظر فى أحواله وتربيته ، كغيرها من الحاضنات الجيدات ، مع سلوك الطريق الحميدة ، والمناهج السديدة . والعمل بتقوى الله وطاعته . وأنها صارت متصفة بصفات حميدة توصلها إلى أهليتها لحضانة ولدها المذكور ، اتصافها بها الاتصاف الشرعى . وثبت هذا المحضر عند الحاكم .

ويدعى على الولد ، وينزع الولد منه . ويسلم إليها ، و يحكم لها بذلك . ويكمل على نحو ماسبق .

\* صورة حضانة أهلية ، وتقرير فرض لمطلقة عاز بة أو مزوجة ، مسافرة أو مقيمة ، على مذهب الإمام مالك رحمه الله تعالى .

قرر فلان لولده فلان الذى رزقه على فراشه قبل تاريخه من مطلقته فلانة المقدر عمره يومئذ كذا، أو الرضيع أو الفطيم، الذى هو فى حضانة والدته المطلقة المذكورة أعلاه ، لما يحتاج إليه الولد المذكور، فى ثمن طعام و إدام وماء وريت وصابون. وأجرتى حمام ومنزل وكسوة، ولوازم شرعية، لمدة كذا وكذا سنة من تاريخه فى غرة كل يوم يمضى من تاريخه من الفاوس الجدد عشرة دراهم مثلا، تقريراً شرعياً حسما اتفق هو ومطلقته المذكورة على ذلك وتراضيا عليه. وأقر بالملاءة والقدرة على ذلك. وأذن المقرر المذكور أعلاه لمطلقته المذكورة أعلاه فى الاقتراض والإنفاق عند تعذر الأخذ منه، والرجوع بنظير ذلك عليه إذناً شرعياً.

ثم بعد ذلك ولزومه شرعاً ، التزمت المطلقة المذكورة أعلاه بالقيام لولدها المذكور أعلاه عن والده المقرر المذكور أعلاه فى غرة كل يوم يمضى من تاريخه بما مبلغه خمسة دراهم مثلاً ، أو أقل من جملة التقرير المعين أعلاه . وذلك فى نظير إبقاء الولد المذكور أعلاه بيدها . وفى حضائها ، تحضنه وتكفله لطول المدة المعينة أعلاه ، عز با كانت أو متزوجة ، مسافرة كانت أو مقيمة . مسافراً كان هو

أو مقيا ، البزاماً شرعياً على مذهب من يرى ذلك من السادة العلماء رضى الله عنهم أجمعين . ورضى المقرر المذكور أعلاه بذلك . وأقر الولد المذكور بيد والدته المطلقة المذكورة ، تكفله وتحضنه على الحسكم المشروح أعلاه ، لطول المدة المعينة أعلاه ، لما علم لنفسه ولولده المذكور فى ذلك من الحظ والمصلحة . وأسقط حقه من طلب الولد المذكور ومن السفر به من بلدكذا إلى بلدكذا ، وإلى غيره من الجهات عند قصده السفر بنفسه و بوكيله ، لطول المدة المعينة أعلاه ، إسقاطاً شرعياً . وأقرت بالملاءة والقدرة على ذلك . و بمعرفة معنى الإلتزام المشروح أعلاه وما يترتب عليه شرعاً . واعترف المطلق المذكور أن مطلقته المذكورة أهل للحضانة . متصفة بصفات الحاضنات .

ولما تكامل ذلك ادعى به بمجلس الحكم العزيز الفلانى المالكى ، وثبت اعتراف كل منهما بذلك لديه . أحسن الله إليه ، بشهادة شهوده الواضعين خطوطهم آخره بالشهادة عليه ، الثبوت الشرعى ، وتشخيصها عنده التشخيص الشرعى . واعتراف كل منهما بعدم الدافع ، والمطعن لذلك و بشى منه ، الاعتراف الشرعى . وحكم \_ أيد الله أحكامه \_ بموجب ذلك ، حكما شرعياً ، تاماً معتبراً مرضياً . مسئولاً فيه ، مستوفياً شرائطه الشرعية ، واعتبار ما يجب اعتباره شرعا . مع العلم بالخلاف فيا فيه الخلاف من ذلك . و به تم الاشهاد في تاريخ كذا .

\* صورة حضانة للجدة أم الأم، إذا كانت متزوجة بالجد أبي الأم، على مذهب الإمام أبي حنيفة رحمه الله تعالى:

حضرت إلى مجلس الحكم العزيز بين يدى سيدنا فلان الدين الحنفي فلانة ، وأحضرت معها ابنتها لبطنها فلانة بنت فلان ، زوج المدعية المذكورة أعلاه يومئذ وادعت عليها لدى الحاكم المشار إليه : أنها تزوجت التزويج الشرعى بأجنبى ، وأنها سقطت حضانتها لولدها الصغير الفطيم فلان بن فلان، وأنها الآن مى المستحقة لحضانة الصغير المذكور . وسألت سؤال ابنتها المذكورة عن ذلك .

فسألما الحاكم المشار إليه عن ذلك . فأجابت بالاعتراف .

فسألت المدعية المذكورة سيدنا الحاكم المشار إليه الحكم لهما بحضانة الصغير المذكور مع كونها مزوجة بالجد أبى الأم ، لموافقة ذلك مذهبه ومعتقده .

فأجابها إلى سؤالها . وحكم لها بحضانته ، حكما شرعياً تاماً معتبراً مرضياً ، مسئولاً فيه ، مستوفياً شرائطه الشرعية . واعتبار ما يجب اعتباره شرعاً . مع العلم بالخلاف فيا فيه الخلاف من ذلك من استحقاق الجدة الحضانة مع كونها متزوجة بأبى الأم . وأمرها بتسليم الصغير المذكور أعلاه لجدته المذكورة . فسلمته لها فتسلمته منها تسلماً شرعياً . و يكمل على محو ماسبق .

\* صورة حضانة المرأة ولدها بعد سقوط حقها من الحضانة بالنكاح وطلاقها من الزوج ، وعود الاستحقاق إليها بالطلاق . خلافا لمالك .

حضرت إلى مجلس الحكم العزيز الفلانى بين يدى سيدنا فلان الدين الشافعى، أو الحنبى فلانة. وأحضرت معها مطلقها فلان. وادعت عليه: أنه تزوج بها تزويجاً صحيحاً شرعياً. ودخل بها وأصابها . وأولدها على فراشه ولداً يدعى فلان، الثلاثى العمر أو الرباعى . و بانت منه بالطلاق الفلانى من قبل تاريخه . وأنها تسلمت ولدها المذكور منه بعد الطلاق بمالها من حق الحضانة الشرعية . ثم إنها بعد ذلك نكحت رجلاً آخر يدعى فلان . وسقط حقها من المضانة لولدها المذكور بمقتضى ذلك . وأن والده المذكور انتزعه من يدها بعد مانكحت فلانا المذكور . ثم إنها طلقت من الناكح المذكور طلاقاً بائناً . وأنها مانكحت فلانا المذكور . وانتزاعه من يد والده المذكور وتسليمه إليها ، وأنه ممتنع من تسليمها الولد المذكور .

فسئل . فأجاب بصحة الدعوى . وصدقها على جميع ماذ كرته ، غير أنه لايعلم طلاقها من زوجها الثانى المذكور . فذكرت المدعة المذكورة: أن لها يبنة شرعية ، تشهد لها بالطلاق البائن من المطلق الثانى المذكور . وسألت الإذن في إحضارها . فأذن لها . فأحضرت شاهدين عدلين ، هما فلان وفلان ، واستشهدتهما . فشهدا لدى الحاكم المشار إليه بالطلاق البائن الثانى المذكور ، عرفهما سيدنا الحاكم المشار إليه . وسمع شهادتهما ، وقبلها بما رأى معه قبولها . وثبت الطلاق عنده . وتبين له استحقاقها لحضانة ولدها المذكور . فينئذ سألت المدعية المذكورة سيدنا الحاكم المشار إليه الحكم لها بحضانة ولدها المذكور ، وتسليمه إليها . والعمل بمقتضى مذهب إمام الأعمة محمد بن إدريس الشافعي ، أو الإمام الأعظم أبي حنيفة النعان بن ثابت ، أو الإمام الرباني أحمد بن حنبل الشيباني رضى الله عنهم وأرضاهم .

فاستخار الله وأجابها إلى سؤالها . وحكم لها بحضانة ولدها المذكور ، و إبقائه في يدها وفي حضانتها . ما دامت متصفة بصفات الحاضنات ، حكما شرعياً تاماً معتبراً مرضياً ، مسئولاً فيه مستوفياً شرائطه الشرعية . واعتبار مايجب اعتباره شرعاً ، مع العلم بالخلاف فيا فيه الخلاف من ذلك . وأمره سيدنا الحاكم المشار إليه بتسليم الولد المذكور إليها . فسلمه إليها . فتسلمته منه تسلماً شرعياً . والتزمت القيام بحضانته وتربيته ، و إصلاح شأنه ، وملازمة الإقامة معه في مسكن شرعي يليق به ، وتولى إطعامه الطعام والإدام ، وغسل ثيابه وتنظيفها وتغييرها ، وغسله في الحام ، وعمل مصالحه كلها بما هو مفروض له ولها ولمن يخدمها . وهو في غرة كل يوم كذا خارجاً عن الكسوة بتصادقهما على ذلك . وانفصلا عن مجلس الحسكم المريز المشار إليه على ذلك . ويكمل على نحو ما سبق .

و إن سبقها المطلق إلى المالسكى ، وادعى عليها عنده بسقوط حضانتها بالنزو يج وعدم عود استحقاقها عنده . فيقلب هذه الصيغة . وتكون الدعوى منه ، و يحكم الحاكم المالسكى للمطلق . صورة إبقاء الحضانة للمرأة بعد التداعى ، على مذهب الإمام أبى حنيفة
 رحمه الله تعالى .

حضر إلى مجلس الحكم العزيز الفلانى بين يدى سيدنا فلان الدين الحنفى فلان . وأحضر معه مطلقته فلانة . وادعى عليها لدى الحاكم المشار إليه : أنه تزوج بها تزويجاً صيحاً شرعياً ، ودخل بها وأصابها وأولدها على فراشه ولدين توأمين ابنا و بنتا . أحدهما يدعى فلان . والأخرى فلانة . وأنه أبانها بالطلاق . واستمر الولدان بيدها وحضائها إلى الآن . وأنهما بلغا من العمر سبع سنين . وأنه قصد انتزاعهما بالتخيير ، وأنهما مختاران له ، وأنهما يستقلان بالمطعم والمشرب والملبس والوضو ، والاستنجاء ، ولبس السراويل . وسأل سؤالها عن ذلك .

فسئلت. فأجابت: أنه تزوجها وأولدها الولدين المذكورين. وأنهما بلغا سبع سنين، وأنهما يختاران الرجوع إليه والإقامة عنده، لكنهما لايستقلان بجميع ماذكر أعلاه. وطلبت المطلقة المذكورة من الحاكم المشار إليه امتحان الصغيرين المذكورين. وأحضرهما بين يديه، فسألها عن ذلك وامتحنهما فيه، فلم يأتيا بجميعه. وتبين عنده عدم استقلالهما بهذه الأمور. فحيئنذ سألت المطلقة المذكورة الحاكم المشار إليه العمل بما يعتقده من مذهب الإمام أبى حنيفة رضى الله عنه.

فاستخار الله سبحانه وتعالى ، وأجابها إلى سؤالها .وحكم لها بحضانة الصغيرين المذكورين إلى حين بيان استقلالها بما عين أعلاه من الإبن و بلوغ البنت ، لجواز ذلك عنده . وموافقته لمذهب مقلده الإمام أبى حنيفه رضى الله عنه وأرضاه ، حكماً صحيحاً شرعياً ـ إلى آخره ، مع العلم بالخلاف . ويكمل على نحو ماسبق .

وتقلب هذه الصورة بعينها عند الشافعي بدعوى الأب . وينزع ولديه لكونهما بلغا سبع سنين ، واختاراه بين يدى الحاكم الشافعي .

\* صورة إبقاء الولد في حضانة أمه إلى حين النزويج ، ودخول الزوج بالبنت على مذهب الإمام مالك رضى الله عنه :

حضر إلى مجلس الحكم العزيز المالكي بين يدى سيدنا فلان الدين فلان ، وأحضر معه مطلقته فلانة . وادعى عليها لدى الحاكم المشار إليه : أنه تزوجها تزويجا صحيحا شرعياً ، ودخل بها وأصابها . وأولدها على فراشه بنتا تدعى فلانة . وأنها جاوزت سبع سنين، وميزت واستقلت بالطعام والشراب والوضوء والاستنجاء وطلب انتزاعها من يدها وتسليمها إليه . وسأل سؤالها عن ذلك .

فسألها الحاكم المشار إليه. فأجابت بالاعتراف بما ادعاه. وطلبت منه العمل بمذهبه ، و بما يعتقده من صحة الحضانة لها إلى حين تزويج البنت ، ودخول الزوج بها ، والحسكم لها بذلك ، والقضاء به والإلزام بمقتضاه .

فأجابها إلى سؤالها . وحكم لها بذلك لجوازه عنده شرعاً ، حكماً شرعياً تاماً معتبراً مرضياً مسئولاً فيه ، مستوفياً شرائطه الشرعية . وواجباته المعتبرة المرضية ، مع العلم بالخلاف فيا فيه الخلاف من ذلك . ويكمل على نحو ماسبق .

و إن كان الأب قد وضع يده على البنت وأخذها بيده من يد أمها . فتدعى الأم عليه عند الحاكم ، و يحكم لها بها ، و يلزمه بتسليمها لها ، و يقع التسليم . و يكل شورة انتزاع البنت من أمها عند إدراك سبع سنين ، على مذهب الإمام أحمد رضى الله عنه .

حضر إلى مجلس الحسكم العزيز الفلانى بين يدى سيدنا فلان الدين الحنبلى فلان ، وأحضر معه مطلقته فلانة ، وادعى عليها لدى الحاكم المشار إليه: أنه تزوج بها تزويجاً صحيحاً شرعياً . ودخل بها وأصابها . وأولدها على فراشه بنتا تدعى فلانة ، وأنها بلغت من العمر سبع سنين ودخلت فى الثامنة . وطلب من الحاكم المشار إليه العمل بمذهبه على معتقد مقلده الإمام أحمد بن حنبل الشيبانى رضى الله عنه وأرضاه ، والحسكم بابنته المذكورة وتسليمها إليه .

فأجابه إلى سؤاله . وحكم له بذلك حكماً شرعياً ، تاماً معتبراً مرضياً ، مسئولاً فيه ، مستوفياً شرائطه الشرعية ، مع العلم بالخلاف . و بعد أن ثبت عنده أن البنت

المذكورة بلغت سبع سنين ، باعتراف والدتها المذكورة أعلاه ، و بالبينة الشرعية الثبروت الشرعي . ويكمل على نحو ماسبق .

\* صورة حضانة الأخت للأم . إذا وصل استحقاق الحضانة إليها ، على الخلاف في ذلك ، أو إلى الأخت للأب ، أو إلى الخالة ، على مذهب الإمام أبي حنيفة رضى الله عنه .

حضر إلى مجلس الحسكم العزيز الفلانى بين يدى سيدنا فلان الدين الحنفى فلانة وفلانة وفلانة . وادعت الحاضرة المبدى بذكرها على الحاضرتين المثنى بذكرها ، بحضور فلان والد الطفل الآتى ذكره : أن فلانا الحاضر المذكور تزوج أختها لأمها فلانة أخت الحاضرة المثنى بذكرها لأبيها . وهى بنت أخت الحاضرة الثالثة لأبويها ، تزويحاً صميحاً شرعياً . ودخل بها وأصابها وأولدها على فراشه ولداً ذكراً يدعى فلان الفطيم . وأنها درجت بالوفاة إلى رحمة الله تعالى ، وأن ليس أحد من أقر باء المتوفاة المذكورة موجوداً ، مستحقاً للحضانة سواها . وسألت سؤال والد الصغير المذكور وأخت أمه لأبيها وخالتها لأبويها المذكور ين أعلاه عن ذلك .

فسأل الحاكم المشار إليه والد الطفل المذكور؟ فأجاب بالتصديق. ولكنه لا يعلم من المستحقة للحضانة من هؤلاء النسوة الثلاث المذكوات أعلاه . فسأل الحاكم المشار إليه النسوه الثلاث المذكورات أعلاه عن ذلك؟ فقالت الأخت من الأب: أنا أولى بالحضانة على مذهب الإمام الشافعي وأحمد . وقالت الحالة : أنا أولى بالحضانة على مذهب الإمام مالك . وقالت الأخت للأم: أنا أحق بالحضانة على مذهب الإمام أبى حنيفة . وسألت الحاكم المشار إليه العمل معها بما يعتقده من مذهبه ، والحكم لها بالحضانة على مقتضى مذهبه ومعتقده .

فاستخار الله ، وأجابها إلى سؤالها . وحكم لها بحضانة الطفل المذكور ، لجواز ذلك عنده شرعا ، حكماً شرعياً تاماً معتبراً مرضياً ، مسئولاً فيه مستوفياً شرائطه الشرعية ، مع العلم بالخلاف . وتسلمت الأخت من الأم المذكورة الولد المذكور

من والده المذكور بمجلس الحسكم العزيز المشار إليه تسلماً شرعياً ، ملتزمة بخدمته وتربيته والقيام بمصالحه على مقتضى الشرع الشريف المطهر ، ويكمل على نحو ماسبق .

\* و إن كانت النسوة المذكورات ، إحداهن أخت الطفل لأمه . والأخرى أخته لأبيه . والأخرى خالته أخت أمه لأبويها . فالصورة عند الحنفى : الحصانة لأخته لأبيه . وعند الشافعي وأحمد : لأخته لأبيه . وعند مالك : لخالته .

\* فإذا تنازعت النسوة الثلاث فى ذلك ، وترافعن إلى حاكم الشرع الشريف . فإن ترافعن إلى شافعى أو حنبلى : حكم بالحضانة للأخت من الأب . و إن ترافعن إلى مالكى : حكم بها للخالة . أو إلى حنفى : حكم بها للأخت من الأم . والصورة فى ذلك كالصورة فى التى قبل هذه . والدعوى على والد الطفل . وجوابه : التصديق على ماادعته المدعية من التزويج والاستيلاد ، وأن من كانت المستحقة لحضانة ولده شرعاً سلمه إليها . و تذكر أخت الصغير المذكور لأبيه : أنها هى المستحقة للحضانة . وتقول خالته : إنها هى المستحقة للحضانة . فيعلمها الحاكم : أن الحضانة عنده للأخت للأم . وتسأل المدعية الحكم لها بذلك . فيحكم لها به . مع الخلاف . والكاتب يتصرف فى هذه الصورة على الوجه السائغ عند كل من أصحاب المذاهب الأر بعة على مايقتضيه مذهبه .

\* صورة انتزاع الولد من أمه والسفر به بنية الاستيطان في بلد آخر على مذهب الأئمة الثلاثة ، خلافًا لأبي حنيفة .

حضر إلى مجلس الحسكم العزيز الشافعي \_ أو المالسكي أو الحنبلي – بين يدى سيدنا فلان الدين فلان . وأحضر معه مطلقته فلانة . وادعى عليها لدى الحاكم المشار إليه : أنه تزوجها تزويجاً صحيحاً شرعياً . ودخل بها وأصابها . واستولدها على فراشه ولداً ذكراً يدعى فلان ، الرباعي العمر ، أو الخماسي . ثم إنه أبانها بالطلاق الفلاني . وأنه الآن قد عزم على السفر بولده إلى مدينة كذا بنية الإقامة

والاستيطان ، وطالبها بتسليم الولد إليه . وسأل سؤالها عن ذلك .

فسألها الحاكم المشار إليه عن ذلك . فأجابت بالتصديق على صحة دعواه ، غير أنها لاتقدر على فراق ولدها . ورضيت أن تحضنه متبرعة بكل مايحتاج إليه . فأبى إلا أن يتسلم و يسافر به . وسأل الحاكم المشار إليه الحسكم له بمذهبه ، وتسلم ولده إليه .

فاستخار الله وأجابه إلى سؤاله . وحكم له بتسليم ولده المذكور إليه ، والسفر به إلى البلد المذكور ، والاستيطان ، حكما صحيحاً شرعياً تاماً معتبراً مرضياً ، مسئولا فيه ، مستوفياً شرائطه الشرعية ، مع العلم بالخلاف . وأمرها بتسليم الولد المذكور إليه عند قصده السفر على الحسكم المشروح أعلاه . ويكمل على نحو ماسبق .

\* وصورة الحسكم بمنع الوالد من السفر بولده على مذهب الإمام أبى حنيفة رحمه الله تعالى . وعلى الرواية الثانية عن أحمد رضى الله عنه .

حضرت إلى مجلس الحكم العزيز الفلانى بين يدى سيدنا فلان الدين الحننى فلانة أو فلان ، وهو متكلم شرعى جائز كلامه ، مسموعة دعواه عن فلانة . وأحضرت معها ـ أو أحضر معه ـ فلاناً . وادعت عليه ، أو ادعى عليه ، لدى الحاكم المشار إليه . أنه تزوج بها ، أو أنه تزوج بموكلته المذكورة ، تزويجا صحيحاً شرعياً . ودخل بها وأصابها . وأولدها على فراشه ولداً ذكراً يدعى فلان ، الرباعى ، أو الخاسى . ثم إنه أبانها بالطلاق . وسألت الحاكم ـ أو وسأل الحاكم ـ المشار إليه الحكم باستمرار الولد المذكور بيد والدته ، و بمنع والده المذكور من السفر بهعند المخر من مدينة كذا ، وإلى غيرها من الجهات على مقتضى مذهبه ومعتقده . فاستخار الله تعالى وأجابها ـ أو وأجاب السائل إلى سؤاله ـ وحكم لها بذلك علماً صحيحاً شرعياً تاماً معتبراً مرضياً ، مسئولا فيه مستوفياً شرائطه الشرعية ، مع العلم بالخلاف فيا فيه الخلاف من ذلك ، ويكل على نحو ماسبق . والله سبحانه وتعالى أعلم .

# كتاب الجراح

## وما يتعلق بها من أحكام الجنايات

وتحريم القتل ، ومن يجب عليه القصاص ، ومن لا يجب عليه

القتل بغير حق حرام . والأصل فيها : الـكتاب والسنة والإجماع .

أما الكتاب: فقوله تعالى (١٧: ٣٣ ولا تقتاوا النفس التي حرم الله إلا بالحق) وقوله تعالى (٤: ٣٠ وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمناً إلا خطأ) فأخبر أنه ليس للمؤمن أن يقتل مؤمناً. وقوله « إلا خطأ » لم يرد أن قتله خطأ بجوز، و إنما أراد: أنه إذا قتله خطأ، فعليه الكفارة والدية. وقوله تعالى (٣٠٤ ومن يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم خالداً فيها، وغضب الله عليه ولعنه. وأعداً له عذاباً عظيماً).

وأما السنة: فما روى عثمان أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث: كفر بعد إيمان ، وزنّى بعد إحصان ، وقتل نفس بغير نفس » .

وروى أن النبى صلى الله عليه وسلم قال « من أعان على قتل مسلم ، ولو بشطر كلة ، جا. يوم القيامة مكتوب بين عينيه : آيس من رحمة الله تعالى » .

وروى أن النبى صلى الله عليه وسلم قال « لزوال الدنيا أهون على الله من قتل مؤمن بغيرحق » .

وروى أبو هريرة رضى الله عنه : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لو أن أهل السماء والأرض اشتركوا في قتل مؤمن لكبهم الله في النار »

وروى ابن عباس رضى الله عنهما ، أن النبى صلى الله عليه وسلم قال « لو أن أهل السهاء والأرض اشتركوا فى قتل مؤمن لعذبهم الله ، إلا أن يشاء ذلك »

وروى عبد الله بن مسعود رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « أول مايقضى بين العباد في الدماء » .

وأما الإجماع: فإنه لا خلاف بين الأئمة فى تحريم القتل بغير حق . وجماع ذلك: أن من قتل مؤمناً متعمداً بغير حق فسق . واستوجب النار، إلا أن يتوب . والنص: أن قتل النفس بغير حق من أكبر الكبائر . وقيل: إنه أكبر الكبائر بعد الكفر . وتقبل التوبة منه . وإن مات قبلها لم يتجه دخوله النار، بل هو تحت المشيئة . وإن دخل لم يخلد .

و يتعلق به القصاص ، أو الدية والكفارة ، والتعزير في صور . و يجرى في طرف وغيره .

والقتل: هو كل فعل عمد محض مزهق الروح عدواناً من حيث كونه مزهقاً . والعمد: هو قصد الفعل والشخص بما يقتل غالباً بجارح أو مثقل . فإن فقد قصد أحدهما ، بأن رمى شجرة فأصابه . فحطاً . وإن قصدهما بما لا يقتل غالباً ، فشبه عمد . ومنه الضرب بالسوط والعصى ، غرز الإبرة . في المقتل ، كالدماغ والحلق . يقتضى القصاص . وكذا في غير المقتل ، إن تورم الموضع و بقي متألماً إلى أن مات ، وإن لم يظهر منه أثر ومات في الحال . فأقوى الوجهين : أنه لا يتعلق به القصاص . وعلى هذا : فالأشبه أنه شبه عمد .

والغرز في جلدة العقب وما لا يؤلم ، لا أثر له بحال .

ولو حبسه فى بيت ، ومنعه من الطعام والشراب ، ومنعه من الطلب ، حتى مات . فإن مضت مدة يموت مثله فيها غالباً من الجوع والعطش . تعلق به القصاص . و إلا فإن لم يكن جوع ولا عطش سابق . فهو شبه عمد . فإن كان به بعض الجوع والعطش وعلم الحال . فعليه القصاص . و إلا فالأصح المنع .

وإذا أكره إنسان إنسانًا على قتل آخر بغير حق فقتله ، وجب على المكريه القصاص .

ولو شهد اثنان على إنسان بوجوب القصاص . فحكم القاضى بشهادتهما وقتل. ثم رجما وقالا تعمدنا الكذب . لزمهما القصاص ، إلا إذا اعترف الولى أنه كان عارفاً بكذبهما فلا قصاص عليهما .

ولو أضافه على طعام مسموم فأكله ومات ، لزمه القصاص .

و إذا أمسك إنسانًا حتى قتله آخر ، أو حفر بثرًا فردَّى فيها غيره . فالقصاص على القاتل والمردِّى ، دون المسك والحافر .

ولو رمى إنساناً من شاهق فتلقاه متلق فقدًه نصفين . قالقصاص على المتلق دون الملقى .

ولو ألقاه في ماء فغرق ، أو فالتقمه الحوت . وجب القصاص على الملقى . ولو لم يكن الماء مغرقاً فالتقمه حوت . فلا قصاص .

و إذا قتل جماعة واحداً : قتلوا به . وللولى أن يقتل بعضهم ، و يأخذ حصة الباقين من الدية . وتوزع الدية على قدر رءوسهم . و إن كان أحد القاتلين مخطئاً سقط القصاص عن الباقين .

و يجب القصاص على شريك الأب ، وعلى العبد إذا شــــارك الحر فى قتل العبد . وعلى شريك الحربى فى قتل العبد . وعلى شريك الحربى فى قتل المسلم الذمى . وعلى شريك الحرب فى قتل المسلم الذمى . وعلى شريك دافع الصائل .

و إذا جرح حربياً أو مرتداً بقطع عضو أو غيره فأسلم ، ثم مات من تلك الجراحة . فلا قصاص ولا دية .

ولا ضمان على من جرح عبد نفسه ، ثم أعتقه فمات بالسراية .

ولو رمى حربيا أو مرتداً فأسلم قبل وصول الرمية إليه ، ثم أصابه ومات فلا قصاص . ولكن تجب دية مسلم .

ولو جرح عبداً لنيره فعتق ثم مات بالسراية . وجب فيه دية حر مسلم . فإذا كانت قيمة العبد نظير دية مسلم أو أقل . فهى للسيد جميعها . وإن كانت الدية أكثر . فللسيد قيمة العبد . والباقى لورثة العبد .

#### فصل

و يجب القصاص من الشِّجاج . وهي : جراحات الوجه والرأس .

فالموضحة : التي توضح العظم ، لا قصاص فيما بعدها من «الهاشمة » التي تهشم العظم ، أي تكسره . و «المنقلة» التي تنقل العظم .

والمأمومة : وهي التي تبلغ أم الرأس ، وهي خريطة الدماغ الحيطة به .

والدامغة : وهي التي تخرق الخريطة ، وتصل إلى الدماغ .

ولا قصاص على الأظهر في « الحارصة » وهي التي تشق الجلد قليلاً ، أي تقطعه .

والمتلاحمة : وهى التى تغوص فى اللحم ولا تبلغ الجلدة الرقيقة التى بين اللحم والعظم .

والسمحاق : وهي التي تبلغ الجلدة الفاصلة بين العظم واللحم .

وفى وجوب القصاص بقطع بعض المارن والأذن من غير إبانة وجهان . أظهرهما : الوجوب .

و يجب في القطع من المفاصل القصاص.

و يجب فى فقء العين ، وقطع الأذن والجفن ، والشفة واللسمان ، والذكر والأنثيين والشفرين ، والأليتين : القصاص .

ولا قصاص فى كسر العظام ، لكن للمجنى عليه أن يقطع أقرب مفصل إلى موضع الكسر ، ويأخذ الحكومة للباقى .

ولو أوضح رأسه من الهشم ، فله أن يقتص فى الموضحة . و يأخذ مابين أرش الموضحة والهاشمة ، وهو خمس من الإبل .

و إذا أوضح رأسه فذهب ضوء عينيه : وجب القصاص فى الضوء والموضحة جميعاً . وكذلك لو زال بطشه ، أو ذوقه أو شمه .

ولا يقطع اليمني باليسرى ، ولا الشفة العليا بالسفلي ، ولا السبابة بالوسطى .

ولا بالعكس ، ولا أنملة إصبع بأنملة أخرى من تلك الأصابع ، ولا إصبع زائدة بزائدة أخرى .

و إذا اشترك جماعة في موضحة . فيوزع عليهم . ويوضح من كل واحد بالقسط في وجه .

والثانى : يوضح من كل واحد منهم مثل تلك الموضحة .

ولا تقطع اليد الصحيحة بالشلاء .

ولو خالف المجنى عليه ، وقطع الصحيحة . لم يقع فرضاً . وعليه ديتها . ولوسرى فعليه قصاص النفس .

وحكم الذكر الأشل والصحيح حكم اليدالصحيحة والشلاء.

و يقطع الأنف الصحيح بالأنف الأخشم ، وأذن السميع بأذن الأصم . ولا تؤخذ العين الصحيحة بالحدقة العمياء ، ولا لسان الناطق بلسان الأخرس .

وفى السن القصاص . لكن عند القلع دون الكسر . وإن قلع سن صغير لم يثغر فلا قصاص فى الحال ولا دية . فإن جاء وقت نباتها ونبت جميع الأسنان وعادت ولم تعد هى ، وقال أهل الخبرة : قد فسد المنبت . وجب القصاص . لكن لا يستوفى فى صغره .

والصحيح: أن القصاص يستحقه جميع الورثة على فرائض الله تعالى . فإن كان بعضهم غائباً انتظر حضوره أو مراجعته . و إن كان بعضهم صبياً أو مجنوناً انتظر بلوغ الصبى و إفاقة المجنون . وإن انفرد صبى أو مجنون بالاستحقاق انتظر كاله . ولا يستوفيه القيم بأمره . و يحبس القاتل فى هذه الصورة ، ولا يخلى بالسكفيل، وليتفق مستحقو القصاص على واحد ، أو ليوكلوا أجنبياً . فإن تزاحموا أقرع بينهم . والأظهر : أنه يدخل فى القرعة من عجز عن الاستيفاء ، كالشيخ والمرأة . فإذا خرجت له استناب .

و إذا بادر أحد الورثة فقتل الجانى . فأصح القولين : أنه لايلزمه القصاص . وللآخرين نصيبهم . وهل يأخذونه من شريكهم المبادر، أو من تركة الجانى ؟ الأصح الثانى . ثم. إن كانت المبادرة بعد عفو سائر الشركاء أو بعضهم ، فالأظهر : وجوب القصاص. وليس لمن يستحق القصاص أن يستقل به ، بل يستوفى بإذن الإمام . فإن استقل عذر . و إذا راجع الإمام فرآه أهلاً فوض إليه قصاص النفس ، ولا يفوض إليه قصاص الطرف .

و إذا أذن له فى ضرب الرقبة . فأصاب غيرها عامداً عذره ولم يعزله . و إن قال : أخطأت ــ وهو محتمل ــ فلا يعذر . ولكن يعزل .

وأجرة الجلاد على المقتص منه ، وللمستحق الاقتصاص على الفور .

ولو التحأ الجانى إلى الحرم فله الاستيفاء فيه .

ولا يؤخر لشدة الحر والبرد والمرض .

والمرأة الحامل لايقتص منها فى النفس ولا فى الطرف ، حتى تضع الولد وترضعه الله أ. فإن لم يوجد مرضعة ، أو إلى أن ترضعه هى حولين وتفطمه .

وتحبس الحامل في الاستيفاء إلى أن يمكن الاستيفاء .

و إذا قتل بمحدد أو غيره ، من تخنيق أو تحريق أو تجويع ، اقتص منه بمثله . ولو قتله بالسحر أو بإسقائه الخر أو باللواط اقتص بالسيف .

## الخلاف المذكور في مسائل الباب

اتفق الأئمة رحمهم الله تعالى على أن القاتل لايخلد فى النار . وتصح تو بته من القتل<sup>(١)</sup> .

وحكى عن ابن عباس ، وزيد بن ثابت ، والضحاك : أنه لاتقبل له تو بة .

<sup>(</sup>١) الذى ينبغى : تفويض هذا إلى الله والتوقف عن الـكلام فيه إلا بما ورد فى صريح الـكتاب والسنة .

واتفقوا على أن من قتل نفساً مسلمة مكافئة له فى الحرية ، ولم يكن المقتول ابناً للقاتل . وكان فى قتله له متعمداً : وجب عليه القود .

وأن السيد إذا قتل عبده . فإنه لا يقتل به و إن تعمد .

واتفقوا على أن الكافر إذا قتل مسلما ، قتل به

واختلفوا فيما إذا قتل مسلم ذميا أو معاهدا . فقال الشافعي وأحمد : لايقتل به وقال مالك : كذلك ، إلا أنه استثنى . فقال: إن قتل ذمياً أو معاهداً ، أو مستأمناً غيلة : قتل حتما . ولا يجوز للولى العفو . لأنه تعلق قتله بالافتيات على الإمام . وقال أبو حنيفة : يقتل المسلم بالذمى ، لابالمستأمن .

واتفقوا على أن العبد يقتل بالحر ، وأن العبد يقتل بالعبد .

واختلفوا فى الحر إذا قتل عبد غيره . هل يقتل به أم لا ؟ فقال مالك والشافعى وأحمد : لايقتل به . وقال أبو حنيفة : يقتل به .

واتفقوا على أن الابن إذا قتل أحد أبو يه قتل به .

واختلفوا فيما إذا قتل الأب ابنه . فقال أبو حنيفة والشافعي وأحمد : لايقتل به . وقال مالك : يقتل به بمجرد القصد . كإضجاعه وذبحه . فإن حذفه بالسيف غير قاصد لقتله . فلا يقتل به . والجد عنده في ذلك كالأب .

واتفقوا على أن المرأة تقتل بالرجل ، والرجل يقتل بالمرأة .

واختلفوا هل يجرى القصاص بين الرجل والمرأة فيما دون النفس؟ و بين العبيد بعضهم على بعض؟

فقال مالك والشافعي وأحمد : يجرى . وقال أبو حنيفة : لا يجرى .

#### فصل

والجماعة إذا اشتركوا فى قتل الواحد. هل يقتلوا به ؟ فقال أبو حنيفة ومالك والشافعى : يقتل الجماعة كلهم بالواحد ؛ إلا أن مالكا استثنى من ذلك القسامة . فقال : لا يقتل بالقسامة إلا واحد . وعن أحمد روايتان . إحداها : كمذهب الجماعة

واختارها الخرق . والأخرى : لاتقتل الجماعة بالواحد . وتجب الدية دون القود . وهل تقطع الأيدى باليد ؟ قال مالك والشافعي وأحمسد : تقطع . وقال أبو حنيفة : لاتقطع . وتؤخذ دية اليد من القاطع بالسواء .

واتفقوا على أنه إذا جرح رجلا عمــداً . فلازم الفراش حتى مات . فإنه يقتص منه .

واختلفوا فيما إذا كان الفتل بمثقل ، كالخشبة السكبيرة ، والحجر الكبير الغالب في مثله أن يقتل . فقال مالك والشافعي وأحمد : يجب القصاص بذلك .

ولا فرق بين أن يخدشه بحجر أو عصا، أو يغرقه، أو يحرقه بالنار، أو يخنقه، أو يطين عليه بيتاً. ويمنعه الطعام والشراب حتى يموت جوعاً، أو يضغطه، أو بهدم عليه بيتاً، أو يضربه بحجر عظيم، أو خشبة عظيمة محددة أو غير محددة. وبذلك قال أبو يوسف ومحمد. وقال أبو حنيفة: إنما القصاص عند القتل بالنار أو بالمحدد من الحديد، أو الخشبة المحددة، أو الحجر المحدد. فأما إن غرقه بالماء، أو قتله بحجر أو خشبة غير محددة: فإنه لاقود. وقال الشافعي، والنخعي، والحسن البصري: لاقود إلا في حديد.

ولو ضربه فاسود الموضع ، أو كسر عظامه فى داخل الجلد . فعن أبى حنيفة فى ذلك روايتان .

واختلفوا في عمد الخطأ ، وهو أن يتعمد الفعل و يخطى • في القصد، أو يضرب بسوط لايقتل مثله غالباً ، أو يلكزه أو يلطمه لطماً بليغاً . فني ذلك الدية دون القود عند أبى حنيفة والشافعي وأحمد . إلا أن الشافعي وأحمد قالا : إن كرر الضرب حتى مات . فعليه القود ، وقال مالك : بوجوب القود في ذلك .

واختلفوا فيما إذا أكره رجل رجلا على قتل آخر . فقال أبو حنيفة : يقتل المكريه دون المباشر . وقال مالك وأحمد : يقتل المباشر . وقال الشافعي : يقتل

المكرم - بكسر الراء - قولا واحداً . وفي قتل المكره - بفتح الراء - قولان . الراجع من مذهبه : أن عليهما القصاص جميعاً . فإن كافأه أحدهما فقط . فالقصاص عليه .

واختلفوا فى صفة المكرِه . فقال مالك : إذا كان سلطانا أو متغلبا ، أو سيداً مع عبده . أقيد بهما جميعا ؛ إلا أن يكون العبد أعجميا جاهلا بتحريم ذلك . فلا يجب عليه القود . وقال الباقون : يصح الإكراه من كل ذى يد عادية .

واختلفوا فيما إذا أمسك رجل رجلا فقتله آخر . فقال أبو حنيمة والشافعى : القود على القاتل دون المسك . ولم يوجب على المسك شيئا إلا التعزير .

وقال مالك: المسك والقاتل شريكان فى القتل. فيجب عليهما القود إذا كان القاتل لا يمكنه قتله إلا بالإمساك، وكان المقتول لايقدر على الهرب بعد الإمساك.

وقال أحمد فى إحدى روايتيه : يقتل القاتل، و يحبس المملك حتى يموت . وفى الرواية الأخرى : يقتلان جميعا على الإطلاق .

#### فصل

لو شهدوا بالقتل ، ثم رجعوا عن الشهادة بعد استيفاء القصاص ، وقالوا : تعمدنا ، أو جاء المشهود بقتله حيا . قال أبو حنيفة : لاقود ، بل يجب دية مغلظة . وقال الشافعي : يجب القصاص . وكذلك قال مالك في المشهور عنه .

واتفقوا على أنهم لو رجعوا ، أو قالوا : أخطأنا ، لم يجب عليهم قصاص . و إنما تجب دية .

واختلفوا فى الواجب بقتل العمد : هل هو معين أم لا ؟ فقال أبو خنيفة ومالك ، فى إحدى روايتيه : الواجب معين ، وهو القود . والرواية الأخرى : التخيير بين الدية والقود . وعن الشافعى قولان . أحدها : الواجب لا بعينه .

والثانى ، وهو الصحيح : أن الواجب القصاص عينا ، ولسكن له العدول إلى الدية . و إن لم يرض الجانى . وعن أحمد روايتان كالمذهبين .

وفائدة الخلاف في هذه المسألة: أنه إذا عفا مطلقا سقطت الدية. ولو عفا الولى عن القصاص عاد إلى الدية بغير رضى الجانى. وقال أبو حنيفة: ليس له العدول إلى المال إلا برضى الجانى. وقال الشافعي وأحمد: له ذلك مطلقا. وعن مالك روايتان. كالمذهبين.

واتفقوا على أنه إذا عفا رجل من أولياء الدم سقط القصاص . وانتقل الأمر الله الدية . واختلفوا فيما إذا عفت المرأة . فقال أبو حنيفة والشافعي وأحمد : يسقط القود . واختلفت الرواية عن مالك في ذلك . فنقل عنه : أنه لا مدخل النساء في الدم . ونقل عنه : أن لهن مدخل في الدماء كالرجال ، إذا لم يكن في درجتهن عصبة . فعلى هذا : فني أي شيء لهن مدخل ؟ عنه روايتان . إحداهما : في القود دون العفو . والثانية : في العفو دون القود .

واتفقوا على أن الأولياء البالغين المستحقين إذا حضروا وطلبوا القصاص لم يؤخر ، إلا أن يكون الجانى امرأة حاملا ، فتؤخر حتى تضع .

وعلى أنه إذا كان المستحقون صغاراً ، أو غائبين . فإن القصاص يؤخر ، إلا أبا حنيفة . فإنه قال : في الصغار إذا كان لهم أب استوفى القصاص ولم يؤخر . ولو كان في المستحقين صغار أو غائب أو مجنون . فقد اتفق الأئمة على أن القصاص يؤخر في مسألة الغائب . ثم اختلفوا في الصغير والجنون . فقال أبو حنيفة ومالك : لا يؤخر القصاص حتى يفيق المجنون و يبلغ الصغير . وعن أحمد روايتان . أظهرها : أنه يؤخر . والثانية : لا يؤخر .

فصل

وليس للأب أن يستوفى القصاص لولده الكبير بالاتفاق .

وهل له أن يستوفيه لولده الصغير؟ قال أبو حنيفة ومالك : ليس له ذلك ، سواء كان شريكا له أم لا ، وسواء كان فى النفس أو الطرف . وقال الشافعى وأحمد ، فى أظهر روايتيه : ليس له أن يستوفيه .

واختلفوا فى الواحد يقتل الجماعة . فقال أبو حنيفة ومالك : ليس عليه إلا القود لجماعتهم ، ولا يجب عليه شىء آخر . وقال الشافعى: إن قتل واحداً بعد واحد . قتل بالأول . وللباقين الديات . و إن قتلهم فى حالة واحدة أقرع بين أولياء المقتولين . فن خرجت قرعته قتل له وللباقين الديات .

وقال أحمد : إذا قتل واحد جماعة . فحضر الأولياء وطلبوا القصاص قتل لجماعتهم . ولا دية عليه . و إن طلب بعضهم القصاص و بعضهم الدية . قتل لمن طلب القصاص . ووجبت الدية لمن طلبها . و إن طلبوا الدية كان لكل واحد دية كاملة .

#### فصل

ولو جنى رجل على رجل ، فقطع يده اليمنى . ثم على آخر ، فقطع يده اليمنى ، ثم طلبا منه القصاص . فقال أبو حنيفة : تقطع يمينه بهما ، وتؤخذ منه دية أخرى لها . وقال مالك : يقطع يمينه بهما . ولا دية عليه . وقال الشافعى : تقطع يمينه للأول و يغرم الدية للثانى . فإن كان قطع يديهما معا أقرع بينهما ، كا قال فى النفس . وكذا إن اشتبه الأمر . وقال أبو حنيفة : إن طلبا القصاص قطع لها ، ولا دية . و إن طلب أحدها القصاص وأحدها الدية : قطع لمن طلب القصاص ، وأخذت الدية للآخر .

ولو قتل متعمداً ثم مات . قال أبو حنيفة ومالك : يسقط حق ولى الدم من القصاص والدية جميعاً . وقال الشافعي وأحمد : تبقى الدية في تركته لأولياء المقتول . واتفقوا على أن الإمام إذا قطع السارق ، فسرى ذلك إلى نفسه : أنه لاضمان عليه واختلفوا فيا إذا قطعه مقتص فسرى إلى نفسه . فقال مالك والشافعي

وأحمد: السراية غيرمضمونة. وقال أبو حنيفة: هي مضمونة تتحملها عاقلة المقتص.

ولو قطع ولى المقتول يد القاتل . فقال أبو حنيفة : إن عفا عنه الولى غرم دية يده ، و إن لم يمن لم يلزمه شيء . وقال مالك : تقطع يده بكل حال ، عفا عنه الولى أو لم يعف . وقال أحمد : يلزمه دية اليد في ماله بكل حال .

واتفقوا على أنه لاتقطع اليد الصحيحة بالشلاء ، ولايمين بيسار ، ولايسار بيمين واختلفوا هل يستوفى القصاص فيا دون النفس قبل الاندمال أو بعده ؟ فقال أبو حنيفة ومالك وأحمد : لايستوفى إلا بعد الاندمال . وقال الشافعى : يستوفى في الحال .

واختلفوا فيما يستوفى به القصاص من الآلة . فقال أبو حنيفة : لا يستوفى الآلة . فقال أبو حنيفة : لا يستوفى إلا بالسيف . سواء قتل به أو بغيره . وقال مالك والشافعى : يقتل بمثل ماقتل به . وعن أحمد روايتان ، كالمذهبين .

واتفقوا على أن من قتل في الحرم جاز قتله .

واختلفوا فيمن قتل خارج الحرم ، ثم لجأ إلى الحرم ، أو وجب عليه القتل لكفر أو زنّى ، أو ردة ، ثم لجأ إلى الحرم . فقال أبو حنيفة وأحمد : لايقتل فيه . ولكن يضيق عليه ، فلا يبايع ولا يشارى ، حتى يخرج منه فيقتل . وقال مالك والشافعى : يقتل في الحرم . انتهى .

## باب كيفية القصاص ومستوفيه ، والخلاف فيه

القصاص فيا دون النفس شيئان : جرح يشق . وطرف يقطع . والقصاص يجب فيا دون النفس من الجروح والأعضاء . لقوله تعالى ( ٥ : ٥٥ وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس ، والعين بالمين ، والأنف بالأنف ، والأذن بالأذن ، والسنّ ، والجروح قصاص ) .

ولما روى « أن الرُّ بَيِّع بنت معوذ \_ وقيل : بنت أنس \_ كسرت ثنية \_ حارية من الأنصار . فعرضوا عليهم الأرش ، فلم يقبلوا . وطلبوا العفو ، فأبوا .

فأتوا النبى صلى الله عليه وسلم . فأمر بالقصاص . فقال أنس بن النضر : والذى بمثلث بالحق نبياً لا تُكسر ثنيتها . فقال النبى صلى الله عليه وسلم : كتاب الله ، القصاص . فعفا القوم . فقال صلى الله عليه وسلم : إن من عباد الله من لو أقسم على الله لأبره .

ولأن القصاص فى النفس إنما جعل لحفظ النفوس . وهذا موجود فيا دون النفس . فعلى هذا : كل شخصين جرى القصاص بينهما فى النفس جرى القصاص بينهما فيا دون النفس . فتقطع يد الحر المسلم بيد الحر المسلم ، ويد الكافر بيد المرأة بيد المرأة . وهذا إجماع . وتقطع يد المرأة بيد الرجل ، وبد الرجل بيد الرجل بيد الرجل بيد الرجل بيد الرجل بيد المرأة ، ويد العبد بيد الحر والعبد ، على خلاف فيه .

والأطراف المقدرة إذا صدر الصلح على الدية فيها هي :

الأول منها: الأذنان. ففيهما على المذهب، ولو من أصم دية واحدة ـ نصف دية . وفى قول : حكومة . دية . وفى قول : حكومة . الثانى : العينان . ففيهما دية . وفى إحداهما نصفها . ولو عين أحول وأعش وأعشى وأخفش . وكذا مَنْ بعينه بياض لاينقص الضوء . وكذا فى القصاص . فإن نقصت فبقسطه . فإن لم ينضبط فحكومة .

الثالث : الأجفان الأربعة . وفيها دية . وفي كل جفن ربعها ، ولو من أعمى وأعمش . وفي بعضه بقسطه . وفي يابس : حكومة .

الرابع: الأنف. فني الأنف. وهو مالان من الانف دية في كل من طرفيه، في المارن ثلث الدية. وفي الحاجز حكومة. وفيهما دية.

الخامس: الشفتان. وفيهمادية . وفي إحداها : نصفها . وفي بعضها بقسطه . وهي في عرض الوجه : إلى الشدقين . وفي طوله : من جوف الغم إلى مايستر اللحية في الأصح ، ولو شق شفته ولم يبق منها شيء فكومة ، أو قطع مشقوقة فدية أو ناقصة فحكومة .

السادس: اللسان، وفيه دية، ولو ألكن ومبرسم وأرت وألثغ وطفل، ولو بلغ الطفل وقت النطق أو التحريكِ ولم يوجد، فحكومة.

السابع: الأسنان . وفي كل سن لذكر حر مسلم خمسة أبعرة ، بشرط كونها أصلية تامة مثنورة غير مقلقلة . وفي سن زائدة حكومة . ولو قلع سن صغير لم يثغر ، ومضت مدة يتوقع فيها العود ولم تعد وفسد المنبت ، وجب قصاص أو دية . فإن مات قبل النبات فحكومة . ولو قلع سن صغير فطلع بعضها ومات قبل أن يتم نباتها فحكومة .

الثامن: اللحيان ، وفيهما دية ، وفي إحداها : نصفها ، والصحيح : أنه تكل الدية في بسيط الأصابع ، وفي كل إصبع عشرة أبعرة ، وفي أنملة ثلثها ، وفيأتملة إبهام نصفها .

التاسع: الرجلان . وفيهما دية . وفي إحداهما : نصفها . والأعرج وكذا إن تعطل مشيها بكسر الفقار في الأصح .

العاشر: حلمتا المرأة . وفيهما دينها . وفي إحداها : نصفها . والحلمة : المجتمع الناتي على الثدى يخالف لونه لون الثدى غالباً و بجوانها دارة على لونها . وهي من الثدى ، لامن الحلمة . فلو قطع الثدى مع الحلمة لم يجز إلا دية . ولو قطع مع الثدى جلدة الصدر وجبت حكومة في الجلد أيضاً . وفي حلمة الرجل حكومة . وفي قول دية . وفي حلمتي الخشي حكومة على الأظهر .

الحادى عشر: الذكر . وفيه دية . ولو لشيخ وصغير وعنين وخصى وغيرهم . وفي أشل حكومة . ولو ضربه فشل، فدية ، وحشفة كذلك . و بعضها بقسطه منها . وقيل من الذكر .

الثاني عشر : الأنثيين . وفيهما دية . وفي إحداها : نصفها .

الثالث عشر : الأليتان . وفيهما دية . وفي إحداهما : نصفها . وفي بعضها

بقسطه ، إن عرف قدره وضبطه و إلا فحكومة . والألية : الشيء النانيء على استواء الظهر والفخذ . ولا نظر إلى اختلاف قدره . ولا يشترط وصول إلى العظم ولو نبتت الألية والتحم الموضع لم تسقط الدية على المذهب .

الرابع عشر ؛ الشفران . وهما اللحمان الملتقيان على المنفذ . وفيهما دية . وفي أحدهما نصفها ، ولو ضربهما فشلا فدية . ولو قطع معهما عانتها فحكومة أيضاً .

الخامس عشر: سلخ الجلد إن بقى حياة مستقرة وحز غير السالخ رقبته . ففيه دية . فاو قطع يداه وسلخ رجلُ الجلد ، وُزِّعت مساحة الجلد على جميع البدن . فما خص اليدين حط من ديتهما . وعلى هذا لو قطع يداه ثم سلخ آخر جلده . لزم السالخ دية الجلد ، إلا قسط اليدين .

وفى الترقوتين حكومة على المذهب ، كالضلع وسائر العظام . فصل في إزالة المنافع

الأول: العقل. فيه دية لاقصاص. فلوقطع يداه ورجلاه فزال عقله. وجب مستحد. منافع المنافع المنافع

الثانى: السمع . وفيه دية . ومن أذن: نصفها ، ولو أزال أذنيه وسمعيه فديتان .

الثالث : البصر . وفى إذهابه من العينين دية . وفى إحداهما : نصفها ، ولومن أحول وأعمش ونحوهما . ولو فقاً عينيه لم يجب إلا دية . ولا يقبل فى إذهاب البصر عمداً إلا رجلان ، أو خطأ فرجل وامرأتان . وإن نقص ضوء العينين وعرف قدره فبقسط الذاهب من الدية ، وإلا فح كومة عند الأكثر باجتهاد القاضى .

الرابع: الشم. وفيه دية على الصحيح . ومن منخر نصفها . ولو قطع أنفه فذهب شمه وجبت ديتان . فإن عاد استردت الدية . فإن ادعى ذهابه وأنكر الجانى يزعج في خلواته . فإن لم يظهر منه شيء حلف كأخرس . وأديت دية .

وفى بعض الحروف: قسط من الدية . والموزع عليه ثمــانية وعشرون حرفًا في لغة العرب .

#### فصل

والحكومة : جزء نسبته إلى دية النفس ــ وقيل : إلى عضو الجناية ــ نسبة نقصها من قيمته لوكان رقيقاً بصفاته .

وجنسها إبل . فإن كانت مقدرة شرط أن لا تبلع مقدرة . فإن بلغته نقص القاضى شيئًا باجتهاده . و بجوز أن تبلغ عكومة الكف دية إصبع فى الأصح .

#### فصل

فى نفس الرقيق : قيمته ، ولو مدبراً ومكاتباً وأم ولد . وفى غيرها مانقص . و إن لم تتقدر من الحر ، و إلا فبنسبته من قيمته فى الأظهر .

فنى يده : نصف قيمته . وفى يديه : كلمها ، وفى ذكره وأنثييه : قيمتان . وهكذا . فاو لم تنقص القيمة بقطع الذكر والأنثيين أو ازدادت لم يجب شىء فى الأصح .

## باب موجبات الدية ، والعاقلة ، والكفارة

« العقل » اسم للدية . وسميت الدية « العقل » لأنها تُعقل بباب ولى المقتول . و «العصبة » الذين يتحملون الدية يسمون « العاقلة » و إنما سموا بذلك ، لأنهم يأتون بالدية فيعقلونها عند باب ولى المقتول . وقيل : لأنهم يمنعون من القاتل . و « العقل » المنع . ولذلك سمى « العقل » عقلاً ، لأنه يمنع صاحبه من فعل القبيح .

والأصل فى وجوب الكفارة فى القتل : قوله تعمالى (٤: ٣٠ وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمناً إلا خطأ . ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقبة مؤمنة ودية مسلمة إلى أهله إلا أن يصدقوا . فإن كان من قوم عدة لكم وهو مؤمن فتحرير رقبة مؤمنة . و إن كان من قوم بينكم و بينهم ميثاق فدية مسلمة إلى أهله وتحرير رقبة مؤمنة . فمن لم بجد فصيام شهرين متنابعين توبة من الله . وكان الله عليا حكما ) فذكر الله تعالى في الآية ثلاث كفارات .

إحداهن : إذا قتل مسلماً في دار الإسلام . لقوله تعمالي ( ومن قتل مؤمناً خطأ فتحر ير رقبة مؤمنة )

الثانية : إذا قتل مؤمناً فى دار الحرب ، بأن كان أسيراً فى صَفِّهم ، أو مقياً باختياره ، لقوله تعالى ( فإن كان من قوم عدة لكم ــ وهو مؤمن ــ فتحر ير رقبة مؤمنة ) ومعناه : فى قوم عدو لكم . وقد تقدّم بيانه .

الثالثة : إذا قتل ذميًا ، لقولُه تعالى (و إِن كَانَ مِن قوم بينكم و بينهم ميثاق . فدية مسلمة إلى أهله وتحرير رقبة مؤمنة) وظاهر الآية : أنه ليس له أن يقتله عمدًا ، وله أن يقتله خطأ . لأن الاستثناء من النفى إثبات .

قال الشيخ أبو حامد: ولا خلاف بين أهل العلم أن قتل الخطأ محرم كقتل العمد ؛ إلا أن قتل العمد يتعلق به الإثم ، وقتل الخطأ لا إثم عليه .

الخلاف المذكور في مسائل الباب

اختلف العلماء رحمهم الله تعالى فيما إذا صاح بصبى أو معتوه ، وهما على سطح أو حائط . فوقع فمات . أو ذهب عقل الصبى ، أو عقل البالغ . فصاح به فسقط . و إذا بعث الإمام إلى امرأة يستدعيها إلى مجلس الحكم . فأجهضت جنيناً فزعاً ، أو زال عقلها .

فقال أبو حنيفة : لا ضمان فى شىء من ذلك على أحد . وقال الشافعى : الدية فى ذلك كله على العاقلة ، إلا فى حق البالغ . فإنه لا ضمان على العاقلة فيه . ومن أصحابه من أوجب أيضا الضمان فيه . وهو ابن أبى هريرة .

وقال أحمد: الدية فى ذلك كله على العاقلة. وعلى الإمام فى حق المستدعاة. وقال مالك: الدية فى ذلك كله على العاقلة، ما عدا المرأة. فإنه لا دية فيها على أحد. واختلفوا فى المرأة إذا ضرب أحد بطنها ، فألقت جنيناً ميتاً ، ثم ماتت . فقال أبو حنيفة ومالك : لا ضمان لأجل الجنين . وعلى من ضربها الدية . وقال الشافعى وأحمد : فى ذلك الدية كاملة . وغرة الجنين . واختلفوا فى قمة حنين الأمة إذا كان مملوكا .

فقال مالك والشافعي وأحمد: فيه عُشر قيمة أمه ، سواء كان ذكراً أو أنثى . وتعتبر قيمة الأم يوم جُني عليها . وأما جنين أم الولد من مولاها: ففيه غرة ، تكون قيمتها نصف عشر دية الأب . وكذلك في جنين الذمية إذا كان أبوه مجوسياً قيمتها نصف عشر قيمته . وفي الأنثى العشر ويعرف عشر دية الأم اعتباراً بأوفي الديتين .

وقال أبو حنيفة: فى الذكر نصف عشر قيمته . وفى الأنثى: العشر . ولم يفرق . واختلفوا فيمن حفر بئراً فى فناء داره . فقال أبو حنيفة والشافعى وأحمد : يضمن ماهلك فيها . وقال مالك : لاضمان عليه .

واختلفوا فيمن بسط بارية فى المسجد ، أو حفر فيه بئراً لمصلحته ، أو علق قنديلا ، فعطب بذلك أو بشيء منه إنسان .

فقال أبو حنيفة: إذا لم يأذن له الجيران فى ذلك ضمن . وعن الشافعى فى الضان و إسقاطه قولان . أظهرهما : أنه لاضمان . وعن أحمد روايتان . إحداهما لا ضمان عليه . وهى أظهرهما . والأخرى : يضمن .

ولا خلاف أنه لو بسط فيه الحصير . فزلق به إنسان ، أنه لاضار عليه .

واختلفوا فيما إذا ترك فى داره كلبًا عقورًا ، فدخل فى داره إنسان ، وقد علم أن ثم كلبًا عقورًا فعقره .

فقال أبو حنيفة والشافعي : لا ضمان عليه على الإطلاق . وقال مالك : عليه الضمان ، بشرط : أن لا يكون صاحب الدار يعلم أنه عقور .

وقال أحمد فى إحــدى روايتيه ، وهى أظهرهما : لا ضان عليه ، والرواية الأخرى : يضمن ، سواء علم أنه عقور أم لا .

#### فصل

واتفقوا على أن الدية في قتل الخطأ على عاقلة الجانى . وأنها تجب عليهم مؤجلة في ثلاث سنين .

واختلفوا : هل يدخل الجانى مع العاقلة فيؤدى معهم ؟

فقال أبو خنيفة : هو كأحد العاقلة ، يازمه مايلزم أحدهم .

واختلف أصحاب مالك . فقال ابن القاسم كقول أبى حنيفة . وقال غيره : لا يدخل الجانى مع العاقلة .

وقال الشافعي : إن اتسعت العاقلة أو لم تتسع ، وعلى هذا : إذا لم تتسع العاقلة لتحمل جميع الدية ، انتقل ذلك إلى بيت المال .

و إن كان الجابى من أهل الديوان . فهل يلحق أهل ديوانه بالعصبة في الدم أم لا ؟ قال أبو حنيفة : ديوانه عاقلته ، ويقدمون على العصبة في التحمل . فإن عدموا فحيئلذ تتحمل العصبة . وكذا عاقلة السوقى أهل سوقه ، ثم قزابته . فإن عجزوا فأهل محلته . فإن لم تتسم فأهل بلدته . وإن كان الجاني من أهل القرى ولم يتسم ، فالمصر الذي يلى تلك القرية من سواده .

وقال مالك والشافعي وأحمد : لا مدخل لهم في الدية إذا لم يكونوا أقارب الجاني .

واختلفوا فيما تحمله العاقلة من الدية . هل هو مقدر . أم هو على قدر الطاقة والاجتهاد ؟

فقال أبو حنيفة : يسوى بين جميعهم . فيؤخذ من ثلاثة دراهم إلى أربعة . وقال مالك وأحمد : ليس فيه مؤقت ، وإنما هو مجسب التسهيل ، ولا يُضرُّ به . وقال الشافعي ُ: يتقدر ، فيوضع على الغنى نصف دينار ، وعلى متوسط الحال ر بع دينار ، ولا ينقص من ذلك .

وهل يستوى الفقير والغنى من العاقلة فى تحمل الدية أم لا ؟ قال أبو حنيفة : يستويان . وقال مالك والشافعي وأحمد : يتحمل الغنى زيادة على المتوسط .

والفائب من العاقلة : هل يحمل شيئا من الديات كالحاضر أم لا ؟ قال أبو حنيفة وأحمد : هما سواء . وقال مالك : لايتحمل الغائب مع الحاضر شيئا إذا كان الغائب من العاقلة في إقليم آخر سوى الإقليم الذي فيه بقية العاقلة .

ويضم إليهم أقرب القبائل بمن هو محارب معهم . وعن الشافعي كالمذهبين .

واختلفوا في ترتيب التحمل . فقال أبو حنيفة : القريب والبعيد فيه سواه . وقال الشافعي وأحمد : ترتيب التحمل على ترتيب الأقرب من العصبات . فإن استفرقوه لم يقسم على غيرهم . فإن لم يتسع الأقرب لتحمله ، دخل الأبعد . وهكذا حتى يدخل فيهم أبعدهم درجة على حسب الميراث .

وابتدا، حول العقل: هل يعتبر بالموت أو بحكم الحاكم ؟ قال أبو حنيفة: اعتباره من حين حكم الحاكم . وقال مالك والشافعي وأحمد: من حين الموت . ومن مات من العاقلة بعد الحول: هل يسقط ماكان يلزمه أم لا ؟ قال أبو حنيفة: يسقط ولا يؤخذ من تركته . وأما مذهب مالك: فقال ابن القاسم: يجب في ماله و يؤحذ من تركته . وقال الشافعي وأحمد في إحدى روايتيه: ينتقل ماعليه إلى تركته .

#### فصل

إذا مال حائط إنسان إلى طريق ، أو إلى ملك غيره ، ثم وقع على شخص فقتله . فقال أبو حنيفة : إن طولب بالنقض فلم يفعل مع التمكن . ضمن ماتلف بسببه ، و إلا فلا يضمن . وقال مالك وأحمد ، في إحدى روايتهما : إن تقدم إليه بنقضه فلم ينقضه . فعليه الضمان . زاد مالك : وأشهد عليه . وعن مالك رواية

أخرى: أنه إذا بلغ من شدة الخوف إلى مالا يؤمن معه الإتلاف: ضمن ماتلف به ، سواء تقدم أم لا ، وسواء أشهد أم لا . وعن أحمد: رواية أخرى ، وهى المشهورة: أنه لا يضمن مطلقاً . ولأسحاب الشافعي في الضان وجهان . أسحهما: أنه لا يضمن .

#### فصل

واتفقوا على وجوب الكفارة فى قتل الخطأ ، إذا لم يكن المقتول ذميًا ولا عبداً واختلفوا فما إذا كان ذميًا أو عبداً .

فقال أبو حنيفة والشافعي وأحمد : تجب الكفارة في قتل الذمي على الإطلاق وفي قتل العبد المسلم على المشهور .

وقال مالك : لاتجب الكفارة في قتل الذي .

وهل تجب فى قتل العمد ؟ قال أبو حنيفة ومالك : لاتجب . وقال الشافعى : تجب . وعن أحمد روايتان كالمذهبين .

ولو قتل الكافر مسلماً خطأ . فقال الشافعي وأحمد : تجب عليه الكفارة له. وقال أبو حنيفة ومالك : لاكفارة عليه .

وهل تجب الكفارة على الصبى والمجنون إذا قتلا ؟ قال مالك والشافعى وأحمد : تجب . وقال أبو حنيفة : لا تجب .

واتفقوا على أن كفارة الخطأ عتقرقبة مؤمنة . فإن لم يجد فصيام شهر ين منتابعين واختلفوا في الإطعام . فقال أبو حنيفة ومالك وأحمد ، في إحدى روايتيه : لا يجزى و الإطعام في ذلك . والرواية الأخرى عن أحمد : أنه يجزى و . وللشافعي قولان . أصحهما : أنه لا إطعام .

وهل تجب الكفارة على القاتل بسبب تعديه ، كخفر البثر ، ونصب السكين ، ووضع الحجر في الطريق ؟

قال مالك والشافعي وأحمد ؛ تجب . وقال أبو حنيفة : لا تجب مطلقاً . و إن كانوا قد أجموا على وجوب الدية في ذلك . انتهى .

## كتاب الديات

## ومايتعلق بها من الأحكام

تجب الدية بقتل المسلم والذمى . والأصل فيه من الكتاب قوله تعالى (٢:٤) وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمناً إلا خطأ . ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقبة مؤمنة ودية مسلمة إلى أهله إلا أن يصدقوا . فإن كان من قوم عدو لكم وهو مؤمن فتحرير رقبة مؤمنة . و إن كان من قوم بينكم و بينهم ميثاق فدية مسلمة إلى أهله وتحرير رقبة مؤمنة . فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين توبة من الله . وكان الله علياً حكياً ) وقد تقدم بيانها .

ومن السنة : ماروى أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم : أن النبي صلى الله عليه وسلم « كتب إلى أهل اليمين : وفى النفس مائة من الإبل » وهو إجماع لاخلاف فيه .

فإن كانت الدية فى العمد المحض ، أو فى شبه العمد : وجبت مائة مغلظة . وهى : ثلاثون حِقَّة ، وثلاثون حِذَعة ، وأر بعون خلفة ، والخلفة الحامل . بدليل . ماروى عبادة بن الصامت رضى الله عنه : أن النبى صلى الله عليه وسلم قال « ألاإن فى الدية العظمى : مائة من الإبل ، منها أر بعون خَلِفة ، فى بطونها أولادها »

وروى عن عمر رضى الله عنــه أنه قال لا دية شبة العمد : ثلاثون حِقّة وثلاثون جَدَّعة ، وأر بعون خَلفِة » .

فإن قيل: فما معنى قوله « منها أر بعون خلفة ، فى بطونها أولادها » وقد علم أن الخلفة لا تكون إلا حاملاً ؟ قلنا : له تأو يلان .

أحدهما : أنه أراد التأكيد في الكلام . وذلك جائز . كقوله تعالى (١٩٦:٢ فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعتم . تلك عشرة كاملة ) .

والثاني : أن « الخلفة » اسم للحامل التي لم تضع . واسم للتي وضعت و يتبعما

ولدها . فأراد أن يميز بينهما .

و إن كانت الجناية خطأ ، ولم يكن القتل في الحرم ، ولا في الأشهر الحرم ، ولا كان المقتول ذا رحم محرم للقاتل : فإن الدية تكون مخففة أخماساً . وهي مائة من الإبل : عشرون بنت مخاض ، وعشرون بنت لبون ، وعشرون ابن لبون ، وعشرون حقة ، وعشرون جذعة . بدليل ماروى مجاهد عن ابن مسعود لأ أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى بدية الخطأ مائة من الإبل : عشرون بنت مخاض ، وعشرون بنت لبون ، وعشرون ابن لبون ، وعشرون حقة ، وعشرون حذعة » .

و إن كان قتل الخطأ فى الحرم ، أو فى الأشهر الحرم – وهى : رجب ، وذو القعدة ، وذو الحجة ، والمحرم – أو كان المقتول ذا رحم محرم للقاتل : كانت دية الخطأ مغلظة ، كدية العمد . بدليل : أن الصحابة رضى الله عنهم غلظوا فى دية الخطأ فى هذه المواضم الثلاثة .

وعن عمر رضى الله عنه أنه قال « من قتل فى الحرم ، أو فى الأشهر الحرم ، أو ذا رحم محرم . فعليه دية وثلث » .

وروى عن عثمان رضى الله عنه « أن امرأة وُطئت في الطواف فماتت . فقضى : أن ديتها ستة آلاف درهم . وألفا درهم للحرم » .

وروى ابن جبير « أن رجلاً قتل رجلاً في البلد الحرام في الشهر الحرام . فقال ابن عباس : ديته اثنا عشر ألف درهم ، وأر بعة آلاف ، تغليظاً للشهر الحرام ، وأر بعة آلاف ، تغليظاً للشهر الحرام » فكلها عشرين ألفاً . ولا مخالف لهم من الصحابة . وإن قتل خطأ في حرم المدينة . فهل تتغلظ الدية ؟ فيه وجهان .

أحدهما: تغلظ كما تغلظ فى البلد الحرام . فإنه كالحرم فى تحريم الصيد . فكان كالحرم فى تغليظ دية الحطأ .

والثاني : لا تغلظ \_ وهو الأصح \_ لأنه دون الحرم . بدليل : أنه يجوز

قصده بغير إحرام . فلم يلحق به فى الحرمة ولا فى تغليظ الدية . الخلاف المذكور فى مسائل الباب

اتفق الأئمة رحمهم الله تعالى على أن دية المسلم الحر الذكر: مائة من الإبل في مال القاتل العامد إذا عدل إلى الدية .

ثم اختلفوا هل هي مؤجلة في ثلاث سنين ؟ .

واختلفوا فى دية العمد . فقال أبو حنيفة وأحمد فى إحدى روايتيه : هى أر باع . لكل سنّ من أسنان الإبل منها : خمس وعشرون بنت مخاض ، ومثلها بنت لبون ، ومثلها حقاق ، ومثلها جذاع .

وقال الشافى : تؤخذ مثلثة : ثلاثون حقة ، وثلاثون جذعة ، وأر بعون خلفة . أى حوامل . و به قال أحمد فى روايته الأخرى .

وأما دية شبه العمد : فهى مثل دية العمد المحض عند أبى حنيفة والشافعى وأحمد . واختلفت الرواية عن مالك فى ذلك .

وأما دية الخطأ : فقال أبو حنيفة وأحمد : هي نخسة : عشرون جذعة ، وعشرون بنت لبون ، وعشرون ابن مخاض ، وعشرون بنت مخاض . و بذلك قال مالك والشافعي ، إلا أنهما جعلا مكان ابن مخاض ، ابن لبون .

#### فصل

واختافوا فى الدنانير والدراهم . هل يجوز أن تؤخذ فى الديات أم لا ؟ فقال أبو حنيفة وأحمد : يجوز أخذها فى الديات ، مع وجود الإبل . وعنهما روايتان .

وهل هى أصل بنفسها ، أم الأصل الإبل والذهب . والدراهم والفضة بدل عنها ؟ قال مالك : هى أصل بنفسها ، مقدرة بالشرع . ولم يعتبرها بالإبل .

وقال الشافعي : لا يعدل عن الإبل إذا وجدت إلا بالتراضى . فإن أعوزت فعنه قولان . الجديد الراجح : أنه يعدل إلى قيمتها حين القبض ، زائدة أو ناقصة

والقديم المعمول به ضرورة : يعدل إلى ألف دينار أو اثنى عشر ألف درهم . واختلفوا فى مبلغ الدية من الدراهم . فقال أبو حنيفة : عشرة آلاف درهم . واختلفوا فى البقر والغنم : هل لها أصل فى الدية ، أم تؤخذ على وجه القيمة ؟

قال أحمد: البقر والغنم أصل مقدر فيها. فمن البقر ماثتا بقرة ، ومن الغنم ألفا شاة . واختلفت الرواية عنه أنها ليست ببدل .

واختلفوا فيما إذا قَتَل فى الحرم، أو قتل وهو محرم، أو فى شهر حرام، أو قتل ذا رحم محرم: هل تغلظ الدية فى ذلك ؟

فقال أبو حنيفة : لا تغلظ الدية فى شىء من ذلك . وقال مالك : تغلظ فى قتل الرجل ولده فقط .

والتغليظ: أن تؤخذ الإبل أثلاثا: ثلاثون حِقة ، وثلاثون جَذَعة ، وأر بعون خَلِفة . وعن مالك : فى الذهب والفضة روايتان . إحداهما : لاتغلظ الدية فيهما . والأخرى : تغلظ . وفى صفة تغليظها عنه روايتان . أشهرهما : أنه يلزم من الذهب والورق قيمة الإبل المغلظة بالغة مابلغت .

وقال الشافى: تغلظ فى الحرم والمحرم والأشهر الحرم . وقيل: تغلظ فى الإجرام . ولأسحابه وجهان . أظهرهما: لا تغلظ . ولا تغلظ عنده إلا فى الإبل . وأما الذهب والورق: فلا يدخل التغليظ فيه . وصفة التغليظ عنده : أن تكون بأسنان الإمل فقط .

وقال أحمد: تغلظ الدية . وصفة التغليظ ، إن كان الضان بالذهب والفضة : فبزيادة القدر . وهو ثلث الدية نصا عنه . و إن كان بالإبل ، فقياس مذهبه : أنه كالأثمان . وأنها مغلظة بزيادة القدر ، لا بالسنّ .

واختلف الشافعي وأحمد : هل يتداخل تغليظ الدية أم لا ؟ .

مثالم: قتل فى شهر حرام فى الحرم ذا رحم محرم. فقال الشافعى: يتداخل ويكون التغليظ فيهما واحدا .

وقال أحمد : لايتداخل ، بل لكل واحد من ذلك ثلث الدية .

واتفقوا على أن الجروح قصاص فى كل مايتأتى فيه القصاص . وأما مالايتأتى فيه القصاص . وأما مالايتأتى فيه القصاص . وهو عشرة : الحارصة . وهى التى تشق الجلد . والدامية : وهى التى تخوص التى تخرج الدم . والباضعة : وهى التى تشق اللحم . والمتلاحمة : وهى التى تغوص فى اللحم . والسِمْحاق : وهى التى يبقى بينها و بين العظم قشرة رقيقة .

فهذه الجروح الخمسة ليس فيها مقدر شرعى باتفاق الأربعة ، إلا ماروى أحمد « أن زيداً رضى الله عنه حكم فى الدامية ببعير . وفى الباضعة ببعيرين . وفى المتلاحمة بثلاثة أبعرة . وفى السمحاق بأربعة أبعرة » قال أحمد : وأنا أذهب إلى ذلك . فهذه رواية عنه . والظاهر من مذهبه كالجاعة .

وأجمعوا على أن فى كل واحدة من هذه الخمسة حكومة بعد الاندمال . والحكومة : أن يقوَّم الحجنى عليه قبل الجناية كأنه كان عبداً . فيقال : كم قيمته قبل الجناية ؟ وكم قيمته بعدها ؟ فيكون له بقدر التفاوت من ديته .

#### فصل

وأما الخمسة التي فيها مقدر شرعي ، فهي : الموضحة . وهي التي توضح عن العظم . فإذا كانت في الوجه : ففيها خمس من الإبل عند أبي حنيفة والشافعي وأحمد في إحدى روايتيه . وفي الرواية الأخرى : فيها عشر .

وقال مالك : في موضحة الأنف واللحى الأسفل حكومة خاصة . وباقى المواضع من الوجه فيها خمس من الإبل .

و إن كانت في الرأس: فهل هي بمنزلة الموضحة في الوجه أم لا ؟ قال أبو حنيفة ومالك والشافعي: هي بمنزلتها . وعن أحمد روايتان . إحداها كالجماعة . والثانية : إن كانت في الوجه ففيها عشر ، وإن كانت في الرأس ففيها خس .

وأجمعوا على أن فى الموضحة القصاص إن كان عمداً .

الثانية : الهاشمة . وهي التي تهشم العظم وتكسره . وفيها عند أبي حنيفة والشافعي وأحمد : عشر من الإبل ، واختلفت الرواية عن مالك في ذلك ، فقيل :

خس وحكومة . وقيل : خمسة عشر . وقال أشهب : فيها عشر ، كذهب الجاعة الثالثة : المنقدة . وهي التي توضح وتهشم وتنقل العظام . وفيها خمسة عشر من الإبل بالإجماع .

الرابعة : المأمومة . وهي التي تبلغ أمَّ الرأس ، وهي خريطة الدماغ الحيطة مه . وفها ثلث الدية ، ثلاثة وثلاثون وثلث من الإبل .

واتفقوا على أن المين بالمين ، والأنف بالأنف ، والأذن بالأذن ، والسن بالسن .

وعلى أن فى العينين دية كاملة . وفى الأنف إذا جدع الدية . وفى اللسان الدية . وفى الشان الدية . وفى الشفتين الدية . وفى الشفتين الدية . وفى النان وثلاثون سنًا \_ الدية . وفى كل سن خمسة أبعرة . وفى اللحييين الدية وفى لحى إن نبتت الأخرى نصفها . واستشكل وجوب الدية فى اللحيين صاحب التتمة من الشافعية . لأنه لم يرد

فيه خبر. والقياس لايقتضيه. بل هو كالترقوة والضلع. بل هو من العظام الداخلة. وفي الأذنين: الدية عند أبى حنيفة والشافعي وأحمد. وعند مالك روايتان، إحداها: كالجماعة، والثانية: حكومة.

واتفقوا على أن في الأجفان الأربعة الدية ، في كل واحد ربع ، إلا مالكا . فإنه قال: فيها حكومة.

واختلفوا في المين القائمة التي لايبصر بها ، واليد الشلاء ، والذكر الأشل ، وذكر الخصى ، ولسان الأخرس ، والإصبع الزائدة ، والسن السوداء .

فقال أبو حنيفة ومالك والشافعي : في أظهر قوليه فيها حكومة . وعن أحمد روايتان . أظهرهما فيها الدية . والأخرى كالجماعة .

واختلفوا فى الترقوة والضلع ، والذراع ، والساعد ، والزند والفخذ . فقال أبو حنيفة ومالك والشافعي : في ذلك حكومة .

وقال أحمد : في الضلع بعير ، وفي الترقوة بعير ، وفي كل واحد من الذراع والساعد والزند والفخذ بعيران ، ففي الزندين أر بعة أبعرة .

واختلفوا فيما لو ضر به فأوضحه فذهب عقله ، فهل تنتقل للوضحة فى دية المعقل أم لا ؟ فقال أبوحنيفة والشافعى فى أحد قوليه : عليه الدية للعقل ويدخل فى ذلك أرش الموضحة . والقول الآخر للشافعى \_ وهو الأصح عند أصحابه \_ أن عليه لذهاب العقل دية كاملة . وعليه أرش الموضحة . وهذا مذهب مالك وأحمد .

واختلفوا فيما إذا قلع سن مَنْ قد ثُغر . فقال أبو حنيفة وأحمد : لا يجب عليه الضان . وقال مالك : بوجو به و بعدم سقوطه بعودها . وللشافعي قولان ، أصحما : الوجوب وعدم السقوط .

ولو ضرب سن رجل فاسودت . قال أبو حنيفة ومالك وأحمد في إحدى روايتيه : يجب أرش سن خمس من الإبل . والرواية الأخرى : ثلث دية السن ، وزاد مالك على ذلك ، فقال : إن وقعت السن السوداء بعد ذلك لزمه دية أخرى وقال في ذلك حكومة فقط .

واختلفوا فيما إذا قطع لسان صبى لم يبلغ حد النطق . فقال أبو حنيفة : فيه حكومة . وقال مالك وأحمد : فيه دية كاملة .

ولو قلع عين أعور . فقال مالك وأحمد : يلزمه دية كاملة . وقال أبو حنيفة والشافعي: يجب القصاص . فإن عفا فنصف دية . وقال مالك : ليس له القصاص ، وهل له دية كاملة ، أو نصفها ؟ عنه في ذلك روايتان . وقال أحمد : لاقصاص ، بل دية كاملة .

وفي اليدين الدبة ، في كل واحدة نصفها بالإجماع . وكذا الأمر في الرجلين .

وأجمعوا على أن فى اللسان الدية . وأن فى الذكر الدية ، وأن فى ذهاب المقل دية ، وفى ذهاب السمع دية .

و إذا ضرب رجل رجلا فذهب شعر لحيته فلم ينبت ، أو ذهب شعر رأسه ، أو شعر حاجبه ، أو أهداب عينيه فلم تعد . قال أبو حنيفة وأحمد : في ذلك الدية . وقال الشافعي ومالك : فيه حكومة .

وأجمعوا على أن دية المرأة الحرة المسلمة فى نفسها : على النصف من دية الرجل الحر المسلم . ثم اختلفوا : هل تساويه فى الجراح أم لا؟

فقال أبو حنيفة والشافعي في الجديد: لاتساويه في شيء من الجراح ، بل جراحها على النصف من جراحه في القليل والكثير . وقال مالك والشافعي في القديم ، وأحمد في إحدى روايتيه: تساويه في الجراح فيا دون ثلث الدية . فإذا بلغت الثلث كانت دية جراحها على المصف من دية الرجل . وقال أحمد في الرواية الأخرى ، وهي أظهر روايتيه ، واختارها الجرق: تساويه إلى ثلث الدية . فإذا زادت على الثلث فهي على النصف .

ولو وطىء زوجته وليس مثلها يوطأ فأفضاها . فقال أبو حنيفة وأحمد : لاضان عليه . وقال الشافعى : عليه الدية . وعن مالك روايتان . أشهرهما : فيه حكومة . والأخرى دية .

واختلفوا فى دية الكتابى اليهودى والنصرانى . فقال أبو حنيفة : ديته كدية المسلم فى العمد والخطأ من غير فرق . وقال أحمد : إن كان للنصرانى أو اليهودى عهد وقتله مسلم عمداً ، فديته كدية المسلم . و إن قتله خطأ فروايتان . إحداهما : نصف دية المسلم . واختارها الخرق . والثانية : دية مسلم .

#### فصل

والمجوسى : ديته عند أبى حنيفة كدية المسلم فى العمد والخطأ من غير فرق . وقال مالك والشافعي : دية المجوسي في الخطأ ثمانمائة درهم . وفي العمد ألف وستمائة . واختلفوا فى ديات الكتابيات والمجوسيات. فقال أبو حنيفة ومالك والشافعى: دياتهن على النصف من ديات رجالهن. لا فرق بين الخطأ والعمد. وقال أحمد: على النصف فى الخطأ ، وفى العمد كالرجل منهم سواء.

#### فصل

و إذا جنى العبد جناية . فتارة تكون خطأ . وتارة تكون عمداً . فإن كانت خطأ فقد اختلف الأئمة رحمهم الله تعالى فى ذلك .

فقال أبو حنيفة ومالك وأحمد ، فى أظهر روايتيه : المولى بالخيار بين الفداء و بين دفع العبد إلى ولى الحجنى عليه ، فيملكه بذلك . سواء زادت قيمته على أرش الجناية ، أو نقصت . فإن امتنع ولى الحجنى عليه من قبوله ، وطالب المولى بيعه ودفع القيمة فى الأرش لم يجبر المولى على ذلك .

وقال الشافعي وأحمد في الرواية الأخرى : المولى بالخيار بين الفداء و بين الدفع إلى الولى للبيع . فإن فضل من ثمنه شيء فهو لسيسده . فإن امتنع الولى من قبوله وطالب المولى ببيعه ودفع الثمن إليه كان له ذلك .

و إن كانت الجناية عمداً . قال أبو حنيفة والشافعي في أظهر روايتيه : ولى المجنى عليه بالخيار بين القصاص و بين العفو على مال . وليس له العفو على رقبة العبد ، أو استرقاقه . ولا يملكه بالجناية . وقال مالك وأحمد في الرواية الأخرى : يملكه الحجنى عليه بالجناية . فإن شاء قتله . و إن شاء استرقه ، و إن شاء أعتقه . ويكون في جميع ذلك متصرفا في ملكه . إلا أن مالكا اشترط أن تكون الجناية قد ثبتت بالبينة ، لا بالاعتراف .

وهل يضمن العبد بقيمته بالغة مابلغت ، و إن زادت على دية الحر ، أم لا ؟ قال أبو حنيفة : لا يبلغ به دية الحر ، بل ينقص عشرة آلاف درهم . وقال مالك والشافعي وأحمد في أظهر روايتيه : يضمن بقيمته بالغة مابلغت .

والحر إذا قتل عبداً خطأ . قال أبو حنيفة : قيمته على عاقلة الجانى . وقال

مالك وأحمد : قيمته على الجانى دون عاقلته . وعن الشافعي قولان . أحدها : كذهب مالك وأحمد . والثاني : على عاقلة الجاني .

واختلفوا فى الجناية على أطراف العبد . فقال أبو حنيفة ومالك وأحمد : كل ذلك فى مال الجانى ، لا على عاقلته . وللشافعي قولان .

والجنايات التي لها أروش مقدرة في حق الحر، كيف الحسكم في مثلها في العبد؟ قال أبو حنيفة والشافعي وأحد، في إحدى روايتيه : كل جناية لها أرش مقدر في الحر من الدية فإنها مقدرة من العبد بذلك الأرش من قيمته . وقال مالك وأحد، في الرواية الأخرى: يضمن مانقص من قيمته . وزاد مالك ، فقال: إلا في المأمومة والجائفة والمنقلة والموضحة . فإن مذهبه فيها كمذهب الجاعة .

#### فصل

و إذا اصطدم الفارسان الحران فماتا . قال مالك وأحمد : على عاقلة كل واحد منهما دية الآخر كاملة . واختلفت الرواية عن أبى حنيفة . فقال الدامغانى : فيها روايتان ، إحداها كذهب مالك وأحمد . والأخرى : على عاقلة كل واحد منهما نصف دية الآخر . وهذا مذهب الشافعي . قال : وفي تركة كل واحد نصف قيمة دابة الآخر . وله قول آخر : أن هلا كهما وهلاك الدابتين : يكون هدراً . لأنه لا صنع لهما فيه . كالآفة السماوية . والله سبحانه وتعالى أعلم .

### باب دعوى الدم والقسامة

روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « البينة على المدعى ، والبمين على المدعى عليه إلا في القسامة »

ومدعى الدم : ينبغى أن يعين من يدعى عليه ، من واحد أو جماعة . والقتل في محل اللوث يقتضي القسامة .

و « اللوث » قرينة حال توقع فى القلب صدق المدعى ، مثل أن يوجد قتيل فى قبيلة أو قرية صغيرة ، بين المقتول و بين أهلها عداوة ظاهرة . فهو لَوْث فى

حقهم . وكذا لو تفرق جماعة عن قتيل فى دار ، أو مسجد ، أو بستان ، أو ازدحم قوم على بثر ، ثم تفرقوا عن قتيل .

ومعنى القسامة : أن يحلف المدعى على القتل الذى يدعيه خمسين يميناً . وكيفية اليمين ،كما فى سائر الدعاوى . وإذا مات قام وارثه مقامه .و يستأنف الوارث. وإن كانوا جماعة : وزعت الخمسين عليهم على قدر موازيثهم ، ويجبر الكسر فى اليمين .

و إذا أقسم المدعى على قتل الخطأ أو شبه العمد : أخذ الدية من العاقلة . و إن حلف على العمد فيقتص من المقسم عليه . و إذا حلف على ثلاثة : أخذ من كل منهم ثلث الدية . و إن كان واحد منهم حاضراً والآخران غائبين ، حلف على الحاضر خمسين يميناً وأخذ منه ثلث الدية . فإذا حضر الآخران حلف عليهما خمسين يميناً وأخذ منه ثلث الدية .

وقال شمس الأنمة أبو بكر بن محمد بن سهل السرخسى ـ رحمه الله من أسحاب أبى حنيفة فى المبسوط ـ إذا وجد الرجل قتيلاً فى محلة قوم: فعلمهم أن يقسم منهم خسون رجلاً بالله ماقتلناه ولا علمنا له قاتلاً ، ثم يغرمون الدية . قال : بلغنا هذا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم . وفيه أحاديث مشهورة . منها : حديث سهل ابن أبى حَمه بن عبد الله وعبد الرحمن بن سهل ، وحويصة ومحيصة وهو ، «أنهم خرجوا فى التجارة إلى خيبر، وتفرقوا لحوائجهم ، فوجدوا عبد الله بن سهل قتيلاً فى قليب من قلب خيبر ، فجاءوا إلى النبى صلى الله عليه وسلم ليخبروه . فقام عبد الرحمن \_ وهو أخو القتيل \_ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : الكبر فقام عبد الرحمن \_ وهو أخو القتيل \_ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : الكبر فقال : ومن قتله ؟ فقالوا : ومن يقتله سوى اليهود ؟ قال : يبرئكم اليهود بأيمان فقال : ومن قتله ؟ فقالوا : لا نرضى بأيمان قوم كفار ، لا يبالون ماحلفوا عليه . فقال عليه الصلاة والسلام : أتحلفون وتستحقون دم صاحبكم ؟ فقالوا : كيف نحلف على عليه الصلاة والسلام : أتحلفون وتستحقون دم صاحبكم ؟ فقالوا : كيف نحلف على

أمر لم يعايَن ولم يشاهد؟ قال: فألزم رسول الله صلى الله عليه وسلم اليهود الدية والقسامة »

وذكر الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس رضى الله عنهما « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب إلى أهلِ خيبر : إن هذا قتيل قد وجد بين أظهركم . فما الذي يخرجه عليكم ؟ فكتبوا إليه : إن مثل هذه الحادثة وقعت في بني إسرائيل . فأنزل الله على موسى أمراً . فإن كنت نبياً فاسأل الله مثل ذلك . فكتب إليهم : إن الله تعالى أراني أن أختار منكم خمسين رجلاً . فيحلفون بالله ماقتلناه ولا علمنا له قاتلاً ، ثم يغرمون الدية . فقالوا : قد قضيت فينا بالناموس \_ يعني بالوحى »

## الخلاف المذكور في مسائل الباب

اتفق الأثمة رحمهم الله تعالى على أن القسامة مشروعة فى القتل إذا وجد قتيل ولم يعلم قائله .

واختلفوا في السبب الموجب القسامة . فقال أبو حنيفة : الموجب القسامة وجود القتيل في موضع هو في حفظ قوم أو حمايتهم ، كالحجلة والدار ، ومسجد المحلة والقرية . فإنه يوجب القسامة على أهلها . لكن القتيل الذي يشرع فيه القسامة اسم لميت به أثر من جراحة ، أو ضرب ، أو خنق . ولو كان الدم يخرج من أذنه وحينه فهو قتيل فيه القسامة .

وقال مالك : السبب للعتبر فى القسامة : أن يقول المقتول : دمى عند فلان عداً . ويكون المقتول بالغاً مسلماً حراً ، سواء كان فاسقاً أو عدلاً ، ذكراً أو أثنى . أو يقوم لأولياء المقتول شاهد واحد .

واختلف أصحابه فى اشتراط عدالة الشاهد وذكوريته . فشرطها ابن القاسم . واكتنى أشهب بالفاسق والمرأة

ومن الأسباب الموجبة للقسامة عند مالك ، من غير خلاف عنه : أن يوجد المقتول في مكان خال من الناس . وعلى رأسه رجل معه سلاح مخضب بالدم .

وقال: السبب الموجب القسامة اللوث. وهو عنده قرينة لصدق المدعى ، بأن يُرى قتيل فى محله ، أو قرية صغيرة ، و بينه و بينهم عداوة ظاهرة ، أو تفرق جمع عن قتيل ، و إن لم يكن بينهم و بينه عداوة . وشهادة العدل عنده لوث . وكذا عبيد ونساء وصبيان . وكذا فسقة وكفار ، على الراجح من مذهبه ، لا امرأة واحدة .

ومن أقسام اللوث عنده : لهج ألسنة العام والخاص بأن فلانا قتل فلاناً ومن اللوث : وجود الرجل ملطخا بالدماء بيده سلاح عند القتيل .

ومنه أن يزدحم الناس بموضع ، أو فى باب فيوجد بينهم قتيل .

قال أحمد: لأيحكم بالقسامة ، إلا أن يكون بين المقتول و بين المدعى عليه لوث. واختلفت الرواية عنه في اللوث. فروى عنه: أنه العداوة الظاهرة ، والعصبية خاصة ، كما بين القبائل من المطالبة بالدماء. وكما بين أهل البغى وأهل العدل. وهذا قول عامة أسحابه.

وأما دعوى المقتول: أن فلانًا قتلني: فلا يكون لوثًا ، إلا عند مالك .

#### فصل

و إذا وجد المقتضى للقسامة عند كل واحد من الأثمة حلف المدعون على قاتله خمسين يميناً ، واستحقوا دمه إذا كان القتل عمداً عند مالك وأحمد . وعلى القديم من قولى الشافعي . وقال الشافعي في الجديد : يستحق دية مغلظة

واختلفوا: هل يبدأ بأيمان المدعين فى القسامة ، أم بأيمان المدعى عليهم ؟ قال الشافعى وأحمد: بأيمان المدعين . فإن نكل المدعون ولا بينة ، حلف المدعى عليه خمسين يميناً و برى - . وقال مالك: يبدأ بأيمان المدعين .

واختلفت الرواية فى الحكم إن نكلوا . فنى رواية : يبطل الدم ، ولا قسامة . وفى رواية : يحلف المدعى عليه إن كان رجلاً بمينه حلف و برى ، . و إن نكل لزمته الدية فى ماله ، ولا يلزم الماقلة منها شى . لأن النكول عند كالاعتراف ، والماقلة لا تحمل العاقلة ، قَلَّت أو كثرت . فن

حلف منهم برىء ، ومن تخلف فعليه بقسطه من الدية .

وقال أبو حنيفة: لا تشرع اليمين في القسامة إلا على المدعى عليهم المعينون. فإذا لم يعين المدعون شخصاً بعينه يدعون عليه . فيحلف من المدعى عليهم خسون رجلاً خسين يميناً بمن يختارهم المدعون . فيحلفون بالله ما قتلناه ولا علمنا له قاتلاً . فإن لم يكونوا خسين كررت اليمين . فإن تكملت الأيمان وجبت الدية على عاقلة أهل المحلة . وإن عين المدعون قاتلاً فلا قسامة . ويكون تعيينهم القاتل تبرئة لباقي أهل المحلة . ويلزم المدعى عليه اليمين بالله عز وجل أنه ماقتل، ويترك واختلفوا فيا إذا كان الأولياء جماعة . فقال مالك وأحمد : تقسم الأيمان بينهم بالحساب . وهذا هو المشهور من مذهب الشافعى . وقال أبو حنيفة : تكرر الأيمان عليهم بالإدارة ، بعد أن يبدأ أحدهم بالقرعة .

واختلفوا هل تثبت القسامة فى العبيد؟ فقال أبو حنيفة وأحمد : تثبت وللشافعي قولان ـ أصحهما : تثبت .

وهل تسمع أيمان النساء فى القسامة ؟ قال أبو حنيفة وأحمد: لا تسمع مطلقاً ، لا فى عمد ولا فى خطأ . وقال الشافعى: تسمع مطلقاً فى العمد والخطأ . وهن فى القسامة كالرجل . وقال مالك: تسمع أيمانهن فى الخطأ دون العمد . انتهى .

فالحاصل من تقرير أحكام هذه الجنايات فوائد:

منها: ماحكى عن صدر الدين الخابورى . قال : سمعت القاضى شرف الدين البارزى \_ بحماه \_ يقول : لو وقع شخص على شخص . فإن استمر عليه مات و إن انتقل إلى غيره \_ أى انقلب عليه \_ مات . فاذا يفعل ؟

الجواب: الاستمرار على من وقع عليه . لأن انقلابه إحداث فعل من جهته ، ولا يجوزله إحداث فعل .

ومنها : لو وقع رجل على طفل بين أطفال ، إن أقام على أحدهم قتله . و إن انتقل إلى آخر قتله . وكان أحدهم كافرا .

قال ابن عبد السلام فى قواعده: الأظهر عندى: أنه يلزمه الانتقال إليه ، لأن قتله أخف مفسدة من قتل الطفل الحكوم بإسلامه . ولأنا نجوز قتل أولاد السكفار عند التترس بهم ، محيث لا يجوز ذلك فى أطفال المسلمين .

ومنها: لو وقع فى نار لاينجو منها. وأمكنه أن يلقى نفسه فى ماء يغرق . -----فإنه لايلزمه الصبر على ألم النار على الأصح ، بشرط أن تستوى مدة الحياة فى الإغراق والإحراق. ذكره أيضافى القواعد.

ومنها: الكافر لايقتص منه إذا أسلم لمن قتله من المسلمين ، ولا يغرمون ما الله الله من الأموال . لأنا لو ألزمناهم لتقاعدوا عن الإسلام .

ومنها: أن كل عضو زَوْج من أعضاء بنى آدم فهو مؤنث ، إلا الحاجبين والتديين . وكل عضو فرد من أعضائهم يذكر ، إلا الكبد والطحال .

ومنها: الخصيان \_ بغير تاء \_هذا هو المشهور. ونقل الجوهرى وغيره عن أبى عمرو قال: الخصيان ، البيضتان ، والخصيان \_ بحذف التاء \_ الجلدتان اللتان فيهما البيضتان . قال الجوهرى ، ويقال : خُصِية \_ بضم الخاء وكسرها \_ والمشهور الضم .

ومنها: الحدقة: هي السواد الأعظم الذي في العين . وأما الأصغر: فهو الناظر . وفيه إنسان العين . والمقلة : شحمة العين التي تجمع السواد والبياض . ذكره ابن قتيبة في أدب الكاتب . وجمع الحدقة : أحداق . وقيل : حِداق . ويقال : حُدُق .

ومنها: أن جمع رجب: رجبات وأرجاب ورجاب ورجوب. وفي اشتقاقه أقوال . أحدها: لتعظيمهم إياه . يقال رجّبته \_ بالتشديد \_ ورجبته \_ بكسر الجيم والتخفيف \_ إذا عظمه . قال النحاس ، وقال المبرد: سمى رجبا ، لأنه في وسط السنة . مشتق من الرواجب . وقيل : لترك القتال فيه من الرجّب . وهو القطع وقال الجوهرى : إنما قيل رجب مضر ، لأنهم كانوا أشد تعظما له . قال : و إذا

ضموا إليه شعبان ، قالوا : الرجبان . ويقال لرجب : الأصم ، لأنهم يتركون القتال فيه . فلا يسمع فيه صوت سلاح ، ولا استغاثة . وهو استعارة . وتقديره : يصم الناس فيه ، كما قالوا : ليل نائم ، أى نيام فيه . ذكره صاحب تحرير التنبيه . ومنها : ما إذا وجد قتيل في محلة . فقال رجل : أنا تعمدت قتل هذا القتيل ولم يشركني فيه أحد . وقال آخر : مثله . فسئل ولى المقتول عن ذلك ؟ فإن صدقهما سقط حقه من القود والدية . لأن في تصديق كل واحد منهما تكذيبا للآخر . وإن صدق أحدهما ثبت حقه ، إن شاء قتله وإن شاء عفا عنه وأخذ الدية .

ومنها: الاصطلاح فى لغة العرب: جبهة الأمير: جماعته. والعرقوب:
الطريق فى الجبل. والثنية: الطريق بين جبلين. والرجل: القطمة من الجراد.
والعين: عين البئر. وفلا راسَ الرجل: إذا ضربه بالسيف. والدُهن: الضرب
بالعصا. والبُلبل: الرجل الخفيف اللحم. وقطاة المرأة: ما بين الوركين. والخسيس:
الجنين الملقى ميتاً.

المصطلح : وما يشتمل عليه من الصور .

\* صورة قتل العمد و بيانه ، وما يجب فيه من دية العمد .

حضر إلى شهوده فى يوم تاريخه فلان وفلان . وأقر الحاضر الأول : أنه عمد إلى والد الحاضر الثانى فلان المذكور \_ أو إلى ولده لصلبه فلان ، أو إلى أخيه لأبويه فلان \_ المنحصر إرثه الشرعى فيه \_ و إن كان للميت ورثة جماعة عينهم ، وحصر كل واحد بحصته على حكم الميراث \_ وضر به بسيف ، أو سكين ، أو شغرة أو حديدة ، أو بمثقل خشبة أو فسطاط ، أو حجر كبير ، قاصداً متعمداً قتله . فات من ذلك ، واتفقا عل أن يأخذ ولى الدم منه الدية . ويعفو عن القصاص . قدفع إليه دية العمد الواجبة عليه شرعاً .

فإن اتفقا على أخذها على مذهب أبي حنيفة . و إحدى الروايتين عن أحد:

فهى أر باع : خمس وعشرون بنت مخاض ، وخمس وعشرون بنت لبون ، وخمس وعشرون حقة . وخمس وعشرون جذعة .

و إن اتفقا على أخذها على مذهب الإمام الشافعى . والرواية الأخرى عن أحمد . فهى من ثلاثة أسنان : ثلاثون حقة ، وثلاثون جذعة ، وأر بمون خلفة فى بطونها أولادها .

وسلم هذه الدية من ماله إلى ولى المقتول ، أو إلى أولياء المقتول المذكورين أعلاه . فتسلموها منه تسلماً شرعياً صحيحاً ، غير مراض ولا معيبات .

و إن كان الأخذ على مذهب أبى حنيفة : فيكتبها مقسطة فى ثلاث سنين من أر بعة أسنان .

وأقر الولى المذكور ، أو الأولياء للذكورون : أنه عفا ... أو أنهم عفوا .. عن القصاص . ورجعوا إلى الدية الشرعية . ورضوا بها ، عفواً شرعياً ورضًا معتبراً مرضياً .

و إن كان المكتوب على مذهب الشافعي ، فيقول : ورضى القاتل بالعدول من القصاص إلى الدنة .

وقد سبق فى كتاب الإقرار صورة قبض الدية والإقرار بعدم الاستحقاق ، والإبراء بسبب ذلك .

و إن عفا الولى عن القصاص مجانا ، كتب صورة العفو مجردة . ولا يتعرض لذكر شيء مما تقدم من أسنان الإبل ، ثم يعقب الإشهاد بالعفو بالإقرار بعدم الاستحقاق و إبراء شامل . و يكمل على نحو ماسبق .

\* وصورة ماإذا أبي الولى ولم يرض إلا بالقصاص .

حضر إلى مجلس الحسكم العزيز الفلانى بين يدى سيدنا فلان الدين الشافىي أو المالسكى فلان ، وأحضر معه فلان . وادعى عليه لدى الحاكم المشار إليه : أنه قتل ولده لصلبه ، فلاناً عمداً محضاً ، ظلماً وعدوانا . وأنه ضربه بسيف ،

أو بمحدد ، أو بمثقل ــ ويذكر صفة الحدد أو المثقل ــ ضربة أو ضربتين ، أو أكثر . فمات منه ، أو فأزهق روحه ، وسأل سؤاله عن ذلك .

فسأله الحاكم المشار إليه ؟ فأجاب بالاعتراف \_ أو بالإنكار ، أو قال : لم أفسل ذلك ، أو يثبت ما يدعيه ، أو يثبت ماادعى به \_ فذكر المدعى المذكور أن له بينة تشهد له بذلك . وسأل الإذن في إحضارها .

فأذن الحاكم المشار إليه فى ذلك . فأحضر كل واحد من فلان وفلان وفلان ، وشهدوا لدى الحاكم المشار إليه فى وجه المدعى عليه \_ إما على إقراره بذلك ، أو بالمشاهدة للفعل \_ وأنه عمد إلى فلان ولد المدعى المذكور لصلبه وضر به بالشىء الفلانى \_ إما المحدد أو المثقل \_ الذى يقتل مثله غالباً ، ضر بة أو ضر بتين أو أكثر فات . عرفهم الحاكم المشار إليه . وقبل شهادتهم بما رأى معه قبولها ، أو بعد التركية الشرعية ، وثبت ذلك عنده ثبوتاً صحيحاً شرعياً .

ولما تكامل ذلك عنده سأل المدعى المذكور الحاكم المشار إليه: الحمكم له على القاتل بالقصاص ، عملا بمذهبه ومعتقده . فأعذر إلى القاتل . فلم يأت بدافع شرعى واعترف بعدم الدافع والمطمن لذلك ولشيء منه ، الاعتراف الشرعى . وثبت اعتراف نذلك لديه الثبوت الشرعى .

فينئذ: نظر الحاكم المشار إليه فى ذلك وتدبره. وروسى فيه فسكره ونظره، واستخار الله كثيراً. واتخذه هادياً ونصيراً. وأجاب السائل إلى سؤاله. وحكم على القاتل المذكور بالقصاص ؛ إذ لا يجوز للولى العفو عن القصاص عنده، حكما صحيحاً شرعياً ، لموافقة ذلك مذهبه ومعتقده، مسئولاً فى ذلك مستوفياً شرائطه الشرعية، مع العلم بالخلاف فيما فيه الخلاف من ذلك على نحو ماتقدم شرحه.

وَلَلُولَى استيفاء القصاص بنفسه بأمر السلطان أو نائبه بأمر السلطان . و إلا فتى وثب بنفسه كان ذلك افتئاتًا على السلطان .

والصورة فى قتل العمد عند أبى حنيغة بالمحدد وحده . وعند الباقين بالمحدد والمثقل .

\* صورة شبه العمدوديته .

حضر إلى شهوده فى يوم تاريخه فلان وفلان . وأقر الحاضر الأول: أنه ضرب ولد الحاضر الثانى لصلبه فلان ، بسوط أو عصى ، حتى مات من ذلك الضرب \_ أو غرز فى مقتله إبرة ، أو غرز فى دماغه أو حلقه إبرة ، فتورم ومات منه ، أو مات فى الحال \_ وصدق على أن هذا الفعل قتل شبه العمد ، وأنه يقتضى القصاص . وسأل الولى أن يعفو عن القصاص ، و يعدل إلى الدية على مذهب من برى ذلك من السادة العلماء رضى الله عنهم أجمعين . فأجابه الولى إلى ذلك ؛ إذ العدول عن القصاص إلى الدية من رضى الجانى . وهى عند أبى حنيفة وأحمد مثل دية العمد الحض من أر بعة أسنان : خمس وعشرون بنت لبون ، وخمس وعشرون حقة ، وثمرون جذعة . وهى على مذهب مالك والشافعي من ثلاثة أسنان : ثلاثون حقة ، وثلاثون جذعة ، وأر بعون خلفة فى بطونها أولادها . فرضى منه بذلك ، وأجابه إليه . وتسلم منه الدية المذ كورة من أر بعة أسنان ، فرضى منه بذلك ، وأجابه إليه . وتسلم منه الدية المذ كورة من أر بعة أسنان ، في مايتفقان عليه ، تسلماً شرعياً تاماً كاملا وافياً . و يكتب بينهما براءة على محو ماتقدم شرحه .

و إن تراضيا على الإبل بالدراه . فمند الشافعى : يعطى قيمة الإبل بالغة ما بلغت . ولا يعدل عن الإبل إذا وجدت إلا بالتراضى . و إن أعوزت الإبل فقولان للشافعى ، القديم : أنه يعدل إلى ألف دينار ، أو اثنى عشر ألف درهم . والجديد : تجب القيمة حين القبض .

وعند أبى حنيفة وأحمد : الدية مقدرة بالدنانير والدرام . و يجوز أخذها مع وجود الإبل .

وعند مالك : أن الدراهم والدنانير أصل بنفسها ، مقدرة فى الذمة ، ولم يعتبر الدية بالإبل .

ومبلغها من الدراهم عند أبي حنيفة : عشرة آلاف درهم . وعند الباقين :

اثنا عشر ألف درهم ، وقد تقدم ذكر الخلاف في ذلك مبيناً .

وفى البقر والغنم والحلل . وهل هى أصل فى الدية ، أم تؤخذ على وجه القيمة ؟ فقال أبو حنيفة ومالك والشافعى : ليس لشى من ذلك أصل فى الدية ، ولا هو مقدر . و إنما يرجع إليه بالتراضى على وجه القيمة . وقال أحمد : البقر والغنم أصلان مقدران فى الدية . فن البقر : مائتا بقرة . ومن الغنم : ألفا شاة .

واختلفت الرواية فى الحلل . فروى عنه : أنها مقدرة بماثتى حلة .كل حلة إزار ورداء . وروى عنه : أنها ليست ببدل .

فإذا اتفق الخصان على شيء من هذه الأشياء: نزل الكاتب الصورة على أوضاعها الشرعية المتفق عليها، الموافقة لأحد هذه المذاهب الأربعة مع مراعاة الإيضاح.

\* وصورة وجوب القصاص على من حبس آخر حتى مات جوعاً .

حضر إلى شهوده فلان وفلان . وتصادقا على أن الحاضر الأول حبس وللا الحاضر الثانى فلان الرجل الكامل ، ومنعه من الخروج ومن الطعام والشراب . ومن طلبهما مدة يموت مثله فيها غالباً من الجوع والعطش ، وأنه مات فى حبسه من الجوع والعطش . وأنه علم أن الواجب عليه بذلك القصاص . وسأل الحاضر الثانى ولى المقتول المذكور العفو عن القصاص إلى الدية . فأجابه إلى ذلك ، ورضى منه بالدية ، وعفا عن القصاص .

فسأله ثانياً: أن يقبض الدية دراهم أو دنانير . فأجابه إلى ذلك . ورضى بقبض الدية دراهم أو دنانير ، على مذهب من يرى ذلك من السادة العلماء رضى الله عنهم أجمعين . وأن الحاضر الأول دفع إلى الحاضر الثانى مامبلغه اثنا عشر ألف درهم ، أو مامبلغه ألف دينار ، وارثه . فقبض ذلك منه بحضرة شهوده - و إن قبضها على مذهب أبى حنيفة . فتكون عشرة آلاف درهم - قبضاً شرعياً ، تاماً وافياً ، وهو مبلغ الدية التى عفا عليها القابض المذكور أعلاه ، ولم يتأخر له بسبب وافياً ، وهو مبلغ الدية التى عفا عليها القابض المذكور أعلاه ، ولم يتأخر له بسبب

ذلك مطالبة . ولا شيء قل ولا جل . و يكتب براءة شاملة بينها . و يكمل على نحو ماسبق .

و إن لم يرض الولى إلا بالإبل. فالواجب دية العمد .

و إن اتفقا على البقر : فما ثنا بقرة . أو على الغنم : فألفا شاة . وحيث وجب القصاص ، وتراضيا على الدية . وجبت دية العمد .

\* وصورة وجوب القصاص على المكره، والعدول منه إلى الدية :

حضر إلى شهوده فلان وفلان . وأقر الحاضر الأول : أنه أكره فلاناً باليد المعادية ، والقوة الغالبة ،حتى قتل فلاناً ولد الحاضرالثانى ، وأزهق روحه بسيف ، أو بمثقل . فمات منه ، وسأل ولى المقتول العفو عن القصاص، والعدول إلى الدية . وهى اثنا عشر ألف دره . فأجاب إلى ذلك ، ورضى منه بالدية المذكورة . فدفع المبلغ المذكور إليه ، فقبضه منه قبضاً شرعياً .

و إن اتفقا على عشرة آلاف درهم . كتب ذلك لموافقة مذهب أبى حنيفة ، ثم يكمل بالإبراء على نحو ماتقدم شرحه .

وهذه الصورة جائزة عند الثلاثة ، إلا مالكا . فإن الإكراه لايتأتى عنده إلا من سلطان ، أو متغلب ، أو سيد مع عبده .

فإذا أكره السيد عبده على قتل آخر فقتله . فهذه الصورة تصح عند مالك . فالجناية على السيد وعلى عبده . فإنها عنده على المكره والمكره جميعاً . هذا إذا كان العبد يعرف لسان سيده ، فان كان السيد عربيا والعبد أمجمياً . فلا يجب عنده على العبد شيء . و بالعكس أيضاً .

و إن كتب ذلك على مذهب مالك وأحمد . فيجب القصاص على السيد وعلى عبده إذا كان العبد عستعر باً غير أعجمي .

\* وصورة الدعوى بالقتل خطأ ، ووجوب دية الخطأ على العاقلة : حضر إلى مجلس الحسكم العزيز بين يدى سيدنا فلان الدين فلان . وأحضر معه فلانا . وادعى عليه لدى الحاكم المشار إليه أنه : عمد إلى ولده لصلبة فلان العشارى العمر ــ مثلا ــ وضر به مججر أو عصا ضر بة . فمات من ذلك . وسأل سؤاله عن ذلك .

فسئل . فأجاب : إننى لم أتعمده بالضرب . و إنما كنت قاصداً الرمى إلى شجرة أو غيرها . فوقعت الضربة فيه فمات منها . وكان ذلك خطأ منى . فطلب المدعى المذكور يمين المدعى عليه المذكور : أنه لم يقصده بالضرب متعمداً قتله . فبذل الهمين وحلف بالله العظيم الهمين الشرعية ، الجامعة لمعانى الحلف شرعاً : أنه لم يتعمد ضربه ، و إنما رمى بالحجر إلى غيره . فوقعت الضربة فيه . فمات منه . كل ذلك من غير قصد منه ولا تعمد لقتله .

فقال الحاكم للمدعى: ألك بينة تشهد أنه قتله عمداً؟ فأحاب: بأنه لابينة له.

فقال له الحاكم : الواجب لك على عاقلته دية مخففة ، وهي مائة من الإبل مخسة من خمسة أسنان : عشرون جذعة ، وعشرون حقة ، وعشرون بنت لبون ، وعشرون ابن لبون ، وعشرون بنت مخاض . أو اثنى عشر ألف درهم بالتراضي .

فينئذ: سأل ولى المقتول المذكور من الحاكم المشار إليه: الحكم بالدية على عاقلته على مقتضى مذهبه ومعتقد مقلده. فأجابه إلى سؤاله، لجوازه عنده شرعاً، وحكم له بالدية المذكورة إبلا أخماسا، أو قيمتها بالنة ما بلغت حال القبض، عند إعواز الإبل، مقسطة على عاقلة القاتل المذكور، حكماً صحيحاً شرعياً. مسئولاً فيه مستوفياً شرائطه الشرعية.

ولما تكامل ذلك عنده سأل المدعى عليه المذكور ولى المقتول: أن يأخذ الدية مبلغ اثنا عشر ألف درهم . فرضى بذلك وقسطها على العاقلة تقسيطا شرعياً . وانفصاوا من مجلس الحكم المشار إليه على ذلك .

وصورة دعوى تتضمن أن مسلماً قتل ذمياً . ووجوب دية الذى عليه ،
 والحكم لوارث المقتول بها على القاتل .

فإن كانت الدعوى عند حنفى : كانت الدية مثل دية المسلم في العمد والخطأ . وعدل الولى عن القصاص عنده إلى الدية .

و إن كانت الدعوى عند مالكي : كانت الدية مثل نصف دية المسلم في العمد والخطأ .

و إن كانت الدعوى عند الشافعى : كانت مثل دية المسلم فى العمد والخطأ .
و إن كانت الدعوى عند حنيلى : كانت : الدية فى قتل الذمى الذى له عهد
مثل دية المسلم فى العمد وحده . وأما فى الخطأ : فعنه روايتان ، إحداهما : ثلث دية
المسلم . والأخرى : مثل نصف دية المسلم . وهى اختيار الخرق .

\* وصورة ذلك.

حضر إلى مجلس الحكم العزيز الفلاني فلان اليهودي أو النصراني . وأحضر معه فلان الشريف الحسيني ، أو المسلم الأصلى . وادعى عليه لدى الحاكم المشار إليه: أنه عمد إلى ولده فلان ، وضربه بسيف أو سكين أو غير ذلك ، ضربة أو أكثر . فأزهق روحه فهذا قتل العمد ، وهوفي مال القاتل أو ضرب بسهم إلى غاية ، أو طير ، أو شجرة . فأصابه السهم . فات منه في فهذا قتل الحطأ . وفيه : الدية على عاقلة القاتل أوضر به بسوط أو عصا ، أو غرز في دماغه إبرة ، وماأشبه ذلك ، حتى مات وهذا شبه عمد وقد بينا دية العمد ، ودية الحطأ ، ودية شبه العمد . وذكرنا الخلاف في ذلك بين العلماء في الصورة التي تقدمت .

وسأل سؤاله عن ذلك . فسأله الحاكم المشار إليه . فأجاب بالاعتراف . فحينئذ سأل ولى المقتول الحاكم المشار إليه الحكم له بدية ولده على مقتضى مذهبه ومعتقده .

فأجابه إلى سؤاله . وحكم على القاتل المذكور بالدية على ماهي مقدرة عنده

حَكَمَا صحيحاً شرعياً ، تاماً معتبراً مرضيا ، مسئولاً فيه ، مستوفياً شرائطه الشرعية ، مع العلم بالخلاف . ويكمل على نحو ماسبق .

\* صورة دعوى على رجل قتل عبد غيره عمداً. ووجوب القصاص على القاتل عند أبى حنيفة ، خلافاً للباقين ، فإنه لايقتل عندهم قاتل العبد بحال. وعند أبى حنيفة ؛ إذا عدل عن القصاص إلى القيمة ، فالواجب قيمة العبد بحيث لاتبلغ القيمة مقدار الدية ، بل تنقص عشرة دراهم ، والواجب عند مالك والشافعي وأحمد في إحدى روايتيه ـ وهي التي اختارها الخرق ـ قيمة العبد بالغة ما بلغت ، والرواية الأخرى عند أحمد : أنه لا يبلغ بها دية الحر ، ولم يقدر بالنقصان .

حضر إلى مجلس الحسكم العزيز بين يدى سيدنا فلان الدين الحنفي فلان ، وأحضر معه فلاناً . وادعي عليه : أنه عمد إلى عبده فلان بن عبد الله . وضر به بسيف فمات من تلك الضربة ، أو فمات منه . وسأل سؤاله عن ذلك .

فسأله الحاكم المشار إليه . فأجاب بالاعتراف أو بالإنكار . فأحضر المدعى المذكور بينة شهدت له بذلك لدى الحاكم المشار إليه فى وجه الخصم المذكور ، وهم فلان وفلان وفلان . عرفهم الحاكم وسمع شهادتهم . وقبلها بما رأى معه قبولها . وثبت ذلك عنده ثبوتاً صحيحاً شرعياً .

فحينئذ خير الحاكم المشار إليه سيد العبد بين القصاص والقيمة ، فاختار القيمة . وسأل الحاكم الحكم له بها على القاتل .

فأجابه إلى سؤاله ، وحكم له بقيمة العبد المذكور مالم تبلغ دية المسلم . و بالتنقيص عن مبلغ الدية عشرة دراهم ، على مقتضى مذهبه ومعتقده ، حكماً صحيحاً شرعياً ، مسئولا فيه مستوفياً شرائطه الشرعية ، مع العلم بالخلاف . ويكمل على نحو ماسبق .

\* وصورة دعوى على جماعة قتاوا واحداً عمداً ووجوب القصاص عليهم كلهم عند أبي حنيفة ومالك والشسافعي ، خلافاً لأحمد . فإن عنده إذا قتل جماعة واحداً . فعليهم الذية ولا قصاص ، فى إحدى الروايتين عنه . و إذا عدل الوارث عن القصاص إلى الدية جاز . و إن اختار الولى أن يأخذ القصاص من واحد ، و يأخذ من الباقين قسطهم من الدية جاز :

حضر إلى مجلس الحسكم العزيز الفلانى فلان ، وأحضر معه فلاناً وفلاناً وفلانا . وادعى عليهم : أنهم عمدوا إلى ولده لصلبه فلان ، وضر بوه بالسيوف حتى برد . ومات من ذلك .

فسألهم الحاكم المشار إليه . فأجابوه بالاعتراف أو بالإنكار . فذكر المدعى المذكور: أن له بينة تشهد له بذلك . وسأل الإذن في إحضارها . فأذن له . فأحضر جماعة من المسلمين . وهم : فلان وفلان وفلان . فشهدوا عند الحاكم المشار إليه شهادة متفقة اللفظ والمعنى ، مسموعة شرعا : أن المدعى عليهم المذكورين عمدوا إلى فلان ولد المدعني المذكور ، وضر بوه بسيوفهم حتى مات ، مشاهدة منهم لذلك . عرف الحاكم المشار إليه الشهود المذكورين ، وسمع شهادتهم . وقبلها بما رأى معه قبولها شرعاً . وثبت ذلك عنده ثبوتاً صحيحاً شرعياً .

ثم سأل المدعى المذكور الحاكم المشار إليه الحكم له بالقصاص من القاتلين المذكورين، لجوازه عنده شرعاً. فأجابه إلى سؤاله . وحكم عليهم بالقصاص حكماً شرعياً تاما ، معتبراً مرضياً ، مسئولاً فيه مستوفياً شرائطه الشرعية بعد الإعدار الشرعى . واعتبار ما يجب اعتباره شرعاً ، من تشخيص القاتلين المذكورين ، ومعرفة المقتول المذكور المعرفة الشرعية .

و إن كان قد طلب القصاص من أحدهم ، وأخذ من الباقين قسطهما من الدية . فيقول : فينثذ طلب ولى المقتول : أن يستوفى القصاص من فلان المبدأ يذكره أعلاه ، وأن يأخذ من الآخرين ماوجب عليهما من دية العمد . وهو الثلثان منها ، على كل واحد منهما الثلث .

وسأل الحاكم المشار إليه الحسكم له بذلك . فأجابه إلى سؤاله وحكم على فلان

المبدأ بذكره بالقصاص، وعلى كل واحد من الآخرين بثلث دية العمد ، حكماً صحيحاً شرعياً ـ إلى آخره ، ورضى ولى المقتول المذكور أن يأخذ بدلا عن الإبل ثمانية آلاف درهم . فدفعاها إليه فقبضها منهما قبضاً شرعياً ، ويكمل .

و إن كان العمد على مذهب أبى حنيفة فتقسط الدية فى ثلاث سنين .

و إن حصل العفو عن الجميع : كتب صورة العفوكما تقدم .

و إن كانت الدعوى عند حنبلى ، واختار العمل بالرواية الثانية ، فيوجب عليهم الدية لاالقصاص

\* صورة دعوى على مسلم قتل مجوسياً عمداً. ووجوب ديته . وهى ثلثا عشر دية المسلم ، أو قتل عابد الوثن ، أو الشمس أو القمر . وهؤلاء ليس لهم عقد ذمة ، فلا دية لهم ، لكن لودخل أحدهم إلى دار الإسلام رسولا لم يتعرض إليه بالقتل. فإن قتله قاتل : ففيه أخس الديات ، دية المجوس ، وهى ثلثا عشر دية المسلم :

حضر إلى مجلس الحكم العزيز بين يدى سيدنا فلان الدين الشافعي فلان المجوسى ، وأحضر معه فلاناً المسلم . وادعى عليه لدى الحاكم المشار إليه : أنه عمد إلى ولده لصلبه فلان ، وضر به بالسيف أو بمثقل فمات منه ، وسأل سؤاله عن ذلك . فسأله الحاكم المشار إليه . فأجاب بالاعتراف أو بالإنكار . فأحضر المدعى المذكور بينة شهدت له بذلك في وجه الخصم . وهم فلان وفلان وفلان وقبل الحاكم المشار إليه شهادتهم بما رأى معه قبولها شرعاً .

فينئذ سأل المدعى المذكور الحاكم المشار إليه الحكم بما يجب له عليه شرعاً . فأجابه إلى سؤاله . وحكم على القاتل المذكور بدية ولده القتيل المذكور . وهى ثلثا عشر دية المسلم ، وقدرها : ست وثلثان من ثلاثة أسنان عند الشافى ومالك وأحمد . ومن أربعة أسنان عند أبي حنيفة ، حكما شرعياً تاماً معتبراً مرضياً ، مسئولاً فيه مستوفياً شرائطه الشرعية . واعتبار ما يجب اعتباره شرعاً من إعذار وتشخيص القاتل ، ومعرفة المقتول المعرفة الشرعية مع العلم بالخلاف .

و إن حصل التراضي على الدراهم والدنانير جاز .

وقد بينا في هذه الصور مقادير الديات في القتل على اختلاف الأئمة رحمهم الله تعالى زيادة على ماذكرنا في الخلاف السابق في مسائل الباب .

#### فصل

وأما صور المجالس الحسكية المتضمنة الدعاوى بالشجاج فى الوجه والرأس ، وما يجب في جراحات الوجه والرأس والبدن من الديات والحكومات . وما يجب فيه الدية من الأطراف والحواس ، وما يجب الضان بفعله . ومالا يجب فيها .

\* صورة دعوى بالموضحة .

حضر إلى مجلس الحكم العزيز الفلانى فلان ، وأحضر معه فلاناً . وادعى عليه لدى الحاكم المشار إليه : أنه ضربه بسيف أو حجر أو غيره فى وجهه أو رأسه فأوضح العظم . وسأل سؤاله عن ذلك .

فسأله الحاكم المشار إليه . فأجاب بالاعتراف . أو بالإنكار . وتقوم البينة في وجه الخصم : أنه ضربه بكذا . فجرحه هذا الجرح ، وشخصوه لدى الحاكم المشار إليه . وأشاروا إليه في موضعه . فذكر المدعى عليه المذكور : أن هذه الجراحة ليست بموضحة . و إنما هي دونها . فأحضر المدعى المذكور جماعة من أهل المعرفة والخبرة بالجراحات . وهم فلان وفلان وفلان ، فشهدوا لدى الحاكم المشار إليه : أنها موضحة . وثبت ذلك عنده ثبوتاً صحيحاً شرعياً . فعرف الحاكم المشار إليه المدعى عليه : أن الواجب عليه في ذلك القصاص ، أو أرش موضحة ، إذا رضى المجنى عليه بالعدول عن القصاص إلى الدية ، وهي خمس من الإبل ، أو قيمتها من النهب أو الدراهم برضى المجنى عليه .

فسأل الجانى العفو عن القصاص والعدول إلى الأرش . فعرض الحاكم ذلك على الحجنى عليه . فأجاب إليه . وسأل الحكم له على الجانى بأرش الموضحة . فأجابه

إلى سؤاله . وحكم له بذلك حكما صحييحاً شرعياً \_ إلى آخره . ويكمل .

و إن كانت المشجوجة امرأة: فالواجب النصف من أرش موضحة الرجل. و إن كان المشجوج يهودياً أو نصرانياً. فعند أبي حنيفة كأرش موضحة المسلم. وعند مالك: كالنصف منها. وعند الشافعي: كالثلث منها. وعند أحمد: كموضحة المسلم إذا كان للكتابي عهد.

و يعتبر الحال فى موضحات النساء على النصف من ذلك ، ويعتبر ذلك فى موضحة المجوسى : نصف عشر أخس الديات .

وهذا التفصيل في جميع ديات الشجاج الحاصلة في الوجه والرأس . وجراحات البدن والجائفات والحكومات المتقومة . وما يلزم بالضمان .

\* صورة دعوى بالهاشمة . وفيها عشر من الإبل ، إذا أوضح وهشم العظم . فإن هشمت العظم من غير إيضاحه . ففيها خمس من الإبل .

حضر إلى مجلس الحكم العزيز بين يدى سيدنا فلان الدين فلان الفلانى . وأحضر معه فلاناً . وادعي عليه لدى الحاكم المشار إليه : أنه ضربه بكذا . فجرحه بوجهه أو برأسه . وأوضح العظم وكسره . وسأل سؤاله عن ذلك .

فسأله الحاكم المشار إليه . فأجاب بالاعتراف \_ مثلاً \_ أنه ضربه فجرحه ، وأنه لم يوضح العظم ولا هشمه ، فأحضر المدعى المذكور جماعة من أهل المعرفة والخبرة بذلك . وهم فلان وفلان وفلان . ووقفوا على الجراح المذكور وعاينوه . وعرفوه وحققوه ، وشهدوا لدى الحاكم المشار إليه فى وجه المدعى عليه المذكور : أن هذا الجرح أوضح فيه العظم وهشمه . عرفهم الحاكم المشار إليه . وسمع شهادتهم وقبلها المجرد أوضح فيه العظم وهشمه . عرفهم الحاكم المشار إليه . وسمع شهادتهم وقبلها لما رأى معه قبولها شرعاً . وثبت ذلك عنده ثبوتاً صحيحاً شرعياً .

فحينئذ سأل المدعى المذكور الحاكم المشار إليه الحاكم له بدية الهـاشمة المذكورة على مقتضى قاعدة مذهبه ومعتقده .

فأجابه إلى سؤاله . وحكم له بعشر من الإبل حكما صحيحا شرعيًا تاماً معتبراً

مرضياً ، مسئولاً فيه مستوفياً شرائطه الشرعية . واعتبار ما يجب اعتباره ، شرعاً بعد ثبوت الإعذار إلى الجانى المذكور وتشخيصه ، واعترافه بعدم الدافع والمطمن لذلك ولشيء منه ، الثبوت الشرعى . و يكمل .

- \* صورة دعوى بالمنقلة . وفيها خمس عشرة من الإبل .
- \* حضر إلى مجلس الحكم العزير بين يدى سيدنا فلان الدين فلان . وأحضر معه فلاناً ، وادعى عليه لدى الحاكم المشار إليه : أنه ضر به بكذا فى وجهه أو رأسه . فجرحه جرحًا أوضح العظم وهشمه ، ونقله من مكانه .

وسأل سؤاله عن ذلك . فسئل . فأجاب : أنه جرحه هذا الجرح ، وأنه لايسلم صحة الدعوى فيا عداه . فذكر المدعى المذكور : أن له بينة تشهد له بما ادعاد . وسأل الإذن في إحضارها . فأذن له . فأحضر جماعة من أهل النظر والمعرفة والخبرة بذلك . وهم فلان وفلان وفلان . فشهدوا لدى الحاكم المشار إليه في وجه الخصم المذكور ، بعد تشخيص الجرح ومعاينته : أن هذه الجراحة أوضحت العظم وهشمته ونقلته . عرفهم الحاكم وسمع شهادتهم وقبلها لما رأى معهقبولها شرعاً . وثبت ذلك عنده ثبوتاً صحيحاً شرعياً .

فينئذ سأل المدعى المذكور الحاكم المشار إليه: الحكم له على الجانى المذكور بالدية الشرعية الواجبة فى هذه الجراحة ، على مقتضى مذهبه ومعتقده . فأجابه إلى سؤاله . وحكم له بخمس عشرة من إبل الدية حكماً شرعياً ، معتبراً مرضياً ، ويكمل على نحو ماسبق .

\* صورة دعوى بالمأمومة . وهي التي تبلغ أم الرأس ، وهي خريطة الدماغ الحيطة به . وفيها ثلث الدية . ثلاثاً وثلاثون وثلث من الإبل .

حضر إلى مجلس الحسكم العزيز بين يدى سيدنا فلان الدين فلان ، وأحضر معه فلاناً . وادعى عليه لدى الحاكم المشار إليه : أنه ضربه فى رأسه فشجه . ووصلت الشجة إلى أم رأسه . وهى خريطة الدماغ الحيطة به ، وأن الواجب له

عليه بذلك : ثلث الدية ثلاثة وثلاثون وثلث من الإبل . وطالبه بذلك ، وسأل سؤاله عن ذلك .

فسأله الحاكم المشار إليه . فأجاب : أنه ضربه وهو لايعلم أنها مأمومة ، فأحضر المدعى المذكور جماعة من أهل النظر والمعرفة والخبرة بذلك . وهم فلان وفلان وفلان . فشهدوا لدى الحاكم المشار إليه فى وجه المدعى عليه المذكور ، بعد تشخيص الجرح ومعاينته : أن هذه الشجة وصلت إلى أم الرأس خريطة الدماغ . عرفهم الحاكم المشار إليه . وسمع شهادتهم . وقبلها لما رأى معه قبولها شرعاً . وثبت ذلك عنده الثبوت الشرعى .

فينئذ سأل المدعى المذكور الحاكم المشار إليه: الحسكم له بدية هذه الجراحة. فأجابه إلى سؤاله، وحكم له بدية المأمومة. وهى الثلث من دية النفس، ثلاثة وثلاثون وثلث من الإبل حكماً شرعياً. ويكمل.

\* صورة دعوى بما تجب فيه الحكومة من الشجاج بالرأس والوجه وجراحات البدن:

حضر إلى مجلس الحسكم العزيز الفلانى: فلان وفلان . وادعى الحاضر الأول على الحاضر الثانى لدى الحاكم المشار إليه: أنه شجه فى وجهه ، أو رأسه . وسأل سؤاله عن ذلك .

فسأله الحاكم . فأجاب بالإعتراف . فقال المشجوج : هذه موضحة . وقال المدعى عليه : إنما هي الدامية . فطلب الحاكم أرباب الخبرة في ذلك . فكشفوا الشجة ونظروها ، وعاينوها . فوجدوها الباضعة ، قد بضعت اللحم ولم تصل إلى الجلدة الرقيقة التي بين اللحم والعظم . فشهدوا عند الحاكم المشار إليه بذلك . فسمع شهادتهم . وقبلها بما رأى معه قبولها شرعاً . ثم طلب أرباب الخبرة بتقويم الأبدان ، وأمرهم أن ينظروا إلى هذا الجرح المدعى به المذكور ، ويقوموا المجروح صحيحاً وجريحاً ، وأن ينظروا إلى ما بين القيمتين من التفاوت . فما بلغ فهو أرش الجناية

المذكورة من الدية . فوقفوا على ذلك وقوموه صحيحاً وجريحاً . فإذا التفاوت مابين القيمتين كذا وكذا ، وهو أرش هذه الجناية من الدية . وأقاموا شهاداتهم لدى الحاكم المشار إليه بذلك في وجه الخصم . فحكم الحاكم المشار إليه بذلك القدر المشهود به من الدية حكماً شرعياً \_ إلى آخره . و يكمل على نحو ماسبق .

وكيفية التقويم : أن يقوم المجنى عليه \_ مثلا \_ بمائة درهم صحيحاً ، و بثمانية وتسعين درهماً جريحاً . فالتفاوت خمس عشر القيمة . فيكون الواجب خمس عشر الدية .

وهذه صورة ما يكتب فى جميع مأتجب فيه الحكومة ، من الرأس والوجه والبدن . ولا يكتب فيا يتعلق بالبدن حكم بشىء مقدر من الدية إلا الجائفة . فإن فيها ثلث الدية .

\* وصورة الدعوى بالجائفة .

حضر إلى مجلس الحسكم العزيز الفلانى فلان ، وهو متكلم شرعى جائز كلامه ، مسموعة دعواه عن فلان . وأحضر معه فلانا ، وادعى عليه لدى الحاكم المشار إليه : أنه ضرب المتكلم عنه \_ وهو فلان المذكور \_ ضربة بسنان ، أو برمح ، أو بسيف . فوصل السنان إلى داخل جوفه . وسأل سؤاله عن ذلك .

فسأله الحاكم المشار إليه . فأجاب بالاعتراف : أنه ضربه بالرمح ، ولكن لم يصل السنان إلى جوفه .

فذكر المنصوب المذكور: أن له بينة من أرباب الخبرة بالجراحات والجائفات تشهد بما ادعاه . وسأل الإذن فى إحضارها . فأذن له فأحضر جماعة من أهل الخبرة بذلك . وهم فلان وفلان وفلان . وكشفوا الجرح المذكور كشفا شافيا وعاينوه . وأدخلوا فيه الميل . وقاسوا أعماقه ، فوجدوه قد أجافه . وأقاموا شهادتهم بذلك لدى الحاكم المشار إليه فى وجه الخصم المدعى عليه المذكور: أن هذا الجرح دخل السنان فيه إلى الجوف ، وأنه الجائفة . وثبت ذلك عنده الثبوب الشرعى .

فينئذ سأل المدعى المذكور الحاكم المشار إليه: الحسكم للمجنى عليه على الجانى المذكور بدية هذه الجناية . وهى ثلث دية النفس ، ثلاث وثلاثون وثلث من الإبل فأجابه إلى سؤاله وحكم على الجانى المذكور بذلك حكما شرعيا . ويكمل على نحو ماتقدم شرحه .

\* وأما صور الدعاوى المتضمنة القصاص في المين والأنف والأذن والسن أو الديه عند ذلك . فنها :

\* صورة دعوى على شخص بأنه قلع عينه ، أو قطع أنفه ، أو أذنيه ، أو بشى ، ما تجب فيه الدية كاملة على ماتقدم بيانه . والخلاف فيه ، على اختلاف مقادير الديات من الحر المسلم ، والكتابى الذمى ، وغير السكتابى ، والذكر والأنثى . وهى كالديات الواجبة فى فوات النفس فى قتل العمد :

حضر إلى مجلس الحسكم العزيز الفلانى فلان وفلان . وادعى الحاضر الأول على الحاضر الثانى، لدى الحاكم المشاز إليه ؛ أنه قلع عينه اليمنى أو اليسرى ، أو ضربه . فأزال ضوء عينه اليمنى أو اليسرى ، أو قطع أجفان عينيه ، أو قطع أنفه ، أو أذنيه ، أو أذنه اليمنى ، أو اليسرى ، أو ضربه فقلع سنه الفلانى \_ إما ثنيته أو رباعيته ، أوضرسه الأسفل أو الأعلى \_ أو قلع جميع أسنانه . وسأل سؤاله عن ذلك . فسأله الحاكم المشار إليه . فأجاب بالاعتراف . فسأل المدعى المذكور الحاكم

فساله الحاكم المشار إليه . فاجاب بالاعتراف . فسال المدعى المد لور الحاكم المشار إليه : الحسكم عليه بالقصاص . فسأل المدعى عليه المذكور المدعى المفو عن القصاص والعدول إلى دية العين أو الأنف أو الأذن أو الأسنان المقدرة في ذلك على الوجه الشرعى . فأجابه إلى ذلك ورضى به .

ثم سأل الحاكم المشار إليه: الحسكم على الجانى بدية عينه . فأجابه إلى ذلك وحكم له بخمسين من الإبل ، مفصلة من الأسنان ، معينة فى دية النفس . وهي دية عين المدعى المجنى عليه المذكور حكماً شرعياً .. إلى آخره . ويكمل على نحو ما سبق .

وكذلك تكتب صور الدعاوى فى جميع مايجب من الديات. ويتصور فى العينين ديتان كاملتان ،كما لو فقأ الحدقتين ، وقطع الأجفان الأربعة ، أو أزال ضوء عينيه وقطع الأجفان الأربعة .

وطريق التوصل إلى معرفة مقدار مانقص من ضوء عيني المجنى عليه ، ليحكم الحاكم له بحقه من الدية : هو أن بجلس المجنى عليه في مكان ، و بجلس إلى جانبه رجل آخر صحيح النظر . ثم يقف بين يديهما رجل آخر ، ووجهه إليهما . ثم يشي إلى ورائه ، وهما ينظران إلى وجهه إلى أن لا يحققا النظر إلى مقلتيه . وهل هو مغمض عينيه أم لا ؟ فإن تساويا في ذلك : لم يكن نقص من ضوء عيني المجنى عليه شيء . و إن خني على المجنى عليه معرفة كون الماشي مفتوحة عيناه أو مغموضتان . وقال : لا أدرى ، هل ها مفتوحتان أو مغموضتان ؟ فيجعل عند رجل الماشي علامة . ثم يمشي إلى ورائه ، والرجل الجالس إلى جانب المجنى عليه ينظر في حدقتي الماشي . فين يخني عليه : هل ها مفتوحتان أو مغموضتان ، فيقف ينظر في حدقتي الماشي . فين يخني عليه : هل ها مفتوحتان أو مغموضتان ، فيقف الماشي هناك ، ويعلم عند قدميه علامة ، ثم يذرع الأرض مابين المجنى عليه والماشي و يضبظ ذلك الذرع ، ثم يذرع مابين انتها ، نظر المجنى عليه بقسطه من الدرع الأول ، وحكم للمجنى عليه بقسطه من الدرة .

مثاله: إذا كان الذرع الأول: مائة ذراع، وهو انتهاء نظر الجالس إلى جانب المجنى عليه . وكان انتهاء نظر المجنى عليه سبعين ذراعاً ، فتبين أن النقص ثلاثين . أو يكون تسمين . فيكون النقص عشرة . فجملة مانقص : عشر الضوء . فيجب عشر الدية . وعلى هذا الحساب يكون العمل في امتحان نقص ضوء العين .

و إذا ادعى رجل على رجل آخر : أنه ضر به ضر بة أزال سمعه . وثبت عند الحاكم : أنه ضر به تلك الضر بة . فطريق اعتبار ذلك : أن الحاكم يأمر رجلا يقف خلف المجنى عليه على حين غفلة منه . و يرمى خلفه قريباً منه حجراً كبيراً ،

أو جرساً كبيراً ، أو شيئاً من أوانى النحاس من شاهق . فإن التفت أو ظهر منه إشعار ولا علم فيحكم إشعار بتلك الرمية فلا يحكم له . و إن لم يلتفت ولم يظهر منه إشعار ولا علم فيحكم له بالدية كاملة .

وفى لسان الأخرس الحكومة ، وهى أن يُقوم المجنى عليه حال كونه ناطقا وحال كونه أخرس ، وينظر فى التفاوت بينهما . فما كان فهو قدر الحكومة من الدية . وفى إزالة المقل بالضرب على الرأس وغيره الدية .

وفى إبطال المضغ: الدية . وفى كسر الصلب: الدية . وفى إزالة البطش: الدية . وفى المنع من المشى: الدية . وفى إبطال الصوت: الدية . وفى إبطال الذوق: الدية .

و يتصور في الأذنين ديتان . كما لو قطع أذنيه ، وأزال سمعه .

و يتصور فى الفم: خمس ديات . كما لو قطع شفتيه ثم قطع لسانه ، أو أزال حركة لسانه وأزال صوته . أو قلع جميع أسنانه وأزال ذوقه ، بحيث إنه لا يعرف الحلو من المر ولا يفرق بينهما .

فتجب هذه الديات على الجاني كلما إذا كانت الحياة باقية فيه .

و يتصور فى الفم صف دية أخرى ،كما لو أزال إحدى لحييه ، وأمكن وقوف الآخر ثابتاً فى مكانه مع الحياة

ويتصور فى الأنف ديتان بقطع الأنف وزوال الشم .

ويتفرع على ذلك صور كثيرة ، لا يمكن الإتيان بها لطولها و بسط الكلام فيها . وما تقدم ذكره من الصور فى ذلك كاف . وفيه مثال لغيره بما يحتاج إلى كتابته . والحاذق الفهيم يوقع الوقائع ، ويعتنى بتنزيلها على القواعد المستقرة بلطيف تصرفه وحسن وضعه . ويراعى فى كل صورة ماهو مطاوب فيها ومقصود بها الخلاف بين أثمة المذاهب الأربعة رحهم الله تعالى رحمة واسعة بمنه وكرمه .

وأما صور دعوى الدم والقسامة . فمنها :

\* صورة دعوى بالقسامة ، واستيفاء الأيمان من المدعى عليهم، والحكم بالدية مقسطة في ثلاث سنين على مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى :

حضر إلى مجلس الحسكم العزيز الفلانى الحننى فلان ، وأحضر معه جماعة . وهم فلان وفلان وفلان . وادعى عليهم لدى الحاكم المشار إليه : أن ولده فلانا وجد قتيلاً فى الموضع الفلانى ، الذى هو فى حماية هؤلاء وحفظهم ، أو فى محلتهم ، أو فى مسجد محلتهم فى قريتهم ــ والدم يخرج من أذنيه وعينيه ، أو فى مسجد محلتهم فى قريتهم ــ والدم يخرج من أذنيه وعينيه ، أو مضروب ، أو به جراحات بالسيف ، أو هو مخنوق . وسأل سؤالهم عن ذلك . فأجابوا : أنهم ما قتاوه ولا علموا له قاتلاً . فسألمم الحاكم المشار إليه . فأجابوا : أنهم ما قتاوه ولا علموا له قاتلاً .

فطلب المدعى المذكور من الحاكم المشار إليه العمل فى ذلك بمقتضى مذهبه . والحكم فيه بما يراه من معتقده . فأعلمه الحاكم المسار إليه : أن يختار خمسين رجلا من أهل المحلة أو القرية \_ إن شئت من مشايخهم وصلحائهم ، و إن شئت من شبابهم ونسائهم \_ يحلفون خمسين يميناً : ما قتلناه ولاعلمنا له قاتلا . وتستحق الدية على العاقلة . وهم أهل المحلة ، القريب والبعيد من المدعى عليهم فى ذلك سواء . تقسط عليهم فى ثلاث سنين .

فأجاب المدعى إلى ذلك . وعين خمسين رجلا من مشايخ تلك المحلة وصلحائهم وهم فلان وفلان ويذكر أسمائهم كلهم \_ وقال : هؤلاء يحلفون . فعرض الحاكم الأيمان عليهم . فبذلوها . وحلفوا بالله العظيم الذى لا إله إلا هو ، عالم الغيب والشهادة ، الرحمن الرحمي ، الذى أنزل القرآن على نبيه ورسوله محمد صلى الله عليه وسلم \_ خمسين يميناً جامعة لمعانى الحلف شرعاً \_ أنا ماقتلنا هذا القتيل . ولا علمنا له قاتلا .

ولما استوفيت الأيمان الشرعية منهم ، سأل الخصم المدعى المذكور إلحاكم المشار إليه : الحكم بالدية على مايراه من مذهبه ومعتقده . فأجابه إلى سؤاله . وحكم

له بدية قتيله . وهي مائة من الإبل من أربعة أسنان . خمس وعشرون بنت مخاض ، وخمس وعشرون بنت لبون ، وخمس وعشرون حقة ، وخمس وعشرون جذعة ، مقسطة على ثلاث سنين . بستوى في أدائها أقر باء المدعى عليهم الأقارب والأباعد ، حكما شرعيا إلى آخره ، مع العلم بالخلاف فيا فيه الخلاف من ذلك ، وفي السبب الذي يملك به أولياء المقتول القسامة ما هو . و بمن يبدأ بأيمانهم من المدعين والمدعى عليهم . وفي الدية ووجوبها حالة أو مقسطة . و بعد استيفاء الشرائط الشرعية . واعتبار ما يجب اعتباره شرعا . و يكل على نحو ماسبق .

\* صورة القسامة على مذهب الإمام مالك رحمه الله تعالى ، والبداءة عنده بأيمان المدعين . وتعيين المدعين واحداً أو جماعة : أنه قتل قتيلهم عمداً ظلماً وعدواناً . ووجوب القود ، والعدول إلى الدية برضى المدعين والمدعى عليهم :

حضر إلى مجلس الحسكم العزيز الفلاني المالسكي فلان وفلان . وادعى الحاضر الأول على الحاضر الثاني لدى الحاكم المشار إليه : أنه قتل مورثه فلاناً عمداً ظلماً وعدواناً \_ أو يقول : إن مورثه فلاناً أشهد عليه قبل موته في حال جواز الإشهاد عليه شرعاً ، وهو حر بالغ مسلم ، أنه قال : اشهدوا على أن دمى عند فلان ، وهو المدعى عليه المذكور ، أو يكون المقتول قد مات ، و يدعى وارثه أن هذا قتل مورثى ، أو أنه وجد في مكان خال من الناس ، والمدعى عليه واقف على رأسه رافع السلاح ، مخضب بالدماء ، أو يقول: فادعى عليه الوارث . وذكر أن له بينة شرعية تشهد أنه جرحه . وأنه عاش بعد ذلك ، وأكل وشرب ثم مات ، أو يقول : وادعى أنه لما التقى الفئتان وانفصلتا ، فوجد مورثى قتيلاً بينهما . وقد عينت هذه الدعوى عليه بالقتل . وسأل سؤاله عن ذلك .

فسأله الحاكم . فأجاب بالإنكار . فذكر المدعى أن له بينة تشهد له أن مورثه أشهد عليه قبل موته بالتدمية . وأنه قال : دى عند فلان ، أو تشهد : أنهم رأوا المقتول في مكان خال من الناس . وأن هذا المدعى عليه واقف على رأسه رافع المقتول في مكان خال من الناس . وأن هذا المدعى عليه واقف على رأسه رافع

السلاح مخضب بالدماء ، أو غير ذلك بما تقدم ذكره من الأسباب \_ وسأل الإذن في إحضارها . فأذن له الحاكم فأحضرهم . وهم فلان وفلان وفلان . فشهدوا لدى الحاكم المشار إليه بذلك . وسمع الحاكم شهدادتهم وقبلها . وأوجب على المدعى خمسين يميناً : أن المدعى عليه المذكور عمد إلى مورثه وقتله عمداً ، ظاماً وعدواناً . فبذل اليمين وحلف خمسين يميناً بالله العظيم ، الذي لا إله إلا هو عالم الغيب والشهادة الرحمن الرحم ، أيماناً شرعية ، مستوفاة جامعة لمعانى الحلف شرعاً : أن هذا الحاضر عمد إلى مورثه ، وقتله ظاماً وعدواناً بغير حق . وسأل الحاكم المشدار إليه المدعى عليه المذكور عن دافع شرعى . فلم يأت بدافع .

فينئذ سأل المدعى المذكور الحاكم المسار إليه: الحكم عليه بالقصاص . فسأل المدعى عليه المذكور العدول إلى الدية . فأجابه المدعى إلى ذلك . فوداه عائة من الإبل من ثلاثة أسنان: ثلاثون حقة ، وثلاثون جذعة ، وأر بعون خلفة في بطونها أولادها . وأحضر ذلك إليه . وسلمه إياه . فتسلمه كتسلم مثله لمثل ذلك . و يكمل على نحو ما سبق . مع العلم بالخلاف .

و إن رد المدعى الأيمان على المدعى عليه . فإن حلف خمسين يميناً : أنه ما قتله ، ولاعلم له قاتلا برى . . و إن نكل عن اليمين لزمته الدية فى ماله ، ولايلزم العاقلة شى . . لأن النكول عنده كالاعتراف . والعاقلة لاتحمل الاعتراف . وذلك إذا كان القتل خطأ . كما تقدم

صورة القسامة على مذهب الإمام الشافعي رحمه الله تعالى : `

حضر إلى مجلس الحكم العزيز الفلانى الشافعى فلان وفلان . وادعى الحاضر الأول على الثانى ، لدى الحاكم المشار إليه : أن مورثه وجد قتيلاً فى قرية المدعى عليه ، أو فى محلته . وأنه كان بينهما عداوة ظاهرة لايشاركه غيره فيها . وأن ذلك بمقتضى وجود الشرطين المذكورين لَوْث . وسأل سؤاله عن ذلك . فسأله الحاكم عن ذلك . فأجاب بالإنكار . فذكر المدعى المذكور : أن له

بينة تشهد له بذلك ، وسأل الإذن في إحضارها ، فأذن له الحاكم ، فأحضر المدعى المذكور جماعة من المسلمين ، وهم فلان وفلان وفلان ، فشهدوا عند الحاكم المشار إليه : أن المدعى عليه المذكور كان بينه و بين مورث المدى المذكور عداوة ظاهرة ، لا بشاركه غيره فيها . ثم أحضر بينة أخرى . وهم فلان وفلان وفلان فشهدوا لدى الحاكم المشار إليه : أن المدعى المذكور \_ وهو فلان \_ وجد قتيلاً في علة المدعى عيله المذكور ، أو قريته ، وسمع الحاكم شهادتهم ، وقبلها لما رأى معه قبولها شرعاً . وتبين أن ذلك لوث عنده ، استحق المدعى بذلك القسامة الشرعية واستحقاق الديم بذلك القسامة الشرعية واستحقاق الدية ، وأن مذهبه اقتضى أن المدعى يبدأ فيحلف خمسين يميناً بالله مورثه المذكور ، وأنه ضر به بسيف ، أو بكذا ، فمات منه ، وأنه كان بينهما عداوة ظاهرة لايشاركه غيره معه فيها . فحلف على ذلك كذلك .

ولما استوفيت الأيمان الشرعية منه على الوجه المشروح أعلاه . وثبت ذلك جميعه عند الحاكم المشار إليه الشوت الشرعى : أعلم الحاكم المشار إليه المدعى عليه المذكور : أن المدعى المذكور استوجب الدية .

فعند ذلك : سأل المدعى المذكور الحاكم المشار إليه : الحسكم له بدية قتيله ، على مقتضى مذهبه ومعتقد مقلده . وهى : مائة من الإبل من ثلاثة أسنان : ثلاثون حقة ، وثلاثون جذعة ، وأر بعون خلفة فى بطونها أولادها .

فذكر المدعى للذكور: أن الإبل غيرموجودة الآن همهنا . وأنها أعوزت . وسأل المعدول عنها إلى الدراهم . فأجاب المدعى للذكور إلى ذلك . وسأل الحاكم المشار إليه الحكم له بدية قتيله بإثنى عشر ألف درهم عند إعواز الإبل . وعدم وجودها .

فإن كان أقسم على قتل العمد : حكم للمدعى بالدية في مال للدعى عليه . وإن كان أقسم على شبه العمد ، أو الخطأ : حكم بالدية على العاقلة ، ويقول :

فأجابه إلى سؤاله ، وحكم له بذلك لجوازه عنده شرعاً ، حكماً شرعياً ـ إلى آخره ، مع العلم بالخلاف .

و إن كان أقسم على قتل العمد . فيقول : وحكم له بذلك فى مال المدعى عليه . و إن كان أقسم على شبه العمد أو الخطأ . فيقول : وحكم له بذلك على عاقلة المدعى عليه . وهم أقار به على ترتيب الميراث . فإن لم يقدر على تحملها الأقارب عمل معهم الأباعد بقسطهم فى ثلاث سنين ، على كل منهم ربع دينار – ويكمل على نحو ماسبق .

\* وصورة الدعوى في ذلك على مذهب الإمام أحمد رحمه الله تعالى :

حضر إلى مجلس الحكم العزيز الفلانى الحنبلى فلان وفلان . وادعى الحاضر الثانى لدى الحاكم المشار إليه ، أو أحضر معه جماعة ــ ويذكر أسماءهم ــ وإنكان المدعون جماعة . فيذكر أسماءهم ، وادعى عليه ، أو وادعوا عليهم ، لدى الحاكم المشار إليه ــ ويذكر نوعا من الأنواع الموجبة القسامة عند أحمد ، مثل أن يكون اللوث : العداوة الظاهرة والعصبية ، كا بين القبائل إذا طالب بعضهم بعضاً بالدم ، أو يكون اللوث مابين أهل البغى وأهل العدل . وهو اختيار عامة أصحابه ، أو يوجد قتيل في صحراء بادية . وعنده رجل بسيف مجرد ملطخ بالدم . ومثله يقتل ، أو يجىء شهود من فساق ونساء وصبيان : أن فلاناً قتل فلاناً . أو يشهد به رجل واحد عدل ، أو بدخل قوم داراً فيتفرقون عن قتيل ــ ثم يقول : وسأل سؤاله عن ذلك . فسأله الحاكم . فأجاب بالإنكار .

فإن كان قد ادعى أنه كان بينه و بين المقتول عداوة ظاهرة ، أقام البينة . كما تقدم .

وكذلك إذا كان المدعى عليه من أهل البغى ، والقتيل من أهل العدل ، ثم يقيم البينة : أنه وجد قتيلا في الصحراء ، وعنده هذا الرجل مجرد سيفه . وهو ملطخ بالدماء ــ أو غير ذلك مما تقدم ذكره من أسباب اللوث عند أحمد رحمه الله

تعالى - ثم يقول: عرف الحاكم الشهود. وسمع شهادتهم. وقبلها بما رأى معه قبولها. وثبت عنده السبب الموجب للقسامة الثبوت الشرعى. واستحق المدعى القسامة على المدعى عليه المذكور، وهو أن يحلف المدعى خسين يميناً شرعية جامعة لمعانى الحلف شرعاً. فعرض الأيمان على المدعى، أو على المدعين. فأجابوا إليها، و بذلوا الأيمان، بعد أن أوجبها عليهم بالحساب.

فإن كانوا خمسة : حلف كل واحد منهم عشرة أيمان . و إن كانوا ثلاثة حلف كل واحد سبع عشرة يمينا وجبر الكسر . ثم يقول :

ولما استوفيت الأيمان الشرعية المعتبرة شرعًا: سأل المدعى الحالف المذكور، أو المدعون الحالفون، الحكم لهم على المدعى عليه. أو على المدعى عليهم بدية العمد في مالهم.

هذا إذا كان عمداً ، و إن كان خطأ فعلى عاقلة المدعى عليه ، أو المدعى عليهم . فاستخار الله . وحكم له \_ أولهم \_ بذلك مقسطة على العاقلة فى ثلاث سنين . و إن كان عمداً فني مالهم ، حكماً شرعياً إلى آخره . ويكمل على نحو ما سبق .

تفسيد: «البعير» في أول سنه يسمى: حُوار. وفي الثانية: ابن مخاض، لأن أمه في الثانية فيها من المخاض ـ وهن الحوامل ـ فنسب إليها . وواحد المخاض خَلفة من غير لفظها ، ثم ابن لبون في الثالثة . لأن أمه فيها تكون ذات لبن ، ثم «حِق» في الرابعة . يقال : سمى بذلك لاستحقاقه أن يُحمل عليه ، ثم «جَذَع» في السنة الخامسة ، ثم يُلقي تنيته في السادسة ، فهو « تَني » ثم يلقى رباعيته في السابعة . فهو «رباع» ثم يلقى السن التي بعد الرباعية . فهو «سُداس وسديس» وذلك في الثامنة ، ثم يفطر نابه في التاسعة . فهو « باذل » فإذا أتى عليه عام بعد ذلك فهو « مخلف » وليس له اسم بعد الإخلاف . ولكن يقال « مُخْلف عام ، ذلك فهو « مخلف » ومازاد فعلى ذلك . ثم لايزال على ذلك ، حتى يكون « عَوداً » إذا هرم . فإذا انتهى هرمه فهو « بنت » والأنثى «أب »

وقال أبو زيد : المؤنث في هذه الأسنان بهاء تلحق آخره إلا السديس والسداس والبازل . فإن هؤلاء بغير هاء . وقال الكسائي : الناقة مخلف أيضا بغير هاء .

وأما أسنان الإنسان : فعدتها اثنان وثلاثون سنا . أربع ثنايا ، وأربع رباعيات والواحدة « رَباعية » مخففة ، وأربع أنياب ، وأربعة ضواحك ، واثنت عشرة رحًى ، ثلاث في كل شق ، وأربع نواجذ . وهي أقصاها .

قال أبو زيد: لكل ذى ظلف وخف ثنيتان من أسفل فقط. ولذى الحافر والسباع كلمها أربع ثنايا ، ولذى الحافر بعد الثنايا : -أربع رباعيات ، وأربع قوارح ، وأربعة أنياب ، وثمانية أضراس .

\* وصورة ما إذا قبض المستحق الدية قسطَ كل سنة من العاقلة :

أشهد عليه فلان: أنه قبض وتسلم من عاقلة فلان كذا وكذا بالسبب الذى سيعين فيه . وهو أن فلانا الفلاني ثبت عليه قتل فلان مورث القابض المذكور خطأ \_ أو شبه عمد \_ بمجلس الحكم العزيز الفلاني الثبوت الشرعى . وتحملت العاقلة المذكورة الدية . والقدر المذكور هو الواجب على العاقلة المقبوض منهم المذكورين فيه للسنة الأولى . وآخرها كذا وكذا ، فمن ذلك ماقبضه من فلان كذا ، وماقبضه من فلان كذا ، وماقبضه من فلان كذا ، قبضاً شرعياً . وتصادقوا على ذلك كله تصادقاً شرعياً . وكذلك يفعل في كل سنة . فإذا تغلق ذلك ، كتب على ذلك كله تصادقاً شرعياً . وكذلك يفعل في كل سنة . فإذا تغلق ذلك ، كتب آخر القبض في السنة الثالثة إقراراً بعدم استحقاق و براءة شاملة . و يقول في الإقرار : ولاقصاص ولاية ، ولا خطأ ولا عمد ، ولاشبه عمد . كا تقدم ذكره في كتاب الإقرار .

\* وصورة ماإذا عنا الوارث على الدية من غير قصاص . واعترف القاتل : أن الدية باقية في ذمته :

أشهد عليه فلان وارث فلان : أنه أبرأ فلانا الذي باشر قتل مورثه فلان قتلا عمداً ، أزهق به روحه من قبل تاريخه ، من غير حق ولا موجب ، إبراء

شرعياً مقسطاً للقصاص. ورضى بأخذ الدية الشرعية . وهى مائة من الإبل مغلظة في مال الجانى من ثلاثة أسنان : ثلاثون حقة ، وثلاثون جذعة ، وأر بعون خلفة في بطونها أولادها حالة . وذلك بحضور فلان القاتل المذكور ، وتصديقه على ذلك . واعترافه أن الدية المذكورة باقية في ذمته لفلان المذكور بالسبب المعين أعلاه إلى تاريخه . لم تبرأ ذمته من ذلك ، ولا من شيء منه إلى الآن ، وأن الكفارة في ذمته . وعليه الخروج من ذلك على الوجه الشرعى .

و إن كان القتل خطأ فيفعل فيه كذلك . ولبكن الدية مخمسة ، كما تقدم إلا أن يكون القتل في الحرم ، أو في شهر حرام ، أو محرما ذا رحم . فتكون مثلثة . وكذلك في شبه العمد . وقد تقدم في هذا المعنى مافيه كفاية .

\* وصورة ماإذا وجبت غُرة فى جنين ، ظهرت فيه صورة آدمى ، أو قالت القوابل: إن فيه صورة آدمى ، أو قلن : لو بقى لتصور . و إذا شككن لم تجب قطعاً . و إنما تكل الغرة فى جنين حكم بحريته و إسلامه ، تبعا لأحد أبويه .

وفى جنين يهودى أو نصرانى : ثلث غرة مسلم . وفى مجوسى : ثلثا عشرها . والغرة عبد أو أمة سليمة من العيب .

و يجبر المستحق على قبوله من كل نوع ، لا من خصيى وخنثى وكافر . و إن رضى بالعيب جاز . وهى لورثة الجنين إذا اتفقا عليها وتسلمها المستحق ، كتب :

\* أشهد عليه فلان : أنه قبض وتسلم من فلان كذا وكذا بالسبب الذى سيعين فيه . وهو أن فلاناً \_ المقبض المذكور \_ جنى على حمل فلانة ، فأجهضت جنيناً فيه صورة آدمى ، أوقال القوابل التقيات الأمينات : أن فيه صورة آدمى ، أو قلن لو بقى لتصور . وأنه وجب عليه بذلك الغرة ، وهو القدر المقبوض فيه . يستحقه القابض المذكور أعلاه استحقاقاً شرعياً بتصادقهما على ذلك التصادق الشرعى . و يذيل بإقرار بعدم استحقاق و براءة شاملة كما تقدم .

و إن حصل ذلك وتنازعا فيه وترافعا إلى حاكم شرعى وادعى به عنده . ووقع الإنكار من الجانى . فتقام البينة باستحقاق الوارث وصفة الجنين ، ويعذر للمدعى عليه ، و يحلف المدعى على وفق ماشهدت به البينة ، و يقع التشخيص وحكم الحاكم . و يكمل على نحو ماسبق .

### \* وصورة الدعوى في القتل بالسحر :

حضر إلى مجلس الحكم المزيز الفلانى فلان وفلان ، وادعى الحاضر الأول على الحاضر الثانى : أنه قتل فلاناً بسحره ، وأن سحره ، ما يقتل غالباً . وسأل سؤاله عن ذلك . فسأله الحاكم المشار إليه . فإن أجاب بالإعتراف فلا كلام . ويفعل معه فى ذلك مقتضاه شرعاً . وإن أجاب بالإنكار . فيقيم البينة على إقراره .

وصفة مايشهد به الشهود: أنه أقر أنه قتل فلأنا المذكور مورث المدعى المذكور بسحره . وسحره بما يقتل غالباً ، وأن فلاناً المذكور توفى ولم يخلف وارثاً سوى المدعى المذكور . فقبل الحاكم شهادتهم لما رأى معه قبولها شرعاً ، ثم استحلف المدعى المذكور . فحلف بالله العظيم \_ عالم الغيب والشهادة الرحن الرحيم \_ يميناً شرعية جامعة لمعانى الحلف شرعاً : أن دعواه المذكورة صحيحة ، وأن المدعى عليه أقر أنه قتل مورثه المذكور بسحره ، وأن سحره بما يقتل غالباً ، وأن المدعى عليه القصاص بذلك ، وأنه من ذلك ، ولا من شيء منه ، وأنه يستحق عليه القصاص بذلك ، وأن من شهد له بذلك صادق في شهادته .

ولما تكامل ذلك سأل المدعى المذكور الحاكم المشار إليه: الإشهاد على نفسه السكر يمة بثبوت ماقامت به البينة الشرعية عنده فيه . واستيفاء القصاص الشرعى من المدعى عليه المذكور الاستيفاء الشرعى . فأعذر المدعى المذكور . فاعترف بعدم الدافع والمطعن لذلك ولشيء منه الاعتراف الشرعى . وثبت اعترافه لديه بالبينة الشرعية . وأجاب السائل إلى سؤاله . وأشهد على نفسه الكريمة بثبوت ذلك عنده ثبوتا صحيحاً شرعياً وحكم \_ أيد الله أحكامه \_ بموجب ذلك حكا

شرعياً تاماً معتبراً مرضياً ، مسئولاً فيه مستوفياً شرائطه الشرعية ، واعتبار ما يجب اعتباره شرعاً من تشخيص المدعى والمدعى عليه . ومعرفة المقتول المعرفة الشرعية ، مع العلم بالخلاف ، وأذن المدعى المذكور في استيفاء القصاص من المدعى عليه المذكور ، إذناً شرعياً . و يكل . وهذا القاتل يقتل بالسيف .

#### فم\_\_\_ل

الساحر من أهل الكتاب: هل يقتل أم لا ؟ قال مالك والشافسي وأحمد: لا يقتل ، وقال أبو حنيفة: يقتل كما يقتل الساحر المسلم.

وهل حكم الساحرة المسلمة حكم الرجل الساحر المسلم ؟ قال مالك والشافعي وأحمد : حكمها حكم الرجل. وقال أبو حنيفة : تحبس ولا تقتل.

#### فصــــل

من الحدود المرتبة على الجنايات : الردة ، وهي قطع الإسلام بنية أو قول كفر ، أو فعل ، سواء قاله استهزاء ، أو عناداً ، أو اعتقاداً .

واتفق الأئمة رحمهم الله تعالى على أن من ارتد عن الإسلام وجب عليه القتل.
واختلفوا هل يتحتم قتله فى الحال . أم يوقف على استتابته ؟ وهل استتابته واجبة أم مستحبة ؟ و إذا استتيب فلم يتب ، هل يمهل أم لا ؟ فقال أبو حنيفة : لا تجب استتابته ، ويقتل فى الحال ، إلا أن يطلب الإمهال ، فيمهل ثلاثاً . ومن أصحابه من قال : و إن لم يطلب الإمهال استحباباً .

وقال مالك: تجب استتابته . فإن تاب فى الحال قبات توبته ، وإن لم يتب أمهل ثلاثاً لعله يتوب . فإن تاب و إلا قتل . وللشافعى فى وجوب الاستتابة قولان . أظهرهما: الوجوب . وعنه رضى الله عنه فى الإمهال قولان . أظهرهما: أنه لا يمهل و إن طلب ، بل يقتل فى الحال إذا أصر على ردته .

وعن أحمد روايتان . أظهرها : كمذِهب مالك . والثانية : لانجب الاستتابة . وأما الإمهال : فإنه يختلف مذهبه في وجو به ثلاثاً . وهل المرتد كالمرتدة أم لا ؟ قال مالك والشافعي وأحمد : الرجل والمرأة في حكم الردة سواء . وقال أبو حنيفة : تحبس المرأة ولا تقتل .

وهل تصح ردة الصبى أم لا؟ قال أبو حنيفة : تصح . وقال الشافعى : لا تصح ردة الصبى . وروى مثل ذلك عن أحمد .

واتفقوا على أن الزنديق ــ وهو الذى يسر الكفر و يظهر الإسلام ــ يقتل . ثم اختلفوا فى قبول تو بته إذا تاب . فقال أبو حنيفة فى أظهر روايتيه ، وهو الأصح من خمسة أوجه لأصحاب الشافعى : تقبل تو بته . وقال مالك وأحمد : يقتل ولا يستتاب . وروى عن أبى حنيفة مثل ذلك .

المصطلح : وفيه صورة ماإذا وقع شخص فى كفر . واحتاج إلى الحكم بإسلامه وحقن دمه عند الشافعي ، وعند من يرى قبول تو بته .

\* بين يدى سيدنا فلان الدين الشافى أو الحننى . ادعى فلان \_ بطريق الحسبة لما فيه من حق الله تعالى وحق رسوله صلى الله عليه وسلم وقصد الأمر بالمعروف ، والنهى عن المنكر \_ على فلان : أنه فى يوم تاريخه \_ أو فى أمس تاريخه ، أو فى الوقت الفلانى \_ قال بصريح لفظه كذا وكذا \_ ويذكر لفظ المكفر الذى وقع فيه محروفه ، على سبيل الحكاية عنه فى الدعوى عليه ، من غير إخلال بشى مماتلفظ به \_ ثم يقول : وسأل سؤاله عن ذلك ، فبادر المدعى عليه المذكور على الفور . وقال بصريح لفظه : أشهد أن لا إله إلا الله ، وحده لاشريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله . وأنا مسلم ، وأنا برى من كل دين يخالف دين الإسلام . وأنا برى مما نسب إلى ومما ادّعى به علي ، ومن كل جزء منه موجب للتكفير أو الردة . مم يقول :

ولما تلفظ المدعى عليه المذكور بذلك بين يدى سيدنا الحاكم المشار إليه . وثبت تلفظه به لديه الثبوت الشرعى بالبينة الشرعية . سأل الحاكم المشار إليه سسائل شرعى : الحكم له بإسلامه وحقن دمه وإسقاط التعزيرات عنه ، وقبول

تو بته على مقتضى مذهبه الشريف ، واعتقاد مقلده . فاستخار الله كثيراً ، واتخذه هادياً ونصيراً . وأجاب السائل إلى سؤاله وحكم ـ أيد الله أحكامه ، وسدد نقضه وإبرامه ـ بصحة إسلام المدعى المذكور وحقن دمه ، وقبول تو بته ، وإسقاط التعزيرات عنه . ومنع من يتعرض له أو ينسب إليه ما يقتضى الكفر ، حكما صحيحاً شرعياً ، تاماً معتبراً مرضياً ، مسئولا فيه ، مستوفياً شرائطه الشرعية ، مع العلم بالخلاف ، مستنداً في حكمه المذكور لنص مذهبه الشريف . واعتقد مقلده إمام الأثمة الحجة محمد بن إدريس الشافعي المطلبي ، رضى الله عنه وأرضاه ، وجعل الجنة متقلبه ومثواه . المسطر في الأم .

قال الإمام الشافعي : ادعى على رجل أنه ارتد وهو مسلم ، لم أكشف عن الحال . وقلت : قل أشهد أن لا إله إلا الله ، وأنك برى من كل دين يخالف دين الإسلام . انتهى .

وما أفتى به الشيخ الإمام العلامة شيخ الإسلام تقى الدين السبكى . وذكره فى فتاويه . وهو قوله :

مسأنة : هل بجوز الحاكم الشافعي أن يحكم بإسلام شخص وعصمة دمه و إسقاط التعزير عنه ، ومنع من يتعرض له ، إذا نسب إليه ما يقتضي الكفر ولم تأت عليه بينة ؟ وهل محتاج إلى اعترافه بصدور القول منه ؟ .

أجاب \_ رحمه الله تعالى \_ أنه يجوز للحاكم الشافعي الذي يرى قبول التوبة ، إذا تلفظ الرجل بين يديه بكلمة الإسلام . وطلب منه الحكم له ، وقد ادعى عليه بخلافه : أن يحكم المذكور بإسلامه وعصمة دمه ، وإسقاط التعزير عنه . ولا يتوقف ذلك على اعترافه . فإنه قد يكون بريتاً في نفس الأمر . وإلجاؤه إلى الاعتراف على نفسه بخلاف ما وقع إنما يحكم القاضي بإسلامه ، مستنداً إلى ماسمعه منه من كلة الإسلام . العاصمة للدم المبقية المهجة ، الماحية لما قبلها ، و يمنع ماسمعه منه من ادعى عليه بخلاف ماينافي ذلك ، ومن التعرض له بما يقتضي الكفر .

وأشهد على نفسه الكريمة بذلك فى تاريخ كذا . ويكتب الحاكم التاريخ والحسبلة بخطه على العادة . انتهى . والله أعلم .

# كتاب الأعان

## وما يتعلق بها من الأحكام

الأصل في انعقاد اليمين : الكتاب ، والسنة ، والإجماع .

أما الكتاب: فقوله تمالى (٥: ١٨ لا يؤاخذكم الله باللغوفى أيمانكم ولكن يؤاخذكم الله باللغوفى أيمانكم ولكن يؤاخذكم بما عَقَدتم الأيمان. فكفارته إطعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم أو كسوتهم، أو تحرير رقبة. فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام. ذلك كفارة أيمانكم إذا حلفتم. واحفظوا أيمانكم. كذلك يبين الله لكم آياته لعلكم تشكرون) وقوله تعالى (٣: ٧٧ إن الذين يشترون بعهد الله وأيمانهم ثمناً قليلاً أولئك لا خلاق لهم فى الأخرة. ولا يكلمهم الله ولا ينظر إليهم يوم القيامة. ولا يزكيهم. ولهم عذاب أليم).

وأما السنة : فروى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « والله لأغزون قريشاً ، والله لأغزون قريشاً ، والله لأغزون قريشاً ، إن شاء الله » وروى ابن عمر « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان كثيراً ما يحلف : لا ومقلب القاوب ، بلى ومقلب القاوب » وأجعت الأمة على انعقاد الهين .

واليمين تنعقد من كل بالغ عاقل مختار قاصد إلى اليمين . فأما الصبى والمجنون والنائم : فلا تنعقد أيمانهم ، لقوله صلى الله عليه وسلم « رفع القلم عن ثلاث : عن الصبى حتى يبلغ ، وعن النائم حتى يستيقظ ، وعن المجنون حتى يفيق »

ولا تنعقد يمين المكره ، لما روى أبو أمامة : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « ليس على مقهور يمين » .

وأما لغو البمين : فلا تنعقد ، وهو الذي سبق لسانه إلى الحلف بالله ، من غير

أن يقصد اليمين ، أو قصد أن يحلف بالله لا أفعل كذا . فسبق لسانه وحلف بالله ليفعلن كذا .

والأيمان على ضربين . أحدها : يمين تقع فى خصومة . والثانى : يمين تقع فى غير خصومة . فأما التى تقع فى خصومة ، فعلى ضربين . أحدها : يمين يقع جواباً . وهى يمين المنكر . والثانية : يمين استحقاق . وهى فى خمس مسائل . أولها : اللمان . ثانيها : القسامة . ثالثها : الممين مع الشاهد فى الأموال والنكول خاصة . رابعها : رد الممين فى سائر الدعاوى . وهل طريقه الإقرار أم لا ؟ على قولين . خامسها : الممين مع الشاهد . وذلك فى سبع مسائل . الأولى : الرد بالعيب . الثانية : فى دعوى الأعسار . الثالثة : فى دعوى المنة . الرابعة : فى الدعوى على جراح باطن . الخامسة : فى الدعوى على ميت . السادسة : أن يقول رجل فى الدعوى على ميت . السادسة : أن يقول رجل لامرأته : أنت طالق أمس . ويقول : إنها كانت مطلقة من غيرى . ويقيم فى هذه المسائل الشاهدين و يحلف معهما .

وأما اليمين التي تقع في خصومة . فثلاثة أنواع

أحدها : لغو اليمين . كقوله : لا والله ، و بلى والله ، ونحو ذلك . فإنهـــا لاتنعقد بحال . لأن اللغو هو الـــكلام الذى لايقصد إليه المتكلم .

الثاني : يمين المكره . فإنه لاينعقد بحال ، للحديث المتقدم ذكره .

والثالث: اليمين المعقودة . وهي على وجهين . أحدهما: اليمين على فعل ماض والثانى : على فعل مستقبل . فإن حلف على فعل ماض أنه لم يكن ، وقد كان : فذلك اليمين الغموس . وهو الذي يأثم به ، لما روى الشعبي عن ابن عمر « أن أعرابياً أتى النبي صلى الله عليه وسلم . فقال : يا رسول الله ، ما السكبائر ؟ قال : الإشراك بالله . قال : ثم ماذا ؟ قال : عقوق الوالدين . قال : ثم ماذا ؟ قال : اليمين الغموس » قيل للشعبي : وما اليمين الغموس ؟ قال : الذي يقتطع بها مال امرى مسلم ، وهو فيها كاذب .

وروى ابن مسعود: أن النبى صلى الله عليه وسلم قال « من حلف على يمين ، وهو فيها قاجر ، ليقتطع بها مال امرىء مسلم ، لتى الله وهو عليه غضبان » . وسميت « الغموس » لأنها تغمس من حلف بها فى النار .

وأما اليمين على المستقبل : فتصح أيضاً . لقوله صلى الله عليه وسلم « والله لأغزون قريشاً » .

واليمين على المستقبل تنقسم على خمسة أقسام :

الفسم الأول: يمين عقدها طاعة ، والمقام عليها طاعة ، وحلها معصية ، مثل: أن يحلف ليصلين الصاوات الخمس الواجبات ، أو أنه لايشرب الخمر ، أو أنه لايزني . و إيما كان عقدها طاعة ، والإقامة عليها طاعة : لأنها قد تدعوه إلى المواظبة على فعل الواجب ، و يخاف من الحنث فيها الكفارة . وحلها معصية : لأن حالها إيما يكون بالامتناع من فعل الواجب ، أو بفعل ماحرم عليه .

القسم الثاني: يمين عقدها معصية ، والإقامة عليها معصية . وحلها طاعة ، - القسم الثاني : أن لايفعل ما يجب عليه ، أو ليفعلن ماحرم عليه .

القسم الثالث: يمين عقدها طاعة ، والإقامة عليها طاعة ، وحلها مكروه ، مثل أن يحلف ليصاين النوافل ، أو ليصومن التطوع ، أو ليتصدقن بصدقة التطوع . القسم الرابع : يمين عقدها مكروه ، والإقامة عليها مكروه . وحلها طاعة ، مثل أن يحلف أن لا يصلى صلاة النافلة ، أو لا يصوم صوم التطوع ، أو لا يتصدق صدقة التطوع .

و إنما قلنا « عقدها والمقام عليها مكروه » لأنه قد يمنع من فعل البر خوف الحنث . و إنما كان حلها طاعة ، لقوله صلى الله عليه وسلم « من حلف على يمين فرأى غيرها خيراً منها ، فليكفر عن يمينه ، وليأت الذى هو خير » .

فإن قيل : كيف يكون عقدها مكروه ، والمقام عليها مكروه ؟ وقد سمع النبي

صلى الله عليه وسلم الأعرابى الذى سأله عن الصلاة . يقول « هل علي غيرها ؟ فقال : لا ، إلا أن تطوع . فقال : والله لا أزيد على ذلك ولا أنقص منه » ولم ينكر النبى صلى الله عليه وسلم عليه ؟ .

قلنا: يحتمل أنه لما حلف أن لا يزيد ولا ينقص، تضمنت يمينه ماهو طاعة، وهو ترك النقصان عنها . فلذلك لم ينكر عليه . ويحتمل أن يكون لسانه سبق إلى الممين . وعلمه النبي صلى الله عليه وسلم ، فلم ينكره عليه . لأنها لغو . ويحتمل أن النبي صلى الله عليه وسلم لم ينكر عليه ، ليدل على أن ترك التطوع جائز . و إن كانت الممين مكروهة . وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يفعل المكروه كالالتفات في الصلاة ، ليدل على الجواز .

القسم الخامس: يمين عقدها مباح، والمقام عليها مباح. واختلف أسحابنا في حلها . وذلك : مثل أن يحلف لادخلت هذه الدار، ولاسلكت هذا الطريق و إنما كان عقدها والمقام عليها مباحاً : لأنه يباح له ترك دخول الدار، وترك ساوك الطريق .

وهل حلها أفضل ، أم المقام عليها ؟ فيه وجهان

أحدهما : المقام عليها أفضل . لقوله تعالى ( ٩١:١٦ ولا تنقضوا الأيمان بعد توكيدها ) .

الثانى : حلما أفضل. لأنه إذا أقام على اليمين منع نفسه من فعل ما أبيح له . واليمين لاتغيّر المحلوف عليه عن حكه .

فرع : قال الشافعى : ومن حلف بغير الله فهو يمين مكروه ، مثل أن يحلف بأبيه ، أو بالنبى صلى الله عليه وسلم ، أو بالكعبة ، أو بأحد من الصحابة . وذلك لا يخلو من ثلاثة أقسام .

أحدها : أن يقصد بذلك قصد اليمين ، ولا يعتقد في المحلوف به من التعظيم

ما یعتقد فی الله تعالی . فهذا یکره له ذلك ولا یکفر (۱) . لما روی أبو هر برة رضی الله عنه أن النبی صلی الله علیه وسلم قال « لا تحلفوا بآبائه م ولا بأمهات کم ، ولا بالأنداد ، ولا تحلفوا إلا بالله ، ولا تحلفوا بالله إلا وأنتم صادقون » وروی « أن النبی صلی الله علیه وسلم أدرك عمر رضی الله عنه فی ركب ، وهو يحلف بأبیه فقال النبی صلی الله علیه وسلم : إن الله ینها کم أن تحلفوا بآبائه کم . فمن كان حالفاً فلیحلف بالله ، أو لیسكت » قال عمر « فما حلفت بها بعد ذلك ذا كراً ولا آثرا » ومعنی قوله « ذا كراً » أی أذ كره عن غیری ، ومعنی قوله « آثراً » أی حاكیاً عن غیری .

الثانى : أن يحلف بذلك ، و يقصد اليمين . و يعتقد فى المحلوف به من التعظيم ما يعتقد فى الله عليه وسلم ما يعتقده فى الله . فهذا يحكم بكفره . لما روى ابن عمر : أن النبى صلى الله عليه وسلم قال « من حلف بغير الله فقد كفر » وروى « فقد أشرك » .

الثالث : أن يجرى ذلك على لسانه من غير قصد إلى الحلف به . فلا يكره ، بل يكون بمعنى لغو الميين .

فإن قيل : ورد في القرآن أقسام كثيرة بغير الله .

فالجواب: أن الله تعالى أقسم بمصنوعاته الدالة على قدرته ، تعظيما له تعالى لا لها .

وتنعقد اليمين بخمس: إدا حلف بالله ، أو باسم من أسمائه ، أو بصفة من صفاته ، أو بالطلاق (٢) أو بالعتاق ، أونذر إخراج الأموال ، أو الإتيان بالعبادات ،

<sup>(</sup>١) إنما يحلف الحالف وهو قاصد تعظيم المحلوف به ، وإن لم يقل ذلك بلسانه ، فهو يعتقده على جهة التقليد للآباء والشيوخ ، ودءوى عدم تصد المعظيم : باطلة لأن الرسول صلى الله عليه وسلم لم يفصل فى قوله « من حلف بغير الله فقد أشرك » فإن كان لغواً ، فهو لأنه اعتاد هذه اليمين الشركية . وذلك لايرضاه لنفسه مسلم .

<sup>(</sup>٢) أين في كتاب الله أو في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا ؟

وحروف القسم : الباء ، والواو ، والتاء ، والألف . فتقول : آلله ، و بالله ، ووالله ، وتالله .

وألفاظ اليمين ثلاثة : أقسم بالله ، وأعزم بالله ، وأشهد بالله . فإن لم يذكر لفظ «الله» في هذا فليس بيمين .

و يقطع حكم اليمين خمسة معان : البر ، والحنث . والاستثناء المتصل ، وانحلال اليمين ، واستحالة البر .

و إذا وقع الحنث كفر عن يمينه . و إن قدم الكفارة جاز ، إلا الصيام فإنه لا يقدم .

و إذا حلف على زوجته بطلاقها أن لايتزوج عليها . فتزوج عليها في عدة منه رجمية حنث

فإن حلف أن يتزوج عليها فتزوج عليها في عدة منه رجعية لم يحنث .

ولو حلف لايسكن ، ولا يساكن ، ولا يلبس ، ولا يركب . فإن خرج أو نزع أو ترك ، و إلا حنث .

ولو حلف لاياً كل هذه التمرة ، ولا يخرجها ، ولا يمسكها . ولا يرمى بها . فأكل بعضها لم يحنث .

ولو حلف لاياً كل هــذه التمرة ، فسقطت فى تمر . فأكل الــكل إلا تمرة واحدة لم يحنث ، حتى يتيقن أنه قد أكلها . والورع أن يحنث نفسه .

ولو حلف لاياً كل الحنطة ، فأكل دقيقاً أوسويقاً : لم يحنث .

ولو حلف أن لا يكلم فلانًا ، فسلم على قوم والمحلوف عليه فيهم ، ولم ينوه بقلبه ، أوكتب إليه كتابا ، أو أرسل إليه رسولا : لم يحنث .

وكذا لو حلف لاياً كل شيئاً فشربه ، أولا يشرب شيئاً فذاقه .

# الخلاف المذكور في مسائل الباب

اتفق الأُمُــة رحمهم الله تعالى على أن من حلف على يمين في طاعة ، لزمه الوفاء مها .

وهل له أن يعدل عن الوفاء إلى الكفارة ، مع القدرة عليها ؟ قال أبو حنيفة وأحمد : لا . وقال الشافعي : الأولى أن لايعدل . فإن عدل جاز ولزمته الكفارة . وعن مالك روايتان .كالمذهبين .

واتفقوا على أنه لا يجوز أن يجل اسم الله عرضة للأيمان يمنع من بر وصلة ، وأن الأولى: أن يحنث و يكفر إذا حلف على ترك بر . و يرجع في الإيمان إلى النية .

واتفقوا على أن اليمين بالله تعالى منعقدة . و بجميع أسمائه الحسنى ، كالرحمن . الرحيم ، والحمى ، و بجميع صفات ذاته : كعزة الله وجلاله ، إلا أن أبا حنيفة : استثنى علم الله . فلم يره يميناً .

واختلفوا فى اليمين الغموس ـ وهى الحلف بالله على أمر ماض ، متعمداً للكذب به ـ : هل لها كفارة أم لا ؟ قال أبو حنيفة ومالك وأحمد فى إحدى روايتيه : لا كفارة لها . لأنها أعظم من أن تكفر . وقال الشافعى وأحمد فى الرواية الأخرى : تكفر .

وأما إذا حلف على أمر فى المستقبل أن يفعله ، أو لا يفعله . فإذا حنث وجبت عليه الكفارة بالإجماع .

#### فصل

ولو قال : أقسم بالله ، أو أشهد بالله . فقال أبو حنيفة وأحمد : هي يمين ، و إن لم يكن له نية . وقال مالك : متى قال : أقسم بالله أو أقسمت . فإن قال « بالله » لفظاً ونية . كان يمينا . و إن لم يتلفظ به ولا نواه ، فليست بيمين .

وقال الشافعي فيمن قال « أقسم بالله » إن نوى به اليمين كان يمينا ، و إن نوى

الإخبار فلا . و إن أطلق ، اختلف أصحابه ، فمنهم من رجح كونه ليست بيمين . وقال فيمن قال « أشهد بالله » ونوى اليمين : كان يميناً ، و إن أطلق فالأصح من مذهبه : أنه ليس بيمين .

ولو قال « أشهد لا فعلت » ولم ينو . فقــال أبو حنيفة وأحمد ، فى أظهر روايتيه : يكون يميناً .

وقال مالك والشافعي وأحمد في الرواية الأخرى : لا تكون يميناً .

#### فصيل

ولو قال « وحق الله » فيمين عند الثلاثة . وقال أبو حنيفة : لايكون يميناً . ولو قال « لعمر الله ، أو وايم الله » قال أبو حنيفة وأحمد فى إحدى الروايتين : هى يمين ، نوى به اليمين أم لا . وقال بعض أصحاب الشافعى : إن لم ينو فليس بيمين . وهى رواية عن أحمد .

ولو حلف بالمصحف. قال مالك والشافى وأحمد: تنعقد يمينه . و إن حنث ، لزمته الكفارة وقال ابن هبيرة : ونقل فى المسألة خلاف عمن لا يعتد بقوله . وحكى ابن عبد البر فى التمهيد فى المسألة أقوالا للصحابة والتابعين واتفاقهم على إيجاب الكفارة فيها . قال : ولم يخالف فيها إلا من لا يعتد بقوله .

واختلفوا فى قدر الكفارة فيها . فقال مالك والشافعى : يلزم كفارة واحدة . وعن أحمد روايتان . إحداها : كفارة واحدة . والأخرى : يلزم بكل آية كفارة . و إن حاف بالنبى صلى الله عليه وسلم . فقال أحمد فى أظهر روايتيه : تنعقد يمينه . فإن حنث لزمته الكفارة . وقال أبو حنيفة ومالك والشافعى : لاتنعقد يمينه . ولا كفارة عليه (١) .

<sup>(</sup>١) ينبغى للسلم الناصح لنفسه أن لا يعتمد إلا قول الرسول صلى الله عليه ==

#### فسيل

ويمين الكافر: هل تنعقد أم لا؟ قال أبو حنيفة: لاتنعقد. وقال مالك والشافعي وأحمد: تنعقد يمينه. وتلزمه الكفارة بالحنث.

واتفقوا على أن الكفارة تجب بالحنث فى اليمين ، سواء كانت فى طاعة أو فى معصية أو فىمباح .

واختلفوا فى السكفارة : هل تتقدم الحنث ، أو تسكون بعده ؟ فقال أبو حنيفة : لا تجزىء إلا بعد الحنث مطلقاً . وقال الشافعى : يجوز تقديمها على الحنث المباح . وعن مالك روايتان . إحداها : يجوز تقديمها . وهو مذهب أحمد . والأحرى : لا يجوز .

و إذا كفر قبل الحنث: فهل بين الصيام والعتق والإطعام فرق ؟ قال مالك: لا فرق. وقال الشافعي: لا يجوز تقديم التكفير بالصيام، و يجوز بغيره.

واختلفوا فى لغو اليمين . فقسال أبو حنيفة ومالك وأحمد فى رواية : هو أن يحلف بالله على أمر يظنه على ما حلف عليه ، ثم يتبين أنه بخلافه ، سواء قصده أو لم يقصده ، فسبق على لسانه ، إلا أن أبا حنيفة ومالكا قالا : لا يجوز أن يكون فى الماضى وفى الحال . وقال أحمد : هو فى الماضى فقط .

واتفق الثلاثة على أنه لا إثم فيها ولاكفارة . وعن مالك : أن لغو اليمين أن يقول « لا والله ، و بلى والله » على وجه المحاورة من غير قصد إلى عقدها . وقال الشافعى : لغو اليمين مالم يعقده . و إنما يتصور ذلك فى قوله « لاوالله ، و بلى والله » عند الحماورة والغضب واللجاج من غير قصد ، سواء كان على ماض أو

<sup>=</sup> وسلم ويستغفر لمن يخطىء من المجتهدين . وقد تواترت النصوص من الكتاب والسنة: أن اليمين بغير الله كفر وشرك . وكفارة المكفر والشرك : تجديد الإيمان ، وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لمن حلف بغير الله «قل: لاإله إلا الله»

مستقبل . وهي رواية عن أحمد . ولو قال « والله لأفعلن كذا » فيمين مع الإطلاق ، نوى أو لم ينو ، خلافا لبعض أصحاب الشافعي .

#### قميل

ولو قال « والله لا شربت لزيد الماء » يقصد به قطع المِنة . فقال مالك وأحمد: متى انتفع بشىء من ماله ، بأكل أو شرب ، أو عارية ، أو ركوب ، أو غير ذلك . حنث . وقال أبو حنيفة والشافعى : لا يحنث إلا بما تناوله نطقه . من شرب الماء فقط .

#### فصل

ولو حلف لا يسكن هذه الدار ... وهو ساكنها .. فخرج منها بنفسه دون أهله ورحله . قال أبو حنيفة ومالك وأحمد : لا يبر حتى يخرج بنفسه وأهله ورحله . وقال الشافعى : يبر بخروجه بنفسه .

ولو حلف لا يدخل داراً . فقام على سطحها ، أو حائطها ، أو دخل يبتاً منها فيه شارع إلى طريق : حنث عند أبى حنيفة ومالك وأحمد . وقال الشافعي : لا يحنث ولأصحابه في السطح والحجر وجهان .

ولو حلف لا يدخل دار زيد هذه . فباعها زيد ، ثم دخلها الحالف . قال مالك والشافعي وأحمد : يحنث . وقال أبو حنيفة : لا يحنث .

#### فصــــل

ولو حلف لا يكلم ذا الصبى فصار شيخًا ، أو لا يأكل ذا الخروف فصار كبشًا ، أو ذا البسر فصار رطبًا. أو ذا الرطب فصار تمرًا ، أو ذا البمر فصار حلوى ، أولا يدخل ذي الدار فصارت ساحة . قال أبو حنيفة : لايحنث في البسر والرطب والتمر . و يحنث في الباقى ، وللشافعية وجهان ، ومالك وأحمد : يحنث في الجميع .

#### فص\_\_\_ل

ولو حلف لا يدخل بيتاً ، فدخل المسجد أو الحام . قال الثلاثة : لا يحنث . وقال أحمد : يحنث .

ولو حلف لا يسكن بيتاً . فسكن بيتاً من شعر أو جلد أو خيمة ، وكان من أهل الأمصار . قال أبو حنيفة : لا يحنث . فإن كان من أهل البادية : حنث ، ولا نص عند مالك فى ذلك ، إلاأن أصوله تقتضى الحنث . وقال الشافعى وأحمد : يحنث إذا لم تكن له نية ، قروياً كان أو بدوياً . ومن أصحابه : من فرق بينهما . ولو حلف أن لا يفعل شيئاً . فأمر غيره ففعله . فقال أبو حنيفة : يحنث فى النكاح والطلاق . لا فى البيع والإجارة ، إلا أن يكون ممن جرت عادته أن يتولى ذلك بنفسه فإنه يتولى ذلك بنفسه فإنه يعنث . وقال الشافعى : إن كان سلطاناً ، أو ممن لا يتولى ذلك بنفسه ، أو كانت له نية فى ذلك حنث ، و إلا فلا . وقال أحمد : يحنث مطلقاً .

ولو حلف ليقضينه دينه في غد فقضاه قبله . قال أبو حنيفة ومالك وأحمد : لا يحنث . وقال الشافعي : يحنث. ولو مات صاحب الحق قبل الغد : حنث عند أبي يوسف وأحمد . وقال الشافعي : لا يحنث . وقال مالك : إن قضاه الورثة أو القاضي في الغد : لم بحنث . وإن أخره حنث .

و إن حلف ليشربن ماء هذا الكوز فى غد فأهريق قبل الغد . قال أبو حنيفة : لا يحنث . وقال مالك والشافعى : إن تلف قبل الغد بغير اختياره لم يحنث .

ولو حلف ليشربن ماء هذا الكوز ، فلم يكن ماء . لم يحنث بالاتفاق . وقال أبو يوسف : يحنث .

#### فمــــــل

لو فعل المحلوف عليه ناسياً . قال أبو حنيفة ومالك : يحنث مطلقاً ، سواء

كان الحلف بالله ، أو بالطلاق ، أو بالعتاق ، أو بالظهار . وللشافعي قولان ، أظهرهما : لا يحنث مطلقاً . وعند أحمد ثلاث روايات . إحداها : إن كانت اليمين بالله تعالى ، أو بالظهار : لم يحنث . و إن كانت بالطلاق أو بالعتاق حنث . الثانية : يحنث في الجميع . والثالثة : لا يحنث في الجميع .

واختلفوا في يمين المكره ، فقال مالك والشافعي : لا تنعقد . وقال أبو حنيفة : تنعقد .

واتفقوا على أنه إذا قال: والله لا كلت فلاناً حيناً ، ونوى به شيئاً معيناً ، أنه على ما نواه . و إن لم ينوه قال أبو حنيفة وأحمد: لا يكلمه سنة أشهر . وقال مالك : سنة . وقال الشافعي : ساعة .

ولو حلف لا يكلم فلاناً ، فكاتبه أو راسله ، أو أشار بيده ، أو عينه أو رأسه . قال أبو حنيفة والشافعي في الجدبد : لا يحنث . وقال مالك : يحنث بالمكاتبة . وفي المراسلة والإشارة عنه روايتان . وقال أحمد : يحنث . وهو القديم عند الشافعي . فصا

لو قال لزوجته: إن خرجت بغير إذنى . فأنت طالق ، ونوى شيئاً معيناً . فإنه على ما نواه . وإن لم ينو شيئاً أو قال « أنت طالق إن خرجت إلا أن آذن لك ، أو حتى آذن لك » قال أبو حنيفة : إن قال « إن خرجت بغير إذنى » فلابد من الإذن في كل مرة . وإن قال « إلا أن آذن لك ، أو حتى آذن لك ، أو إلى أن آذن لك » كفي مرة واحدة .

وقال مالك والشافعي : الخروج الأول يحتاج إلى الإذن في الجميع .

ولو أذن لها من حيث لا تسمع : لم يكن ذلك إذناً عند الثلاثة . وقال الشافى : هو إذن صحيح .

#### فصل

ولو حلف لا يأكل الرءوس ولا نية له . بل أطلق ولا يوجد سبب يستدل به على النية . قال مالك وأحمد : يحمل على جميع ما سمى رأسا حقيقة في وضع اللغة

وعرفها من الأنعام والطيور والحيتان . وقال أبو حنيفة : بحمل على رءوس البقر والغنم . وقال الشافعي : يحمل على الإبل والبقر والغنم .

#### فصل

لوحلف ليضربن زيداً مائة سوط. فضربه بضِغْث فيه مائة شِمراخ. فهل يبر بذلك؟ قال مالك وأحمد: لا يبر. وقال أبو حنيفة والشافعي: يبر<sup>(۱)</sup>.

ولو حلف لا يهب فلانًا هبة فتصدق عليه . قال مالك والشافعي وأحمد : يحنث . وقال أنو حنيفة : لا محنث .

ولو حلف ليقتلن فلاناً ... وكان ميتاً ، وهو لا يعلم بموته ... لم يحنث . و إن كان يعلم حنث عند الثلاثة . وقال مالك : لا يحنث مطلقاً ، علم أو لم يعلم .

ولو حلف أنه لامال له ، وله ديون . قال أبو حنيفة : لا يحنث . وقال مالك والشافعي وأحمد : محنث .

ولو حلف لا يأكل فاكهة . فأكل رطباً أو رماناً . قال أبو حنيفة وحده : لا يحنث . وقال الثلاثة : يحنث .

ولو حلف لا يأكل أدماً. فأكل اللحم أو الخبز أو البيض. قال أبو حنيفة: لا بحنث إلا بأكل مايطبخ. وقال مالك والشافعي وأحمد: يحنث في أكل الكل.

ولو حلف لاياً كل لحماً فأكل سمكا . قال أبو حنيفة والشافعي : لا يحنث . وقال ولو حلف لا يأكل لحماً . فأكل شحما . لم يحنث عند الثلاثة . وقال مالك : يحنث .

ولو حلف لا يأكل شحما ، فأكل من شحم الظهر : حنث عند الثلاثة . وقال أبو حنيفة : لا يحنث .

<sup>(</sup>١) قد أمر الله نبيه أيوب ( ٣٨ : ٤٤ وخذ بيدك ضغثاً فاضرب به ولا تحنث )

ولوحلف لا يشم البنفسج فشم دهنه . قال أبوحنيفة ومالك وأحمد : يحنث . وقال الشافعي : لا يحنث .

ولو حلف لايستخدم هذا العبد ، فخدمه من غير أن يستخدمه ، وهو ساكت لاينهاه عن خدمته . قال أبو حنيفة : إن لم يسبق منه خدمة قبل اليمين ، فخدمه بغير إذنه لم يحنث . وإن كان قد استخدمه قبل اليمين ، وبقي على الخدمة له حنث . وقال الشافعي : لايحنث في عبد غيره . وفي عبد نفسه : لأصحابه وجهان . وقال مالك وأحمد : يحنث مطلقاً .

ولو حلف لايتكلم . فقرأ القرآن . قال مالك والشافعي وأحمد : لايحنث مطلقاً. وقال أبو حنيفة : إن قرأ في الصلاة لم يحنث ، أو في غيرها حنث .

ولو حلف لايدخل على فلان بيتاً فأدخل فلان عليه فاستدام المقام معه . قال أبو حنيفة والشافعي في أحد قوليه : لايحنث . وقال مالك وأحمد : يحنث . وهو القول الثاني للشافعي .

ولو حلف لايسكن مع فلان داراً بعينها ، فاقتسماها وجعلا بينهما حائطاً ولكل واحد باباً وعَلَقا ، وسكن كل واحد منهما في جنب . قال مالك : يحنث وقال الشافعي وأحمد : لايحنث . وعن أبي حنيفة روايتان .

ونو قال : مماليكي أو عبيدى أحرار . قال أبو حنيفة : يدخل فيه المدبر وأم الولد . وأما المكاتب : فلا يدخل إلا بنية ، والشقص لا يدخل أصلاً . وقال الطحاوى : يدخل المكل . وهو مذهب مالك . وقال الشافى : يدخل المدبر والعبد وأم الولد . وعنه في المكاتب قولان . أصهما : أنه لايدخل . وقال أحمد : يدخل المكل . وعنه رواية في الشقص أنه لايدخل إلا بنية (١) .

<sup>(</sup>١) من الحير الكثير ترك هذه الافتراضات والسكوت عنها ، كما أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم. فإنه قال ﴿ إذا أمرتكم بأمر فاثتوا منه ما استطعتم ، وإذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه . وما سكت عنه فهو عفو . وما كان ربك نسيا ﴾ وقال فيا =

#### فصل

واتفقوا على أن الكفارة إطعام عشرة مساكين ، أوكسوتهم ، أو تحرير رقبة . والحالف مخير في أى ذلك شاء . فإن لم يجد انتقل إلى صيام ثلاثة أيام .

وهل يجب التتابع في صومها ؟ قال أبو حنيفة وأحمد : يجب . وقال مالك : لا يجب . وعن الشافعي قولان . الجديد الراجح : أنه لا يجب .

وأجمعوا على أنه لا يجزى. في الاعتاق إلا رقبة مؤمنة ، سليمة من العيوب ، خالية من شركة ؛ إلا أبا حنيفة . فإنه لم يعتبر فيها الإيمان . وهو مشكل . لأن العتق ثمرته تخليص رقبة لعبادة الله عز وجل . فإذا أعتق رقبة كافرة فإنما فرغها لعبادة إبليس . والعتق قربة أيضاً . ولا يحسن التقرب بكافر .

وأجمعوا على أنه لو أطعم مسكيناً واحداً عشرة أيام لم تحسب إلا عن إطعام واحد ؛ إلا أبا حنيفة . فإنه قال : يجزئه عن عشرة مساكين .

واختلفوا في مقدار ما يطم كل مسكين . فقال مالك : مد ... وهو رطلان بالبغدادي .. وشيء من الأدم . فإن اقتصر على مد : أجزأه .

وقال أبو حنيفة : إن أخرج براً . فنصف صاع ، أو تمراً أو شعيراً فصاعاً . وقال أحمد رحمه الله : مد من حنطة ، أو دقيق ، أو مدان من شعير أو تمر ، أو رطلان من خبز .

وقال الشافعي : لكل مسكين مداً .

والسكسوة مقدرة بأقل ما تجزىء به الصلاة عبد مالك وأحمد . ففي حق

<sup>=</sup> يناسب موضوع الحلف قولا فصلا « لا أحلف على يمين فأرى غيرها خيراً منها إلا كفرت عن يمينى وأتيت الذى هو خير » والواجب الرجوع إلى السنن الثابتة عن رسول الله في هذا وغيره . ويغلب على ظنى أن في قول المؤلف « قال الشافعي ، وقال مالك ، وقال أحمد » تجوزاً . وأنه إنما يعنى : القول المشهور في المكتب المنسوبة إلى مذاهبم .

الرجل: ثوب كقميص و إزار. وفي حق المرأة: قيص وخمار. وعند أبى حنيفة والشافعى: يجزىء أقل مايقم عليه الاسم. وقال أبو حنيفة: أقله قباء، أو قيص، أو كساء، أو رداء، ولهم فى العمامة والمنديل والسراويل والمئزر روايتان. وقال الشافعى: يجزىء جميع ذلك. وفى القلنسوة لأصحابه وجهان.

وأجموا على أنه يجوز دفعها إلى الفقراء المسلمين الأحرار، و إلى صغير يقبضها وليه وهل يجزىء لصغير لم يطعم الطعام ؟ قال الثلاثة : نعم . وقال أحمد : لا . ولو أطعم خمسة وكسا خمسة . قال أبو حنيفة وأحمد تجزىء . وقال مالك

والشافعي : لا ، تجزى .

#### فصل

لو كرر الميين على شيء واحد، أو على أشياء وحنث. قال أبو حنيفة ومالك في إحدى الروايتين : عليه لكل يمين كفارة ؛ إلا أن مالكا : اعتبر إرادة التأكيد. فقال : إن أراد التأكيد فكفارة واخدة، أو الاستئناف فلكل يمين كفارة . وعن أحد رواية أخرى : عليه كفارة واحدة في الجيع . وقال الشافعي : إن كانت على شيء واحد ، ونوى بما زاد على الأولة التأكيد : فهو على ما نوى . ويازمه كفارة واحدة . وإن أراد بالتكرار الاستئناف فهما يمينان . وفي الكفارة قولان . أحدها : كفارة . والثاني : كفارتان . وإن كانت على أشياء مختلفة فلكل شيء منها كفارة .

#### فصل

لو أراد العبد التكفير بالصيام . فهل يملك سيده منعه ؟ قال الشافعى : إن أذن له فى اليمين والحنث : لم يمنعه . و إلافله منعه . وقال أحمد : ليس له منعه على الإطلاق . وقال أصحاب أبى حنيفة : له منعه مطلقاً ، إلا فى كفارة الظهار . وقال مالك : إن أضر به الصوم فله منعه ، و إلا فلا . وله الصوم من غير إذنه إلا فى كفارة الظهار . فليس له منعه مطلقاً .

#### فعىل

ولو قال « إن فعل كذا . فهو يهودى أو نصرانى ، أوكافر ، أو برى من الإسلام ، أو الرسول » ثم فعله حنث . ووجبت الكفارة عند أبى حنيفة وأحمد . وقال مالك والشافعى : لاكفارة .

ولو قال « وعهد الله وميثاقه » قهو يمين ، إلا عند أبى حنيفة ، إلا أن يقول : « عليَّ عهد الله وميثاقه » فيمين بالاتفاق .

ولو قال : وأمانة الله فيمين إلا عند مالك والشافعي .

#### فصل

ولو حلف لا يلبس حلياً فلبس خاتماً . حنث عند الثلاثة . وقال أبو حنيفة : لا محنث .

ولو حلفت المرأة لاتلبس حلياً فلبست اللؤاؤ والجوهر حنثت . وقال أبو حنيفة : لا تحنث ؛ إلا أن يكون معه ذهب أو فضة .

ولو قال « والله لا أكلت هذا الرغيف » فأكل بعضه ، أو « لا شربت ماء هذا الكوز » فشرب بعضه ، أو « لا لبست من غزل فلانة » فلبس ثو با فيه من غزلها ، أو « لا دخلت هذه الدار » فأدخل رجله أو يده : لم يحنث عند أبي حنيفة والشافعي . وقال مالك وأحمد : يحنث .

ولو حلف لاياً كل طماماً اشتراه فلان ، فأ كل بما اشتراه هو وغيره : حنث عند مالك وأحمد . وكذلك لو حلف لايلبس ثو با اشتراه فلان أو لايسكن داراً اشتراها ، وما فى معنى ذلك . فقال أبو حنيفة : يحنث بأ كل الطعام وحده . وقال الشافعى : لايحنث فى الجيم .

#### فصل

ولو حلف لاياً كل هذا الدقيق فاستف منه ، أو خَبَزه وأكله : حنث عند مالك وأحمد . وقال أبو حنيفة : إن استف لم يحنث ، و إن خبزه وأكل حنث .

وقال الشافعي : إن استف حنث ، و إن خبز وأكل لم يحنث .

ولو حلف لايدخل دار فلان حنث بما يسكنه بالكراء عند الثلاثة . وكذا لو حلف لايركب دابة فلان فركب دابة عبده حنث عندم . وقال الشافعي : لايحنث إن لم يكن له نية .

ولو حلف لايشرب من الدجلة أو الغرات ، أو النيل . فغرف من مائها بيده أو بإناه وشرب : حنث عند الثلاثة . وقال أبو حنيفة : لايحنث حتى يكرع بفيه منها كرعاً .

ولو حلف لايشرب ماء هذا البئر فشرب منه قليلا : حنث عند أبى حنيفة ومالك وأحمد . إلا أن ينوى أن لايشرب جميعه . وقال الشافعي : لايحنث .

### فصل

ولو حلف لا يضرب زوجته ، فحنقها أو عضها أو نتف شعرها . حنث عند الثلاثة . وقال الشافعي : لا يحنث

ولو حلف لا يستبرى، وجامعها حنث . و إن عصبها (١) . يطلب ولدها عند مالك وأحمد . وقال أبوحنيفة : إن أحصنها وجامعها حنث . وزاد الشافعى : وطلب ولدها ولو حلف لا يهب فلانا شيئاً ، ثم وهبه فلم يقبله حنث عند أبى حنيفة ومالك وأحمد . وقال الشافعى : لا يحنث حتى يقبله و يقبضه .

ولو حلف لا يبيع فباع بشرط الخيار لنفسه حنث عند الثلاثة . وقال مالك : لا محنث .

#### فصل

و إذا كان له مال غائب أو دين ، ولم يجد مايعتق أو يكسو أو يطعم لم يجزه الصيام . وعليه أن يصبر حتى يصل إلى ماله ، ثم يكفر بالمال عند الثلاثة . وقال أبو حنيفة : يجزئه الصيام عند غيبة المال . انتهى .

<sup>(</sup>١) هكذا بالأصول وليحرر

وهى تارة تقع جوابًا عن الدعوى . وتلك يمين المنكر، وتقع مخالفة لدعوى المدعى غير ملزمة لما ادعاه، حيث لا بينة .

وتارة تكون يمين الحجة ، وهى المكلة لبينة المدعى . وهى لا تقع إلا مع الشاهد الواحد فى الأموال عند من يرى العمل بالشاهد واليمين . ولا يجرى إلا على وفق مايشهد به الشاهد الواحد لفظاً لامعنى ، ليكمل بها الحجة فى المدعى به .

وتارة تكون يمين استحقاق مع الشاهد . وهى التى يأتى فيها الحالف بصفة استحقاقه لما يحلف عليه . وعلى عدم المسقط لذلك ولشىء منه ، إلى حين الحلف . وقد تقدم تقرير هذه اليمين في سبع مسائل .

وأما صور الأيمان التي تجرى بين ولاة المهود من الماوك والسلاطين، وكُفّال المالك، وأمراء الدولة، والأمناء من أرباب وظائفها. ونواب القلاع وغيرهم على المادة الجارية بينهم في مثل ذلك، وأيمان أهل الكتاب. فمنها:

## \* صورة يمن السلاطين والأمراء:

أقول \_ وأنا فلان \_ والله والله والله العظيم ، الذى لا إله إلا هو ، عالم الغيب والشهادة ، الطالب الغالب ، المدرك المهلك ، المنتم الجبار ، الذى يعلم خائنة الأعين وماتخنى الصدور ، القائم على كل نفس بما كسبت ، والحجازى لها بما عملت ، وحق جلال الله ، وقدرة الله ، وكبرياء الله ، وعظمة الله . وسائر أسمائه الحسنى وصفاته العليا : إننى \_ من وقتى هذا . وماأمد الله في عمرى \_ قد أخلصت نيتى وأصفيت طويتى ، ولا أزال مجتهداً في إخلاص النية و إصفاء الطوية ، لمولانا السلطان فلان \_ أولا والبن مولانا السلطان \_ فلان \_ أولا والبن مولانا السلطان \_ فلان بصدق من نيتى و إخلاص من طويتى ، واستواء من باطنى وظاهرى ، وسرى وجهرى ، وقولى وفعلى ، ولأعادين أعداءه واستواء من باطنى وظاهرى ، وسرى وجهرى ، وقولى وفعلى ، ولأعادين أعداءه

ولا أصحبهم في سائر ما أتصرف فيه من علمه ، ولأقطعن ما بيني و بين أعدائه ، أو بين فلان من سبب وعصمة وذمام وعلقة وتبعة ، ولأحار بن من حار به ، ولأسالمن من سالمه ، ولأعادين من عداه ، ولأوالين من والاه من سمائر الناس أجمين . و إننى والله العظيم لا أضمر لمولانا السلطان سوءًا ولا غدرًا ، ولا مكراً ولا خديعة ، ولا خيانة في نفس ولا مال ، ولا سلطنة ولا قلاع ، ولا حصون ولا بلاد ، ولا غير ذلك ، ولا أسعى في تفريق كلة أحد من أمرائه ، ولا بماليكه ولا عساكره ولا جنوده ، ولا أستميل طائفة منهم ولا من غيرهم على اختلاف الأجناس لغيره ، ولا أوافق على ذلك بقول ولا فعل ولا نيــة ، ولا مكاتبة ولا مراسلة ، ولا إشارة ولا صريح ولا كناية . و إن ورد علي كتاب من أحد من خلق الله بما فيه مضرة على مولانا السلطان ، أو على دولته لا أعمل به ، ولاأصني إليه . وأنفذ الكتاب أو أحمله إلى بين يديه الشريفة ومن أحضره إن قدرت على إمساكه . ولأكونن كأحد أوليائه في مناصبة أعدائه ومباينتهم ، والتصدي لطلبهم ، والدلالة على عوراتهم ، والإنهاء لما يتصل بي من أخبارهم ، ولا قبلت أحداً يأوى إليّ من أحسابهم ، إلا أن يكون مستأمنا داخلاً في الطاعة . فأقبله وأنفذه إلى حضرته وأصدق عن أمره ، ولا حملت إلى معسكر فلان ، ولا أحد من أصحابه ميرة ، ولاأعنتهم بمعونة ، ولا وافقت أحداً من أصحابي على أن يميرهم ، ولا تأولت في ذلك ، ولا ورَّيت عنه ، ولا تواطأت عليه . ومتى بلغني أن أحداً من الناس فعل ذلك ذكرت خبره لمولانا السلطان. واجتهدت في الخدمة والنصيحة الحجضة والطاعة الخسالصة من امتثال مراسيم مولانا السلطان . والعمل بأوامره الشريفة . وفي كل مايقر بني إليه ، ولا تأخرت متى رسم لى بالحضور . و إن خالفت ذلك أو شيئًا منه ، أو تأولت فيه ، أو في شيء منه ، أو نقضته أو شيئًا منه . فأيمان البيعة لازمة لي بحلالها وحرامها ، وطلاقها وعتاقها . وكان كل ما أملكه من صامت وناطق صدقة على الفقراء والمساكين . وكانت كل زوجة فى عقد نكاحه ، أو يتزوجها فى المستقبل طالقا الانا بتاتا ، طلاق الحرج والسنة على سائر المذاهب ، وكان كل مماوك أو أمة ، أو يملكهم فى المستقبل ، أحراراً لوجه الله تعالى ، وكان عليه الحج إلى بيت الله الحرام بمكة المشرفة والوقوف بعرفة الاثين حجة متواليات متتابعات كوامل ، حافياً حاسراً . وكان عليه صوم الدهر كله ، إلا الأيام المنهى عنها ، وكان عليه أن يفك ألف رقبة مؤمنة من أسر الكفار ، و برئت اذ ذاك من الله ورسوله ومن القرآن ، ومَنْ أنزله وأنزل عليه . وأكون قد خلعت عصمة الإسلام ، وخلعت ربقته من عنهى . ولقيت الله خارجاً عنها . وعن كل عهد من عهوده . وهذه الميين يمينى ، عنها . وعن كل ذمة من ذمه ، وعن كل عهد من عهوده . وهذه الميين يمينى ، حلفت بها طائعاً راغباً مختاراً ، مذعناً لطاعة الله وطاعة رسوله صلى الله عليه وسلم حلفت بها طائعاً راغباً مختاراً ، مذعناً لطاعة الله وطاعة رسوله صلى الله عليه وسلم وولى الأمر . والنية فيها بأسرها نية مولانا السلطان . ونية مستحلنى له بها ، لا نية ما أقول وكيل .

ويكتب الحالف اسمه فى نسخة هذا الحلف فى أولها وآخرها . ويكتب عنه بأمره و إذنه إن كان ممن لا يكتب ، و إن أشهد عليه فى ذلك من حضر من أهل الشهادة . فهو حسن .

وهذه اليمين تصلح للبيعة العامة . تُلخص ويفرد منها ما هو للقصود من ذلك الحالف و يحلف عليه .

وأما الوزراء وأرباب التصرفات في الأموال: فيزاد في تحليفهم:

\* و إننى أحفظ أموال مولانا السلطان - خلد الله ملكه - من التبذير والإسراف والضياع والخونة ، وتفريط أهل العجز ، ولا أستخدم فى ذلك ، ولا فى شىء منه ، إلا أهل الكفاية والأمانة ، ولا أضمن جهة من الجهات الديوانية إلا من الأملياء القادرين ، أو بمن زاد زيادة ظاهرة ، وأقام عليه الضمان الثقات ، ولاأوخر مطالبة أحد بما يتعين عليه بوجه حق من حقوق الديوان المعمور والموجبات

السلطانية على اختلافها . و إننى ـ والله العظيم ـ لا أرخص فى تسجيل ولا قياس ولا أسامح أحداً بموجب يجب عليه إلا لضرورة يتعين معها المسامحة ، ولا أخرج عن أمر مولانا السلطان فيا يأمرنى به ، ولا أعدل عن مصلحة تتعين له ولدولته الشريفة ، ولا أعلق أمرمباشرى ديوان دولته الشريفة إلا بمن يصلح أحواله باجتهاد فى تثمير أمواله . وكف أيدى الخونة عنه . وغل أيديهم أن تصل إلى شىء منه بغير حق ، ولا أدع حاضراً ولا غائباً من أمور هذه المباشرة حتى أجتهد فيه الاجتهاد الكلى . وأجرى أموره على السداد وحسن الاعتهاد ومحض النصيحة .

و إننى لا استجديت شيئًا على المستقر إطلاقه لأحد من خلق الله ما لم يرسم لى به ، إلا ما فيه مصلحة ظاهرة . وغبطة وافرة ، ونفع بين لهذه الدولة القاهرة .

و إننى والله العظيم أؤدى الأمانة فى كل كلا علق بى ووليته من القبض والصرف والولاية والعزل ، والتقديم والتأخير ، وجهات الاستحقاقات ، القليل منها والكثير ، والجليل والحقير . ويكمل على نحو ما سبق .

وأما الدوادارية وكتاب السر، فيزاد في تحليفهم:

\* و إننى مهما اطلعت عليه من مصالح مولانا السلطان فلان ونصائحه ، وأمر أتى ملكه ونازحه ، أوصله وأعرضه عليه ، ولا أخفيه شيئاً منه . ولوكان علي ولا أكتمه ولو خفت وصول ضرره إلى .

### \* ويغرد الدوادار :

و إننى لا أؤدى عن مولانا السلطان رسالة فى إطلاق مال ، ولا استخدام مستجد ، ولا اقتطاع إقطاع ، ولا ترتيب مرتب ، ولا تجديد مستجد ، ولا سداد شاغر ، ولا فصل منازعة ، ولا كتابة توقيع ولا مرسوم ، ولا كتاب ، صغيراً كان أو حقيراً : إلا بعد عرضه على مسامع مولانا السلطان فلان ، ومشاورته ومعاودة أمره الشريف ، ومراجعته فيه .

ويفرد كتاب السر:

و إننى ــ والله العظيم ــ مهما تأخرت قراءته من الكتب الواردة على مولانا السلطان فلان من البعيد والقريب . أعاوده فيه في وقت آخر . فإن لم أعاود فيه لمجموع لفظه لطوله ، عاودته فيه بمعناه ملخصاً . و إننى لاأجاوب في شيء لم ينص المرسوم الشريف فيه بنص خاص . مما لم تجر العادة بالنص فيه ، لا أجاوب فيه إلا بأ كمل ما أرى أن فيه مصلحة مولانا السلطان فلان ، ومصلحة دولته الشريفة بأسد جواب أقدر عليه . ويصل اجتهادى إليه . ومهما أمكن المراجعة فيه لمولانا السلطان فلان راجعته فيه وقت الإمكان . وعملت بنص ما يرسم لى به فيه .

. وأما نواب القلاع ، فيزاد في تحليفهم :

\* وإننى أجم رجال هذه القلعة \_ ويسمى القلعة التي هو فيها \_ على طاعة مولانا السلطان فلان ، وخدمته فى حفظ هذه القلعلة ، وحمايتها وتحصينها والذب عنها والجهاد دونها ، والمدافعة بكل طريق . وإننى أحفظ حواصلها وذخائرها وسلاح خاناتها على اختلاف أنواع مافيها من الأقوات والأسلحة حفظاً تاما . ولا أخرج شيئاً منها إلا فى أوقات الحاجة والضرورة الداعية ، المتعين فيها تفريق الأقوات والسلاح على قدر الحاجة . وإننى أكون فى ذلك كواحد ممن يتبع اتباع رجال هذه القلعة ولا أتخصص ، ولا أمكن من التخصيص فيا لا يمكن فيه التخصيص .

و إننى والله والله والله ، لاأفتح أبواب هذه القلعة إلا فى الأوقات الجارى بها عادة أبواب الحصون ، وأغلقها فى الوقت الجارى به العادة ، ولا أفتحها إلا بشمس ولا أغلقها إلا بشمس .

و إننى أطالب الحراس والدراجة وأر باب النوب فى هذه القلعة بما جرت به العوائد اللازمة لكل منهم ، بما فى ذلك جميعه مصلحة مولانا السلطان فلان ، ولا أسلم هذه القلعة إلا لمولانا السلطان فلاث ، أو بمرسومه الشريف وأمارته الصحيحة ، وأوامره الصريحة .

و إنني لاأستخدم في هذه القلمة إلا من فيه نفع لها وأهلية للخدمة ، ولا أعمل

فى ذلك بغرض نفس . ولا أرخص فيه لمن يعمل بغرض نفس له ، ولا أواطى. ولا أداجى ، ولا أوالس ، ولا أدس دسيسة ، ولا أعمل حيلة فى إطلاق أحد بمن يبرز مرسوم مولانا السلطان بسجنه والاعتقال عليه بالقلعة المشار إليها . وأعتمد فيه جميع ما يأمرنى به من غير تفريط ولا إهمال ، ولا فترة ولا تماد .

و إننى أبذل فى نصيحته الجهد ، وأشمر فيها عن ساعد الجد . وأوْدى أمانته وأجتنب خيانته فى سرى وجهرى و باطنى وظاهرى ، وأشهد الله على بذلك . وكنى بالله شهيداً .

وأما صور أيمان أهل الكتاب. فمنها:

صورة يمين اليهود:

\* والله والله والله العظيم القديم الأزلى ، الفرد الصدد ، الواحد الأحد ، المدرك المهلك . الطالب الغالب ، باعث موسى بالحق . وشاد عضده وأزره بأخيه هارون ومنجيه من الغرق . وحق التوراة المكرمة . ومافيها من الكلمات المعظمة وحق العشر كلات التي أنزلت على موسى في الصحف الجوهر ، و إلا تعبدت فرعون وهامان ، و برئت من إسرائيل ، ودنت دين النصرانية ، وصدقت مريم في دعواها و برأت يوسف النجار ، وأنكرت الخطاب ، وتعمدت الطور بالقاذورات ، ورميت الصخرة المقدسة بالنجاسات . وشاركت بخنتصر في هدم بيت المقدس ، وقتل بني إسرائيل ، وألقيت العذرة على مكان الأسفار . وكنت عمن شرب من النهر ومال إلى جالوت . وفارقت شيعة طالوت . وأنكرت نبوة الأنبياء من بني إسرائيل ودللت على دانيال ، وأعلمت جبار مصر مكان أرمياء ، وكنت مع البغاة والفواجر يوم يحيى . وقلت بالعظائم في بنات شعيب ، وأجلبت مع السحرة على موسى ، على مدين . وقلت بالعظائم في بنات شعيب ، وأجلبت مع السحرة على موسى ، على مدين . وقلت بالعظائم في بنات شعيب ، وأجلبت مع السحرة على موسى ، على مدين . وقلت بالعظائم في بنات شعيب ، وأجلبت مع السحرة على موسى ، على مدين . وقلت بالعظائم في بنات شعيب ، وأجلبت مع السحرة على موسى ، مؤمرت عمن آمن منهم . وكنت مع من قال اللحاق ليدرك من فر ، وأشرت

بتخليف تابوت يوسف في مصر ، وسلمت إلى السامرى في قوله ، ونزلت أريحاء مدينة الجبارين . ورضيت بفعل سكنة سدوم ، وخالفت أحكام التوراة ، واستبحت السبت وعدوت فيه ، وقلت إن المضلة ضلال ، وقلت بالبداءة على الله في الأحكام واخترت نسخ الشرائع ، واعتقدت أن عيسى ابن مريم المسيح الموعود به على لسان موسى بن عمران ، وانتقلت من اليهودية إلى سواها من الأديان ، واستبحت لحم الجل والشحم والحوايا وما اختلط بعظم ، وقلت مقالة أهل بابل في إبراهيم ، و إلا أكون محروماً من دين اليهودية حرمة نجمع عليها الأحبار ، ونقلت عليها حصر الكنائس ، ورددت إلى التيه ، وحرمت المن والساوى ، و برئت من جميع الأسباط ، وقعدت عن حرب الجبارين مع القدرة والنشاط ، والله والله والله إنه لصادق فها حلف .

\* صورة يمين النصارى .

إننى والله والله والله العظيم ، وحق المسيح عيسى ابن مريم وأمه السيدة مريم . و إلا برئت من دين النصرانية ، والملة المسيحية ، وإلا أبرأ من المعمودية ، وأقول : إن ماءها نجس ، وأن القرابين رجس ، وبرئت من يحيى المعمدان . والأناجيل الأربع ، والصلبان ، وقلت : إن مَتَّى كذوب ، وأن مريم المجدلانية باطلة الدعوى في أخبارها عن السيد يشوع المسيح ، وقلت في السيدة مريم قول اليهود ، ودنت دينهم في الجحود ، وأنكرت اتحاد اللاهوت والناسوت ، اليهود ، ودنت دينهم في الجحود ، وأنكرت اتحاد اللاهوت والناسوت ، وبرئت من الآب والأم والروح القدس (١) . وكذبت القسوس ، وقطعت زنارى وكسرت صليبي ، ولعنت الشهامسة والديرانيين ، وهدمت الكنائس . وكنت بمن بال على قسطنطين بن هيلانة (٢) ، وتعمدته بالعظائم . وخالفت

<sup>(</sup>١) لاينبغى لمسلم أن يحلف أحداً بهذا الشرك والكفر .

<sup>(</sup>٢) هوملك قسطنطينية الوثني أول من أحدث في النصارى تعظيم الصليب وعبادته

الحجامع التي أجمع عليها الأساقفة برومية والقسطنطينية ، ووافقت البردءان بأنطاكية . وجحدت مذهب الملكانية . وسفهت رأى الرهبان ، وأنكرت وقوع الصليب على السيد يشوع، وكنت مع اليهود حين صلبوه، وجذبت رداء الكبرياء عن البطريك ، وقعدت عن أهل الشعانين . وأبيت عبيد الصليب والغطاس ، ولم أحفل بعيد السيدة . وأكلت لحم الجل . ودنت بدين اليهود . وأبحت حرمة الطلاق . وخنت المسيح في وديعته . وتزوجت في قرن بامرأتين ، وهدمت بيدى كنيسة قامة ، وكسرت صليب الصلبوت . وقلت في النبوة مقالة نسطورس. ووجهت إلى الصغرة وجهي . وصديت عن الشرق المنير حيث كان المظهر الكريم . وإلا برأت من النورانيين والشعشونيين . ودنت غير دين النصارى ، وأبغضت عهدى . وأنكرت أن السيد يشوع أحيــا الموتى ، وأبرأ الأكمه والأبرص. وقلت إنه مربوب، وأنه ما رؤى وهو مصاوب، وأنكرت أن القربان المقدس على المذبح ما صــار لحم المسيح ودمه حقيقة . وخرجت في النصرانية عن الطريقة . و إلا قلت بدين التوحيد . وتعبـدت غير الأرباب . وقلت إن المعاد غير روحاني ، وأن نبي المعمودية لا يسبح في فسيح السماء ، وأبيت من وجود الحور العين في المعاد . وأنف في الدار الآخرة التلذذات الجسمانية ، وخرجت خروج الشعرة من العجين من دين النصرانية ، و برأت من اعتقادى في المسيح وأمه ، وأكون محروماً من ديني . وقلت إن جرجس لم يقتل مظاوماً . فإن كان الحالف يعقو بياً بدل قوله « اللاهوت بالناسوت » بقوله « ممارسة

فإن كان الحالف يعقو بيا بدل قوله « اللاهوت بالناسوت » بقوله « ممارسة اللاهوت الناسوت » و يبطل قوله « ووافقت البردعان بإنطاكيه . وجحدت مذهب الملكانية » و يبدله بقوله « وكذبت يعقوب . وقلت : إنه غير نصرانى ، وجحدت اليعقو بية . وقلت : إن الحق مع الملكية . وكذبت ما تضمنه الإنجيل المقدس . ومزقت شدائد مريم وعصبت بها رأسى . وذبحت القسوس . وتركت على المذبح حيضة يهودية . وطفأت قناديل نار جرجس ، و إلا تزوجت يهودية

طمثاء حتى لا أطهر أبداً ، و إلا غسلت أثوابى صبيحة الجمع . ورميت القاذورات في الكنائس والبيع ، وعصيت اللاهوت ، وجحدت الناسوت » .

\* صورة يمين السامرة .

وهى على نحو يمين اليهود ، لأنهم منهم . وقد قال العلماء رضى الله عنهم : إن وافقت أصولهم أصول اليهود أقروا ، و إلا فلا .

\* وصورة يمينهم تفرد بموضع خلافهم لفرق اليهود . فإنهم يوافقونهم فى شيء ، و يخالفونهم فى أشياء . وهى :

والله والله والله والله العظيم ، البارى القادر القاهر ، القديم الأزلى ، رب موسى وهارون ، منزل التوراة والألواح الجوهر ، بما فيها من الآيات العظيمة ، منقذ بنى إسرائيل ، وناصب الطور قبلة للمتعبدين ، و إلا كفرت بما فى التوراة ، وبرئت من نبوة موسى . وقلت بأن الإمامة فى غير بنى هارون ، ودكيت الطور . وقلعت بيدى أثر البيت المعمور ، واستبحت حرمات السبت . وقلت بالتأويل فى الدين ، وأقررت بصحة توراة اليهود ، وأنكرت القول بأنه لا مساس ، ولم أتجنب شيئًا من الذبائح . وأكلت الجدى بلبن أمه . وسعيت فى الخروج إلى الأرض المحظور على سكنها ، وأتيت النساء الحيض زمان الطمث مستبيحًا لمن ، و بت معهن فى المضاجع ، وكنت أول كافر بخلافة هارون ، وأنفت منها أن تكون .

\* وصورة يمين المجوس.

\* إننى والله والله الرب العظيم القديم النور الأزلى ، رب الأرباب و إله الآلهة ، ماحى آية الظُمّ ، والموجد من العدم ، مدبر الأفلاك ومسيرها ، ومنور الشهب ومصورها ، خالق الشمس والقمر ، ومنبت النجم والشجر ، والنار والنور ، والظل والحرور ، وحق حيومرت ، وما أولد من كرائم النسل ، وزرادشت وما جاء به من القول الفصل ، والزبد وما تضمن ، والخط المستدير وما بين ، وإلا أنكرت أن زرادشت لم يأت بالدائرة الصحيحة بغير آلة ، وأن مملكة

أفر يدون كانت ضلالة ، وأكون قد أشركت بهراسف فيا سفك طعا لحيته . وقلت إن دانيال لم يسلط عليه . وحرقت بيدى الدرفش . وأنكرت ما عليه من الوضع الذي أشرقت عليه أجرام السكوا كب ، وتمازجت فيه القوى الأرضية بالقوى السماوية ، وكذبت هاني وصدقت مدرك ، واستبحت فصول الفروج والأموال ، وقلت بإنكار الترتيب في طبقات العالم ، وأنه لا مرجع في الأبوة إلا إلى آدم . وفضلت العرب على العجم . وجعلت الفرس كسائر الأم ، ومسحت بيدى خطوط الفهلوية . وجحدت السياسة الساسانية . وكنت بمن غزا الفرس مع الروم . وممن خطأ سابور في خلع أكتاف العرب ، وجلبت البلاء إلى بابل ، ودنت بغير دين الأوائل ، و إلا أطفأت النار ، وأنكرت فعل الفلك الدوار . ومالأت فاعل الليل على فاعل النهار . وأبطلت حكم النيروز والمهرجان ، وأطفأت ليلة الصدق مصابيح النيران ، و إلا أكون بمن حرم فروج الأمهات . وقال بأنه لا يجوز الجع بين الأخوات ، وأكون بمن أنكر صواب أزدشير ، وكتب لفيوى : بئس المولي و بئس العشير (۱) .

\* وأما صورة أيمان أهل البدع من الرافضة وأنواع الشيعة : فهم طوائف كثيرة يجمعهم حب على بن أبى طالب رضى الله عنه . وتختلف فرقهم فى سواه . فأما مع إجماعهم على حبه ، فهم مختلفون فى اعتقادهم فيه . فنهم أهل غلو مفرط وعتو زائد ، ومنهم من أدى به الغلو إلى أن اتخذ علياً إلها . ومنهم النصيرية . ومنهم من قال : إنه النبى المرسل ، ولكن غلط جبريل . ومنهم من قال : إنه شريك فى النبوة والرسالة . ومنهم من قال : إنه وصى النبوة بالنص الجلى .

ثم اختلفوا فى الإمامة بعده . وأجمعوا بعده على الحسن ثم الحسين . قالت فرقة : و بعدهما محمد بن الحنفية . وجماهير القوم الموجودين الآن فرق ظاهرة فى

<sup>(</sup>١)كل هذه الأيمان للعلم بها وبمافيها من الكفر والفجور فقط ، ولايحل لأحد أن يحلف بها أحداً كاثناً من كان .

هذه المالك . منهم : النصيرية ، والإسماعيلية ، والإمامية ، والزيدية .

فأما النصرية : فهم القائلون بألوهية على . وإذا مر بهم السحاب . قالوا : السلام عليك أبا الحسن ، يزعمون أن السحاب مسكنه . ويقولون : إن الرعد صوته ، وإن البرق ضحكه ، وإن سلمان الفارسي رسوله ، ويحبون ابن ملجم . ويقولون : إنه خلص اللاهوت من الناسوت. ولهم خطاب بينهم ، من خاطبوه به لا يعود يرجع عنهم . ولا يذبع ما خاطبوه به ، ولو ضر بت عنقه . وهي طائفة ملمونة مجوسية المعتقد . لا يحرمون البنات ولا الأخوات ولا الأمهات ، ولهم النور ، ولهم قول في تعظيم النور ، مثل قول المجوس أو ما يقار به .

# وصورة أيمانهم:

\* إننى والله ، وحق العلي الأعلى ، وما أعتقده فى المظهر الأسنى ، وحق النور ، وما نشأ منه السحاب وساكنه ، و إلا برئت من مولاى على العلى الأعظم ، وولائى له ومن مظاهر الحق . وكشفت حجاب سلمان بغير إذن ، و برئت من دعوة الحجة نصير . وخضت مع الخائضين فى لعنة ابن ملجم ، وكفرت بالخطاب ، وأذعت السر المصون ، وأنكرت دعوى أهل التحقيق . و إلا قلعت أصل شجرة العنب من الأرض بيدى ، حتى اجتنيت أصولها وأمنع سبيلها ، وكنت مع قابيل على هابيل ، ومع النمروذ على إبراهيم ، وهكذا مع كل فرعون قام على صاحبه إلى أن ألتى العلى العظيم وهو على ساخط . وأبرأ من قول قنبر . وأقول إنه بالنار ماتطهر .

\* وأما الإسماعيلية : وهم القائلون بانتقال الإمامة بعد جعفر الصادق إلى ابنه الأكبر إسماعيل ، وهو جد الخلفاء الفاطميين بمصر (١) . وهذه الطائفة هم شيعة

تلك الدولة ، والقائلين بتلك الدعوة ، وتلك الكلمة ، وهم ــ و إن أظهروا الإسلام وقالوا : بقول الإمامية . ثم خالفوهم فى موسى الكاظم . وقالوا : بأنها لم تصر إلى أخيه إسماعيل ــ فإنهم طائفة كافرة ، تعتقد التناسخ والحلول ، ثم هم مختلفون فيا بعد . فمنهم نزارية ، ومنهم القائلون بإمامة نزار ، والبقية على صرافهم .

وهؤلاء يجمعهم يمين واحدة . وموضع الخلاف بينهم يأتى إن شاء الله تعالى . \* وصورة اليمين الجامعة لهم :

\* إننى والله والله الواحد الأحد ، الفرد الصد ، القادر القاهر ، الذى لا إله الا هو ، وحق الله الحق ، وهداة الخلق على وبنيه أثمة الظهور والخفاء ، و إلا برئت من صحيح الولاء ، وصدقت أهل الباطل ، وقت مع فرقة الضلال ، وانتصبت مع النواصب فى تقرير الحال ، ولم أقل بانتقال الإمامة إلى السيد الحسين ، ثم إلى بنيه بالنص الحلى ، وموصولة إلى جعفر الصادق ، ثم إلى ابنه إسماعيل صاحب الدعوة المادية ، والأثرة الباقية ، و إلا قدحت فى القد الحدى ، وأثمت الداعى الأول وسعيت فى اختلاف الناس . وما لأت على السيد المهدى ، وخذلت الناس عن القائم ، ونقضت الدولة على المعز ، وأنكرتأن خُم يوم غدير لا يعدفى الأعياد . وقلت أن لاعلم اللائمة بما يكون ، وخالفت من ادعى لهم العلم بالحدثان ، ورميت آل بيت محمد بالعظائم ، وقلت فيهم الكبائر ، وواليت أعداءهم وعاديت أولياءهم ، ومن هنا تزاد الزنارية : و إلا فجحدت أن صار الأمر إلى نزار ، وأنه أتى حملاً فى بطن جارية خلوف خوض بلاد الأعداء . وأن الاسم لم يغير لتغيير الصورة و إلا طغيت على الحسن بن صباح ، و برئت من المولى علاء الدين صاحب و إلا طغيت على الحسن بن صباح ، و برئت من المولى علاء الدين صاحب ، و برئت من المولى علاء المولى علية من المؤلى علاء المولى علية من المؤلى علاء المولى علاء المولى علية من المؤلى علية المولى علية المولى علية من المؤلى علية المولى عل

<sup>=</sup> وأنهم ينتهى نسبهم إلى عبيد الله القداح اليهودى بدليل قولهم فى يمينهم العظمة «قدحت فى القداح» وقد كان هؤلاء العبيديون أشد كفراً من اليهود والنصارى . وهم الذين نشروا الموبقات والشرك وعبادة القبور والموتى فى مصر ، ثم فى الشام وغيرها . وكانوا يملنون على منبر الأزهر بلعن أبى بكر الصديق وعمر وعائشة الصديقة رضى الله عنهم أجمعين .

الأساوب ، ومن ناصر الدين سنان ، الملقب براشد الدين . وكنت أول المعتدين . وقلت إن ما أرود من الأباطيل . ودخلت في أهل الفرية والأضاليل .

\* وأما من سواهم من الإسماعيلية المنكرين لإمامة نزار . فيقال في تحليفهم :
و إلا قلت بأن الأمر صار إلى نزار ، وصدقت القائلين بأنه خرج حملاً في بطن
جارية . وأنكرت ميتته الظاهرة بالاسكندرية ، وادعيت أنه لم ينازع الحق أهله ،
و يجاذب الخلافة ربها : ووافقت شيعته ، وتبعت الحسن بن صباح ، وكنت في
النزارية آخر الأدوار .

ثم تجمع هذه الطوائف الإسماعيلية على اختلافهم فى آخر اليمين بقولهم :
و إلا قلت مقالة ابن السلار فى النفاق ، وسددت رأى ابن أيوب<sup>(١)</sup> ، وألقيت
بيدى الراية الصغرى . ورفعت السوداء . وفعلت فى أهل القصر تلك الفعال .
وتمحلت مثل تلك الحال .

وأما الإمامية ، فهم القائلون : إن الأئمة اثنا عشر إماما ، أولهم على ، وآخرهم المنتظر في آخر الزمان . وهم الذين خالفتهم الإسماعيلية . فقالوا : بإمامة إسماعيل بن جعفر . وقال هؤلاء : بإمامة موسى الكاظم بن جعفر . وهم مسلمون ، إلا أنهم أهل بدع كبيرة . وهم سبابون (٢) .

\* وصورة يمين هؤلاه : إننى والله والله العظيم الرب الواحد الأحد، الفرد الصمد، وما أعتقده من صدق محمد صلى الله عليه وسلم . ونصه على إمامة ابن عمه ووارث علمه ، على بن أبى طالب كرم الله وجهه يوم غدير خُم فى قوله « من كنت مولاه

<sup>(</sup>١) هو صلاح الدين الذي طهر البلاد منهم

<sup>(</sup>٢) أى سبابون لأبى بكر وعمر وعائشة ولأكثر الصحابة . وعندهم كتاب يسمى « مفاتيح الجنات » فيه دعاء يسمى « دعاء صنمى قريش » يعنون أبا بكر وعمر . وهو مكون من صفحتين في حجم هذا الكتاب محشوتان باللمن المنكر لأبى بكر وعمر ومن والاهما ومن تناسل منهما إلى يوم القيامة . فهل يعد هؤلاء اللمانون لأحب خلق الله إلى الله وإلى رسوله ، وأهداهم سبيلا ــ هل يعد هؤلاء في السلمين ؟

فعلى مولاه ، اللهم وال من والاه . وعاد من عاداه ، وأدر الحق على لنانه كيفها داره (١) و إلا كنت مع أول قائم يوم السقيفة ، وآخر متأخر يوم الدار . ولم أقل بجواز التقية خوفًا على النفس ، وأعنت ابن الخطاب ، واضطهدت فاطمة الزهراء ومنعتها حقها من الإرث . وساعدت في تقديم تيمَ وعدى وأمية . ورضيت بحكم الشورى . وكذبت حسان بن ثابت يوم عائشة ، وقمت معها يوم الجل ، وشهرت السيف مع معاوية في صفين ، وصدقت دعوى زياد ، ونزلت على حكم ابن مرجانة وكنت مع عمر بن سعد في قتال الحسين . وقلت إن الأمر لم يصر بعد الحسن إلى الحسين ، وساعدت شمر بن جوشن على أهل تلك البلية . وسبيت أهل البيت وسقتهم بالعصى إلى دمشق ، ورضيت بإمارة يزيد ، وأطعت المغيرة بن شعبة ، وكنت ظهيراً لعمرو بن العاص ، ثم لبُسْر بن أرطاة . وفعلت فعل عقبة بن عبد الله المزنى ، وصدقت رأى الخوارج . وقلت إن الأمر لم ينتقل بعد الحسين بن على في أبنائه إلى تمام الأئمة إلى الإمام المهدى المنتظر، ودللت على مقاتل أهل البيت بني أمية و بني العباس ، وأبطلت حكم التمتع ، وزدت في حد الخمر ما لم يكن ، وحرمت بيع أمهات الأولاد . وقلت برأيي في الدين . و برئت من شيعة المؤمنين وكنت تبعاً لهوى أهل الشّام ، ومع غوغاء القائد بالنهروان ، واتبعت خطأ أبي موسى ، وأدخلت في القرآن ما لم يثبته ابن مسعود ، وشاركت ابن ملجم في صداق قطام . و برئت من محبة همدان ، ولم أقل باشتراط العصمة في الإمام . ودخلت مع أهل النصب في الظلام .

وأما الزيدية : فهم أقرب القوم إلى القصد الأمم . وقولهم : إن أبا بكر وعمر رضى الله عنهما : أمَّة عدل ، وأن ولايتهما كانت لما اقتضته المصلحة ، مع أن علياً رضى الله عنه أفضل منهما ، ويرون جواز ولاية المفضول على الفاضل في بعض الأحيان ، لما تقتضيه المصلحة أو لخوف الفتنة .

<sup>(</sup>١) هذا حديث صنعه الروافش لترويج أكاذيبهم ، وعلى بن أبى طالب منهم برىء

ولهذه الطائفة إمام بالمين ، وصنعاء داره ومقامه ، وخؤلاء الطائفة لا يدينون إلا بطاعة ذلك الإمام ، وأمراؤهم لايرون إلا أنهم نوابه ، وكانت لهؤلاء دولة قديمة بطبرستان . فزالت ولم يبق منها الآن إلا شرذمة قليلة .

وصورة يمين هؤلاء يمين أهل السنة ، و يزاد فيه :

\* و إلا برئت من معتقد زيد بن على ، ورأيت أن أقول فى الأذان إن «حى على خير العمل » بدعة وخلعت طاعة الإمام المعصوم الواجب الطاعة ، وادعيت أن المهدى المنتظر ليس من ولد الحسن بن على . وقلت بتفضيل الشيخين على أمير المؤمنين على ، رضى الله عنه ، وعلى بنيه ، وطعنت فى رأى ابنه الحسن على ما اقتضته المصلحة وطعنت عليه فيه .

وغير هؤلاء بمن يحتاج إلى تحليفه طائفة الدرزية . وهي تسمى الطائفة الآمنة الخائفة . وشأنهم شأن النصيرية في استباحة فروج المحارم ، وسائر الفروج المحرمة . وهم أشد كفراً ونفاقاً منهم ، وأجدر أن لا يعلموا حدود ما أنزل الله على رسوله . وهم أبعد من كل خير . وأقرب من كل شر . وانماؤهم إلى أبي محمد الدرزى . وكان من أهل موالاة الحاكم أبي على المنصور بن العزيز خليفة مصر . وكانوا أولا من الإسماعيلية ، ثم خرجوا عن كل ماتمحلوه ، وهدموا كل ما أتلوه . وهم يقولون يرجعة الحاكم ، وأن الألوهية انتهت إليه ، وتديرت ناسوته ، وهو يغيب و يظهر بهيئته ، ويقتل أعداءه قتل إبادة ، لامعاد بعده . وهم ينكرون المعاد من حيث هو ويقولون نحو قول الطبائعية : إن الطبائع هي المولدة ، والموت بفناء الحرارة ويقولون : دهر دائم ، وعالم يزية ، كانطفاء السراج بفناء الزيت إلا من اعتبط . ويقولون : دهر دائم ، وعالم قائم ، أرحام تدفع ، وأرض تبلع .

وهذه الطائفة هم الذين زادوا في البسملة أيام الحاكم ، وكتبوا بسم الحاكم الله الرحمن الرحيم . فعلم الله الحاكم الله الرحمن الرحم . فعلم الله الحاكم الرحمن الرحم . فعلم الأول « الله » صفة « الحاكم » وجعلوا في الثاني العكس .

ومن هؤلاء أهل كسروان ، وكان الشيخ تتى الدين بن تيميــة رحمه الله تعالى يرى أن قتالهم وقتال النصيرية أولى من قتال الأرمن ؛ لأنهم أعداء في دار الإسلام وشر بقائهم أضر .

وصورة عين هؤلاء:

\* إنني والله وحق الحق الحاكم ، وما أعتقده من موالاته ، ومااعتقده أبو عبد الله الدرزي الحجة الواضحة ، ورآه الدرزي مثل الشمس اللائحة . و إلا قلت : إن مولاى الحماكم مات و بلي ، وتفرقت أوصاله وفني . واعتقدت تبديل الأرض والسماء وعود الرمم بعد الفناء . وتبعت كل جاهل ، وحظرت على نفسي ما أبيح لي وعملت بيدي مافيه فساد بدني ، وكفرت بالبيعة المأخوذة وجعلتها وراءظهري منبوذة وأما الخوارج: فهم الفرقة المباينة للسنة والشيعة. وهم الذين أنكروا التحكيم وقالوا « لا حكم إلا لله » كَفَّروا بالذنب ، وكفروا عليـاً ومعاوية وسائر من خالفهم ممن لا يرى رأيهم . وهم طوائف كثيرة . ومنهم الوهية (١) ببلاد الغرب .

\* وصورة يمين هؤلاء: صورة يمين أهل السنة . ويزاد فيها:

و إلا أجزت التحكيم . وصو بت قول الفريقين في صفين ، وأطعت بالرضي حكم أهل الجور . وقلت في كتاب الله بالتأويل ، وأدخلت في الدين ما ليس فيه . وقلت : إن امارة بني أمية عدل وأن قضاءهم حق ، وأن عمرو بن العاص أصاب، وأن أبا موسى ماأخطأ، واستبحت الأموال والفروج بغير حق، واجترحت الكبائر والصغائر ، ولقيت الله مثقلاً بالأوزار . وقلت : إن ما فعله عبد الرحمن ابن ملجم كفر . و إن قاتل خارجه آثم ، و برثت من فعلة قطام . وخلعت طاعة الرموس. وأنكرت أن تكون الخلافة إلا في قريش، و إلا فلا أرويت سيفي ورمحي من دماء المخطئين .

\* وصورة يمين الحكاء:

<sup>(</sup>١) كذا بالأصول.

إنبي والله والله والله العظيم الذي لا إله إلا هو ، الواحد الأحــد ، الفرد الصمد ، الأبدى السرمدى الأزلى ، الذي لم يزل علمه علة العلل ، رب الأر باب ، ومدبر الكل القدير القديم ، الأول بلا بداية ، والآخر بلا نهاية ، المنزه عن أن يكون حادثاً أو عرضاً للحوادث ، الحي المتصف بصفات البقاء والسرمدية والكمال ، والمتردى برداء الكبرياء والجلال ، مدبر الأفلاك ، ومسير الشهب ومفيض القوى على الكواكب ، باث الأرواح في الصور ، مكون الكائنات ، ومنعى الحيوان والمعدن والنبات ، و إلا فلا رقت روحي إلى مكانها ، ولا اتصلت نفسي بعالمها و بقيت في ظلم الجهالة ، وحجب الضلالة ، وفارفت نفسي غير مرتسمة بالمعارف . ولاتكلمت بالعلم ، ولانطقت بالحكمة ، و بقيت في غرر النقص . وتنحيت في زمرة البغي ، وأخذت بنصيب من الشرك ، وأنكرت المسالم ، وقلت بفناء الأرواح ، ورضيت في هذا بمقالة أهل الطبيعة ، ودمت في قيد المركبات وشواغل الحين ، ولم أدرك الحقائق على ماهى عليه . و إلا فقلت : إن الهيولى غير قابلة لتركيب الأجسام ، وأنكرت المادة والصورة ، وخرقت النواميس . وقلت : إن التحسين والتقبيح إلى غير العقل ، وخلدت مع النفوس الشريرة ، ولم أجد سبيلاً إلى النجاة . وقلت : إن الإله ليس فاعلاً بالذات ، ولا عالمًا بالكليات ، ودنت بأن النبوات متناهية ، وأنهما غير كسبية ، وحدت عن طريق الحكماء ، ونقضت تقرير القدماء . وخالفت الفلاسفة الإلمية . ووافقت على إفساد الصور للعبث ، وحيزت الرب في جهة . وأثبت أنه جسم . وجعلته مما يدخل تحت الحد والماهية ، ورضيت بالتقليد في الألوهية .

### وصورة يمين القدرية :

والله والله والله العظيم ذى الأمر الأنف ، خالق الأفعال والمشيئة . و إلا قلت : بأن العبد مكتسب ، وأن الجعد بن درهم محتقب ، وقلت : إن هشام بن عبد الملك أصاب داخلا لأمية ، وأن مروان بن محمد كان ضالاً في أتباعه ، وآمنت بالقدر

خيره وشره . وقلت : إن ماأصابني لم يكن ليخطئني ، وماأخطأني لم يكن ليصيبني ، ولم أقل : إنه إذا كان أمر قد فرغ منه . فغيم أسدد وأقارب ؟ ولم أطعن في رواة الحديث « اعملوا فسكل ميسر لما خلق له » ولم أتأول معنى قوله تعالى ( ٤٣ : ٤ و إنه في أم الكتاب لدينا لعلى حكيم ) و برئت مما أعتقد ، ولقيت الله وأنا أقول « الأمر غير أنف » .

استدراك: اعلم أن صور الأيمان المذكورة ، المتعلقة بهذه الطوائف البدعية والشيعية والقدرية والخوارج ، وما هو في حكمهم . و إن كانت غير مقصودة في الباب ، ولا تعلق للشهود ولا لحكام الشريعة المطهرة فيها . ور بما يقول الواقف عليها ذلك ، أو إن وضعها في هذا الكتاب عبث .

فأقول: الباعث على وضعها في هذا الكتاب: هو أن الغالب على أمراء الشرق وما والاها من أطراف المالك الإسلامية الذين يراسلون سلطان الديار المصرية، ويوالونه: على هذا الاعتقاد. وفي أمراء الحجاز الشريف من ينسب إلى انتحال مذهب زيد بن على ، وفي أشراف المدينة الشريفة النبوية على الحال بها أفضل الصلاة والسلام من في اعتقاده ماهو أسوأ حالاً من اعتقاد الزيدية . ور بماجرد السلطان تجريدة ، وأخرج عسكراً إلى جهة من هذه الجهات لخروج فرقة من هذه الفرق ، أو طائفة من طوائف الخوارج موالعياذ بالله على جماعة المسلمين ، أو هرب عدو من أعداء السلطنة الشريفة ، وانتمى إلى أحد من أمراء تلك الأطراف القائلين بهذه المذاهب ، واحتيج إلى تحليفه : أن عدو السلطنة الشريفة ليس هو عنده ، ولا دخل إلى بلاده ، وأنه لايدخل إلى بلاد المالك الإسلامية ، ولا يفسد فيها ، وأنه يحفظ طرفه الذى هو مقيم فيه ، ولا يتعداه إلى غيره من بلاد المالك

فحينيذ بحتاج إلى قاضي العسكر لحضور هذه اليمين . وربما تعذر حضوركاتب

السر الشريف أو نائبه لغرض أو لمرض . فيقوم قاضي العسكر مقامه في ذلك ، ويكون على بصيرة من هذه الاعتقادات المقررة في هذه الصور .

فن نسب إلى اعتقاد شيء منها: حلفه على مقتضى اعتقاده إذا كان ممن يعلم منه ذلك الاعتقاد، أو يؤثر عنه . ويكون تحليفه على مقتضى معتقده أوقع فى النفوس وأقوى فى إقامة حرمة الناموس الشريف .

ولقد وقع لى ذلك فى بلاد ابن قرمان مع مخدومى الذى كنت فى خدمته ، وهو إذ ذاك نائب حلب . انتهى . والله أعلم .

# كتاب القضاء

# وما يتعلق به من الأحكام

الأصل في ثبوته في الشرع: الكتاب، والسنة، والإجماع، والقياس. أما الكتاب: فقوله تعالى ( ٣٨: يا داود إنا جعلناك خليفة في الأرض فاحكم بين النياس بالحق) وقوله تعالى ( ٤: ٥٠ فلا ور بك لايؤمنون حتى يحكمون فيا شَجَر بينهم ثم لا مجدوا في أنفسهم حرجا بما قضيت ويسلموا تسليا) وقوله تعالى ( ٤: ٨٥ إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها. و إذا حكتم بين الناس أن تحكموا بالعدل) وقوله تعالى ( ٥: ٩ وأن احكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم. واحذرهم أن يفتنوك عن بعض ما أنزل الله إليك. فإن تولوا فاعلم أنما يريد الله أن يصيبهم ببعض ذنو بهم و إن كثيراً من الناس لقاسقون). وأما السنة: فإن النبي صلى الله عليه وسلم حكم بين الناس، و بعث علياً الله المهن المن المهن وبعث علياً المهن المهن المهن المهن المهن المهن المهن الناس، و بعث علياً المهن المهن المهن المهن المهن المهن الناس، و بعث علياً المهن المهن المهن المهن المهن المهن الناس، و بعث الناس، و بعث علياً المهن المهن المهن الناس، و بعث علياً المهن المهن المهن الناس، و بعث علياً المهن المهن المهن المهن المهن الناس، و بعث علياً المهن المهن المهن المهن المهن المهن الناس، و بعث المهن المهن المهن المهن المهن المهن الناس، و بعث المهن المهن المهن المهن الله عليه وسلم الله عليه وسلم قال هو من أطاعن المهن المهن الناس، و بعث علياً المهن القضاء ومن الناس، و بعث الناس، و بعث المهن المهن القضاء ومن الناس، و بعث المهن المهن القضاء ومن الناس، و بعث الناس، و بعث المهن المهن المهن المهن الناس المهن الناس، و بعث المهن المهن المهن المهن المهن المهن المهن الله المهن الم

واما السنة : فإن النبي صلى الله عليه وسلم حكم بين الناس ، و بعث عليا إلى المين للقضاء بين الناس ، وروى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « من أطاعنى ، فقد أطاع الله . ومن عصانى فقد عصى الله . ومن أطاع أميرى فقد أطاعنى ، ومن عصى أميرى فقد عصانى »

وجملة ذلك: أن من عصى إماماً أو قاضياً ، أو حاكا من الحكام فيا أمر به من الحق ، أو حكم فيه بوجه الحق والعدل . فقد عصى الله ورسوله ، وتعدى حدوده . وأما إن قضى بغير العدل ، أو أمر بغير الحق : فطاعته غير لازمة ، لقوله صلى الله عليه وسلم « لا طاعة لمخاوق في معصية الخالق » إلا أن يخشى أن تؤدى مخالفته إلى الهرج والفساد وسفك الدماء ، واستباحة الأموال ، وهتك الحرمات . فتحب طاعته حينئذ على كل حال .

وأما الإجماع: فإن الخلفاء الراشدين حكموا بين الناس. و بعث أبو بكر أنس بن مالك إلى البحرين ليقضى بين الناس. و بعث عمر أبا موسى الأشعرى إلى البصرة قاضياً. و بعث عبد الله بن مسعود إلى الكوفة قاضياً.

وأما القياس: فلأن الظلم من شيم النفوس، وطبع العالم. ولهذا قال الشاعر: والظلم من شيم النفوس، فإن تجد ذا عِفَّــــة فلسلة لايَظلمُ وقد وردت أخبار تدل على مدحه.

فأما التي تدل على ذمه: فما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « من استُقْضِي فَكَأَنَمَا ذُبِح بغير سكين » قيل لابن عباس « وما الذبح ؟ قال: نار جهنم » وروت عائشة رضى الله عنها: أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « يُؤتّى يوم القيامة بالقاضى العادل، فيلْقَى من شدة الحساب مايود أنه لم يكن قضى بين اثنين في تمرة واحدة » وقال النبي صلى الله عليه وسلم لأبى ذر « إنى أحب لك ما أحب لنفسى . فلا تأمّرن على اثنين ، ولا تتول مال يتيم » .

ولأن القضاء محنة و بلية . فمن دخل فيه فقد عرض نفسه للهلاك ، لعسر التخلص منه ، لقوله صلى الله عليه وسلم « من جعل قاضياً فقد ذبح بغير سكين » وقال « إنكم ستختصمون على الإمارة وستكون حسرة وندامة » .

وقال عمر رضى الله عنه « وددتُ أن أنجو من هذا الأمركَفافا ، لا علىَّ ولا ليّ » .

وأما الأخبار التي تذل على مدحه : فما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « إذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران . و إن أخطأ فله أجر » .

وروى ابن مسعود: أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لا حَسَدَ إلا فى اثنين : رجل آتاه الله مالاً ، فسلطه على هَلَكته بالحق ، ورجل آتاه الله حكمة . فهو يقضى بها ويعلمها » .

وتأويل ذلك : أن الأخبار التى تدل على ذمه محمولة على من علم من نفسه أنه لا يستطيع أن يقوم بالقضاء ، إما لجهله ، أو لقلة أمانته . والأخبار التى تدل على مدحه : محمولة على من علم من نفسه القدرة على القيام بالقضاء لعلمه وأمانته .

والدليل على صحة هذا التأويل: ماروى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « القضاة ثلاثة: واحد في الجنة . واثنان في النار . فأما الذي في الجنة : فرجل علم الحق وقضى به . فهو في الجنة . ورجل عرف الحق فجار في حكه . فهو في النار . ورجل قضى للناس على جهل ، فهو في النار » وروى أبو هر يرة رضى الله عنه : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « من طلب القضاء حتى يناله . فإن غلب عدله جوره : فهو في النار » وروى أبو هر يرة أن النبي فهو في الجنة ، و إن غلب جوره عدله : فهو في النار » وروى أبو هر يرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « إذا جلس القاضى بعث الله إليه ملكين يسددانه . فإن عدل أقاما . و إن جار عرجا و تركاه » وعن عبد الله ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « ما من حاكم يحكم بين الناس إلا يبعث يوم القيامة وملك آخذ " بقفاه ، وعني يستوقفه على شفير جهنم ، حتى يلتفت إليه مغضباً . فإن قال : ألقه ، ألقاه في حتى يستوقفه على شفير جهنم ، حتى يلتفت إليه مغضباً . فإن قال : ألقه ، ألقاه في الهوي أر بعين خريفاً » وفي رواية « سبعين خريفاً » وفي حديث أم سلمة قال « إنما أنا بشر . وأنكم تختصمون إلى . فلمل بعضكم أن يكون ، ألحن بججته من اخيه ، فأقضى له على نحو ما أسمع من كلامه . فمن قضيت له بشيء من حق أخيه فلا يأخذه ، فإنما أقطع له قطعة من النار » وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا يأخذه ، فإنما أقطع له قطعة من النار » وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لماذ بن حبل \_ حين بعثه إلى المين \_ «كيف تقضى إذا عَرَض لك قضاء ؟

قال: أقضى بكتاب الله . قال: فإن لم يكن فى كتاب الله ؟ قال: فبسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ صلى الله عليه وسلم . قال : فإن لم يكن فى سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فى صدره . قال : أجتهد رأيى ، ولا آلو . قال : فضرب النبى صلى الله عليه وسلم فى صدره . وقال : الحمد لله الذى وفق رسول رسول الله صلى الله عليه وسلم لما يرضى رسول الله صلى الله عليه وسلم لما يرضى رسول الله صلى الله عليه وسلم لما يرضى رسول الله عليه وسلم الله عليه وسلم »

والقضاء: فرض كفاية . فإن قام به من يصلح ، سقط الفرض عن الباقين ، و إن امتنع الجميع أثموا . والصحيح : أن الإمام يجبر أحدهم .

وشرط القاضى: إسلام وتكليف ، وحرية ، وذكورة ، وعدالة ، وسمع ، وبصر على الصحيح ـ ونطق وكفاية ، واجتهاد . وهو أن يعرف من القرآن والسنة ما يتعلق بالأحكام ، والخاص والعام ، والمطلق والمقيد ، والمجمل والناسخ والمنسوخ ، ومتواتر السنة والآحاد ، والمرسل والمتصل ، وحال الرواة جرحاً وتعديلاً . ولسان العرب لغة ونحواً ، وأقوال العلماء من الصحابة فمن بعدهم إجماعاً واختلافاً . والقياس وأنواعه ، وأن يكون عارفاً بأصول الاعتقاد . ولا يشترط السكتابة في الأصح ، ولا التبحر في هذه العلوم ، ولا حفظ القرآن . وفيه نزاع .

فإن تعذرت هذه الشروط ، فولَّى سلطان له شوكة فاسقًا نفذ قضاؤه للضرورة . ويندب للإمام أن يأذن للقاصى فى الاستخلاف . فإن نهاه لم يستخلف . فإن كان مافوضه إليه لا يمكنه القيام به . فقيل : هذا النهى كالعدم . وشرط فإن كان مافوضه إليه لا يمكنه القيام به . فقيل : هذا النهى كالعدم . وشرط المستخلف كالقاضى ، إلا أن يستخلفه فى أمر خاص . فيكنى علمه بما يتعلق به .

و يجوز للامام أن يولى قاضياً فى البلد الذى هو فيه . لما روى « أن رجلين اختصا إلى النبى صلى الله عليه وسلم لممرو بن العاص: اقض بينهما و أنت حاضر ؟ فقال: اقض بينهما فإن أصبت فلك أجران ، و إن أخطأت فلك أجر » وفى رواية « إن أصبت فلك عشر حسنات ، و إن أخطأت فلك حسنة واحدة » .

فإن كان الإمام ببلد واحتاج أهل بلد آخر إلى قاضٍ وجب على الإمامَ أن يبعث إليهم قاضياً . لأن النبي صلى الله عليه وسلم بعث علياً ومعاذاً إلى البمن قضاة . ولأنه يشق عليهم قصد بلد الإمام لخصوماتهم .

فإن كان الإمام يعرف أهل الاجتهاد والمدالة ، بعث قاضياً منهم ، و إن كان لا يعرفهم جمع أهل المذاهب في مجلسه وسألهم أن يتناظروا بين يديه . فإذا علم المجتهد منهم بحث عن عدالته . فإذا ثبتت عدالته ولاه القضاء ، و بعثه إليهم . فإن ولاه مع جهله به لم تنعقدولايته و إن عرف أهليته بعد .

و إذا جن قاض ، أو أغى عليه ، أو عمى ، أو خرس ، أو ذهبت أهلية اجتهاده وضبطه ، لغفلة أو نسيان : لم ينفذ حكمه . و إن فسق فكذا فى الأصح ، فإن زالت هذه الأسباب لم تعد ولايته .

# باب أدب القاضي

ومن أدبه خمسة عشر أدبًا .

الأول : إذا قصد عمله أرسل رسولا أو كتابًا يعلمهم بذلك ، ليصيروا على أهبة له .

الثانى: إذا وصل إلى عمله أن يعزل فى وسط البلد ، ليهون على أهله المجىء إليه . وفيه تسوية بينهم ، ويدخل يوم الاثنين . فإن تعذر فالخميس ، و إلا فالسبت . ويسأل عن علماء بلده وعدولهم .

الثالث: أن لايتخذ بوابًا .

الرابع : أن لايتخذ حاجباً .

الخامس : أن يرتب مزكين .

السادس: أن يتخذ عاقلا أميناً ، عارفاً بالصناعة ، جيد الخط ، حسن الضبط بعيداً عن الطمع . والفقيه أشد استحباباً .

السابع: يكره الجلوس في المسجد لفصل القضاء، لكثرة من يغشاه من الخصوم، ولما يجرى بينهم من الألفاظ التي يصان المسجد عنها.

الثامن : أن يحضر العلماء مجلسه .

التاسع: أن يخرج وعليه السكينة والوقار، ويدعو بدعا، رسول الله صلى الله عليه وسلم « اللهم إنى أعوذ بك أن أذل أو أذل ، أو أضل أو أضل ، أو أظلم أو أجهل أو بجهل على » وأن يجلس مستقبل القبلة من غير استكبار . و يتثبت فى أموره كلها . ولا يطمح ببصره إلى أحد الخصمين . و يقول لها معا : تكلها ، أو يسكت حتى ييتدى، أحدها .

العاشر: أن يتفقد أحوال نفسه ، من جوع وعطش وغضب ، بل يجلس ، وهو ساكن الحواس من الأمور التي تفسد باطنه وظاهره .

الحادى عشر:أن يرتب عدول بلده على طبقاتهم . ولا يقبل الجرح والتعديل والترجمة إلا من شاهدين عدلين . و إن ارتاب فى الشهود سألهم متفرقين . ولا يقبل فى التعديل إلا قول المعدّل « هو عدل لى وعليّ »

الثانى عشر : يكره له البيع والشراء بنفسه أو بوكيل خصوصى . ولا يمتنع من شهود الجنائز ، وعيادة المرضى ، والسلام على الغائب عند مقدمه ، و يحضر الولائم كلها ، أو يمتنع منها كلها .

الثالث عشر: يحرم عليه قبول هدية من الخصمين . أو من أحدها .

قالت الحنفية : ولا يحل للقاضى قبول الهدية إلا من ذى رحم محرم منه ، أو ممن جرت عادته قبل القضاء بمهاداته بشرطين . أحدها : أن لا يكون بينه و بين أحد خصومة وقت الهدية . والثانى : أن لا يزيد المهدى فى هديته على ماهو المعتاد قبل القضاء . فإن زاد رد الزيادة .

قالوا : ولا يحل للقاضى أن يستمير شيئاً ، أو يستقرض بمن لم يكن قبل القضاء يستمير منه أو يستقرضه . ومن تقلد القضاء برشوة أعطاها لايصير قاضيا . ويحرم عليه إعطاء الرشوة . و يحرم على السلطان أخذها .

الرابع عشر: أول ماينظر في أمر المحبَّسين والأيتام، والأوصياء، والأمناء، واللقطاء، والقوام، والأوقاف، وما يتعلق بذلك.

الخامس عشر : أن لا يتعقب حكم من قبله بنقض . بل يطلب ماكان بيد القاضى المعزول . فإن بان له خطأ فلا يشهره ، بل يوقفه عليه و يسأله عنه ولا يبينه لغيره .

فرع : والشهادة على مراتب.

الأولى ، منها : ماينبت بشهادة أربعة من الرجال العدول . وهو الزناواللواط الثانية : مالا ينبت إلا بشهادة عدلين ذكرين . وهى العقوبة ، كحد الشرب والسرقة ، وقطع الطريق ، والقتل بالردة ، والقصاص فى النفس أو الطرف ، وحد القذف والتعزير ، والإقرار بهذه الأشياء كلها ، أو مالا يطلع عليه غالباإلا الرجال ، كالنكاح وفسخه ، والطلاق والرجعة ، والعتق والإسلام والردة ، والبلوغ والإيلاء ، والظهار واللمان ، والإعسار ، والموت والولاء ، وانقضاء العدة ، والجرح والتعديل ، والعفو عن القصاص واستيفائه ، واستيفاء الحدود ، والإحصان ، والكفالة بالبدن . والشهادة بهلال غير رمضان ، والشهادة على الشهادة ، والقضاء ، والولاية ، والتدبير ، والاستيلاد والكتابة ، والنسب والوديمة ، والقراض والشركة والوكالة ، والوصاية و إن كانت فى المال ، والخلع من جانب المرأة ، والعيب فى وجه الحرة وكفّيها ، والإقرار بهذه الأشياء كلها .

والثالثة : مايثبت برجلين ، و برجل وامرأتين ، و بأر بع نسوة . وهو مايطلع عليه الرجال ، و يختص بمعرفته النساء غالباً ، وهو الولادة ، والبكارة والثيو بة ، والرتق ، والقرن ، والحيض والرضاع ، واستهلال الولد ، وعيب المرأة من البرص وغيره مما تحت الإزار ، والجراحة على فرجها ، والعيب في فرج الأمة وما يبدو منها عند المهنة .

الرابعة: ما لا يثبت إلا برجلين ، أو برجل وامرأتين ، أو برجل و يمين . ولا يثبت بالنساء منفردات . وهو البيع ، والإقالة ، والرد بالعيب ، والسلم ، والرهن ، والحوالة ، والضان ، والصلح ، والإبراء ، والقرض ، والعارية ، والإجارة ، والشفعة ، والهبة ، والمسابقة وحصول السبق ، والنصب ، والإتلاف ، والوصية بالمال ، والمهر فى النكاح ، ووط ، الشبهة ، والسراية الموجبة للمال ، وضمان المتلفات . وقتل الحر للعبد ، والوالد الولد ، والسرقة التى لا قطع فيها . وكذا حقوق الأموال والمعقود . كالخيار ، وشرط الرهن ، والأجل ، وقبض الأموال – و إن كان النجم والمعقود . كالخيار ، وشرط الرهن ، والأجل ، وقتل الكافر لاستحقاق السلب ، الأخير – وطاعة الزوجة لاستحقاق النفقة . وقتل الكافر لاستحقاق السلب ، وأزمان الصيد للتملك ، وعجز المكاتب عن النجوم . والإقرار بهذه الأشياء كلها . ذكره الأردبيلي في كتاب الأنوار .

## فصل

وأما كتاب القاضى إلى القساضى : قال الشافى رضى الله عنه : ولا يقبل كتاب قاض إلى قاض إلا بشهادة عدلين . ومعنى ذلك لإثبات الحق . لأن السكتاب إذا كان مطلقاً لم يحكم به . لأنه إن حكم به فقد حكم بغير حق . وذلك أنه يدخله الشك ، ولا يعلم هل هو منه أو من غيره ، أو مزور عليه ؟ أنه يدخله الشك ، ولا يعلم هل هو منه أو من غيره ، أو مزور عليه ؟ وذكر الشافعى رضى الله عنه فى كتاب الإقوار من الأم : فإذا أشهد القاضى شاهدين على كتابه إلى قاض آخر . فيقرؤه عليهما ، ويقول لهما : اشهدا على أنى قد كتب هذا الكتاب إلى فلان بن فلان و يذكره باسمه وأبيه وجده و إن مد فى نسبه كان حسنا . ويذكر عدد الحروف ، وعدد السطور ، كيلا يدخل فيه زيادة ولا نقصان . فإذا جاء الشاهدان إلى القاضى المكتوب إليه . فإنهما يقولان : هذا كتاب فلان بن فلان القاضى إليك بكذا وكذا . و يذكر ان المراد للكتوب إليه فيه ، والمطاوب من جهته ، و يذكران اسمه واسم أبيه ونسبه ، ويذكران الميه وصفته ، لئلا يشاركه فيه غيره . فيدعى أنى لست المخاطب فيه ، ولاالكتاب حليته وصفته ، لئلا يشاركه فيه غيره . فيدعى أنى لست المخاطب فيه ، ولاالكتاب

من جهتى ، ويذ كران كنيته . ويقول الشاهدان : قرأ فلان القاضى هذا الكتاب علينا . و إن علما أنه كتبه بحضرتهما ذكراه ، وأشهدنا على نفسه بأن هذا الكتاب منه إليك . فإن كان معهما الكتاب سلماه إليه . و إن كان مع الغير فلا يشهدان به إلا على ماذكرت .

# بأب القضاء على الغائب

وهو جائز. فإذا ادعى رجل على غائب عن مجلس الحكم بحق. فإن لم يكن مع المدعى بينة بما ادعاه لم يسمع الحاكم دعواه. لأنه لافائدة في سماعها . وإن كان معه بينة بما ادعاه ، نظر في المدعى عليه . فإن كان غائباً عن البلد وجب على الحاكم أن يسمع الدعوى عليه والبينة . وكذلك لوكان المدعى عليه حاضراً في البلد مستتراً ، أو متعززاً ، أو متواريا ، لا يصل للدعى إليه . فإنه بجب على الحاكم . أن يسمع الدعوى والبينة عليه . وكذلك لو حضر المدعى عليه مجلس الحكم . فلما ادعى عليه أنكر . فلما أراد المدعى إقامة البينة عليه قام المدعى عليه وهرب . فإن الحاكم يسمع البينة عليه . وإذا كان المدعى حاضراً في البلد غائباً عن مجلس الحكم غير ممتنع من الحضور ، فلا يجوز سماع الدعوى عليه والبينة من غير حضوره . وهو للذهب . وحدّ الغيبة : أقاما مسافة القصر .

وكل موضع يجوز فيه القضاء على الغائب: فإن الحاكم إذا سمع الدعوى فيه ، وشهدت البينة عنده بالحق المدعى به ، وعرف عدالتها ، وسأله المدعى : أن يحكم له بذلك : فلا يجوز له أن يحكم له بذلك ، حتى يحلف المدعى على استحقاق ذلك فى ذمة الغائب ، وأنه ثابت عليه إلى الآن ماقبضه ولا شيئاً منه ، ولا أبرأه من ذلك ، ولا من شيء منه ، ولا أحال به ، ولا احتال به ولا بشيء منه ، ولا قبض بأمره ، ولا شيء منه ، ولا تعوض عن ذلك ولا شيء منه ، بنفسه ولا بوكيله فى الحالات كلها . ولا سقط ذلك عن ذمته بوجه من الوجوه ، ولا بسبب من الأسباب ولا شيء منه إلى الآن ، وأنه يستحق قبض ذلك منه حال حلقه ، وأن من شهد

له بذلك صادق فى شهادته . وهذه اليمين واجبة . لأن الحاكم مأمور بالاحتياط فى حق الغائب . ومن الاحتياط أن يحلف له المدعى .

و إن ادعى رجل على ميت حقا وأقام عليه البينة سمعت . فإن كان له وارث معين عليه وجب على الحاكم إحلاف المدعى عليه إن ادعى قضاء أو إبراء . و إن لم يكن له وارث معين وجب على الحاكم أن يحلف المدعى مع بينته . لأن الوارث غير معين . فقام الحاكم مقامه .

و إن كانت الدعوى على صبى أو مجنون \_ وكان المدعى بينة \_ وجب على الحاكم سماعها . والحكم بها بعد يمين المدعى . فإن الجواب متعذر من جهتهما . فإز القضاء عليهما بالبينة مع الهمين كالغائب . ويبقى القاضى الحجة فى الحكم على الغائب والصبى والمجنون . فإذا حضر الغائب ، و بلغ الصبى ، وأفاق المجنون ، وأقام البينة على جرح الشهود عند الشهادة ، أو الإبراء أو القضاء : نقض الحكم . الخلاف المذكور في مسائل الباب

لا يجوز أن يولى القضاء من ليس من أهل الاجتهاد . كالجاهل بطرق الأحكام عند مالك والشافعي وأحمد . وقال أبو حنيفة : يجوز ولاية من ليس بمجتهد . واختلف أصحابه . فمنهم من شرط الاجتهاد . ومنهم من أجاز ولاية العامى . وقالوا : يقلد و يحكم .

وقال أبن هبيرة \_ فى الإفصاح \_ والصحيح من هذه المسألة: أن من شَرطً الاجتهاد، إنما عنى به ماكان الحال عليه قبل استقرار هذه المذاهب الأربعة التى أجمت الأمة على أن كل واحد منها يجوز العمل به. لأنه مستند إلى سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم . فالقاضى الآن \_ و إن لم يكن من أهل الاجتهاد ، ولا سعى في طلب الأحاديث ، وانتقاد طرقها \_ لكن عرف من لغة الناطق بالشريعة صلى الله عليه وسلم مالايموزه معه ما يحتاج إليه فيه . وغير ذلك من شروط الاجتهاد . فإن ذلك مما قد فرغ له منه ، ودأب له فيه سواه . وانتهى الأمر من هؤلاء

الأئمة المجتهدين إلى تقرير ما أراحوا به من بعدهم . وانحصر الحق في أقاو يلهم (١). وتدونت العلوم ، وانتهت إلى مااتضح فيه الحق الجلى ، و إنما على القاضي في أقضيته : العمل بما يأخذه عنهم ، أو عن الواحد منهم . فإنه في معنى من كان اجتهاده إلى قول قاله . وعلى ذلك فإنه إذا خرج من خلافهم ، متوخيا مواطن الاتفاق ما أمكنه ، كان آخذاً بالحزم ، عاملا بالأولى . وكذلك إذا قصد فى مواطن الخلاف: أن يتوخى ماعليه الأكثر منهم، والعمل بما قاله الجهور دون الواحد. فإنه أخذ بالحزم مع جواز عمله بقول الواحد ، إلا أنه يكره له أن يكون من حيث إنه قرأ مذهب واحد منهم ، أو نشأ في بلدة لم يعرف فيها إلا مذهب إمام واحد منهم . أو كان أبوه أو شيخه على مذهب واحد منهم . فقصر نفسه على اتباع ذلك المذهب . حتى إنه إذا حضر عنده خصمان ، وكان ماتشاجرا فيه مما يفتى الفقهاء الثلاثة بجوازه \_ نحو التوكيل بغير رضي الخصم \_ وكان الحاكم حنفياً ، وعلم أن مالكا والشافعي وأحمد اتفقوا على جواز هذا التوكيل . وأن أبا حنيفة منعه . فعدل عما اجتمع عليه هؤلاء الأثمة الثلاثة إلى ماذهب أبو حنيفة إليه بمفرده من غير أن يثبت عنده بالدليل ماقاله ، ولا أداه إليه الاجتهاد . فإنى أخاف على هذا من الله عز وجل بأنه انبع في ذلك هواه . وأنه ليس من الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه . وكذلك إذا كان القاضي مالكيًّا ، فاختصم إليه اثنان في سؤر الكلب فقضى بطهارته ، مع علمه بأن الفقهاء كلهم قضوا بنجاسته . وكذلك إن كان القاضى شافعياً . فاختصم إليه اثنان في متروك التسمية عمداً . فقال أحدهما : هذا منعني من بيع شاة مذكاة . وقال الآخر : إنما منعته من بيع الميتة . فقضي عليه

<sup>(</sup>١) وهذا قول مردود على ابن هبيرة . لأنه مخالف للكتاب والسنة وما صح عن سلف هذه الأمة . ودعوى الإجماع على هذه المذاهب منقوضة . وبالتأمل تجد آخر كلام ابن هبيرة ينقض أوله . وارجع إلى تحقيق هذا في كتاب «أعلام الموقمين» للامام ابن القيم رحمه الله .

بمذهبه. وهو يعلم أن الأنمة الثلاثة على خلافه . وكذلك إذا كان القاضى حنبلياً . فاختصم إليه اثنان . فقال أحدهما : لى عليه مال . وقال الآخر : كان له على مال وقضيته . فقضى عليه بالبراءة . وقد علم أن الأنمة الثلاثة على خلافه . فهذا وأمثاله عما يرجع إلى الأكثرين فيه عندى أقرب إلى الإخلاص . وأرجح فى العمل . ومقتضى هذا : أن ولايات الحكام فى وقتنا هذا صحيحة ، وأنهم قد سَدُّوا مَنْ مُنور الإسلام سَدُّه فرض كفاية . ولو أهملت هذا القول ولم أذ كره ، ومشيت على الطريق التي يمشى عليها الفقهاء فى كتاب صنفوه ، أو كلام قالوه : أنه لا يصلح أن يكون قاضياً إلا من يكون من أهل الاجتهاد ، ثم يذكرون من شروط الاجتهاد أشياء ليست موجودة فى الحكام . فهذا كالإحالة والتناقض ، شروط الاجتهاد أشياء ليست موجودة فى الحكام . فهذا كالإحالة والتناقض ، شرائط لا توجد إلا فى الأنبياء صاوات الله وسلامه عليهم . أو قلنا : إن من شرائط لا توجد إلا فى الأنبياء صاوات الله وسلامه عليهم . أو قلنا : إن من أحما بعده حاكاً أو مفتياً . ففى ذلك تعطيل للأحكام وسدّ لباب الحكم . وهذا غير مسلم ، بل الصحيح فى المسألة : أن ولاية الحكام و إن اختلفت أقوال العلماء مسلم ، بل الصحيح فى المسألة : أن ولاية الحكام و إن اختلفت أقوال العلماء فى شروطهم – جائزة . وأن حكوماتهم صحيحة نافذة . والله أعلم .

# فصل المرأة : هل يصبح أن تلي القضاء ؟

قال مالك والشافعي وأحمد: لا يصح. وقال أبو حنيفة: يصح أن تكون قاضية في كل شيء تقبل فيه شهادة النساء. وعنده: أن شهادة النساء تقبل في كل شيء ، إلا في الحدود والجراح . فهي عنده تقضى في كل شيء ، إلا في الحدود والجراح . وقال ابن جرير الطبرى: يصح أن تكون قاضية في كل شيء . وقال على: لا بجوز أن يكون القاضى عبداً .

### فصل

وهل القضاء من فروض الكفايات ؟ قال أبو حنيفة ومالك والشافعي :

نعم . و يجب على من تعين عليه الدخول فيه . و إن لم يوجد غيره . وقال أحمد في أظهر روايتيه : ليس هو من فروض الكفايات ، ولا يتعمين الدخول فيه و إن لم يوجد غيره . ولو أخذ القضاء بالرشوة لايصير قاضياً بالاتفاق .

وهل يكره القضاء فى المسجد أم لا ؟ قال أبو حنيفة : لا يكره . وقال مالك : بل هو السنة . وقال الشافعى : يكره ، إلا أن يدخل المسجد للصلاة ، فتحدث حكومة يحكم فيها .

### فصــــــــل

ولا يقضى القاضى بغير علمه بالإجماع . وهل يجوز له أن يقضى بعلمه أم لا ؟ قال أبو حنيفة : ما شاهده الحاكم من الأفعال الموجبة للحدود قبل القضاء و بعده . لايحكم فيها بعلمه . وماعلمه من حقوق الناس حكم فيها بماعلمه قبل القضاء و بعده . وقال مالك وأحمد : لا يقضى بعلمه أصلا . وسواء فى ذلك حقوق الله عز وجل وحقوق الآدميين . والصحيح من مذهب الشافعى: يقضى بعلمه ، إلا فى حدود الله وهل يكره للقاضى البيع والشراء بنفسه أم لا ؟ قال أبو حنيفة : لا يكره فلك . وقال مالك والشافعى وأحمد : يكره . وطريقه : أن يوكل .

وإذا كان القاضى لا يعرف لسان الخصم ، لاختلاف لغتهما. فلابد للقاضى ممن يترجم عن الخصم ، واختلفوا فى عدد من يقبل فى ذلك ، وكذلك فى التعريف بمن لا يعرف ، وتأدية رسالته ، والجرح والتعديل . فقال أبو حنيفة وأحمد فى إحدى روايتيه : تقبل شهادة الرجل الواحد فى ذلك كله ، بل قال أبو حنيفة : يجوز أن يكون امرأة . وقال الشافعى وأحمد فى الرواية الأخرى : لا يقبل أقل من رجلين . وقال مالك : لا بد من اثنين ، فإن كان التخاصم فى إقرار بمال تُعبل فيه عنده رجل وامرأتان ، وإن كان يتعلق بأحكام الأبدان لم يُقبل إلا رجلان .

## فميل

و إذا عزل القاضى نفسه : فهل ينعزل أم لا ؟ نقل المحققون من أصحاب

الشافعي: أن القاضي كيف عزل نفسه انعزل ، إن لم يتعين عليه و إن تعين عليه لم ينعزل في أظهر الوجهين . وقال الماوردى : إن عزل نفسه لعذر جاز . أو لغيره لم ينعزل في أظهر الوجهين . وقال الماوردى : إن عزل نفسه الإ بعد إعلام الإمام واستعفائه . لأنه موكول بعمل يحرم عليه إضاعته . وعلى الإمام أن يعفيه إذا وجد غيره . فيتم عزله باستعفائه و إعفائه ، ولا يتم بأحدهما . ولا يكون قوله « عزلت نفسى » عزلا . لأن العزل يكون من المولى . وهو لا يولى نفسه . فلا يعزلها .

وقال الأصحاب: لو فسق القاضى ، ثم تاب وحسن حاله ، فهل يعود قاضياً من غير تجديد ولاية ؟ وجهان . أصحهما : لا يعود بخلاف الجنون والإغماء ؛ إذ لا يصح فيهما العود . وقال الهروى فى الإشراف : لو فسق القاضى وانعزل . ثم تاب صار والياً . نص عليه \_ يعنى الشافعى \_ لأن ذلك يسد باب الأحكام . فإن الإنسان لا ينفك غالباً من أمور يعصى بها ، فيفتقر إلى مطالعة الإمام . فجوز للحاجة . وقال القاضى : إن حدث الفسق فى القاضى وأخر التوبة : انعزل . و إن عجل الإقلاع بتوبة وندم : لم ينعزل لانتفاء العصمة عنه . ولأن

هفوات ذوى الهيئات مقالة قل من يسلم إلا من عصم واختلفوا في سماع من لا تعرف عدالته الباطنة . قال أبو حنيفة : يسأل الحاكم عن باطن العدالة في الحدود والقصاص قولا واحداً . وفيا عداذلك لايسأل إلا أن يطعن الخصم في الشاهد . فهني طعن سأل ، ومتى لم يطعن لم يسأل . وتسمع الشهادة . و يكتني بعدالتهم في ظاهر أحوالهم . وقال مالك والشافعي وأحمد في إحدى روايتيه : لا يكتني الحاكم بظاهر العدالة ، حتى يعرف العدالة الباطنة ، سواء طعن الخصم أولم يطعن ، وسواء كانت الشهادة في حد أو في غيره . وعن أحمد رواية أقوى ، اختارها بعض أصحابه : أن الحاكم يكتني بظاهر الإسلام . ولا يسأل على الإطلاق .

وهل يقبل الدعوى بالجرح المطلق في العدالة أم لا ؟ قال أبو حنيفة : يقبل .

وقال الشافعي وأحمد ، في أشهر روايتيه : لايقبل حتى يعين سببه . وقال مالك : إن كان الجارح عالما بما يوجب الجرح مبرزاً ، قبل جرحه مطلقاً . و إن كان غير متصف بهذه الصفة ، لم يقبل إلا بتبيين السبب .

وهل يقبل جرح النساء وتعديلهن ؟ قال أبو حنيفة : يقبل . وقال مالك والشافعي وأحمد ، في أشهر روايتيه : لا مدخل لهن في ذلك .

و إذا قال « فلان عدل رضى » قال أبو حنيفة وأحمد : يكفى ذلك . وقال الشافعى : لا يكفى ، حتى يقول « هو عدل رضى » لي وعلى ً . وقال مالك : إن كان المزكى عالما بأسباب العدالة قبل قوله فى تزكيته » عدل رضى » ولم يفتقر إلى قوله « لى وعلى »

### فصل

واتفقوا على أن كتاب القاضى إلى القاضى فى الحدود والقصاص والنكاح والطلاق والخلع غير مقبول إلا مالكا. فإنه يقبل عنده كتاب القاضى فى ذلك كله. واتفقوا على أن الكتاب فى الحقوق المالية جائز مقبول.

واختلفوا فى صفة تأديته التى يقبل معها . فقال أبو حنيفة والشافعى وأحمد : لا يقبل حتى يشهد اثنان : أنه كتاب القاضى فلان إلى القاضى فلان قرأه علينا ، أو قرىء عليه بحضرتنا . وعن مالك فى ذلك روايتان . إحداهما : كقول الجماعة . والأخرى : يكنى قولها : هذا كتاب القاضى فلان المشهور عنده . وهو قول أبى يوسف .

ولو تكاتب القاضيان في بلد واحد . فقد اختلف أصحاب أبي حنيفة . فقال الطحاوى : يقبل ذلك . وقال البيهقى : ماحكاه الطحاوى مذهب أبي يوسف . ومذهب أبي حنيفة : أنه لا يقبل . ويحتاج إلى إعادة البينة عند الآخر بالحق ، وإنما يقبل ذلك في البلدان النائية .

# فصل

و إذا حكم رجلان رجلاً من أهل الاجتهاد فى شىء ، وقالا : رضينا بحكمك فاحكم بيننا . فهل يلزمهما حكمه ، ولا يعتبر رضاهما بذلك . ولا يجوز لحاكم البلد نقضه ، و إن خالف رأيه رأى غيره ؟ قال أبو حنيفة : يلزمهما حكمه . إن وافق حكمه رأى قاضى البلد نقذ ، و يمضيه قاضى البلد إذا رفع إليه ، و إن لم يوافق رأى حاكم البلد فله أن يبطله ، و إن كان فيه خلاف بين الأئمة . وللشافعي قولان . أحدهما : يلزمه حكمه ، والثانى : لا يلزم إلا بتراضيهما ، بل يكون ذلك كالفتوى منه . وهذا الخلاف في مسألة التحكيم إنما يعود إلى الحسكم في الأموال . فأما النكاح واللمان والقذف والقصاص والحدود : فلا يجوز التحكيم فيها إجماعا .

## فصل

ولا يقضى على غائب إلا أن يحضر من يقوم مقامه ، كوكيل أو وصى ، عند أبي حنيفة . وعند الثلاثة . يقضى عليه مطلقاً .

و إذا قضى لإنسان بحق على غائب ، أو صبى أو مجنون . فهل بحتاج إلى تحليفه ؟ للشافعي وجهان . أصحهما : نعم . وقال أحمد : لا يحتاج إلى إحلافه .

ولو نسى الحاكم ما حكم به فشهد عنده شاهدان أنه حكم بذلك . قال مالك وأحمد : تقبل شهادتهما . و يحكم بها . وقال أبو حنيفة والشافعى : لاتقبل شهادتهما ، ولا يرجع إلى قولهما حتى يذكر أنه حكم به .

### فصل

لو قال القاضى فى حال ولايته: قضيت على هذا الرجل بحق أو بحد. قال أبو حنيفة وأحمد: يقبل منه و يستوفى الحق والجد. وقال مالك: لايقبل قوله حتى يشهد معه عدلان أو عدل. وعن الشافعى قولان. أحدهما: كذهب أبى حنيفة. وهو الأصح. والثانى: كذهب مالك.

ولو قال بعد عزله : قضيت بكذا فى حال ولايتى . قال أبو حنيفة ومالك والشافعى : لا يقبل منه . وقال أحمد : يقبل منه .

### فصل

حكم الحاكم لايخرج الأمرعما هو عليه فى الباطن . و إنما ينفذ حكمه فى الظاهر فإذا ادعى مدع على رجل حقا ، وأقام شاهدان بذلك . فحكم الحاكم بشهادتهما . فإن كانا قد شهدا بحق وصدق . فقد حلّ ذلك الشيء المشهود به للمشهود له ظاهراً و باطناً . و إن كانا قد شهدا بزور . فقد ثبت ذلك الشيء للمشهود له ظاهراً وباطناً . و إن كانا قد شهدا بزور . فقد ثبت ذلك الشيء للمشهود له ظاهراً بالحسكم . وأما فى الباطن ، فيما بينه و بين الله عز وجل : فهل هو على ملك المشهود عليه كما كان ، سواء كان ذلك فى الفروج أو فى الأموال ؟ هذا قول مالك والشافعى وأحمد . وقال أبو حنيفة : حكم الحاكم إذا كان عقداً أو فسخاً بحيل الأمر على ماهو عليه ، و ينفذ الحسكم به ظاهراً و باطناً .

واتفقوا على أن الحاكم إذا حكم باجتهاده ، ثم بان له اجتهاد يخــالفه . فإنه لا بنقض الأول . وكذا إذا وقع حكم غيره فلم يره . فإنه لا ينقضه .

فروع : أوصى إليه ولم يعلم بالوصية . فهو وصى ، بخلاف الوكيل بالاتفاق . وتثبت الوكالة بخسبر واحد عند أبى حنيفة . ولا يثبت عزل الوكيل إلا بعدل أو مستورين . وعند الثلاثة : يشترط فيهما العدلان . قال : ولو قال قاض عُزِل لرجل : حكمت عليك لفلان بألف ثم أخذها ظلماً . فالقول قول القاضى بالاتفاق . وكذا لو قال : قطعت يدك بحق ، فقال : بل ظلماً . انتهى

المصطلح : وهو نوعان .

النوع الأول: في معرفة مايحتاج إليه القاضى . ومايستحب له فعله ، ومايتعين عليه إتقان وضعه ، ومعرفة كيفيته ، مماهو متعلق بوظيفة القضاء ، من رسم الكتابة التي يكتبها القاضى : من العلامة وموضعها ، إلى الرقم وموضعه ، وكيفية ما يكتب

لكل واحد على اختلاف المراتب . وكيفية وضع التوقيع .على الهامش و بيان التاريخ ، وكيفية وضع الحسبلة وموضعها ، ومايكتب على المحاضر ، وصورة المجالس وأوراق الاعتقالات ، وقصص الاستدعا والتقارير والفروض . وغير ذلك مما ينبغى الاعتنا وبه ، وكثرة التأمل له ، و إتقانه إتقاناً جيداً لا يحتاج معه إلى تردد في حالة من الحالات .

النوع الثانى: فيما يتعلق بوظيفة القضاء من التواقيع والتسجيلات ، وتفويض الأنظار والتداريس . والنظر على الأوقاف الجارية تحت نظر الحكم العزيز ونصب الأمناء والقوام على الأيتام الداخلين تحت حجر الشرع الشريف ، وغير ذلك من التعلقات التي هي منوطة بحكام الشريعة المطهرة .

ويشتمل هذا النوع على صور سيأتى بيانها .

أما النوع الأول ، فأول مايذكر فيه : موضع العلامة . وهو توعان . أحدهما : ماهو مصطلح الشاميين .

فأما مصطلح المصريين: فهو أن القاضى إذا حكم بحكم ، أو ثبت عنده شى و في مضمون كتاب من الكتب . فذلك الكتاب لا يخلو: إما أن يكون الحاكم الذي يكتب علامته فيه هو الحاكم في أصله بعد سماع الدعوى فيه وسماع البينة واستيفاء الشرائط الشرعية أولا . فإن كان هو ، فالقاضى بكتب علامته في باطن هذا المسكتوب عن يسار البسملة . و إن كان الحكم في ظاهر المكتوب باطن هذا المعلامة في ظاهره عن يسار البسملة ، ويكتب في الموضع الذي يخليه الكاتب في وسط السطور بعد الترجمة : التاريخ بخطه . و يكتب في آخره الحسبلة بخطه . و يكتب في آخره الحسبلة .

وأما فى اصطلاح الشاميين ، وهم الذين يكتبون إشهاداً على القاضى بالنبوت والحكم والتنفيذ : فإن القاضى يكتبعلامته فى باطن المكتوب عن يسار البسملة ثم يكتب فى هامشه بخطه ما يشهد عليه به من الثبوت والحاكم والتنفيذ ، ثم يرقم بكتب فى هامشه بخطه ما يشهد عليه به من الثبوت والحاكم والتنفيذ ، ثم يرقم

للشهود، ويكتب الكاتب الاشهاد عليه في ظاهر المكتوب، مجرداً عن علامة وغيرها.

ولا بد للقاضى من علامة يعرف بها من بين الحكام. وإذا اختار علامة لايغيرها. فهو الأولى ، إلا أن يكون نائباً فيرتقى أصلا ، أو ينتقل من بلد إلى بلد فيكون للتغيير موجب ، ولا يلتبس على الناس. فأما إذا كان نائباً فمدة نيابته لايغير علامته. وكذا إذا كان أصلا ولم ينتقل فلا يغير علامته.

# وصور العلامة:

الحمد لله على نعمه ، الحمد لله رب العالمين . الحمد لله على كل حال . الحمد لله الطيف في قضائه ، الحمد لله المحادى للحق ، الحمد الله الحكم العدل ، الحمد لله ناصر الحق .

أو أحمد الله كثيراً ، أو أحمد الله بجميع محامده ، أو الحمد الله الغنى القوى . وهذه كانت علامة شيخنا شيخ الإسلام قاضى القضاة شهاب الدين أحمد بن حجر . رحمه الله تعالى .

وتكون العلامة فى المحل المذكور من « الرحيم » إلى آخر المكتوب بالقلم الغليظ .

واعلم أن العلامة لا تكتب إلا بعد تأدية شهادة الشهود عند القاضى فى المكتوب.

فإذا تمكل أداؤهم ، أو أداء من يستغنى به الحاكم منهم ، من اثنين فصاعداً : رقم لهم . ولا يعلم قبل الأداء . وهو بالخيار بعد الأداء ، إن شاء علم ثم رقم للشهود و إن شاء رقم لهم ثم علم . فإذا فرغ من العلامة انتقل إلى التوقيع على المكتوب ، وموضعه تحت باء البسملة على جنب المكتوب على رأس أول سطر منه . فإن كان التوقيع على طريقة المصريين كتب « ليسجل خاصة » وكاتب الحكم يتصرف في ألفاظ التسجيل ، ويأتي بالثبوت والحكم ، أو بالتنفيذ على مقتضى

القاعدة المطلوبة فى تلك الواقعة . و يخلى موضعًا للتاريخ . و يخلى للحسبلة كما تقدم . و إن كان فى القضية خلاف نبه عليه فى إسجاله .

و إن شاء القاضى كتب «ليسجل بثبوته» أو «ليسجل بثبوته والحكم بموجبه» أو «ليسجل بثبوت أو «ليسجل بثبوت ماقامت به البينة فيه والحكم به » .

و إن كان التوقيع على طريقة الشاميين: كتب القاضى على الهامش من ابتداء أول سطر من سطور المكتوب ماصورته « ليشهد بثبوته والحم بموجبه » و يذكر فى خطه جميع مايشهد به عليه أصلا وفصلا . و إن كان فى المسألة خلاف . فيقول «مع العلم بالخلاف ، و بالله المستعان» والإسجال أقوى من الإشهاد . وسيأتى بيان معرفة الإسجال والاشهاد فى موضعه .

واعلم أن التوقيع على المكاتب الشرعية مرتب على مقتضيات ماشرح فيها وعلى ماشهد به فيها ممايسوغه الشرع الشريف المطهر . وكل مكتوب يوقع فيه على هامشه بحسب ماشهد فيه . وذلك كله دائر بين ثبوت وحكم بالموجب ، أو ثبوت وحكم بالصحة ، أو ثبوت وتنفيذ ، أو ثبوت مجرد .

وأما مايتعلق بمعرفة الرقم في المكاتيب الشرعية ومساطير الديون وغيرها . فذلك متفاوت باعتبار شهادة الشهود . فإن كانوا من المعدلين الجالسين في المراكز على رأى الشاميين ، أو في الحوانيت على رأى المصريين . فيرقم لكل واحد بمن شهد عنده « شهد عندى بذلك » و إن كانوا من غير الجالسين . فإن كان القاضى يعرف عدالتهم ، فيرقم لهم على نحو ماتقدم ذكره أيضاً . و إن كان الايعرف عدالتهم . فيطلب التزكية من صاحب الحق . فإذا زكوا بين يديه رقم تحت كل واحد « شهد بذلك وزكى » والأحوط أن يكتب المزكى تزكيته تحت خط الشاهد في المكتوب الذي أدى عند القاضى فيه .

\* وصورة مايكتب المزكى «أشهد أن فلان بن فلان ، الواضع خطه أعلاه

عدل رضى لى وعلى » وهذا هو المتعارف فى التزكية فى زماننا . وأما على مذهب الإمام أبى حنيفة : لو قال «عدل» فقط كان كافياً ، أو قال « لا أعلم إلا خيراً » من غيرأن يقول « أشهد » كان كافياً أيضاً .

واعلم أن المزكى لابد أن تسكون عدالته معروفة عند الحاكم ، محيث يثق بقوله فى التزكية . و إن كان القاضى يعرف عدالة البعض دون البعض كتب لمن عرف عدالته . وزكى بين يديه «شهد عندى بذلك » و يكتب للذى لم يعرف عدالته وزكى بين يديه «شهد بذلك عندى وزكى » وأما الذى يكون بين هذا وذلك فيكتب له «شهد بذلك عندى » والذى شهد وما زكى يكتب له «شهد » فقط ، ومن هو أعلى منه بقليل ، كالمستور ، يكتب له «شهد بذلك » .

وقد يشهد في بعض المكاتيب من يكون كبيراً يصلح القضاء، أو وزيراً معظماً، أو وكيل بيت المال، أو كاتب السر، أو ناظر الجيش، أو بمن يكون في هذه الرتبة . فإذا شهد عند القاضي أحد من هؤلاء فيرقم له « أعلمني بذلك ، أو أخبرني بذلك بلفظ الشهادة . أسبغ الله ظلاله ، أو أعاد الله علينا من بركته . أو فسح الله في مدته، أو نفع الله به و بعلومه » أو مايناسب هذه الأدعية . فإن كان نائب السلطان ، كتب له « أعلمني بذلك بلفظ الشهادة ، أعز الله أنصاره » وقد يشهد عنده من يكون من أهل الفتوى والتدريس ، أو رئيساً كبيراً ، أو موقعاً في الدست . فيرقم له يكون من أهل الفتوى والتدريس ، أو رئيساً كبيراً ، أو موقعاً في الدست . فيرقم له « شهد عندي بذلك أيده الله تعالى ، أو أعزه الله تعالى من فضله ، أو أدام الله سعادته ، أو أعز الله نصره » .

والرقم تحت شهادة من ذكرنا بكون بالقلم الشخين قلم العلامة . والأولى أن يرقم لكل شهادة برقم على حدة تحتها . و إن جمع ورقم فهو كاف . مثل أن يكتب « شهد الثلاثة عندى بذلك » أو « شهد الأربعة ، أو الخسة عندى بذلك » بشرط أن يكونوا فى العدالة سواء . هذا ما يتعلق بالرقم . فأما ما يتعلق بالكتابة على الأوصال : فيكتب بقلم العلامة على كل وصل

« حسبى الله » أو « ثقتى بالله » أو «الوصل صحيح . كتبه فلان» أو « يقينى بالله يقينى بالله يقينى » أو « الحمد والشكر لله تعالى » فإن حصل التوقيع على بعض الأوصال اكتنى بذلك .

وأول شرط يحتاج إليه القاضى فيما يثبته ،أو يحكم بموجبه ، أو بصحته ، بما يدخل تحت قلم الملامة والتوقيع والرقم ، كما تقدم : تصحيح الدعوى فى ذلك كله وسماعها . إما على المقر نفسه ، أو البائع ، أو الراهن ، أو الواقف ، أو غيره ، أو على وكيل الذى تثبت وكالته عنده بالطريق الشرعى . و إن كانت الدعوى على وكيل بيت المال فى وجهه ، أو على شخص من جهته ، أو على ناظر الأيتام . فقد جرت العادة فى ذلك على أن القاضى يكتب فى قرنة المكتوب اليمنى على يمين قارى المكتوب عند قراءته « ادعى به » بالقلم الغليظ الذى يكتب به العلامة . والأولى أن يكتب « ادعى به فى وجه القاضى فلان الدين وكيل بيت المال المعمور أيده الله تعمالى » و إن كانت الدعوى على شخص من جهته بإذنه وتوكيله إياه فى سماعها كتب « ادعى به فى وجه فلان الدين الوكيل الشرعى فى سماع الدعوى عن القاضى فلان و ادعى به فى وجه فلان الدين الوكيل الشرعى فى سماع الدعوى عن القاضى فلان الدين وكيل بيت المال المعمور أيده الله تعالى » وكذلك فى حق ناظر الأيتام ، الدين فى هذا التوكيل من جهته وكيل بيت المال أو ناظر الأيتام بحتاج إلى كتابة فصل بالتوكيل .

\* وصورته: أشهدنى سيدنا العبد الفقير إلى الله تعالى القاضى فلان ، أو الشيخ فلان الدين ، وكيل بيت المال المعمور بالمدينة الفلانية ، أو ناظر الأيتام بالمكان الفلانى . أسبغ الله ظلاله ، على نفسه السكريمه : أنه وكل فلان بن فلان في مماع الدعوى بسبب كذا وكذا ، المتضمن ذلك المكتوب المسطر بأعاليه ، توكيلا صحيحاً شرعياً قبل ذلك منه قبولا شرعياً . وشهدت عليهما بذلك في تاريخ كذا . فإذا أدى الشهود شهادتهم في هذا الفصل عند القاضى سمع الدعوى وعمل فإذا أدى الشهود شهادتهم في هذا الفصل عند القاضى الموضع الذي بيناه . محقتضى ما ذكرناه . وكتب ما قدمناه من علامة الدعوى في الموضع الذي بيناه .

واعلم أن ثم مسائل لايحتاج إلى دعوى فيها يأتى بيانها فى كتاب الدعوى والبينات .

\* وصورة ما يكتبه القاضى على البعدية فى موضع العلامة « جرى ذلك » أو « جرى الأمر كذلك » أو « جرى ذلك كذلك » و يكتب فى أسفل المكتوب بعد انتها، المكلام التاريخ بخطه فقط ، وَالسَّنة بخط كاتب الحم . ثم يكتب القاضى الحسبلة بخطه . ومنهم من يقول : لا يحتاج إلى كتابة القاضى التاريخ والحسبلة فى البعدية ، بل كتابته « جرى ذلك » فيه كفاية .

وكذلك يكتب القاضى على صور الدعاوى التى يدعى بها عنده ، وتقوم فيها البينة ، ويسبك الحكم فى آخرها بما يقع به الحكم . وعلى هذا جرت عادة الحكام فى صور الدعاوى التى يقع الحكم فيها . وفى المجردة عن الحكم ؛ إذ هى صورة حال .

وإن وقع الاشهاد على شخص بشى، من الأشياء التى تقع عند الشهود ، وآل الأمر إلى صدور الإشهاد بذلك الشى، فى مجلس الحكم العزيز . فهذا الإشهاد لايخاو إما أن يُصدّر الكاتب إشهاده بذكر مجلس الحكم العزيز ، أو يؤخر ذكره عن الإشهاد ، ويختم به .

ومثال الأول: حضر إلى مجلس الحسكم العزيز الفلانى: فلان ، أو بمجلس الحسكم العزيز بين يدى متوليه سيدنا فلان ، أشهد عليه فلاناً . أو بين يدى سيدنا فلان الدين . أشهد عليه فلاناً .

ومثال الثانى : حضر إلى شهوده فلان ، وأشهد عليه بكذا وكذا . أو أشهد عليه فلان شهوده إشهاداً شرعياً ، أو أقر فلان الفلانى إقراراً شرعياً ، أو تصادق فلان وفلان على كذا وكذا . فإذا انتهى الكلام فى ذلك إلى آخره كتب قبل التاريخ « وذلك بمجلس الحكم العزيز الفلانى » أو « وقع الإشهاد عليه بذلك بمجلس الحكم العزيز الفلانى » أو « وذلك بعد تقدم دعوى شرعية صدرت بينهما

في ذلك بمجلس الحكم العزيز الفلانى ، واعتراف المشهود عليه ، أو المشهود عليهما بذلك لديه . أحسن الله إليه » ويؤرخ .

\* وصورة ما يكتب القاضى على هذا الإشهاد إن احتيج إلى خطه فيه : اعترف عندى بذلك ... أو اعترفا بذلك عندى ، أو سمعت اعتراف المشهود عليه ، أو عليهما بذلك في تاريخه .

 \* وصورة ما يكتب للقاضى على الفروض موضع العلامة « فرضت ذلك أ وأذنت فيه » ويكتب التاريخ بخطه والحسبلة كما تقدم .

\* وصورة مايكتب القاضى فى كتاب القسمة الصادرة بين الشريكين بإذنه موضع العلامة . ويكتب تحتما « أذنت فى ذلك على الوجه الشرعى » ويكتب التاريخ والحسبلة بخطه أيضاً .

\* وصورة ما يكتب القاضى على تفويض أمر صغير إلى شخص أقامه متكلما عليه موضع الملامة « فوضت ذلك إليه ، وأذنت له فيه على الوجه الشرعى » وكذلك يكتب لمن فوض إليه التحدث على وقف من الأوقاف الجارية تحت نظره \* وصورة ما يكتب القاضى على مكتوب قد اتصل به بالنقل ، إما نسخة

أو سجل على هامش المسكتوب محاذاة رأس البسملة الشريفة « لينقل به نسخة ، أو سجل على هامش المسكتوب محاذاة رأس البسملة الشريفة « لينقل به نسختان ، أو لينقل به سجل » و إن كان المراد أكثر من ذلك : كتب « لينقل به نسختان ، أو سجلان » وسيأتى بيان الفرق بين النسخة والسجل فيما يتعلق بكاتب الحكم .

\* وصورة ما يكتب القاضى على تنفيذ حكم آخر تضمن إذنا من ذلك القاضى ليسجل بثبوته وتنفيذه و إمضاء الآذن المذكور فيه . و إن كان التنفيذ يشمل الحكل . فعلى هذا لقائل أن يقول : التنفيذ يتعلق بصيغة الحكم له بالإذن . فيكأن الثانى نفذ الحكم ، وما أمضى الآذن . فإذا خرج بإمضاء الآذن زاده قوة ، ورفع قول من يقول بهذا التوهم .

\* وصورة ما يكتب القاضي على المحاصر من الإذن في كتابتها على ساثر

أنواعها . فأول ما يرفع إليه السؤال : في كتابة محضر يتضمن كيت وكيت . فإذا رفع إليه . نظر في نفسه ، وفكر ودقق النظر . فإذا رآه مما يسوغه الشرع الشريف كتب تحت السؤال من جهة اليسار « ليكتب » فإذا سطره كاتب الحسكم وأرخه وذيله . يذكر إذن الحاكم الآذن في كتابته ، بمقتضى خطه الكريم أعلاه . ويكمل بالشهود العدول « ادعى به عند القاضى الآذن » ويكتب القاضى علامة الدعوى كا تقدم . فإذا قامت البينة رقم لهاكما تقدم ، وكتب على هامشه « ليسجل بثبوته كا تقدم ، فإذا قامت البينة رقم لهاكما تقدم ، أو « ليشهد بثبوته » أو « الحسكم به ، أو بموجبه و بالله المستعان »كما تقدم . ويكمله كاتب الحسكم بالإسجال أو الاشهاد أو بموجبه و بالله المستعان »كما تقدم . ويكمله كاتب الحسكم بالإسجال أو الاشهاد بما قامت به البينة فيه على اختلاف الأنواع .

- \* وصورة ما كتب القاضى على صلح ليتيم ادعى له على شخص بإذنه « أذنت فى ذلك ، والمنسوب إلى فيه صحيح » و يكتب فى آخر الصلح «حسبنا الله ونعم الوكيل » من غير علامة ولا توقيع على هامش .
- \* وكذلك يكتب على صورة المجلس المتضمنة الحكم بشفعة الخلطة أو الجوار « أذنت فى ذلك » سطراً بغير علامة . وتحت « أذنت فى ذلك » سطراً آخر « المنسوب إلى فيه صحيح » ويكتب التاريخ بخطه و بحسبل
- \* وصورة ما يكتب القاضى على قصص السؤالات بالاستقرار فى الوظائف الدينية الجارية تحت نظر الحكم العزيز. مثل إمامة مسجد، أو قراءة، أو نظر، أو خدمة . أو غير ذلك ، بحكم وفاة أو شغور « ليُجَبُ إلى سؤاله على الوجه الشرعى » أو « ليجب إلى سؤاله ، وليستقر فى ذلك على الوجه الشرعى » .
- \* وصورة ما يكتب القاضى على أوراق الإشهادات بالنزول لشخص من الناس عن وظيفة من الوظائف الدينية «ليمض فى ذلك بالطريق الشرعى » أو «ليمض النزول المذكور ، وليستقر المنزل له فى ذلك على الوجه الشرعى » أو «أمضيت ذلك وقررت النزول له فى الوظيفة المذكورة بما لها من المعلوم ، وأذنت له فى المباشرة

وقبض المعلوم المستقر صرفه إلى آخر وقت على الوجه الشرعي » و يؤرخ .

\* وصورة ما يكتب القاضى على ورقة الإحضار التى ترفع إليه بطلب غريم للطالب، عليه دعوى شرعية « ليحضر إلى مجلس الشرع الشريف المعلم » بالقلم الفليظ قلم العلامة ، ومن الحكام من يكتب « ليحضر » فقط. ومنهم من يكتب «ليحضر إلى مجلس الحكم العزيز» ومنهم من يكتب «أجب خصمك إلى مجلس الحكم . كما نص عليه فى فتاوى قاضى خان » ومنهم من يكتب « أجب خصمك إلى مجلس القضاء . كما نص عليه فى الفتاوى الظهيرية » وفى الحقيقة : المعنى واحد .

\* وصورة ما يكتب القاضى على ورقة الاعتقال « ليعتقل » بقلم العلامة في وسط الطُّرة ، فإن كان صاحب الحق يختار الترسيم واتفقا عليه . أو رأى القاضى الترسيم دون الحبس . فيكتب « ليرسم عليه » بقلم العلامة من غير «ليعتقل» و إن اتفقا قبل أن يعلم القاضى عليها على مبلغ أقل مما في ورقة الاعتقال ، كتب « ليعتقل على مبلغ كذا » فقط .

\* وصورة ما يكتبه القاضى على توقيع نائبه فى الحكم ، إذا كتبه كاتب حكمه عنه بإذنه ، يكتب تحت البسملة وسطر من الخطبة علامته التي يكتبها على الإسجالات والمكاتيب الحكية بقلم ثخين ، ويكتب الحسبلة فى آخره ، بعد أن يكتب كاتب الحكم التاريخ بخطه .

\* وصورة ما يكتب القاضى فى عقد عقده ، أو عقد مجضوره . وهذه الكتابة محلها من الصداق موضع العلامة . فإن كان العاقد له قاضى قضاة الشافعية ، كتب فى الموضع المذكور بالقلم الغليظ «عقده بينهما على الوجه الشرعى فى التاريخ المعين فيه فلان بن فلان الشافعى » و إن كان حنفياً ولم يحضره شافعى : كتب كذلك في الموضع المذكور. و إن احتيج إلى كتابة أحد من بقية القضاة غير الشافعى بمن حضر . فيكتب مما يلى هذا الموضع إلى جهة البسملة ، أو على رأس الهامش مما

يلى باء البسملة « عقده بينهما . أيده الله تعالى بحضورى فى تاريخه ، وكتبه فلان الفلانى » ومن دون هؤلاء يكتب فى هامش الصداق « عقده بينهما على الوجه الشرعى فلان الفلانى » أو « حضر هذا العقد المبارك الميمون فلان الفلانى » .

\* وصورة ما يكتبه القاضى على إشهاد قاض آخر ، كان قد شهد عليه فى تاريخ متقدم ، ثم مات شهود ذلك الأصل ، ولم يبق ممن شهد على ذلك القاضى المتقدم غير هذا القاضى الحى ، يوقع على هامش المكتوب الذى يريد صاحبه ثبوته ، أوعلى نسخته المنقولة من أصله ليسجل بثبوته بطريق مشروع ، و إن كان فيه حكم فيكتب «ليسجل بثبوته وتنفيذه بطريق مشروع » وهذا معنى القضاء بالهلم . وذلك الحاكم لا يخلو : إما أن يكون شافعياً أو حنفياً أو غيرهما ممن لايقضى بالعلم . فإن كان غير شافعى : فلا يصرح الكاتب فى الإسجال على الحاكم بأكثر مما وقع له به ، بل « يزيد بطريق مشروع يثبت بمثله الحقوق الشرعية فى الشرع الشري الشرعة فى الشراعة فى المسراذى هو قاض على القاضى الأول : أن يكون مقلداً للقضاء فى محل ولايته فى المصر الذى هو قاض فيه ، كا هو مشروط فى جواز القضاء بالعلم . والله أعلم .

فائرة: الثبوت المجرد ليس بحكم . وقالت الحنفية: هو حكم . وقال الشيخ تقى الدين السبكي الشافعي: اختلف أصحابنا . هل الثبوت حكم أم لا ؟ والمختار عندي: التفصيل بين أن يثبت الحق ، و بين أن يثبت السبب. فإذا ثبت السبب كقوله « ثبت عندي أن فلانا وقف هذا » فليس بحكم . لأنه بعد ذلك يتوقف على نظر آخر . هل ذلك الوقف صحيح أم باطل ؛ لأنه قد يكون على نفسه ، أو منقطع الأول ونحو ذلك . و إن أثبت الحق ، كقوله « ثبت عندي أن هذا وقف على الفقراء ، أو على فلان » فهو في معنى الحكم . لأنه تعلق به حق الموقوف عليه . ولا يحتاج إلى نظر آخر . و إن كان صورة الحكم \_ وهو الإلزام \_ عليه . ولا يحتاج إلى نظر آخر . و إن كان صورة الحكم عن الحاكم أن

يحكم له ، لم يلزمه حتى يتم نظره . وفي الثانى : يلزمه . لأن في الثبوت مايجب الحكم به قطعاً . ورجوع الشاهد بعد الثبوت وقبل الحكم لم أره منقولا . والذي أختاره : أن في القسم الثاني كالرجوع بعد الحكم ، ولا يمنع الحكم . وفي القسم الأول : يمنع . انتهى كلامه .

فرع: قال: ونقل الثبوت فى البلد فيه خلاف . والمختار عندى فى القسم الثانى : القطع بجواز النقل ، وتخصيص محل الخلاف بالأول . والأولى فيه الجواز وفاقا لإمام الحرمين تفريعاً على أنه حكم بقبول البينة .

فائرة: الحكم بالموجب صحيح. ومعناه الصحة ، مصونا عن النقض. كالحكم بالصحة ، و إن كان أحط رتبة منه . فإن الحكم بالصحة يستدعى ثلاثة أشياء: أهلية التصرف، وصحة صيغته ، وكون التصرف في محله . والحكم بالموجب يستدعى الأولين فقط . وها : صحة التصرف ، وصحة الصيغة . والأصح أن الثبوت ليس محكم . وقالت الحنفية : الثبوت حكم . انتهى .

النوع الثانى فيما هو متعلق بوظيفة القضاء

من التواقيع وغير ذلك مما تقدم ذكره من الأمور المنوطة بحكام الشريمة المطهرة .

و يشتمل هذا النوع على صور . منها :

توقيع بنيابة الحكم ، والمستنيب قاضى القضاة شهاب الدين أحمد . والنائب شمس الدين محمد :

الحمد لله الذى نور مطالع أفق المناصب الدينية بشمس الدين ، وأوضح به منهاج الحق فأصبح الناس من سلوك سبيله على يقين ، ورفع له مع الذين أوتوا السلم درجات ، ورقاه فيها بطريق الاستحقاق إلى أعلى رتب المرتقين . وزينه بالتقوى والورع ، وتولاه فيما ولاه . والله ولى المتقين .

أحمده حمد عبد ألهمه الله الحكمة . فوضع الشيء في محله ، وأقام شعار العلماء حين وُسَد الأمر إلى أهله . وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لاشريك له . شهادة مقرونة بالإخلاص في حب محمد ، ضامنة لقائلها حسن العاقبة . فما ذهب له وقت الا وعاد ، والعود أحمد . وأشهد أن سيدنا محمداً عبده ورسوله الذي سلَّ سيف الشريعة المطهرة . فأنفذ الله حكمه وأمضاه ، وأقام بينة شرفه على المرسلين والأنبياء . فما منهم إلا من أجاز ذلك وارتضاه . وألزم نفسه وأمته العمل بمقتضاه . صلى الله عليه وعلى آله وصبه الذين نفذوا ماثبت عنده ، وأوصلوه بأثمة الإسلام من أمته . صلى تشد من أعرب بأدائها عن السؤال أن يلحن محجته وتدوم ، مافرج العلماء مضايق الجدال في الدروس ، وقبلت ثنور الأقلام وجنات الطروس ، وسجدت خلف الإمام أحمد في محراب تقليد على الرءوس . وسلم تسليا كثيراً .

و بعد ، فإن منصب الحسكم العزيز تحجة الحق التي لا ترى فيها عوجاً ولا أمتاً ، وحجة الصدق التي بها يتفرق أهواء الذين تحسبهم جميعاً وقلوبهم شتى ، و بهديه بهتدى المهتدون إلى سلوك أرشد الطريقين . و يعتصم بسببه القوى من مال إلى موافقة أسعد الفريقين . وهو إذا فوض إلى ذى أمانة وديانة وأسند إلى ذى عفة وصيانة ، أجرى قضاياه على نهج السداد والاستقامة ، وسلك فيها مسلكا ماظهرت فيه لغيره علامة علاّمة (1) . فأعز به الله أحكامه .

وكان فلان ضاعف الله نعمته ، وأدام رفعته ، و بلغه من خيرى الدارين أمنيته : هو الذى نفح عطر معرفته وفاح ، ووضحت دلائل كفايته غاية الإيضاح ، وقامت البينات لدعاوى أولويته بهذا المنصب العزيز ، وأعربت في هذا النحو عن وصف فضله المفرد بجل السكلام . فلا غرو إن انتصب في الحال على التمييز ، لأنه العالم الذى أصبح في عالم الوجود ندرة . وأرشد في طريق السنة الشهباء إلى

<sup>(</sup>١) بهامش الأصل المخطوط: لعله يريد بقوله « علامة » علامة أنه سلك مسلمكا ماسبقه إليه أحد من أهل عصره. انتهى .

توليد النصرة . وهو الألمى الذى كأن أفكاره مشتملة على مسامع وأبصار ، والله الذى النه النه النه النه الله والتحبير والتحرير على القواعد . والبارع الذى له فى كل علم مقدمة تُنتج إذا سكت الواصفون فوائد ، وهو الخطيب الذى إذا تسنم ذروة منبر جاء بما يذكر فصل الخطاب فى الخطب ، وأتى من العجب العجاب بما يسحر الألباب إذا قال أو كتب ، والنشى، الذى ليس لحائم درج الأدب فى رياض الطروس تغريد إلا بسجعه ، ولا لقلم التوقيعات غبار فى عوارض ريحان الرقاع إلا ونسخها الحقق من كال وضعه . كم هبت نسمات سماته الطاهرة ، فترنم الناس بحسن إيقاعها فى الصعيد والحجاز ؟ وكم ريح بريح أريحيته أعطاف الدوح الشامى . فسرى منه نسيم قبول له إلى القاوب على الحقيقة بجاز ؟ وكم له من أحاديث فضل تسلسل مع الرواة قبول له إلى القاوب على الحقيقة بجاز ؟ وكم له من أحاديث فضل تسلسل مع الرواة عن الزهرى ، وثبت إيرادها الحسن الصحيح فى مسند أحمد بطريق الرواية عن الزهرى ؟

فلذلك استخار الله سبحانه وتعالى سيدنا ومولانا قاضى القضاة شيخ الإسلام شهاب الدين أحمد (١) الفلانى الشافعى . وفوض إلى الجناب الكريم الفلانى المشار إليه وظيفة نيابة الحكم العزيز والقضاء بالمملكة الفلانية ، أو بالمدينة الفلانية وأعمالها وكذا وكذا \_ إلى آخره \_ على أجمل العوائد ، وأكمل القواعد ، تقويضاً صحيحاً شرعياً ، تاماً معتبراً مرضياً ، وولاه ذلك ولاية تامة عامة .

فليتلق مافوض إليه بالقبول عن شيخ الإسلام . ولينشر علم علمه بين الملماء الأعلام ، ولينظر فيما يرفع إليه من القضايا والأحكام ، نظراً تبرأ به الذمة . و يحصل به الفوز العظيم يوم الوقوف بين يدى الملك العلام ، وليطلق ألسنة أقلامه فى ذلك المضمار . وليجتهد كل الاجتهاد أن يكون ذلك الرجل الذى قال فى حقه الصادق

<sup>(</sup>١) الغالب أنه شيخ الإسلام الحافظ ابن حجر العسقلاني رحمه الله

المصدوق « قاض فی الجنة » لامن القاضیین اللذین ها فی النار . ولیباشر ذلك مباشرة تفتح أبواب العلم التی عهدت من بیت جده المدرس . ولیقم فیما علی قدم محمده الناس علیه فی كل مجلس . والوصایا كثیرة . وهو باستضاءة نور شمس دینه المتین فی غنیة عنها ، ولسكن لابد فی كل الأمور منها . وملا كها : تقوی الله ، وهو بحمد الله ممن بهتدی بتقواه وفضله . و ینتفع به فی مصالح مدارس العلم وأهله . والله تعالی یزید آیامه الشمسیة نوراً یتألق كوكبه الزهری فی جبین الدهر وعر نینه ورایة هذه الدعوی یتلقاها كل سامع بیمینه ، وتدیم ثناءا ودعاءا یتلقاها القلب بتصدیقه واللسان بتأمینه . والحط السكریم ـ أعلی الله تعالی علاه ـ حجة بمضمونه ومقتضاه ، إن شاء الله تعالی . و یؤرخ .

و يحتم بالحمدلة والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم . و يخلى للقاضى بياضاً يكتب فيه الحسبلة .

\* توقيع بنيابة الحسكم العزيز . والمستنيب قاضي القضاة تاج الدين محمد . والنائب شمس الدين محمد :

الحمد لله الذي سير في بروج سماء الشريعة المطهرة شمس الدين المحمدي ، ونور بعلومه عوالم الوجود . وأعاد عيون المناصب الدينية بعوده إلى منصب الحكم العزيز قريرة ، وطالما تشوف إلى أنه إليه يعود . وكيف لايكون كذلك ؟ وقد سلك في إيضاح منهاج الحق مسلكاً حلّ به محل الجوهرة من التاج ، وكان في أيام الشهاب محود .

أحمده حمد من أحكم في ولايته لما يتولاه عقد ولائه . وخص بين أهل العلم الشريف بالأفضال التي عُدّ بها من فضلائه . وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له . شهادة موصولة في الدارين بالسعادة مقبولة لديه ، مقرونة بالإخلاص عند عالم الغيب والشهادة . وأشهد أن سيدنا محمداً عبده ورسوله الذي شرع الشرع الشريف وأعز أحكامه ، وما برحت بينة شرفه معلنة له بالأداء إلى

يوم القيامة . صلى الله عليه وعلى آله وصحبه ، الذين تمسكوا من هديه بسننه وسنته ، وأوضحوا منهاج شرعه لمن سلسكه من أثمة أمته . صلاة تكسو مفرق منصب الحسكم العزيز تاجاً . وتفيد المراتب العلية بمبساشرة من خطب إليها سروراً وابتهاجاً . وتصون القضايا عن أن يتطرق إليها مع وجوده خلل ، أو يخشى أحد معه عن طريق الحق اعوجاجا . وسلم تسليما كثيراً .

و بعد ، فإن أولى من رقمت حلل الشرع الشريف بمفاخره وأوصافه ، وألقت الأحكام الشرعية مقاليدها إلى يد عدله و إنصافه : من جددت عوائد رتبته السنية ، ووطدت قواعد سيرته الحسنة المرضية ، وأخذ من العلم الشريف بأوفر نصيبه ، وتشوفت إليه رتبته بعد فراق تشوف الحب إلى حبيبه ، ونطقت أدلة التقاليد الحكمية بفضل فصل قضائه ؛ وقضى قلمه في الحكم والقضاء بما ير بو على السهم في نفوذه ، والسيف في مضائه .

وكان فلان بمن نوه لسان الإحسان بذكره . ونبه التقى على رفعة قدره . وله ولم الله من أوه لسان الإحسان بذكره . ونبه التقى على رفعة قدره من وله وللسنة بشكره . وأضاءت فضائله حتى اشترك في إدراكها السمع والبصر . ووضحت فوائده حتى كاد يتناولها من في باع فهمه قصر . لله دره من شافعي ملأ صدور الملا بعلمه . وقاض لا تأخذه في الله لومة لائم ، ولا تعرف له مداهنة في حكمه . همه العلية لا يدرك مداها . وشيمه الطاهرة قد جعل الله إلى مراضيه هداها .

فلذلك استخار الله سبحانه وتعالى سيدنا ومولانا قاضى القضاة فلإن الدين . وفوض إلى الجناب الكريم العالى المشار إليه وظيفة نيابة الحسكم العزيز، والقضاء بالمملكة الفلانية ، أو بمدينة كذا ، وأعمالها ، على جارى عادته ومستقر قاعدته تفويضاً صحيحاً شرعياً تاماً معتبراً مرضياً .

فليتلق مافوض إليه بالقبول ، وليعلم أنه في كل مايرفع فيه من الأمور غداً بين يدى الله مسئول ، وليماشر ذلك على ماء هد إليه من جميل أوضافه . وليمض فيه على

مألف من ديانته وصيانته وعفافه . وفيا نعت من محاسنه الجيلة مايغني عن الوصايا المؤكدة والإشارات المرددة . وهو \_ بحمد الله \_ غنى عما تُشير إليه منها أنامل الأقلام ، وتحقق به من قعقعة الطروس الأعلام . وملا كها تقوى الله . والذكرى بها تنفع المؤمنين ، و يجمع بين مصالح الدنيا والدين . فليجعلها خلقه مااستطاع . فإن حكمها هو المتبع ، وأمرها هو المطاع . والله تعالى يجريه من جميل العوائد على أجمل عادة ، و يجرى جياد أقلامه في ميادين الطروس بالسعادة بمنه وكرمه ، والخط العالى \_ أعلى الله تعالى علاه \_ حجة بمضمونه ومقتضاه ، ويكمل على في ماسبق .

\* توقيع بنيابة الحسكم العزيز . والمستنيب قاضى القضاة جلال الدين محمد . والنائب ناصر الدين محمد :

الحمد لله ناصر الدين القويم . وحافظ نظامه ، ومعيد بركة التقوى على متزودها في بداية كل أمر وختامه ، ومؤيد كلة الشرع الشريف بإحكام قواعد أحكام خكامه ، وجامع طرفى السعادة والسيادة لمن قلده منهم أمانة هديه ، وشكر فى إقامة منار الحق حسن مقامه . نحمده حمد من نشد ضالته فوجدها . ووعدت وظيفته برده إليها ، فسرت حين أنجز الله لها ما وعدها . ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، شهادة ندخرها ليوم فصل القضاء . ونرجو أن يمنحنا بها فى جنات عدن الرضى . ونشهد أن سيدنا محمداً عبده ورسوله ، الذى أعاد به الحق إلى نصابه ووسد بشريعته الأمر إلى أربابه . ومهد بسنته سنن العدل فدخلت إليه الأمة من أبوابه . صلى الله عليه وعلى آله وصحبه قضاة الدين وهداته . وكفاة الحق وحاته . أبوابه . صلى الله عليه وعلى آله وصحبه قضاة الدين وهداته . وكفاة الحق وحاته . صلاة دائمة باقية ماتتابع الدهر بشهوره وأيامه وساعاته . وسلم تسليا كثيراً .

و بعد ، فلما كان منصب الحسكم العزيز محبعة المدى لمن اهتدى ، وحبعة الصدق الذى لا يمحى اسمه ولا يندرس رسمه أبداً ، وهو الشرع الذى تحوم على ورده الهم ، ويكشف به خطب الباطل إذا ألمّ وادَّلَهَمَّ . تعين أن لايؤهل

لارتقاء ذروته العلية ، و إعلاء درجته الرفيعة السنية ، إلا من ترقى بالديانة والعلم أحسن رقى . وسحب ذيل الصيانة والحكم سحب طاهر نتى ، وشهد شرف سلفه بصلف خلفه واستند إلى بيت علم مشهور ، وحلم عند أرباب الدولة مشكور .

وكان فلان أدام الله تأييده وتسديده ، ووفر من الخيرات مزيده ، ممن علمت أمانته ، واشتهرت ديانته . وحسنت سيرته . وحمدت سريرته . وعرف بالورع والعفاف ، واتصف بجميل الأوصاف . وراض نفسه حتى ملكها . وعرف طرق الصواب فسلكها . وافتخرت به المناصب الدينية ، افتخار السماء بشمسها ، والدوحة بغرسها ، والافهام بادراك حسها ، والدولة بأمينها ، والشريعة المطهرة بمحمد حوزتها ، وناصر دينها .

فلذلك استخار الله سبحانه وتعالى سيدنا ومولانا قاضى القضاة فلان الدين ـ أدام الله أيامه الزاهرة . وأسبغ نعمه عليه باطنة وظاهرة ، وجمع له بين خيرى الدنيا والآخرة \_ وفوض إلى الجناب العالى الفلانى . المشار إليه \_ أفاض الله نعمه عليه نيابة الحكم العزيز بالمكان الفلانى ، عوضاً عمن هو به بمفرده من غير شريك له فى ذلك ، على جارى عادته ومستقر قاعدته ، تفويضاً صحيحاً شرعياً ، تاماً معتبراً مرضياً ، لما تحققه من نزاهته وخيره ، واستحقاقه لذلك دون غيره ، ووثوقه بأمانته وديانته . واعتماداً على كفاءته وكفايته ، راجياً براءة الذمة بولايته .

فليباشر ما فوض إليه من هذه النيابة ، راقيا ذروتها العلية بقدم التمكين . متلقياً رايتها المحمدية باليمن واليمين . عالما أن مقلده ـ شد الله به عضده . وكبت أعداءه وحُسَّده ـ قد قلده عقد ولائه اليمين ، واعتمد على كفايته فى براءة ذمته ، وما اعتمد إلا على القوى الأمين ، فايرع بسداد أحكامه الرعايا ، وليفصل بقوله الفصل الأحكام والقضايا . وليحفظ أموال الغياب والأيتام . وليمين النظر فيا يرفع إليه من دعاوى الأخصام ، ولينظر فى الأوقاف المبرورة ، وليجريها على مقتضى شرط واقفيها ، وليسترفع حسباناتها لمستحقيها من جباتها ومباشريها والمتحدثين شرط واقفيها ، وليسترفع حسباناتها لمستحقيها من جباتها ومباشريها والمتحدثين

فيها . ولينتصب لتنفيذ الأحكام وكشف المظالم ، ولينصف المظاوم من الظالم ، ولينتصب لتنفيذ الأحكام وكشف المظالم ، ولينتصب لناهود بذلك القطر نظر المحاسب فيا جل ودق . ولا يرخص لأحد منهم في العدول عن الحق . وليراجع مستنيبه فيا يشكل عليه . ليكون اعتماده فيا يشير به إليه . والوصايا كثيرة . وهو بحمد الله إمام هدى يهتدى به من ائتم ، وفاضل كمل به شرف بيته الكريم وتم . ومثله لا يحتاج إلى تأكيد وصية ، لل لديه من مواد الأدب ومزايا الألمية . وملاك ذلك كله التقوى . والتمسك بسبها الأقوى ، في السر والنجوى ، وهو من سلوك نهجها القويم على يقين . والله ولى المتقين . والله ولى المتقين . والله تعالى ينفعنا و إياه بهذه الذكرى التي ألزمته تأهيل الغريب . وأنزلته في جوار سيد وحبيب . والخط العالى \_ أعلاه الله تعالى \_ أعلاه حجة بمقتضاه ، ويؤرخ . ويكمل على نحو ماسبق .

\* توقيع بالاستمرار في نيابة الحسكم العزيز، والنائب شهاب الدين أحمد:
أما بعد حمد الله الذي جعل شهاب الدين، لم يزل ينتقل في درجات سعده،
والصلاة والسلام الأتمين الأكملين الأفضلين على سيدنا محمد الذي أيده الله بنصر
من عنده، وعلى آله وصحبه الذين عرفوا قدر ما أنعم الله عليهم به، فزادهم من فيض
بره ورفده. صلاة وسلاما دأممين دواماً لا غاية لحده، ولا نهاية لعده.

و بعد ، فإن أولى من رفعت مراتبه ، وأنارت بنور الاقبال كواكبه ، ونشرت بين فضلاء الزمان عصائبه : مَن فضله الله بالمعرفة الكاملة والحبرة التامة ، وخصه بمزيد تمييز شهدت به الخاصة والعامة . وتكررت على الأسماع محاسن أفعاله . واشتهرت نباهته و براعته بمداومته على اشتغاله . وحمدت فى الأحكام الشرعية طريقته . وعرفت بين ذوى المعرفة سيرته وديانته وعفته . وانحصرت فيه الحالات المطلوبة ، وشكرت همته فى ولايته حتى صار بين أقرانه أعجو بة ، إن حمدت أوصاف غيره ، أو طلعت شهب الفضائل فى الآفاق ونورها يتوقد . فشهابه فى أفق الفضل زاهر ، والإجماع منعقد على أنه أحمد .

وكان المجلس الفلاني \_ أدام الله نعمته ، ومن الخير قسمته \_ بمن استحق أن تجدد له ملابس الإنعام . وأن يجرى من الفضل العميم على عوائد البر والإكرام ، ليعود بمزيد البشر والإقبال إلى محل ولايته مجبوراً ، وينقلب إلى أهله مسروراً . فلذلك رسم بالأمر العالى القاضوى الحاكمي الفلاني \_ أسبغ الله ظلاله . وختم بالصالحات أعماله \_ أن يستمر المجلس العالى الفلاني ، المشار إليه ، فيا بيده من وظيفته ، نيابة الحريم العزيز بالمكان الفلاني بمفرده ، على جارى عادته وقاعدته . فليتلق ذلك بالقبول الزائد ، والشكر المتزايد ، وليعلم أنه في حلبة السابقين إلى هذا المنصب الجليل بذلك القطر نعم الصلة ونعم العائد . وليباشر ذلك على ماعهد من كال أدواته ، وجميل صفاته . والوصايا كثيرة . وهو محمد الله أول داع إليها من ل وحبيب . وله في ساوك مناهج التقوى أحمد العواقب المغنية عن التشبيب ، بذكرى منزل وحبيب . والله تعالى بحريه من دوام السعادة على أجمل عادة . و يمنحه من مواهبه الحسني وزيادة ، بمنه وكرمه . والخط العالى \_ أعلاه الله تعالى \_ أعلاه حجة بمقتضاه إن شاء الله تعالى . ويؤرخ و يكمل على نحو ما سبق .

# \* توقيع قاض اسمه محمد ، ولقبه شمس الدين :

الحمد الله الذي جعل شمس الشريعة المطهرة في سماء السمو مشرقة الأنوار ، وأقر العيون بما اختصت به من دوام الرفعة وحسن الاستقرار . واختار لتنفيذ الأحكام الشرعية من دلت محاسن أوصافه على أنه من المصطفين الأخيار . ومن يستوجب بوفور الألمعية الرتب العلية على الدوام والاستمرار ، وأن يبلغ بمآثره الجليلة من الاقبال غاية الإيثار . ومن تدل سياه في وجهه من أثر السجود على أنه من المستغفرين بالأسحار . نحمده حمداً خصصنا به في مواطن كثيرة بالانتصار والاستظهار . ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لاشريك له ، شهادة نقوم فيها بما يجب من الاعتراف والإقرار . وترجو بالإخلاص في أدائها الخاود في دار القرار . ونشهد أن سيدنا محمداً عبده ورسوله ، المبعوث إلى أهل الآفاق والأقطار ، والمشرفة

بنصره طوائف المهاجرين والأنصار . صلى الله عليه وعلى آله وُصحبه الذين بلغوا عنه ماجاء به من ربه بصحيح الأخبار والآثار . صلاة دائمة باقية ماتعاقب الليل والنهار. وسلم تسليماً كثيراً .

و بعد ، فإن أولى من تأ كدت أسباب تقديمه . وأحكمت موجبات تحكيمه ونفذت فتاويه وأقضيته في الرعايا ، وعول على عرفانه في فصل القضايا : من اشتهرت مآثره في البسلاد ، وجر بت أحكامه فلم يخرج عن مناهج السداد ، واختبرت تصرفاته فدلت على دينه المتين ، وفضله المبين . وكان فلان هو الجدير بهذه المعاني ، والحقيق بنشر المحامد و بث الثناء المتوالي ، أحواله في مباشرة الحكم العزيز جارية على مايرضي الله ورسوله صلى الله عليه وسلم ، وصدره الرحب محتو على خزائن العاوم . فلهذا تلقى إليه مقاليدها وتسلم ، وهو في الله شديد البأس قوى العزائم . فإذا ظهر له الحق عمل به ولا تأخذه في الله لومة لائم . ولم يلف في أفعاله ماينتقد بل ينتقي ، ولا يسند إليه من الأفعال إلا ما يوجب الخاود في دار البقاء .

فلذلك استخار الله سيدنا ومولانا قاضى القضاة فلان الدين \_أسبغ الله ظلاله. وختم بالصالحات أعماله \_ وفوض إلى الجناب المشار إليه نيابة الحكم العزيز بالملكة الفلانية وأعمالها ، على أجمل العوائد وأكل القواعد، تفويضاً صحيحاً شرعياً ، تاماً معتبراً مرضياً .

فليتلق هذا التفويض للبارك بأتم اجتهاد وأسد اعتماد . وليباشر ذلك مجرداً في تأييد الشرع الشريف عزمه ، متحلياً بخشية الله فحشية الله رأس كل حكمة ، محترزاً أن يداخل شيئاً من أحكامه ما يوجب نقض ، مظهراً خفايا الحقوق إذا جاءه خصمان بغي بعضها على بعض ، معملا فيها فكرة عن الحق غير زائفة ولا زائلة ، مراجعا عزيز علمه ، فالعلم ثلاثة : آية محكمة ، وسنة قائمة ، وفريضة عادلة . مستوضاً للقضايا المشكلة لتنجلي له كالعيان ، متوخيا مواقع الإصابة . فإن الحاكم إذا اجتهد فأصاب فله أجران . مستوصلاً من غاية المراقبة إلى أقصاها ،

متذكراً في إبدائه و إعادته من لايغادر صغيرة ولا كبيرة إلا أحصاها . محافظاً على عدم الاحتجاب عن ذوى الحاجات ، مُسَوِّياً بين الخصوم في المجلس والإقبال والإنصات . متأملا من أحوال الشهود ماتحقق فيه التأميل. معتبراً شهاداتهم الدالة على مقتضيات الجرح والتعديل . وملاك الوصايا تقوى الله . فلتكن حلية لأوقاته وحلة صافية على تصرفاته . فإنها النعمة الوافرة ، والخلة المحصلة لسعادتي الدنيا والآخرة وقد علم مايتمين من حسن الخلق الذي أثنى الله به على نبيه الكريم ومدحه بقوله تعالى ( ٨٦ : ٤ وإنك لعلى خلق عظيم ) وليعتمد الرفق فإنه أزين ، وليعمل بقوله تعالى ( ١٨ : ٤ وإنك لعلى خلق عظيم ) وليعتمد الرفق فإنه أزين ، وليعمل بقوله الشريعة . والله تعالى أعلى عبد عصرفاته لاتصال الحقوق إلى مستحقيها ذريعة . بمنه وكرمه . والخط العالى ـ أعلاه الله تعالى ـ أعلاه و العلامة العالية أعلاه ، حجة بمقتضاه . ويؤرخ . ويكمل على نحو ماسبق .

# \* توقيع آخر:

الحمد لله الذى تفرد فى أزليته بعز كبريائه ، وتوحد فى صمديته بدوام بقائه ، ونور بنور معرفته قلوب أوليائه ، وطيب أسرار الطالبين بطيب ثنائه ، وسكن خوف الخائفين بحسن رجائه ، وأسبغ على الكافة جزيل عطائه .

أحمده حمد راض بقضائه ، شاكر لنعائه ، معترف بالعجز عن إحصاء آلائه ، وأشهد أن لاإله إلا الله وحده لا شريك له ، شهادة تكون عدة لنائلها يوم لقائه ، وأشهد أن سيدنا محمداً عبده ورسوله خاتم أنبيائه ، وسيد أصفيائه ، المخصوص بالمقام الحجمود في اليوم المشهود . فجميع الأنبياء تحت لوائه . صلى الله عليه وعلى آله وأسحابه وخلفائه . صلاة دائمة بدوام أرضه وسمائه .

و بعد ، فلما كان القضاء من أهم الأمور ، و به سداد الأمة وصلاح الجمهور ، وجب تقديم النظر إليه على سائر المهمات ، وتعجيل الإقبال عليه بوجه الاعتناء والالتفات . وصرف العناية نحوه فى حالتى النفى والإثبات .

ولما كان فلان بمن تحلى بالعلم ، وتزين بالتقى والحلم . وصفا قلباً وجاد سريرة ، وسار فى الأنام أحسن سيرة . استخار سيدنا ومولانا قاضى القضاة فلان الدين \_ إلى آخره \_ ويكمل على نحو ماتقدم .

# \* توقيع آخر :.

الحد لله اللطيف بسده ، الوفى بوعده ، الذى منع ومنح فعزل وولى ، وضع فر وحلّى . محمده حداً لا يحصى أمده ، ونشكره شكراً لاينتهى عدده . ونفيه فر وحلّى . محمده حداً لا يحصى أمده ، ونشكره شكراً لاينتهى عدده . ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لاشريك له شهادة ليوم لقائه أعدها . ومن نعمه الشاملة أعدها . ونشهد أن سيدنا محداً عبده ورسوله ، الذى قضى بالحق فعدل فى قضائه وما جار . وحماه من البأس وعصمه من الناس وأجار . المنعوت بالتبحيل والتعظيم ، الموصوف بالتشريف والتكريم ، المأمور بالصلاة والتسليم . الذى سد الذرائع ، وشرع لأمنه من الدين أحسن الشرائع . صلى الله عليه وعلى آله النجوم الطوالع ، وأصحابه المدوحين بالركع السجود . فأكرم بكل ساجد منهم وراكع . صلاة دائمة ما ابتسمت الرياض لبكاء الغيوث الهواطل والمزن الهوامع . وما تمايلت الأغصان لغناء المطوقات السواجع . وسلم تسليا كثيراً .

و بعد ، فإن منصب الحسكم والقضاء ، لاميزان أعدل من ميزانه ، ولا ميدان أخطر من الركوب في ميدانه ، ولا بحر أصعب من الولوج في مركبه ، ولا نصب أبلغ مما شويت القلوب على منصبه ، به تستخلص الحقوق الشرعية ، و بالقيام به تقوم المصالح المرعية . والأولى أن يختار له من سارت بسيرته الجيلة الأمثال ، ونسخت أقلامه بحسن وشيها حلة الجمال على أحسن منوال . فبدور معاليه طالعة في أوج فلك شمسه ، وسطور معانيه ساطعة بسواد مداده في بياض طرسه .

ولما كان فلان هو المعنى بهذه العبارة ، والمشار إليه بهذه الإشارة . فلذلك استخار الله الذى ماخاب من استخاره، ولا ندم من استجاره. سيدنا ومولانا قاضى القضاة فلان الدين . وفوض إلى الجناب المشار إليه الحسكم والقضاء بمدينة كذا

وأعمالها ، تغويضاً صحيحاً شرعياً . وولاه ولاية تامة ، ركوناً إلى ديانته المشكورة ، ووثوقًا بأمانته المشهورة ، واعتمادًا على أوصافه الحميدة التي هي غير محصورة . فليباشر ذلك مجتهداً في مصالح الرعايا ، معتمداً على مايعلم من حكم الله في العدل الذي هو رابطة الأحكام ، وزبدة القضايا . ولينظم أمر وظائف الشريعة المطهرة في أحسن السلوك ولا يغرق في الحق بين الغني والفقير والمالك والمماوك. ليحْتَطُ كل الاحتياط في أمر اليتامي ، ولا يولى عليهم إلا من يراقب الله في أموالهم ، ويخشى الله في معاملاتهم . فكني مابهم من سوء حالم ، ولا يركن في حال الأيتام إلا إلى من اختبره المرة بعد المرة ، وعلم أن عفته لاتسامحه في التماس الذرة . والأوقاف فليجر أمورها على النظام المتتابع ، ولا يتعدى بها شروط واقفيها . فإن نص الواقف مثل نص الشارع ، وليعقد أنكحة الأبكار والأيامي . وليزوجهن من أكفائهن شرعاً ، ويمنع من تلبسهن من الفضل درعاً . ومال المحجور عليه يودعه حرزاً يحفظ فيه . ومال الغائب كذلك ، والمجنون والسفيه . ووقائع بيت المال فلتكن مضبوطة النظام ، محفوظة الزمام . ومقطوعة الجدل والخصام . وليحذر أن يولى في ذلك \_ أو في شيء منه ــ من يراه في الصورة الظاهرة فقيها . فيكون هو الذي إذا تولى سعى في الأرض ليفسد فيها . فهو المطاوب عند الله مجنايتهم ، والمحاسب على ما اجترحوه في ولايتهم ، بل يتحرى في أمورهم ، و يراعي أحوالهم في غيبتهم وحضورهم ، لاسيا العدول . فلا يهمل لهم أمر ، وينظرفي شهادتهم بذكاء إياس وفطنة عمرو . وقاضي الشريعة أدرى بما الأمر إليه في هذا للعني ومثله يؤول ، وهم المخاطبون بقوله «كلكم راع وكل راع عن رهيته مسئول » والوصايا كثيرة . وهو بحمد الله غني عنها ، عارف بجميع آداب قضاة السلف ، وهو خير خلف منها . والله تعالى يعصمه من الخطأ والخطل والزيغ والزلل ، في القول والعمل ، بمنه وكرمه . ويؤرخ . ويكمل على نحو ماسبق .  و إن شاء كتب هذه الوصية بعد تمام التفويض . و بعدقوله « فليباشر ذلك » :

عاملا فيه بتقوى الله عز وجل فى قوله وفعله ، وعقده وحله ، وأن يفصل الأحكام الشرعية بين المترافعين إليه بحكم الشريعة المطهرة ، ماشياً فى ذلك على الطريق المألوفة والقوانين المعتبرة ، وليساو فى الحق بين الخصوم ، وينتصف من الظالم للمظاوم ، وأن يتولى عقود الأنكحة من الأبكار والأيامى ، وينظر فى أموال الغياب واليتامى ، ويجعل أموال الأيتام فى يد عدل يوثق بعدالته . ويعتمد على الغياب واليتامى ، ويجعل أموال الأيتام فى يد عدل يوثق بعدالته . ويعتمد على والسنن المعهود ، ولايقبل منهم إلا من يرتضيه ، من جمعت شروط المرومة والعدالة فيه . ويعتبر أحوال الوصايا ويأمرهم باتباع الحق فى تحرير حسابهم ، وينظر فى أمر الأوقاف التى نظرها للحاكم ، ويعمل فيها بشروط واقفيها، ويسلك فيهامناهيج السواب ويقتفيها . ويقدر الفروض الحكية والنفقات . ويتيقظ فى سماع الدعاوى والبينات ، ويفسخ الفسوخ السائغ فسخها شرعاً ، مراعياً فى ذلك مايجب أن والبينات ، ويفسخ الفسوخ السائغ فسخها شرعاً ، مراعياً فى ذلك مايجب أن يراعى . والله تعالى يبلغه من السعادة غاية مطاو به ، وأن يتداركه بمغفرة ذنو به وسترعيو به . بمنه وكرمه . ويكمل على نحو ماسبق .

صَابِط: اعلم أن المرسوم باستقراره في وظيفة الحكم والقضاء: لا يخلو إما أن تكون الولاية له في المدينة التي فيها المستنيب ، أو في عمل من أعمالها . وذلك النائب لا يخلو: إما أن يكون حاضراً في باب مستنيبه ، أو غائباً عنه فإن كانت الولاية في المدينة . فقد جرت عادة المصريين في ذلك بكتابة قصة يسأل فيها استقراره في نيابة الحسكم والقضاء ، أو بسماع الدعوى في مكان معين يجلس فيه ، وترفع إلى قاضي القضاة . فيكتب في هامشها «ليجب إلى سؤاله» أو « ليستقر في ذلك على الوجه الشرعي » و يكتب التاريخ بخطه .

و إن أراد النائب كتابة توقيع بذلك . فهو أمين ، و إن كانت الولاية في عل

من الأعمال والفائب حاضر فى باب مستنيبه . فهذا بكتب له توقيع على ماتقدم شرحه ، وإن كان غائباً عن باب مستنيبه وجهزت الولاية إليه على يد قاصده ، أو على يد قاصد من الباب العالى . فقد جرت العادة أن يكتب إليه فى هذا المعنى مكاتبة إذا لم يجهز إليه توقيع .

ورسم المكاتبة إليه فى ذلك على أربعة أنواع .

- \* النوع الأول: ضاعف الله تعالى نعمة الجناب الكريم العالى \_ إلى آخر ألقابه التى تليق به إلى أن ينتهى منها \_ ثم يقول: وأدام رفعته. أصدرناها إليه، تهدى إليه سلاماً وتحية و إكراماً . وتوضح لعلمه الكريم: أنا قد استخرنا الله تعالى، وفوضنا للجناب الكريم كذا وكذا \_ إلى آخره \_ ويكل على نحو ماسبق. \* النوع الثانى: أدام الله نعمة الجناب العالى \_ إلى آخر ألقابه \_ ثم يقول: وجدد سعادته، و بلغه من خيرى الدارين إرادته . صدرت هذه المكاتبة إليه تبدى لعلمه أنا قد استغرنا الله تعالى، وفوضنا للجناب العالى كذا وكذا \_ إلى آخره \_ ويكل على نحو ماسبق .
- \* النوع الثالث: هذه المسكاتبة إلى المجلس العالى ... إلى آخر ألقابه .. ثم يقول: أدام الله توفيقه ، وسهل إلى كل خير طريقه . نعلمه: أنا قد استخرنا الله تعالى ، وفوضنا للمجلس العالى كذا وكذا ، إلى آخره . ويكمل على نحو ماسبق . \* النوع الرابع: المرسوم بالأمر الكريم العالى المولوى ... ويسوق ألقاب قاضى القضاة ونعوته كلها إلى آخرها مستوفاة ، ويدعو له بالدعاء اللائق به .. ثم يقول: أن يستقر المجلس العالى الفلاني ... ويذكر ألقابه ... ثم يقول: أعزه الله تعالى فى كذا ... إلى آخره ... ثم يقول: فليباشر ذلك بصدر منشرح ، وأمل منفسح ، عاملا فى ذلك بتقوى الله وطاعته ، وخشيته ومراقبته فى سره وعلانيته . فليعتمد هذا المرسوم السكريم كل واقف عليه وناظر إليه . وليعمل مجسبه ومقتضاه ، من غير المرسوم السكريم كل واقف عليه وناظر إليه . وليعمل مجسبه ومقتضاه ، من غير

عدول عن حكمه ، ولا خروج عن معناه ، والعلامة الكريمة حجة لفحواه . ويكمل على نحو ما سبق .

واعلم أن العلامة في الأنواع الأربعة المذكورة: العلامة المعتادة بالقلم الغليظ بعد البسملة الشريفة ، وسطر واحد من التسطير . والأنواع الثلاثة الأولى: تعنون و تختم فعنوان الأولى «الجناب المكريم العالى» إلى آخر الألقاب ثلاثة أسطر . وفي السطر الرابع على يمين الكاتب «ضاعف الله نعمته» وفي آخره بعد خلو بياض التعريف «وهو خليفة الحكم العزيز الشافعي \_ مثلا \_ بالمكان الفلاني ، أوالحاكم بالمكان الفلاني » وعنوان الثاني « الجناب العالى » إلى آخره ثلاثة أسطر ، وفي أول السطر الرابع « أدام الله تعالى نعمته » وفي آخره بعد خلو بياض « خليفة الحكم العزيز ، أو الحاكم بالمكان الفلاني » وعنوان الثالث «المجلس العالى» إلى آخره ، ثلاثة أسطر وفي أول السطر الرابع « أدام الله توفيقه » وفي آخره «الحاكم بالمكان الفلاني» من بعد خلو بياض بين الدعاء والتعريف . وأما النوع الرابع \_ وهو المرسوم \_ فلا يختم . وعنوانه في رأس طرة الوصل الأول من داخل ثلاثة أسطر . أولها : مرسوم كريم من مجلس الحكم العزيز الشافعي بالمملكة الفلانية . أدام الله أيامه الزاهرة . كريم من مجلس الحكم العزيز الشافعي بالمملكة الفلانية . أدام الله أيامه الزاهرة . وأسبغ عليه نعمه باطنة وظاهرة : أن يستقر المجلس العالى الفلاني \_ إلى آخره في كذا وكذا ملخصا ، ثم يكتب في آخر السطر الرابع على ماشرح . وفي الأر بعة أنواع : الطرة تكون بين وصلين بياض . والبسملة في أول الوصل الثالث .

### \* توقيع بوظيفة خطابة :

أما بعد حمد الله ، المقسط الجامع ، المانع الضار النافع . والصلاة والسلام على سيدنا محمد المبعوث إلى عرب الخلق وعجمهم بأسجع خطيب فوق أعواد منبره . وضم يده البيضاء إلى جناح علمه ، فإن منصب الخطابة أولى ماخطبت له الأكفاء من أهل العلم والعمل ، واستدعى لمنابره من تفخر الدرجات برقية وتبلغ به من الشرف غاية السول والأمل .

ولمساكان فلان الشافعي ــ أو غيره ــ أدام الله شرفه ورحم سلفه ، بمن هو بالفصاحة والبلاغة مليء ، ووعظه بتحقيق الأوامر والنواهي .

فاستخار الله سبحانه وتعالى سيدنا ومولانا قاضى القضاة فلان الدين وقرره فى وظيفة الخطابة بالمكان الفلانى ، عوضا عن فلان بحكم كذا وكذا بالمعلوم الشاهد به ديوان الوقف المبرور ، تقريرا صحيحاً شرعياً . وولاه ذلك ولاية تامة . اعتماداً على فصاحته التى تملأ الأسماع ، و بلاغته التى تبهر الألبساب ، واستناداً إلى رفائق مواعظه التى ينطق فيها بالحكمة وفصل الخطاب . فليباشر ذلك مباشرة تبرى الذمة ، وتقر عنده النعمة ، وليتناول للعلوم المستقر صرفه إلى آخر وقت ميسراً هنيئاً . والله تعالى بجمل قدره سامياً وشأنه عالياً . بمنه وكرمه . والعلامة العالية أعلاه الله حجة بمقتضاه . ويكمل على نحو ماسبق .

\* توقيع بتولية عقود الأنكحة الشرعية . والعاقد شرف الدين بن كال الدين :
الحمد لله الذي كمل شرف الدين بشرف كاله ، وأجزل المتقين وافر كرمه وإفضاله ، وجمل بعقود الأنكحة الشرعية أعناق من أوضح له منهاج شرعه . ونبهه على معرفة حرامه وحلاله ، وأسبل على من تمسك بأسبابه وتنسك بموجبات كتابه وارف ظلاله . أحمده حمداً يليق بجلال جماله وجمال جلاله ، وأشكره شكراً أستوجب به مزيد نواله . وأشهد أن لاإله إلا الله وحده لاشريك له شهادة بخلص في اعتقاده وانتحاله . وأشهد أن سيدنا محمداً عبده ورسوله ، الذي انقذ الله به هذه الأمة من ظلمات الني وضلاله . وهداهم إلى الصراط المستقيم بما أدبهم به من حسن أخلاقه وجميل خصاله ، نبي شهر سيف الشرع الشريف الذي بهر النواظر صفاء صقاله ، وجدع به أنف الشيطان وأتباعه المتبعين له القائلين بأقواله وأفعاله . صلى الله عليه وعلى المختارين من أسحابه وجميع آله . صلاة دائمة باقية متصلة ما اتصف الزمان باتصاله ، وتعاقب الدهر ببكره وآصاله . وسلم تسليا كثيراً . ما اتصف الزمان باتصاله ، وتعاقب الدهر ببكره وآصاله . وسلم تسليا كثيراً . وبعد ، فإن عقود الأنكحة الشرعية من المناصب العلية والمراتب السنية .

والأمور التى يترتب عليها إيجاد النسل والذرية . لاينبغى أن يليها إلاكل نحرير من العلماء العاملين . ولا يتولاها إلا كل ذى عفة ويقين ، وصلاح ودين ، ليتحرى الحق فى ذلك ويعمل فيه بتقوى الله العظيم ، ويسلك فيه منهاج الشرع الشريف والصراط المستقيم .

ولما كان فلان هو الموصوف بهذه الصفات أجمعها ، والواضع لهذه الشروط الشرعية في موضعها . استخار الله سيدنا ومولانا قاضي القضاة فلان الدين . وفوض إليه عقود الأنكحة الشرعية من الأيلى والأبكار ، على الأوضاع المعتبرة المرضية ، والقوانين الحورة المرعية ، وأن يسمع البينه العادلة ، ويتوصل إلى معرفة انقضاء العدد مر ذوات الأقراء والآيسات ، وذوات الحل والرجعيات والبائنات ، ويعلم التي حصل لها التداخل بين العدد . ومن يكون انقضاء عدتها لابالأهلة بل بالعدد . تقويضاً صحيحاً شرعياً . وولاه ذلك ولاية تامة . ووصاه بتقوى الله العظيم ، وساوك منهاجها القويم ، الذي من سلكه فاز بالنجاة من نار الجحيم . فليباشر هذه الوظيفة العالية المقدار ، الرفيعة المنار . والله تعالى يوفقه و يسدده و يهديه و يرشده بمنه وكرمه . والعلامة العالية حجة بمضمونه ومقتضاه . ويكمل على نحو ماسبق .

\* توقيع آخر بتولية عقود الأنكحة الشرعية . والعاقد : شمس الدين : الحمد الله الذي أطلع شمس الدين المحمدي في سماء السيادة . وكسى حلله الفاخرة من تحلى بالعلم الشريف و بذل في طلبه اجتهاده . وقلد بعقوده النفيسة الجواهر من داوم على الاشتغال ، ورقاه أعلى درجات السعادة . وأهّل للعقود والأنكحة الشرعية من شمر عن ساعد الجد ، وصدق في دعوى الزهد والعبادة . وجعله في مبدأ أمره من الذين أحسنوا الحسني وزيادة . والصلاة والسلام على سيدنا محمد ، الذي وطد مهاد الشرع ورفع عماده . صلاة وسلاما يبلغان قائلهما في الدارين مرامه ومراده .

و بعد، فإن عقود الأنكحة الشرعية من أعلى مناصب ذوى الديانة ، وأجل مراتب أهل العلم والأمانة ، بها تحفظ الأنساب ، وتصان الأحساب ، وتثبت العقود وتتأكد العهود . وعليها اعتباد الحكام . وإليها يستند في النقض والإبرام ، ولا تفوض إلا لمن اتصف بصفاتها ، واتسم بسماتها . وعرف منهجها القويم ، واقتفى سبيل صراطها المستقيم .

وكان فلان ممن قام من حقوقها إبالواجب ورقى بهمته العلية إلى رتبتها التي هى أعلى المراتب ، وحسن سيرة وسيرا ، واشتغل بالعلم الشريف فأثنت عليه الحكام خيراً . وعندما حاز هذه الصفات الحسنة ، ونطقت بحسن الثناء عليه الألسنة ، استحق أن ينوه بذكره ، وأن ينظم في سلك فقهاء عصره ، وأن يوفي له بالعهود ، وأن تفوض إليه العقود .

فلذلك استخار الله سيدنا ومولانا قاضى القضاة فلان الدين وفوض إلى فلان المشار إليه ، أو المسمى أعلاه ، عقود الأنكحة الشرعية على مذهب الإمام الشافى رضى الله عنه وأرضاه ، وجعل له تزويج البالغات العاقلات الخليات عن الموانع الشرعية من الأكفاء على الأوضاع المعتبرة المرضية بمدينة كذا وأعالها ، تغويضاً صحيحاً شرعياً . وأذن له فى ذلك إذنا شرعياً بعد اعتبار مايجب اعتباره شرعاً . فليحمد الله على هذه النعمة . وليبذل جهده فى قول الحق و براءة الذمة ، وليعلم أن من سلك طريق الحق نجا . ومن يتق الله يجعل له مخرجاً . والله تعالى يحرسه بعينه . ويمده بعونه ، بمنه وكرمه . والعلامة الكريمة أعلاه حجة بمقتضاه . ويكل على على ماسبق .

### \* إسجال عدالة:

الحمد لله الذي أطلع بدر السعادة ، في فلك سماء العلياء والسيادة ، وأنال من اختاره من ذوى البيوت العريقة رتبة الشهادة . وأحله منازل أهل التقى والإفادة . فحمده على منحه المستجادة . ومننه التي كم بها تطوقت الطروس وابتسمت الأقلام عن

قلادة. وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لاشريك له ، و إنها لأصدق شهادة . وأشهد أن محمداً عبده ورسوله أشرف ناطق روت العدول من طرق العوالى إسناده . صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه الذين سبقت لهم السعادة . صلاة دائمة يوجه إليها كل مسلم تهجده وجهاده . وسلم تسليما كثيراً .

و بعد ، فإن العدالة من أعلى المناصب الدينية . وأجمل المراتب السنية ، وأولى صفة اتصف بها الإنسان ، وأجل منزلة رقاها الأعيان ، وأبناء الأعيان ؛ إذ هى منصب رفعه الله ورسوله ، وسبب يتضح به نهج الحق وسبيله ، ومورد حق من ورده بصدق ساغ له سلسبيله . والعدول تحفظ بهم الحقوق لأربابها . وتضبط قوانين الدعاوى بحكم أسبابها . وكني بها شرفًا ومجداً مشيداً قوله تعالى (٢ : ١٤٣ وكذلك جعلناكم أمة وسطا لتكونوا شهداء على الناس و يكون الرسول عليكم شهيداً)

ولما كان من نُضِّد هذا العقد لتقليده ، ورُصِّع هذا السمط لتحلية جيده ، ممن وصف بأوصافها الحسنى ، واعتصم بحبلها المتين فرقاه إلى محلها الأسنى ، وتخلق بخلائقها . واقتفى آثار بيته المشكور في سلوك طرائقها . فكان حقيقاً باستحقاق حقوقها ، والمتجنب لعقوقها ، والمحافظ على ترقى رتبتها ، حتى استوجب الاعتناء بأمره ، والتنويه بذكره . وهو فلان \_ أدام الله علاه ورحم جده وأباه \_ فلذلك نظمت له هذه العقود ، ورقمت لمفاخره هذه البرود .

واستخار سيدنا ومولانا قاضى القضاة فلان الدين . وأشهد على نفسه الكريمة من حضر مجلس حكمه وقضائه . وهو نافذ القضاء والحكم ماضهما . وذلك فى اليوم المبارك \_ ويكتب القاضى التاريخ بخطه \_ ثم يقول الكاتب : سنة كذا وكذا : أنه ثبت عنده وصح لديه \_ أحسن الله تعالى إليه \_ على الوضع المعتبر الشرعى ، والقانون الحور المرعى ، بالبينة العادلة المرضية ، التي تثبت بمثلها الحقوق الشرعية ، عدالة فلان المسمى أعلاه ، وأنه عدل رضى أمين ، ثقة أهل لتحمل

الشهادات وأدائها عند الحكام، ثبوتاً صحيحاً شرعياً، وحكم بما ثبت عنده من ذلك حكماً شرعياً . أجازه وأمضاه . وألزم العمل بمقتضاه ، مستوفياً شرائطه الشرعية . وواجباته المعتبرة المرضية ، وأذن له في تحمل الشهادة وأدائها عند الحكام . ونصبه عدلا أميناً بين الأنام ، تقبل بينهم شهادته ، وتعتبر فيهم مقالته ، أجراه مجرى العدول المقبولين ، والشهداء المعتبرين . ووصاه بما يجب على مثله من تجنب هوى النفس . وتقدم إليه بالاحتراز فيها . والعمل بقول النبي صلى الله عليه وسلم « على مثل هذا فاشهد \_ وأشار إلى الشمس » ونبهه على مايزداد به عند الله قر به . ووعظه بقوله تعالى ( ٢ : ٢٨٣ ولا تكتموا الشهادة ومن يكتمها فإنه آثم قلبه ) والوصايا كثيرة . وهو بحمد الله في غنية عنها . ولكن لابد في كل الأمور منها . وقد قال رب العالمين ( ٥١ : ٥٥ وذكر فإن الذكرى تنفع المؤمنين ) .

وكتب ذلك حسب الإذن الكريم العالى المولوى \_ و يذكر ألقاب قاضى القضاة بكالها و يدعو له \_ ثم يقول لنائبه الحاكم المسمى أعلاه: أدام الله علاه « بمقتضى قصة رفعها فلان المذكور من مضمونها كذا وكذا » و يشرح القصة ، ثم يقول « وتوج هامشها بالحط الكريم العالى المشار إليه بما مثاله كذا وكذا » و يمكل على نحو ما سبق . وهذه القصة تكون عند كاتب الحسكم الذي سطر الإسحال .

## \* إسجال عدالة أيضاً:

الحمد لله الذي رفع رتبة العدالة وأعلى منارها . وحفظ بها نظام الحكام ، فأقاموا للملة الحنيفية شعارها . وأوضح الله بها مناهج القضايا الدينية و بين آثارها . أحمده وأشكره على جزيل مواهبه ، شكراً يوجب المزيد لمن عرف مقدارها . وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، شهادة تلبس قلو بنا من التقى شعارها ، وتبصر بصائرنا من ظلمات الشكوك أنوارها . وأشهد أن محمداً عبده ورسوله الذي اجتبى رسالته لإقامة دينه واختارها ، وأطلع من أنوار أفلاك الهداية شموسها وأقمارها .

صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه حماة الشريعة وأنصارها ، صلاة تتصل بدوام الأبد أعمارها ، ونجد بركتها يوم تحدث الأرض أخبارها . وسلم تسليما كثيراً .

و بعد ، فإن ملبس العدالة من أصلف الملابس، ودرجتها مما ينافس فيه المتنافس، وهي حلية ذوى النهى ، وزينة من ملك نفسه فوقف عند أمره إن أمر ونهيه إن نهى ، وأتعبها في مرضاة الله إلى أن هب له ريح القبول . فتلذذ به واستروح ، وطهر وعاده من دنس الشبهات ، حتى اتصف بالشرف ، وكل إناء بالذى فيه ينضح .

ولما كان فلان بمن نشأ في حجر العفاف . وتحلى بجميل الأوصاف . واشتمل على الخلال الرضية ، والخلائق المرضية ، والديانة الظاهرة ، والمروءة إنوافرة . وعرف بالتيقظ في أموره وأحواله ، والصدق في أقواله ، والتسديد في أفعاله ، سالكا شروط العدالة ، ماشياً على نهجها الذي وضحت به الدلالة .

وحين عرف ذلك من أمره، ودل وصفه على علوقدره . استخار الله سيدنا ومولانا قاضى القضاة فلان الدين . وأشهد على نفسه الكريمة من حضر مجلس حكمه وقضائه ، وهو نافذ القضاء والحكم ماضيهما . وذلك فى اليوم المبارك ويكتب القاضى التاريخ بخطه \_ ثم يقول الكاتب : سنة كذا وكذا . أنه ثبت عنده وصح لديه \_ أحسن الله إليه \_ على الوضع المعتبر الشرعى . والقانون المحرر المرعى ، بالبينة العادلة المرضية التى قامت عنده ، وقبلها القبول الشرعى : عدالة فلان ، المسمى أعلاه ، ثبوتاً صحيحاً شرعيا . وحكم \_ أيد الله أحكامه وأدام أيامه \_ بعدالته وقبول قوله فى شهادته ، حكماً شرعيا . أجازه وأمضاه ، واختاره وارتضاه . وألزم العمل بمقتضاه ، مستوفياً شرائطه الشرعية وأذن \_ أيده الله تعالى \_ لفلان المسمى أعلاه فى تحمل الشهادة وأدائها . و بسط قلمه فيها . وأجراه مجرى أمثاله المسمى أعلاه فى تحمل الشهادة وأدائها . و بسط قلمه فيها . وأجراه مجرى أمثاله من العدول المعتبرين ، والشهود المبرزين ، ونصبه شاهداً عدلاً بين المسلمين ، ويصل بشهادته و يقطع ، و يعطى و يمنع ، ووصاه بتقوى الله وطاعته ، وخشيته

ومراقبته فى سره وعلانيته . فليحمد الله على هذه المرتبة العلية ، والمنزلة السنية . وليأخذ كتاب هذه العدالة بقوة ، وليشكر الله الذى بلغه مرجوه . والله تعالى يعينه على ما فوض إليه من ذلك ، ويسلك به من التوفيق والسداد أحسن المسالك . وكتب ذلك بالإذن الكريم العالى \_ إلى آخره . ويكمل على نحو ماتقدم شرحه . ه صورة تفويض نظر فى وقف :

هذا ما أشهد به على نفسه الكريمة سيدنا فلان الدين : أنه فوض إلى فلان الفلاني ، النظر في أمر المدرسة الفلانية \_ و يحددها ويذكر بقعتها \_ وفي أوقافها المنسوبة إلى إبقاف واقفها فلان ـ فإن كان ثم كتاب وقف موجود أشار إليه . وذكر تاريخه وثبوته ، واتصاله بالحاكم المفوض المشار إليه . و إن كان بغير كتاب وقف ، يقول : الثابت عنده الوقف المذكور بالبينة الشرعية \_ تفويضاً صحيحاً شرعياً وأذن له \_ أسبغ الله ظلاله \_ في قبض متحصلات الوقف المذكور ومغلاتهوريعه ، واستيفاء منافعه ، وتحصيل أجوره ، وفي عمارته وإصلاحه وترميمه ، وتقوية فلاحيه وصرف كلفه ، وما محتاج إليه شرعاً ، وأن يصرف الباقي بعد ذلك إلى مستحقيه شرعاً من أرباب الوظائف ، أوانَ الوجوب والاستحقاق ، على مقتضى شرط واقفه على الوجه الشرعي . وأوصاه في ذلك كله بتقوى الله عز وجل ، واتباع الأمانة ، وتجنب الخيانة ، وفعل كل رأى سديد ، واتباع كل منهج حيد ، واعتماد مافيه النماء والمزيد ، وخلاص كل حق يتعين ويتوجه له قبضه شرعاً بكل طريق معتبر شرعي ، وأن يتولى ذلك بنفسه ووكيله وأمينه ، و يسنده إلى من رأى . ليس لأحد عليه في ذلك نظر ولا إشراف ، ولا اعتراض . إذناً معتبراً مرضيا . و بسط يده في ذلك بَسْطاً تاماً ، وأقرها عليه تقريراً كاملا ، بعد اعتبار مابجب اعتباره شرعًا ، وأشهد على نفسه الكريمة بذلك . ويكمل . ويكتب القاضي التاريخ والحسبلة بخطه .

صورة تفويض نظر من الحاكم في وقف ، لعدم الرشيد من أهله :
 ٢٦ – جواهر ج ٢

أشهد على نفسه الكريمة سيدنا ومولانا قاضي القضاة فلان الدين: أنه فوض إلى فلان النظر في أمر الوقف للنسوب إلى إيقاف فلان على كذا وكذا . حسبما تضمنه كتاب وقف ذلك الواقف ، المتقدم التاريخ ، الثابت مضمونه شرعاً ، تفويضاً صحيحا شرعيا . وأذن له أن يباشر ذلك و يتولى إيجاره واستغلاله ، وقبض أجوره ومغلاته ، ويقوم بمصالحه وعمارته ، ويتصرف فيه على مقتضى شرط واقفه ، ويصرف منه مايجب صرفه شرعاً في عمارة و إصلاح وترميم ، وفرش وتنوير وغير ذلك . وصرف الباقي بعد ذلك إلى مستحقى الوقف المذكور على مقتضى شرط واقفه . وولاه ذلك تولية شرعية ، تامة كاملة معتبرة ، لعدم الرشيد عنده من أهل الوقف المذكور حالة هذا التفويض. وأذن ــ أسبغ الله ظلاله ــ له أن يوكل في ذلك من شاء من الأمناء ، ويعزله إذا شاء ، وأن يتناول لنفسه مافرض له في ريع الوقف المذكور على مباشرة مصالحها كلها ... وهو في كل شهر كذا . وفي كل سنة كذا \_ على الوجه الشرعي إذناً شرعيا ، بعد أن اتصل به كتاب الوقف المذكور اتصالاً شرعياً . و بعد أن ثبت عنده أهلية المفوض إليه ، وكفايته لمباشرة النظر في أمر الوقف المذكور ، الثبوت الشرعي . واعتبار ما يجب اعتباره شرعاً . وأشهد على نفسه الكريمة بذلك. ويكتب التاريخ والحسبلة بخطه. ويكمل بالإشهاد على نحو ماسبق.

## عورة تغويض مباشرة على أيتام وأموالهم بمعلوم منها :

فوض سيدنا ومولانا قاضى القضاء فلان الدين ـ أو هذا ماأشهد به على نفسه السكريمة سيدنا ومولانا قاضى القضاة فلان الدين ـ : أنه فوض إلى فلان مباشرة الأيتام محاجير الشرع الشريف بمدينة كذا ، أو مباشرة أمرأيتام فلان . وهم : فلان وفلان وفلان الصغار القاصرين عن درجة البلوغ ، الداخلين تحت حجر الحكم العزيز بمدينة كذا . والعمل فى أموالهم ، والتصرف لهم فيها على الأوضاع الشرعية ، والقوانين المعتبرة المرضية ، من البيع والشراء ، والأخذ والعطاء ،

والإجارة والمهارة ، والمساملة والمداينة ، وفى أخذ الضمناء والكفلاء ، وقبول الحوالات على الأملياء ، وفى اشتراط الرهن والكفيل فى عقد البيع . وفى المعاملة وفعل ما تقتضيه المصلحة لهم من سائر الأفعال الشرعية ، والتصرفات المعتبرة على وجه الغبطة الوافرة لهم فى ذلك . وفى الإنفاق عليهم من مالهم ما هو مفروض لهم من مجلس الحكم العزيز المشار إليه ، تفويضاً صحيحا شرعيا ، وإذناً تاماً معتبراً مرضيا . وقرر له على هذا العمل فى كل شهر من استقبال يوم تاريخه كذا بما ير بحه مرضيا . وقرر له على هذا العمل فى كل شهر من استقبال يوم تاريخه كذا بما ير بحه عليه فى ذلك لفلان ، بحيث لا يتصرف فى شىء بما فوض إليه من ذلك إلا بنظر الناظر المشار إليه ، ومراجعته ومشاورته فيه ، وإجازته وإمضائه له . وأشهد عليه سيدنا قاضى القضاة المشار إليه بما نسب إليه أعلاه . ويكتب القاضى التاريخ والحسبلة بخطه . ويكل على نحو ما سبق .

 « صورة كتاب حكمى بما يثبت عند الحاكم من الأمور الشرعية ، من إقرار أو بيم أو غير ذلك :

هذه المكاتبة الحكية إلى كل من تصل إليه من قضاة المسلمين وحكامهم ـ أدام الله تأييدهم وتسديدهم ، وأجزل من إحسانه مزيدهم ـ بما ثبت في مجلس الحكم العزيز عند القاضى فلان الدين الحاكم بالمكان الفلاني ـ أعز الله أحكامه ، وأسبغ عليه إنعامه ـ وصح لديه في مجلس حكمه وقضائه بمحضر من متكلم شرعى جائز كلامه ، مسموعة دعواه في ذلك على الوجه الشرعى ، بشهادة عدلين ، هما : فلان وفلان ، الذي مضمونه : بسم الله الرحمن الرحيم ، أقر فلان ـ وينقل جميع ما فيه من أوله إلى آخره بالحرف والتاريخ ، و بآخره رسم شهادة العدلين المشار اليهما فيه ـ وقد أقام كل منهما شهادته عنده بذلك . وقال : إنه بالمقر المذكور عارف . وقبل ذلك من كل منهما القبول السائغ فيه . وأعلم لهما تلو رسم شهادتهما ماجرت العادة به من علامة الأداء والقبول ، على الرسم المهود في مثله . وذلك بعد ماجرت العادة به من علامة الأداء والقبول ، على الرسم المهود في مثله . وذلك بعد

أن ثبت عنده .. ثبت الله مجده .. على الوضع المعتبر الشرعى بشهادة عدلين ، هما : فلان وفلان ، الواضين رسم شهادتهما فى مسطور الدين المذكور ، غيبة المقر المذكور عن المسكان الفلانى المذكور الغيبة الشرعية . و بعد أن أحلف المقر له بالله العظيم المين الشرعية المتوجهة عليه ، المشروحة فى مسطور الدين .. أو فى فصل الحلف المسطور بهامش مسطور الدين . أو بذيل مسطور الدين المذكور .. وثبت ذلك عنده ثبوتاً صحيحاً شرعياً ، وأنه حكم بذلك وأمضاه ، وألزم بمقتضاه على الوجه الشرعى ، مع إبقائه كل ذى حجة معتبرة فيه على حجته .. وهو فى ذلك كله نافذ القضاء والحسكم ماضيهما ، بعد تقدم الدعوى المسموعة وما يترتب عليها شرعاً .

ولما تكامل ذلك عنده سأله من جاز سؤاله شرعاً: المكاتبة عنه بذلك ، فأجابه إلى سواله . وتقدم بكتابة هذا الكتاب الحكمى . فكتب عن إذبه المكريم متضمناً لذلك . فمن وقف عليه من قضاة المسلمين وحكامهم \_ أدام الله نعمتهم ، ورفع درجتهم \_ واعتمد تنفيذه وأمضاه ، حاز من الأجر أجزله ، ومن الثناء أجمله . وكتب ذلك من مجلس الحسكم العزيز المشار إليه بالمملكة الفلانية في اليوم الفلاني . ويؤرخ . ويكتب القاضي بعد البسملة والسطر الأول : علامته المعتادة بالقلم الغليظ ، ثم يكتب عدد الأوصال ، وعدد السطور . ويحتم الكتاب . وصورة مايكتب في عنوانه :

من فلان بن فلان الحاكم بالديار المصرية ، أو بالمملكة الفلانية ، ويشهد رجلين بثبوت ذلك عنده ، و يأخذ خطهما بذلك .

\* وصورة ما يكتب على ظهر الكتاب الحكمى . إذا ورد على حاكم من حاكم من حاكم آخر وفك ختمه :

\* ورد على القاضى فلان الدين الـكتاب الحكمى الصادر عن مصدره القاضى فلان الدين ، وشهد بوروده عن مصدره فلان وفلان ، عند سيدنا القاضى فلان الدين ، وقال كل منهما : إن مصدره الحاكم المشار إليه . أشهدها على

نفسه بما صدر به كتابه الحكى . فشهدوا عليه به ، وأن الحاكم المشار إليه قبل شهادتهما بذلك . وأعلم لكل منهما تاو رسم شهادته علامة الأداء والقبول على الرسم المعهود ، والتشخيص الشرعى . والأمر فى ذلك محمول على ما يوجبه الشرع الشريف و يقتضيه . و يكمل .

والكتب الحكمية الآن قليلة الاستمال . و بطل العمل بها . وصار كل من معه من له حق وأثبته عند حاكم من حكام المسلمين ، واستحكم فيه ، وكل من معه مكتوب شرعى ثابت محكوم فيه في مملكة من المالك منفذ عند حكام تلك المملكة \_ إذا أراد نقل ذلك الحكم ، أو ذلك التنفيذ \_ أحضر شهوداً إلى عند الحاكم في ذلك المكتوب ، أو ذلك المنفذ ، الذي نفذ الحكم . وأشهدهم عليه . وأخذ الشهود معه إلى البلد التي يريد إيصال الحكم فيها . فيشهدون على الحاكم الأول بما فيه . فيُعلِمُ لهم تحت رسم شهادتهم فيه و يوصله . وهؤلاء يسمون شهود الطريق . واستقر حال الناس على ذلك .

\* وصورة ماإذا تحاكم رجلان إلى رجل من أهل العلم والمعرفة بالأحكام الشرعية \_ وشرطه: أن تكون فيه أهلية القضاء \_ وسألاه الحكم بينهما:

حضر إلى شهوده فى يوم تاريخه فلان وفلان . وأشهدا عليهما طوعاً ، فى محتهما وسلامتهما : أنه جرت بينهما منازعات وخصومات ، ودعاوى فى كذا وكذا ، وأنهما ترافعا إلى فلان الفلانى ورضيا به . وحكاه على أنفسهما ، وجعلاه ناظراً بينهما . وفاصلا لخصومتهما ، وقاطعاً لدعاويهما ، وحاسماً لمنازعتهما ، بعد أن سألاه أن يحكم بينهما . وأن يازم كل واحد منهما الواجب له وعليه . و بعد أن عرفا من علمه وثقته ومعرفته بالقضاء ووجوه الأحكام ماجاز لهما معه تحكيمهما إياه . فقبل فلان منهما ذلك . وحكم بينهما بما أوجبه الشرع الشريف ، و بت القضاء بما قطع به الخصومة بينهما . وألزم كلا منهما بمقتضى ذلك . فرضيا بما حكم به بعد أن حكم . وأشهدا عليهما بذلك . ويؤرخ .

## \* وصورة كتاب صريح سجل:

أما بعد حمد الله ، حمد الشاكرين ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم النبيين ، وعلى آله وصحبه أجمعين . صلاة دأئمة باقية إلى يوم الدين .

فهذاماشهد به على نفسه الكريمة ، سيدنا ومولانا قاضى القضاة فلان الدين : من حضر مجلس حكمه وقضائه ، وهو نافذ القضاء والحكم ماضيهما . وذلك في اليوم المبارك \_ ويكتب القاضى التاريخ بخطه \_ ثم يقول الكاتب : من سنة كذا وكذا ، بجميع مانسب إليه في هذا السجل المبارك ، الذي التمس إنشاؤه منه . وصدر بإذنه الكريم عنه ، جامعاً لمضامين الكتب الآني ذكرها ، المختصة بسيدنا فلان بن فلان ، مما جميعه عدينة كذا وظاهرها وعملها شاملا لها ، فروعاً وأصولا . وناطقاً بثبوتها عليه ابتداء واتصالا ، حسبا يشرح فيه جملة وتفصيلا ، معيناً تواريخ الكتب وتواريخ ثبوتها ، مستوعباً مقاصدها بما يوضح نعوتها . مقصوداً بذلك حصرها في هذا السجل بمفرده ، ليكون حجة واحدة بما تضمنته في اليوم وفي غده . وذلك بعد أن استعرض سيدنا قاضي القضاة فلان الدين المشار إليه جميع عده . والثبوتات والاتصالات المنقول مضامينها أدناه . واستحضر ما نسب إليه فيه . وعاود خاطره الكريم فيا تقدم به الإشهاد عليه . فتذكر ذلك جميعه إليه فيه . وعاود خاطره الكريم فيا تقدم به الإشهاد عليه . فتذكر ذلك جميعه المه قد دوام التوفيق .

ثم استخار الله تعالى وتقدم أمره الكريم بتسطير هذا السجل بسؤال من هو جائز السألة شرعاً ، معتبراً شروطه المعتبرة على مايجب أن يعتبر فى مثله و يرعى . وأن يحرز ما نقل فيه من المقاصد . ويقابل ذلك بأصوله ، تأكيداً لصحته على أحسن العوائد . فامتثل أمره الكريم . وحرر هذا السجل على الرسم المعتاد . والسنن المتكفل بحصول المراد . وعدة الكتب المشار إليها : كذا وكذا كتابا . والكتاب الأول منها نسخته : بسم الله الرحن الرحيم \_ ويكتب كتابا بعد والكتاب الأول منها نسخته : بسم الله الرحن الرحيم \_ ويكتب كتابا بعد كتاب يقول : الكتاب الشانى ، الكتاب الثالث .

وينسخ كل كتاب بحروفه من غير زيادة ولا نقص ، ويكتب ثبوته و إتصاله بالحاكم الآذن المشار إليه ، إلى أن تنتهى الكتب جميعها ، ثم يقول : و لما تكامل ذلك جميعه عند سيدنا قاضى القضاة فلان الدين المشار إليه ، وصح لديه على الوجه المشروح أعلاه ، سأله من جاز سؤاله شرعاً : الإشهاد على نفسه الكريمة \_ حرسها الله تعالى \_ بما نسب إليه فى هذا السجل المبارك من الثبوت والحكم ، والتنفيذ والقضاء ، والإجازة والإمضاء ، وغير ذلك مما نسب إليه فيه .

فتأمل ذلك وتدبره . وروى فيه فكره . وأمعن فيه نظره . واستخار الله كثيراً . وانخذه هادياً ونصيراً . وأجاب السائل إلى سؤاله لجوازه شرعاً . وأشهد على نفسه الكريمة بذلك ، بعد أن ثبت عنده صحة مقابلة مانسخ في هذا السجل بأصوله المنقول منها ، الموافق لذلك الثبوت الشرعي في التاريخ المقدم ذكره المكتوب بخطه الكريم أعلاه . شرفه الله تعالى وأعلاه . وأدام علاه . ويكتب القاضي الحسبلة بخطه و يكمل .

## صورة صريح آخر:

أما بعد حمد الله الذي بعث رسوله محمداً صلى الله عليه وسلم بالحنيفية السمحة السهلة ، وخصه بعموم الرسالة التي أبان بها على الرسل فضله . وسلك بنا على سنته من الحق منهاجاً قويماً . هدانا باتباعه إليه صراطاً مستقيماً . صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً .

فهذا ما أشهد به على نفسه الكريمة ـ حرسها الله تعالى وحاها ـ سيدنا ومولانا قاضى القضاة فلان الدين: من حضر مجلس حكمه وقضائه ، وهو نافذ القضاء والحكم ماضيهما . وذلك فى اليوم المبارك ـ ويكتب القاضى التاريخ بخطه مم الكاتب ـ من سنة كذا وكذا . بجميع ما نسب وأضيف إليه فى هذا السجل المبارك الذى التمس إنشاؤه منه . وصدر بإذنه الكريم عنه . جامعاً لمضامين الكتب الآنى ذكرها المختصة بمولانا المقر الأشرف العالى الغلانى مما جميعه الكتب الآنى ذكرها المختصة بمولانا المقر الأشرف العالى الغلانى مما جميعه

عدينة كذا وعملها ، وهي كتب الابتياعات والأوقاف والإجارات ، وغير ذلك شاملًا لَمَا فروعًا وأصولًا، ناطقًا بثبوتها عليه ابتداء واتصالًا ، حسبما شُرح فيه جملة وتفصيلاً ، مميناً فيه تواريخ الكتب وتواريخ ثبوتها ، مستوعباً مقاصدها بأوضح نعوتها . مقصوداً بذلك حصرها في هذا السجل بمفرده ، ليكون حجة واحدة بما تضمنه في اليوم وفي غده . يتوالى اتصال ثبوته بالحكام . و يشهد بما اشتملت عليه مدا الأيام . وذلك بعد أن استعرض سيدنا الحاكم المشار إليه أعلاه جميع الكتب والثبوتات والانصالات ، المنقول مضامينها أدناه . وتأملها كتابا كتاباً . واستحضر مانسب إليه فيه . وعاود خاطره الكريم فيا تقدم به الاشهاد عليه . فتذكر ذلك جميعه \_ محمد الله تعالى \_ تذكر تحقيق . وسأل الله جل ذكره المعونة ودوام التوفيق . ثم استخار الله ، وتقدم أمره الكريم بتسطير هذا السجل . إجابة لسؤال جائز المسألة شرعاً ، معتبراً فيه الشرائط المعبرة ، على مايجب أن يعتبر في مثله و يرعى ، وأن يحرر مانقل فيه من المقاصد ، وأن بقابل ذلك بأصوله تأ كيداً لصحته على أحسن العوائد . فامتثل أمره الكريم . وحرر هذا السجل على الرسم المعتاد والسنن الشرعي ، المتكفل بحصول المراد . وعدة الكتب المشار اليها كذا وكذا كتابًا. الكتاب الأول: نسخته. بسم الله الرحمن الرحيم - ويكتب كتابًا بعد كتاب إلى آخره \_ و يذكر التاريخ ، ثم يقول بعد ذلك كله : فهذه جملة الكتب المنقول مضامينها في هذا السجل من أصولها المشار إليها أعلاه ، حسباً أذن فيه سيدنا ومولانا قاضي القضاة المشار إليه ، ومقابلة مانسخ في هذا السجل بأصوله المنقول منها المضامين للذكورة أعلاه . فصحت المقابلة والموافقة بشهادة من يضع خطه آخره بذلك ، وأداء الشهادة عنده وقبولها بما رأى معه قبولها . و بعد اعتبار ما يجب اعتباره شرعاً .

فلما تكامل ذلك جميعه عند سيدنا ومولانا قاضى القضاة فلان الدين المشار إليه . وصح لديه . سأله من جاز سؤاله شرعاً تقرير مولانا المقر الأشرف العالى

الفلانى ، المشار إليه ، على ما فيها من جميع ماعين و بين فى هذا الكتاب السجل وتثبيتها و بسطها وتصريفها وتمكينها . والحسكم بالصحة فى جميع ماقامت فيه البينة بالملك والحيازة من كتب الابتياعات المشروحة فى هذا الكتاب السجل ، والقضاء بذلك ، والالتزام بمقتضاه ، والإجازة والإمضاء ، والإشهاد على نفسه الكريمة بجميع ما نسب إليه فى هذا الكتاب السجل .

فتأمل ذلك وتدبره . وروى فيه فكره ونظره . واستخار الله كثيراً . واتخذه هادياً ونصيراً . وأجاب السائل إلى سؤاله لجوازه شرعاً . وأقرّ يد مولانا ملك الأمراء المشار إليه - أدام الله نممته عليه - على مافيها من جميع ماعين و بين فى هذا الكتاب السجل ، تقريراً صحيحاً شرعياً . وثبتها تثبيتاً كاملا مستبراً مرضياً ، وبسطها بسطاً شاملاً شرعياً . وصرفها تصريفاً تاماً نافذاً . ومكنها تمكيناً شرعياً وحكم بالصحة فى جميع ما قامت فيه البينة الشرعية بالملك والحيازة من كتب الابتياعات المشروحة فى هذا الكتاب السجل ، حكماً صحيحاً شرعياً . نافذاً لازماً معتبراً مرضياً ، موثوقاً به مسكوناً إليه . قضى بذلك وأمضاه . وأجازه وارتضاه . ورتب عليه موجبه ومقتضاه ، بعد استيفاء الشرائط الشرعية . واعتبار واجباته المرعية ، وثبوت ما يتوقف الحكم على ثبوته . وأشهد على نفسه الكريمة بذلك فى التاريخ المقدم ذكره . المكتوب بخطه الكريم أعلاه . شرفه الله تعمالى وأعلاه . وأدام علاه . و يكتب القاضى الحسبلة بخطه . و يكل .

### الفرق بين النسخة والسجل

اعلم أن كتابة النسخ والسجلات يحتاج فيها أولا إلى أن يتصل أصلها بالقاضى فإذا اتصل أصلها بالقاضى كتب على هامشها بالقرب من موضع التوقيع « لينقل به نسخة » كما تقدم . فإذا كتب ذلك شرع كاتب الحكم في النقل ، ونقلها حرفا حرفا . فإذا فرغ من نقل الأصل كتب « ونقلت هذه النسخة بالأمر الكريم العالى المولوى القاضوى الفلاني بمقتضى خطه الكريم أعلاه في تاريخ كذا وكذا ».

ومن الموقعين من إذا أراد أن ينقل نسخة يكتب ، قبل أن يشرع فى النقل «نسخة نقلت من أصل كصورته باذن حكمى » فإذا انتهى النقل كتب « ونقلت هذه النسخة بالأمر السكريم العالى الفلانى فى تاريخ كذا وكذا » .

ومن الموقعين من يحتاط أيضاً ، ويكتب على لسان صاحب المكتوب قصة يسأل فيها نقل نسخة . وترفع تلك القصة والمكتوب إلى قاضى القضاة . فيكتب على هامشه « لينقل منه نسخة » ويكتب فى هامش القصة مثل ذلك و يؤرخ ، فإذا انتهى النقل كتب « ونقلت هذه النسحة بالأمر الكريم العالى المولولى الفلانى ، واضع خطه الكريم أعلاه بالنقل ، بمقتضى قصة مشمولة بالخط الكريم مثل ذلك فى تاريخه . مستقرة تحت يد ناقله . حجة فيه » وهذا فيه غاية الاحتياط . ثم يكتب مثال شهادات الشهود . فمن كان منهم قد مات كتب مثال خطه . ومن كان فى قيد الحياة بعثها إليه لينقل خطه من النسخة الأصلية إلى النسخة المنقولة .

\* وصورة ما يكتبه الشاهد الحى : صورة رسم شهادته الأولى ، و يزيد فيها . « ونقلت خطى إلى هذه النسخة باذن حكمى فى تاريخ كذا وكذا » ومن كان باقياً من الحكام يأخذها و يتوجه إليه لينقل علامته وتاريخه فى إسجاله الذى يكتب فى النسخة المنقولة كافى الأصل . ولايحتاج أن يكتب القاضى «نقلت خطى» كا يكتب الشاهد . فإذا تكامل نقل شهادات الشهود فيها ، الأحياء والأموات ، شهد هو وعدل آخر بالمقابلة عند القاضى الآذن فى النقل .

### \* وصورة ما يكتب في المقابلة:

وقفت على نسخة الأصل. وقابلتها بهذه النسخة مقابلة تامة. فصحت. وأشهد بذلك في التاريخ المذكور. وكتبه فلان الفلاني. ويكتب رفيقه كذلك، ويشهدا عند القاضى الآذن، ويثبت عنده أن مضمون النسخة المنقولة منقول من الأصل المذكور، بعد المقابلة الصحيحة الشرعية، ثبوتًا صحيحًا شرعيًا.

والفرق أيضاً بين النسخة والسجل: أن النسخة يبتدى، الكاتب أولا في كتابتها . و بعد ذلك يحكى الاسجالات ، و ينقل خطوط الشهود فيها الأحياء والأموات والقضاة ، كما تقدم شرحه ، والسجل بعد أن يتصل الأصل بالقاضى ، ويكتب « لينقل به سجل » فإذا كتب شرع في نقله .

### \* وصورة مايبتدى، فيه :

هذا ماأشهد به على نفسه الكريمة سيدنا ومولانا قاضى القضاة فلان الدين ـ إلى آخر ماتقدم ـ ثم يحكى بعد ذلك مضمون إسجال القاضى ، و بعد كتابته التاريخ فى وسط الاسجالات المتضمنة له ، واحداً بعد واحد آخر الاسجالات . فإذ! وصل إلى الاسجال الذى على القاضى الثابت عنده ذلك الأصل ، وحكى أنه حكم بما حكم فيه \_ مثل أن يكون كتاب وقف أو غيره \_ فإذا انتهى ذكر ذلك جميعه . يقول : ونسخة كتاب الوقف مثلا ، الموعود بذكرها فى هذا الكتاب : بسم الله الرحمن الرحم \_ ويذكر مافيه محروفه إلى آخره وتاريخه \_ فإذا فرغ منه كتب الإشهاد على القاضى الآذن بما نسب إليه فى هذا السجل . ثم يقول « فشهدت عليه بذلك فى تاريخ كذا » و يكتب القاضى التاريخ مخطه فى وسط الصدر الأول ، و يكتب الحسبلة فى آخره . وهذا هو الفرق بين السجل والنسخة أقوى وأمتن . فافهم ذلك . والله سبحانه وتعالى أعلم .

# كتاب القسمة

## وما يتعلق بها من الأحكام

يجوز قسمة الأملاك من الأراضي والحبوب والأدهان وغيرها .

و يجوز للشركاء أن يتقاسموا بأنفسهم . و يجوز أن ينصبوا من يقسم بينهم . و يجوز أن يترافعوا إلى الحاكم لينصب من يقسم بينهم .

فإن ترافعوا إليه فى قسمة ملك من غير بينة . ففيه قولان . أحدهما : لايقسم بينهم ، والثانى : يقسم ، إلا أنه يكتب « أنه قسم بينهم بدعواهم » و إن كان فى القسمة رد : اعتبر التراضى فى ابتداء القسمة ، و بعد الفراغ منها . وقيل : لا يعتبر التراضى بعد خروج القرعة . و إن لم يكن فيها رد ، فإن تقاسموا بأنفسهم لزمت القسمة بإخراج القرعة .

و إن نصبوا من يقسم بينهم . اعتبر التراضى بعد خروج القرعة . وفيه قول مخرج فى التحكيم : أنه لا يعتبر التراضى .

و إن ترافعوا إلى الحاكم نصب من يقسم بينهم ، ولزمهم ذلك بإخراج القرعة ولا يجوز للحاكم أن ينصب للقسمة إلا حراً بالفاً عاقلاً عدلاً عالماً بالقسمة . فإن لم يكن في المسألة تقويم : جاز قاسم واحد . و إن كان فيها تقويم ، لم يجز إلا قاسمان وأجرة القاسم في بيت المال . فإن لم يكن ، فعلى الشركاء ، تقسم الأجرة عليهم على قدر أملاكهم .

فإن طلب القسمة أحد الشريكين وامتنع الآخر . نظرت . فإن لم يكن على كل واحد منهما ضرر ، كالحبوب والأدهان والثياب الغليظة ، والأراضي والدور : أجبر الممتنع . وإن كان على أحدهما ضرر . فإن كان على الطالب لم يجبر الممتنع . وإن كان على الممتنع . وإن كان على الممتنع . فقد قيل : يجبر . وقيل : لا يجبر . وهو الأصح .

و إن كان بينهما دور ودكاكين ، أو أرض في بعضها شجر و بعضها بياض ،

وطلب أحدهما أن يقسم أعيانا بالقيمة . وطلب أحدهما قسمة كل عين : قسم كل عين . و إن كان بينهما عضائد صغار متلاصقة ، وطلب أحدهما قسمتها ، وامتنع الآخر . فقد قيل : يجبر . وقيل : لا يجبر . و إن كان بينهما عبيد أو ماشية ، أو ثياب وأخشاب . فطلب أحدها قسمتها أعيانا وامتنع الآخر ، أجبر المتنع . وقيل : لا يجبر . و إن كان بينهما دار . فطلب أحدها قسمتها . فيجمل العلو لأحدها . والسفل للآخر ، وامتنع شريكه : لم يجبر المتنع . و إن كان بين ملكيهما عرصة حائط ، وأراد أحدها أن يقسمها طولا . فيجعل لكل واحد منهما نصف الطول في كال العرض . فامتنع الآخر : أجبر عليه . فإن أراد أن يقسم عرضا ، فيجعل لكل واحد منهما نصف العرض في كال العرض . فامتنع العرض في كال العول . فقد قيل : يجبر . وقيل : لا يجبر ، وهو الأصح .

و إن كان بين رجلين منافع. فأرادا قسمتها بينهما بالمهايأة . جاز . و إن أراد أحدهما وامتنع الآخر لم يجبر الممتنع .

ومتى أراد القاسم أن يقسم : عَدَّل السهام . إما بالقيمة إن كانت مختلفة ، أو بالأجر إن كانت غير مختلفة ، أو بالرد إن كانت القسمة تقتضى الرد . فإن كانت الأنصباء متساوية ، كالأرض بين ثلاثة أنفس أثلاثا . أقرع بينهم . فإن شساء كتب أسماء الملاك في رقاع متساوية وجعلها في بنادق متساوية ، وجعلها في حجر رجل لم يحضر ذلك ليخرج على السهام ، وإن شاء كتب السهام ليخرجها على الأسماء وإن كانت الأنصباء مختلفة ، مثل أن يكون لواحد السدس ، والثانى الثلث والثالث النصف : قسمها على أقل الأجزاء ، وهي ستة أسهم . وكتب أسهاء الشركاء في ست رقاع : لصاحب السدس رقعة ، ولصاحب الثلث رقعتان ، ولصاحب النصف ثلاثة رقاع . ويخرج على السهام . فإن خرج اسم صاحب السدس أعطى السهم الأول ، ثم يقرع بين الآخرين . فإن خرج اسم صاحب الثلث أعطى السهم الثانى والثالث ، والباقى لصاحب النصف . وإن خرج أسم صاحب الثلث أعطى السهم الثانى والثالث ، والباقى لصاحب النصف . وإن خرج أولا لصاحب

النصف أعطى ثلاثة أسهم ، ثم يقرع بين الآخرين على نحو ماتقدم . ولا يخرج السهام على الأسماء في هذا القسم . وهل يقتصر على ثلاث رقاع ، لكل واحد رقعة ؟ و إذا تقاسموا وادعى بعضهم على بعض غلطا . فإن كان فيما تقاسموا بأنفسهم ، تقبل دعواه . و إن كانت قسمة قاسم من جهة الحاكم : فالقول قول المدعى عليه مع يمينه ، وعلى المدعى البينة . و إن نصبا من يقسم بينهما . فإن قلنا يعتبر التراضى بعد خروج القرعة : لم يقبل قوله . و إن قلنا لا يعتبر ، فهو كقسمة الحاكم .

و إن تقاسموا ، ثم استحق من حصة أحدهم شيء معين ، لم يستحق مثله من حصة الآخر ، بطلت القسمة . و إن استحق مثله من حصة الآخر : لم تبطل . و إن استحق من الجميع جزء مشاع : بطلت القسمة . وقيل : لاتبطل في المستحق . وفي الباقي قولان .

و إن تقاسم الورثة التركة ، ثم ظهر دين محيط بالتركة . فإن قلنا : القسمة تمييز الحقين : لم تبطل القسمة . وإن قلنا : إنها بيع . فني بيع التركة قبل قضاء الدين قولان . وفي قسمتها قولان .

و إن كان بينهما نهر ، أو قتاة ، أو عين ينبع منها الماء . فالماء بينهم على قدر ماشرطوا من التساوى أو التفاضل . و إن قيل : إن الماء لا يملك . والمذهب الأول . فإن أرادوا سقى أراضيهم من ذلك الماء بالمهايأة جاز ، و إن أرادوا القسمة جاز . فينصب ـ قبل أن يصل الماء إلى أراضيهم ـ خشبة مستوية ، و يفتح فيها كوى على قدر حقوقهم ، و يجرى فيها الماء إلى أراضيهم ، فإن أراد أحدهم أن يأخذ قدر حقه قبل أن يبلغ إلى المقسم ، و يجريه على ساقية له إلى أرضه ، أو يدير به رحى : لم يكن له ذلك . و إن أراد أن يأخذ الماء و يستى به أرضا ليس لها رسم شرب من يكن له ذلك . و إن أراد أن يأخذ الماء و يستى به أرضا ليس لها رسم شرب من هذا النهر : لم يكن له ذلك . و إن كان ماء مباحاً في نهر غير مملوك ، سقى الأول هذا النهر ، حتى يبلغ الكعب ، ثم يرسله إلى الثانى . فإن احتاج الأول إلى سقى أرضه ، حتى يبلغ الـ كعب ، ثم يرسله إلى الثانى . فإن احتاج الأول إلى سقى أرضه دفعة أخرى قبل أن يسقى الثالث سقى ، ثم يرسل إلى الثالث .

و إن كان لرجل أرض عالية وتحتها أرض مستفلة ، ولا يبلغ الماء في العالية إلى الكعب حتى يبلغ في المستفلة إلى الوسط . سقى المستفلة حتى يبلغ الماء إلى الكعب ، ثم يسدها و يسقى العالية . فإن أراد بعضهم أن يحيى أرضاً و يسقيها من هذا النهر . فإن كان لايضر أهل الأراضى لم يمنع ، و إن كان يضرهم منع . والله سبحانه وتعالى أعلم .

## الخلاف المذكور في مسائل الباب

القسمة جائزة بالاتفاق فيما يقبل القسمة ؛ إذ الشركاء قد يتضررون بالمشاركة واختلف الأئمة رحمهم الله تعالى : هل هي بيع أم إفراز ؟

قال أصحاب أبى حنيفة : القسمة تكون بمعنى البيع ، وهو فيا يتفاوت كالمعقار والثياب . ولا يجوز بيعه مرابحة . والتي هي فيه بمعنى الإفراز : هو فيا لايتفاوت ، كالمكيلات والموزونات والمعدودات التي لاتتفاوت كالجوز والبيض . فهي في هذه إفراز وتمييز حق ، حتى إن لكل واحد أن يبيع نصيبه مرابحة . وقال مالك : إن تساوت الأعيان والصفات كانت إفرازاً . و إن اختلفت كانت بيعاً . وللشافعي قولان . أحدها : هي بيع . والثاني إفراز . والذي تقرر من مذهبه آخراً : أن القسمة ثلاثة أنواع .

الأول : بالأجزاء ، كمثلي ودار متفقة الأبنية ، وأرض متشابهة الأجزاء . فتعدل السهام ، ثم يقرع .

الثانى : بالتعديل . كأرض تختلف قيمة أجزائها بحسب قوة إنبات وقرب ماء الثالث : بالرد ، بأن يكون فى أحد الجانبين بئر أو شجر لا يمكن قسمته . فيرد من يأخذ قسط قيمته . فقسمة الرد والتعديل بيع ، وقسمة الأجزاء إفراز . وقال أحمد : هي إفراز .

فعلى قول من يراها إفرازا : يجوز عنده قسمة الثمار التي يجرى فيهـــا الربا بالخرص . ومن يقول : إنها بيع يمنع ذلك . ولو طالب أحد الشريكين بالقسمة ، وكان فيها ضرر على الآخر ، قال أبو حنيفة : إن كان الطالب للقسمة منهما هو المتضرر بالقسمة لا يقسم . و إن كان الطالب لها ينتفع : أجبر الممتنع منهما عليها . وقال مالك : يجبر الممتنع على القسمة بكل حال . ولأصحاب الشافعي إذا كان الطالب هو المتضرر وجهان . أصحهما : يجبر . وقال أحمد : لا يقسم ذلك ، بل يباع و يقسم ثمنه .

#### فصل

وهل أجرة القاسم على قدر رءوس المقتسمين ، أو على قدر الأنصباء ؟ قال أبو حنيفة ومالك ، في إحدى روايتيه : هي على قدر الرءوس . وقال مالك في الرواية الأخرى والشافعي وأحمد : على قدر الأنصباء .

وهل هى على الطالب خاصة ، أم عليه وعلى المطاوب منه ؟ قال أبو حنيفة :
هى على الطالب خاصة . وقال مالك والشافعى وأصحاب أحمد : هى على الجميع .
واختلفوا فى قسمة الرقيق بين جماعة ، إذا طلبها أحدهم : هل تصح أم لا ؟
قال أبو حنيفة : لاتصح . وقال الباقون : تصح القسمة بالقيمة ، كما يقسم سائر الحيوان بالتعديل والقرعة . و إن تساوت الأعيان والصفات . انتهى .

## المصطلح: وهو يشتمل على صور . منها:

\* صورة قسمة إفراز على مذهب مالك وأحمد . قاسم فيها وكيل شرعى بتداعى المتقاسمين إليها ورضاها بها :

هذا ما اقتسم عليه فلان القائم في المقاسمة الآتي ذكرها فيه ، عن مولانا المقر الأشرف العالى الفلانى بإذنه العالى في ذلك ، على الوجه الذي سيشرح فيه ، وتوكيله إياه في ذلك التوكيل الصحيح الشرعى المتقدم على تاريخه ، بشهادة شهوده ـ أو بشهادة من يضع خطه بذلك آخره ـ وفي التسلم والتسليم والمكاتبة ، والإشهاد على الرسم المعتاد . وفلان بن فلان ، وهو المقاسم عن نفسه وعن أخيه لأبويه فلان

بطريق معتبر شرعى . و بإذن الحاكم فلان بحضور المقاسم عنه المذكور ، حين جريان هذه المقاسمة . ووقوعها على الوجه الآتى بيانه في هذا الكتاب ، في صحة من هذين المتقاسمين وسلامة . وجواز أمر وطواعية . اقتسما جميع القرية الفلانية ــ ويصف ذلك و يحدده بجميع حقوق ذلك كله إلىآخره \_ خلا مافى ذلك من مسجد لله تعالى ، وطريق المسلمين ومقبرة برسم دفنموتاهم . فإن ذلك خارج عن هذه القسمة ، وغير داخل فيها \_ قسمة تراض صحيحة بمضاة ، جامعة لشرائط الصحة ،عرية عن الشرائط المفسدة . تداعى المتقاسمان إليها ، ورغبا فيها بإذن من له الإذن في ذلك شرعًا ، وعلم كل واحد منهما مافيها من الحظ والغبطة والمصلحة للجهتين المذكورتين أعلاه ، بعد أن ثبت عند فلان الحاكم الآذن المشار إليه: أن القرية المذكورة أعلاه وقف وملك ، وأنها قابلة للقسمة نصفين محتملة لها ، وأن المصلحة في ذلك لجهة الوقف وجهة الملك جميعاً . وأن لكل واحد من المتقاسمين المشار إليهما ولاية المقاسمة ، الثبوت الشرعي . جرت المقاسمة على سداد واحتياط ، من غير غبن ولا حيف ولا شطط . بتولى قاسم من قسام المسامين ، ممن له علم وخبرة بقسم ذلك. وهو الشيخ الإمام العالم الفاضل فلان الدين ، جمال الحساب ، شرف الكتاب ، فلان الفلاني ، العدل الخبير ، والماهم النحرير ، الذي انتدبه المتقاسمان المشار إليهما لهذه المقاسمة ، و إفراز القرية المحدودة نصفين ، بعد التعديل الشرعى في ثبوت دِمْنة القرية ، و بعد التماثل في أراضي القرية المذكورة ، واعتبار مايجب اعتباره ، ورضى من يعتبر رضاه بهذه القسمة ، بعد وقوعها على الوجه الآتي تعيينه في هذا الكتاب، و إخراج القرعة الشرعية التي تمت بها القسمة. وثبوت ذلك جميعه عند قاضي القضاة المشار إليه ، الثبوت الشرعي . فكان ما أصاب جهة الوقف المشار إليه أعلاه بحق النصف: الجانب القبلي من القرية المجدودة أعلاه المختص ذلك بالموكل المشار إليه أعلاه . وما أصاب المقاسم الثانى وأخاه لجهة الملك ۲۷ ـ جواهر ج ۲

بحق النصف: الجانب الشالى من القرية المحدودة أعلاه. وكان ما أصاب كل جهة من الجهتين المذكورتين بهذه القسمة وفاء بحق كل جهة ، و إكالا لنصيبهما . وتسلم كل واحد من المتقاسمين المذكورين ما أفرزه بهذه القسمة . وصار النصف القبلى من هذه القرية وقفاً صحيحا شرعيا على الموكل المشار إليه أعلاه ، وعلى من ذكر معه في كتاب وقف ذلك ، الثابت لدى الحكام رحمهم الله تعالى ، المتصل ثبوته وعلمه بالحاكم المشار إليه أعلاه الثبوت الشرعى . وصار النصف المتعالى من هذه القرية ملكاً طلقاً للقاسم الثانى وأخيه المذكورين أعلاه . يتصرفان فيه تصرف الملاك في أملاكهم ، وذوى الحقوق في حقوقهم ، مصيراً تاماً . وقد وقف المتقاسمان المذكوران أعلاه على ذلك كله ، أو جميعه ، وعلى حدوده وحقوقه وعايناه وشاهداه . وتفرقا عن الرضا بهذه القسمة وإمضائها ولزومها ، وقبلاها قبولاً شرعيا .

فإن كانت القسمة في قرية جميعها وقف ، وقد قاسم فيها الناظران . وقد أذن في ذلك حاكم ، فيقول :

\* هذا ما اقتسم عليه فلان \_ وهو الناظر الشرعى \_ فى المدرسة الفلانية الكائنة بالمكان الفلانى \_ و يحددها \_ وفي أوقافها المحدودة الموصوفة فى كتاب وقفها ، وفلان \_ وهو الناظر الشرعى \_ فى الجامع الفلانى \_ ويصفه و يحدده ويذكر بقمته \_ وفى أوقافه الموصوفة المحدودة فى كتاب وقفه . وها مقاسمان بإذن سيدنا ومولانا قاضى القضاة فلان الدين المالكى ، أو الحنبلى ، الحاكم بالمكان الفلانى ، وأمره الكريم ، لما فى هذه المقاسمة من المصلحة الظاهرة للجهتين المشار إليهما ، بعد أن ثبت عنده ـ ثبت الله مجده \_ أن القرية المحدودة الموصوفة أدناه قابلة للقسمة نصفين محتملة لها ، وأن المصلحة فى ذلك لجهتى الوقفين المذكورين ، وأن المقرية المحدودة أدناه وقف صحيح شرعى على الجهتين المذكورتين نصفين ، وأن

المتقاسمين المذكورين هما الناظران في الوقفين المذكورين بالطريق الشرعي . و بعد استيفاء شرائطه الشرعية ، واعتبار مايجب اعتباره شرعاً . تقاسم المتقاسمان المذكوران أعلاه بالإذن الشرعي المشار إليه ما هو وقف على الجهتين المذكورتين أعلاه بينهما نصفين . وذلك جميع القرية وأراضيها المنسوبة إلى إيقاف فلان رحمه الله تعالى على الجهتين المذكورتين التي هي من بلدكذا . وعملكذا ، وتشتمل على كذا وكذا ، و يحيط بها و بأراضيها حدود أر بعة \_ و يكمل الحدود إلى آخرها \_ثم يقول: بحقوق ذلك \_ إلى آخره \_ مقاسمة صحيحة شرعية ، جرت بين المتقاسمين المذكورين على سداد واحتياط من غير غبن ولاحيف ولاشطط ، بتولى قاسم من قسام المسلمين ، بمن له علم وخبرة بقسم ذلك . وهو الشيخ الإمام العالم الفاضل فلان الدين ، جمال الحساب ، وشرف الكتاب العدل الخبير ، والماهر النحرير فلان الفلاني ، الذي انتدبه المتقاسمان المشار إليهما لهذه المقاسمة ، و إفراز القرية المحدودة أعلاه نصفين ، بعد التعديل الشرعي في ثبوت دِمْنة القرية ، و بعدالتماثل في أراضها ، واعتبار ما يجب اعتباره ، ورضا من يعتبر رضاه بهذه القسمة ، بعد وقوعها على الوجه الآتي تعيينه في هذا الكتاب، و إخراج القرعة الشرعية التي ثبتت بها القسمة، وثبوت ذلك جميعه عند سيدنا قاضى القضاة فلان الدين المشار إليه ، الثبوت الشرعى . فكان ماخص جهة وقف المدرسة المشار إليها مجق النصف : الجانب الشرق من القرية المذكورة . وما خص جهة وقف الجامع المشار إليه مجق النصف : الجانب الغربي من القرية المذكورة ، بمقتضى إخراج القرعة الشرعية ، والفصل بين كل جانب وجانب بفاصل معلوم ، لا يكاد يخنى . عرفه المتقاسمان المشار إليهما معرفة تامة نافية للجهالة . وكان ما أصاب كل جهة وقف من هاتين الجهتين وفا. لحقها ، و إكمالاً لنصيبها. وتسلم كل واحد من الناظرين المتقاسمين ما أصاب جهته ، حسبها أفرز لها في هذه القسمة . وصار ما أصاب كل جهة وقف على جهته ، ومختصاً بها دون الجهة الأخرى . وقد وقف المتقاسمان المذكوران أعلاه على جميع القرية المحذودة أعلاه ،

وعلى حدودها وحقوقها . وعاينا ذلك ونظراه وشاهداه ، وخبراه الخبرة النافية للجهالة . وتفرقا عن الرضا التام بهذه القسمة ، واعترفا بصحتها و إمضائها ولزومها . فما كان فى ذلك من درك أو تبعة : فضانه حيث يوجبه الشرع الشريف بعدله ، وقبلاه قبولاً شرعيا .

و إن كانت المقاسمة وقعت على قطع أرضين . فيذكر الصدر من أوله إلى ههنا . ثم يقول :

\* أفرز المقاسم المشار إليه هذه القرية قطعاً ، وعدل كل قطعة أرض قسمين نصفين متساويين . فن ذلك : ما اقتسم عليه المتقاسمان المذكوران قسمة أولى أرض كذا ، ذرعها قبلة وشمالا كذا ، وشرقا وغرباً كذا \_ و يحددها و يعين ذرعها من كل جانب من جوانبها الأربع . و إن كانت مربعة فيذكر أنها مربعة . و إن كانت مبنقة فيذكر التبنيق . وهل هو مثلث لايظهر فيه الحد الرابع ، أو يكون الذرع في جهة أقل ذرعاً من الذرع في الجهة الأخرى . فيحرره \_ ثم يقول :

فأصاب جهة المقاسم الأول بحصته من هذه القطعة \_ وهي النصف \_ الجانب الفلاني منها. وذرعه في قبليه شرقا بغرب كذا وكذا ذراعاً . وفي شماليه شرقا بغرب كذا وكذا ذراعاً . ثم يكمل الذرع من الجانبين الآخرين ، وهو الشرقي والغربي . فيقول : وذرعه في شرقيه قبلة بشمال كذا ، وفي غربيه قبلة بشمال كذا وكذا . وأصاب جهة المقاسم الثاني بحصته ، وهي النصف الآخر : الجانب الفلاني \_ ويصف ذرعه من الجوانب الأربع على نحو ماوصف في الجانب الذي قبله \_ ثم يقول : ومنه ما اقتسماه ثانية أرض كذا وكذا ويفعل فيها مافعله في القطعة الأولى . ثم يقول : يقول : ومنه ما اقتسماه ، قسمة ثالثة ، ويفعل ذلك قطعة بعد قطعة ، إلى أن ينتهي يقول الخر القطع ، ويفصل بين كل جانب من قطعة أرض و بين جانبها الآخر بفاصل معلوم . ثم يقول : عرفه المقاسمان المذكوران معرفة تامة نافية للجهالة . وكان مأصاب كلا من المتقاسمين المذكورين بهذه القسمة وفاء لحقه ، و إكالا لنصيبه ،

وتسلم كل واحد من المتقاسمين المذكورين ماأفرزه بهذه القسمة . وصار ذلك بيده يتصرف فيه بطريقه الشرعى . وقد وقف المتقاسمان المذكوران أعلاه على ذلك كله ، وعلى حدوده وحقوقه وفواصله . ورأياه وشاهداه ، وخبراه الخبرة التامة الكاملة النافية للجهالة . وتفرقا عن رضا بهذه القسمة والإمضاء والازوم . فما كان فى ذلك من درك أو تبعة : فضانه لازم حيث يوجبه الشرع الشريف بعدله . وقبلاه قبولا شرعياً . ويكمل على نحو ماتقدم شرحه .

\* صورة مقاسمة أخرى .

تقاسم فلان وفلان ، وشهوده بها عارفون . فالمقاسم الأول مقاسم عن نفســه ، وبالإذن الـكريم العالى المولوى الفلانى قاضى القضــاة ببلد كذا ــ أو يقول : و بإذن سيدنا ومولانا قاضى القضاة \_ فلان الدين وأمره الكريم على الأيتام الصغار الذينهم تحت حجر الشرع الشريف. وهم فلان وفلان وفلان أولاد فلان ، لما رأى لهم في ذلك من الحظ والمصلحة ، والغبطة الوافرة الظاهرة المسوغة للقسمة عليهم شرعاً . والمقاسم الثانى فلان مقاسم عن نفسه أيضاً في جميع الأملاك الجارية في ملك الأيتام الثلاثة المذكورين ، وفي ملك المتقاسمين المذكورين أعلاه . وهو بينهما و بين الأيتام المذكورين على ثلاثة أسهم : سهم للأيتام الثلاثة المذكورين بينهم بالسوية أثلاثاً . ولكل واحد من المتقاسمين سهم واحد وهو الثلث . وذلك جميع كذا وكذا وجميع كذا وكذا\_ ويحدد كل مكان و يصفه على حدة وصفًا تامًا \_ ثم يقول : بحدود ذلك كله وحقوقه \_ إلى آخره \_ مقاسمة صحيحة شرعية قسمة تراض ، تداعى المتقاسمان إليهــا ورغبا فيها . فأصاب فلان المقاسم الأول عن نفسه جميع المكان الفلانى المحدود أولا . وأصاب الأيتام المذكورين عن نصيبهم جميع المكان الفلاني المحدود ثانياً . وأصاب فلان المقاسم الثانى عن نفسه جميع المكان الفلاني المحدود آخراً . وكان ما أصاب كل فريق من المتقاحمين والمقاسم عنهم المذكورين أعلاه إكالا لحقه ووفاء لنصيبه . اختص به دون الباقين ، ودون كل واحد . وصار ذلك له وملكه و بيده ، وتحت تصرفه محكم هذه المقاسمة الشرعية . وذلك بعد الرؤية التامة النافية للجهالة ، والتفرق عن تراض . وذلك بعد أن ثبت عند سيدنا قاضى القضاة المشار إليه \_ أسبغ الله ظلاله \_ بشهادة من يعين ذلك في رسم شهادته آخره : أن العقار المحدود أعلاه ملك المتقاسمين المذكورين أعلاه وملك للأيتام المقاسم عليهم المذكورين أعلاه منتقل إليهم بالإرث الشرعى من والدهم ، بينهم بالسوية أثلاثا ، وهو بأيديهم وتحت تصرفهم ، وأن ما خص الأيتام المذكورين بيد والدهم إلى حين وفاته ، وأن في القسمة المشروحة أعلاه على الوجه المعين أعلاه حظ بين ، وغبطة وافرة ، ومصلحة ظاهرة للأيتام المذكورين أعلاه حال القسمة . و بعد ثبوت سائر المقدمات الشرعية المسوغة لجواز القسمة عليهم شرعا ، و بعد استيفاء الشرائط الشرعية ، الثبوت الشرعى . ووقع الإشهاد بذلك على الوجه المشروح أعلاه في اليوم المبارك . و يكتب القاضي التاريخ والحسبلة بخطه ، و يكتب في أعلاه موضع العلامة على ما تقدم ذكره في باب القضاء ، و يكل على نحو ماسبق .

## \* صورة مقاسمة في ملك ووقف على مذهب الإمام أحمد رحمه الله :

هذا ما اقتسم عليه فلان وفلان . فالمقاسم الأول : مقاسم عن نفسه ، والمقاسم الثانى : مقاسم بإذن سيدنا ومولانا قاضى القضاة فلان الدين الحنبلى . وأمره الكريم على جهة الوقف الآنى ذكره طوعاً ، في صحة من هذين المتقاسمين المذكورين وسلامة وجواز أمر . اقتسما جميع الأماكن الآتى ذكرها ، التى النصف منها وقف على الجهة الفلانية . والملك الثانى : ملك المقاسم الأول المسمى أعلاه . وهذه الأماكن المشار إليها : هي عدة قطع أرضين متلاصقة بالمكان الفلاني . ويحيط بها حدود أربعة \_ ويذكرها \_ ثم يقول : بجميع حقوق ذلك كله \_ إلى آخره \_ قسمة صحيحة شرعية ممضاة ، جامعة لشرائط الصحة ، عارية عن الحره \_ قسمة صحيحة شرعية ممضاة ، جامعة لشرائط الصحة ، عارية عن المفسدات ، خالية عن الرد ، تداعَى المتقاسمان المذكوران إليها . وعلما مافيها من المفسدات ، خالية عن الرد ، تداعَى المتقاسمان المذكوران إليها . وعلما مافيها من

الحظ والمصلحة . أذن فيها سيدنا ومولانا قاضي القضاة فلان الدين المشار إليه إذناً صحيحاً شرعياً ، مسئولا فيه ، جامعاً شرائطه لوجود الحظ والمصلحة في هذه المقاسمة لجهة الوقف المشار إليه . ولكونه ـ أسبغ الله ظله ـ يرى أن القسمة إفراز ، وليست ببيع . ويرى الحكم بصحته لموافقة ذلك مذهبه ومعتقده ، مع علمه باختلاف العلماء في ذلك ، بعد أن ثبت عنده أن الأماكن المشار إليهاالمتقاسم في هذا الكتاب عليها ملك ووقف حسبا عين أعلاه ، وأنها قابلة للقسمة نصفين ، محتملة لها ، وأن المصلحة في ذلك لجهة الوقف المشار إليه فيه بعد التماثل والتسوية في الأراضي المذكورة ، واعتبار ما يجب اعتباره ، ورضا من يعتبر رضاه بهذه القسمة ، بعد وقوعها على الوجه الآتي شرحه ، و بعد إخراج القرعة الشرعية التي تمت بها القسمة . واستجماع سائر الشرائط المعتبرة في جواز هذه القسمة ، وصحتها شرعاً ، وثبوت ذلك جميعه عند سيدنا قاضى القضاة فلان الدين المشار إليه الثبوت الشرعى . فجرت هذه القسمة على سداد واحتياط ، من غير غبن ولا حيف ولا شطط ، بتولى قاسم من قسام المسلمين بمن له علم وخبرة بقسمة ذلك . هو فلان بن فلان الحاسب الذي انتدبه القاسمان المذكوران لهذه القسمة ، و إفراز كل نصيب منها حسبا تعين فيه . فيقسم ذلك عدة قِسَم . القسمة الأولى : قطعة أرض صفتها \_ و يحددها ويذرعها \_ أصاب القاسم الأول من ذلك بحصته ، وهي النصف: الجانب القبلي منها الذي ذرعه من الجانب القبلي كذا . ومن جانبه الشمالي كذا ، ومن جانبه الشرقى كذا ، ومن جانبه الغربي كذا . وأصاب جهة الوقف المشار إليه بحصته ، وهي النصف: الجانب الشمالي منها \_ و يذكر ذرعه من الجوانب الأربعة . ويسوق الكلام كذلك ، وجميع القطع الأرضين إلى آخرها\_ ثم يقول:

هذا آخر ماوقعت عليه المقاسمة في هذا السكتاب . وقد جعل بين كل قطعة وقطعة فاصل معروف ، معلوم ظاهر مفهوم ،لايكاد يخفي ، يميز كل جانب من

الآخر. وكان ماأصاب القاسم بحصته وهو النصف وفاء لحقه و إكالا لنصيبها ، وتسلم وما أصاب جهة الوقف المشار إليه أعلاه وفاء لحقها و إكالا لنصيبها ، وتسلم المقاسم الأول ماأصابه من ذلك وأفرز له بهذه المقاسمة الأول. يتصرف فيه تصرف الملاك في أملا كهم ، وذوى الحقوق في حقوقهم ، من غير مانع ولا منازع ، ولامشارك له في ذلك ، ولا في شي منه ، وتسلم المقاسم الثاني بالإذن الحكمي المشار اليه أعلاه ما أصاب جهة الوقف المشار إليه بهذه القسمة ، حسبا عين أعلاه تسلما شرعياً . وصار ذلك وقفاً مفروزاً لجهته المعينة أعلاه بغير شريك ولا معارض ، ولا منازع ولا مناول ، بل هو مختص مجهة الوقف المشار إليها ، تصرف أجوره وراشه ومغلاته في مصالح الجهة المذكورة على مستحقيها شرعاً . وقد وقف المقاسمان المذكوران أعلاه على ذلك جميعه . وعايناه وشاهداه . وخبراه الخبرة التامة النافية المجهلة . فا كان في ذلك من درك أو تبعة : فضانه حيث يوجبه الشرع الشريف المجهلة . فا كان في ذلك من درك أو تبعة : فضانه حيث يوجبه الشرع الشريف المتقاسمين المذكورين فيه بما نسب إليهم فيه بتاريخ و ويكتب الحاكم التاريخ والحسبلة بخطه – و يشهد شهود المجلس عليه بالإذن .

فإنأريد الحكم بصحة المقاسمة كتب الشهود بمقدمات القسمة . فيقول كل واحد منهم : أشهد أن الأما كن المشار إليها ، المقاسم عليها في هذا الكتاب ، ملك ووقف حسبا عين أعلاه . وأنها قابلة للقسمة نصفين محتملة لها، وأن الحظ والمصلحة لجمة الوقف في ذلك ، وأشهد بالتماثل والتسوية في الأراضي المشار إليها فيه : فلان بن فلان ، ثم يشهد شهود القسمة . فيكتب كل واحد منهم « شهدت على المتقاسمين ، المشار إليهما فيه بما نسب إليهما في هذا الكتاب على الوجه المشروح فيه في تاريخه المعين أعلاه . كتبه فلان بن فلان الفلاني » و إن شاء كتب مقدمات القسمة المقدم ذكرها في فصل مستقل . يصدره بقوله « يشهد من يضع مقدمات القسمة المقدم ذكرها في فصل مستقل . يصدره بقوله « يشهد من يضع

خطه آخره ، أو يوضع عنه بإذنه فيه : أن الأماكن المشار إليها ـ إلى آخره ـ و برسم شهود المقدمات خطوطهم فى الفصل المذكور » و بعد ذلك يدعى به عند الحاكم الآذن . و يؤدى شهود المقاسمة الشهادة . و يرقم لهم . ثم يوقع فيه بالإسجال ، أوبالإشهاد ، بعد أن يعلم . و يسجله كاتب الحمكم ، و يذكر فى إسجاله ، أو فى إشهاده ثبوت القسمة ، وفصل المقدمات ، والحكم بصحة المقاسمة فيه على مقتضى مذهبه ومعتقده ، لكونه يرى أن القسمة إفراز ، وليست ببيع ، مع العلم بالخلاف . و يكمل على نحو ماسبق .

## \* صورة قسمة إفراز في قطعة أرض إجباراً من الحاكم:

هذا كتاب قسمة صحيحة شرعية ، جائزة ماضية معتبرة مرضية ، جرت بين فلان وشريكه فلان على ماهو جار فى ملكهما وحيازتهما ويدها ثابتة عليه بينهما بالسوية نصفين على حكم الإشاعة . وذلك جميع القطعة الأرض الفلانية ـ ويصفها ويحديها ـ تولى قسمتها بينهما عدل خبير مندوب لذلك من مجلس الحكم العزيز الفلاني الحنبلى . فوقف عليها العدل المذكور ، وعلم تساوى أجزائها ، وذرعت بحضوره . فكان ذرعها قبلة وشمالا كذا وكذا ، وشرقاً وغر با كذا بالذراع الفلاني فجزاها جزأين قبلياً وشمالياً . وكتب رقستين . ذكر في كل واحدة منهما جزءاً من الجزأين المذكورين . وجعلهما فى بنادق من طين متساوية ، وسلمهما إلى رجل لم يحضر الجزأين المذكورين . وجعلهما فى بنادق من طين متساوية ، وسلمهما إلى رجل لم يحضر المقاسم الأول الجزء القبلى ، وذرعه قبلة وشمالا كذا ، وشرقاً وغر با كذا بالذراع المذكور . وأصاب شريكه المذكور الجزء الشمالى ، وذرعه قبلة وشمالا كذا ، وشرقاً وغر با كذا بالذراع وغر با كذا بالذراع المذكور . وأصاب شريكه المذكور . وتسلم المقاسم الأول ما أصاب من ذلك وأحرزه له ، المتقاسمين المذكورين فيه على سداد واحتياط ، من غير حيف ولا شطط ، بعد الرؤية والمعرفة التامة ، النافية للجهالة ، وبعد أن أحضر المقاسم الأول فلان شريكه فلان المتعامة ، النافية للجهالة ، وبعد أن أحضر المقاسم الأول فلان شريكه فلان والمعرفة التامة ، النافية للجهالة ، وبعد أن أحضر المقاسم الأول فلان شريكه فلان

إلى مجلس الحكم العزيز المشار إليه ، وادعى عليه لدى الحاكم المسمى أعلاه : أن جميع القطعة الأرض المذكورة أعلاه ملك من أملاكهما ، بينهما بالسوية نصفين مشاعاً . وأقام عند الحاكم بينة بذلك ، وأنها متساوية الأجزاء ، قابلة للقسمة والإفراز التي لاحيف فيها ولا شطط ولا رد ، بل قسمة إفراز وتعديل ، وطلب منه أن يقاسمه عليها . وسأل سؤاله عن ذلك .

فأجاب : بالتصديق على ما ادعاه خصمه من أن ذلك ملك بينهما نصفين . وامتنع من القسمة .

فأحضر المدعى المذكور بينة شرعية . شهدت عند الحاكم المشار إليه بما ادعاه المدعى المذكور ، من الملك وتساوى الأجزاء ، وقبول قسمة الإفراز حسبا ذكر أعلاه . وقبلها الحاكم المشار إليه . وثبت عنده ماقامت به البينة المذكورة الثبوت الشرعى وتقدم أمره الكريم إلى القاسم المذكور أعلاه بالقسمة على الوجه الشرعى . فأذن فيه إذنا شرعيا ماضيا ، وحكم بجوازها و إمضائها ولزومها ، حكما شرعيا تاما معتبراً مرضيا ، مستوفيا شرائطه الشرعية ، واعتبار ما يجب اعتباره شرعا . ووقع الإشهاد بمضمونه على ما شرح فيه بتاريخ ، ويكتب الحاكم التاريخ والحسبلة بخطه ، ويكتب شهود مقدمات القسمة ، وشهود المقاسمة على نحو ماتقدم شرحه .

### \* صورة قسمة التعديل:

هذا ما اقتسم عليه فلان المقاسم عن نفسه ، وهو فريق أول ، وأختاه لأبويه فلانة وفلانة المقاسمتان عن أنفسهما ، وها فريق ثان ، وفلان أمين الحكم العزيز ، وهو فريق ثالث ، مقاسم بإذن سيدنا ومولانا قاضى القضاة فلان الدين ، وأمره الكريم على إخوة المتقاسمين المبدى بذكرهم فيه لأبويهم فلان وفلان وفلانة الأيتام الصغار الذين هم تحت حجر الحكم العزيز ، لظهور الحظ والمصلحة والغبطة لهم فى هذه المقاسمة الآنى ذكرها فيه على الوجه الذى سيشرح فيه ، ما ذكروا أنه ملك مخلف للمتقاسمين والمقداسم عنهم المذكورين أعلاه عن والدهم المذكور أعلاه .

المتوفى إلى رحمة الله تعالى قبل تاريخه ، وهو بيدهم وتحت تصرفهم حالة هذه المقاسمة من غير منازع لهم فيه ، ولا في شيء منه ولا مشارك ولا معارض . وهو بينهم على تسعة أسهم ، لكل ذكر سمان ، ولكل أنى سهم . وذلك جميع القرية الفلانية المشتملة على أرض معتمل ومعطل، وسقى وعذى وعيون ماء جارية، وغروس وكروم وتين ولوز وغير ذلك ، وجباب وصهار يج ، ومغارات ومسارح ومراع ومصايف ومشاتى ، ودمنة عامرة برسم سكنى فلاحيها . وتحيط بهذه القرية وأراضيها حدود أربعة \_ ويذكرها \_ ثم يقول: بجميع حقوق ذلك \_ إلى آخره \_ قسمة تعديل صحيحة شرعية ، لازمة ممضاة مرعية ، جائزة تامة مرضية .رضي المقاسمون المذكورون بها وأجازوها ، وأمضوا حكمها ومشوا على رسمها . ووقعت بينهم على الوضع الشرعي ، مع الاحتياط الشافي والاجتهاد الكافي ، والتحرى من أمين الحكم العزيز المشار إليه في عمل مصلحة الأيتام المقــاسم عليهم المذكورين أعلاه ، على الوضع الشرعي بمحضر من الشهود الواضعين خطوطهم آخره . بتولى قاسم عدل خبير عارف بمسح الأراضي وتعديلها ، وتبيين الحدود والفواصل وتفصيلها . فاعتبر مساحة القرية المذكورة في الطول والعرض والمبنق والمثلث من ذلك والمستوى ، وذرع كل قطعة قطعة على حدة بالذراع الفلانى المتعــارف وضبط الذرع . فكانت جملته كذا وكذا ذراعا بالذراع المذكور ، وجزأ الأراضي جميعها تسعة أجزاء متساوية ، لكل جزء ذرع معلوم قدره كذا وكذا ذراعا ، حد الجزء الأول من القبلة كذا ـ ويكمل حدوده ، ثم يحدد كل جزء على حدته \_ وكتب تسع رقاع ، وعين بالرقاع أسماء الأجزاء وضعت في حجر رجل لم يحضر ذلك . وأمر بإخراج رقعتين علي اسم القاسم الأول. فأخرجا ، فإذا بهما الجزء المحدود ثالثًا ، والجزء المحدود آخرًا ، ثم أمر بإخراج رقعتين على اسم الأختين المقاسمتين عن أنفسهما أعلاه . فأخرج رقعتين ، ثم أمر أن تدفع إلى كل واحدة رقعة قبل فتحها . فدفع إلى كل واحدة منهما رقعة ، ثم فتحتا . فإذا التي بيد فلانة المقاسمة أعلاه الجزء المحدود ثانيا . والتي بيد أختها فلانة الجزء المحدود أولا ، ثم أمر بإخراج رقعتين على اسم فلان اليتيم المثنى باسمه فى جملة الأيتام المذكورين . فأخرج رقعتين . فإذا بهما الجزء المحدود رابعا،والجزء المحدود خامساً ، و بقي في حجره رقعة واحدة . فتعينت لليتيمة فلانة المذكورة آخراً ، وهو الجزء المحدود سادسا . فكان ما أصاب كل فريق من المتقاسمين المذكورين . والمقاسم عليهم المسمين أعلاه وفاء لحقه ، و إكمالا لنصيبه . وتسلم كل من المقاسم الأول وأختيه التالى ذكرهما لاسمه بأعاليه ما أصابه من ذلك . وتسلم الأمين المشار إليه بإذن الحاكم المسمى أعلاه أنصباء الأيتام المذكورين تسلما شرعياً. وأحرزكل منهم ماتسلمه ، وحازه حيازة تامة وأحرزه . وجعل بين كل جزء وجزء من الأجزاء المحدودة أعلاه علائم فاصلة بين كل جزء وجزء بتوابيع حجارة كبار، معلومة بينهم مفهومة لهم . جرت هذه المقاسمة بين المتقاسمين المذكورين أعلاه على سداد واحتياط ، من غير حيف ولا غبن ولاشطط ولاجور . مع مافي ذلك من المصلحة الظاهرة والغبطة الوافرة للأيتام المذكورين . ولم يبق كل فريق يستحق قبل الباقين فيما صار إليهم بهذه القسمة حقا قليلا ولا كثيراً . وذلك بعد أن وقف المتقاسمون المذكورون أعلاه على ذلك كله . وعاينوه وعرفوه المعرفة التامة ، النافية للجهالة ، وتفرقوا عن الرضى بذلك جميعه والانفاذ له والإجازة لجميعه . وماكان في ذلك من درك أو تبعة : فضانه حيث يوجبه الشرع الشريف بعدله ويقتضيه . وجرت هذه القسمة والإذن فيها بعد أن ثبت عند سيدنا ومولانا قاضي القضاة الحاكم المشار إليه : أن القرية المحدودة الموصوفة بأعاليه بحقوقها كلما ملك مخاف عن المورث المسمى أعلاه للورثة المذكورين أعلاه و بيدهم ، حالة القسمة بينهم على حكم الفريضة الشرعية ، وأن القرية المحدودة أعلاه صالحة للقسمة محتملة لها ، وأن في هذه القسمة على الوجه المشروح أعلاه حظا وغبطة ومصلحة للأيتام المذكورين أعلاه . و بعد استيفاه الشرائط الشرعية ، واعتبارمايجب اعتباره شرعا . كذا \_ ووقع الإشهاد بمضمونه على ماشرح فيه بتاريخ ، ويكتب الحاكم التاريخ والحسبلة بخطه \_ ويكمل على نحو ماسبق .

#### \* صورة قسمة الرد:

هذا ما اقتسم عليه فلان وفلان المتقاسمان عن أنفسهما . اقتسما ـ على بركة الله تعالى وحسن توفيقه ـ ما هو لهما و بيدها وملسكهما وتحت تصرفهما إلى حين هذه المقاسمة و بينهما بالسوية نصفين مشاعا . وذلك جميع الدار الفلانية والدار الفلانية ــ ويصف كل مكان منهما و يحدده على حدة ـ ثم يقول : بجميع حقوق ذلك كله ـ إلى آخره .. قسمة صحيحة لازمة شرعية . تداعيا إليها ورغبا فيها ، ورضيا بها ، وعلم كل واحد منهما ماله فيها من المصلحة ، بعد أن وقف على الدارين المحدودتين أعلاه عدلان خبيران بالعقار وتقو يمه والملك وتثمينه . وأحاطا بالدارين المذكورتين علما وخبرة . فكان ثمن المثل وقيمة العدل للدار المحدودة أولا : خمسة آلاف درهم مثلاً . وقيمة الدار المحدودة ثانياً : ستة آلاف درهم . فصارت قيمة الدار المحدودة أولا مع مايرد عليها من قيمة القاعة المحدودة ثانياً ... وهو خمسمائة درهم ... نصيباً كاملاً ، وصارت الدار المحدودة ثانياً ، مع مايرده من إصابته من ماله مبلغ خمسمائة درهم نصيباً كاملًا ، ثم أقرع بينهما قرعة . فخرجت الدار المحدودة أولا للمقاسم الأول ، وهو فلان ، مع خمسمائة درهم يردها عليه المقاسم الثاني ، والدار المحدودة ثانياً للمقاسم الثانى فلان ، ويرد إلى المقاسم الأول خمسمائة درهم المذكورة من ماله . فردها إليه . فقبضها منه قبضاً تاماً وافياً . وتسلم الدار المحدودة أولا تسلماً شرعياً . وتسلم المقاسم الثاني الدار المحدودة ثانياً تسلمًا شرعياً . وأحرز كل منهما ما تسلمه وملكه ملسكا تاماً . وكان ما أصاب كل واحد منهما وفاء لحقه ، و إكالا لنصيبه . وجرت هذه المقاسمة بينهما على سداد واحتياط ، من غير غبن ولا شطط ولا حيف ، ولم يبق كل منهما يستحق على الآخر فيما صار إليه من ذلك حقًّا قليلاً

ولا كثيراً . وذلك بعد الرؤية التامة ، والمعرفة الكاملة النافية للجهالة . والتفرق عن تراض . ويكمل على نحو ماسبق .

## \* صورة قسمة وقف وملك أيضًا بإذن الحاكم الحنبلي :

هذا ما اقتسم عليه فلان ، وهو مقاسم عن نفسه ، وفلان ، وهو مقاسم بإذن سيدنا ومولانا قاضي القضاة فلان الدين الحنبلي ، وأمره الكريم على جهة الوقف الآنی ذکره . واقتسما ـ علی برکة الله تعـالی وعونه وحسن توفیقه و يمنه ـ جميع المزرعة الفلانية التي مبلغها أر بعة وعشرون سهما . منها : ثمانية أسهم مختصة بملك المقاسم الأول المسمى أعلاه وحيــازته ، ويده ثابتة عليه إلى حين هذه القسمة . والباقي منها \_ وهو ستة عشر سهماً \_ وقف مؤ بد ، وحبس محرم مخلد ، منسوب إلى إيقاف فلان على مصالح المدرسة الفلانية ، وعلى الفقهاء والمتفقهة بها ، ثم على جهة متصلة ، حسباً يشهد به كتاب وقف ذلك المحضر إلى مجلس الحكم العزيز المشار إليه ، المؤرخ بكذا ، الثابت لدى الحكام الثبوت الشرعي في تواريخ متقدمة على تاريخه ، المتصل الثبوت بمجلس الحكم العزيز المشـــار إليه الاتصال الشرعي بتاريخ كذا . حدّ هذه المزرعة بكمالها كذا وكذا ـ ويُذكر حدودها الأربعة \_ ثم يقول : بحقوق ذلك كله \_ إلى آخره \_ قسمة صحيحة لازمة شرعية ، أذن فيها الحاكم المشار إليه أعلاه إجباراً ، وحكم بجوازها ونفوذها و إمضائها ، بعد أن ثبت عنده بشهادة من يضع خطه آخره : أن المقاسم عن نفسه مالك حائز لحصته المذكورة أعلاه إلى حين هذه القسمة ،وأن الحصة الباقية المينة أعلاه وقف على الجهة المعينة أعلاه إلى حين هذه القسمة حسما ثبت عنده في كتاب الوقف المذكور أعلاه، وأن المزرعة المذكورة محتملة لقسمة التعديل، قابلة لإفرازكل حصة من الحصتين المذكورتين أعلاهُ ، وأن المصلحة لجهة الوقف في هذه القسمة ، الثبوت الشرعي، و بعد أن طلب المقاسم عن نفسه المقاسمة على المزرعة المذكورة ، و إفراز نصيبه منها ، وأن ينصب أميناً مقاسماً عن حصة الوقف المذكور ، مع كونه

يرى جواز قسمة الوقف الحبّس من الملك المطلق إفرازاً لكل واحد من النصيبين ، و يرى أن القسمة إفراز وليست ببيع ، و يختار ذلك من مذهبه ، و يرى العمل به . فِيرت هذه القسمة على سداد واحتياط ، بمحضر من العدول ، وأهل الخبرة بقسمة أمثال ذلك من غير حيف ولا شطط . بتولى قاسم من قسام المسلمين مندوب من حهة الحاكم المشار إليه ، وقف على المزرعة المذكورة ، وعلى حدودها وفواصلها وأراضيها و بقاعها وسلائحها ، وعلم تساوى أجزائها وذرعها . وجزأها جزءين . أحدهما : قبلي . والآخر : شمالى . فأصاب المقاسم الأول بحصته ــ وهي الثلث من ذلك ـ جميع الجانب القبلي من المزرعة . وقدره الثلث من أراضي المزرعة . وذرعه قبلة وشمالا كذا ، وشرقا وغر باكذا ، بمــا اشتملت عليه من أشجار مثمرة وغير مثمرة . و بما اختصّ به من الماء الذي هو من جملة حقوق المزرعة المذكورة عَدَّات بحق الاستطراق إلى هذا القسم من الطريق الفلاني الذي هو من أراضي الثلثين من المزرعة المذكورة . وأصاب جهة الوقف محصته من ذلك جميع الجانب الشمالي من هذه المزرعة . وذرعه قبلة وشمالا كذا ، وشرقاً وغر باً كذا. بما اشتملت عليه من أشجار مثمرة وغير مثمرة ، وما اختص به من الماء الذي هو منحقوق المزرعة المذكورة . وقدرها ثلثا عدات . وقد جعل بين الجانبين المذكورين فاصل معلوم . عرفه المتقاسمان معرفة تامة ، وأن على كل جانب من الخراج ما يذكر فيها هو مقرر على الثلث مبلغ كذا ، وما هو مقرر على الثلثين مبلغ كذا . اطلع المتقاسمان على ذلك وتصادقا عليه . وكان ما أصاب كل فريق منهما وفاء لحقه و إكمالا لنصيبه . وقد وقفا على ذلك وعايناه . وتسلم المقاسم الأول ما أصابه بهذه القسمة تسلماً صحيحاً شرعياً . وبان به وأحرزه . وتسلم المقاسم الثاني مأصاب جهة الوقف المشار إليه تسلماً شرعياً . وصار في يده لمستحقيه شرعاً ، بعد اعتبار مايجب اعتباره فيـه. ووقع الإشهاد بمضمونه على الوجه المشروح فيه بتاريخ . ويكتب القاضي التاريخ والحسبلة بخطه \_ ويكمل على نحو ماتقدم شرحه .

# \* صورة قسمة الوقف من الوقف بإذن الحاكم الحنبلي .

هذا ما اقتسم عليه فلان وفلان ولدا فلان . اقتسما \_ على بركة الله تعالى ويمنه وحسن توفيقه ومنه ـ بإذن سيدنا ومولانا قاضي القضاة فلان الدين الحنبلي وأمره الكريم ، ماهو وقف محرم وحبس مخلد ، جارية أجوره ومنافعه عليهما بينهما بالسوية نصفين ، منسوب إيقافه إلى والدهما المشار إليه أعلاه ، أوجدها على أولاده ، ثم على أولاد أولاده ، ثم على نسله وعقبه ، ثم على جهة متصلة بالفقراء والساكين . حسما تضمنه كتاب وقف ذلك ، المحضر من أيديهما الذي تأمله الحاكم المشار إليه . ووقف عليه وأمعن النظر فيه وعرفه ، المؤرخ بكذا ، الثابت على القاضي فلان الدبن الثبوت الشرعي . المتصل الثبوت بالحاكم الآذن المشار إليه الاتصال الشرعي في تاريخ كذا . وذلك جميع البستان الفلاني بالمكان الفلاني ، المشتمل على أشجار غراس مختلفة الأنواع والثمار ، وعلى أراضي وحظائر محيطة به . وله حق شرب ماء من نهر كذا \_ أو قناة كذا \_ بحق قديم واجب\_ و يحدده \_ ثم يقول : بجميع حقوق ذلك كله \_ إلى آخره \_ قسمة إفراز صحيحة شرعيه ، ممضاة معتبرة مرضية . أذن فيها سيدنا قاضي القضاة المشار إليه . وحكم بجوازها ونفوذها و إمضائها حكما صحيحا شرعيا ، بعد علمه باختلاف العلماء في ذلك، وبعد أن ثبت عنده مضمون كتاب الوقف المذكور، حسمًا عين أعلاه. واتصل به وأن البستان المذكور محتمل لقسمة التعديل الثبوت الشرعي ، ثم طلب المتقاسمان المذكوران من الحاكم المشار إليه ، تقدم أمره الكريم بالمقاسمة على البستان المذكور أعلاه ، و إفرازه بينهما .

فأجابهما إلى سؤالهما ونصب أمينا ، وهو فلان ، لقسمة ذلك بينهما . فوقف الأمين المذكور على البستان المحدود أعلاه . وجعله جانبين ، قبلياً وشمالياً ، وقسمه قسمة شرعية بإذن الحاكم المشار إليه في هذه القسمة الإذن الشرعي إجباراً لمن المتنع منهما . ورأى جواز قسمة الوقف بين أربابه ولزومها في حق الأخوين

المذكورين. وحق من تلقاه بعدهما من البطون في المآل. وحكم مذلك، وأجازه وأمضاه، مع علمه بالخلاف في ذلك، وكونه يرى أن القسمة إفراز وليست ببيع، ويختار ذلك من مذهبه، ويرى العمل به. فجرت هذه القسمة على سداد واحتياط من غير غبن ولا حيف. بتولى المندوب المشار إليه الذلك، بمحضر من العدول أر باب الخبرة الواضعين خطوطهم آخره، بعد التعديل الشرعى ببن الجانبين المذكورين أعلاه بالقيمة العادلة، وإخراج القرعة الشرعية التي تمت بها القسمة. فأصاب فلان المقاسم الأول بحصته، وهي كذا: الجانب القبلى. وذرعه قبلة وشمالا كذا، وشرقا وغرباً كذا، وأصاب فلان المقاسم الثاني المسمى أعلاه بحصته، وهي كذا: الجانب الشمالي . وذرعه قبلة وشمالا كذا ، وشرقا وغرباً كذا . وأصاب فلان المقاسم الثاني المسمى أعلاه بحصته، ويفصل بين الجانب الشمالي . وذرعه قبلة وشمالا كذا ، وشرقا وغرباً كذا . الشرعية . وكان ما أصاب كل واحد منهما وقاء لحقه وإكالا لنصيبه ، بعد الرؤية النافية للجهالة ، والتسليم الشرعي . واعتبار ما يجب اعتباره شرعاً . ويكل على ماسبق .

### \* صورة قسمة التراضي .

هذا ما اقتسم عليه فلان وفلان ، وكل واحد منهما مقاسم عن نفسه . اقتسما على بركة الله تعالى وعونه \_ ماذكرا : أنه لهما و بيدهما وملكهما ، وتحت تصرفهما حالة القسمة بينهما بالسوية نصفين على حكم الإشاعة . وذلك جميع القطعة الأرض الفلانية \_ وتحدد \_ بجميع حقوق ذلك كله \_ إلى آخره \_ قسمة صحيحة شرعية لازمة ، صدرت بينهما عن تراض منهما واختيار . من غير إكراه ولا إجبار : على أنهما جعلا القطعة الأرض المذكورة جانبين ، جانباً شرقياً وجانباً غربياً ، ذرع الجانب الشرقي المذكور قبلة وشمالاكذا ، وشرقاً وغرباً كذا ، وذرع الجانب الفربي قبلة وشمالاكذا ، وشرقاً وغرباً كذا ، وضرة المقاسم الأول جميع الجانب الشرقي المذكور أعلاه . وصار للمقاسم الأول جميع الجانب الشرق المذكور أعلاه . وصار للمقاسم الأول جميع الجانب الشرق المذكور أعلاه . وصار المقاسم الثاني جميع الجانب الغربي المذكور أعلاه . وصار المقاسم الثاني جميع الجانب الغربي المذكور أعلاه . وصار المقاسم الثاني جميع الجانب الغربي المذكور أعلاه . وصار المقاسم الثاني جميع الجانب الغربي المذكور أعلاه . وصار المقاسم الثاني جميع الجانب المقرب على المذكور أعلاه . وصار المقاسم الثاني جميع الجانب المورب على المذكور أعلاه . وصار المقاسم الثاني جميع الجانب المقرب على المذكور أعلاه . وصار المقاسم الثاني جميع الجانب الغربي المذكور أعلاه . وصار المقاسم الثاني جميع الجانب الغربي المذكور أعلاه . وصار المقاسم الثاني جميع الجانب الغربي المذكور أعلاه . وصار المقاسم الثاني جميع الجانب الغربي المذكور أعلاه . وصار المقاسم الثاني جميع الجانب الغربي المذكور أعلاه . وصار المقاسم الثاني عبي المذكور أعلاه . وصار المقاسم الثاني عبي المذكور أعلاه . وصار المقاسم الثاني عبي المؤلم عبي المؤل

مصيراً تاماً بحقوق ذلك كله . تعاقدا على هذه القسمة بالإبجاب والقبول الشرعى ، وتسلم كل واحد منهما ماصار إليه تسلماً شرعياً ، و بان به وأحرزه . ولم يبق يستجق كل واحد منهما على الآخر حقاً ولا شقصاً ، ولا شركة ولا نصيباً ، ولا دعوى ولا طلباً ، ولا محاكة ولا مخاصمة ولا منازعة ، ولا علقة ولا تبعة ، ولا شيشاً قل ولا جل . وذلك بعد الوقوف والرؤية النافية للجهالة ، واعتبار ما يجب اعتباره شرعاً . وأقر للتقاسمان المذكوران أن هذه القسمة جرت على نهج العدل والسداد ومقتضى الشرع الشريف باتفاقهما عليها وتراضيهما بها . وأن لا غلط فيها ولاحيف ولا شطط ولا غبن ، وأشهدا عليهما بذلك في تاريخ كذا .

وكذلك يقول فى قسم الرقيق ، إما بالتعديل والقرعة ، أو بالقيمة والرد ، عند الأئمة الثلاثة . خلافاً لأبى حنيفة . وكذلك قسمة الحبوب والأدهان وغيرها مما تتساوى فيه الأعيان والصفات . فإنه يقسم بالتعديل . وتسكون القسمة فيه قسمة إفراز بالاتفاق . خلافاً لأحد قولى الشافعي رحمه الله تعالى . والله أعلم .

# كتاب الشهادات

# وما يتعلق بها من الأحكام

الأصل في تعلق الحكم بالشهادة : الكتاب ، والسنة ، والإجماع .

أما الكتاب: فقوله تعالى (٢: ٢٨٢ واستشهدوا شهيدين من رجالكم \_ إلى قوله \_ والاتكتموا الشهادة ) فمنع من كتمان الشهادة . فدل على أنه إذا أدى الشهادة تعلق الحكم بها . وقوله تعالى ( ٢٤: ٤ والذين يرمون الحصنات ، ثم لم يأتوا بأر بعة شهداء ) وقوله ( ٦٥: ٢ وأشهدوا ذوى عدل منكم ) وغير ذلك من الآيات .

وأما السنة : فقوله صلى الله عليه وسلم للحضرمي « ألك بينة ؟ » .

وروى ابن عباس رضى الله عنهما « أن النبى صلى الله عليه وسلم سئل عن الشهادة ؟ فقال : هل ترى الشمس ؟ فقال : نعم . قال : على مثلها فاشهد ، أودع » وغير ذلك من الأخبار .

وأما الإجماع : فإنه لاخلاف بين الأئمة في تعلق الحـكم بالشهادة .

وتحمل الشهادة فرض . وحاصله : أنه إذا دُعى رجل ليتحمل الشهادة على نكاح أو دين ، وجب عليه الإجابة . لقوله تعالى (٢: ٢٨٢ ولا يأب الشهداء إذا مادُعوا) وقوله تعالى (ولا يضار كاتب ولا شهيد) وقد قرىء برفع «يضار» وبنصبه . فمن قرأ بالرفع . فمعناه : لا يَضُرُ الكاتب والشهيد بمن يدعوه ، فيمتنع من إجابته من غير عذر . وقيل : لايكتب الكاتب ما لم يستكتب . ولايشهد الشاهد ما لم يشهد عليه . ومن قرأها بالنصب ، فمعناه : لايضر بالكاتب والشهيد ، بأن يدعوهما للكتابة والشهادة من غير حاجة إلى ذلك . فيقطعهما عن حوائجهما .

وهى فرض على الكفاية إذا دعى إلى الشهادة جاعة . فأجاب شاهدان سقط الفرض عن الباقين . لأن القصد من الشهادة التوثق . وذلك يحصل بشاهدين . فإن امتنع جميعهم من الإجابة أثموا . فإن لم يكن في موضع إلا شاهدان ، فدعيا إلى تحمل الشهادة . تعينت عليهما الإجابة . فإن امتنعا أثما . لأن المقصود لا يحصل إلا بهما .

وكذلك أداء الشهادة فرض ، وهو إذا كان مع رجل شهادة لآخر . فدعاه المشهود له إلى أدائها عند الحاكم وجب عليه أداؤها عند الحاكم ، لقوله تعالى ١٨٣: ٢ م ولا تكتموا الشهادة ومن يكتمها فإنه آثم قلبه ) فنهى عن كتمان الشهادة ، وتوعد على كتمها . فدل على أنه يجب إظهارها . وقوله تعالى (٢: ٢٨٢ ولا يأب الشهداء إذا مادعوا ) وهذا يعم حال التحمل وحال الأداء . فإن امتنع جميع الشهود من الأداء أثموا . وقد يتعين الأداء على شاهدين . فإن لم يشهد على الحق إلا إثنان ، أو شهد جماعة لكنهم غابوا أو ماتوا ، أو كانوا فساقاً إلا اثنين . فإنه

يتعين عليهما الأداء إذا دعيا إليه . لأن المقصود لايحصل إلا بهما . ومن تعين عليه فرض تحمل الشهادة أو أدائها ، لم يجزله أن يأخذ على ذلك أجرة . لأنه فرض توجه عليه . فلا يجوزله أن يأخذ عليه أجرة ، كالصلاة . و إن لم يتعين عليه . فهل يجوزله أن يأخذ عليه أجرة ؟ فيه وجهان .

. أحدها : يجوز ؛ لأنها وثيقة بالحق لم تتعين عليه . فجاز له أخذ الأجرة عليه . كَكَتْب الوثيقة .

والثاني : لا يجوز له ذلك . لأن التهمة تلحقه بأخذ العوض .

ولا تقبل الشهادة إلا من عدل . لقوله تعالى ( ٢٠ : ٢ يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا ) فدل على أنه إذا جاء من ليس بفاسق لايتبين . ولقوله تعالى ( ٦٠ : ٢ وأشهدوا ذوى عدل منكم ) فدل على أن شهادة من ليس بعدل لا تقبل . والعدل فى اللغة : هو الذى استوت أحواله واعتدلت . يقال : فلان عديل فلان . إذا كان مساوياً له . وسمى « العدل » عدلا ؛ لأنه يساوى مثله على البهيمة . وأما العدل فى الشرع : فهو العدل فى أحكامه ودينه ومروءته .

فالمدل فى الأحكام: أن يكون بالغاً عاقلا حراً. والعدل فى الدين: أن يكون مسلماً مجتنباً للسكبائر ، غير مصر على الصغائر . والعدل فى المروءة : أن يجتنب الأمور الدنية التى تسقط المروءة .

وحاصله: أنه لا تقبل شهادة صاحب كبيرة ، ولا مصر على صغيرة ، لأن المتصف بذلك فاسق . و إنما قلنا : إنه فاسق ؛ لأن الفسق لغة : الخروج . لهذا يقال : فسقت الرُّطبة إذا خرجت من قشرها . والفسق في الشرع : الميل عن الطريقة .

وحد الكبيرة: ارتكاب ما يوجب الحد. ذكره البغوى. وقيل: ما يلحق صاحبها وعيد شديد بنص كتاب أو سنة. قاله الرافعي. وقال الماوردى: الكبيرة ما أوجبت الحد، أو توجه بسببها إلى الفاعل وعيد. والصغيرة: ماقل فيها الإثم.

ومن شروط العدالة: أن يكون العدل سليم السريرة، مأموناً عند الغضب، محافظا على مروءة مثله . فلا تقبل شهادة القمام، وهو الذي يجمع القامة \_ أي الكناسة \_ و يحملها . وكذا القيم في الحمامات ومن يامب بالحمام \_ أي يطيرها \_ لينظر تقلبها في الجو . وكذا الغني، سواء أتاهم أو أتوه . وكذا الرقاص ،كالصوفية الذين يسعون إلى ولائم الظامة والمكاسين ، ويظهرون التواجد عند رقصهم وتحريك روسهم ، وتلويح لحاهم الخسيسة ، كصنع المجانين. و إذا قرىء القرآن لا ينصتون ، و إذا تغنى مزمار الشيطان : صاح بعضهم ببعض ، أو شاش وأز بد ، وأرغى وتواجد . قاتلهم الله تعالى . ما أفسقهم وأزهدهم في كتاب الله ! وما أرغبهم في مزامير الشيطان . وما أسبقهم إلى التفاخر في البدع ، وما أشبههم بالشياطين .

وكذا لا تقبل شهادة من يأكل في الأسواق ومثله لا يعتاده ، بخلاف من يأكل قليلا على باب دكانه بمن عادتهم الغداء في الأسواق . كالصباغين والساسرة وغيرهم . بمن هو في معناه . وكذا لا تقبل شهادة من يمد رجله عند الناس بغير مرض ، ولا من يلعب بالشطر بج على قارعة الطريق ، ولا من يكشف من بدنه مالا يعتاد ، و إن لم يكن عورة ، ولامن يكثر من الحكايات المضحكة ، أو يذكر أهله أو زوجته بالسخف .

ومدار ذلك كله: على حفظ المروءة . لأن حفظها من الحياء ووفور العقل . وحد المروءة : أن يصون نفسه عن الأدناس ، ومايشينها بين الناس . وقيل : أن يسير سير أشكاله في زمانه ومكانه .

والتوبة: فيما بين العبد وبين الله تعالى . وهي تسقط الإثم . ويشترط فيها إقلاع وندم ، وعزم أن لا يعود . وتبرئة ذمته من حق مالي إن تعلقت به . كنع زكاته ، أو غصب يرده ، أو بدله إن تلف . وأما التوبة في الظاهر التي تعود بها الشهادة والولاية ، فالمعاصي إن كانت قولية : شرط فيها القول . فيقول في القذف : قذف باطل ولا أعود إليه ، أو ما كنت محقاً في قذفي .

### الخلاف الذكور في مسائل الباب

اتفق الأثمة رحمهم الله تعالى على أن الشهادة شرط فى النكاح. وأما سائر المقود \_ كالبيع \_ فلا يشترط الشهادة فيها.

واتفقوا على أن القاضي ليس له أن يلقن الشهود ، بل يسمع مايقولون .

واختلفوا ، هل يثبت النكاح بشهادة رجل وامرأتين ؟ قال أبوحنيفة : يثبت عند التداعى . وقال مالك والشافعى : لايثبت . وعند أحمد : روايتان . أظهرها : أنه لايثبت .

واختلفوا ، هل يثبت بشهادة عبدين ؟ فعند أبى حنيفة وأحمد : يثبت وينعقد النكاح بشهادة أعميين . واختلف أصحاب الشافعي في ذلك .

والمختار: أن الإشهاد في البيع مستحب وليس بواجب . وحكى عن داود: أن الشهادة تعتبر في البيع .

#### فصل

والنساء لايقبلن في الحدود والقصاص ، و يقبلن مفردات فيما لايطلع عليه الرجال . كالولادة والرضاع ، وما يخفي على الرجال غالباً .

واختلفوا ، هل تقبل شهادتهن فيما الغالب فى مثله أن يطلع عليه الرجال ، كالطلاق والعتق ونحو ذلك ؟ فقال أبو حنيفة : تقبل شهادتهن فى ذلك كله . سواء انفردن فى ذلك ، أو كن مع الرجال . وقال مالك : لا يقبلن فى غير المال ، وما يتعلق به من العيوب التى بالناء ، والمواضع التى لا يطلع عليها غيرهن . وهذا مذهب الشافعى وأحمد .

واختلفوا فى العدد المعتبر منهن . فقال أبو حنيفة وأحمد فى أشهر روايتيه : تقبل شهادة امرأة واحدة . وقال مالك وأحمد فى رواية أخرى : لايقبل فيها أقل من امرأتين . وقال الشافمى : لايقبل إلا شهادة أر بع نسوة .

واختلفوا فيا يُثبث استهلال الطفل . فقال أبو حنيفة : بشهادة رجلين أو رجل وامرأتين . لأنه ثبوت أرش . فأما فى حق الصلاة عليه والفسل : فيقبل فيه شهادة امرأة واحدة . وقال مالك : يقبل فيه امرأتان . وقال الشافعى : يقبل فيه شهادة النساء منفردات ؟ إلا أنه على أصله فى اشتراط الأربع . وقال أحمد : يقبل فى الاستهلال شهادة امرأة واحدة .

واختلفوا فى الرضاع . فقال أبو حنيفة : لايقبل فيه إلا شهادة رجلين أو رجل واسرأتين . ولا يقبلن فيه عنسده منفردات . وقال مالك والشافعى : يقبلن فيه منفردات ، إلا أن مالكا فى المشهور عنه : يشترط شهادة امرأتين . والشافعى يشترط شهادة أربع . وعن مالك رواية : تقبل واحدة ، إذا فشا ذلك فى الجيران . وقال أحمد : يقبلن فيه منفردات . وتجزىء منهن امرأة واحدة فى المشهور عنه .

#### فصل

ولا تقبل شهادة الصبيان عند أبى حنيفة والشافعى وأحمد . وقال مالك : تقبل فى الجراح إذا كانوا قد اجتمعوا لأمر مباح قبل أن يتفرقوا . وهى رواية عن أحمد . وعن أحمد رواية ثالثة : أن شهادة الصبى تقبل فى كل شىء .

#### فصل

المحدود في القذف: هل تقبل شهادته أم لا ؟ قال أبو حنيفة: لاتقبل شهادته و إن تاب . إذا كانت تو بته بعد الحد. وقال مالك والشافعي وأحمد: تقبل شهادته إذا تاب . سواء كانت تو بته قبل الحدأو بعده ؛ إلا أن مالكا: اشترط مع التو بة أن لاتقبل شهادته في مثل الحد الذي أقيم عليه . وهل من شرط تو بته إصلاح العمل ، والكف عن المعصية سنةً أم لا ؟ قال مالك : يشترط ظهور أفعال عمله ، والتقرب بالطاعات من غير حد سنة ولا غيرها . وقال أحمد : مجرد التو بة كاف واختلفوا في صفة تو بته . فقال الشافعي : هي أن يقول : القذف باطل محرم ،

ولا أعود إلى ما قلت . وقال مالك وأحمد : هي أن يكذب نفسه .

وتقبل شهادة ولد الزنا بالزنا وغيره عند الثلاثة . وقال مالك : لا تقبل شهادة ولد الزنا في الزنا .

#### فمــــــل

واللعب بالشطرنج مكروه بالاتفاق . وهل يحرم أم لا ؟ قال أبو حنيفة : هو محرم . فإن أكثر منه ردت شهادته . وقال الشافعي : لا يحرم إذا لم يكن على عوض ، ولم يشغل عن فرض الصلاة ، ولم يتكلم عليه بسخف :

والنبيذ المختلف فيه : فشر به لا ترد به الشهادة ما لم يسكر عند الشافعي . و إن كان يحد . وقال أبو حنيفة : النبيذ مباح ، لا ترد به الشهادة . وقال مالك : هو محرم . يفسق بشر به وترد به الشهادة . وعن أحمد روايتان . كذهب أبى حنيفة ومالك .

#### فصل

شهادة الأعمى: هل تقبل أم لا؟ قال أبو حنيفة: لا تقبل شهادته أصلا. وقال مالك وأحمد: تقبل فيها طريقه السهاع. كالنسب، والموت، والملك المطلق، والوقف، والعتق، وسائر العقود. كالنسكاح، والبيع، والصلح، والإجارة، والإقرار. ونحو ذلك. سواء تحملها أعمى أو بصيراً ثم أعمى. وقال الشافعى: تقبل في ثلاثة أشياء: ماطريقه الاستفاضة والترجمة، والموت. ولا تقبل شهادته في الضبط، حتى يتعلق بإنسان فيسمع إقراره، ثم لا يتركه من يده حتى يؤدى الشهادة عليه. ولا تقبل فيا عدا ذلك.

#### فسيل

وشهادة الأخرس: لا تقبل عندأبي حنيفة وأحمد. و إن فهمت إشارته. وقال مالك: تقبل إذا كانت له إشارة تفهم. واختلف أصحاب الشافعي. فمنهم

من قال : لا تقبل . وهو الصحيح . ومنهم من قال : تقبل إذا كانت له إشارة تفهم .

#### فصل

وشهادة العبيد غير مقبولة على الإطلاق عند أبى حنيفة ومالك والشافعي . والمشهور من مذهب أحمد : أنها تقبل فيا عدا الحدود والقصاص .

ولو تحمل العبد شهادة حال رقه . ثم أداها بعد عتقه . فهل تقبل أم لا ؟ قال أبو حنيفة والشافعى : تقبل . وقال مالك : إن شهد به فى حال رقه فردت شهادته . لم تقبل شهادته به بعد عتقه . وكذلك اختلافهم فيا تحمله الكافر قبل إسلامه . والصبى قبل بلوغه . فإن الحكم فيه عند كل منهم على ماذكرناه فى مسألة العبد .

#### فصل

وتجوز الشهادة بالاستفاضة عند أبى حنيفة فى خمسة أشياء: فى النكاح، والدخول، والنسب، والموت، وولاية القضاء. والصحيح من مذهب الشافعى: جواز ذلك فى ثمانية أشياء: فى النكاح، والنسب، والموت، وولاية القضاء، والعتق، والملك، والوقف، والولاء. وقال أحمد: بالجواز فى تسعة، وهى: الثمانية المذكورة عند الشافعية. والتاسعة: الدخول.

وهل تجوز الشهادة بالأملاك من جهة البنيان يراه فى يده يتصرف فيه مدة طويلة ؟ فمذهب الشافعى : أنه يجوز أن يشهد له باليد . وهل يجوز أن يشهد له بالملك ؟ وجهان . أحدهما : عن أبى سعيد الاصطخرى : أنه يجوز الشهادة فيه بالاستفاضة . و يروى ذلك عن أحمد . والثانى ، عن أبى إسحاق المروزى : أنه لا يجوز . وقال أبو حنيفة : تجوز الشهادة فى الملك بالاستفاضة . وتجوز من جهة تبوت اليد . و يروى ذلك عن أحمد . وقال مالك : تجوز الشهادة باليد خاصة فى المدة اليسيرة دون الملك . فإن كانت المدة طويلة كعشر سنين فما فوقها . قطع

له بالملك إذا كان المدعى حاضراً حال تصرفه فيها وحَوزه، إلا أن يكون قرابته، أو يخاف من سلطان إن عارضه .

#### فصل

هل تقبل شهادة أهل الذمة بعضهم على بعض أم لا ؟ قال أبوحنيفة : تقبل . وقال مالك والشافعي : لا تقبل . وعن أحمد روايتان كالمذهبين .

وهل تقبل شهادتهم على المسلمين فى الوصية . وفى السفر خاصة ، إذا لم يوجد غيرهم أم لا ؟ قال أبو حنيفة ومالك والشمافعى : لا تقبل . وقال أحمد : تقبل . ويحلفان بالله مع شهادتهما : أنهما ما حافا ، ولا بَدَّلا ولا كتما ولا عَيَّرا . وأنهما لوصيةُ الرجل .

واتفقوا على أنه لا يصح الحكم بالشاهد واليمين فيا عدا الأموال وحقوقها . ثم اختلفوا في الأموال وحقوقها . هل يصح الحكم فيها بالشاهد واليمين أم لا ؟ قال أبو حنيفة ومالك والشافعي : لا يحكم به . وعن أحمد روايتان . إحداها : كقول الجماعة . والأخرى : يحلف المعتق مع شاهده ، و يحكم له بذلك . وهل يحكم في الأموال و-قوقها بشهادة امرأتين مع اليمين أم لا ؟ قال مالك : يحكم بذلك . وقال الشافعي وأحمد : لا يحكم .

و إذا حكم الحاكم بالشاهد واليمين . ثم رجع الشاهد . قال الشافعي : يغرم الشاهد نصف المال . وقال مالك وأحمد : يغرم الشاهد المال كله .

#### 

وهل تقبل شهادة المدوعلى عدوه أم لا ؟ قال أبو حنيفة : تقبل إذا لم تكن العداوة بينهما تخرج إلى الفسق . وقال مالك والشافعي وأحمد : لا تقبل على الإطلاق .

وهل تقبل شهادة الوالد لولده . والولد لوالده أم لا ؟ قال أبو حنيفة والشافعي وأحمد : لاتقبل شهادة الوالدين من الطرفين للولدين . ولا شهادة الولدين

للوالدين الذكور والإناث ، بعدوا أو قربوا . وعن أحمد اللاث روايات . إحداها : كذهب الجاعة . والثانية : تقبل شهادة الابن لأبيه ، ولا تقبل شهادة الأب لابنه . والثالثة : تقبل شهادة كل واحد منهما لصاحبه مالم تجرَّ إليه نفعاً في الغالب . وأما شهادة كل واحد منهما على صاحبه : فقبولة عند الجميع ، إلا مايروى عن الشافعي ، أنه قال : لا تقبل شهادة الولد على والده في القصاص والحدود لاتهامه في الميراث .

#### فم\_\_\_ل

وهل تقبل شهادة الأخ لأخيه ، والصديق لصديقه ؟ قال أبو حنيفة والشافعي وأحمد : تقبل . وقال ماك : لا تقبل . وهل تقبل شهادة أحد الزوجين للآخر ؟ قال أبو حنيفة ومالك وأحمد : لا تقبل . وقال الشافعي : تقبل .

#### نم\_\_\_\_ل

أهل الأهواء والبدع: هل تقبل شهادتهم أم لا ؟ قال أبو حنيفة والشافعى: تقبل شهادتهم إذا كانوا متجنبين الكذب، إلا الخطابية من الرافضة، فإنهم يصدقون من حلف عندهم أن له على فلان كذا. فيشهدون له بذلك. وقال مالك وأحمد: لا تقبل شهادتهم على الإطلاق.

وهل تقبل شهادة بدوى على قروى ، إذا كان البدوى عدلا أم لا ؟ قال أبو حنيفة والشافعى : تقبل فى كل شى ، وقال أحمد : لا تقبل مطلقاً . وقال مالك : تقبل فى الجراح والقتل خاصة . ولا تقبل فيا عدا ذلك من الحقوق التى يمكن إشهاد الحاضر فيها إلا أن يكون تحملها فى البادية .

ومن تعينت عليه شهادة . لم يجز له أخذ الأجرة عليها . ومن لم تتعين عليه جاز له أخذ الأجرة إلا على وجه من مذهب انشافى .

### فصل في الشهادة على الشهادة

قال مالك فى المشهور عنه: هى جائزة فى كل شىء من حقوق الله تعالى وحقوق الآدميين ، سواء كانت فى مال ، أو حد ، أو قصاص . وقال أبو حنيفة: تقبل فى حقوق الآدميين سوى القصاص . ولاتقبل فى حق الله عز وجل كالحدود . وقال الشافعى : تقبل فى حقوق الآدميين قولا واحداً . وهل تقبل فى حقوق الله تعالى ، كحد الزنا ، والسرقة ، والشرب ؟ فيه قولان . أظهرها : القبول .

واتفقوا على أنه لا تجوز شهادة الفرع مع وجود شاهد الأصل إلا لعذر من مرض أو غيبة تقصر فى مثل مسافتها الصلاة ، إلا ما يحكى فى رواية عن أحمد ، أنه لا تقبل شهادة الفرع إلا بعد شهود الأصل . وهل يجوز أن يكون فى شهود الفرع نساء أم لا ؟ قال أبو حنيفة : يجوز . وقال مالك والشافعى وأحمد : لا يجوز . وقال مالك والشافعى وأحمد : تجزى واختلفوا فى عدد شهود الفرغ . فقال أبو حنيفة ومالك وأحمد : تجزى شهادة اثنين على كل واحد منهما على شاهد من شاهدى الأصل . وللشافعى قولان أحدهما : كقول الجاعة . وهو الأصح . والثانى : يحتاج أن يكون أر بعة . فيكون على كل شاهد من شهود الأصل شاهدان .

وشهود الفرع إذا زكيا شهود الأصل أو عدلاهما وأثنيا عليهما ، ولم يذكرا ، اسميهما ونسبهما للقاضى . فهل تقبل شهادتهما على شهادتهما ؟ قال الأثمة الأربعة وكافة الفقهاء : لاتقبل شهادتهما . وحكى عن ابن جرير الطبرى : أنه أجاز ذلك ، مثل أن يقول : نشهد أن رجلا عدلا أشهدنا على شهادته : أن فلان بن فلان أقر لفلان بن فلان بألف درهم .

#### فصل

إذا شهد شاهدان بمال ، ثم رجعا بعد الحكم به . قال أبو حنيفة ومالك والشافعي في الجديد : لا شيء عليهما .

واتفقوا على أنه لاينقض الحكم الذي حكم بشهادتهما فيه ، وأنهما إذا رجعا قبل الحكم لم يحكم بشهادتهما .

و إذا حكم حاكم بشهادة فاسقين ثم علم بعد الحكم حالهما. قال أبو حنيفة : لاينقض حكمه . وقال مالك وأحمد : ينقض حكمه . وللشافعي قولان . أحدهما : ينقضه . والثاني : لاينقضه .

واختلفوا فى عقو بة شاهد الزور . فقال أبو حنيفة : لاتعزير عليه ، بل يوقف فى قومه ، و يقال لهم : إنه شاهد زور . وقال مالك والشافعى وأحمد : يعزر و يوقف فى قومه ، و يعرفون أنه شاهد زور . وزاد مالك ، فقال : و يشهر فى الجوامع والأسواق ومجامع الناس . انتهى .

المصطلح : وهو نوعان .

أحدهما: بيان معرفة حفظ الرسم . وما يحتاج إليه العدل من معرفة رسم شهادته فى الوقائع على اختلاف أنواعها ، من الأقارير ، والمبايعات ، والتمليكات والإجارات ، والأصدقة ، والأوقاف ، والوصايا ، وغير ذلك . مما هو واقع بين الناس ، و بيان معرفة ما يحتاج إليه موقع الحسكم من معرفة اصطلاح الاشهاد ، والاسجال ، والسجل ، والمحاضر ، والمناقلات ، وفروض النفقات ، والبعديات ، وصور الدعاوى ، والمجالس ، والتنافيذ ، وتنافيذ التنافيذ ، وغير ذلك مما يضع به مُوقع الحسكم خَطَّه .

الثانى : فى بيان ماتقوم به البينة عند القاضى ، ومايجرى تحت تحمل شهادة الشاهد على اختلاف الحالات والوقائع . وذلك محصور فى قسمين .

القسم الأول : ما تقوم به البينة قبل الدعوى بإذن الحاكم . وذلك لا يكون إلا في صفة المحاضر . وهذا القسم هو المقصود المحصور في هذا الباب .

والقسم الثانى: ماتقوم به البينة عند الحاكم بعد الدعوى ، وما يترتب عليها. وتسمى صور المجالس، وصور الدعاوى . وهذا القسم يأتى ذكره فى كتاب الدعوى والبينات إن شاء الله تعالى .

وهذان النوعان من أهم الأمور التى تتعلق بهذا التأليف . وعليها مدار أحكامه . و إليهما يرجع فى حل كل أمر وعقده ، وعلى مايترتب عليهما يكون العمل فى حالتى النقض والإبرام .

# النوع الأول

فى بيان معرفة حفظ الرسم ، وما يحتاج إليه العدل عند رسم شهادته فى الوقائع على اختلاف أنواعها ، كما تقدم .

اعلم أن كيفية رسم الشهادة ـ بعد التاريخ ـ فيما يكتب عند شهود المراكز على رأى الشاميين ، وعند شهود الحوانيت على رأى المصريين ، فى الإقرار بالدين إذا كان المقر والمقر له حاضرين « أشهد على المقر والمقر له المذكورين أعلاه بما نسب إليهما أعلاه في تاريخه . كتبه فلان » .

و إن كان المقر رجلاً كبير القدر ، مثل أن يكون قاضياً أو قريباً منه . فلا يكتب في رسم الشهادة « أشهد على المقر» بل يكتب « أشهدني سيدنا فلان الدين المشار إليه : على نفسه الكريمة بما نسب إليه أعلاه . فشهدت عليه بذلك ، وشهدت على المقر المذكور أعلاه بذلك في تاريخه . وكتبه فلان » و إن خشى الشاهد من إدخال تغيير في التاريخ ، أو خاف فيه من إلحاق زيادة أو نقص ، كتب في رسم شهادته \_ بعد قوله « فشهدت عليه بذلك » \_ « في تاريخ كذا وكذا » ولا يكتب « في تاريخ كذا وكذا » من تغييره في الأصل ؛ لأن باب الشهادة موضوعه الاحتراز والاحتياط . وهذا منه .

و إن كان المقرله أيضاً: بهذه الصفة من علو المقدار نظر إلى أيهما أكبر قدراً من صاحبه ، وأعلا مرتبة . فيقدم اسمه فى الكتابة بصيغة «أشهدنى» ويجمعهما فى الذكر . فيقول «أشهدنى كل واحد من سيدنا القاضى فلان الدين ـ ويقدم ذكر الأكبر منهما . أيده الله تعالى ـ على أنفسهما الكريمة بجميع ما نسب إليهما أعلاه . فشهدت عليهما بذلك فى تاريخ كذا ، أو فى تاريخه .

واعلم أن المنزلة العالية فى مواضع الشهادة من جهة اليسار ، و بعدها جهة اليمين ، وما بينهما رتبة واحدة ، والأدب : أن يكتب المورِّق رسم شهادته فى الوسط تواضعاً و إن كان أكبر من بقية العدول الذين يشهدون معه فى ذلك المكتوب . فإن التواضع يرفع صاحبه ، والحق يضعه .

والأولى: أن جميع شهود المكتوب أي مكتوب كان أن يضع رسم شهادته ، مثل الذى وَرَّق المكتوب بحروفه . فإنهم تبعاً له . و يشترط أن تكون أسطر رسم الشهادة ملاصقة لأسطر المكتوب من غير خلو بياض بينهما يسع كتابة شيء .

واعلم أن كتابة الشاهد في رسم شهادته ما قدمنا ذكره ، من ذكر القر والمقر له \_ إلى آخره \_ أقوى وأبين وأبعد الشبهة ، بخلاف ما يكتبه بعض الشهود بقصد الاختيار . وهو « شهد عليهما بذلك ، أو شهد بذلك » ومنهم من يكتب شطبه ، ثم يكتب اسمه تحتها . فيخرج عن ماهية الشهادة ورسمها حساً ومعنى . وذلك مما لا يجوز اعتماده ، بل ينبغى للعدل الجالس بين العدول أن يضع رسم شهادته واسمه وضعاً بيناً واضحاً يعرف به من بين بقية رسوم الشهادات . و يتميز بذلك الوضع ، كيث إنه إذا زورت شهادته في مكتوب تكون تلك العلامة التي في الرسم معينة على معرفة التروير . ولا يكتب في وقت باصطلاح ، وفي وقت بغيره . فيدخل عليه الدخيل .

\* وصورة ما يكتب فى حجة بدين . وفيها كفيل ، مثل رسم الشهادة التى قبلها . وعلى الحاضر الكفيل ، أو الحاضرين \_ إن كانوا جماعة \_ كفلاء بما نسب إليهم فيه فى تاريخ كذا ، أو فى تاريخه .

\* وصورة مايكتب في حجة بدين . و به رهن .

أشهد على المقر الراهن المذكور أعلاه ، والمقر له المرتهن المسمى أعلاه ، بما نسب إليهما أعلاه في تاريخ كذا ، أو في تاريخه .

\* وصورة مايكتب في إقرار بقبض دين أو غيره .

أشهد على إقرار المقر القابض ، وعلى الدافع المذكورين أعلاه ، بما نسب إليهما أعلاه في تاريخه .

واعلم أن بعض الفضلاء من أهل هذه الصناعة ينكرون التصريح بالتعلية على الإقرار ، مثل قوله « أشهد على إقرار المقر » بل يقول: الصواب أن يقول « أشهد بإقرار المقر القابض » ولا يقول « على إقرار » وكلاهما حسن ، و إن كان القبض بحضرة الشهود كتب في أصل المكتوب بعد قوله « قبضا شرعيا» « بحضرة شهوده ومعاينتهم لذلك » و يزاد في رسم الشهادة « وعاينت القبض المذكور فيه » .

وعلى هذا النمط: تجرى الرسوم فى جميع العقود الشرعية على اختلاف أنواعها فإن القصد منها التصريح الذى يؤمن معه الاختلاط والالتباس. ويكون الشاهد منه على بصيرة. ولو أخذنا فى استقصاء أبواب العقود لضاق الوقت عن ذكر الواقع، واتسع الخرق على الراقع.

وأما بيان معرفة ما يحتاج إليه مُوقع الحسكم ... وهو الذي يسجل على الحاكم إثباتاته وأحكامه ، حتى عرف بها ، وصار مقصوداً بسببها من بين العدول لمعرفته باصطلاحها وشروطها ... : فقد سبق في مقدمة هذا التأليف ما يتعلق بذات موقع الحسكم ، وما يشترط فيه من حسن السيرة والنزاهة ، والعفة والديانة والصيانة ، والمروءة و بروز العدالة . وما ينبغي له فعله من الأمور اللائقة به و بأمثاله .

والكلام الآن فى هذا المحل على تصحيح أهليته ، قبل الكلام على بيان ما يكتبه . فإنه منه كالشرط من المشروط ، أوكالركن من الماهية الذى لا قيام لها بدونه ، ويتوقف وجودها على وجوده . فأقول :

يشترط فى كاتب الحسكم أن يكون حراً بالناً عاقلاً ، غير أصم ولا أعمى ، ولا به آفة من الآفات ، عدلاً عفيفاً . ضابطاً لما يقع فى المجلس ؛شريف النفس ، طاهر العرض والذيل ، كثير الحياء ، قليل الطمع ، غاض الطرف ، خبيراً

بما يطلب منه من تحمل شهادة ، وما يوافق من ذلك ظاهر الشرع ، عليه الوقار والسكينة ، ثقيل الرأس ، قليل الكلام ، سريع الإدراك ، عالماً بالشروط . واصطلاح الحكام . عنده طرف من النحو ، بحيث تكون كتابته مصانة عن التحريف والتصحيف واللحن الفاحش ، واقفاً عند ما يشهده القاضى عليه من غير أن يزيد من عنده عبارة يكون فيها إجمال ، أو يظهر ما فيه إجمال بما وقع به القاضى ، بل يقتصر على ذلك التوقيع الذي وقع به بعبارته ، إن كان على طريقة الشاميين ، و إن كتب على طريقة المصريين ، إذا كان توقيع الحاكم له « ليسجل خاصة » فينزل الإثبات والحكم على موضعه السائغ في مذهب ذلك الحاكم . و إن كان فيه شيء لايسوغ في مذهبه ولا يندرج تحت الحكم . صرح في إسجاله بثبوت ماقامت به البينة عنده فيه من كذا وكذا . و يسكت عن ذكر مالا يندرج تحت الحكم . فإن الموقع في الحكم عليه في طريقة المصريين بدار القاضى في بيان صفة حكه . وأن يكون موقع الحكم عليه في طريقة المصريين بدار القاضى إذا ميا عن شيء ينبهه عليه بينه و بينه ، من غير إظهار ذلك السهو لأحد بمن يكون صاحب يقظة ، بحيث إن القاضى إذا حاضر المجلس ، وإن نبهه عليه بينه و بينه ، من غير إظهار ذلك السهو لأحد بمن يكون حاضر المجلس ، وإن نبهه عليه بينه و بينه ، من غير إظهار ذلك السهو لأحد بمن يكون حاضر المجلس ، وإن نبهه عليه بعد قيامه من المجلس سراً كان أولى .

ويكون مع ذلك كله له معرفة بالفقه والفروع الواقعة بين الناس ، عارفاً بمراتب الشهود الجالسين فى الحوانيت والمراكز . وعدالتهم ، والكلام فيهم . بحيث إنه لايدخل على القاضى دخيل من جهتهم .

و يستحب أن يكون عارفا بأهل البلد الذى القاضى حاكم به و بأنسابهم وسيرتهم وأحوالهم ، وأن يكون ملازماً لمجلس القاضى ، خصوصاً إذا خرج للحكم . فإنه فى الحقيقة رفيقه ، وهو القطب الذى يدور عليه أمر القاضى . فإن لم يوچد من به هذه الصفات ، طلب الأمثل فالأمثل .

وأما بيان معرفة ما يتعلق بكتابته . فمنها :

\* صورة إسجال:

هذا مأأشهد به على نفسه الكريمة سيدنا ومولانا العبد الفقير إلى الله تعالى الشيخ الإمام العالم العلامة \_ إن كان الحاكم قاضي القضاة ، إلى آخر ألقابه ونعوته اللائقة به مستوفاة ، ويدعو له \_ ثم يقول : الناظر في الأحكام الشرعية بالديار المصرية والمالك الإسلامية مثلا ، و إن كان في الشام . فيقول: الناظر في الأحكام الشرعية بالملكة الشامية الحروسة مثلا، ومعاملاتها ونواحيها وضواحيها ومضافاتها وما أضيف إلى ذلك . وكذلك يقول في كل مملكة من المالك التي تصدر الولاية فيها من السلطان . و إن كان الحاكم نائباً في الحسكم العزيز . كتب « هذا ماأشهد به على نفسه الكريمة» أو «أشهد على نفسه الكريمة ، أو أشهد على نفسه سيدنا المبد الفقير إلى الله تعالى . الشيخ الإمام العالم ، أقضى القضاة فلان الدين إلى آخره » ثم يقول « خليفة الحسكم العزيز بالمكان الفلاني ، ويدعو له » ثم يقول « من حضر مجلس حكمه وقضائه . وهو نافذ القضاء . والحسكم ماضيهما . وذلك في اليوم المبارك » ويخلى بياضا يكتب القاضى فيه التاريخ بخطه ، ثم يقول : من سنة كذا وكذا . أنه ثبت عنده ، وصح لديه \_ أحسن الله تعالى إليه \_ على الوضع المعتبر الشرعي ، والقانون الحور المرعى ، بشهادة من أعلم له تلو رسم شهادته باطنه علامة الأداء والقبول على الرميم المعهود في مثله ، إشهاد فلان وفلان ، أو إشهاد فلان البائم ، أو الواقف ، أو غير ذلك بما تصمنه ذلك المكتوب \_ إلى آخره \_ بلفظ مختصر وجيز ، يحيل فيه على الباطن ، ثم يقول : على الحكم المشروح باطنه ، و باطنه مؤرخ بكذا وكذا . و إن كان فيه شيء من الفصول . كتب بعد ذكر تاريخ الباطن ، ومضمون الفصول الثلاثة أو الأربعة المتضمن أحدهم كذا وكذا ، ومضمون الثاني كذا ، ومضمون الثالث كذا ، ومضمون الرابع كذا ، فإذا استوفى ذكرها كتب: على مانص وشرح في كل من الفصول المسطرة باطنه على الوجه الشرعي ، ثبوتًا صحيحًا شرعيًا . وحكم \_ أيد الله تعالى أحكامه ، وسدد نقضه وإبرامه \_ بموجب ذلك ، أو بموجب ماقامت به البينة الشرعية عنده فيه ، أو بصحة البيع أو بصحة الوقف على النفس ، أو بصحة المداينة ، أو غير ذلك ، مما يراد فيه الحسكم بالصحة إلى آخره . ثم يقول: حكماً شرعياً ، تاماً معتبراً مرضياً مسئولا فيه ، مستوفياً شرائطه الشرعية ، واعتبار مايجب اعتباره شرعاً . و إن كان المحكوم به مما يشترط فيه التشخيص ، صرح به في الحكم ، ثم يقول : مع العلم بالخلاف فيما فيه الخلاف من ذلك . وأشهد على نفسه الكريمة بذلك في التاريخ المقدم ذكره ، المكتوب بخطه الكريم أعلاه \_ شرفه الله تعالى وأعلاه وأدام علاه \_ و يخلى بياضاً يكتب القاضي فيه الحسبلة . و إن كتب الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بخطه قبل الحسبلة ، فهو أجود وأ برك وأيمن .

\* وصورة ما يكتب في إسجال التنفيذ : الصدر المقدم ذكره إلى قوله « إنه ثبت عنده ـــ إلى آخره »

إشهاد سيدنا ومولانا فلان الدين ـ ويذكر ألقابه المشروحة في إسجاله ، الصادر عنه الذي يراد تنفيذه ـ أو إشهاد سيدنا فلان الدين إن كان نائباً ، المنسوب إليه في إسجاله المسطر باطنه ، أو بهامشه أو بظاهره ، أو عن يمينه ، أو عن يسرته ، المتضمن كذا وكذا ، ثم يقول : المؤرخ بخطه الكريم بكذا وكذا ، ثبوتاً صحيحاً شرعياً . ونفذ سيدنا ومولانا فلان الدين الحاكم الشافعي مثلا ، المشار إليه أعلاه ـ منافق علاه ـ حكم سيدنا فلان الدين الحاكم الحنفي مثلا ، المنسوب إليه في أسجاله المسطر أعلاه ، أو تنفيذه المنسوب إليه في إسجاله المسطر أعلاه ، على مانص وشرح ، تنفيذاً صحيحاً شرعياً ، تاماً معتبراً مرضياً ، مسئولا فيه . مستوفياً شرائطه الشرعية . ويكمل على نحو ماسبق من العلامة عن يسرة البسملة والتاريخ في الوسط والحسبلة في آخره . كل ذلك بخط الحاكم على ماتقدم بيانه .

\* وصورة مايكتب موقع الحكم ، وهو المسجل بالشهادة على الحاكم : أشهدنى سيدنا ومولانا \_ ويذكر ألقاب الحاكم المقدم ذكرها فى الإسجال المشهود فيه من غير تطويل ولااختصار على نفسه الكريمة بما نسب إليه فى إسجاله المسطر أعلاه . على مانص وشرح فيه . فشهدتُ عليه بذلك في التاريخ المقدم ذكره ، المكتوب بخطه الكريم أعلاه \_ شرفه الله تعالى وأعلاه \_ بحيث ينتهى ذلك في سطرين . وفي السطر الثالث الصغير « وكتبه فلان بن فلان الفلاني » ويكتب كل واحد من رفقته تحت هذا الأول على سمت أسطر الإسجال سطراً واحداً ، يقول فيه « وكذلك أشهدني \_ أيد الله أحكامه وأدام أيامه \_ على نفسه الكريمة بما نسب إليه أعلاه . فشهدت عليه به في تاريخه » وسطر صغير جداً تحته « وكتبه فلان بن فلان الفلاني » وكذلك يكتب الثاني والثالث والرابع . فصاعداً .

\* وصورة ما يكتب في البعدية وغيرها مما فيه حكم أو ثبوت مجرد :

أشهدنى سيدنا الحماكم المشار إليه - أيده الله تعالى - وفى سطر المان تحته على نفسه الكريمة بما نسب إليه أعلاه . فشهدت عليه به . وفى سطر الله تحته : وعلى كل واحد من المتؤاجرين أو المتبايعين ، أو المتعاقدين بما نسب إليه أعلاه فى تاريخه . وفى سطر رابع تحت هؤلاء الثلاثة : وكتب فلان بن فلان الفلانى . و إن شاء كتب هذه الألفاظ كلها فى سطرين أو الائة ، ويكتب رفيقه إلى جانبه كذلك . وهذا لا يكون إلا فيا علامة الحاكم عليه « جرى ذلك » أو « فرضت ذلك » أو « فرضت ذلك » أو « فرضت ذلك » أو « أمضيت ذلك » ونحوه .

\* وصورة الإشهاد على الحاكم القائم مقام الإسجال على طريقة الشاميين فيما يوقع القاضى فيه بالعلامة فى باطن المكتوب، ويوقع فى هامشه بما يشهد به عليه من الثبوت والحكم والتنفيذ وغيره على الصيغة المقدم ذكرها:

أشهدنى سيدنا ومولانا به إن كان قاضى القضاة ذكر ألقابه اللائقة به ، ودعا له بقوله : أدام الله أيامه وأعز أحكامه ، وأسبغ ظلاله . وختم بالصالحات أعماله بو إن كان نائباً ذكر ألقابه ، ودعا له بأيده الله تعمالى ، مع استيفاء ذكر الحاكم والتصريح باسمه ، واسم أبيه واسم جده ، ليخرج بذلك من الخلاف ، ثم يقول :

الشافعي أو الحنني مثلا بالملكة الفلانية ، ثم يقول : على نفسه الكريمة ـ حرسها الله تعالى ـ في مجلس حكمه العزيز بالمكان الفلاني : أنه ثبت عنده إشهاد المتبايعين المذكورين باطنه على أنفسهما بجميع مانسب إليهما باطنه ، وجريان عقد التبايع بينهما في البيع المعين باطنه ، على الوجه المشروح باطنه ، ثبوتاً صحيحاً شرعياً . فشهدت عليه بذلك في تاريخ كذا وكذا .

و إن كانت البينة قامت عند الحاكم بأكثر مما ذكرنا فيزاد: وأصل ذلك اعتبار ما وقّع به الحاكم بلفظه ومعناه من غير زيادة ولا نقصان.

وكذلك يفعل في الإشهادات بالتنافيذ وتنافيذ التنافيذ. انتهى.

# النوع الثاني في بيان ماتقوم به البينة عند الحاكم

وما يجرى تحت تحمل شهادة الشاهد على اختلاف الحالات والوقائع . وذلك محصور فى قسمين .

القسم الأول: ماتقوم به البينة قبل الدعوى بإذن الحاكم . وذلك لا يكون الا في صيغة المحاضر . وهذا القسم هو المقصود المحصور في هذا الباب ، لغلبة تعلقه به . وهي متنوعة . وقد جرت العادة أن المحضر إذا كتب ببلد فيه قاضي القضاة فلا يأمر بكتابة المحضر إلا هو . وإن التمس منه ثبوته على نفسه فعل . وإن طلب منه ثبوته على نائبه عينه عليه . وعنده تقام الدعوى بعد ثبوت التوكيل إن كانت الدعوى من وكيل ، أو على وكيل ، ثم تقام بينة الأصل ، ثم بينة الفصول إن كان مما يحتاج إلى مقدمات أو فصول . ثم يرقم القاضي للشهود و يسجل ، أو يشهد فيه بالثبوت والحكم كما تقدم .

واعلم أن القاعدة في كل محضر يكتب بإذن الحاكم: أن يكتب في طرة الورقة سؤالا بالغرض المطلوب. فإن كتبه على طريقة المصريين، فيقول: الماوك فلان يقبل الأرض، وينهى كيت وكيت. فإذا انتهى من الإنهاء فيقول: وللماوك بينة تشهد بذلك. وسؤاله من الصدقات العميمة: إذن كريم بكتابة محضر شرعى بذلك. ويكمل.

و إن كتب على طريقة الشاميين . فيقول : الماوك فلان يقبل الأرض و يسأل الصدقات العميمة ، والعواطف الرحيمة : سيدنا ومولانا قاضى القضاة فلان الدين : إذن كريم بكتابة محضر شرعى ، بكيت وكيت . فإذا انتهى من ذكر قصده ، يقول : صدقة عليه ، و إحساناً لديه .

وفي الطريقة الأولى: يكتب تحت الإنهاء بعد خلو بياض يسير نحو أصبعين: البينة في الوسط. ويكتب تحتها من محاذاة رأس السطور: الإنهاء العدل فلان الفلاني. ويكتب الآخر الفلاني. و إن لم يصرح بعدالته. فيقول: فلان بن فلان الفلاني. ويكتب الآذن إلى جانبه واحداً بعد واحد على صفة الرسم في الشهادة. ثم يكتب الحاكم الآذن في أسفل طرف السؤال على يسار القارى، « ليكتب » ثم يكتب الموقع في أسفل رسوم البينة، وأسماء من ذكر منها بعد خلو بياض نحو ثلاثة أصابع: البسملة الشريفة، و بعدها: شهوده الواضعين خطوطهم آخره من أهل الخبرة الباطنة والعلم التام، يعرفون فلاناً الفلاني معرفة صحيحة شرعية، جامعة لعينه واسمه ونسبه. ويشهدون مع ذلك شهادة لايشكون فيها ولايرتابون، هم بها عالمون، ولها محققون وعنها غداً بين يدى أحكم الحاكمين مسئولون: أن الأمركيت وكيت.

والقاعدة فى الفصول التى تكتب بمقدمات العقود فى ديوان المكاتيب ، أو فى هوامشها : يشهد من سيضع خطه آخره ، ومن سيوضع عنه بإذنه فيه : أن الأمر كيت وكيت ، يعلمون ذلك ، و يشهدون به مسئولين بسؤال من جاز سؤاله شرعاً. و يؤرخ .

وإذا أرخ المحضر المقتضب الناشى، عن إنها، وسؤال يقول « وكتب حسب الإذن الكريم العالى المولوى ــ ويستوفى ألقاب قاضى القضاة الآذن فى كتابته إلى آخرها ، بإلحاق باء الإضافة ، ويدعو له . ثم يقول : بمقتضى خطه السكريم أعلاه . شرفه الله تعالى وأعلاه ، وأدام رفعته وعلاه »

\* صورة المحاضر المختصة ببيت المال:

لما كان بتاريخ كذا وكذا ، ورد من الأبواب الشريفة السلطانية الملكية الفلانية \_ خلد الله ملك مالكها ونصره ، وكبت عدوه وقهره \_ مرسوم شريف مربع متوج بالاسم الشريف فلان . مكمل العلائم ، مضمونه كذا وكذا ، مؤرخ بكذا . فينتذ برز مرسوم المقر الأشرف العالى الفلاني . كافل الملكة الفلانية إلى وكيل بيت المال المعمور بالملكة المشار إليها، وهو فلان الفلاني بامتثال مابرزت به المراسيم الشريفة . فقابل وكيل بيت المال المعمور المشار إليه المرسوم الكريم بالامتثال والسمع والطاعة . وتقدم هو وشهود القيمة وأرباب الخبرة . ومن جرت عادته بالوقوف على مثل ذلك . ووقفوا جميعًا على القرية المذكورة في المرسوم الشريف، التي هي من عمل مدينة كذا ومضافاتها ، وعلى أراضيها وحدودها وفواصلها . وحرروا ذلك ، وأمعنوا النظر فيــه . فوجدوها تشتمل على أراضي معتمل ومعطل ، وسقى وعدى ، و بيادر وأنادر ، وسهل ووعر ، وجباب وصهار يج ودمن ومساكن وحقوق . وعلى قائم أشجار مختلف الثمار ، وغراس مستجد ، مثمر وغير مثمر \_ و يحدد القرية وأراضيها \_ ثم جعلوا أراضي هــذه القرية الداخلة في حدودها كذا وكذا قطعة . وذرعوا كل قطعة . وأحصوا ذرعها من نواحيها الأربع فكانت القطعة الأولى مربعة متساوية الأطراف ، ليس فيها تبنيق . فكانت قبلة وشمالا كذا وكذا ذراعا، وشرقا وغرباً كذا وكذا ذراعاً. فضربوا الذرع الأول، وهو كذا، في الذرع الثاني . وهو كذا، فبلغ على حكم الضرب والمساحة قاعدة في ريح كذا وكذا ألف ذراع ، ثم ذرعوا القطعة الثانية . وهي مبنقة مختلفة الأطراف فكان ذرعها من رأسها القبلي شرقا وغر بأكذا . ومن رأسها الشمالي شرقا وغر باً كذا ، ثم ضربوا الذرعين في بعضهما بعضا . فبلغ كذا وكذا ذراعاً ــ ثم يذكر ذرع كل قطعة وقطعة كذلك . ويذكر حدود كل قطعة على حدة ـ ثم يقول : فصارت مساحة أراضي هذه القرية كذا وكذا ذراعاً بالذراع الهاشميأو النجاري ، أو ذراع العمل . ولما وقف شهود القيمة على هذه الأراضي جميعها وعرفوها المعرفة

الشرعية ، وأحاطوا بها علماً وخبرة نافية للجهالة ، شهدوا شهادة ، هم بها عالمون ولها محققون . وفيها محقون . لا يشكون فيها ، ولا في شيء منها ، ولا يرتابون : أن هذه القرية بحقوقها كلها ملك من أملاك بيت المال المعمور ، و بيد من له الولاية عليه شرعاً يوم تاريخه . وأن قيمة هذه القرية وأراضيها مبلغ كذا وكذا ، القيمة العادلة لها يوم تاريخه ، علم شهوده ذلك وشهدوا به مسئولين بسؤال من جاز سؤاله شرعاً . ويؤرخ .

### \* محضر على صورة أخرى (١):

يكتب صدر المحضر ، كما تقدم أولا . وهو : شهوده الواضعون خطوطهم \_ إلى آخره \_ يعرفون جميع القرية الفلانية وأراضيها المشتملة على كذا وكذا \_ و يصفها و يحددها \_ ثم يقول: محقوق ذلك كله وأراضيه ، معرفة صحيحة شرعية ، و يشهدون مع ذلك أنها ملك جار فى أملاك بيت المال المعمور ، و بيد من له الولاية عليه شرعاً ، وأن قيمة القرية المحدودة الموصوفة بأعاليه يوم تاريخه كذا وكذا . وأن ذلك قيمة عادلة لها ، لا حيف فيها ولا شطط ، ولا غيينة ولا فرط . يعلمون ذلك . ويشهدون به ، مسئولين بسؤال من جاز سؤاله شرعاً فى تاريخ كذا وكذا . وذلك بعد أن ورد مرسوم شريف مر بع \_ و يذكر مضمونه وتاريخه \_ و يكمل على نحو ماتقدم فى الصورة التى قبل هذه .

\* محضر يتضمن الوقوف على أراضى قرية بمقتضى مرسوم شريف ، و بطلان البيم فيها ، وارتجاعها إلى بيت المال .

لما كان بتاريخ كذا وكذا . ورد مرسوم شريف مربع من الأبواب

<sup>(</sup>۱) بهامش الأصل اليمني مانصه: الفرق بين المحضر والسجل: أن المحضر ذكر ما كان ينبني عليه ذكر ما يوجب الحسكم، من كشف حال أو تعديل شاهد، أو شبهة في نفس الحكم. فيكون المحضر تذكرة له لحفظ ماتقدم. والسجل هو تمام ذكر الحكم وإنفاذ القضاء بما تضمنه المحضر من كتابة اللفظ المضبوط. انتهى.

الشريفة . مكل بالعلائم ، متوج بالاسم الشريف فلان . مؤرخ بكذا ، وقرينه مثال شريف لمولانا المقر الأشرف العالى الفلانى . كافل المملكة الفلانية على يد المجلس العالى الفلانى . أحد البريدية بالأبواب الشريفة . مضمون المرسوم الشريف المربع \_ بعد البسملة الشريفة والصدر الشريف \_ أن يتقدم وكيل بيت المال المعمور بالمملكة الفلانية بالتوجه ، هو وشهود القيمة وأرباب الخبرة بالوقوف على قرية كذا ، وعلى أراضيها وتحرير أمرها ، وقطع حدودها . والقيمة عنها ، حين برزت المراسيم الشريفة بتقويمها في سنة كذا ، و بيعت بمقتضى والقيمة من فلان ، ووقفها وعمل محاضر شرعية بقيمتها من ذلك التاريخ المنتقدم ، وثبوتها لدى الحكام قضاة الإسلام ، و بناء الأمر في ذلك كله على التاريخ المتقدم ، و بطلان الوقف الذي وقفه المشترى ، ورجوعها إلى أملاك بيت المال في التاريخ المتقدم ، و بطلان البيع بدون القيمة العادلة ، والحكم ببطلان البيع و بطلان البيع المدر فيها الشريف .

ومضمون المثال الشريف الوارد قرينه على كافل المملكة الفلانية ، المشار إليه ، بعد البسملة الشريفة والصدر الشريف : أنه اتصل بالمسامع الشريفة : أنه لما قومت قرية كذا في تاريخ كذا ، و بيعت من بيت المال المعمور من فلان الفلاني ووقفها ، حصل التفريط والإهمال في تحرير قيمتها ، وأنها قومت بدون قيمتها العادلة بنقص فاحش ، وأنه حصل التدليس على شهود القيمة في أمر أراضيها بمقدار كثير . وقد أفتى العلماء ببطلان البيع والوقف المترتب عليه ، إذا كان الأمر كذلك ، ومرسومنا للجناب الكريم : أن يتقدم أمره لوكيل بيت المال المعمور ، وللمجلس العالى الفلاني أحد البريدية بالأبواب الشريفة ، ولأحد الجاب بالمملكة الفلانية المشار إليها ، وصحبتهم شهود القيمة وأرباب الخبرة بالأراضي وقيمتها . ومن جرت عادتهم بالوقوف على ذلك بالتوجه إلى القرية الأراضي وقيمتها . ومن جرت عادتهم بالوقوف على ذلك بالتوجه إلى القرية

المذكورة ، والوقوف عليها بحضور مشايخها وفلاحيها وجيرة القرية المذكورة من القرى التي حولها . المجاورين لها ، المتاخمين لأرضها ، وتحرير الأمر فيها وكشفها كشفاً شافياً ، وتحريراً وافياً . وعمل محاضر شرعية بقيمتها حين قومت في التاريخ المتقدم . و إذا ظهر الأمر في القيمة حسبا ذكر فليحمل الأمر فيه على ما يوجبه الشرع الشريف ويقتضيه ، و يعمل في بطلان البيع والوقف بمقتضاه .

فقابل مولانا ملك الأمراء \_ أعز الله أنصاره \_ المراسيم الشريفة بالامتثال والسمع والطاعة . و برز أمره الـكريم بتجهيز من ذكر إلى القرية المذكورة . فتوجهوا جميعاً إليهـا . ووقفوا على أراضيها وحدودها وفواصــلها . فوجدوها تشتمل على كذا وكذا \_ ويذكر اشتمالاتها وحدودها من جهاتها الأربع \_ وكشفوا عن متحصل مغلاتها حال تقويمها في التاريخ المتقدم . فوجدوه كذا وكذا . ووقفوا على محضر القيمة القديم . فوجدوا أنها قومت يوم ذاك بمبلغ كذا يكون متحصل مغلاتها كذا وكذا في كل سنة ، وأن القرية إذا كان متحصل مغلاتها في السنة ألف درهم مثلا. تكون قيمتها ما يتحصل من مغلما في عشرين سنة . فحصل التقويم في التاريخ المتقدم على هذا الحسكم. ووجدوا متحصل القرية المذكورة في التاريخ الذي قومت فيه وما قبله لسني كثيرة ، ومابعده و إلى الآن ، فى كل سنة : مايزيد على مائة ألف وخسين ألف . فشهد شهود القيمة الذين شاهدوا ذلك وعرفوه وحرروه التحرير الشافى : أن قيمة القرية حال تقويمها بالمبلغ المعين أعلاه مامبلغه ثلاثة آلاف درهم ، القيمة العادلة لها يوم التقويم المتقدم ، وهو نظير مايتحصل منها في عشرين سنة . ولما جرى الأمركذلك . ووضع شهود القيمة خطوطهم ورسم شهادتهم آخره بذلك . وطالعوا به مسامع مولانا ملك الأمراء : برز مرسومه الحكريم يحمل الأمر في ذلك إلى مجلس الحكم العزيز الفلاني . والعمل فيه بما تقتضيه الشريعة المطهرة . فتوجهوا إلى مجلس الحكم العزيز المشار إليه . وتقدم فلان وكيل بيت المال المعمور برفع المحضر المذكور إلى بين يدى الحاكم المشار إليه والمحضر القديم . وكتاب التبايع . وكتاب الوقف المشار إليهن أعلاه . فوقف الحاكم المشار إليه على ذلك جميعه ، وتأمله وتدبره ، وأممن فيه فكره ونظره . فحينتذ سأله وكيل بيت المال المعمور ، المشار إليه سماع دعواه الشرعية بذلك . فأجاب :

فادعى وكيل بيت المال المعمور المشار إليه على فلان المبتاع الواقف المذكور ، الثابت أو على فلان الوكيل الشرعى عن فلان المبتاع الواقف المذكور أعلاه . الثابت توكيله عنه فى ذلك شرعا ، لدى الحاكم المشار إليه ، الثبوت الشرعى ، أو على فلان الفلانى منصوب الحكم العزيز، بعد ثبوت غيبة المشترى الواقف المذكور أعلاه عن مدينة كذا وعملها يومئذ ، الغيبة الشرعية المسوغة لسماع الدعوى والبينة والحكم على الغائب بما يسوغ شرعاً ، الثبوت الشرعى : أن الأمر جرى فى محضر القيمة الأول والثانى على الوجه المشروح فيهما ، وأنه بمقتضى ماشرح فيهما وقع عقد البيع باطلا ، وأن الوقف مترتب بطلانه على بطلان البيع .

وسأل سؤال المدعى عليه المذكور ، أو وسأل سؤال الوكيل المذكور ، أو وسأل سؤال المنصوب المذكور عن ذلك . فسأله الحاكم المشار إليه .

فأجاب بقوله: يثبت مايدعيه . فأحضر وكيل بيت المال المعمور المشار إليه شهود القيمة . فشهدوا لدى الحاكم المشار إليه شهادة متفقة اللفظ والمعنى ، صيحة العبارة والفحوى ، فى وجه المشترى الواقف المذكور ، أو فى وجه الوكيل المذكور ، أو فى وجه النصوب المذكور : أن قيمة القرية المذكورة فى التاريخ الذى قومت فيه بمبلغ ألف ألف وثما بمائة ألف مثلا ، مامبلغه ثلاثة آلاف ألف . عرف سيدنا الحاكم المشار إليه شهود القيمة المشار إليهم وسمع شهادتهم . وقبلها بما رأى معه قبولها . وأعلم لكل منهم تلو رسم شهادته علامة الأداء والقبول على الرسم المعهود فى مثله ، وثبت عنده جريان عقد التبايع الأول الجارى بين المتبايعين المذكورين فى مثله ، وثبت عنده جريان عقد التبايع الأول الجارى بين المتبايعين المذكورين فى مكتوب التبايع المحضر لديه بالقيمة الأولى ، وإشهاد المشترى الواقف المذكور

على نفسه بوقفية ذلك على الحسكم المشروح فى كتاب وقف ذلك المنسوب إليه على مانص وشرح فيه ، ثبوتاً صحيحاً شرعياً . وتبين عنده بطلان القيمة فى المحضر القديم ، و بطلان عقد البيع المترتب على القيمة المذكورة أولا . و بطلان الوقف المترتب على هذا البيع الفاسد . فعند ذلك سأل وكيل بيت المال الحاكم المشار إليه الحكم ببطلان المحضر القديم ، و بطلان عقد البيع ، و بطلان الوقف تبعاً له ، المتصل ذلك به الاتصال الشرعى ، الثابت لديه شرعاً . فاستخار الله كثيراً . واتخذه هادياً ونصيراً .

وأجاب السائل إلى سؤاله لجوازه عنده شرعاً. وحكم ببطلان القيمة في المحضر القديم، و بطلان عقد البيع المترتب على القيمة المذكورة أولا. و بطلان الوقف المترتب على ذلك، لوجود المسوغ الشرعي المقتضى لذلك، الثابت لديه بطريقه الشرعي، حكماً شرعياً تاماً، معتبراً مرضياً مسئولا فيه، مستوفياً شرائطه الشرعية. واعتبار مايجب اعتباره شرعاً، مع العلم بالخلاف فيا فيه الخلاف من ذلك، وإن كان الحكم في غيبة المشترى الواقف: فيبقى كل ذي حجة معتبرة على حجته إن كانت. ويكمل. ويكتب الحاكم التاريخ والحسبلة بخطه، و يشهد عليه شهود على حكمه وغيرهم، و يضع شهود القيمة خطوطهم فيه.

\* محضر آخر على صفة أخرى .

إذا وقع الاختصار من أراضى القرية : يكتب الصدر المذكور إلى قوله . « ووقفوا جميعًا على القرية المذكورة وعلى أراضيها وحدودها و بينوا فواصلها من نواحيها الأربع » فوجدوا أن الأراضى التى وقعت عليها القيمة أولاً نحواً من الثلثين من أراضى القرية المذكورة ، وأن الأراضى التى أهملت بغير قيمة نحواً من الثلث . وذكر شهود القيمة : أنهم لما وقفوا أولاً على أراضى القرية لم يبلغوا هذه الحدود المعينة يومئذ . و إنما وقفهم المشترى المذكور ومن معه من فلاحى القرية المذكورة دونها ، وعين شهود القيمة الحدود التى وقفوا عليها أولاً . فإذا

هي داخل حدود القرية المذكورة بنحو من الثلث ، ونظروا فيما قوموا به أولاً . فإذا هو مائة ألف مثلاً . فظهر لهم أن النقص في القيمة عن أراضيها جميعها خمسين ألف درهم . فحينتذ : شهدوا شهادة هم بها عالمون ، ولها محققون : أن قيمة القرية المذكورة بجميع أراضيها وحقوقها وأشجارها وغراسها ونصوبها وجدرانها ، خلا مابها من مسجد ومقبرة وطريق المسلمين \_ مبلغ مائة ألف وخمسين ألف درهم ، ثم يطالع ملك الأمراء بذلك ، و يرفعهم إلى حاكم الشرع الشريف . ويدعى وكيل بيت المال على المشترى ، أو على وكيله الشرعي ، أو منصوب الشرع. وتقام البينة عند الحاكم بالقيمتين الأولى والثانية ، ويتصل بالحاكم البيع ، وماترتب عليه من وقف أو غيره ، ثم يسأل وكيل بيت المال الحكم ببطلان عقد البيع ، وماترتب عليه ، وانتزاع القرية من المدعى عليه ورفع يده عنها . وارتجاعها إلى أملاك بيت المال . فيعذر إلى المدعى عليه . و يسأله عن دافع شرعى . فيعترف عنده : أنه ابتاعها بالثمن المعين أولاً . وهو كذا وكذا ، وأنه دفع الثمن إلى وكيل بيت المال المعمور ، وحمل الثمن إلى بيت المال ، وتقوم البينة عنده بذلك في المحضر المسكتتب أولاً . فيعلمه الحاكم أنه ثبت عنده : أن القيمة عن القرية المذكورة حالة الشراء مائة ألف وخمسين ألفا ، وأنه تبين عنده بطلان البيع بمقتضى ذلك . فاعترف بعدم الدافع والمطعن لذلك ولشيء منه الاعتراف الشرعي. ثم يحكم ببطلان البيع وانتزاع القرية من يد المشترى ، وارتجاعها إلى أملاك بيت المال المعمور ، حكم شرعياً ... إلى آخره ـ ثم يقول: ووجب المشترى المذكور الرجوع بالثمن الذي دفعه في بيت المال وجو باً شرعياً . ويكمل على نحو ماسبق .

\* محضر بملكية قرية وصلت إلى بيت المال بغير حق ، و بيعت من بيت المال بقصد الانتزاع ممن هي في يده الآن :

شهوده يعرفون جميـم القرية الفلانية وأراضيها المعروفة بكذا ــ ثم يصفها و يحددها ــ بجميع حقوق ذلك كله إلى آخره ــ معرفة صحيحة شرعية . و يشهدون

مع ذلك أنها لم تزل ملسكا واجبا مستحقا للجاعة الآتي ذكرهم فيه ، المعروفين لشهوده ، وأنها حق من حقوقهم . وواجب من واجباتهم . و بينهم على أربعة وعشرين سهما . من ذلك : عشرة أسهم لفلان ، وثمانية أسهم لفلان ، وستة أسهم لفلان . ملكوها ملكا صيحا شرعيا من وجه شرعي ، لازم متقدم على تاريخه بطريق أوجبه الشرع الشريف واقتضاه . وسوغه الحكم العزيز وأمضاه . وأنها انتقلت إليهم بينهم حسما فصل أعلاه ، انتقالاً صحيحاً شرعياً بطريق معتبر شرعي، لازم جائز ، من مالك جائز مستحق مستوجب ، جائز التصرف من غير مانع ، ولا معارض ولا منازع وهو فلان . وأن كلا منهم لم يزل مالكا حائزا مستحقا مستوجبًا لحصته للعينة له أعلاه من القرية المحدودة الموصوفة أعلاه ، متصرفًا فيها التصرف التام بيد ثابتة مستمرة ، إلى أن وضع مباشروا بيت المال المعمور أيديهم عليها بغير حق ، و باعوها بغير طريق شرعى ، وأنها الآن في يد فلان بغير حق ، وأنها لم تخرج ولم تنتقل عن ملك المذكورين بنوع من أنواع الانتقالات الشرعية بوجه من الوجوه ، ولا بسبب من الأسباب إلى الآن ، وأنهم مستحقون لهما ، مستوجبون لانتزاعها بمن هي في يده الآن ، أو من يد فلان المذكور، استحقاقاً صحيحاً شرعياً، يعلمون ذلك ويشهدون به . مسئولين بسؤال من جاز سؤاله شرعاً . ويؤرخ ، ثم يقول : وكتب حسب الإذن الكريم العالى الحاكمي الفلاني ، حسب المرسوم الشريف السلطاني الوارد على المقر الأشرف العالى الفلاني ، كافل الملكة الفلانية ، المتضمن تمكين المشهود لهم من عمل محضر شرعى في ذلك بما يسوغه الشرع الشريف ويقتضيه ، المؤرخ بكذا .

\* صورة محضر بملكية دار مستقرة بيد مالكها .

شهوده يعرفون فلاناً معرفة صحيحة شرعية . و يشهدون مع ذلك : أنه لم يزل مالكا حائزاً مستحقاً مستوجباً لجميع الدار الفلانية \_ وتوصف ويحدد \_ بحقوقها كلها ملكا صحيحاً شرعياً ، وحيازة تامة واستحقاقاً كاملاً ، وأنها لم تزل في بده وملكه

وحيازته . يتصرف فيها تصرف الملاك في أملاكهم ، وذوى الحقوق في حقوقهم مالسكن والإسكان ، وسائر وجوه الانتفاعات الشرعية ، في مثل ذلك من مدة طويلة تتقدم على تاريخه، بيد ثابتة مستقرة مستمرة شرعية، من غير معارض ولامنازع له في ذلك ، ولا في شيء منه ، ولا يعلمون أنها خرجت عنه ، ولا انتقلت عن ملكه بنوع من أنواع الانتقالات الشرعية على سائر الوجوه إلى الآن . يعلمون ذلك و يشهدون به ، مسئولين بسؤال من جاز سؤاله شرعا . و يؤرخ . و يكتب الآذن على نحو ماتقدم .

#### \* محضر بإنشاء ملك .

شهوده يعرفون فلانا معرفة صحيحة شرعية ، ويشهدون مع ذلك : أنه ابتاع من فلان \_ أو من بيت المال المعمور بمباشرة وكيله فلان الدين \_ جميع القطعة الأرض الساحة الكشف ، الخالية من العارة والسقف والأساسات والآلات ، الكائنة بالمكان الفلاني \_ و يحدد \_ شراء صحيحاً شرعياً بثمن مبلغه كذا ، وأنه دفع إلى البائع الثمن المذكور ، فقبضه منه بحضرة شهوده ، قبضاً شرعياً . وسلم الأرض المذكورة إليه . فتسلمها منه تسلماً شرعياً ، وتعاقدا على ذلك تعاقداً شرعياً ، مشتملاً على الأرض المذكورة من ماله وصلب حاله داراً مبنية بالحجارة العجالية والمرقلية والأعتاب والسهام والسيور الطوال والسلب والسجف والكسور والقرميد . والتراب الأحمر والأصفر والكس والرماد ، وفرشه بالرخام الملون وأسبل جدره بالبياض والمنجور الدق والجبلي . وجعلها ذات بوابة مر بعة ، أو مقنطرة ، يدخل بالبياض والمنجور الدق والجبلي . وجعلها ذات بوابة مر بعة ، أو مقنطرة ، يدخل منها إلى كذا وكذا \_ وتوصف وصفاً تاماً على هيئاتها التي هي قائمة عليه \_ ثم يقول : وعند ماتكامل بنيانها ، وارتفعت حيطانها ، وعقدت قبابها ، وغست يقول : وعند ماتكامل بنيانها ، وسائر ماتحتاج إليه إلى حين انتهائها على الصفة التي منجورها وأبوابها وشبابيكها ، وسائر ماتحتاج إليه إلى حين انتهائها على الصفة التي منجورها وأبوابها وشبابيكها ، وسائر ماتحتاج إليه إلى حين انتهائها على الصفة التي منجورها وأبوابها وشبابيكها ، وسائر ماتحتاج إليه إلى حين انتهائها على الصفة التي منجورها وأبوابها وشبابيكها ، وسائر ماتحتاج إليه إلى حين انتهائها على الصفة التي منجورها وأبوابها وشبابيكها ، وسائر ماتحتاج إليه إلى حين انتهائها على الصفة التي منجورها وأبوابها وشبابيكها ، وسائر ماتحتاج إليه إلى حين انتهائها على الصفة التي منجورها وأبوابها وشبابيكها ، وسائر ماتحتاج إليه إلى حين انتهائها على الصفة التي منبورة التي ورشه المنازقة التي المنازقة التي السيان والمنازقة التي السيل المنازقة التي المنازقة التي التهاؤية التي النازقة التي التهاؤية التي المنازقة التي التهاؤية والمنازقة التي التهاؤية والتهاؤية والتهاؤية والتهاؤية التها التي التهاؤية والتهاؤية التهاؤية والتهاؤية والتهاؤية والتهاؤية التي التهاؤية والتها

هى عليها الآن لم تزل بيده ، وحيازته وتحت تصرفه بحق إنشائه لذلك جميعه . يتصرف فى ذلك كله تصرف الملاك فى أملاكهم ، وذوى الحقوق فى حقوقهم ، وأنه ساكن بالمكان المذكور بنفسه وأولاده وأهله وذويه . يعلمون ذلك ، و يشهدون به ، مسئولين بسؤال من جاز سؤاله شرعاً بتاريخ كذا ، وكتب حسب الإذن الكريم الفلانى . ويكمل على نحو ما سبق . ثم يكتب الشهود خطوطهم آخره بالشهادة بمضمونه ، و يرفع إلى الحاكم الآذن يثبته . و يحكم بموجه ، كا تقدم .

### \* محضر بفكاك أسير:

شهوده بعرفون فلانا معرفة صحيحة شرعية ، و يشهدون مع ذلك : أن الأعداء المخدولين أسروه من البلد الفلاني ، ونقلوه إلى الجهة الفلانية من بلادهم ، وهو عندهم في ذل الأسر والهوان ، مترقباً من الله تعالى الفرج والفكالة من أيديهم إلى البسر والأمان ، وأنهم قطعوا عليه في فديته وفكاكه : مبلغ كذا وكذا ، وأنه فقير لامال له ، وأن فلانا الساعى في فكاكه وفدينه : ثقة أمين على مايقتضيه له في فكاكه وافتدائه من الأوقاف الجارية على فكاك الأسرى المسلمين من أيدى الكافرين . يعلمون ذلك . و يشهدون به مسئولين . و يكمل على نحو ماسبق .

\* محضر بدين متعين حال ، أو غير حال ، على منكر .

شهوده يعرفون كلا من فلان وفلان معرفة صحيحة شرعية ، ويشهدون مع ذلك على إقرار فلان المبدى بذكره فى صحته وسلامنه وجواز أمره : أن فى ذمته بحق صحيح شرعى لفلان المثنى بذكره مامبلغه كذا وكذا ، على حكم الحلول ... أو مؤجلا إلى مضى كذا وكذا شهرا من تاريخ الإقرار الصادر منه بذلك ، وهو كذا وكذا .. وأن ذلك بدل قرض شرعى اقترضه ، وتسلمه منه تسلماً شرعياً ... أو أن ذلك ثمن ما ابتاعه وتسلمه منه ... وهو كذا وكذا بعد النظر والمعرفة والمعاقدة الشرعية بتصادقهما على ذلك فى تاريخ الإقرار المعين أعلاه ، لا يعلمون أن ذمته برئت من الدين المذكور ، ولا من شى منه منه

بوجه من الوجوه ، ولابسبب من الأسباب . يعلمون ذلك و يشهدون به مسئولين . \* و إن كان المقر غائب الآن عن مدينة كذا وكذا ، الغيبة الشرعية ، المسوغة لسماع الدعوى والبينة والحكم على الغائب بما يسوغ شرعاً .

\* و إن كان المقر توفى وخلف تركة وورثة ، وكافوه الإثبات . فيقول : وأن فلاناً يبعنى المقر توفى إلى رحمة الله تعالى من قبل تاريخه ، وانحصر إرثه الشرعى في ورثته المستحقين لميراثه ، المستوعبين لجميعه . وهم فلان وفلان وفلان و فلانة . وخلف موجوداً فيه وفاء للدين المعين أعلاه ، وأن موجوده المخلف عنه : دخل تحت يد ورثته المذكورين . ووضعوا أيديهم عليه ، وتصرفوا فيه تصرفاً شرعياً .

\* و إن كان شهود الأصل غير شهود المقدمات ، مثل : الغيبة ، أو الوفاة ، ووضع اليد ، وحصر الورثة : كتب الحضر بأصل الدين ، وكتب المقدمات في فصول . فإذا انتهت الفصول ، كتب فصل الحلف على الاستحقاق . وعلى عدم المسقط . ثم فصل الإعذار لمن له الإعذار ، و يرفع إلى الحاكم الآذن أو نائبه يثبته ويحكم بموجبه ، و بأذن لمن في يده شيء من موجود الغائب أو المتوفى في إيصال الحالف ما حلف عليه ، وتبقي الحجة للغائب ، كما تقدم .

# \* محضر بإثبات سكن دار على شخص منكر.

شهوده يعرفون فلاناً وفلاناً معرفة صحيحة شرعية . ويشهدون مع ذلك : أن فلاناً المثنى بذكره : سكن فى دار فلان المبدى بذكره ، الكائنة بالموضع الفلانى ، الجارية فى يده وملكه وتصرفه بنفسه وعائلته مدة كذا وكذا شهراً ، أو سنة أولها كذا ، وآخرها كذا ، وأنه أشهدهم على نفسه بالسكن فى الدار المذكورة المدة المعينة أعلاه . فإن كان تقرر بينهما أجرة ذكرها ، وإلا كمل المحضر ، كا تقدم شرحه .

\* محضر بإثبات الإجبار والإكراه في بيع دار:

شهوده يعرفون فلانا وفلاناً معرفة صحيحة شرعية . و يشهدن مع ذلك : أن فلاناً المبدى بذكره أجبر فلان المتنى بذكره ، وأخذه بالإرجاف والتخويف والتهديد . ورسم عليه ، وأحرق فيه وضر به . واعتقل عليه . وطلب منه بيع الدار الفلانية الجارية في يده وملكه ـ وتوصف وتحدد ـ بغير ثمن ، وأن يشهد عليه بالبيع وقبض الثمن . وأنه امتنع من ذلك . فأعاد عليه الضرب والإحراق ، وهدده وتوعده بالقتل وسجنه ، ولم يزل على ذلك إلى أن أكرهه وجبره حتى باعه الدار المذكورة بكذا وكذا . واعترف بقبض الثمن ، ولم يقبض منه شيئاً قل ولا جل . وأنه وضع يده على الدار المذكورة ، وسكن فيها وأسكنها ، وقبض أجرتها ، وأنها بيده من مدة كذا وكذا سنة تنقدم على تاريخه و إلى تاريخه ، أولها كذا وآخرها كذا وآخرها كذا ، وأنهم بالدار المذكورة عارفون . يعلمون ذلك . ويشهدون به مسئولين . ويكل .

\* محضر يتضمن أمر، داركانت في ملك رجل ، ثم سافر . فتغلب عليها غيره وسكنها باليد القوية . وادعى أنه مالكها :

شهوده يعرفون كل واحد من فلان وفلان معرفة صحيحة شرعية ، ويشهدن أن فلاناً المبدى بذكره مالك لجميع الدار الفلانية ـ وتوصف وتحدد ـ ملكا صحيحاً شرعياً ، من وجه حق لاشبهة فيه ، وأنها كانت في يده وحوزه ، وهو متصرف فيها بالسكن والإسكان والإجارة والعارة سنين عديدة ، تزيد على كذا وكذا سنة . ولم يزل على ذلك إلى أن سافر عن مدينة كذا في الوقت الفلاني . فوضع فلان المثنى باسمه يده على الدار المذكورة في تاريخ كذا وكذا ، على سبيل العدوان ، وطريق التعدى . وادعى ملكيتها ، وسكن في بعضها ، وأسكن باقيها . وقبض أجرتها . ولم يزل على ذلك إلى يوم تاريخه . وهم بالدار المذكورة في مكانها عارفون . يعلمون ذلك . ويشهدون به مسئولين . ويكمل .

\* محضر يتضمن دعوى رجل: أن رجلا أبرأه من دينه الذي له في ذمته:

شهوده يعرفون كل واحد من فلان وفلان ، معرفة صحيحة شرعية . و يشهدون مع ذلك: أن فلانا المبدى بذكره: أشهدهم على نفسه فى حال صحته وسلامته وجواز أمره: أنه أبرأ فلانا المثنى بذكره مماكان له فى ذمته من الدين الشرعى بمقتضى مسطور شرعى . مبلغه كذا وكذا ، براءة صحيحة شرعية ، براءة عفو و إسقاط . قبلها منه قبولا شرعياً . ولم يبق له قبله مطالبة بسبب الدين المذكور ، ولا بسبب شىء منه . فشهدوا عليه مذلك فى تاريح كذا وكذا . يعلمون ذلك و يشهدون به مسئولين . ويكمل على نحو ماسبق .

\* محضر ما يملكه الإنسان من المال الذي يجب عليه فيه الزكاة:

شهوده يعرفون فلاناً معرفة صحيحة شرعية ، ومخبرون حاله خبرة باطنة ، ويعلمون ماله ومتجره ، وغالب ما يملكه . ويقفون على أموره في تصرفاته في أكثر أحواله ، وغالب أوقاته . ويشهدون : أن الذي يملكه من المال الذي تجب فيه الزكاة ماهو بيده يتجر فيه الآن من قماش البَزِّ ، قيمته ثمانون ديناراً . ويشهدون أنه لايملك مالا تجب فيه الزكاة من عين ولا دين ، ولا عروض التجارة ، ولا زرع ولا مواش . سوى القدر المعين أعلاه بغير زائد عليه . وأن الذي كان يؤديه للمستخدمين بديوان الزكاة في كل عام زائد على ذلك . ولا بجب عليه الآن . يعلمون ذلك و يشهدون به مسئولين . ويكمل على نحو ما تقدم شرحه .

\* محضر بعدم المال الذي كان يتجر فيه:

شهوده يعرفون فلاناً معرفة صحيحة شرعية ، ويشهدون : أنه ذهب ماكان بيده من المال الذي يتجر فيه و يزكى عنه . ولم يبق بيده شيء تجب عليه فيه الزكاة ، لكساد المتاجر ، وتزايد السكلف وكثرة العائلة ، وعجز المذكور عن الحركة ، وحوادث الليالي والأيام . يعلمون ذلك و بشهدون به مسئولين . و يكمل .

\* محضر بجدار ملك لرجل ، وأن جاره حمل عليه أخشابه :

شهوده يعرفون كل واحــد من فلان وفلان ، معرفة صحيحة شرعية .

ويشهدون أن فلاناً للبدى بذكره مالك لجميع الدار الفلانية \_ وتوصف وتحدد \_ ملكا صحيحاً شرعياً . من وجه صحيح شرعى ، وأن من حقوقها : جميع الجدار الذى فى الحد القبلى \_ و يذكر ذرعه وطوله وارتفاعه وثخانته \_ وأنه داخل فى ملكه منسوب لداره ، وأن فلاناً المثنى بذكره حمل عليه روشن كذا وكذا خشبة حوراء أو نخلا ، أو غير ذلك من نوع الخشب ، سلطها على الجدار المذكور متصلة من داره المجاورة للدار المذكورة ، بغير حق ولا ملك . وأنه أحدث ذلك وتعدى به . يعلمون ذلك . و يشهدون به مسئولين . و يكل على نحو ماسبق .

# \* محضر بقيمة دار تباع على محجور عليه :

شهوده الواضعون خطوطهم آخره ، وهم من أهل الخبرة والعقارات وتقويمها والأملاك وتثمينها ، يعرفون جميع الدار الفلانية \_ وتوصف وتحدد \_ المنسو بة لفلان الفلانى ، المحجور عليه فى الحمكم العزيز بالمكان الفلانى . و يشهدون مع ذلك : أن القيمة لها كذا وكذا . وأن ذلك ثمن المثل ، وقيمة العدل يومئذ ، لاحيف فيه ولا شطط ، ولا غبينة ولا فرط ، وأن الحظ والمصلحة فى بيع الدار المذكورة على المحجور عليه المذكور ، لما يحتاج إليه من نفقة وكسوة ولوازم شرعية عما قومت به أعلاه . وذلك بعد أن صاروا إلى الدار المذكورة بإذن شرعى . عما قومت به أعلاه . وذلك بعد أن صاروا إلى الدار المذكورة بإذن شرعى . وشماوها بالنظر . وأحاطوا بها علماً وخبرة . وقوموها بالقدر المعين أعلاه . يعلمون ذلك و يشهدون به مسئولين . ويكمل على نحو ماسبق .

\* محضر بوديعة ، ادعى المودع : أنها سرقت ، وكلف إثبات ذلك : شهوده يعرفون فلاناً معرفة صحيحة شرعية ، و يشهدون مع ذلك : أنه ساكن في الموضع الفلاني ـ و يوصف و يحدد ـ وأنه لماكان في اليوم الفلاني سرق اللصوص جميع ماكان في الموضع المذكور . وأنه استغاث عليهم ، ولم يجد من ينجده و ينصره عليهم ، لكثرة عددهم وعُددهم ، وأنهم جرحوه في موضع من ينجده و ينصره عليهم ، لكثرة عددهم وعُددهم ، وأنهم جرحوه في موضع من خصده ـ إن كان قد جرح ـ يعلمون ذلك ، و يشهدون به مسئولين . و يكمل على خمو ماسيق .

## \* محضر بمال قراض جلس به العامل في حانوت . فسرق :

شهوده يعرفون فلاناً معرفة صحيحة شرعية ، ويشهدون مع ذلك : أنهم عاينوه . وقد غلق حانوته المعروف بسكنه ، الكائن بالموضع الفلانى ، فى اليوم الفلانى على جميع مافيه من بز وقماش ، على اختلاف أصنافه ، إغلاقاً ممكناً ، وأحرز عليه حرز مثله ، وانصرف عنه ، ولم يعلموا أنه عاد إليه بوجه ولا سبب ، إلى أن عاينوا الحانوت المذكور فى اليوم الفلانى وهو مكسر الأقفال ، مفتوح الأبواب . وليس فيه من البضائع شى ه . وحضر المشهود له المذكور ، واستغاث وتظلم ، وأنهم لم يعلموا أن ذلك حدث عن إذنه ، ولا بتفريط منه ، وهم بالحانوت المذكور عارفون ، يعلمون ذلك . و يشهدون به . مسئولين ، و يكمل على نحو ماسبق .

## \* محضر بغصب دار وسكناها:

شهوده يعرفون كل واحد من فلان وفلان ، معرفة صحيحة شرعية . و يشهدون مع ذلك : أن فلانا المبدى بذكره تعدى على فلان المثنى بذكره فى داره الكائنة بلكان الفلانى \_ وتوصف وتحدد \_ الجارية فى يده وملكه وتصرفه . وغصبها منه وكسر أقفالها وفتح أبوابها . وسكن فيها بنفسه وعائلته على حكم الغصب ، واستولى عليها بطريق التعدى ، مدة أو لها كذا وآخرها كذا . وأنه منع مالكها المذكور من الدخول إليها والسكن فيها ، والانتفاع بها ، وهم بالدار المذكورة فى مكانها عارفون . يعلمون ذلك . و يشهدون به مسئولين . و يكمل على نحو ماسبق . مكانها عارفون . يعلمون ذلك . و يشهدون به مسئولين . و يكمل على نحو ماسبق . شهوده يعرفون فلانا معرفة صحيحة شرعية ، و يشهدون مع ذلك : أنهم شاهدوه عند عوده من المدينة الفلانية ، وهو فى بحر كذا . وقد غرق المركب الذى كان فيه فى الموضع الفلانى ، بجميع ما كان فيه من البضائع والمتاجر . وهى كذا وكذا ، بقضاء الله تعالى وقدره . ولم يطلع من البحرشي من البضائع المذكورة .

و بقيت المركب غريقة راسية فى البحر . وأنهم شاهدوا ذلك وعاينوه فى اليوم المذكور . ولم يعلموا مايخالف ذلك ، ولا ماينافيه ، يعلمون ذلك و يشهدون به ، مسئولين . و يكمل على نحو ماسبق .

#### \* محضر برشد محجور عليه:

شهوده يعرفون فلانا معرفة صحيحة شرعية ، ويشهدون مع ذلك : أنه رشيد في أفعاله ، سديد في أقواله ، مصلح لدينه وماله . حسن التصرف في أحواله ، خبير بمصالح نفسه ، مستحق لفك الحجر عنه ، وإطلاق تصرفاته الشرعية ، يعلمون ذلك ، ويشهدون به مسئولين ، ويكل على نحو ماسبق .

#### \* محضر بسفه:

شهوده يعرفون فلاناً معرفة صحيحة شرعية . و يشهدون مع ذلك: أنه سفيه . مبذر لماله مفسد له ، وأنه يصرف أمواله فيما لايكتسب به خيراً دنيو يا ولا أخروياً ، وأنه مستحق المنع من التصرفات الشرعية ، مستوجب لضرب الحجر عليه ، أو يقال : إنه بلغ سفيهاً مبذراً ، سبىء التصرف . واستمرار الحجر عليه ، لخروجه عن أهلية التصرفات الشرعية وسلوكها ، و بعده عن الطرائق المرضية . يعلمون ذلك . ويشهدون به مسئولين . ويكمل على نحو ماسبق .

## محضر بعقوق ولد لوالده و بالتبرؤ من أفعاله .

شهوده يعرفون فلاناً وولده فلاناً ، معرفة صحيحة شرعية ، و يشهدون مع ذلك : أن الولد المذكورلما ارتكب الطرائق الذميمة ، ومعاملة الناس بالأباطيل . وخالط الأو باش ، وسلك مسالك الأنذال والأطراف والأنجاس ، ونهاه والده المذكور عن ذلك غير مرة ، فخالفه وعقه . فحلف والده بالله العظيم : أنه لا يقر به ولا يدينه ، ولا يساعده ، ولا يعينه ، ولا ينفق عليه ، وأن من عامله كان بريئاً منه ، وأنه تبرأ من جميع أفعاله ، لما اشتملت عليه من مخالفته وعقوقه ، وارتسكا به

الأمور التي هو غير راض بها ، وأن الأمر مستمر فيه إلى الآن . يعلمون ذلك و يشهدون به مسئولين . و يكمل على نحو ماسبق .

\* محضر بسيرة رجل ، وأنه من أهل الشر والغيبة والنميمة :

شهوده يعرفون فلاناً معرفة صحيحة شرعية ، و يشهدون مع ذلك : أنه من أهل الشر والغيبة والنميمة ، معروف بصحبة الأراذل والأنذال والأنجاس ، وأهل الريب ، يستغيب الناس ، و يبحث عن مساوئهم ، و ينتقص الأماثل منهم ، و بعين الظلمة على ظلمهم ، و يسعى فى فساد نظام الحكام ، وهو متصف بالأفعال الذميمة ، والأمور القبيحة ، مصر على ارتكاب الجرائم ، والوقوع فى العظائم ، و يتسبب فى إيذاء المسلمين و إضرارهم ، و بهتك عوراتهم ، وانتهاك حرماتهم ، وأن المصلحة فى ردعه وزجره ، والتنكيل به ، لتعود المصلحة بذلك على نفسه ، وعلى الناس . يعلمون ذلك . و يشهدون به مسئولين . و يكمل على نحو مانسبق . عضر بذهاب عقل إنسان .

شهوده يعرفون فلاناً معرفة صحيحة شرعية . ويشهدون مع ذلك : أنه مجنون ، عديم العقل ، مفسود الذهن ، دأم الخبّل ، دأم السلب ، مستمر على ذلك ، ليس له إفاقة من الجنون في وقت من الأوقات . يعلمون ذلك ، و يشهدون به مسئولين . و يكمل على نحو ماسبق .

#### \* محضر بعدالة :

شهوده يعرفون فلاناً معرفة صحيحة شرعية ، ويشهدون مع ذلك : أنه من أهل العدالة والديانة ، والعفة والأمانة ، والتقوى والصيانة ، مشتغل بالعلم الشريف ، مجالس للعلماء ، مصاحب للاتقياء ، ملازم للمساجد ، ظاهر المروءة ، وافر النزاهة ، مقبول القول في الشهادة ، عدل رضى لهم وعليهم ، لا يعلمون فيه مايقدح في المروءة ، ولا مايخرجه عن الاتصاف بصفة العدالة ، متيقظ في أموره ، أهل لتحمل الشهادة ، صالح لأن يكون من العدول المبرزين ، والشهود المعتبرين ، مستحق أن

يُضع خطه فى مساطير المسلمين . يعلمون ذلك ، و يشهدون به مسئولين . ويكمل على نحو ماسبق .

# \* محضر تزكية لشخص من الصلحاء ، أو من التجار :

شهوده يعرفون فلاناً معرفة صحيحة شرعية ، ويشهدون مع ذلك : أنه من أهل الخير والصلاح ، والصدق والوفاه ، والعفة والصفاء ، صادق في أقواله ، محق في أفعاله ، حسن السيرة ، طلهر السريرة ، وافر المروءة ، معروف بالديانة والصيانة ، والعفة والأمانة ، محافظ على الصلوات ، مأمون على استيداع الودائع والأمانات ؛ عدل ثقة أمين ، ملازم مجالس الذكر ، أهل لأن يجلس بين أظهر المسلمين في صناعة كذا ، لا يعلمون فيه نقيصة ولا رذيلة ، ولا شيئاً يشو به في دينه ولا في عرضه ، يعلمون ذلك . و يشهدون به مسئولين . و يكمل .

#### \* محضر بنسب شریف:

شهوده يعرفون فلاناً معرفة صحيحة شرعية ، ويشهدون مع ذلك بالشائع الذائع ، والنقل الصحيح المتواتر: أنه صحيح النسب ، صريح الحسب ، شريف من ذرية الإمام الشهيد . الحسين بن على بن أبي طالب رضى الله عنهم أجمعين . وأن نسبه متصل به من أولاد الصلب ، أباً عن أب إلى السيد الحسين ، أو إلى السيد الحسن بن على بن أبي طالب رضى الله عنهم . يعلمون ذلك . ويشهدون به مسئولين . ويكل ذلك .

# محضر بجرح عدالة إنسان ، وهو لايقبل إلا مفسراً :

شهوده يعرفون فلاناً معرفة صحيحة شرعية . ويشهدون مع ذلك : أنه سيء السيرة ، مذموم الطريقة ، مرتكب كذا وكذا ، مصر عليه ملازم له \_ و يذكر ماهو عليه من الأمور التي توجب الجرح صريحاً ، من الأقوال والأفعال التي ترد بها الشهادة \_ وقد تقدم ذكرها . يعلمون ذلك و يشهدون به ، مسئولين . و يكمل على نحو ماسيق .

#### \* محضر بعداوة:

شهوده يعرفون فلاناً معرفة صحيحة شرعية ، ويشهدون مع دلك : أنه عدو لفلان الفلانى عداوة دنيوية ، وأنه يسوءه مايسره ، ويسره مايسوءه ، ظاهر العداوة له ، وأنه يبغضه بغضاً يتمنى معه زوال نعمته ، ويحزن لسروره ، ويفرح بمصيبته ، وأن بينهما عداوة تمنع قبول شهادته عليه . يعلمون ذلك . ويشهدون به مسئولين ، ويكل على نحو ماسبق ،

## \* محضر بأهلية شخص لمباشرة الوظائف الدينية :

شهوده يعرفون فلاناً معرفة صحيحة شرعية ، ويشهدون مع ذلك : أنه من أهل العلم الشريف ، والخير والصلاح والديانة . والعفة والورع والصيانة ، والعدالة والنزاهة والأمانة . عالم بالمعقول والمنقول . عارف بالفروع والأصول ، خبير بالآثار المروية عن الرسول ، وأنه هاجر في طلب العلم الشريف إلى البلاد . وأدرك شأو العلماء الأبرار وساد . وحصل منهم واستفاد وأفاد ، وجمع من العلوم ما أوجب أهليته للتدريس والإفادة ، والتصدير والإعادة . وأنه أهل لما يتولاه من المناصب الدينية ، والوظائف الشرعية ، لما اشتمل عليه من الفضيلة . وانطوى عليه من العلوية ، مع ما تميز به من الأوصاف الجيلة ، وتفرد به من المناقب الجليلة ، وأنه كاف فيا يباشره من سائر الولايات . موثوق بأقواله وأفعاله في جميع الحالات . وملمون ذلك ، و يشهدون به مسئولين . و يكمل على نحو ماتقدم شرحه .

# \* محضر بأهلية ناظر وقف وانفراده به:

شهوده يعرفون فلاناً معرفة صحيحة شرعية ، ويشهدون مع ذلك : أنه من أهل المدالة والأمانة ، والحفة والصيانة والديانة ، عدل رضى أمين . أهل للنظر فى الوقف الفلانى ، كاف فى ذلك . وأنه منفرد باستحقاق النظر المذكور ، بحكم أنه لم يبق أحد من نسل الواقف سواه ـ و إن كان بحكم أنه أرشد الموجودين . فيقول

بعد قوله «كاف في ذلك » «وأنه أرشد الموجودين يومئذ من مستحقى الوقف الفلاني » المنسوب إيقافه إلى فلان.

فإن كانت كتابة ذلك فى فصل على ظاهر كتاب الوقف: فيحيل فى الوقفية على باطن الكناب، ثم يقول: وأنه أولاهم بالنظر فى أمر الوقف المذكور. وأنه مستحق النظر فى ذلك بمقتضى أنه أرشد الموجودين من مستحقى الوقف المذكور، الاستحقاق الشرعى، يعلمون ذلك، ويشهدون به مسئولين. ويكمل على نحو ماتقدم شرحه.

#### \* محضر بأهلية متطبب:

شهوده يعرفون فلاناً معرفة صحيحة شرعية ، و يشهدون مع ذلك - أو يشهد من يضع خطه آخره من الشهدا، الأمناء الثقات العدول الفضلاء . الحاذقين العقلاء النبلاء ، الذين أتقنوا علم الطب إتقاناً كافياً . وحرروه تحريراً شافياً . وظهرت فضيلتهم بين الأنام ، واشتهروا بمعرفة الطب وأحكامه شهرة انتفى معها الشك والإبهام - : أنهم يعرفون الحكيم الأجل ، الفاضل المتقن المحصل فلاناً ، معرفة صحيحة شرعية ، و يشهدون مع ذلك : أنه اشتغل بصناعة الطب علماً وعملا ، وحصل منها تفاصيلا وجملا . وحفظ ما يتعين حفظه من هذا العلم ، و بحث فيا لابدله من البحث عنه على أوضح الطرق ، وأبين المسالك . وتدرب مع مشايخ الأطباء الألباء ، و باشر معالجة الأبدان ، مباشرة دلت على حذقه ومعرفته ، وأنه حكيم طبيب معالج طبائعى . خبير فاضل ، أهل المعالجة ومداواة المرضى ، مأمون فى ذلك كله ، عارف بتركيب ما يحتاج إليه لبرء الأدوا، من الدواء ، على أوضاعها المعتبرة ، وقوانينها المحررة ، من غير إخلال بجزئية ولا كلية ، يعلمون ذلك . المعتبرة ، وقوانينها المحررة ، من غير إخلال بجزئية ولا كلية ، يعلمون ذلك .

\* محضر بأهلية جرائحي:

شهوده يعرفون فلاناً معرفة صحيحة شرعية . و يشهدون مع ذلك : أنه من أهل

الثقة والأمانة . والعفة والصيانة ، سالك الطريق الحيدة ، والمناهج السديدة . سيرته مشكورة ، ومعرفته ظاهرة مأثورة ، مأمون الغائلة في اطلاعه على الجراحات والطلوعات ، والدماميل والقروحات ، وما يعرض فيها بالقرب من محل عورات النساء المخدرات ، خبير بتركيب المراهم والذرورات ، وأنه ذو فطنة ومعرفة وخبرة بالجراحات ، من المأمومات ، والمتلاحات . والموضحات والمنقلات . ذو خفة في الشرط والبط والفصد ، مدرك لما مكنه أهل هذا العلم من اللقط والخط ، إدراكا يؤمن معه الاشتباه والتصحيف ، عليم بمداواة الشجاج بالرأس ، ومداواة أمراض الفم والأضراس . ظاهر المعرفة والخبرة ، صحيح التدبير والفكرة ، كاف فيا هو بصدده ، والأضراس . ظاهر المعرفة والخبرة ، صحيح التدبير والفكرة ، كاف فيا هو بصدده ، حسن المباشرة بلسانه و يده ، مستحق لإطلاق تصرفاته في صنعته ، أسوة حذاق جماعته ، أهل للدخول إلى بيوت الناس ، بسبب مايدعي إليه من المعالجة والأشغال العارضه . يعلمون ذلك ، و يشهدون به مسئولين . و يكمل على نحو ماسبق .

# \* محضر بأهلية كحال:

شهوده يعرفون فلاناً ، و يشهدون مع ذلك : أنه سالك الطرائق الحميدة ، والمناهج السديدة ، متبع الأمانة ، متجنب الفحش والتدليس والحيانة . عالم بصناعة الكحل ، عارف بأمراض العين وأوجاء با ومتولداتها ، خبير بما يكون في العين من الشرائق والسبل والرمد والأوجاع على اختلافها ، عالم بتركيب الأكال والإشيافات وأجزائها ، والذرورات والسعوطات . ناهض فيها هو بصدده . يعلمون ذلك . و يشهدون به مسئولين . و يكمل على نحو ماسبق .

#### \* محضر إعسار:

شهوده يعرفون فلاناً معرفة صحيحة شرعية ، ويشهدون مع ذلك : أنه فقير معسر لا مال له ، عاجز عن وفاء ماعليه من الديون الشرعية . وعن بعضها وعن عشرة دراهم فضة . يعلمون ذلك ، و يشهدون به مسئولين . ويكمل على نحو ماسبق . 

\* محضر بإعسار الزوج بالنفقة والكسوة وغيبته :

شهوده يعرفون فلانا وفلانة معرفة صحيحة شرعية ، و يشهدون مع ذلك : أنهما زوجان متناكان بنكاح صحيح شرعى ، دخل الزوج منهما بالزوجة وأصابها ، واستولدها على فراشه أولاداً و يسميهم ، إن كان بينهما أولاد وإن كان لم يدخل بها ، وأنها عرضت نفسها وإن كان لم يدخل بها ، وأنها عرضت نفسها عليه . فامتنع من الدخول بها . ثم إنه سافر عنها من مدة كذاوكذا ، أو غاب عنها الغيبة الشرعية من مدة تزيد على كذا . أو على سنة ، أو أكثر ، تتقدم على تاريخه ، وأنها مقيمة على طاعته ، ملازمة للسكن الذي تركها فيه ، ولم يترك لهسا نفقة ، ولا واصابها بنفقة ، وأنها عاجزة عن التوصل إلى نظير ما يجب لها عليه ، من النفقة والكسوة واللوازم الشرعية ، وأنه فقير معسر ، عاجز لامال له متعين ، ولاموجود حاضر . وقد تضررت زوجته المذكورة بسبب غيبته ، وتعذرت مصلحتها وصولها إلى ما يجب لها عليه شرعا من جهته وجهة أحد بسببه ، وأنه مستمر الغيبة ولا الآن .

\* فإن كان الإعسار بالصداق قبل الدخول ــ كتب: ويشهدون مع ذلك: أنه فقير معسر، عاجز عن وفاء صداق زوجته فلانة المذكورة الذى تزوجها عليه. وقدره كذا وكذا، وأنه لايقدر عليه ولا على بعضه، ولا يعلم له مأل يقوم به. ويكمل على نحو ماتقدم شرحه.

# \* محضر بحرية من ادعى رقه:

شهوده يعرفون فلانا معرفة صحيحة شرعية ، ويشهدون مع ذلك : أنه حر الأصل لم يمسه رق ، ولا أحداً من أبويه ، ولا عبودية لأحد عليهما ، ولا عليه . وأنه مسلم بين مسلمين أصليين . ولم يكن الإسلام طارئا عليهم . يعلمون ذلك . ويشهدون به مسئولين . ويكمل .

\* محضر بعيب في جارية:

شهوده الواضعون خطوطهم آخره، وهم من أهل الخبرة بالرقيق وعيو به،

نظروا الجارية المدعوة فلانة الحبشية الجنس المسلمة ، التى بيد فلان ، نظر مثلهم لمثلها بمحضر من الخصمين . فوجدوا بها من العيوب : البرص فى سائر جسدها . والحمى المزمنة فى أعضائها ، وأن ذلك من زمن متقدم على تاريخ المهدة التى أظهرها من يده المشترى المذكور ، وأن ذلك عيب شرعى ، موجب للرد منقص للثمن . يعلمون ذلك و يشهدون به . و يكمل على نحو ماتقدم .

محضر بوقف قرية على جماعة:

شهوده يعرفون جميع القرية الفلانية وأراضيها ـ و يصفها و يحددها ـ بحقوقها كلها و يشهدون مع ذلك : أنها وقف مؤبد ، وحبس محرم مخلد ، صحيح لازم شرعى ، منسوب إلى إيقاف فلان على أولاده ، ثم على أولاد أولاده ، ثم على نسله وعقبه بينهم على حكم الفريضة الشرعية ، ثم على جهة متصلة بالفقراء والمساكين المسلمين ، ومن شرطه : أن لا يؤجر في عقد واحداً كثر من سنة واحدة ، أو سنتين فما دونهما ، وأن النظر فيه الأرشد فالأرشد من أهل الوقف ومستحقيه . و يكمل على نحو ماسبق .

محضر باستحقاق جماعة لوقف:

شهوده يعرفون فلاناً وفلاناً وفلاناً معرفة صحيحة شرعية . و يشهدون مع ذلك أنهم هم المستحقون يومئذ لمنافع المكان الفلاني ، المنسوب إيقافه إلى فلان ويوصف المكان و يحدد \_ بحقوقه كلها على أولاده ، ثم على أولاد أولاده ، ثم على ذريته ونسله وعقبه ، استحقاقاً صحيحاً شرعياً ، بينهم على مايفصل فيه . فالذي يستحقه فلان المبدى بذكره: كذا . والذي يستحقه فلان المبنى بذكره: كذا . والذي يستحقه فلان المبنى بذكره: كذا . والذي يستحقه فلان الماث : كذا . وهم من ذرية الواقف المسمى أعلاه ، متصلة أنسابهم به ، وأنه آل إليهم مآ لا صحيحاً شرعياً ، على حكم شرط الواقف المدن المذكور في كتاب وقفه ، وأنه لم يبقى يوم تاريخه من يستحق منافع الموقوف المعين أعلاه ، سوى المسمين أعلاه بينهم ، حسبا عين أعلاه ، وأنهم انفردوا به أعلاه ، سوى المسمين أعلاه بينهم ، حسبا عين أعلاه ، وأنهم انفردوا به

و باستحقاقه جميعه بينهم على الحسكم المشروح أعلاه . ويكمل . \* محضر باستحقاق وقف يكتب بذيل كتاب الوقف :

شهوده يعرفون فلاناً الموقوف عليه أولاً في كتاب الوقف المسطر بأعاليه معرفة صحيحة شرعية . و يشهدون مع ذلك : أنه توفى في شهر كذا من سنة كذا ، بعد أن انتهت إليه منافع الوقف المعين في كتابه المسطر بأعاليه \_ أو يقول : بعد أن آل إليه الوقف المذكور مآ لا صحيحاً شرعياً \_ وانتهت إليه منافعه بتمامها وكالها ، انتها الازماً . وانفرد باستحقاقها بمقتضى شرط الواقف المشار فيه ، وتناوله إلى حين وفاته من غير دافع ولا مانع ، ولا انتقل من يده إلى يد أحد من خلق الله تعالى إلى حين وفاته ، وأنه خلف وترك ابنته لصلبه فلانة ، لم يخلف ولداً غيرها ، ولا نسلاً ولا عقباً سواها ، وأن ذلك آل إليها مآ لا صحيحاً شرعياً . وانفردت باستحقاقه بمقتضى شرط الواقف المشار إليه . يعلمون ذلك . و يشهدون به مسئولين . ويكمل على نحو ماتقدم شرحه .

## \* محضر بانتقال وقف:

شهوده يعرفون فلاناً معرفة صحيحة شرعية . و شهدون مع ذلك : أنه توفى إلى رحمة الله تعالى عن غير ولد ولا ولد ولد ، ولا نسل ولا عقب . وخلف فى درجته أخويه شقيقيه هما : فلان وفلان ، لم يخلف فى درجته من نسل أبويه سواهما . وانتقل ما كان مختصاً به من الوقف الفلانى \_ وهو كذا وكذا سهماً \_ إلى أخويه المذكورين بينهما بالسوية . بمقتضى شرط الواقف ، انتقالاً صحيحاً شرعياً وانفردا بنصيبه كله . واختصا به اختصاصاً كاملاً . يعلمون ذلك ، ويشهدون به مسئولين . ويكمل على نحو ماسبق .

## \* محضر باستمرار الناظر في وقف:

شهوده يعرفون فلاناً معرفة صحيحة شرعية . ويشهدون مع ذلك : أنه هو الناظر ، والمستحق النظر في أمرالوقف الفلاني ، المنسوب إلى إيقاف فلان ، وأنه

مباشر لوظیفة النظر فی ذلك ، مستقر ومستمر فیها من مدة متقدمة علی تاریخه بطریق شرعی لازم ، معتبر مرعی ، بمقتضی شرط الواقف المذكور . یعلمون ذلك و یشهدون به مسئولین . و یكمل .

#### \* محضر بوقف على جهة .

شهوده يعرفون جميع المكان الفلانى ـ ويوصف و يحدد ـ بحقوقه كلها . ويشهدون مع ذلك : أن جميع المكان المحدود الموصوف بأعاليه وقف مؤ بد ، وحبس صريح محرم مخلد ، منسوب إلى إيقاف فلان على من يوجد من نسل الواقف المذكور وعقبه ، وأن الموجودين من نسل الواقف المذكور يومئذ فى قيد الحياة : فلان وفلان ، وأن شهوده يعرفونهم معرفة صحيحة شرعية جامعة . وأنهم ينتسبون إلى الواقف المذكور بالآباء والأمهات ، وأن منافع الوقف المذكور انتهت إليهم ، واستحقوها بينهم على سهام معلومة عندهم ، وأيديهم ثابتة عليها ، ليس لهم شريك فيها ولا منازع . يعلمون ذلك . و يشهدون به مسئولين . و يكمل .

#### \* محضر بانحصار الوقف في شخص مفرده:

شهوده يعرفون فلاناً معرفة صحيحة شرعية ، و يشهدون مع ذلك : أنه يستحق يومئذ بحكم الوقف الصحيح الشرعى ، والتحبيس الصريح المرعى ، المنتقل إليه ، المنتحصر فيه شرعاً : جميع الحصة الفلانية من المكان الفلانى ـ و يصفه و يحدده ـ وحقوقه استحقاقاً صحيحاً شرعياً ، بمقتضى شرط الواقف لذلك . وأن الحصة المذكورة أعلاه فى تصرفه ، و يده ثابتة عليها ، وأن تصرفه تام فيها بحكم الوقف المذكور ، من غير مانع ولا معارض ، ولا منازع ولا رافع . يعلمون ذلك و يشهدون به مسئولين . و يكمل .

## \* محضر بوفاة شخص وانتقال مابيده من الوقف إلى أولاده :

شهوده يعرفون فلانا معرفة صحيحة شرعية . ويشهدون مع ذلك : أنه توفى إلى رحمة الله تعالى ، وخلف أولاده لصلبه . وهم : فلان وفلان وفلان . لم يخلف

سواهم ، وأن الذي كان يستحقه من الوقف المنسوب إلى إيقاف جده فلان ، وهو جميع المكان الفلاني \_ ويوصف و يحدد \_ بحقوقه كلها ، أو الحصة الفلانية ، كان بيده إلى حين وفاته . وانتقل إلى أولاده المذكورين أعلاه بينهم بالسوية ، انتقالا صحيحا شرعيا ، وأنه آل إليهم مآلا تاما . وانفردوا باستحقاق ذلك ، أو بنصيب والدهم المذكور ، بمقتضى شرط واقفه المذكور في كتاب وقفه . يعلمون ذلك . ويشهدون به . مسئولين و يكمل .

## \* محضر بملكية فرس ، هي بيد الغير:

شهوده يعرفون فلانا معرفة صحيحة شرعية ، و يشهدون مع ذلك : أنه لم يزل مالكا حائزاً ، مستحقا مستوجبا لجميع الحجرة الخضرا، العربية ، العالية القدر ، أو المدورة ــ التي صفتها كذا وكذا ، و يذكر مابها من غرة أو تحجيل أو وسم نار ، أو غير ذلك من الصفات التي لانتغير بطول الزمان ــ ملكا صحيحا شرعيا ، واستحقاقا تاما مرضيا ، وأنها عدمت مدة تزيد على كذا وكذا شهراً أو سنة من تاريخه ، وأنها الآن بيد فلان بغير حق ولاطريق شرعي ، وأنها باقية على ملك فلان المسمى أعلاه إلى الآن . لايعلمون أنها انتقلت عن ملكه ببيع ولاهبة ، ولا نوع من أنواع الا بتقالات الشرعية ، وأنه يستحق انتزاعها بمن هي في يده الآن ، وتسليمها إليه استحقاقاً شرعياً ، يعلمون ذلك ، و يشهدون به مسئولين ، ويكل ، وكذلك بفعل في جميع الحيوانات التي تسرق أو تضيع ، وتظهر بيد الغير ، مثل الجل والحار والبغل . وما شابه ذلك ، مع التشخيص الشرعي .

## \* محضر بالملك والحيازة:

شهوده يمرفون فلاناً معرفة صحيحة شرعية . و يشهدون مع ذلك : أنه لم يزل مالكا حائزاً لجميع الدار الفلانية \_ ويصفها و يحددها \_ بحقوقها كلمها ، متصرفاً فيها بالسكن والإسكان ، والإجارة والعمارة والإباحة . وقبض الأجرة . وأنها باقية في يده وملكه وتصرفه إلى الآن . لم تخرج عنه ببيع ولاهبة ولانوع من أنواع

الانتقالات الشرعية إلى تاريخه ، أو ولا يعلمون لملكه ناقلاً ولا مغيراً. يعلمون ذلك و يشهدون به . مسئولين . و يكمل .

#### \* محضر بمرض اتصل بالموت:

شهوده يعرفون فلاناً معرفة صحيحة شرعية . ويشهدون مع ذلك : أنه مرض مرضاً شديداً مخوفاً .كان معه صاحب فراش ، وأنه لم يزل بذلك المرض إلى أن اتصل بموته ، وتوفى فى تاريخ كذا . يعلمون ذلك ، ويشهدون به مسئولين .

## \* محضر بوفاة رجل عن زوجة وحمل وُلد بعد أبيه :

شهوده يعرفون فلانا وزوجته فلانة معرفة صحيحة شرعياً ، ويشهدون مع ذلك : أنه توفى وخلف زوجته فلانة المذكورة حاملاً . وأنها ولدت بعد وفاته ولداً ذكراً ، يدعى فلان . فورثه مع أمه وأخته فلانة من أبويه ، وأن إرثه انحصر فيهم ، من غير شريك ولا حاجب ولا وارث له سواهم ، ولا مستحقاً لتركته غيرهم . يعلمون ذلك ، ويشهدون به مسئولين . ويكمل على نحو ما سبق .

#### \* محضر موفاة عبد وانتقال إرثه إلى سيده:

شهوده يعرفون فلانا ابن عبد الله الرومى ، أو الأرمنى الجنس ، وسيده فلانا معرفة صحيحة شرعية . ويشهدون مع ذلك ، أنه توفى وانحصر إرثه الشرعى فى سيده فلان المذكور ، وأن العبد المذكور : لم يزل فى يدسيده المذكور وفى رقه ، أو فى ملكه ورق عبوديته ، إلى حين وفاته ، وأنه مستحق لجميع ما خلفه تركة عنه من غير شريك له فى ذلك ، ولا حاجب يحجبه عن استكاله . يعلمون ذلك و يشهدون به مسئولين . ويكمل .

و إن كان قد أعتقه ومات العبد . فيقول : و يشهدون مع ذلك : أنه عتيق لفلان ، وأنه يستحق إرث معتقه ، بحكم أنه مات عن غير عصبة ولازوجة ، وأن إرثه انحصر في عتيقه المذكور بمفرده . يعلمون ذلك . و يشهدون به مسئولين ، و يكمل . انحصر في عتيقه المذكور بمفرده . يعلمون ذلك . و بشهدون به مسئولين ، و يكمل . ٣٠ جواهر - ٢٠

\* محضر بوفاة من له أب وأم وأخوان حجبا الأم من الثلث إلى السدس ، وهو حجب تنقيص . وحجبهما الأب عن الإرث حجب حرمان :

شهوده يعرفون فلانا معرفة سحيحة شرعية . و يشهدون مع ذلك : أنه توفى إلى رحمة الله تعالى . وخلف من الورثة المستحقين لميراثه الحائزين لتركته : أباه فلانا وأمه فلانة . ولم يخلف وارثا سواها ، ولامستحقا لتركته غيرهما ، وأن الذي خص أمه من ذلك : السدس ، بحكم أن الموروث له أخوان حجباها من الثلث إلى السدس ، وحجبهما الأب . واختص بباقى التركة ، وهو النصف والثلث . يعلمون ذلك . و يشهدون به مسئولين . و يكل على نحو ما سبق .

#### \* محضر بوفاة شخص بالاستفاضة:

شهوده يعرفون فلانا معرفة صحيحة شرعية . و يشهدون مع ذلك بالاستفاضة الشرعية ، والخبر الشائع الذائع ، والنقل الصحيح المتواتر : أنه درج بالوفاة إلى رحمة الله تعالى ، من مدة تزيد على كذا بالبلد الفلاني . وأن إرثه انحصر في فلان وفلان وفلان . لم يخلف وارثا سواهم ، ولامستحقا لتركته غيرهم . ومع ذلك فلا بدأن يشهدوا بموته على البَتِّ ، ولا بجعلون مستنده الشهادة بالاستفاضة .

و إن كانت الشهادة بالوفاة . وحضر الورثة عنــد قاض مالــكى المذهب ، فيقول : ويشهدون مع ذلك أنه درج بالوفاة إلى رحمة الله تعـــالى . وانحصر إرثه الشرعى فى فلان وفلان وفلان . ويكمل على نحو ماسبق .

# \* محضر بوفاة قوم بعد قوم ، وأنحصار الإرث فيهم :

شهوده يعرفون فلانا معرفة صحيحة شرعية . ويشهدون مع ذلك : أنه توفى إلى رحمة الله تعالى . وانحصر إرثه الشرعى فى زوجته فلانة وأولاده منها فلان وفلان وفلان بينهم على حكم الفريضة الشرعية . لم يخلف وارثا سواهم ، ثم توفى فلان من الورثة المذكورين ، وانحصر إرثه الشرعى فى والدته و إخوته المذكورين ، وأنحصر إرثه الشرعى فى ولده لصلبه فلان وزوجته فلانة ، ثم توفى فلان . وانحصر إرثه الشرعى فى

أخيه وأمه ، بقية الورثة المذكورين أعلاه . ثم توفيت الأم ، وانحصر إرثها الشرعى في ولدها فلان . وهو باق من المسألة الأولى . ثم توفى فلان المذكور ، وانحصر إرثه الشرعى في ابن أخيه لأبويه فلان المذكور أعلاه ، ثم توفى فلان ، وهو ابن الأخ المذكور ، وانحصر إرثه في أمه فلانة و بيت المال المعمور ، ثم توفيت فلانة . وانحصر إرثها في عصباتها . فإن لم يكن ففي بيت المال المعمور . يعلمون ذلك . ويشهدون به مسئولين . ويكمل .

# \* محضر باستحقاق ماء من ساقية تجرى إلى عدة بساتين :

شهوده يعرفون الساقية الفلانية ، المعروفة بكذا ، المنتحة في كتف النهر الفلاني المعروف بكذا ، معرفة صحيحة شرعية غير مجهولة . و يشهدون مع ذلك : أن ماءها ينقسم بين بستان كذا و بستان كذا \_ و يعدد البساتين إلى آخرها ، و يحدد كل واحد منها ـ على كذا وكذا إصبع ، وأن الذي يختص بالبستان الأول المحدود الموصوف أعلاه من ذلك: إصبعان من أصابع الذراع النجاري. يجرى هذا الماء إليه أبداً دائماً مستمراً . بحق قديم واجب ، ما جرى الماء في النهر المذكور وجرى فى الساقية المذكورة على الوجه الآنى شرحه . والتفصيل الذي يذكر فيه . وهو أنه إذا انتهى إلى المقسم الذي بالمكان الفلاني فينقسم على نُوب أهله ، ويجرى دوائر معلومة مفروضة في قُرَم من الخشب محررة . و إن كان ماء الساقية قليلا لا يعم جميع هذه البساتين في جريانه إلى كل منها دائمًا ، و إنما يجرى إلى كل بستان بجملته في نو بته . فيقول : يجرى ماء هذه الساقية إلى البساتين المذكورة . حسما يأتى تفصيله . فيوم السبت وليلته : من حقوق البستان المحدود أولا . ويوم كذا وليلته : من حقوق البستان المعروف بكذا \_ إلى آخر البساتين \_ يجرى الماء إلى هذه الأماكن المذكورة على مافصّل وعين ، بحق واجب مستمر دائم من غير منع ولا نقض ، أو من غير مانع ولا معارض ، ولا نقض ولا وضع حجر في رأس هذه الساقية ، ولا في شيء منها ، وأن ذلك مستمرمن السنين القد يمة والأعوام الماضية ،

وأيدى مستحقى هذه الأماكن من ملاكها ، متصرفة فى ذلك التصرف التام ، ثابتة عليه ، مختصة به ، من غير مشارك ولامنازع لهم فى ذلك ، ولا فى شىء منه . يعلمون ذلك ، و يشهدون به مسئولين . و يكمل.

\* وإن كان هذا المحضر عمل بسبب أن أحداً اعتدى على الماء وأخذه بغير حق، أوقطعه ومنع جريانه إلى البستان. فيذكر ذلك جميعه ، ويذكر صفة استحقاقهم.

\* و إن كان حق الما، مذكوراً في كتاب الوقف ، أو كتاب التبايع : نبه عليه ، وأشار إليه ، ثم يقول : وأن أهل القرية الفلانية تعدوا على الماء ، وسدوا هذه الساقية في ليالى الأسبوع المستحقة للمكان المذكور باليد العادية ، ومنعوا مستحقى هذا الماء الجارى فيها من إجرائه إلى أما كنهم المذكورة ، بغير حق ولا طريق شرعى . يعلمون ذلك . ويشهدون به مسئولين . ويكمل .

# \* محضر باستحقاق دارٍ ماءً من القناة :

شهوده يعرفون جميع الدار الفلانية الجارية في ملك فلان ــ ويصفها و يحددها معرفة صحيحة شرعية ، ويشهدون مع ذلك : أن لهذه الدار حقاً قديماً من الماء الجارى في القناة الفلانية ، أو النهر الفلاني ، الواصل إلى مدينة كذا ، يجرى الماء المذكور من القناة المذكورة في طوالع ونوازل وقساطل مدفونة إلى أن يصل إليها مدراراً ليلاً ونهاراً . وأن ذلك بحق واجب صحيح شرعى ، لازم مستمر أبداً ، ما جرى الماء في القناة المذكورة ، ووصل إلى هذه الدار . وأن مالك الدار المذكور أعلاه : يستحق إجراء الماء المذكور إلى داره المذكورة حسبا عين أعلاه ، استحقاقاً عيما شرعياً ، من غير منع ولا سد ، ولا دافع ولا معترض ، وأن يده ثابتة على ذلك بحق واجب لازم . وتصرف تام فيه ، يعلمون ذلك . و يشهدون به مسئولين . ويكل على نحو ماسبق .

\* محضر قيمة ، فها استظهار:

شهوده يعرفون جميع المكان الفلانى ــ و يوصف و يحدد ـ بحقوقه كلها معرفة صحيحة شرعية . وأنهم صاروا إليه . ووقفوا عليه ، وكشفوه وعاينوه وشاهدوه ، وعرفوه ونظروه وتأملوه . وأحاطوا به علماً وخبرة نافية للجهالة . وقالوا : إن ثمن المثل وقيمة العدل له يومئذ: كذا وكذا ، وأن هذه القيمة قيمة عادلة ، لاحيف فيها ولا شطط ، ولا غبن ولا فرط . وأن في بيم المكان المذكور بالثمن المعين أعلاه ، أو بالقيمة المذكورة أعلاه : حظاً وافراً ، وغبطة ظاهرة ، ومصلحة تامة بينة .

وقد تقدم نظير هذا المحضر في البيع على الحجور عليه .

\* أو يقول: ويشهدون مع ذلك: أن قيمة العدل عنه وثمن المثل له يومئذ عافيه النبطة الزائدة المسوغة للبيع على بيت المال المعمور: كذا وكذا. من ذلك كذا قيمة العدل وثمن المثل. والباقى \_ وهو كذا خبطة ظاهرة وزيادة وافرة مستظهرة يسوغ مع موجودها البيع على جهة بيت المال المعمور.

ومن الناس من يفرز سدس المجموع ، يجعله غبطة مستظهرة لجهة بيت المال أو الأيتام أو للوقف ، أو غير ذلك مما يحتاج فيه إلى محضر القيمة . وما عدا السدس يكون ثمناً . وتقوم البينة أنه ثمن المثل .

مثاله : كان الجموع ستة آلاف درهم . فيقع عقد البيع على المجموع . فيقول : بثمن مبلغه ستة آلاف مثلا ، من ذلك ماهو ثمن المثل وقيمة العدل خسة آلاف درهم . و باقى ذلك ... وهو ألف درهم . غبطة وافرة ، ومصلحة ظاهرة ، مستظهرة لجهة بيت المال المعمور . فإذا انتهى عقد البيع على ذلك ، كتب ماذ كرناه فى فصل القيمة . و يكمل على نحو ماسبق .

# \* محضر بعيب في دار فسخ البيع فيها بالعيب:

شهوده يعرفون جميع الدار الفلانية \_ ويصفها ويحددها \_ التي ابتاعها فلان من فلان في تاريخ كذا ، معرفة صحيحة شرعيـة . ويشهدون مع ذلك : أن جدارها الفلاني الخاص بها معيب بسبب كذا \_ ويصف العيب وصفاً تاماً \_ ثم

يقول: وهو عيب قديم متقدم على تاريخ الشراء المذكور، يخنى على المشترى وعلى أمثاله. وهو ينقص القيمة، ويوجب الرد، وأن المشترى حين اطلاعه على العيب المذكور، بادر على الفور وفسخ عقد البيع الصادر بينه و بين البائع المسمى أعلاه، فسخاً شرعياً، موجبا لرد المبيع على بائعه، واسترجاع الثمن المقبوض منه بسبب ذلك وأنه رفع عن ذلك يده من حين الفسخ المذكور، وأشهدهم عليه بذلك رفعاً تابًا. ويكمل.

\* وقد تقدم ذكر محضر الرقيق ، وعلى نحوه يكتب فى الحيوانات كلها ، الناطق منها ، إن كان العيب الذى ظهر فيها بَهَقًا أو برصاً ، أو جنوناً ، أو جذاماً ، أو طلوعاً ، أو آثار طلوع ، أو قروحا أو دماميل ، أو كيات نار \_ ذكرها وذكر مواضعها على قدر ما يستحقه الشاهد فيها \_ وفى الحيوانات الصامتة . مثل العرج والزمن والعفل والنمل والجرد والنقرس والسرطان والحمر ، والعنز والتكيد والاصطكاك والرفص ، والتشريخ والمدغ للمقود واللجام ، وغير ذلك . فيذكر فى كل دابة ما يكون فيها . ويكمل على نحو ما سبق .

#### \* محضر بنسب بالشهادة على البت:

شهوده يعرفون فلاناً معرفة صحيحة شرعية . ويشهدون مع ذلك : أنه ولد فلان لصلبه ، وأن نسبه متصل بنسبه ، وأن فلاناً من نسل الواقف المذكور باطنه أو من نسل فلان الفلانى الواقف المذكور ، متصل النسب إليه بالآباء والأمهات إلى أن يرجع بنسبه إليه .. و إن انضم إلى الشهادة بالنسب وفاة وحصر ورثة .. فيقول : وأن فلاناً المذكور توفى بالمسكان الفلانى ، وأنحصر إرثه الشرعى فى أولاده لصلبه ، أو غير ذلك من الورثة . وهم : فلان وفلان من غير شريك لمم فى ذلك ، ولاحاجب محجم عن استيفائه واستكاله . ويكمل على نحو ماتقدم شرحه .

\* محضر بإسلام ذمى :

شهوده يعرفون فلانًا اليهودي أو النصراني ، و يشهدون مع ذلك : أنه تلفظ

بالشهادتين المعظمتين . وهما : شهادة أن لاإله إلا الله . وأن محداً عبده ورسوله ، أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون . وأن موسى عبد الله وكليمه \_ إذا كان المشهود له يهودياً \_ و إن كان نصرانياً . فيقول : وأن عيسى عبد الله ورسوله ، وكلته ألقاها إلى مريم وروح منه . وقال : أنا برى من كل دين يخالف دين الإسلام . ودخل في ذلك طائماً راغباً فيما عند الله من الثواب الذي أعده الله لعباده المؤمنين طائعاً مختاراً من غير إكراه ولاإجبار ، والتزم بالقيام على يجب عليه مع ذلك من أحكام الإسلام على الاستمرار والدوام . يعلمون ذلك و يشهدون به مسئولين . و يكمل على نحو ماسبق .

# \* محضر بكفاءة في التزويج:

شهوده يعرفون فلانا ، ويشهدون مع ذلك : أنه من أهل الخير والصلاح والدين والمفاف ، كُفُوًا لأن يتزرج فلانة بنت فلان فى النسب والدين والصنعة والحرية والحال ، الكفاءة الشرعية . يعلمون ذلك . ويشهدون به مسئولين . ويكل .

#### \* محضر بمهر المثل:

شهوده يعرفون فلانة معرفة صحيحة شرعية ، و يشهدون مع ذلك : أن مهر مثلها ما مبلغه من الذهب كذا ، أو من الدراهم كذا ، على حكم شرع الإسلام وشرطه ، يعلمون ذلك . و يشهدون به مسئولين ، و يكمل على نحو ماتقدم شرحه .

# \* محضر بكر وقعت فزالت بكارتها:

شهوده يعرفون فلانة معرفة صحيحة شرعية ، و يشهدون مع ذلك \_ وهم من الرجال والنساء الأحرار ، المسلمين الأتقياء الأمناء الأخيار \_ أنها في اليوم الفلاني وقعت من الدار الفلانية ، وخرج منها دم لوث ثيابها . وشهدت النسوة أيضاً أنهن نظرنها عقب الوقعة نظرة مثلهن لمثلها . فوجدن بكارتها قد ذهبت وزالت بسبب الوقعة المذكورة . يعلمون ذلك ، و يشهدون به مسئولين ، و يكمل .

\* محضر بنشوز الزوجة ، وخروجها من منزل زوجها ، ولم يعلم مكانها : شهوده يعرفون فلاناً وزوجته فلانة معرفة صحيحة شرعية . ويشهدون مع ذلك : أنهما زوجان متناكحان بنكاح صحيح شرعى . دخل الزوج منهما بالزوجة وأصابها واستولدها على فراشه أولاداً ويسميهم - ثم يقول : وأن الزوجة لم تَبِن منه بطلاق بائن ولا رجعى إلى الآن ، وأن أحكام الزوجية قائمة بينهما إلى يوم تاريخه . وأن الزوجة المذكورة نشزت وخرجت من منزل زوجها المذكور ، تاريخه . وأن الفلاني ، من غير إضراركان منه لها ، ولا إساءة بدت منه في حقها . ولا يعلمون مستقرها ، ولا أنها عادت إلى منزله المذكور . يعلمون ذلك ، و يشهدون به مسئولين ، و يكمل .

# \* محضر بعدم أهلية امرأة للحضانة:

شهوده يعرفون فلانة معرفة صحيحة شرعية . ويشهدون مع ذلك : أنها مفرطة في كفالتها لولدها فلان الذي رزقته قبل تاريخه من مطلقها فلان . وأنها تتركه وحده بلا حافظ يحفظه ، ليس لها شفقة عليه . تتركه يبكي من الجوع والعطش ، مهملة لتعاهد أحواله ومصالحه ، معاملة له بما يؤدى إلى ضعفه ، وأنها مستمرة على ذلك . وأن الولد المذكور إن دام في كفالتها ، وهي على ذلك : هلك وفسد حاله ، وخيف عليه . يعلمون ذلك و يشهدون به مسئولين ، و يكمل .

# \* محضر بإسلام نصرانية ذات زوج نصراني :

شهوده يعرفون فلان النصرانى وزوجته فلانة المسلمة معرفة صحيحة شرعية . ويشهدون مع ذلك : أنهما كانا زوجين متناكحين بنكاح صحيح بولى مستحق لذلك ، وأنه دخل بها وأصابها . وكانت هذه المسلمة نصرانية ، وكان نكاحها على مايقتضيه مذهبهما معاً ، وأولدها على فراشه ولداً يسمى فلان . وعمره الآن سنة أو أقل أو أكثر . و إن كانت حاملا كتب : وهي مشتملة على حمل منه وصدقها على ذلك . وأن هذه المرأة رغبت في الدخول في دين الإسلام ، لما علمت

أنه دين الحق الذي اختاره الله لسباده ، وجعله مخلصاً لهم في الآخرة من عذاب النار . وارتضاه لهم دينًا قيماً . وأن الحاكم الفلاني أعلمهما عند ترافعهما إليه في ذلك : أنه الدين الحق ، لا ريب فيه ، وأنها إذا دخلت فيه فلا سبيل لها إلى الخروج عنه . وأنها إن كانت فعلت ذلك خوفا من سبب من الأسباب الدنيوية . فإنه يتسبب في إزالة ذلك عنها . فذكرت : أنها لم ترغب في دين الإسلام إلا هداية من الله سبحانه لهما إليه . وبدأت من نفسها بالإقرار بالشهادتين المعظمتين . فعند ذلك لقنها الحاكم المشار إليه ما يجب تلقينه لمن يرغب في الإسلام بمحضر من جماعة المسلمين . وهي : شهادة أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأن محمدًا عبده ورسوله . وأن عيسى عبد الله وكلته ألقاها إلى مريم وروح منه . وأنها بريئة من كل دين يخالف دين الإسلام ، وأمرها أن تنطهر بالماء من دنس ما كانت عليه . وأن تتعلم شيئًا من القرآن العظيم ماتصحح به صلاتها ، ولزوم الصلوات الخمس في أوقاتها . فقبلت منه ، وعرض على زوجها الحاضر معها : أن يسلم و يأخذها كماكانت لاتبين عن نكاحه ، وأنه لا سبيل له إليها ، إلا أن يسلم ويدخل في دين الإسلام مادامت في عدته ، وأنها إن خرجت من عدته . كان لها أن تتزوج من تحب وتختار ، ولا يردها إليه إلا إسلامه ، حسبا تقتضيه الشريعة المطهرة . فأبي وامتنع من الإسلام. وتفرقا بالأبدان بعد أن عرض عليه كونها في مودع الحكم، وإنفاقه عليها إلى حين انقضاء عدتها . فائتمنها على نفسها حيث أقامت . وتسلمت ولدها منه المذكور . وصار تحت يدها وفي كفالتها . ويكمل على نحو ماسبق في المحاضر و إن وقع ذلك في مجلس الحكم العزيز عند حاكم شرعي ، صدر بحضورها إلى مجلس الحكم العزيز الفلاني . وأقر إقراراً شرعياً في صحتهما وسلامتهما . و بذكر ماتقدم إلى آخره .

\* محضر فى مشركين ، قال الزوج منهما : أسلمنا معاً ، وهما قبل الدخول .
 وقالت الزوجة : أسلم أحدنا قبل الآخر ، حتى تتعجل الفرقة :

شهوده يعرفون فلانا وفلانة المشركين معرفة صحيحة شرعية ، ويشهدون على إقرارها: أنهما زوجان متناكحان . ولم يصدر بينهما دخول ولا إصابة . وأسلما معاً بحضورهم وسماع ذلك منهما . وتلفظا بالشهادتين المعظمتين معاً في الوقت الفلاني يعلمون ذلك ، و يشهدون به مسئولين . و يكمل .

# \* محضر بتعجيل الفرقة بإسلام أحدهما قبل الآخر :

شهوده يعرفون فلاناً وفلانة المشركين معرفة صحيحة شرعية . ويشهدون على اعترافهما: أنهما زوجان متناكحان ، ولم يدخل الزوج منهما بالزوجة . وأن الزوجة المذكورة أسلمت فى التاريخ الفلانى ، وأن زوجها المذكور أسلم بعدها فى التاريخ الفلانى . وتلفظ كل منهما بالشهادتين المعظمتين ، و إن أسلم الزوج قبل الزوجة ، فيعكس ، و يكمل على نحو ماسبق .

## \* محضر بتزكية وزّان في القبان:

شهوده يعرفون فلاناً معرفة صحيحة شرعية . و يشهدون مع ذلك : أنه سالك الطرائق الحميدة ، والمناهج السديدة . وقد تدرب في وزن القبان . واشتغل فيه على مشايخه العارفين به ، المأذون له في التعليم والوزن من جهة أرباب الأمور بإذن شرعى له في التعليم لذلك من جهة فلان الفلاني ، وأن فلاناً المذكور اشتغل بذلك اشتغالا حسناً . وأتقنه إتقاناً جيداً . وصار كغيره من القبانيين الأجياد ، الصادقين الأمناء الأخيار . يزن به ويخرج الأوزان من القليل إلى الكثير، وأنه ثقة أمين عدل لايعرف الكذب ، ولا يعاشر أهل اللهو واللعب . وهو أهل لأن يكون قائما في الوزن بالقسط ، لما عرف من طريقته الحميدة . يعلمون ذلك يشهدون به ، و يكل .

# \* محضر بأهلية رَيِّس ميقات:

شهوده يعرفون فلاناً معرفة صحيحة شرعية . و يشهدون مع ذلك : أنه سالك الطرائق الحميدة والمناهج السديدة ، وأنه من أهل الخير والدين والصلاح . عدل

أمين عارف بأوقات الصلوات الخمس ودخولها في الصعو والغيم . وفي السفر والحضر ليلا ونهاراً بالآلات الموضوعة لذلك ، و يعرف تقاسيمها ورموزها ، ودوائر سموتها ، وما يتعلق بذلك من الرسوم والشهور والبروج والميل والتعديل ، والعروض والمطالع وانتقالات الكواكب فيها ، والنجوم السيارة المتعلقة بذلك ، و يأخذ ارتفاعها بالاتها الموضوعة لها . عارف بصحتها وسقمها ، وحسابها ودرجها ، ودقائقها وساعاتها . وفضل الدائر ونصف قوس النهار ، وقوس الظل والساعات الزمانية . وأتقن ذلك إتقاناً جيداً . وهو صالح أن يكون رئيساً بالجوامع ، أو بالمكان وأتقن ذلك إتقاناً جيداً . وهو صالح أن يكون رئيساً بالجوامع ، أو بالمكان الفلاني ، لما حواه من العلوم المنسو بة لذلك ، ولما اشتمل عليه من الأمانة والصدق والاحتياط الكافي وهو أهل لأن يعلو على المؤذنين لما هو متلبس به من الخير والدين ، وغض البصر عن الحرمات ، والاحتراز في فعله عن الكبائر المو بقات ، والدين ، وغض البصر عن الحرمات ، والاحتراز في فعله عن الكبائر المو بقات ، وهو ممن عرف خيره ووق شره ، يعلمون ذلك . ويشهدون به مسئولين . ويكل . وهو ممن عرف خيره ووق شره ، يعلمون ذلك . ويشهدون به مسئولين . ويكل .

شهوده يعرفون فلاناً معرفة صحيحة شرعية . و يشهدون مع ذلك على إقراره : أنه تعاطى السرقة بنصاب شرعى ، وهو ربع دينار خالص مضروب ، أو ماقيمته ربع دينار ، من حرز شرعى من المسكان الفلانى ، يوجب عليه القطع ، ودفع المال إلى صاحبه . و إن كانت السرقة بشىء كثير من نقد أو عرض ذكره ووصفه ، و يعتمد على إقراره بسرقته بشرط وجود صحة الإقرار . و يكمل .

و إن كانت الشهادة بالمشاهدة فيقول: ويشهدون مع ذلك: أنهم شاهدوه سرق كذا وكذا من المكان الفلاني في الوقت الفلاني، ليلاً كان أو نهاراً، و إن وقع اعترافه بالسرقة في مجلس الحاكم، صدر بحضوره إلى مجلس الحكم العزيز الفلاني. واعترافه: أنه في الوقت الفلاني سرق كذا وكذا. ويذكر ماتقدم إلى آخره، ثم يقول: والأمر في ذلك مجمول على مايوجبه الشرع الشريف.

<sup>\*</sup> محضر بشرب مسكو:

شهوده يعرفون فلاناً الحر المكلف معرفة صحيحة شرعية ، ويشهدون مع ذلك : أنه تعاطى بحضورهم شرب مسكر طوعاً ، يوجب عليه به الحد الشرعى . يعلمون ذلك و يشهدون به .

و إن كانت الشهادة على الإقرار • فيقول : وأنه أقر عندهم بكذا وكذا .

\* محضر بالردة \_ والعياذ بالله تعالى \_ :

شهوده يعرفون فلاناً المسلم المسكلف . و يشهدون مع ذلك : أنه تلفظ بكذا وكذا ــ و يحكى مقالته بحروفها على نحو ماصدرت منه ــ و يكمل .

#### \* محضر بالزني :

شهوده يعرفون فلاناً الحر المكاف . ويشهدون مع ذلك على إقراره : أنه باشر وَطْ. فلانة وطئاً يوجب عليه الحد ، وهو مائة جلدة وتغريب عام ولاء . ويكل على نحو ماسبق .

#### \* محضر بالنذر:

شهوده يعرفون فلاناً المسلم المكلف معرفة صحيحة شرعية . ويشهدون مع ذلك : أنه ألزم نفسه . وقال بصريح لفظه : لله على نذر كذا وكذا \_ ويشرح مقالته \_ أو لله على كذا وكذا نذراً يلزمني الوفاء به ، أو على سبيل النذر الشرعي ، وأن ذمته مشغولة بذلك إلى حين وفاته بالطريق الشرعي . يملمون ذلك ، ويشهدون به مسئولين .

\* محضر : بَحَبِّ الزوج حين دعوى الزوجة ذلك . وتكليفها ثبوته :

\* شهوده يعرفون فلاناً وفلانة معرفة صحيحة شرعية . و يشهدون مع ذلك ، بهما زوجان متنا كان بنكاح صحيح شرعى ، بولى مرشد وشاهدى عدل ، وأن الزوج المذكور مجبوب ، لم يقدر بهذا العيب على وط ، الزوجة المذكورة ، وهو عيب موجب لفسخ النكاح ، مع عدم رضى الزوجة به . يعلمون ذلك . و يشهدون به مسئولين . و يكمل على نحو ماسبق .

\* محضر فيمن كاتب عبده وأنسكر الكتابة ، وكلف المكاتب الثبوت :
شهوده يعرفون فلاناً وفلان ابن عبد الله \_ ويذكر نوعه وجنسه \_
معرفة صحيحة شرعية . ويشهدون مع ذلك : أن فلاناً المبدى بذكره في اوقت
الفلاني . كاتب مملوكه فلاناً المذكور . الجارى في يده وملكه وتصرفه . المقر
له بسابق الرق والعبودية ، كتابة شرعية بكذا وكذا ، وعلى أنه إن أدى ذلك
في كيت وكيت ، أن يسقط عنه في آخر النجوم كذا وكذا ، لقوله تعالى
في كيت وكيت ، أن يسقط عنه في آخر النجوم كذا وكذا ، لقوله تعالى
و إن بتى عليه ولو درهم واحد . فهو قن القوله صلى الله عليه وسلم « المكاتب قن
مابق عليه درهم » وصدر ذلك بينهما على الأوضاع الشرعية . يعلمون ذلك
و يشهدون به مسئولين . و يكمل على نحو ماسبق .

\* محضر بتدبير عبد ، دبره سيده ومات السيد ، وأنكر الورثة ذلك :

شهوده يعرفون فلانا معرفة صحيحة شرعية . ويشهدون مع ذلك : أنه كان مالكا حائزاً لمملوكه فلان ابن عبد الله \_ ويذكر نوعه وجنسه \_ وأن مولاه المذكور قال له في الوقت الفلاني قبل وفاته : إذا مت فأنت حر ، وأن مولاه المذكور توفي إلى رحمة الله تعالى قبل تزريخه ، وأحكام التدبير باقية ، وأن مدبره المذكور لم يخرج عن ملكه إلى حين وفاته بوجه من الوجوه ، ولا بسبب من الأسباب ، وأنه صار حراً من أحرار المسلمين بحكم التدبير ، وموت مولاه ، وعدم خروجه عن ملكه إلى حين وفاته . يعرفون ذلك . ويشهدون به مسئولين . ويكل على نحو ماسبق .

\* محضر: فيمن مات عن مستولدته ، وأنكر الورثة استيلاده إياها: شهوده يعرفون فلاناً. ويشهدون مع ذلك على إقراره فى التاريخ الفلانى: أنه افترش مملوكته فلانة بنت عبدالله . وحدث له منها على فراشه ولد يدعى فلان . وأن مولاها المذكور توفى إلى رحمة الله تعالى . وصارت فلانة المذكورة بحكم الافتراش المذكورمستولدة ، تعتق بموته ، أو بتنجيز عتقها . جارٍ عليها حكم أمهات الأولاد . وهم بها و بمستولدها عارفون ، يعلمون ذلك ، و يشهدون به مسئولين . و يكمل على نحو ماسبق .

\* محضر: بتنجيز عتق مستولدة حال الحياة ، ثم توفى وأنكر الورثة عتقها: شهوده يعرفون فلاناً وفلانة بنت عبد الله معرفة صحيحة شرعية ، و يشهدون مع ذلك : أن فلاناً المذكور أقر فى الوقت الفلانى : أنه وطىء مملوكته فلانة المذكورة ، واستولدها على فراشه ولداً . وصارت به مستولدة شرعية . وأنه نجز عتقها بعد ذلك . وأن فلاناً المذكور توفى بعد أن صارت فلانة المذكورة بحكم تنجيز عتقها فى حال حياة مولاها المذكور : حرة من حرائر المسلمات . ليس لأحد عليها ولاء إلا الولاء الشرعى . فإنه لمعتقها المذكور ، ولمن يستحقه من بعده شرعاً . يسلمون ذلك ، و يشهدون به مسئولين . و يكل .

\* محضر: في رجل تزوج أمة وحدث له أولاد منها . وادعى الزوج حرية الأم ليصير أولاده أحراراً . وادعى مالك الأمة الرق ، وآل الحال إلى كتابة محضر: شهوده يعرفون فلاناً مالك الأمة الفلانية وفلاناً زوج الأمة المذكورة . وأولادها من زوجها المذكور . وهم : فلان وفلان و يشهدون مع ذلك : أن فلانا المذكور تزوج فلانة المذكورة تزوجاً شرعياً بولاية مولاها المذكور وشاهدى عدل ، وعلى أنها أمة ، وأن فلانة المذكورة رقيقة في ملك مولاها المذكور إلى الآن ، و يشهدون على إقرار زوجها المذكور ، أن أولادها المذكورين فيه : حدثوا له من زوجته المذكورة بالنكاح المذكور . وأن الأمة والأولاد المذكورين فيه جدثوا له من زوجته المذكورة مالك الأمة المذكورة . يعلمون ذلك . و يشهدون به مسئولين . و يكمل على نحو ماتقدم شرحه .

\* محضر فيمن زوجها الحاكم والزوجة في غير محل ولايته:
 شهوده يعرفون فلانا وفلانة معرفة صحيحة شرعية. و يشهدون مع ذلك على

إقرارها: أنهما حين عقد الحاكم الفلانى عقدهما على بعضهما بعضا. وكان الحاكم الولى الشرعى .كان إذن الزوجة المذكورة للحاكم فى تزويجها من فلان المذكور وهى مقيمة فى غير محل ولاية الحاكم المشار إليه . يعلمون ذلك . ويشهدون به مسئولين . ويكمل .

#### تذييــــل

اعلم أن الفرق بين المحضر والسجل: أن « المحضر » ذكر مأكان . لينبنى عليه مايوجب الحكم ، و «السجل» هو تمام ذكر الحكم ، و إنفاذ القضاء بما تضمنه المحضر . والمحاضر في التقدير أصول السجلات ، أي التي تنشأ السجلات عليها و ينبغى للحاكم أنه إذا أراد أن يشهد على حكمه: أن يحضر الخصمين إلى مجلسه ، و يشهد الشهود على عينهما ، و يخبرهم : أن هذا هو المحكوم له . وهذا هو المحكوم عليه .

و إذا استعدى الحاكم على خصم ظاهر فى البلد يمكن إحضاره وجب. وقيل: يحضر ذوى الهيئات فى داره ، ويحضر اليهودى يوم السبت ، ويكسر عليه سبته. ومؤنة المحضر على المطاوب. وقيل على المدعى .

و إذا اختنى الخصم بعث من ينادى على باب داره بأنه إن لم يحضر إلى ثلاث سُمِّر بابه ، أو خُتم . فإن لم يحضر بعد الثلاث . وسأل المدعى التسمير أو الختم : أجابه بعد أن تقرر عنده أنها داره . و إذا عرف له موضع بعث القاضى جماعة من نسوة وصبيان يهجمون عليه على هذا الترتيب . ويفتشون عليه . فإن كان به عذر شرعى كمرض أو غير ذلك يمنعه من الحضور . بعث إليه من يحكم بينهما ، أو ينصب وكيلاً يخاص عنه . فإن وجب تحليفه بعث إليه من يحلفه .

والأصح: أن المخدرة لاتحضر. وهي التي لاتخرج إلا لضرورة . وكذا من لاتخرج إلا نادراً لعزاء أو زيارة أو حمام ، وسبيلها كالمريض . فإذا حضر نائب القاضي إلى دارها تكامت من وراء الستر ، إنشهد اثنان من محارمها أنها هي ،

واعترف بها الخصم . و إلا تلفعت بملحفة ، وخرجت من الستر .

ومن هو فى غير ولاية الحاكم ليس له إحضاره . أو فيها وله هنالله نائب ، فكذا على الصحيح بل يسمع بينته ويكتب إليه . فإن تعذر فالأصح يحضر من مسافة العدوى فقط بعد البحث عن جهة دعواه فى قول الجمهور .

ولو استعدى على امرأة خارجة عن البلد. فنى إحضارها : اشتراط أمن الطريق ونسوة ثقات وجهان . والأصح : أنه يبعث إليها محرماً أو نسوة ثقات .

و إذا ثبت على غائب دين وله مال حاضر . فعلى القــاضى توفيته منه إذا طلب المدعى . والأصح : أنه لا يطالب المدعى بكفيل .

والمشهور : جواز القضاء على الغائب فى قصاص وحد قذف ، ومنعه فى حدود الله تعالى . انتهى . والله أعلم .

# كتاب الدعوى والبينات

# وما يتعلق بها من الأحكام

« المدعى » فى اللغة : هو من ادعى شيئا لنفسه ، سواء كان فى يده أو فى يد غيره . وفى الشرع : هو من ادعى شيئا فى بد غيره ، أو دينا فى ذمته .

و « المدعى عليه » فى اللغة والشرع : هو من ادعى عليه بشى ، فى يده ، أو فى ذمته . وقال الشافعى رحمه الله فى موضع : « المدعى » من يدعى أمراً باطناً ، و « المدعى عليه » من يدعى أمراً ظاهراً . وقال فى موضع آخر : « المدعى » من إذا سكت ترك وسكوته . و « المدعى عليه » من لا يترك وسكوته .

والدعاوى على ضربين . أحدهما : فاسد . والآخر : صحيح . فأما الفاسد : فثلاثة أنواع . أحدها : أن يدعى محالاً ، مثل أن يدعى مثل جبل أحد ذهبا أو فضة ، أو نحو ذلك . والثانى : أن يدعى دعوى أبطلها الشرع ، مثل من يدعى ثمن كلب أو خنزير ، أو ثمن ما يتناسل منهما ، أو ثمن ميتة أو نجاسة ، مائعة كانت

أو جامدة ، أو ثمن شيء حرام حرمه الشرع . مجمع عليه أو مختلف فيه .

والثالث: أن يدعى من لاقول له ،كا لصبي والمجنون والمحجور عليه بسفه .

فأما الدعوى الصحيحة : فإنها مسموعة . فإن أقرَّ بها المدعى عليه و إلا حلف . إن لم يكن للمدعى بينة إلا في خس مسائل .

إحداها : أن يدعى على صبى أنه بالغ. فأنكر الصبي .

والثانية : أن يدعى على رجل مالا ، ثم يقرُّ به لولده الطفل .

والنالثة : أن يدعى عقدين فى عقد واحد . فيقر المدعى عليه بأحدهما وينكر الآخر ، مثل : بيع و إجارة ، أو نكاح وخلع .

والرابعة : أن يدعى على حاكم أنه جائر في حكمه .

والخامسة: أن يدعى على شاهد أنه شهد بالزور. فأتلف ما أوجبت شهادته. فعليه الغرامة إذا أقام البينة ، و إن لم يقم البينة فعلى المدعى عليه الحمين على أحد الوجهين. والوجه الآخر: أن يحلف المدعى.

ولا يمين فى شىء من الحدود ، إلا فى ثلاث مسائل : اللعان ، والقسامة ، وحد القذف .

واليمين على ضربين . أحدهما : على البت . والثانى : على نغى العلم .

فأما اليمين على البت: فهو أن يحلف على أمر يرجع فيه إلى ذاته، ونحو ذلك . وأما اليمين على نفى العلم: فنى ثلاث مسائل . إحداها: أن يدعى أمراً يعلمه ، مثل نكاح الوليين ونحو ذلك . والثانية : أن يبيع حيواناً بشرط البراءة من العيوب ، ثم يجد به المشترى عيبا حلف البائع على علمه . والثالثة: من كان له حتى على إنسان . فهنمه منه ، فلم يتوصل إلى أخذه ، وقدر بعد ذلك على مال من أمواله: كان له أخذه عن حقه ، سواء كان ذلك من جنسه أو من غير جنسه . وفى إلى الحاكم قولان . أحدهما: يرفع ويقيم البينة . والثانى : لا يرفع و يأخذ حقه .

# فصل في النكول

ولا يحكم بالنكول في شيء من الأحكام .

وهنا مسائل تشبه الحكم بالنكول ، وليس ذلك حكم بالنكول.

أحدها : أن يقول رب المال للساعى : أديت زكاة مالى فى بلد آخر · فإن اتهم حلف . و إن نكل حكمنا عليه بالزكاة بالوجوب السابق عليه .

والثانية : أن يكون بدل الزكاة جزية .

والثالثة : أن يكون بدل الجزية خراجا .

والرابعة: أن يدعى رب الحائط خطأ الخارص. فإذا اتهم أحلف. و إن نكل حكمنا عليه مخرصه.

والخامسة : لو طلب سهم المعاملة من الغنيمة . فإن اتهم أحلف ، و إن نكل لم يعط شيئا . وزاد الشيخ أبو حامد مسألة سادسة ، فقال : لو وجد الإمام فى دار الحرب من قد أنبت وأمر بقتله . فقال : مسحت عليه دواء حتى نبت . فإن اتهم أحلف ، و إن نكل قتلناه .

والدعوى بالجهول في غير الوصية والإقرار لاتصح . لأن المدعى عليه ربما صدقه فيا ادعاه . فلا يعلم الحاكم بماذا يحكم عليه ؟ فإن ادعى عليه شيئاً من الأثمان . فلابد أن يذكر القدر والجنس والصفة . فيقول : ألف دينار مثلا ، ويبين الضرائب ؛ لأنها تختلف ، و إن اختلف الوزن في ذلك ، فلابد من ذكر الوزن . وإن ادعى شيئاً غير الأثمان . فإن كان مما يضبط بالصفة وصفه بما يوصف به في السلم ، ولا يفتقر إلى ذكر قيمته مع ذلك . لأنه يصير معلوما من غير ذكر قيمته ، وإن ذكر قيمته كان آكد . وإن كان مما لا يضبط بالصفة \_ كالجواهر \_ فلا بد من ذكر قيمة ، وإن كان المدعى تالفا ، فإن كان له مثل ذكر مثله . وإن ذكر قيمته من نقد البلد ؛ قيمته مع ذلك كان آكد . وإن لم يكن له مثل لم يدع إلا بقيمته من نقد البلد ؛

و إن كان المدعَى أرضاً أو داراً . فلابد من أن يذكر اسمه واسم الوادى . والبلد الذى هو فيه وحدوده التي تليه .

و إن ادعى عليه سيفاً محلى بذهب تالفاً . قومه بدراهم من الفضة . و إن كان محلى بالفضة قومه بدنانير من الذهب . و إن كان محلى بالذهب والفضة : قومه بالذهب أو الفضة ، لأنه موضع ضرورة .

و إن ادعى عليه مالا مجهولاً من وصية ، أو إقرار : صحت الدعوى ، لأن الوصية والأقرار يصحان في المجهول . فصحت الدعوى في المجهول منهما .

و إن ادعى عليه ديناً فى ذمته ، أو عيناً فى يده ، فلا يفتقر إلى ذكر السبب الذى ملك ذلك به . قال الشيخ أبو حامد : وهو إجماع . ولأن المال يملك بجهات مختلفة ، من الابتياع ، والهبة ، والإرث والوصية ، وغير ذلك . وقد يملك ذلك من جهات ، و يشق عليه ذكر سبب كل ذلك .

فإن ادعى قتلاً أو جراحاً : فلا بد من ذكر سببه ، فيقول : عمداً ، أو خطأ ، أو شبه عمد . و يصف العمد والخطأ وشبه العمد . ولابد أن يذكر أنه انفرد بالجناية ، أو شاركه غيره فيها . لأن القصاص بجب بذلك . فإذا لم يذكر سببه لم يؤمن أن يستوفى القصاص فيما لا قصاص فيه .

فإن ادعى عليه جراحة فيها أرش مقدر ـ كالموضحة من الحر ـ لم يفتقر إلى ذكر الأرش فى الدعوى . و إن لم يكن لها أرش مقدر بالجراحة التي ليس لها أرش مقدر من الحر والجراحات كلها فى العبد ، فلا بد من ذكر الأرش فى الدعوى . لأن الأرش غير مقدر فى الشرع ، فلم يكن بد من تقديره فى الدعوى .

# الخلاف المذكور في مسائل الباب

اتفق الأئمة على أنه إذا حضر رجل وادعى على رجل، وطلب إحضاره من بلد آخر، فيه حاكم، إلى البلد الذى فيه المدعى. فإنه لا يجاب سؤاله. واختلفوا: فيما إذاكان فى بلد لاحاكم فيه. فقال أبو حنيفة: لايلزمه الحضور . إلا أن يكون بينهما مسافة يرجع منها في يومه إلى بلده . وقال الشافعي وأحمد : يحضره الحاكم ، سواء قربت المسافة أو بعدت .

واتفقوا على أن الحاكم بسمع دعوى الحاضر و بينته على الغائب . ثم اختلفوا: هل يحكم بها على الغائب أم لا ؟ قال أبو حنيفة: لا يحكم عليه ، ولا على من هرب قبل الحكم و بعد إقامة البينة . ولكن يأتى من عند القاضى ثلاثة إلى بابه يدعونه إلى الحكم . فإن جاء و إلا فتح عليه بابه . وحكى عن أبى يوسف : أنه يحكم عليه . وقال أبو حنيفة: لا يحكم على غائب بحال ، إلا أن يتعلق الحكم بالحاضر ، مثل: أن يكون الغائب وكيلا أو وصيا ، أو يكون جماعة شركاء في شيء . فيدعى على أن يكون الغائب أحدهم وهو حاضر ، فيحكم عليه وعلى الغائب . وقال مالك : يحكم على الغائب للحاضر إذا أقام الحاضر البينة وسأله الحاكم له . وقال الشافعى : يحكم على الغائب للحاضر إذا أقام البينة للمدعى على الإطلاق . وعن أحمد روايتان . إحداهما : جواز ذلك على الإطلاق . كذهب الشافعى . وكذلك اختلافهم فيا إذا كان جواز ذلك على البينة حاضراً ، وامتنع من أن يحضر مجلس الحكم .

واختلف القائلون بالحميم على الغائب فيما إذا قامت البينة على غائب ، أو صبى ، أو مجنون . فهل يحلف المدعى مع بينته ، أو يحكم بالبينة من غير استحلافه ؟ قال مالك \_ وهو الأصح من مذهب الشافعى \_ يحلف . وعن أحمد روايتان . إحداها : بحلف . والثانية : لابحلف .

واتفقوا على أنه إذا ثبت الحق على حاضر بعدلين حكم به ، ولا يحلف المدعى مع شاهديه .

## فصل

ولو مات رجل وخلف ابناً مسلماً وابناً نصرانياً . فادعى كل واحد منهما أنه مات على دينه ، وأنه يرثه . وأقام على ذلك بينة ، وعرف أنه كان نصرانياً ، أو شهدت إحدى البينتين : أنه مات وآخر كلامه الإسلام . وشهدت الأخرى : أنه

مات وآخر كلامه الكفر. فهما متعارضتان. و يسقطان فى إحدى قولى الشافى و يصيركأن لا بينة. فيحلف النصرانى و يقضى له، وعلى قوله الآخر يستعملان. فيقرع بينهما. و إن لم يعرف أصل دينه فقولان.

فإن قلنا: يسقطان ، رجع إلى من فى يده المال ، وإن قلنا: يستعملان ، وقلنا: يستعملان ، وقلنا: يقرع بينهما: أقرع ، وإن قلنا: يوقف ، وقف إلى أن ينكشف . وإن قلنا: يقسم ، قسم على المنصوص . وفى المسائل كلها: يفسل و يصلى عليه و يدفن فى مقابر المسامين . و به قال أحمد . وقال أبو حنيفة فى جميع المسائل : تقدم بينة الإسلام .

#### فصل

لو تنازع اثنان حائطاً بين ملكيهما ، غير متصل ببناء أحدهما اتصال البنيان ، جعل بينهما . و إن كان لأحدهما جذوع ، عند الثلاثة . وقال أبو حنيفة : إذا كان لأحدهما عليه جذوع قدم على الآخر .

ولوكان فى يد إنسان غلام بالغ ، وادعى أنه عبده وكذبه : فالقول قول المكذب مع يمينه أنه حر ، و إن كان الفلام طفلاً صغيراً لا تميير له : فالقول قول صاحب اليد . فإن ادعى رجل نسبه لم يقبل إلا ببينة . هذا كله متفق عليه بين الأئمة .

ولوكان الغلام مراهقاً . فلأصحاب الشافعي وجهان . أحدهما : كالبالغ . والثاني : كالصغير .

واتفقوا على أن البينة على المدعى ، والعمين على من أنكر. ولو قال : لا بينة لى ، أو كل بينة لى والشافعى : يقبل . وقال أو كل بينة لى ور ، ثم أقام بينة . قال أبو حنيفة ومالك والشافعى : يقبل . وقال أحمد : لايقبل .

واختلفوا فى بينة الخارج: هل هى أولى من بينة صاحب اليد أم لا ؟ قال أبو حنيفة وأحمد فى إحدى روايتيه: صاحب اليد أولى .

وهل بينة الخارج مقدمة على بينة صاحب اليد على الإطلاق ، أم فى أمر

مخصوص ؟ قال أبو حنيفة : بينة الخارج مقدمة على بينة صاحب اليد فى الملك المطلق . وأما إذاكان مضافا إلى سبب لاينكره ـ كالنسج فى الثياب التى لاتنسج إلا مرة واحدة . والنتاج الذى لايتكرر ـ فبينة صاحب اليد تقدم حينئذ .

و إذا أرَّخا وصاحب اليد أسبق تاريخاً ، فإنه مقدم . وقال مالك والشافعى : بينة صاحب اليد مقدمة على الإطلاق . وعن أحمد : روايتان . إحداها : بينة الخارج مطلقاً . والأخرى : كمذهب أبى حنيفة .

#### فصل

إذا تعارضت بينتان ، إلا أن إحداهما أشهر عدالة . فهل ترجح أم لا ؟ قال أبو حنيفة والشافعي وأحمد : لاترجح . وقال مالك : ترجح بذلك ، ولو ادعى رجل داراً في يد إنسان ، وتعارضت البينتان . قال أبو حنيفة : لاتسقطان . ويقسم ينهما . وقال مالك : يتحالفان ويقتسماها . فإن حلف أحدها ، ونكل الآخر قضى للحالف دون الناكل . وإن نكلا جميعاً . فعنه روايتان . إحداهما : تقسم بينهما ، ولا توقف حتى يتضح الحال . وللشافعي قولان . أحدهما : يسقطان معاً ، كا لو لم تكن بينة . والثاني : يسقطان .

ثم فيها يفعل ثلاثة أقوال . أحدها : القسمة . والثانى : القرعة . والثالث : الوقف . وعرف أحمد روايتان . إحداهما : يسقطان معاً . والثانية : لايسقطان . ويقسم بينهما .

وإذا ادعى اثنان شيئًا فى يد ثالث ، ولا بينة لواحد منهما . فأقر به لواحد منهما لا بعينه . قال أبوحنيفة : إن اصطلحا على أخذه فهو لها . وإن لم يصطلحا ولم يعين أحدها ، يحلف كل واحد منهما على اليقين : أنه ليس لهذا . فإذا حلف لها فلا شىء لها . وإن نكل لهما أخذ ذلك أو قيمته منه . وقال مالك والشافعى : يوقف الأمر حتى ينكشف المستحق أو يصطلحا . وقال أحمد : يقرع بينهما . فن خرجت قرعته حلف ، واستحقه .

ولو ادعى رجل: أنه تزوج امرأة تزويجاً صحيحاً. قال أبو حنيفة ومالك: تسمع دعواه من غير ذكر شروط الصحة . وقال الشافعى: لايسمع الحاكم دعواه حتى يذكر الشرط الذى يقتضى صحة النكاح، وهو أن يقول: تزوجتها بولى مرشد وشاهدى عدل ورضاها، إن كانت بكراً .

#### فصل

إذا نكل المدعى عليه عن اليمين ، فهل ترد على المدعى أم لا ؟ قال أبوحنيغة : لا ترد ، و يقضى على المدعى عليه بنكوله فيا يثبت بشاهد و يمين ، وشاهد وامرأتين . وقال الشافعى : ترد اليمين على المدعى و يقضى على المدعى عليه بنكوله فى جميع الأشياء .

#### فصل

اليمين : هل تغلظ بالزمان والمكان أم لا ؟ قال أبو حنيفة : لاتغلظ ، وقال مالك والشافعي : تغلظ . وعن أحمد : روايتان ، كالمذهبين .

ولو ادعى اثنان عبداً ، فأقر أنه لأحدها ، قال أبو حنيفة : لايقبل إقراره إذا كان مدعياه اثنين ، فإن كان مدعيه واحد قبل إقراره . وقال الشافعى : يقبل إقراره فى الحالين . ومذهب مالك وأحمد : أنه لايقبل إقراره لواحد منهما إذا كانا اثنين . فإن كان المدعى واحداً ، فروايتان .

ونو شهد عدلان على رجل أنه أعتق عبده ، فأنكر العبد . قال أبو حنيفة : لاتصح الشهادة مع إنكار العبد ، وقال مالك والشافعي وأحمد : لايحكم بعتقه .

#### فصل

لو اختلف الزوجان فى متاع البيت الذى يسكنانه و يدهما عليه ثابتة ولا بينة . قال أبو حنيفة : ماكان فى يدهما مشاهد فهو لهما . وماكان فى يدهما من طريق الحسكم ، فما يصلح للرجال : فهو للرجل ، والقول قوله فيه . وما يصلح للنساء فهو

للمرأة ، والقول قولها فيه . وما يصلح لهما : فهو للرجال فى الحياة . و بعد الموت فهو للباقى منهما . وقال مالك : كل ما يصلح لواحد منهما : فهو للرجل . وقال الشافعى : هو بينهما بعد التحالف . وقال أحمد : إذا كان المتنازع عليه مما يصلح للرجال \_ كالطيالسة والعامم \_ فالقول قول الرجل فيه . و إن كان مما يصلح للنساه \_ كالمقانع والوقايات \_ فالقول قول المرأة فيه . و إن كان مما يصلح لهما : كان بينهما بعد الوفاة .

ثم لا فرق بين أن تكون يدهما عليه من طريق المشاهدة أو من طريق الحكم وكذا الحكم في اختسلاف ورثتهما ، وورثة أحدهما وورثة الآخر . فالقول قول الثانى منهما . وقال أبو يوسف : القول قول المرأة فيما جرت العادة أنه قدر حهاز مثلها .

#### فصل

ومن له دين على إنسان يجحسده إياه ، وقدر له على مال ، فهل له أن يأخذ منه مقدار دينه بغير إذنه أم لا ؟ قال أبو حنيفة : له أن يأخذ ذلك من حنس ملكه . وعن مالك روايتان . إحداهما : أنه إن لم يكن على غريمه غير دينه ، فله أن يستوفى حقه بغير إذنه ، و إن كان عليه غير دينه : استوفى بقدر حصته من المقاصصة ، ورد ما فضل . والثانية \_ وهي من مذهب أحد \_ أنه لا يأخذ بغير إذنه سواء كان من جنس حقه أو من غير جنسه . وقال الشافعي : له أن يأخذ ذلك مطلقاً بغير إذنه . وكذا لوكان عليه بينة وأمكنه أخذ الحق بالحاكم . فالأصح من مذهبه : جواز الأخذ . ولوكان مقراً به ، ولكنه يمنع الحق سلطانه ، فله الأخذ . انتهم . .

فرع : قال أبو حاتم القزويني : لو ادعى رجل على رجل حقاً معلوماً ، وكان المدعى قد أبرأ المدعى عليه . فلو قال : قد أبرأتني من هذا لزمه الحق ، وجُعل

مدعيًا للإبراء ، ولو احتال فقال : قد أبرأتنى من هذه الدعوى لم يصر مقرأ فائرة : لو ادعى العبد العتق وأنسكر السيد ، وكانت قيمته نصابًا غلظت المين ، و إن نكل السيد ردت المين على العبد وغلظت بكل حال ، قلّت قيمته أو كثرت .

والفرق بينهما: هو أن السيد يحلف على استدامة الملك ، وهي مال . فتغلظ يمينه في حالة دون حالة . والعبد يحلف على إثبات العتق ، وليس بمال ، ولا يقصد يه مال ، فتغلظت عليه اليمين بكل حال .

# المصطلح : وهو يشتمل على صور ، منها :

\* صورة دعوى فى عقار وقع فيه تبايع بين شخصين ، وأنكر البائع البيع :
حضر إلى مجلس الحكم العزيز بين يدى سيدنا فلان الدين فلان وفلان ،
وادعى المبدى بذكره - وهو فلان - على فلان المثنى بذكره : أنه باعه جميع
المكان الفلانى - ويوصف و يحدد - بيعاً صحيحاً شرعياً ، مشتملا على الإيجاب
والقبول ، بثمن مبلغه كذا على حكم الحاول . وقبض منه جميع الثمن الواقع عليه عقد
البيع بينهما ، ولم يسلمه المكان المذكور ، وهو ممتنع من تسليمه إياه . وطالبه بتسليم
المكان المذكور . وسأل سؤاله عن ذلك . فسأله الحاكم المشار إليه عن ذلك.

فأجاب بصحة الدعوى ، وصدورالبيع منه للمدعى المذكور في المكان المذكور على المحان المذكور على الوجه المشروح أعلاه . فأمره سيدنا الحاكم المشار إليه بتسليم ذلك المدعى المذكور ، فسلمه إليه . فتسلمه منه تسلماً شرعياً بالتخلية الشرعية ، الموجبة للتسليم شرعاً .

\* و إن أجاب المدعى عليه بالإنكار ، وطلب من المدعى بيان ما ادعاه كتب : فخرج المدعى ، ثم عاد ومعه بينة شرعية \_ وهم فلان وفلان \_ وشهد بجريان عقد التبايع بين المتداعيين المذكورين في المكان المذكور بالثمن المعين أعلاه \_ وهو كذا في تاريخ كذا \_ وأن البائع المذكور تسلم الثمن المذكور بتمامه وكاله بإقراره عندهم بذلك \_ أو بمعاينتهم للقبض وحضورهم \_ وصدور التبايع بينهما في ذلك

بالإيجاب والقبول. وشخصا المتبايعين المذكورين، الحاكم المشار إليه . عرفهما وسمع شهادتهما . وقبلها بما رأى معه قبولها شرعاً . وأمر البائع المذكور بالتسليم . فسلم إليه المكان المذكور بالتخلية الشرعية ، الموجبة للتسليم شرعاً .

فإن طلب المشترى من الحاكم ثبوت ذلك ، والحسكم بموجبه ، كتب \_ بعد ذكر التسليم فعند ذلك سأل المدعى المذكور من الحاكم المشار إليه ثبوت ماقامت به البينة الشرعية عنده فيه . والحسكم به . فأعذر للمدعى عليه المذكور . فاعترف بعدم الدافع والمطمن لذلك ، ولشىء منه الاعتراف الشرعى ، وثبت اعترافه بذلك لديه ثبوتاً شرعيا .

\* وإن طلب الحسكم بالصحة فلابد من ثبوت الملك ، والحيازة للبائع إلى حين صدور البيع . فاذا قامت البينة عنده بذلك ، فيقول : قاستخار الله تعالى ، وأجاب السائل إلى سؤاله . وأشهد على نفسه السكرية بثبوت ذلك عنده ، والحسكم به \_ أو بموجبه ، أو بصحة البيع \_ حكما شرعياً تاماً معتبراً مرضيا ، ويكمل . ويكتب الحاكم التاريخ والحسبلة بخطه .

# \* صورة دعوى بحيوان وانتزاعه ممن هو في يده :

الصورة بعينها ـ غير أنه يحتاج في الدعوى إلى تشخيص الحيوان في مجلس الحيكم، ويدعى على عيبه . وإن كان تالفاً . فالقيمة كما تقدم ذكره . وكذلك في القاش وغيره . وإن كان المدعى به من ذلك عدم من يد المدعى ، أو سرق من يده . قال في دعواه : إنه سرق من يده من مدة كذا . وهو باق على ملكه ، وأنه بيد المدعى عليه بغير حق ، ولا طريق شرعى . وكذلك يشهد الشهود ، ثم يحلف المدعى : أنه يستحق المدعى به ، وأنه سرق من مدة كذا . وأنه لم يخرج عن ملكه لأحد من خلق الله تعسالى ببيع ولا هبة ، ولا ناقل شرعى بوجه من عن ملكه لأحد من خلق الله تعسالى ببيع ولا هبة ، ولا ناقل شرعى بوجه من الوجوه ، ولا سبب من الأسباب ، وأنه باق على ملكه إلى تاريخ حلفه ، وأن من شهد له بذلك : صادق في شهادته . و بعد ذلك يسأل الحاكم و يحكم له . و يأمر المدعى عليه بالتسليم .

#### \* صورة دعوى في قرية وقف وانتزاعها:

حضر إلى مجلس الحكم العزيز بين يدى سيدنا فلان الدين ، فلان وفلان ، وادعى المبدى بذكره على المثنى بذكره : أن جميع القرية الفلانية ، أو جميع الحصة الشائمة ، وقدرها كذا من أصل كذا من جميع القرية الفلانية ـ وتوصف وتحدد ـ وقف مؤ بد ، وحبس محرم مخلد ، على الجهة الفلانية . وأنها في يد المدعى عليه ، بغير حق ولا طريق شرعى ، وأنه مستحق للوقف المذكور ، وطالب برفع يده عن القرية المذكورة ، أو عن الحصة المدعى بها من القرية المذكورة ، وتسليمها لجهة الوقف المذكور ، وسأل سؤاله عن ذلك فسئل .

فأجاب: أن الذى فى يده من القرية المذكورة ملكه ، وبيده وحيازته واختصاصه ، وأن أهل الوقف لا يستحقون معه شيئًا فى ذلك . فأحضر المدعى المذكور ، أو وكيله الشرعي فلان ، كتاب الوقف الثابت مضمونه شرعا ، المتصل ثبوته بالحاكم المدعى عنده الاتصال الشرعى ، وأحضر المدعى عليه من يده كتابًا يشهد أنه ابتاع الحصة المذكورة من فلان . فتأمل الحاكم الكتابين المذكورين فوجد تاريخ الوقف متقدم على تاريخ البيع . وقد ثبت فيه الملك والحيازة للواقف المشار إليه فيه إلى حالة الوقف . فيئذ سأل المدعى من الحاكم بصحة الوقف ، و بطلان البيع . ورفع يد المدعى عليه المذكور عن الحصة ، أو عن العين المدعى بها ، وتسليمها إليه . فأعذر إلى الخصم المدعى عليه . فاعترف الديه بعدم الدافع والمطعن لذلك ، ولشىء منه . وثبت اعترافه بذلك عنده بالبينة الشرعية الثبوت الشرعى . فاستخار الله تعالى وأجاب السائل إلى سؤاله ، وحكم الشرعية الثبوت الشرعى . فيه حكما شرعيًا . و يكمل على نحو ماتقدم شرحه .

\* و إن كانت الحصة المدعى بها وقفاً من قرية كلها وقف، أو الحصة وقف من قرية كلها وقف، أو الحصة وقف من قرية فيها ملك . والجميع بيد المدعى عليه : الصورة بحالها فى الدعوى . وجواب المدعى عليه : أن القرية جميعها ملكه ، وفى يده ، وأن المدعين ــ أو

المدى من جهتهم - لايستحقون عنده ذلك ولا شيئًا منه . فأحضر المدى كتابًا يتضمن أن الحصة المذكورة وقف صحيح شرى على الجهة المذكورة ، ثم على جهات متصلة بالفقراء والمساكن حسبا هو منصوص عليه فى كتاب الوقف المذكور ، ثابت مضمونه . وملك الواقف الموقوف الممين فيه ، والحيازة له إلى حالة الوقف بمجلس الحركم العزيز الفلانى ، متصل بالحاكم المشار إليه الاتصال الشرعى . وأحضر المدى عليه كتاب ملكه ، أو كتاب وقفه . فوجد كتاب الوقف المتقدم ذكره متقدم التاريخ على كتابه . فأعلمه الحاكم المشار إليه بذلك ، ثم سأل الخصم المدى المذكور الحكم من الحاكم المشار إليه ، وشيوع الحصة المذكورة فى جميع أراضى القرية المذكورة ، والقضاء بذلك ، والإازام بمقتضاه . فتأمل الحاكم ذلك أراضى القرية المذكورة ، والقضاء بذلك ، والإازام بمقتضاه . فتأمل الحاكم ذلك عجة دافعة . فلم يأت بحجة . غير أنه ذكر : أن هذه القرية مقسومة . فأعلمه أن طرى . فعند ذلك : حكم بصحة الوقف ، وشيوع الحصة الذكورة فى أراضى جميع المقرية المحدودة الموصوفة أعلاه ، حكماً شرعياً . ويكمل إلى آخره .

\* صورة دعوى بوقف ظهر أن نصفه ملك ، والحكم بتفريق الصفقة :

حضر إلى مجلس الحكم العزيز الشافعي فلان ، وهو الناظر في أمر الوقف الفلاني ، أو المتكلم الشرعي عن مستحقي ربع الوقف الفلاني ، وأحضر معه فلانا ، وادعى عليه أن فلاناً الفلاني وقف وحبس جميع الحصة الشائعة \_ وقدرها عشرة أسهم مثلاً \_ من أصل أربعة وعشرين سهماً ، هي جميع القرية الفلانية ، وأراضيها المعروفة بكذا ، وقفاً صحيحاً شرعياً على مصالح المسجد الفلاني ، أو المدرسة الفلانية ، وأن الحصة المذكورة في يد المدعى عليه بغير حق ولا طريق شرعى . الفلانية ، وأن الحصة المذكورة في يد المدعى عليه بغير حق ولا طريق شرعى . وطالبه برفع يده عنها ، وتسليمها إليه بحكم الوقف المذكور الذي هو ناظر فيه . وسأل سؤاله عن ذلك . فسئل . فأجاب : أن جده فلاناً لم يزل مالكا حائزاً لجيع

الحصة المذكورة . وأنه نوفى وتركها مخلفة لولديه ، ومما فلان والد المدعى عليه . وفلان عمه . وأن والد المدعى عليه توفى عن نصف الحصة ، وانتقلت إليه بالإرث الشرعي، وهي في يده ملكا له لايستحق المدعى المذكور رفع يده عنها، ولا عن شيء منها . فأحضر المدعى المذكوركتابًا يتضمن أن فلانًا المذكور أعلاه ـ وقف جميع الحصة الشائعة\_وقدرها عشرة أسهم من الأصل المذكور أعلاه\_وهي جميع القرية الحدودة أعلاه ، وقفاً صحيحاً شرعياً على مصالح المسجد أو المدرسة المذكورة أعلاه ، ثم على جهة متصلة حسبا هو مشروح ومنصوص عليه في كتاب الوقف المذكور ، المؤرخ بكذا ، الثابت مضموفه بمجلس الحسكم العزيز الفلاني ، المتصل ثبوته بالحاكم المشار إليه أعلاه . فأعلم المدعى عليه المذكور بذلك ، وسأله عن حجة دافعة لما ثبت عنده من ذلك . فأحضر المدعى عليه المذكور كتاباً يتضمن أن جده فلاناً المذكور لم يزل مالكا حائزاً لجميع الحصة الشائعة ، وقدرها عشرة أسهم من الأصل المذكور من جميع القرية المحدودة أعلاه ، ملكا صحيحاً شرعياً ، وحيازة تامة إلى أن توفى . وترك ذلك مخلفاً عنه لولديه المذكورين أعلاه ، وهما فلان والد المدعى عليه ، وفلان عمه ، مؤرخ بكذا ، ثابت مضمونه بمجلس الحكم العزيز الفلاني ، واتصل ثبوته بالحاكم المشار إليه الثبوت الشرعي . ثم أحضر المدعى المذكوركتابًا يتضمن أن فلاناً الواقف المشار إليه : اشترى من فلان عم المدعى عليه المذكور ـ أخى والده ــ جميع الحصة التي وقفها ، المعينة أعلاه . بثمن مبلغه كذا ، وأقبضه الثمن المذكور . فقبضه منه وتسلم منه المبيع المذكور ، مؤرخ الكتاب المذكور بكذا ، الثابت مضمونه شرعاً، وأتصل ثبوته بالحاكم المشار إليه الاتصال الشرعي. وثبت عنده : أن المختص بملك المدعى عليه من الحصة المخالفة عن جده فلان المذكور نصفها \_ وهو خسة أسهم من عشرة أسهم من أصل أربعة وعشرين سهماً من جميع القرية المحدودة أعلاه - انتقلت إليه بالإرث الشرعي من والده المذكور ، وأن المختص بملك عمه فلان المذكور: النصف من الحصة المذكورة ، وهو خمسة أسهم ،

إلى حين ورود عقد البيع المذكور ، ثبوتاً شرعياً . فعند ذلك طلب المدعى المذكور من الحاكم المشار إليه : الحكم بصحة البيع ، و بصحة الوقف المترتب عليه في نصف الحصة المخلفة عن جده المدعى عليه ، وهي التي صح البيع فيها . والقضاء بذلك ، و الإلزام بمقتضاه ، والإجازة له ، والإمضاء ، والإشهاد على نفسه الكريمه بذلك . فنظر الحاكم في هذه الواقعة ، وتأمل ثبوت ماذكر ثبوته عنده مما شرح في هذا الكتاب. وعلم صحة ذلك وموافقته لمذهبه . فرأى الحكم بتفريق الصفقة في البيع المذكور، وإمضاءه في نصيب البائع المذكور المختص به من الحصة المذكورة، وجواز الوقف المترتب على الشراء فيما ترجح عنده . واختار من مذهبه تفريق الصفقة في البيع ، وتقسيط الثمن على ما أمضى فيه البيع ، وعلى ما أبطله . وسأل المدعى عليه المذكور عن حجة دافعة لما ثبت عنده من ذلك . فلم نأت بدافع . فاستخار الله كثيراً ، واتخذه هادياً ونصيراً . وأجاب السائل إلى سؤاله . وحكم بتفريق الصفقة في البيع المذكور وإمضاء البيع في نصيب البائع المختص به من المبيع المذكور إلى حين البيع. وهو النصف من الحصة المذكورة أعلاه بقسطه من الثمن المقدم ذكره ، حكما شرعيًا ، معتبرًا مرضيًا . وأبطل البيع فيما عدا ذلك . وحكم بصحة الوقف في الحصة التي أمضي البيع فيها . وأبطله فيما عداها من الوقف المذكور ، لعدم استقرار ملك الواقف عليه إبطالًا شرعيًا . قضى بذلك كله وأمضاه . والتزم بمقتضاه ، بعد أن ثبت عنده ـثبت الله مجدهـ أن الأسهم العشرة التي اشتراها الواقف المذكور، وهي التي وقفها . ولم يظهر له في القرية المذكورة ملك ، سوى الحصة المذكورة ، وأن البائع لم يظهر له ملك في القرية المذكورة أيضاً ، سوى ماباعه من المشترى المذكور ، بعد اعتبار مايجب اعتباره شرعاً . وأذن للمدعى المذكور في تسلم الحصة التي حكم بصحة الوقف فيهما لجمة الوقف المذكور إذناً شرعياً . وذلك في مجالس آخرها يوم كذا . ويكتب الحاكم التاريخ والحسبلة بخطه . ويكمل على نحو ماسبق . \* صورة دعوى لوقف على غائب وانتزاعه:

حضر إلى مجلس الحكم العزيز الشافعي فلان ، وادعى على منصوب شرعى عن فلان ، المستولى على الوقف الآني ذكره ، الغائب يومئذ عن مدينة كذا الغيبة الشرعية ، الثابتة عند الحاكم المشار إليه النبوت الشرعي ، السوغة لسماع الدعوى والبينة ، والحكم على الغائب بما يسوغ شرعا . أنه اتصل إليه بمقتضى الوقف الشرعي عن حده فلان جميـع المكان الفلاني ــ و يصفه و يحدده ــ وأن فلاناً الغائب المذكور استولى على ذلك باليد العادية ، وأنه بيده بغير حق ولا طريق شرعي ، وطلب انتزاعه وتسليمه إليه . وسأل سؤال المنصوب المذكور عن ذلك . فسئل . فأجاب بعدم العلم بصحة ما ادعاه المدعى المذكور . فأحضر المدعى محضراً شرعياً يتضمن أن فلاناً جده وقف المكان المذكور على أولاده ، ثم على أولاد أولاده، ثم على نسله وعقبه . وهو مؤرخ بكذا، ثابتمضمونه عند الحاكم المشار إليه الثبوت الشرعي . فعرف الحاكم المشار إليه المنصوب المذكور بثبوت ذلك عبده . فأجاب: إن المحضر المذكور يتضمن أن فلاناً المذكور وقف ذلك على أولاده،

ثم على أولاد أولاده ، ثم على ذريته ونسله وعقبه حسبا شرح فيه .

وسئل: هل يثبت استحقاق المذكور لذلك؟ وطالبه بثبوت أنه من ذرية الواقف المذكور ، وأن منافعه واستحقاقه آلت إليه . فأحضر فلاناً وفلاناً وفلاناً . فشهدوا لدى الحاكم المشار إليه : أن المدعى المذكور ولد فلان بن فلان الواقف المذكور لصلبه ، وأن المدعى المذكور يستحق الوقف المذكور بحكم مآله إليه بالطريق الشرعي على ماشرطه الواقف المشار إليه، وأنه يستحق انتزاعه من يد الغائب المستولى عليه ، وتسليمه إليه بالطريق الشرعي ، أو يقول : فأحضر محضراً شرعياً يتضمن وفاة جده المذكور، وانحصار إرثه في ولده المذكور، مؤرخ بكذا، ثابت عند الحاكم المشار إليه الحسكم المذكور.

فعند ذلك : سأل المدعى المذكور من الحاكم المشار إليه الحسكم برفع يد الغائب المذكور عن المكان المذكور أعلاه ، وتسليمه إليه بمقتضى ماثبت لديه . فاستخار الله تعالى وحكم برفع يد الغائب المذكور أعلاه عن المكان أعلاه وتسليمه إلى المدعى المذكور حكما شرعياً إلى آخره.

\* و إن كانت الدعوى فى ذلك على حاضر : فالصورة بحالها ، غير أن الدعوى تكون على الحاضر ، والجواب منه ، والحسكم عليه . وفى الصورة الأولى : يبقى الحاكم الحجة للغائب . وفى الصورة الثانية : يعذر إليه . فإذا ثبت إعذاره عنده حكم عليه ، وأمره بتسليم المدعى به للمدعى . ويكمل على نحو ما سبق .

\* صورة دعوى بتمليك غراس في أرض موقوفة مستأجرة لجهة الوقف: حضر إلى مجلس الحكم العزيز المالكي : فلان مباشر الوقف الفلاني ، أو الناظر الشرعي في الوقف الفلاني . وأحضر معه فلانا . وادعى عليه لدى الحاكم المشار إليه : أنه استأجر جميع القطعة الأرض الفلانية الوقف الجارى على مصالح المدرسة الفلانية ، حسما يشهد بذلك كتاب الوقف المتقدم على تاريخه . الثابت مضمونه شرعاً \_ و يحددها \_ إجارة شرعية لازمة للزراعة والغراس والانتفاع بالمأجور بالمعروف مدة كذا بأجرة معاومة ، حسما يشهد بذلك كتاب الإجارة المؤرخ بكذا ، وأنه غرس في القطعة المذكورة من الأشجار كذا \_ ويذكر عدتها ونوعها ... وأن مدة هذه الإجارة انقضت ، وطلب تملك الغراس المذكور لجية الوقف المذكور من ريعه بقيمته مقاوعاً بعد إسقاط قيمة قلعه ، وتسوية الأرض من قيمة ذلك ، لظهور المصلحة في ذلك ، لجهة الوقف المذكور ، وسأل سؤاله عن ذلك . فسئل . فأجاب بصحة الاستئحار وانقضاء المدة و بالغراس المذكور . وعين قيمة الغراس المذكور . فلم يصدقه المدعى على ذلك . فخضرت بينة شرعية عادلة ممن له علم وخبرة بتقويم الغراس والأعشاب ، شهدت عند الحاكم المشار إليه : أن قيمة الغراس المذكور مقاوعا ، بعد إسقاط قيمة القلع وتسوية الأرض : كذا وكذا درهما ، وأن إبقاء الغراس المذكور بالقيمة المذكورة مصلحة للوقف . وثبت ذلك عنده الثبوت الشرعى . فعند ذلك : سأل المدعى المذكور من الحاكم المشار إليه إزام المدى عليه المذكور برفع يده عن الأرض المذكورة ، وعن الغراس المعين أعلاه ، والحكم ببقاء الغراس لجمة الوقف المشار إليه . فاستخار الله كثيراً . واتخذه هادياً ونصيراً . وألزم المدى عليه المذكور برفع يده عن الأرض المذكورة ، وعن الغراس القائم بها ، وحكم ببقاء الغراس المذكور لجهة الوقف المشار إليه ، حكما شرعياً ، لموافقة ذلك مذهبه ومعتقده ، مع العلم بالخلاف . وذلك بعد أن بذل المدى المذكور القيمة المشهود بها ، المعينة أعلاه من ربع الوقف المذكور إلى المدى عليه المذكور . وأحضرها إلى مجلس الحكم العزيز المشار إليه ، وأقبضه المدى عليه المذكور - أو فقبضها المدى عليه المذكور منه - قبضا شرعياً . ولم يتأخر له من ذلك شيء ، قل ولاجل . و بعد استيغاء الشرائط الشرعية ، واعتبار ما يجب اعتباره شرعاً . و يكل على نحو ما تقدم شرحه .

# \* صورة دعوى على مشتر من صبى ، والحكم ببطلان البيع :

بإذن الوصى وحضوره ، ولم يأت بدافع غير ذلك ، ثم اعترف بعدم الدافع والمطعن لذلك ولشى ، منه . فينئذ أجاب الحاكم المشار إليه السائل إلى سؤاله ، وحكم ببطلان البيع و إبقاء المبيع على ملك الصبى البائع ، ورجوع الثمن إلى المشترى المذكور، حكما شرعياً ، تاماً معتبراً مرضياً ، مسئولاً فيه ، مستوفياً شرائطه الشرعية مع العلم بالخلاف \_ و إن كان الصبى قد قبض الثمن من المشترى وأتلفه . فيقول فى الحكم : وحكم ببطلان البيع ، ورجوع المبيع إلى ملك الصبى ، و إبقائه فى ملكه ، وعدم الرجوع بالثمن فى ماله ، لكون أن الصبى لا يضمن ما يتلفه \_ أو يقول : و بإسقاط الثمن عن الصبى ، وعدم الرجوع به فى ماله \_ حكما شرعياً ، إلى آخره . ويكل على نحو ماسبق .

\* صورة دعوى بالحسكم ببطلان البيع الواقع بغير إبجاب ولا قبول :
الصورة بحالها عند الشافعي ، فيقول : وأن البيع وقع بينهما بغير إيجاب
ولا قبول ، ولكن على سبيل المعاطاة ، بغير عقد صحيح لازم ، ويقع السؤال
من الحاكم .

فإن أجاب المدعى عليه بالاعتراف . سأل المدعى من الحاكم الحسكم ببطلان البيع المذكور ، لكونه وقع على الوجه المشروح أعلاه .

و إن أجاب بالإنكار. فتقوم البينة في وجه المدعى عليه على عين المبيع إن كان مما ينقل، ويشخص لدى الحاكم، ويثبت ذلك عنده الثبوت الشرعى. فعند ذلك : يقع السؤال من المدعى بالحسكم ببطلان البيع. فيحكم بعد الإعذار إلى المدعى المذكور. ويكمل على نحو ماتقدم شرحه.

وكذلك يكون الحكم من الشافعي ببطلان البيع من الصبي ، أو الرجل الكامل ، في سلعة بغير معاقدة شرعية ، سواء كانت خطيرة أو حقيرة . وكذلك الحكم من الشافعي في الأشياء النجسة : مثل الكلب ، والزيت النجس ، والأدهان النجسة ، والسرجين . و يسوق الكلام في كلمجلس بحسبه على نحوماتقدم

\* صورة دعوى وحكم ببطلان البيع الواقع بين المتبايعين في المسجد على مذهب الإمام أحمد :

يكتب الصدر كما تقدم \_ إلى آخر وصف المبيع \_ ثم يقول: وأنه ابتاعه منه بالمسجد الجامع \_ أو بمسجد بنى فلان \_ بحضور جماعة من المسلمين، ويقع السؤال والجواب بالاعتراف، أو الإنكار، وتقوم البينة على أن عقد البيع وقع فى المسجد الجامع . فإذا ثبت ذلك بالاعتراف أو بالبينة . يسأل المدعى من الحاكم العمل معه بمقتضى مذهب الإمام أحمد وما يراه، من عدم صحة البيع وجوازه بالمسجد، والحكم ببطلان البيع بمقتضى ذلك وثبوته لديه . فيحكم الحاكم ببطلال عقد البيع المذكور بالمسجد، ورجوع المبيع إلى ملك البائع، والثمن إلى الصادر على المبيع المذكور بالمسجد، ورجوع المبيع إلى ملك البائع، والثمن إلى المسترى ، حكما شرعيًا \_ إلى آخره \_ مع العلم بالخلاف . ويكل على نحو ما سبق .

- \* وكذلك يكون الحكم ببطلان البيع في الأعيان التابتة الموصوفة ، أو التي الموصف ، ولم تكن مرئية للمتعاقدين عند الشافعي أو المالكي .
- \* وكذلك يكون الحكم من الشافعي \_ فى أحد قوليه \_ ببطلان البيع بين أعيين أو أعمى و بصير .
- \* وكذلك يكون الحكم بصحة البيع بين أعيين ، أو أعى و بصير عند الثلاثة ، خلافا للشافعي . وقد تقدم ذكر ذلك في كتاب البيوع .
- \* وأما الملاهى: فإن ترافع الخصمان فى شىء منها إلى حننى: كتب صورة الدعوى ، كما تقدم . و يحكم الحاكم بتضمين المتلف ، و إلزام المدعى عليه بقيمة ما أتلفه منها ، أو ألواح غير مؤلفة تأليفاً يلهى .
- \* وكذلك يكتب صورة الدعوى عنده فى تصحيح البيع ، و إلزام المشترى بالثمن ، والحسكم بذلك . و إن ترافعا إلى شافعى : كتب صورة الدعوى ، ووصف المبيع ، ويقع الحسكم ببطلان البيع ، وعدم تغريم المنلف ، إلا أن يكون المبيع طبل الحجيج . فإن الإجماع على جواز بيعه وتغريم المتلف .

# \* صورة دعوى بالصلح على الإنكار عند من يراه :

حضر إلى مجلس الحمكم العزيز الحنفى، أو المالكى، فلان . وهو المتسكلم الشرعى عن مستحقى أوقاف الزاوية الفلانية ، أو المدرسة ، أو غير ذلك . وأحضر معه فلانا ، وادعى عليه لدى الحاكم المشار إليه : أن جميع الدار الكائنة بالمكان الفلاني و يحددها وقف محرم وحبس مخلد ، جارية أجوره ومنافعه على الزاوية الفلانية على الفقراء والمساكين ، المقيمين بها ، ثم على جهة متصلة . وأن فلانا المدعى عليه المذكور ، وضع يده على الدار المذكورة ، وأخر بها وأزال عينها ، وتصرف في جميع آلاتها ، تصرفا معيناً عدواناً بغير حق ، على سبيل الغصب والتعدى . وطلب عود هذه الدار إلى حالتها التي كانت عليه قبل الهدم \_ إلى غير ذلك ، مما تحررت معه الدعوى شرعاً وسأل سؤال المدعى عليه عن ذلك . فسأله الحاكم . فأجاب بعدم الاستحقاق . فطلب الحاكم من المدعى بينة تشهد له بما ادعاه . فذكر أنه ليس له بينة ، وطلب يمين المدعى عليه على ذلك . فتوقف وقال : أنا أصالحه عال رفعاً للأيمان ، ودفعاً لهذه الخصومة . وسأل الحاكم العمل بما يقتضيه الشرع عال رفعاً للأيمان ، ودفعاً لهذه الخصومة . وسأل الحاكم العمل بما يقتضيه الشرع الشريف . فأجاب إلى ذلك ورضى الخصم المدعى بذلك .

فعند ذلك : أحضر المدى عليه المذكور من الدراهم كذا وكذا ، ودفع الجملة المعينة أعلاه ، صلحاً على المدى به ، ودفعاً للخصومة . فقبل المدى منه ذلك لجهة الوقف المذكور ، لما رأى لها فى ذلك من الحظ والمصلحة . وقبض ذلك منه على هذه الصفة . وصارت هذه الجملة فى يده ، ليصرفها فى ثمن عقار يبتاعه لجهة الوقف المذكور . ووقع هذا الصلح مع إصرار المدى عليه على الإنكار إلى حين الصلح و بعده . وجرى هذا الصلح بين المتداعيين المذكورين على ذلك بين يدى الحاكم المشار إليه ، بطريقه الشرعى ، وحكم \_ أيد الله تعالى أحكامه \_ بصحة هذا الصلح ولزومه ونفوذه ، و بسقوط الدعوى بالمدى به المذكور ، و باستحقاق المدى عليه المذكور المكان المدعى به ، وما هو من حقوقه ، ومن حقوق الركوب والتعلى المذكور المكان المدعى به ، وما هو من حقوقه ، ومن حقوق الركوب والتعلى

وغير ذلك من سائر حقوقه ، مع إصرار المدعى عليه على الإنكار إلى حين الصلح و بعده ، بالمدعى به المذكور ، حكما شرعًا \_ إلى آخره \_ مع العلم بالخلاف فى ذلك . وحضر فلان الناظر على الزاوية المذكورة ، ورضى بهذا الصلح ، وأقر بصحته ولزومه . ويكمل على نحو ماسبق .

\* و إن كانت الدعوى بمال ، وصالح المدعى عليه على مال . فيقول : فالتمس يمينه على ذلك . فرأى المدعى عليه : أن يصالح عن هذه الدعوى بمال ، افتداء ليمينه ، ودفعا للخصومة ، مع اعتقاده بطلان هذه الدعوى . فدفع إليه من ماله كذا . فقبضه منه صلحاً عن هذه الدعوى . ورأى سيدنا الحاكم صحة هذا الصلح وجوازه ، ونفوذه فى حق الخصمين المتداعيين . وحكم بذلك حكما شرعاً \_ إلى آخره \_ مع علمه باختلاف العلماء رضى الله عنهم فى صحة الصلح على الإنكار . ويكمل .

# \* صورة دعوى شفعة الجوار والحكم بها:

حضر إلى مجلس الحكم العزيز الحننى فلان . وأحضر معه فلانا ، وادعى عليه : أنه اشترى في سَقَبه في تاريخ كذا جميع المكان الفلاني ، الملاصق للمكان الفلاني ، الملاصق للمكان المشفوع من جهة الشرق مثلاً و يحده .. ملكا سحيحاً شرعياً ، منقدماً على تاريخ المشفوع من جهة الشرق مثلاً و يحده .. ملكا سحيحاً شرعياً ، منقدماً على تاريخ الشراء ، مستمراً إلى حين هذه الدعوى ، وأن المكان المحدود في يد المشترى المذكور . وطالبه بتسليمه إليه بحكم الشفعة ، بحق الجوار والتلاصق لذلك في الحدود من جهة كذا . و بذل له نظير الثمن المذكور . وسأل سؤاله عن ذلك . فسأله الحاكم . فأجاب : أنه اشترى المكان المحدود في التاريخ المذكور لنفسه .. أو لأيتام فلان بإذن الحاكم فلان الدين له في ذلك ، وأمره الكريم في ثلاث عقود ، الثلث منه لفلان اليتيم ، والثلث لفلان ، والثلث لفلان ، بالثمن المعين أعلاه . بعد أن ثبت عند الحاكم المسمى أعلاه أن قيمة المثل له كذا ، وأحضر المدعى عليه الكتب الثلاثة . وثبت مضمون كل منهن على الحكم المشروح أعلاه ، لدى الحاكم المشار إليه وثبت مضمون كل منهن على الحكم المشروح أعلاه ، لدى الحاكم المشار إليه وثبت مضمون كل منهن على الحكم المشروح أعلاه ، لدى الحاكم المشار إليه وثبت مضمون كل منهن على الحكم المشروح أعلاه ، لدى الحاكم المشار إليه وثبت مضمون كل منهن على الحكم المشروح أعلاه ، لدى الحاكم المشار إليه

الثبوت الشرعى . وحكم بما ثبت عنده من ذلك . ثم طلب المدعى من الحاكم الحسلم له بالشفعة المذكورة . فعرض عليه العمين الشرعية المتوجهة عليه شرعا .

فأجاب إليها و بذلها . فحلفه الحاكم في مجلس حكمه اليمين الشرعية المستوفاة أنه حين علم بشراء المكان المذكور ، سارع لطلب الشفعة الواجبة له بحكم الجوار والتلاصق لملكه المذكور ، وأشهد عليه بالطلب عند ذلك ، ولم يؤخر الطلب ، ولا صدر منه ما يبطل حقه من الشفعة بقول ولا فعل ، وأنه يستحق أخذ المكان المذكور بالشفعة . فحلف كما أحلف بالتماسه لذلك .

فمند ذلك: أجابه إلى ماسأل، وحكم له بالشفعة المذكورة. والتزم المشترى فلان بتسليم المكان المذكور إليه، وأذن له فى قبض نظير الثمن المذكور من الشفيع المبتاع لهم ، حكما شرعياً \_ إلى آخره \_ مع العلم بالخلاف، ثم بعد ذلك ولزومه شرعا، سلم المشترى المذكور إلى الشفيع المذكور، جميع المكان المذكور، فتسلمه منه، ولم يبق المبتاع لهم فى ذلك حق ، ولا بقية من حق، ولا ملك ولاشبهة ملك، ولا حصة ولا نصيب، وقبض المتكلم للأيتام نظير الثمن المذكور، بقدر حصصهم المختصة بهم من ذلك قبضاً شرعياً، وأبرأ الشفيع من ذلك براءة شرعية. ويكمل على نحو ماتقدم شرحه.

\* صورة دعوى بمكان بيد شخص ، وادعاه شخص آخر ، والحسكم بتقديم بينة صاحب اليد :

حضر إلى مجلس الحكم العزيز الشافعى فلان وفلان . وادعى المبدى بذكره على فلان المثنى بذكره : أنه يملك جميع المكان الفلانى \_و يوصف و يحدد ملكا شرعيا ، وأن يده عليه يد عدوان ، وأن له بينة شرعية تشهد بذلك ، وطالبه برفع يده عن المكان المذكور ، وتسليمه إليه . وسأل سؤاله عن ذلك . فسأله الحاكم . فأجاب المدعى عليه المذكور : أن ذلك ملكه ، وأن يده عليه يد حق غير عدوان . فأقام كل منهما بينة أن المكان له . وقبلها الحاكم المشار إليه ، لما رأى معه قبولها

شرعاً ، ثم بعد ذلك : سأل صاحب اليد الحاكم المشار إليه : أن يحكم له بالمكان المذكور ، المنطق البينة الشرعية مع اليد ، واستقرار ملكه على المكان المذكور ، دون المدعى بحكم إقامة البينة ، وحصول ثبوت اليد على ذلك . فأعذر لغريمه المذكور ، بعد أن حلف المدعى المذكور : أنه مستحق لذلك ، وأن من شهد له به صادق في شهادته . فاعترف المعذر إليه بعدم الدافع والمطعن لذلك و بشيء منه الاعتراف الشرعى ، وثبت اعترافه بذلك ، وجريان حلف الحالف المذكور على ذلك لديه الثبوت الشرعى .

فعند ذلك : أجاب السائل إلى سؤاله ، وأشهد على نفسه الكريمة بثبوت ذلك عنده ، والحكم بموجبه ، ومن موجبه : تقديم بينة صاحب اليد ، و إن عارضتها بينة ملك أو وقف ، واستقرار ملك فلان على المكان المذكور ، لا نضام يده إلى بينته حكما شرعياً \_ إلى آخره \_ مع العلم بالخلاف . ويكمل على نحوما حبق يده إلى ميزة دعوى على ممتنع عن الحضور إلى مجلس متعزز متمرد :

حضر إلى مجلس الحمكم العزيز الفلانى بين يدى سيدنا فلان الدين فلان . وادعى على فلان ، المنصوب الشرعى عن فلان ، الممتنع عن الحضور إلى مجلس الحمكم العزيز ، المتعزز المتمرد ، أو المتوارى ، وسماع الدعوى عليه ، ورد الجواب عنه ، الثابت امتناعه وتعززه وتمرده ، واختفاؤه وتواريه ، لدى الحاكم المشار إليه ، الثبوت الشرعى بالبينة الشرعية ، بعد أن أنفذ إليه الحاكم المشار إليه أولا ، وأمره بالحضور فلم يحضر ، ثم تقدم إليه ثانيا مع جماعة من ذوى الشوكة . فاختنى ولم يظفروا به . فنصب عنه المنصوب المذكور ، لعلمه بقدرته على القيام بأداء مافوض إليه من سماع الدعوى على فلان المتمرد المذكور ، ورد الجواب عنه على الوجه الشرعى . ادعى المدعى المذكور على المنصوب المذكور : أنه يستحق فى ذمة فلان المتمرد المذكور كذا وكذا . وسأل سؤال المنصوب عن ذلك . فسئل فأجاب بقوله : يُثبت مايدعيه . فأحضر المدعى المذكور كل واحد من فلان وفلان وقلان

وفلان . فأقاموا شهادتهم لدى الحاكم المشار إليه بذلك ، في وجه المنصوب المذكور. وقبلهم الحاكم المشار إليه القبول الشرعي. ثم طلب المدعى المذكور من الحاكم المشار إليه الحكم له بذلك ، والتمس المنصوب يمين المدعى المذكور على استحقاق ذلك في ذمة المتمرد المذكور ، وعلى عدم المسقط لذلك ولشيء منه . فحلف كما أحلف بالتماسه لذلك . وثبت جريان حلفه على ذلك لدى الحاكم المشار إليه الثبوت الشرعي . ثم أرسل الحاكم ، ونادى بصورة الحال ، وماجري في هذه القضية في محلة المدعى عليه ، و باحضاره حتى يعذر إليــه في ذلك . وأعلم أصدقاءه بما جرى عنده بسبب الدعوى المذكورة ، وأنه أوقف الأمر إلى ثلاثة أيام من تاريخه . فإن بان خلاف ماصدر من الدعوى وشهادة الشهود ، و إلاحكمت عليه . فإذا مضت الأيام الثلاثة ، واستمر المتمرد على عدم الحضور لمجلس الحكم ، ولم يصل جواب عن ذلك ، ونفذ إليه مراراً بعد ذلك ، وثبت بذلك تمرده ، واختفاؤه وتعززه عن الحضور لمجلس الحكم العزيز، بسبب الدعوى المذكورة. وسأل المدعى المذكور الحاكم المثار إليه الحكم له بذلك ، أعذر إلى المنصوب المذكور . فإذا اعترف بعدم الدافع والمطعن ولشيء منه . أجاب السائل إلى سؤاله ، وحكم بموجبه حكمًا شرعياً ، تاماً معتبراً مرضياً ، مسئولاً فيه مستوفياً شرائطه الشرعية . واعتبار ما يجب اعتباره شرعاً ، من تشخيص المدعى المذكور ، التشخيص الشرعي ، ومعرفة المتعزز المذكور ، المعرفة الشرعية . ويكمل على نحو ماسبق .

\* و إن شاء كتب أولاً: لما قامت البينة الشرعية عند سيدنا فلان الدين الحاكم الغلانى بتعزز فلان عن الحضور لمجلس الحكم العزيز وتمرده ، بعد طلبه مراراً ، والنداء في مجلسه بذلك . وثبت ذلك لديه الثبوت الشرعى ، ادعى فلان على فلان ، المنصوب الشرعى عن فلان ، الثابت تعززه وتمرده ، وامتناعه من الحضور الثبوت الشرعى : أنه يستحق في ذمة فلان المتمرد المذكور كذا وكذا . ويكمل على نحو ماسبق من الجواب ، و إقامة البينة ، وجريان الحلف والإعذار للمنصوب

بعد الإمهال ، كما تقدم ، والحسكم بالموجب ـ إلى آخره .

## \* صورة دعوى الزوجة بجب الزوج:

حضر إلى مجلس الحكم العزيز فلان وفلانة ، وادعت فلانة المذكورة على زوجها فلان المذكور: أنه تزوج بها تزويجاً شرعياً ، بولى مرشد ، وشاهدى عدل ، وصداق معلوم ، ولم تعلم المذكورة به عيبا يثبت به لها الخيار والفسخ . والعقد على ظاهر السلامة ، وأنه سليم من العيوب . خَلِيٌّ من الجب والعُنَّة ، وأنها اطلعت الآن على أنه مجبوب ، ولم يقدر بهذا العيب على وطنها . ولا يمكنها المقام معه ، لما في ذلك من الضرر ، وأنها حين عامت بذلك : اختارت الفسخ والمفارقة على الفور ، دون التراخى . وسألت سؤاله عن ذلك فسئل . فأجاب بصحة دعواها . فعند ذلك : خيرها الحاكم بين المقام معه ، أو الفسخ . فإن اختارت المقام معه فلا كلام . و إن اختارت الفسخ ، سألت الحاكم : أن يمكنها من فسخ نكاحها من عصمة زوجها المذكور . فقال لها : مكنتك من ذلك . فتقول بعد ذلك : فسخت نكاحى من عصمة زوجه فلان بالسبب المذكور فسخاً شرعياً ، ثم تسأل

وكذلك يفعل فى الجنون والجذام والبرص . فإن اعترف بصحة دعواها ، و إلا فتقام البينة . فإذا ثبتت دعواها يقع اختيار الفسخ والحكم بموجبه ، كما تقدم شرحه . و يفرق القاضى بينهما .

الحاكم أن يحكم لها بذلك . فيجيبها إلى ذلك ، بعد أن يعذر الزوج ، ثم يقول :

حَكُماً شرعياً \_ إلى آخره \_ وفرق بينهما التفريق الشرعي .

# \* صورة دعوى بالفسخ بالعنة:

حضرت إلى مجلس الحسكم العزيز فلانة وزوجها فلان. وادعت فلانة المذكورة على زوجها المذكور: أنه تزوج بها تزويجاً شرعياً \_ إلى آخر ماتقدم \_ وأنه عِنِّين ، لاقدرة له على وطئها، ولا يمكنها المقام معه ، لما عليها فى ذلك من الضرر، وأنها حين علمت بذلك : اختارت الفسخ والمفارقة له . وسألت سؤاله عن ذلك .

فسئل. فإن أجاب بالاعتراف \_ و إلا فتقام البينة بالزوجية . وعلى إقراره بالعجز عن إصابتها ، وجماعه لها ، لكونه عنيناً لا قدرة له عليها بدعوى محررة ، وقبول الحاكم البينة \_ ثم بعد ذلك يؤجل القاضى هذا الزوج سنة شمسية اثنا عشر شهراً . كل شهر ثلاثون يوما من وقت المسألة لذلك ، ويأمرها بتمكينه من الجماع . فإذا مضت السنة المذكورة المتضمنة للفصول الأربعة . فيتبين بانقضائها عدم الجماع مع مضت السنة المذكورة المتضمنة الفصول الأربعة . فيتبين بانقضائها عدم الجماع مع مسألت الزوجة الحاكم بحضور زوجها المذكور الفراق منه ، وفسخ نكاحها من عصمته بحق عجزه عن الجماع . وصدقها على عجزه وعدم الجماع منه أنه ، وفسخ نكاحها من فسند ذلك نخيرها الحاكم بين المقام معه على ما هو عليه لحق الزوجية القائمة وينها و بين الفرقة بينه و بينها . فإن اختارت التفريق فسخ الحاكم عقد الزواج ورفعه ، وأبانها منه ، وقطع عصمة الزوجية بينهما قطعا حرمت به عليه ، فلا تحل له الا برجوع حكم الزوجية الشرعية \_ إلى آخره .

\* و إن ادعى الإصابة في مدة الناجيل ، وأنكرت . فيقول : ثم بعد مضى المدة المذكورة ، سألت الزوجة المذكورة الحاكم بحضور زوجها المذكور الفراق منه ، وفسخ نكاحها من عصمته بحق عجزه عن الجاع . فادعى الزوج إصابة زوجته المذكورة ، وأنكرت . فأمر الحاكم نسوة عفيفات صالحات ، مسلمات حرائر ، أجنبيات من أولات الخبرة بالبكارة . فنظرن أكمل نظر ، ثم شهدن أن بكارتها الأصلية غير مصابة . و يثبت ذلك و يكمل الفسخ ، كما تقدم . و إن حلفت المرأة مع شهادة النسوة ، كان أحسن وأحوط للخروج من الخلاف على قول من قال : إن البكارة تعود . فيقول : وحلفها الحاكم احتياطا على نفي الإصابة وعدم الجاع . وحينئذ : حصل الفسخ ، و إن طلب الزوج تحليفها من غير بينة . فيقول بعد تمام الدعوى والجواب ، ومضى مدة التأجيل وطلبها للفراق : فالتمس الزوج يمينها على عدم الإصابة ، فحلفت بالله الفطيم يميناً شرعياً ، جامعة لمعانى الحلف شرعاً يمينها على عدم الإصابة ، فحلفت بالله الفطيم يميناً شرعياً ، جامعة لمعانى الحلف شرعاً

أنها على البكارة ، وأن هذا الزوج ما أصابها ولا وطئها. وهو على العنة إلى الآن. ويتبت عند الحاكم بذلك مجزه عن الإصابة . ويكمل على نحو ماتقدم شرحه .

\* و إن كانت ثيبا : فيكتب صدر الدعوى كما تقدم إلى قوله ــ الفصول الأربعة ــ فادعت الزوجة بقاءه على العجز عن الإصابة . فاعترف الزوج بذلك . و إن ادعى الإصابة وأنكرت حلفها ، كما تقدم . و يذكر الفسخ على نحو ماسبق .

\* صورة دعوى الزوج أن بالزوجة جنونا أو جذاما أو رتقا أو قرناً: حضر إلى مجلس الحسكم العزيز الفلاني فلان وفلانة ، واعترفا أنهما زوجان متنا کان بولی مرشد ، وشاهدی عدل ، وصداق معلوم ، وأن الزوج تزوج بزوجته المذكورة على أنها سليمة من العيوب ، خلية من القرَن أو الرتَق ، أو الجنون ، أو الجذام أو البرص ، وأنه علم قبل وطئها أن بها كذا وكذا . ولا يمكنه المقام معها، ولا تتأتى المقاصد الأصلية من النكاح والعشرة بذلك ، وأنه لما علم بهذا العيب أمسك نفسه عنها . وطلب الفسخ والفراق على الفور دون التراخي ، و يختار ذلك . وسأل سؤالها عن ذلك . فسئلت . فأجابت بالإنكار . فأقام الزوج جماعة من الشهود العدول. وهم فلان وفلان وفلان. فشهدوا في وجه المرأة : أنه تزوج بها على وجه الخلو من العيوب المذكورة ، وأنها مجنونة ، أو مجذومة ، أو برصاء أو غير ذلك . و إن كان العيب مما تحت الإزار مما لايطلع عليه الرجال غالبا ــ كالرتق والقرن \_ فيكشفها النساء اللآبي يثبت بهن ذلك . فإن شهدن بذلك وقبلهن الحاكم ، وحكم بصحة ما ادعاء . فيقول : ثم إن الزوج اختار الفسخ . وطلب الفرقة . وصرح بذلك . وكان قبل الدخول بزوجته المذكورة و إصابتها ، ثم سأل الحاكم الإشهاد على نفسه بثبوت ذلك والحسكم بموجبه . فأجابه إلى سؤاله . وحكم بذلك و برفع النكاح الذي كان بينهما ، و بقطع العصمة بينهما ، حكماً شرعياً ـ إلى آخره \_ ويكمل على نحو ماسبق .

\* صورة دعوى في متزوجة عتقت زوجها عبد:

حضر إلى مجلس الحميم العزيز الفلانى فلان بن عبد الله مملوك فلان ، وفلانة بنت عبد الله عتيقة فلان ، وادعت الزوجة المذكورة على زوجها المذكور أنه تزوج بها ، وهى رقيقة ، وهو رقيق ، بنكاح صحيح شرعى ، بولى مرشد وشاهدى عدل ، على الوجه الشرعى بإذن سيده المذكور ، بصداق معلوم عندها ، وأنها عتقت ، وهو رقيق الآن . وتختار فسخ نكاحها من عصمته ، وعدم المقام معه . وتسأل سؤاله عن ذلك . فكلفها التبوت لذلك . فاثبتت الترويج والإعتاق ، وبقاء الزوج على الرق لدى الحاكم المشار إليه الثبوت الشرعى بالبينة الشرعية فى وجه الزوج المذكور ، بعد تشخيصهما عنده التشخيص الشرعى . وحينئذ سأات الزوجة من الحاكم فسخ نكاحها من زوجها المذكور بهذا المقتضى . فخيرها بين البقاء والفسخ . فاختارت الفسخ والفرقة . وصرحت بذلك . فأنفذ الحاكم منها البقاء والفسخ . فأوقع الفرقة بينهما ، وصارت الزوجة المذكورة مفارقة عنه ، بائنة عن نكاحه ، لاتحل له إلا بعقد جديد بشروطه الشرعية . وحكم \_ أيد الله \_ أحكامه بموجب ذلك حكماً شرعياً \_ إلى آخره ... و يكمل على نحو ما تقدم شرحه . أحكامه بموجب ذلك حكماً شرعياً ... إلى آخره ... و يكمل على نحو ما تقدم شرحه .

يكتب على ظهر الصداق ، و إن كان قد كتب محضر ، فيكتب على ظهره . لما قامت البينة الشرعية عند سيدنا فلان الدين الحاكم الفلاني بجريان عقد النكاح بين فلان وفلانة المذكوين باطنه ، بشهادة فلان وفلان ، وقبلهما الحاكم المشار إليه القبول الشرعي ، و بشهادة فلان وفلان الواضعين خطوطهم آخر المحضر المسطر باطنه : أنهما أخوان من الرضاع ـ أو أن يينهما رضاعا ـ شرعيا محرما قبل الحولين من امرأة حية بلغت تسع سنين أو أكثر بخمس رضعات متفرقات الحولين من امرأة حية بلغت تسع سنين أو أكثر بخمس رضعات متفرقات كاملات من غير قطع ولا تبعيض ، ووجود السبب المقتضى للرضاع المحرم للنكاح الشرعي ، وتشخيص الزوجين المذكورين عنده التشخيص الشرعي ، واستنطاقهما بالمجلس المشار إليه . فاعترفا بذلك ، وأن ذلك ظهر لهما الآن ، وثبت ذلك جميعه لدى

الحاكم المشار إليه ، النبوت الشرعى ، على الوجه الشرعى ، فسخ نكاحهما ، وفرق بينهما التفريق الشرعى ، وحرم الجمع بينهما بالرضاع المذكور ، كما يحرم بالنسب . وتارة لايمترف الزوجان بذلك ، فيثبت بشهادة رجلين ، أو رجل وامرأتين ، أو بأربع نسوة ، ولا يثبت الإقرار به إلا برجلين . وقد تقدم ذكر ذلك في باب القضاء . ولا تقبل الشهادة به مطلقاً أن بينهما رضاع ، أو حرمة عند الأكثر ، بل يشترط التفصيل وذكر الشروط . ولا يكفى في الأداء حكاية القرائن بلا تعرض لوصول اللبن إلى الجوف ، ولا الرضاع المحرم ، وإن حصل الوطء مع الجهل . والحالة هذه ، وجب لها مهر المثل .

\* صورة دعوى في إبطال بيع الوصى بغير غبطة ولا مصلحة و بتفريطه :
حضر إلى مجلس الحكم العزيز الفلاني فلان ، المنصوب الشرعي عن فلان
الحجور عليه بحجر الشرع الشريف \_ أو فلان الثابت رشده وفك الحجر عنه
و إطلاق تصرفاته الشرعية \_ من مجلس الحكم العزيز الفلاني ، وفلان . وادعى
المبدى بذكره على المثنى بذكره : أن من الجارى في ملكة وتصرفه واختصاصه
جميع المكان الفلاني \_ ويوصف و يحدد \_ انتقل ذلك إليه بالإرث الشرعي من
والده فلان المذكور ، وأن المدعى عليه واضع اليد على المكان المذكور بغير طريق
شرعى ، وطالبه برفع يده عنه وتسليمه إليه . وسأل سؤاله عن ذلك . فسئل .
فأجاب بصحة الدعوى في وضع اليد ، بمقتضى أنه ابتاع ذلك من فلان الفلاني
الوصى على فلان المذكور من جهة والده المذكور ، بمقنضى وصية شرعية ثابتة
بالشرع الشريف من قبل تاريخه بثمن مبلغه كذا . وتسلم المبتاع من بائمه المذكور
بالشرع الشريف من قبل تاريخه بثمن مبلغه كذا . وتسلم المبتاع من بائمه المذكور
باطرع الشريف من قبل تاريخه بثمن مبلغه كذا . وتسلم المبتاع من بائمه المذكور
باطرع المكان المذكور من غير احتياط ، ولا غبطة . وكان مقصراً مفرطاً فيه . و باعه
بعدون ثمن مثله . وأن البيع بينهما في ذلك كان فاسداً لما حصل فيه من الشروط
الفاسدة المخالفة للبيع على المحجور عليه .

فإن كانت الدعوى عند حنبلي . فيقول ، مع ذلك : وأنه غبن في ثمنه غبنـــًا فاحشاً، وقيمته يوم تاريخه أكثر مما باعه به ، وأن له بينة شرعية تشهد بذلك . ثم أحضر كل واحد من فلان وفلان وفلان . وأقاموا شهادتهم بذلك لدى الحاكم المشار إليه . وقبلهم القبول الشرعى . فإن كان البيع من وكيل قد خالف أمر موكله . فيقول في الجواب من المدعى : إنه كان وكل فلانا في بيع المكان المذكور بثمن مثله . على وجه النظر والاحتياط ، ممن يرغب في ابتياعه منه لفلان بعينه ، أو مطلقاً ، بكذا وكذا . وأن الوكيل المذكر ر خالف أمره ، و باعه بدون ثمن مثله ، وهو غبن فاحش ، أو كانت قيمته يوم العقد كذا وكذا ، وقد باعه بكذا ، وسلم المكان المذكور إلى المشترى ، وليس له ذلك شرعاً ، لكونه مخالفاً لأمره ، مقصراً فيما تولى عقده ، وأن المدعى عليه المذكور لم يملك المكان المذكور ، وهو باق على ملك الموكل . ويلزمه رد إليه ، ورفع يدد عنه ، لماحصل من المخالفة المشروحة أعلاه . وأن بيعه باطل بمقتضى ذلك ، وأحضر بينة شرعية شهدت لدى الحاكم المثار إليه بذلك، و بالتوكيل على الصفة المشروحة أعلاه . قبلها الحاكم المشار إليه ، لما رأى معه قبولها شرعاً . وعند ذلك : سمأل الدعى المذكور من الحاكم المشار إليه : إلزام المشترى المذكور برفع يدد عن المكان المذكور ، وتسليمه له. فأعذر إليه بذلك . فاعترف بعدم الدافع والمطعرف لذلك ، ولشيء منه الاعتراف الشرعي . وثبت ذلك لدى الحماكم المشار إليه بالبينة الشرعية ، الثبوت الشرعى . وحينتذ : أمره الحاكم المشار إليه برفع يده عن المكان المذكور ، وتسليمه لمستحقه شرعاً . فسلمه إياد . فتسلمه منه تسلما شرعيا بالتخلية الشرعية . ويكمل ، و إن أذن الموكل للوكيل في الدعوى . فيدعى ؛ لأنه هو المباشر للبيع . وذلك أحسن ، وكذلك يفعل في بيع أمين الحسكم على اليتيم بدون ثمن المثل. وقد تقدم شرحه . \* صورة دعوى بحوالة على شخص بدين . وأنكر الحوالة . وطالب المحيل بالدين الأصلى :

حضر إلى مجلس الحسم العزيز الفلانى فلان وفلان . فادعى الأول منهما على الثانى : أن له فى ذمته بحق شرعى كذا وكذا . وطالبه بذلك . وسأل سؤاله عن ذلك . فسئل . فأجاب بصحة دعواه ، وأنه أحاله بذلك على شخص يسعى فلانا ، حوالة شرعية ، بالإيجاب والقبول ، والرضى المعتبر من كل منهما ، محكم أن للمبدى بذكره فى ذمة فلان المذكور دينا شرعيا ، موافقا لذلك فى القدر والجنس والصفة والحلول . أو التأجيل . فسأل الحاكم المحتال المذكور ، وهو المدعى المذكور ، فو المدعى المذكور ، غرج المدعى عليه الحيل المذكور ، ثم عاد و بصحبته شاهدان عدلان ، هما فلان وفلان . فشهدا بصدور الحوالة المذكورة على الحال عليه ، وبالرضى بالحوالة المذكورة . وقبلهما الحاكم المشار إليه القبول الشرعى . وثبت ذلك . عنده ثبوتاً شرعياً ، ثم سأل المدعى عليه ، وهو الحيل المذكور ، الحاكم ذلك . عنده ثبوتاً شرعياً ، ثم سأل المدعى عليه ، وهو الحيل المذكور ، الحاكم المشار إليه الإشهاد على نفسه بثبوت ذلك عنده ، والحسكم بموجبه . فأجاب إلى ذلك وحكم بموجبه ، ومن موجبه : رفع الطلب عن المدعى عليه ، و إلزام الحال عليه المذكور بحكم صدور الحوالة المذكورة على الوجه الشرعى ، حكماً شرعياً \_ إلى الخوه و يكمل على نحو ماسبق .

على شخص ضمن شخصاً فى دين فى ذمته لشخص ، وأنكر
 الضان :

حضر إلى مجلس الحكم العزيز الفلانى فلان وفلان . وادعى الأول منهما على الثانى : أنه ضمن له فلان الفلانى بماكان له فى ذمته من الدين الشرعى ، وهو كذا وكذا ، ضمانا شرعياً فى الذمة بإذنه له فى ذلك ، وأقر أنه ملى ، بما ضمنه ، قادر عليه ، عارف بمعنى الضمان ولزومه شرعاً ، و بالمضمون له . وطالبه بالمبلغ المضمون له . وطالبه بالمبلغ المضمون المذكور . وسأل سؤاله عن ذلك . فسئل . فأجاب بالإنكار . فأقام المدعى

المذكور بينة شرعية بالدين والضان والإذن ، و إقرار الضامن بالمعرفة بالمضمون له فيه ، و بمعنى الضان . وثبت ذلك عند الحاكم المشار إليه الثبوت الشرعى ، وعند ذلك سأل المدعى المذكور إلزام المدعى عليه المذكور له بالقدر المضمون فيه . فأجابه إلى سؤاله . وألزم الضامن المذكور بذلك إلزاماً شرعياً . و يكمل على نحو ما سبق في صور الحوالة .

# \* صورة دعوى في قضاء الحاكم بعلمه :

حضر إلى مجلس الحسكم الموزيز الفلاني فلان وفلان . وادعى الأول منهما على الثاني بكذا وكذا . وسأل سؤاله عن ذلك . فسئل . فأجاب بالإنسكار ، ثم زعم المدعى : أن الحاكم المشار إليه يشهد له بذلك . وكان الحاكم ذاكراً لهذه الواقعة ، ولصحة ماادعاه . فأل الحاكم أن يحكم له على المدعى عليه بعلمه فى ذلك . فقال الحاكم المدعى عليه : لى علم ومعرفة بما يدعيه عليك من الدين ، وهو كذا ، أفسيته أو أبرأك ، أو سقط ذلك عن ذمتك بطريق شرعى ؟ فإن أقمت على ذلك بينة ، و إلا قضيت عليك بعلمى . فما أقام لى ذلك بينة ، ولا اعترف المدعى بقبص فأل المدعى المذكور الحاكم المنار إليه : أن يحكم له على المدعى عليه بعلمه فى ذلك . فأجاب سؤاله ، ورأى فى مذهبه ، وماأدى إليه اجتهاده : جواز الحسكم ، وتنفيذ القضاء بعلمه . وكان فقيها عالماً بأدلة الشرع وعلل المسائل . فحكم على المدعى عليه المدعى المذكور بعلمه . وقضى عليه بالمبلغ المدعى به ، وهو كذا وكذا ، وكونه ثابتاً فى ذمته . وأزمه الحروج من عهدته ، وأشهد على نفسه الكريمة بذلك من حضر مجلس حكمه وقضائه ، وهو نافذ القضاء والحسكم ماضيهما . ويكتب التاريخ والحسبلة مخطه . انتهى والله أعلم .

# كتابالعتق

# وما يتعلق به من الأحكام

الأصل فى المتق : قوله تعالى ( ٣٣ : ٣٣ و إذ تقول للذى أنعم الله عليه وأنعمت عليه) بالمتق . وأنعمت عليه) بالمتق . وقوله تمالى ( فتحرير رقبة ) فى مواضع من القرآن .

وروى واثلة بن بن الأسقع قال « أتيت النبي صلى الله عليه وسلم فى صاحب لنا أوجب النار بالقتل . فقال : أعتقوا عنه رقبة ، يعتق الله بكل عضو منها عضوا منه من النار » وقال صلى الله عليه وسلم « الولاء لمن أعتق » .

وأجمعت الأمة على سحة العتق ، وحصول القربة إلى الله تعالى مه .

ولا يصح الاعتماق إلا من المكلف المطلق ، سواء كان كافراً أو مسلماً . ولا يصح من الصبى والمجنون ، والمحجور عليمه بالسفة . ويصح تعليقه بالصفات وإضافته إلى جزء شائع ومعين .

وصر يح لفظه : بالتحرير والإعتاق . فإذا قال : «أعتقتك ، أو أنت عتيق ، أو معتق ، أو حررتك ، أو أنت حر ، أو محرر » عتق و إن لم ينو . وفي « فك الرقبة » وجهان . أظهرها : أنه صر يح أيضاً . والكنايات : «كقوله . لاملك لى عليك ، أو لايد ، أو لاسلطان ، أو لاسبيل ، أو لاخدمة » إن نوى الإعتاق بها عتق . وكذا لو قال لأمته « أنت سائبة » أو قال لعبده « أنت مولاى » ولو قال لعبده « أنت حر » ولأمته « أنت حرة » حصل العتق بلا نية . ولو أخطأ في التذكير والتأنيث . ولو قال لعبده « جعلت عتقك إليك ، أو خيرتك » ونوى تفويض العتق إليه ، فأعتق نفسه في المجلس : عتق ، ولو قال « أعتقتك على ألف ، أو أنت حر على ألف » فقبل . أو قال له عبده « أعتقني على ألف » فقبل . أو قال له عبده « أعتقني على ألف »

فأجابه ، عتق فى الحال . ولزمه الألف ، ولو قال لعبده «بعتك مهسك منك كدا » فقال « اشتريت » صح البيع وعتق فى الحال . وعليه ما التزم . و يكون للسيد الولاء عليه .

ولو أعتق جارية حاملا عتق الحل أيضاً ، ولو استثنى فقال « أعتقتك دون الحل » لم يصح الاستثناء . ولو أعتق الحمل عتق دون الأم . ولو كانت الجارية لواحد ، والحل لآخر .

و إن كان بين شريكين عبد . فأعتقه أحدها ، أو أعتق نصيبه : عتق نصيبه إن كان معسراً ، و بقى نصيب الشريك رقيقاً . و إن كان موسراً سرى العتق . وعليه قيمة ذلك النصيب .

واستيلاد أحد الشريكين الجارية ، وهو موسر . فعليه قيمة نصيب الشريك . وللشريك أيضاً حصته من مهر المثل . وتدبير أحد الشريكين لا يسرى إلى نصيب الآخر .

ومن ملك ـ وهو من أهل التبرع ـ أحد أصوله و إن علا ، أو أحد فروعه و إن سفل ، عتق عليه ، سواء ملسكه بشراء أو اتهاب ، أو إرث ، أو غير ذلك . ولا يشترى للطفل قريبه . ولو وهب منه ، أو أوصى له به . فإن كان كسو با ، فللولى أن يقبله و يعتق . و ينفق على نفسه من كسبه . و إن كان الصبى معسراً فللولى القبول أيضاً . و يعتق ، و تكون نفقته في بيت المال .

و إن كان الصبى موسراً : لم يقبل الولى الهبة ولا الوصية ، ثم يعتق على الصبى . و إن دخل فى ملك شخص فى مرض موته من يعتق عليه ، فإن كان قد ملكه بإرث أو هبة ، أو وصية له به : عتق عليه . و يعتبر عتقه من الثلث . و إن كان على الشخص ديون ، فاشترى قريبه صح .

# الخلاف المذكور في مسائل الباب

اتفق الأئمة على أن العتق من أعظم القربات المندوب إليها . فلو عتق شقصاً له في مماوك مشترك ، وكان موسراً ، قال مالك والشافعي وأحمد : يعتق عليه

جميعه ، ويضمن حصة شريكه ، وإنكان معسراً عتق نصيبه فقط . وقال أبو حنيفة : تعتق نصيبه ، أو يستسعى أبو حنيفة : تعتق نصيبه ، أو يستسعى العبد ، أو يضمن لشريكه المعتق إن كان موسراً . فإن كان معسراً : فله الخيار بين العتق والسعاية ، وليس له التضمين .

ولوكان عبد بين ثلاثة . لواحد نصفه . وللآخر ثلثه ، وللآخر سدسه ، فأعتق صاحب النصف والسدس ملكهما معاً فى زمان واحد ، أو وكلّا وكيلا فأعتق ملكهما . قال مالك فى المشهور عنه : يعتق كله ، وعليهما قيمة الشقص الباقى بينهما على قدر حصتهما من العبد . ويكون لكل واحد منهما من ولائه مثل ذلك . وقال أبو حنيفة ، والشافعى وأحمد : عليهما قيمة حصة شريكهما بينهما بالسوية ، على كل واحد نصف قيمة حصة شريكه . وعن مالك رواية مثل ذلك .

#### فص\_ل

لو أعتق عبده فى مرضه ، ولا مال له ، ولم تجز جميع الورثة العتق . قال أبو حنيفة : يعتق من كل واحد ثلثه ، و يستسعى فى الباقى . وقال مالك والشافعى وأحمد : يعتق الثلث بالقرعة .

ولو أعتق عبداً من عبيده لا بعينه ، قال أبو حنيفة والشافعي : يخرج أيهما شاء . وقال مالك وأحمد : يخرج أحدهم بالقرعة .

ولو أعتق عبداً فى مرض موته ، ولا مال له غيره ، وعليه دين يستغرقه . قال أبو حنيفة : يستسمى العبد فى قيمته . فإذا أداها صار حراً . وقال مالك والشافعى وأحمد : لا ينفذ العتق .

ولو قال لعبده ـ الذى هو أكبر منه سناً ـ هذا ابنى . قال أبو حنيفة :
يعتق . ولا يثبت نسبه . وقال مالك والشافعي وأحمد : لايعتق بذلك . ولو قال خلك لمن هو أصغر سناً لا يعتق أيضاً . إلا فى قول للشافعى . صححه بعض أصحابه . والحتار إن قصد إكرامه لم يعتق .

ولو قال : إنه لله ، ونوى به العتق . قال أبو حنيفة : لا يعتق ، وقال مالك والشافعي وأحمد : يعتق .

ومن ملك أبويه أو أولاده ، أو أجداده ، أو جداته ، قربوا أو بعدوا : فبنفس الملك يعتقون عليه عند مالك . وكذلك عنده إذا ملك إخوته أو أخواته من قبل الأم أو الأب . وقال أبو حنيفة : يعتق هؤلاء عليه ، وكل ذى رحم محرم عليه من جهة النسب ، ولو كانت امرأة : لم يجز له تزوجها . وقال الشافعى : من ملك أصله من جهة الأب أو الأم ، أو فرعه و إن سفل ، ذكراً كان أو أنثى : عتق عليه ، سواء اتفق الولد والوالد أو اختلف ، وسواء ملكه قهراً بالإرث أو اختياراً ، كالشراء والهبة . وقال داود : لاعتق بقرابة . ولا يلزمه إعتاق من ذكر . انتهى .

فرع: شخص عتق عليه رقيق ولا ولاء له، وصورته: ما إذا شهد بحرية \_\_\_\_\_\_ عبد، ثم اشتراه. فإنه يعتق عليه، ولا ولاء له ولا للبائع .

المصطلح : وهو يشتمل على صورحكمية وأهلية ولها عمد :

ذكر المعتق ونسبه ، وذكر العبد وصفته وحليته ، وأنه أعتقه لله من غير عوض ، وأنه لا سبيل له عليه بعد عتقه إلا سبيل الولاء الشرعى ، وذكر إقرار العبد له بسابق الرق والعبودية إلى حين العتق . ووقوع ذلك في حال صحة العقل والبدن ، وجواز الأمر ، ومعرفة الشهود بهما ، والتاريخ .

لطيفة : نذكرها على سبيل البركة .

قال الأصمعى : سمعت شبيباً يقول : كنا فى طريق مكة . فجاء أعرابى فى يوم صائف شديد الحر ، ومعه جارية سودا، وصيفة . فقال : أفيكم كاتب ؟ فقلنا : نعم . وحضر غداؤنا ، فقلنا له : أصب من طعامنا . فقال : إنى صائم .

فقلنا : أفى هذا الحر الشديد ، وجفاء البادية تصوم ؟ فقال : إن الدنيا كانت ولم أكن فيها . وتكون ولا أكون فيها ، وإنما لى منها أيام قلائل ، وما أحب أن أعين أيامى ، ثم نبذ إلينا الصحيفة . وقال : اكتب ولا تزدّ على ما أقول لك حرفًا : هذا ما أعتق عبد الله بن عقيل الكلابى جارية سوداء ، يقال لها : لؤلؤة ، لابتغاء وجه الله تعالى ، وجواز المقبة العظمى ، وأنه لا سبيل لى عليها إلا الولاء . وللنة لله الواحد القهار . قال الأصمى : فحدثت بهذا الرشيد ، فأمر أن يشترى له ألف نسمة و يعتقون ، و يكتب لهم هذا الكتاب .

وأما الصور، فمنها:

\* صورة أهلية : أعتق فلان ، أو أشهد على نفسه فلان : أنه أعتق مماوكه فلانًا \_ و يذكر جنسه وصفته ، وحليته \_ المسلم الدين البالغ ، المعترف لسيده الملذكور بالرق والعبودية إلى حين هذا العتق ، وهو معروف لشهوده ، عتقاً صحيحاً شرعياً ، عرراً منجزاً مرضياً ، ابتغاه وجه الله الكريم ، وطلباً لثوابه الجسيم \_ أو وطلباً لما عنده من الزلني والنعيم المقيم \_ صار به فلان العتيق المذكور حراً من أحرار المسلمين ، له مالهم وعليه ماعليهم ، لاسبيل لأحد عليه بوجه رق ولا عبودية إلا سبيل الولاء الشرعى . فإنه لمعتقه المذكور ، ولمن يستحقه من بعده شرعاً . إلا سبيل الولاء الشرعى . فإنه لمعتقه المذكور ، ولمن يستحقه من بعده شرعاً . الصلة والتسليم « من أعتق نسمة مؤمنة ، أعتق الله تعالى بكل عضو منها عضواً منه من النار ، حتى الفرج بالفرج » صار بذلك فلان العتيق المذكور حراً من أحرار المسلمين . وخرج بهذا العتق من ضيق العبودية إلى سعة الحرية . من أحرار المسلمين . وخرج بهذا العتق من ربقة الرق إلى سعة الحرية . أو يقول : خرج المعتق المذكور بهذا العتق من ربقة الرق إلى سعة الحرية . أو يقول : وأشهد كل منهما عليه بذلك في حال الصحة والسلامة ، والطواعية والاختيار . وجواز الأمر شرعاً في تاريخ كذا .

\* وكذلك يكتب في عتق الجارية . فيقول : أعتق فلان جاريته فلانة ... ويذكر جنسها ونوعها وصفتها وحليتها ... المدعوة فلانة . المسلمة الدين البالغ ، البحر أو الثيب ، المعترفة لمعتقها المذكور بالرق والعبودية إلى حين صدور هذا العتق ، عتقاً صحيحاً شرعياً ... إلى آخره . ويكمل على نحو ما سبق .

\* صورة عتق بلفظ التحرير.

حرر فلان رقبة عبده فلان المسلم الدين ، البالغ المعترف لمحرره المذكور بالرق والعبودية إلى حين صدور هـذا التحرير، تحريراً صحيحاً شرعياً ــ إلى آخره ، ويكمل على نحو ما تقدم شرحه .

\* صورة أخرى بلفظ الفك.

فك فلان رقبة عبده فلان بن عبد الله المعترف للفاك بالرق والعبودية إلى حين صدور هذا الفك، المعروف لشهوده، فكا صحيحاً شرعياً ، نوى به العتق الصحيح الصريح . ويكمل على نحو ماسبق .

\* صورة العتق بالكنايات .

أفر فلان: أنه شافه عبده فلانا الفلانى بأن قال له: لا خدمة لى عليك ، أو لا ملك لى عليك ، أو لا سلطان لى عليك ، ونوى بقوله ذلك : العتق لعبده المذكور ، فبمقتضى ذلك : عتق عليه . وصار حراً من أحرار المسلمين . ويكمل على نحو ماتقدم شرحه .

عورة العتق بلفظ التفويض إلى العبد .

فوض فلان عتق عبده فلان الفلانى ، المعترف المفوض المذكور بالرق والعبودية إلى حين هذا التفويض بأن قال له : فوضت عتقك لك ، أو جعلت عتقك إليك . فقال العبد : أعتقت نفسى ، فى المجلس الذى فوض إليه فيه عتق نفسه ، فعتق بذلك ، بحضرة شهوده .

فبمقتضى ذلك : صار فلان المفوض إليه حراً من أحرار المسلمين . ويكمل على نحو ماسبق .

#### \* صورة عتق العبد الكافر:

أعتق فلان عبده فلان الأرمني الجنس، النصراني الدين ، البالغ الكامل، المعترف له بالرق والعبودية إلى حين هذا العتق ، عتقاً محرراً منجزاً . صار بذلك حراً من أحرار المسلمين . له مالهم وعليه ماعليهم ، لاسبيل لأحد عليه بوجه رق ولا عبودية ولا ولاء ، ولا إرث لمعتقه ، إلا إذا أسلم ومات مسلماً . فإن ولاء ، وإرثه يكون لمعتقه ولمستحقه بعده شرعاً على ما يقتضيه حكم الشريعة المطهرة ويؤرخ .

#### \* صورة العتق على مبلغ بقبول العبد:

أعتق فلان عبده أو مملوكه فلان: المعترف له بالرق والعبودية إلى حين صدور هذا العتق ، المعروف لشهوده على الصفة الآتى تعيينها ، بأن قال له: أعتقتك على ألف درهم ، أو أنت حر على ألف . فقبل المعتق منه ذلك .

فإن كان العبد قد سأل الاعتاق فيذ كرسؤاله كا وقع . فيقول : بأن قال العبد المذكور لسيده المشار إليه : أعتقنى على ألف ، فقال : أعتقتك ، أو أنت حر على ألف . فعتق العبد المذكور بذلك عتقاً صيحاً شرعياً \_ إلى آخره . ووجب لسيده المشار إليه عليه الألف المذكورة وجو با شرعياً . فإن دفعها إليه في الحال . يقول : ودفعها إليه . فقبضها منه قبضاً شرعياً تاماً وافياً ، و إن لم يكن دفعها إليه في الحال فيقول : وصبر عليه بالألف إلى مدة كذا . ويؤرخ .

#### \* صورة العتق بلفظ البيع:

عتق فلان ابن عبد الله ، على سيده فلان عتقاً صحيحاً شرعياً بوجود الصفة الآتى تعيينها فيه ، بأن قال له سيده : بعتُ نفسك منك بألف درهم . فقال الشتريت . فبمقتضى ذلك : عتق العبد المذكور . ولزمه الألف المعينة . فدفعها إلى

سيده المذكور . فقبضها منه قبضاً شرعياً . وصــار العبد المذكور بذلك حراً من أحرار المسلمين ــ إلى آخره . ويكمل على نحو ماسبق .

\* صورة عتق الجارية الحامل وعتق حملها معها تبعاً لها .

أعتق فلان جاريته فلانة ، المفترفة له بالرق والعبودية ، المشتملة على حمل ظاهر . فعتقت هي وحملها عتقاً صحيحاً شرعياً ، محرراً منجزاً إلى آخره . وصارت فلانة المذكورة هي وحملها : حرين من أحرار المسلمين . ويكمل على نحو ما تقدم شرحه .

# \* صورة عتق الحل دون الأم:

أعتق فلان حمل جاريته فلانة الفلانية ، المعروفة لشهوده ، الباقية فى رقه وعبوديته عتقا محرراً منجزاً . وصار حملها بذلك حراً \_ إلى آخره . ويكمل على نحو ماتقدم شرحه . وكذلك يفعل إذا أعتق الجارية مالكها وحملها الآخر. فيقول : و بقى حملها فى ملك مالكه فلان .

## \* صورة إعتاق الولد أباه ، أو بالمكس :

أقر فلان بن فلان ، الوافد إلى دار الإسلام من دار الحرب ، أنه لما دخلت عساكر المسلمين إلى دار الحرب . فأسروا أباه المذكور ، وأمه فلانة بنت فلان وابنه لصلبه فلان ، وأحضروهم فى جملة الأسرى إلى دار الإسلام ، وأنه ابتاعهم من خرجوا فى نصيبهم من الغنيمة . وأنهم بعد أن دخلوا فى ملكه عتقوا عليه عتقاً صحيحاً شرعياً . ويكمل على نحو ماتقدم شرحه .

#### \* ومن الصور الحكمية صورة:

حضر إلى مجلس الحسكم العزيز الفلانى الشافعى فلان بن عبد الله الفلانى الجنس ، المسلم الدين ، الرجل الكامل ، وأحضر معه سيده فلان . وادعى عليه لدى الحاكم المشار إليه : أنه أعتقه العتق الصحيح الصريح الشرعى . متلفظا بعتقه ، أونه عتق بذلك ، وخرج به من الرق ، وصار حراً من أحرار المسلمين . وسأل

سؤاله عن ذلك . فسئل ، فأجاب : بالانكار . فسأل المدعى المذكور إحلافه بالله المنظيم الهيين الشرعية : أنه لم يكن أعتقه ، ولا تلفظ بذلك ، وأنه جار الآن فى رقه ، ولا يعلم خلاف ذلك ، ولا ماينافيه . فعرض الحاكم عليه الهمين . فحلف بالتماسه لذلك حسبا عين أعلاه ، ولم يأت المدعى المذكور ببينة . وانفصلا على ذلك ، واستمر المدعى المذكور فى رق المدعى عليه ، والأمر محمول بينهما على ما يوجبه الشرع الشريف ويؤرخ .

\* و إن كان له بينة . فيقول : فأجاب بالإنكار . فذكر المدعى المذكور : أن له بينة تشهد بذلك . وسأل الإذن فى إحضارها . فأذن له الحاكم المشار إليه . فأحضر كل واحد من فلان وفلان وفلان . فشهدوا لدى الحاكم المشار إليه فى وجه المدعى عليه المذكور على إقراره بما ادعاه المدعى المذكور .عرفهم الحاكم المشار إليه ، وسمع شهادتهم وقباها بما رأى معه قبولها بالتزكية الشرعية .

فينئذ: سأل المدعى المذكور من الحاكم المشار إليه الحكم بحريته ، ورفع يد المدعى عليه عنه و إطلاق سبيله . فأعذر الحاكم إلى المدعى عليه المذكور . فاعترف بعدم الدافع والمطعن لذلك ولشيء منه ، الاعتراف الشرعى . وثبت اعتراف بذلك عنده بالبينة الشرعية ، وتشخيص المتداعين لديه الثبوت الشرعى . فينئذ استخار الله تعالى ، وأجاب السائل إلى سؤاله ، وحكم بحريته ، ورفع يد المدعى عليه المذكور عنه ، وأطلق سبيله حكماً شرعياً \_ إلى آخره \_ ويكمل على نحو ماسبق . وإن كانت الدعوى على ورثة السيد ، بعد أن أنكروا العتق من والدهم . فإن

و إن كانت الدعوى على ورته السيد، بعد أن الكروا العتق من والدهم . فإن طلب المدعى إحلافهم : أنهم لايعلمون أن مورثهم أعتق المدعى المذكور . فإن كان له بينة أقامها فى وجههم وعتق ، و إن لم يكن له بينة استمر فى الرق .

# \* صورة أخرى حكية :

حضر إلى مجلس الحكم العزيز الفلانى الشافعى فلان بن فلان ، وأحضر معه فلان بن فلان . وادعى عليه : أن جميع المماوك الفلانى ، المسلم الدين ، المدعو

فلان بن عبد الله ملك من أملاكهم بينهما بالسوية نصفين ، وأن المدعى عليه المذكور: أعتق نصيبه فيه ، وهو موسر ، وأنه يستحق عليه قيمة نصيبه ، وهو كذا ، ويطالبه بذلك . وسأل سؤاله عن ذلك ، فسئل . فأجاب: أنه أعتق نصيبه ، وأنه معسر لا مال له ، وله بينة شرعية تشهد له بذلك . وسأل الإذن في إحضارها . فأذن له فأحضر جماعة من المسلمين ، وهم : فلان وفلان وفلان . فشهدوا لدى الحاكم المشار إليه : أن المدعى عليه المذكور فقير معسر لا مال له . وشخصوه عنده التشخيص الشرعى ، عرفهم الحاكم وسمع شهادتهم ، وقبلها بما رأى معه قبولها شرعاً . فاقتضى الشرع عتق نصيب المدعى عليه المذكور ، و إبقاء نصيب المدعى المذكور في رقه بحكم إعسار المعتق ، ووجود المسوغ الشرعى المقتضى نصيب المدى المذكور ، و إبقاء نصيب المدعى المذكور ، و إبقاء نصيب المدعى المذكور ، و ابقاء نصيب المدى المذكور ، و إبقاء نصيب المدعى المذكور في رقه بحكم إعسار المعتق ، ووجود المسوغ الشرعى المقتضى الذلك . وانفصلا على ذلك .

\* وإن كان موسراً يقول: فسأله الحاكم عن ذلك. فأجاب بالتصديق. فسأل المدعى المذكور ما الحاكم المشار إليه: الحكم له على المعتق المذكور بالسراية ودفع قيمة نصيب شريكه إليه لكونه موسراً. فأجابه إلى سؤاله لجوازه عنده شرعا، وحكم عليه يذلك حكما شرعياً \_ إلى آخره. ويكمل على نحو ما سبق.

\* وصورة ما إذا قوم الشريكان الحصة ، وقبض الشريك الثانى القيمة من شريكه المعتق . وهي تكتب على ظهر كتاب العتق الصادر أولا من الشريك الموسر :

أقركل واحد من فلان ابن فلان المعتق المعين باطنه . وفلان شريكه المذكور معه باطنه : أن فلاناً المبدى بذكره أعلاه كان فى التاريخ المذكور باطنه ، أعتق وهو موسر مايملكه من عبده فلان المذكور باطنه . وهو النصف منه عتماً صحيحاً شرعياً على الحسم المشروح باطنه . وأنه بحكم ذلك وجب عليه القيام لشريكه المثنى بذكره أعلاه بقيمة ما يملكه منه . وأنهما أحضرا رجلين مصلين مقبولين خبيرين بتقويم الإماء والعبيد . وهما فلان وفلان ، وقوما

الشقص الذى يملكه فلان المثنى بذكره أعلاه، من العبد المذكور، وهو النصف يوم أعتقه فلان المبدى بذكره. فكان كذا وكذا، وأنهما رضيا بتقويمهما وإمضاء قولهما لهما وعليهما، وعلما أن القيمة عن الشقص المذكور قيمة عادلة، لا حيف فيها ولا شطط، وأن فلانًا المعتق المذكور دفع القيمة المذكورة أعلاه لشريكه المذكور معه أعلاه. فقبضها منه قبضًا شرعيًا، ومجمكم ذلك: عتق الشقص الثانى من العبد المذكور على فلان المذكور عتقًا صحيحًا شرعيًا. وصار جميعه حرًا من أحرار المسلمين. ويكمل على الوجه الشرعى.

و إن كان الإشهاد مقتضباً : كتب هذه الصورة بمعناها . مراعياً من الألفاظ مايليق بذلك . ويكتب بيد المعتق نسخة تنفعه فى نفى الملك عنه ، ونسخة بيد الشريك المعتق تنفعه فى دفع المطالبة بقيمة نصيب شريكه . وتشهد له بالقبض عليه . ه صورة أخرى حكمية .

حضر إلى مجلس الحكم العزيز الفلاني الشافعي فلان . وأحضر معه فلاناً . وادعى عليه لدى الحاكم المشار إليه : أن جميع الجارية الفلانية الجنس ، المسلمة الدين المدعوة فلانة بنت عبد الله ، ملك من أملاكهما بينهما بالسوية نصفين ، وأن المدعى عليه المذكور وطئها وأحبلها ، واستولدها ولداً يدعى فلان ، وأنه يستحق عليه المدكور وطئها وأحبلها ، واستولدها ولداً يدعى فلان ، وأنه موسر قادر على قيمة نصيبه ، ونظير حصته من مهر المثل للجارية المذكورة ، وأنه موسر قادر على ذلك . ويطالبه بذلك . وسأل سؤاله عن ذلك . فسئل . فأجاب بالتصديق على ما ادعاه ، أو بالإنكار . فذكر المدعى المذكور : أن له بينة شرعية تشهد بذلك . وسأل الإذن في إحضارها . فأذن له فأحضر كل واحد من فلان وفلان وفلان . فشهدوا عند الحاكم المشار إليه شهادة متفقة اللفظ والمعنى ، صحيحة العبارة والفحوى ، مسموعة شرعاً في وجه المدعى عليه المذكور على إقراره أن الجارية المذكورة ملكه مسموعة شرعاً في وجه المدعى عليه المذكور على إقراره أن الجارية المذكورة ملكه وملك شريكه المذكور بينهما نصفين بالسوية ، وأنه غشيها وأحبلها واستولدها وملك شريكه المذكور بينهما نصفين بالسوية ، وأنه غشيها وأحبلها واستولدها وملك شريكه المذكور بينهما نصفين بالسوية ، وأنه غشيها وأحبلها واستولدها

الولد المذكور . وأنه قادر وملى وسر غير معسر ولا معدم . عرفهم الحاكم المشار إليه ، وسمع شهادتهم . وقبلها بما رأى معه قبولها فحينئذ : سأل الخصم المدعى المذكور الحاكم المشار إليه : الحسم له على المدعى عليه بقيمة نصيبه من الجارية ، وهو النصف ، وبالنصف من مهر مثلها . فاستخار الله وأجابه إلى سؤاله لجوازه عنده شرعاً ، وحكم له بذلك حكماً شرعياً إلى آخره . ويكمل على نحو ماتقدم شرحه . همورة أخرى حكمية .

حضر إلى مجلس الحكم العزيز الفلانى الشافعي : فلان وفلان وفلان، وأحضروا معهم فلان بن فلان ، وادعوا عليه لدى الحاكم المشار إليه بديون شرعية لهم في ذمته ، مستغرقة لجميع ماله . وسأل المدعون المذكورون والغرماء ضرب الحجر عليمه ، وتحرير ماله ، وتفرقته عليهم محاصصة . فأجابهم الحاكم إلى ذلك حسب سؤالهم . وضرب الحجر عليه ، وضبط ماله ، ومنعه من التصرف فيه ، وفرض له ولزوجتــه نفقتهم مدة الحجر عليه . فذكر الغرماء : أن الحجور عليه المذكور: ابتاع أباه بمبلغ كذا وكذا. وأن الثمن الذي ابتاع به أباه ، وما ضبط وتحرر له من المال جميعه مستغرق في الديون ، وأنه إذا كانت الديون محيطة بجميع المال أن القريب المبتاع من المال لايعتق ، ويباع في الدين . وسألوا الحاكم المشار إليه العمل في ذلك ، وحمل الأمر فيه عل مقتضي مذهبه ، واعتقاد مقلده الإمام محمد بن إدريس الشافعي المطلبي رضي الله عنه وأرضاه ، والحسكم ببيع أبيه المذكور ، وإضافة الثمن إلى المال . وقسمه عليهم محاصصة . فأجاب الحاكم المشار إليه سؤالهم ، لجوازه عنده شرعاً ، وحكم بذلك حكماً شرعياً. إلى آخره . وذلك بعد أن ثبتت الديون المدعى بهـا عنده بالبينة الشرعية ، وثبت استحقاق أرباب الديون لها في ذمة المحجور عليه المذكور ، الاستحقاق الشرعي ، و إحلافهم على عدم المسقط لذلك ، ولشيء منه إلى حين الحلف. ثبوتًا صحيحًا شرعيًا. وعند ذلك تقدم أمره الكريم إلى أمين الحسكم العزيز: أن يقسم المسال بينهم على قدر أموالهم . فقسمه بينهم . فجاء لسكل مائة سبعون درهما ، وصدق أرباب الديون أن المفلس المذكور لم يبق له مال ، وخلوا سبيله إلى أن يتجدد له مال . وانفصلوا على ذلك . وأشهد الحاكم المشار إليه على نفسه الكريمة بذلك فى اليوم الفلانى ، ويكتب الحاكم التاريخ والحسبلة بخطه ويكل .

\* و إن تبرع أر باب الديون بعد الدعوى بقضية أبيه . فيقول ـ عند قوم ـ فذكر الفرماء أن المحجور عليه المذكور ، ابتاع أباه بمبلغ كذا . فقال الحاكم المشار إليه : إن القريب لا يعتق إذا كان المشترى معسراً ، وأنه يباع فى الدين ، وعرض ذلك على الغرماء . وقال : لو تبرعتم بذلك لكان لهم الأجر عند الله تعالى . فتبرع الغرماء بثمنه للمحجور عليه ، ورضوا بذلك ، وأجازوه وأمضوا حكمه إمضاء شرعياً لازماً نافذاً . فعتق عليه أبوه المذكور عتقاً شرعياً . وصار حراً من أحرار المسلمين ، ويكمل على نحو ماسبق .

# \* صورة أخرى حكمية :

حضر إلى مجاس الحكم العزيز الفلاني الشافعي. فلان بن فلان ، وأحضر معه فلاناً ، وادعى عليه أنه يستحق على والده المذكور مبلغ كذا وكذا ، وأنه درج بالوفاة إلى رحمة الله تعالى ، وترك موروثاً عنه يوفى الدين المدعى به ، وأنه بيد المدعى عليه . وطالبه بذلك . وسأل سؤاله عن ذلك . فسئل . فأجاب بالتصديق على وفاة والده المذكور ، ولكنه لم يترك وفاء . وأنه أءتق عبداً في مرض موته ، ولا مال له غيره . فطلب المدعى المذكور من الحاكم المشار إليه : إحضار العبد المذكور إلى مجلس الشرع الشريف . فأحضر وسأله الحاكم المشار إليه : هل تعلم لمعتقك مالا مخلقاً عنه ، أو لك بينة تشهد أنه ترك مالا ؟ فذكر أنه لا يعلم له مال ، وأن لا بينة له بذلك . فينئذ سأل المدعى المذكور الحاكم المشار إليه : الحكم بصحة المعتق في ثلث العبد المذكور ، و إبقاء الثلثين في الرق ، و بيع الثلثين في دينه المتق في ثلث العبد المذكور ، و إبقاء الثلثين في الرق ، و بيع الثلثين في دينه

أو تعويضه بالثلثين عن دينه المذكور. فاستخار الله تعالى وأجابه إلى سؤاله . وحكم له بذلك حكماً شرعياً إلى آخره . ولما تكامل ذلك عنده ، سأل الخصم المدعى المذكور: الحاكم المشار إليه الإذن فى تعويضه عن دينه المعين ، الثابت لديه شرعاً بالثلثين الباقيين من العبد المذكور وعرضه والنداء عليه ، وتعويضه المدين المذكور بتقويم الثلثين من العبد المذكور وعرضه والنداء عليه ، وتعويضه للمدعى المذكور عن دينه . فيقوم بذلك ، وعوض المدعى المذكور فلان عن دينه المعين فيه ، وهو كذا بجميع الثلثين من العبد المذكور تعويضاً شرعياً ، مشتماكاً المعين فيه ، وهو كذا بجميع الثلثين من العبد المذكور تعويضاً شرعياً ، مشتماكاً على الإيجاب والقبول ، والتسلم والتسلم بالإرث الشرعى ، بعد ثبوت ما تتوقف صحة التعويض على ثبوته ، وكون الدين المذكور أكثر من قيمة العوض المذكور ، الثبوت الشرعى ، و بعد استيفاء الشرائط الشرعية ، واعتبار ما يجب اعتباره شرعاً . و يكمل على نحو ماتقدم شرحه .

\* وإن كان قد أعتق عبده وعليه دين مستغرق لقيمة العبد . فيقول في صورة الدعوى: وأنه أعتق عبده في مرضه الذي مات فيه . وأن دينه يستغرق قيمة العبد . وسأل الحكم بإبقائه في الرق و بيعه في الدين المذكور . فأجابه إلى سؤاله لجوازه عنده شرعاً . وحكم بذلك حكما شرعياً \_ إلى آخره \_ بعد أن ثبت عنده مقدمات جواز الحكم شرعاً ، ثبوتاً شرعياً . ثم سأله المدعى المذكور تقدم أمره الحكر يم بعرض العبد والنداء عليه ، و بيعه في الدين المين أعلاه ، أو تفويض المدعى المذكور إياه عن الدين . فأمر بذلك ودنوى على العبد للذكور في مواطن الرغبات مدة ، ثم عوض المدعى المذكور فلان به عن دينه من معوض شرعى الرغبات مدة ، ثم عوض المدعى المذكور فلان به عن دينه من معوض شرعى بعويضاً شرعياً ، مشتملاً على الإيجاب والقبول ، والتسلم والتسليم بالإذن الشرعى بعد النظر والمعرفة . و يكمل على نحو ماسبق .

### \* صورة أخرى حكمية:

حضر إلى مجلس الحسكم العزيز الفلاني الشافعي : فلان وفلان وفلان و

وأحضروا معهم فلان بن عبد الله ، وفلان بن عبد الله ، وفلان بن عبد الله ــ ويذكر جنس كل واحد منهم \_ وادعوا عليهم لدى الحاكم المشار إليه : أن والدهم المذكور أعتق في مرض موته مماليكه الثلاثة ، المدعى عليهم ، الحاضرين بحضورهم جميعهم جملة واحدة في مجلس واحد ، وأنه لا مال له غيرهم . وسألوا سؤالهم عن ذلك فستلوا . فأجابوا بالتصديق على ما ادعاه الورثة المذكورون أعلاه . فحينئذ: طلب المدعون المذكورون من الحاكم المشار إليه : العمل في ذلك بمقتضى الشريعة المطهرة . فتقدم أمره الكريم إلى أحد الأمناء بمجلس الحكم العزيز المشار إليه بتقويم العبيد المذكورين ، واعتبار قيمتهم . فإن كانت قيمتهم متساوية . فيقرع بينهم . ويعتق من خرجت عليه رقعة العتق . فتقدم الأمين المشار إليه بتقو يمهم ، وكتب ثلاث رقاع ، بواحدة عتق ، و باثنتين رق . وجعلها في بنادق من طين متساوية ، وجعلما في حجر رجل لم يحضر ذلك ، وأمره أن يخرج رقعة على اسم فلان ، المبدى بذكره . فأخرج رقعة ، فإذا بها « رق » فرق الأول . ثم أعيدت القرعة بين الإثنين الباقيين ، وأمر ذلك الرجل بإخراج رقعة على اسم الثاني . فأخرج رقعة . فإذا بها « عتق » فعتق الثاني ورق الثالث . فسأل الورثة المذكورون الحاكم المشار إليه تسليم العبدين المذكورين اللذين خرجت القرعة عليهما بالرق والحسكم لهم بالتصرف فيهما بالبيع وغيره . فأجابهم إلى ذلك ، وحكم لهم به حكماً شرعياً \_ إلى آخره . وخلى للعبد الذي خرج له العتق سبيله . بمقتضى أنه عتق عتقاً صحيحاً شرعياً . وصار حراً من أحرار المسلمين . ويكمل على نحو ما تقدم شرحه . وكذلك يفعل فيما إذا قال لثلاثة أعبد: ثلث كل واحد منكم حر. فيقرع بينهم . ويعتق واحد منهم .

 « صورة أخرى : بعد أن أعتق فلان مماليكه الثلاثة في مرض موته ،

 ولامال له غيرهم . وأقرع بيمهم . وخرجت القرعة لأحدهم فمنق ورق اثمان .

حضر إلى مجلس الحكم العزيز الفلاني الشافعي فلان ابن عبد الله . وفلان ابن عبد الله . وهما اللذان خرج الرق عليهما بالقرعة ، وأحضرا معهما ورثة المعنق المذكور أعلاه ، وادعيا عليهم أنه بعد أن جرى الأمر حسبا عين أعلاه : ظهر للمعتق المذكور أعلاه مال خرج المعتقون الثلاثة المذكورون أعلاه من الثلث . وسألا سؤال الورثة المذكورين أعلاه عن ذلك . فسألهم الحاكم المشار إليه . فأجابوا بالتصديق . فسأل المدعيان المذكوران أعلاه الحاكم المشار إليه الحمكم بعتقهما ، وأن يخلوا سبيلهما . فاستخار الله تعالى . وأجابهما إلى سؤالها . وحكم بعتق المدعيين المذكورين أعلاه ، وخلى سبيلهما حكما شرعياً ـ إلى آخره . و يحكل على نحو ما تقدم شرحه .

\* صورة ماإذا علق رجل عتق عبده على موته ليخرج من رأس ماله .

أشهد عليه فلان شهوده إشهاداً شرعياً في صحته وسلامته : أنه علق عتق عبده فلان الفلاني الجنس ، المسلم الدين ، البالغ المعترف اسيده المذكور بسابق الرق والعبودية على موته إلى آخر يوم من أيام صحته ، وقال له بصريح لفظه : إذا مت فأنت حر قبل موتى ، في آخر يوم من أيام صحتى المتقدمة على وفاتى ، القابلة لاستكال عتقك من رأس مالى . وأشهد عليه بذلك في تاريخ كذا .

\* وصورة تعليق العتق على خدمة العبد .

حضر إلى شهوده فى يوم تاريخه فلان وقال بصريح لفظه لعبده فلان المعترف له بسابق الرق والعبودية، الذى أحضره عند شهوده وشخصه لهم : متى خدمتنى مدة عشر سنين ــ مثلا ــ كاملات متواليات من يوم تاريخه بقدر طاقتك واستطاعتك . فأنت حر يوم ذلك من أحرار المسلمين ، لاسبيل لأحد عليك إلا سبيل الولاء الشرعى . ويؤرخ ،

\* فإذا وفى العبد الخدمة : كتب على ظهر كتاب التعليق : أقر فلان المعلق المذكور باطنه على خدمته له المدة

المعينة باطنه، على الحكم المشروح باطنه ، فى التاريخ المعين باطنه ، وأنه خدمه المدة المذكورة، واجتهد فى خدمته ، وفعل مايفعله الماليك الأخيار مع مواليهم ، ولم يزل على ذلك إلى أن انقضت المدة المذكورة فيه . وأنه بحكم ذلك : عتق فلان المذكور عتقاً شرعياً . وصار حراً من أحرار المسلمين ، له ما لهم وعليه ما عليهم ، ليس لأحد عليه سبيل إلا سبيل الولاء الشرعى . فإنه لمعتقمه المذكور ، ولمن يستحقه من بعده شرعاً . ويؤرخ .

\*\* وصورة ماإذا أعتق رجل عبده على مال تبرع له به رجل أجنبي .

حضر إلى شهوده فى يوم تاريخه فلان ، وسأل فلاناً أن يعتق عبده الذى فى يده وملكه المدعو فلان ، المعترف له بسابق الرق والعبودية ، على مال تبرع له به . جملته كذا وكذا . فأجابه إلى سؤاله . وقبض منه المبلغ المعين أعلاه قبضاً شرعياً ، وأعتق عبده فلانا المذكور ، عتقاً صحيحاً شرعياً . صار به حراً من أحرار المسلمين . و يكمل على نحو ما سبق .

\* وصورة ماإذا باع عبده لآخر بشرط العتق ، وأراد المشترى عتقه :

حضر إلى شهوده في يوم تاريخه فلان ، وأشهد عليه طوعاً في صحته وسلامته أنه لما ابتاع عبده فلانا الفلاني الجنس ، المسلم الدين ، المذكور باطنه - إن كانت الكتابة على ظهر المبايعة \_ من فلان البائع المذكور باطنه ، بالثمن المعين باطنه ، ابتاعه منه بشرط العتق عنه \_ أو مطلقاً \_ فباعه إياه بالثمن المعين باطنه على الحكم المشروح باطنه ، وتعاقدا على ذلك معاقدة شرعية ، مشتملة على الإيجاب والقبول ، والتسلم والتسلم الشرعيين ، وأن المشترى المذكور في يوم تاريخه تلفظ بعتق عبده المذكور . وقال بصريح لفظه : مماوكي فلان الفلاني حر من أحرار المسلمين ، له ما لهم وعليه ما عليهم ، ليس لأحد عليه ولا ، إلا الولا ، الشرعى . فإنه لي ولمن يستحقه من بعدى شرعاً . و يكمل .

فائرة: الأصح أن هذا العتق حق لله تعالى ، فلا يسقط بإسقاط البائع .

وله المطالمبة به على الأصح . فإن امتنع المشترى من المعتق : هل يعتقه الحاكم عليه ، أو يحبسه حتى يعتقه ؟ فيه الخلاف. وقد سبق في مسائل الخلاف.

\* صورة ماإذا امتنع المشترى من عتقه، ورفع إلى الحاكم .

حضر إلى مجلس الحميم العزيز الفلانى الشافعى فلان وفلان . وادعى الأول منه منهما على الثانى : أنه باعه جميع العبد الفلانى بكذا ، بشرط العتق . فاشتراه منه على هذا الشرط ، وتسلم العبد المذكور . وقبض منه الثمن . وامتنع من عتقه . وطالبه بعتق العبد المذكور . وسأل سؤاله عن ذلك . فسئل . فأجاب بالتصديق على ماادعاه المدعى المذكور . فأمره الحاكم المشار إليه بعتقه . فإن أعتقه كتب : فعند ذلك : تلفظ المشترى المدعى عليه المذكور بعتقه . وقال بصر يح لفظه « مملوكى حر من أحرار المسلمين » و يكمل على نحو ما سبق .

\* و إن امتنع . وقلنا : إن الحاكم يباشر العتق . كتب : وسأل سؤاله عن ذلك فسئل . فأجاب بصحة الابتياع بالشرط المذكور . وامتنع من العتق . فعند ذلك : أعتق الحاكم المشار إليه العبد المذكور ، عتقاً صحيحاً شرعياً . وخلى سبيله . وحكم بذلك حكما شرعياً \_إلى آخره \_ وذلك بعد أن ثبت عنده دعوى المنداعيين المذكورين فيه . وصدور الابتياع على الوجه المشروح أعلاه . وامتناع المشترى المذكور من العتق . و بعد أن كرر عليه ذلك ، فأصر على الامتناع ، الثبوت الشرعى بطريقه المعتبر شرعاً .

و إن قلنا : يحبس المشترى فتحصل الدعوى ، ويعرض عليه الحاكم العتق . فإن امتنع كرر عليه . فإن أصر على الامتناع أمر الحاكم بسجنه فيسجن . فإذا أعتق العبد ، كتب ما شرح أعلاه . والله أعلم بالصواب .

# كتاب التدبير

# وما يتعلق به من الأحكام

التدبير: مأخوذ من الدبُر، وهو أن يعلق عتق عبده بموته، وهو مايتقرب به إلى الله تعالى . لأن المقصود به العتق . فهو كالعتق المنجز . وقول القائل لعبده: « أنت حر بعد موتى ، أو إذا مت فأنت حر . أو أعتقتك بعد موتى » أو أنت مدبر » .

و يصح التدبير بكنايات العتق مع النية ، مثل أن يقول « خليت سبيلك بعد موتى » .

و يجوز التدبير مطلقاً على ما صورنا . ومقيداً مثل أن يقول « إن مت فى هذا الشهر ، أو من مرضى هذا . فأنت حر » . فإن مات على تلك الصفة عتق العبد و إلا فلا .

و يجوز تعليق التدبير . مثل أن يقول « إذا دخلت الدار ، أو متى دخلت الدار . فأنت حر بعد موتى » . فإذا دخل الدار صار مدبراً . فيشترط أن يدخل قبل موت السيد ، إلا إذا قال « إذا مت ، ثم دخلت الدار فأنت حر » فيشترط الدخول بعد الموت . ويكون على التراخى . وليس للوارث بيعه قبل الدخول . ولو قال « إذا مت ومضى شهر فأنت حر » فللوارث استخدامه فى الشهر ، وليس له بيعه . ولو قال « إن شئت فأنت مدبر . أو أنت حر بعد موتى إن شئت » فتشترط المشئة على الاتصال على الفور . فإذا وصل بقول سيده « شئت » عتق . ولو قال « متى شئت » فهو على التراخى .

ولو كان بين شريكين عبد . فقالا «متى متنا فأنت حر» لم يعتق العبد ما لم يموتا جميعاً . و إذا مات أحدهما فليس لوارثه بيع نصيبه .

و يصح الرجوع عن التدبير بأن يقول « أ بطلت التدبير ، أو نقصته ، أو فسخته أو رجعت فيه » .

ويصح بيع المدبر . ويعتق المدبر من الثلث .

و إذا كان على المدبر دين يستغرق التركة لم يعتق منه شيء . وإن كان يستغرق نصف قيمة المدبر بيع نصفه ، وعتق نصفه ، وتدبير أحد الشريكين ، لا يسرى إلى نصيب الآخر .

### الخلاف المذكور في مسائل الباب

اتفق الأئمة على أن السيد إذا قال لعبده « أنت حر بعد موتى » صار العبد مدبراً يعتق بعد موت سيده .

واختلفوا: هل يحوز بيع المدبر، أم لا ؟ قال أبو حنيفة: لا يجوز بيعه إذا كان التدبير مطلقاً، و إن كان مقيداً بشرط الرجوع من سفر بعينه، أو مرض بعينه. فبيعه جائز. وقال مالك: لا يجوز بيعه في حال الحياة. و يجوز بيعه بعد الموت، إن كان على السيد دين. و إن لم يكن عليه دين، وكان يخرج من الثلث: عتق جميعه. و إن لم يحتمله الثلث عتق ما يحتمله. ولا فرق عنده بين المطلق والمقيد. وقال الشافعي: يجوز بيعه على الإطلاق. وعن أحمد روايتان. إحداهما: كمذهب الشافعي، والأخرى: يجوز بيعه بشرط أن يكون على السيد دين وولد المدبرة، عند أبي حنيفة: حكمه حكم أمه، إلا أنه يفرق بين المقيد والمطلق كما تقدم، وقال مالك وأحمد: كذلك، إلا أنهما لا فرق عندها بين مطلق التدبير ومقيده، ولا يكون مدبراً. انتهى.

فرع: مدبر لا يجوز بيعه . وهو إذا كاتبه سيده . وتدبير لايعتبر من الثلث . وهو إذا قال « إن مرضت مرضاً أموت فيه فأنت حر قبله بساعة » فإذا مات عتق . و يكون العتق سابقاً على المرض والموت .

# المصطلح : وهو يشتمل على صور . منها :

\* صورة تدبير بلفظ: متى دبر فلان مملوكه فلاناً الفلانى الجنس ، المسلم الدين البالغ ، الممترف له بالرق والعبودية ، تدبيراً صحيحاً شرعياً . بأن قال له « متى مت لدى الحاكم المشار إليه ، الثبوت الشرعى ، وحكم بموجب ذلك سيدنا فلان الدين ، فأ نت حر بعد موتى » قال ذلك بصر يح لفظه ، بحضرة شهوده ، وأشهد عليه بذلك في تاريخ كذا .

\* و إن كان التدبير بلفظ « إن مت من مرضى هذا فأنت حر » فيقول : بأن قال لعبده المذكور بصر يح لفظه « إن مت من مرضى هذا فأنت حر بعد موتى » فإذا مات عتق بموته ، إلا إذا قال السيد ذلك ، أو قال له « إن شئت فأنت حر بعد موتى » وقال العبد « شئت » وشرطه : أن يكون قوله «شئت» متصلا بقول السيد . فيقول ذلك في كتاب التدبير . وينبه على اتصال قوله بقول السيد « إن شئت » و إلا لم يعتق . وكذلك يقول في جميع صور التدبير فيا يحصل به التدبير من الصرائح المبينة والكنايات .

\* وصورة ما إذا أقر الورثة بخروج العبد المدبر من ثلث مال المورث:
أقر فلان وفلان وفلان ، أولاد فلان المدبر المذكور باطنه \_ إذا كانت الكتابة
على ظهر كتاب التدبير \_ أن العبد المسمى باطنه المدعو فلان كان والدهم المذكور
دبره تدبيراً صحيحاً شرعيا . وأنه توفى إلى رحمة الله تعالى . وأحكام التدبير باقية
إلى حين وفاته ، وأنهم قوموا العبد المذكور باطنه بأهل الخبرة والمعرفة بقيم الرقيق .
فكانت قيمته كذا وكذا ديناراً . وأنها قيمه عادلة ، يحتمل خروجها من ثلث مال
مورثهم المذكور ، وأن العبد المدبر المذكور باطنه ، صار حراً من أحرار المسلمين

\* و إن ثبت التدبير على حاكم . فيقول : بعد ثبوت ذلك كله ، وتشخيصهم

إلى آخره •

ومن موجبه: صيرورة العبد المذكور حراً من أحرار المسلمين، بمقتضى ثبوت اتساع المال لإخراج العبد المذكور من ثلثه، حكما شرعياً ـ إلى آخره.

و إن كان التدبير في الصحة والسلامة : فلا حاجة إلى ذكر ثلث المـــال ، ويعتق العبد من رأس المال . انتهى . والله أعلم .

# كتاب الكتابة

# وما يتعلق بها من الأحكام

« الكتابة » هى العتق على مال يؤديه المكاتب فى نجمين أو نجوم . قال ابن الصباغ : وأصلها مشتق من الكتب ، والكتب : هو الضم والجمع ، يقال : كتبت القرر بة : إذا ضمت رأسها . وسميت الكتيبة بذلك : لضم بعض الجيوش إلى بعض ، وسمى الخط كتابة : اضم بعض الحروف إلى بعض . وسمى هذا العقد كتابة : لضم بعض الحروف إلى بعض .

و «النجوم» هي الأوقات التي يحل بها مال الكنابة ، و إنما سميت نجوماً : لأن العرب كانت لا تعرف الحساب . و إنما تعرف الأوقات بطاوع النجم . فسميت الأوقات نجوماً .

والأصل في جواز الكتابة : الكتاب والسنة والإجماع .

أما الكتاب: فقوله تعالى ( ٢٤: ٣٣ والذين يبتغون الكتاب مما ملكت أيمانكم فكاتبوهم إن عامتم فيهم خيراً)

وأما السنة: فما روى سهل بن حنيف: أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « من أعان عادماً ، أو غارماً ، أو مكاتباً في كتابته . أظله الله يوم لا ظل إلا ظله » وقال صلى الله عليه وسلم « المكاتب قن \_ وفي رواية : عبد \_ ما بقي عليه درهم من الكتابة » .

وأما الإجماع: فقد أجمعت الأمة على جواز الكتابة .

والسكتابة: مستحبة إذا طلبها العبد، وكان أميناً قوياً على السكسب، ولا تكره بحال. فإن لم يكن أميناً: لم تستحب كتابته، وإن لم يكن قوياً على السكسب فكذلك. ولا تكره بحال.

وصيغتها أن يقول «كاتبتك على كذا منجا إذا أديته فأنت حر» ويبين عدد النجوم ، وما يؤدى فى كل نجم . ولو لم يصرح بالتعليق وأداه كفى . ويقول العبد «قبلت» وتصح كتابة الحكافر . ولاتصح الكتابة فى العبد المرهون ، ولا المستأجر وشرط الكتابة : أن تكون ديناً . فلا تصح على الدين . وتصح الكتابة على المنافع . ولا تصح على الحال ، بل أن يكون منجا نجمين ، فصاعداً .

ولوكاتبه على خدمة شهر ودينار عند انقضاء الشهر : صحت الكتابة .

وتصح كتابة بعض العبد إذا كان باقيه حراً ، و إن كان جميعه رقيقاً ، وكاتب بعضه : بطلت الكتابة .

## الخلاف المذكور في مسائل الباب

اتفقوا على أن كتابة العبد الذى له كسب : مستحبة مندوب إليها . بل قال أحمد فى رواية عنه : بوجو بها إذا دعا العبد سيده إليها ، على قدر قيمته أو كثر . وصيغتها : أن يكاتب السيد عبده على مال معين . يسعى فيه العبد و يؤديه إلى سده .

وأما العبد الذي لا كسب له: فقال أبو حنيفة ومالك والشافعي: لا تكره كتابته . وعن أحمد روايتان . إحداهما: تكره . والثانية: لا تكره . وكتابة الأمة التي هي غير مكتسبة: مكروهة إجماعاً .

#### فصل

وأصل الكتابة: أن تكون مؤجلة . فلوكانت حالة . فهل تصح أم لا ؟ قال أبو حنيفة ومالك : تصح حالة ومؤجلة . وقال الشافعي وأحمد : لا تصح حالة ، ولا تجوز إلا منجمة . وأقله : نجان . فلو امتنع المكاتب من الوفاء و بيده

مال ينى بما عليه . فقال أبو حنيفة : إن كان له مال أجبر على الأداء ، و إن لم يكن له مال لم يجبر على الاكتساب . وقال مالك : ليس له تعجيز نفسه مع القدرة على الاكتساب . فيجبر على الاكتساب حيثنذ . وقال الشافعي وأحمد : لا يجبر ، بل يكون للسيد الفسخ .

#### فصل

و إذا كاتب السيد عبده على مال أعطاه منه شيئًا. قال الله تعالى ( ٢٤ : ٣٣ و آتوهم من مال الله الذى آتاكم ) وهل ذلك مستحب أم واجب ؟ قال أبو حنيفة . ومالك : هو مستحب . وقال الشافعي وأحمد : هو واجب للآية الكريمة .

واختلف من أوجبه . هل له قدر معين أم لا ؟ قال الشافعى : لا تقدير فيه . وقال بعض أصحابه : ما اختاره السيد . وقال بعضهم : يقدرها الحاكم باجتهاده ، كالمتعة . وقال أحمد : هو مقدر ، وهو أن يحط السيد عن المكاتب ربع الكتابة ، أو يعطيه مما قبضه ربعه .

#### فصل

ولا يجوز بيع رقبة المكاتب ، عند أبى حنيفة ومالك ، إلا أن مالكاً: أجاز بيع مال المكتابة ، وهو الدين المؤجل بثمن حال ، إن كان عيناً فبعرض . أو عرضا فبعين . وعن الشافعي قولان . الجديد منهما : أنه لا يجوز . وقال أحمد : إنه يجوز بيع رقبة المكاتب. ولا يكون البيع فسخاً لكتابته . فيقوم المشترى فيه مقام السيد الأول . ولو قال: كاتبتك على ألف درهم . فإنه متى أداها عتق عند أبى حنيفة ومالك وأحمد . ولم يفتقر إلى أن يقول « فإذا أديت إلى " فأنت حر » أو ينوى العتق . وقال الشافعي : لابد من ذلك . ولو كاتب أمته ، وشرط وطأها في عقد الكتابة . قال أبو حنيفة ومالك والشافعي : لا يجوز ذلك . وقال احمد : يجوز . انتهى فرع : ليس لنا عقد فاسد يقع فيه التمليك كا يقع بالعقد الصحيح \_ إلا

الكتابة الفاسدة . فإن المكاتب يعتق بالأداء . و يملك ما اكتسبه في حال كتابته . فرع : سيد يقتل بعبده . وعبد لايقتل بسيده وكلاها عاقل مسلم بالغ ، غير منسوب إلى بغى ، ولا إلى محاربة .

وصورته ، فى المكاتب : إذا اشترى أباه أو ابنه بإذن سيده . فإنه يصح فى الأظهر . وليس له بيعهما . فإن عتق عتقا ، و إن مجز رقاً . فإن قتل المكاتب أباه ـ الذى هو عبده ـ لايقتل به . وهكذا الحكم فى الأطراف إذا قطعت .

مسأنة : رجل قتل رجلاً ظلما ، ولم يجب عليه قصاص ولا دية ، واستحق جميع مافى يده . وصورتها : في السيد . يقتل مكاتبه .

المصطلح : وهو يشتمل على صور أهلية وحكمية . فمن الأهلية :

\* صورة: كاتب فلان عبده، أو مملوكه فلاناً الفلاني الجنس ، المسلم الدين . الرجل البالغ ، المعترف للمكاتب المذكور بالرق والعبودية ، لما علم فيه من الخير والديانة والعفة والأمانة ، والقوة والصيانة ، عملاً بقول الله جل جلاله في كتابه العزيز (٣٣:٢٤ فكاتبوهم إن علمتم فيهم خيراً ) على مبلغ كذا وكذا ، يقوم به المكاتب المذكور منجا في نجمين متساويين من تاريخه ، ساخ كل سنة تمضى نجم واحد ، أوفى ثلاثة نجوم ، أو أكثر ، وعلى السيد أن يحط عن مكاتبه المذكور من مال المكتابة عند أداء المال مبلغ كذا وكذا ، كتابة صحيحة شرعية . قبلها منه قبولا شرعيا ، وأذن له سيده المذكور في الاكتساب ، والبيع والشراء ، والأخذ والعطاء . شرعيا ، وأذن له سيده المذكور في الاكتساب ، والبيع والشراء ، والأخذ والعطاء . هني أدى النجوم المعينة أعلاه . كان حراً من أحرار المسلمين ، له ما لهم وعليه ما عليهم . ومتى عجز عن شيء من مال الكتابة ، ولو درهم . كان رقيقاً باقياً على حكم العبودية ، لقوله صلى الله عليه وسلم « المكاتب قن ما بقي عليه درهم » وأشهدا عليهما بذلك، وهما بحال الصحة والسلامة والطواعية والاختيار . ويؤرخ .

### \* صورة أخرى أهلية :

هذه مكاتبة شرعية ، جرت بالألفاظ المعتبرة الحررة المرعية ، بين فلان وعبده فلان ، البالغ العاقل المسلم ، المعترف لمكاتبه المذكور بالرق والعبودية ، بأن قال السيد المذكور لعبده المذكور : كاتبتك على ألف درهم تؤديها إلى في كذا وكذا نجما ، سلخ كل شهر نجم واحد . وهو كذا وكذا . فإذا أديت إلى ذلك . فأنت حر من أحرار المسلمين . مكاتبة صحيحة شرعية ، ومتى عجز عن أداء مال المكتابة : كان قناً ، ويملك السيد مادفعه إليه عبده المذكور . ومتى أدى إليه النحوم المذكورة آتاه من المال المعين ماشاء السيد . قبل المكاتب ذلك من سيده المذكور . قبولاً شرعياً . ويؤرخ على نحو ماسبق .

\* صورة مكاتبة الكافرعبده المسلم على مذهب الأئمة الثلاثة ، خلافاً للشافعى :
كاتب فلان اليهودى ، أو النصرانى ، مملوكه الذى تشرف بدين الإسه الام فلان بن عبد الله البالغ ، الأرمنى الجنس ، بأن قال: كاتبتك على ألف درهم تؤديها إلى فى نجمين \_ أو ثلاثة أو أكثر \_ على مايحصل عليه الاتفاق بينهما من تاريخه سلخ كل شهر يمضى كذا . فإذا أديت إلى فأنت حر ، وحط عنه من مال الكنابة النجم الآخر حطا شرعياً . قبل ذلك منه قبولاً شرعياً . وأشهدا عليهما بذلك ، و يؤرخ .

\* صورة مكاتبة أهلية على مبلغ حالٍ على مذهب أبى حنيفة ومالك ، خلافا للشافعي وأحمد :

 الذى آتاكم) استحبابًا ، لا وجو بًا ، ولا مقدرًا . قبل ذلك منه قبولاً شرعيًا . وأشهدا عليهما بذلك . و يؤرخ ، ثم يرفع إلى الحاكم الذى يرى صحة ذلك فيثبته . و يحكم به ، مع العلم بالخلاف .

### \* وصورة الكتابة على منفعة ودينار:

كاتب فلان عبده فلانا على أن يخدمه خدمة مثله مدة سنة كاملة من تاريخه ، وعلى دينار يؤديه إليه عند انقضاء السنة ، مكاتبة صحيحة شرعية ، وعلى المسكاتب أن يحط عن مكاتبه شيئاً من الدينار ، أو الربع من الدينار ، امتثالاً لأمر الله المطاع . وقبل المسكاتب المذكور ذلك منه قبولاً شرعياً . ويكل على نحو ماسبق . وحورة مكاتبة الأمة بشرط وطئها إلى حين تؤدى مال الكتابة على مذهب الإمام أحمد وحده :

كاتب فلان جاريته فلانة المسلمة ، المرأة الكامل ، أو البالغ العاقل ، المسلمة الأمينة ، المعترفة بالرق والعبودية ، لما يعلم فيها من الخير والديانة ، ولما تعلمه من الصنعة وعمل الخياطة والمزركش وغير ذلك ، على مبلغ كذا وكذا ، على أنها تقوم له بذلك في كذا وكذا نجما متساوية ، سلخ كل شهر يمضي نجم واحد . وشرط في عقد الكتابة وطنهما إلى حين تؤدى نجوم الكتابة . فإذا أدتها إليه صارت حرة من حرائر المسلمات . وعليه أن يؤدى إليها من مال الكتابة الربع ، مكاتبة صحيحة شرعية . قبلتها منه قبولاً شرعياً . وأشهدا عليهما بذلك . ويؤرخ ، عمي يرفع إلى حاكم حنبلي يثبته ، و يحكم به مع العلم بالخلاف .

وأما صور الدعاوى في الكتابة المحكوم بصحتها أو بطلانها . فمنها :

\* صورة بطلان كتابة العبد المرهون أو المستأجر:

حضر إلى مجلس الحسكم العزيز الشافعي بين يدى سيدنا فلان الدين فلان . وأحضر معه فلان بن عبد الله ، وسيده فلان ، وادعى عليهما لدى الحاكم المشار إليه : أن فلانا المذكور كاتب عبده فلانا المذكور على كذا وكذا منجا في كذا

وكذا نجما، وأدى إليه النجوم إلا نجمين، وملك السيد ماقبضه من مال الكتابة، وأنه حال الكتابة: كان مرهوناً عنده على دين شرعى، وأحضر من يده كتاب إقرار يتضمن إقرار المدعى عليه المذكور بالدين، والعبد المكاتب المذكور مرهون به . وسأل سؤالهما عن ذلك . فسئلا عن ذلك . فأجابا بالتصديق على ماادعاه المدعى المذكور . فطلب المدعى المذكور من الحاكم بصحة الرهن المعاد، و بطلان الكتابة المذكورة، و إبقاء الرهن المذكور عنده إلى حين وفاء دينه . فأجابه إلى ذلك لجوازه عنده شرعاً . وحكم بصحة الرهن المعاد، و بطلان الكتابة في العبد المذكور كونه مرهونا حال الكتابة ، مع العلم بالخلاف . ويكمل على محو ماسبق .

\* وكذاك تكتب الصورة بعينها إذا كان العبد المكاتب مؤجراً . وتقلب هذه الصورة عند من يرى أن الرهن المعاد باطل ، ويكتب : وأن العبد والمكاتب سألا الحاكم الحسكم ببطلان الرهن المعاد ، و بصحة الكتابة . فيحكم بذلك ، مع العلم بالخلاف . و يكتب صورة بطلان الكتابة عند القاضى الحنفي . وصورة صحتها عند القاضى الشافعي .

### \* صورة بطلان الكتابة الحالة:

حضر إلى مجلس الحسكم العزيز الشافعي ، أو الحنبلي ، بين يدى سيدنا فلان الدين فلان ، وأحضر معه عبده فلانا . وادعى عليه : أنه كاتبه على مبلغ كذا على حكم الحلول . وأنه عَنَّ له بعد ذلك إبقاء على ملكه . وسأل سؤاله عن ذلك . فسأله الحاكم المشار إليه . فأجاب : بالتصديق على ما ادعاه سيده المذكور . فحينئذ سأل المدعى المذكور الحاكم المشار إليه الحسكم ببطلان الكتابة المذكورة ، لموافقة ذلك مذهبه ومعتقده . فأجابه إلى سؤاله . وحكم ببطلان المكتابة الحالة ، و إبقائه فى الرق ، حكماً شرعياً ـ إلى آخره ، مع العلم بالخلاف . و يكمل على نحو ماسبق .

صورة كتابة الرجل حصته من العبد الذى باقيه حر :

كاتب فلان عبده فلان بن عبد الله على ما يملكه منه ، وهو النصف ... أو أكثر أو أقل ... الذى باقيه حر على ملبغ كذا . يقوم له بذلك فى كذا وكذا نجما ، متساوية ، سلخ كل شهر يمضى نجم واحد . وعليه أن يحط عنه من مال الكتابة كذا عند الأداء . وذلك بعد أن أعتق فلان بن فلان حصته منه . وهى كذا ، بتاريخ متقدم على تاريخه ، ولم يكن له غير تلك الحصة ، وادعى المكاتب المذكور عليه بالسراية ، وقيمة نصيبه الذى كاتب عليه مجلس الحكم العزيز الفلاني . وثبت إعسار المعتق المذكور واستقرت حصة المكاتب المذكور في ملكه بحكم إعسار المعتق المذكور ، بتصادقهم على ذلك كله . ويكل على نحو ماسبق ملكه بحكم إعسار المعتق المذكور ، بتصادقهم على ذلك كله . ويكل على نحو ماسبق ملكه بحكم إعسار المعتق المذكور ، بتصادقهم على ذلك كله . ويكل على نحو ماسبق أبى حنيفة :

كاتب فلان فلانا على عبده فلان بأن قال لمولى العبد المذكور «كاتب عبدك فلانا على ألف ، على أنى إن أديت إليك ألفا فهو حر » فكاتبه على ذلك مكاتبة سحيحة شرعية ، يقوم له بمال الكتابة حالا ، وقبل العبد المذكور ذلك قبولا شرعياً . وصار بذلك مكاتبا ، تجرى عليه أحكام الكتابة . فإن كان مال الكتابة منجا ، فيذكره ، وأن يدفع إليه من مال الكتابة شيئاً استحباباً . ويكل على نحو ماتقدم شرحه .

\* و إن كان العبد غائباً يقول: كاتب فلان فلاناً على عبده فلان الغائب بأن قال المذكور لمولى العبد: كاتب عبدك فلاناً على ألف درهم، على أنى إن أديت إليك ألفا في كذا وكذا نجا، أو على حكم الحلول فهو حر. فكاتبه على ذلك مكاتبة صحيحة شرعية. فإذا حضر العبد وقبل وأجاز ذلك صح ولزم ، فإن أدى ذلك الرجل المكاتب الألف لم يرجع على العبد المكاتب بشىء ؛ لأنه متبرع بالأداء .

\* صورة مكاتبة العبد سيده عن نفسه وعن عبد آخر لمولاه غائب:

كاتب فلان ابن عبد الله سيده فلاناً عن نفسه وعن فلان بأن قال لسيده: كاتبنى على ألف درهم على نفسى ، وعلى عبدك فلان الغائب على ، أن يقوم أحدنا لك بالألف فى كذا وكذا نجما متساوية من تاريخه ، سلخ كل شهر يمضى نجم . فقال السيد : كاتبتك . وأيكما أدى إلى مال الكتابة أو كلاكما : فأنتما حران ، مكاتبة صحيحة شرعية جائزة استحبابا . ويكمل .

وللسيد أن يأخذ كل مال الكتابة من العبد الحاضر الذي كاتبه . وليس له أن يأخذ من مال الغائب شيئًا . فإن أدى العبد المكاتب كل المال عتقا جميعا . وليس له أن يرجع على الغائب بشيء .

\* صورة مكاتبة جارية لها أولاد أرقاء للسيد .

و إذا أفرد المكاتب الجارية في الكتابة . دخل الأولاد في الكتابة ، و إن لم يذكرهم المكاتب ، ويعتقون بأداء أمهم مال الكتابة .

كاتب فلان جاريته فلانة المرأة الكامل المسلمة ، الممترفة للمكاتب المذكور بالرق والعبودية ، على مبلغ كذا تقوم له بذلك في كذا وكذا نجا . دخل أولادها فلان وفلان في الكتابة . و إذا أدت مال الكتابة عتقوا بعتقها . وليس عليهم من مال الكتابة شيء . و إن حصلت الكتابة بعد أداء مال الكتابة عتقوا بعتقها ، وليس عليهم من مال الكتابة شيء ، و إن حصلت الكتابة بعد أداء مال الكتابة بعد أداء مال الكتابة قصد السيد إبقاء أولادها في الرق ، مال الكتابة ، ثم بعد أداء مال الكتابة قصد السيد إبقاء أولادها في الرق ، فترفع إلى القاضي الحنفي . فيحكم بدخول الأولاد في الكتابة ، و يحكم بعتقهم مع العلم بالخلاف .

\* صورة بيع مال الكتابة بعرض من القاش على مذهب مالك ، و إن كان مال الكتابة قماشا ، فبذهب أو فضة أو غيرهما من الأشياء الثمينة :

باع فلان من فلان مال الكتابة التي كاتب بها عبده فلان من قبل تاريخه . وقدرها كذا وكذا ، مقسطة عليه من تاريخ الكتابة . كل شهر يمضى كذا .

وابتاع ذلك منه ابتياعاً شرعياً بثمن هو جميع القاش الذي صفته كذا وكذا ، أو العبد الفلاني ، أو كذا وكذا مكوكا حنطة أو شعيراً ، أو غيرهما . ووجب للمشترى المذكور استيفاء مال الكتابة من العبد المكاتب المذكور ، وجو با شرعياً . وقام المشترى المذكور مقام السيد الأول . وأجرى المكاتب على حكمه ، من غير أن يكون هذا البيع فاسخاً للكتابة . ويكل على نحو ما سبق . ويرفع إلى حاكم مالكي يثبته . و يحكم بموجبه ، مع العلم بالخلاف .

\* صورة بيع أم ولد المكاتب ، عند ثبوت عجزه عن أداء مال الكتابة واستثناء الولد على مذهب الإمام مالك :

اشترى فلان من فلان مكاتب فلان جميع أم ولده لصلبه فلانة الفلانية الجنيس ، المسلمة الدين ، المدعوة يومئذ فاطمة ، أو عائشة التى استولدها حال الرق وقبل الكتابة شراءًا شرعيًا بثمن مبلغه كذا . دفع المشترى إلى البائع الثمن المذكور . فقضبه منه قبضا شرعيًا . وسلم إليه الجارية المذكورة . فتسلمها منه تسلماً شرعيًا ، بعد الرؤية والمعاقدة الشرعية . وذلك بعد أن ثبت لمجلس الحكم العزيز الفلاني المالكي : أن البائع المذكور غير مستظهر على الكسب ، وأنه فقير عاجز عن أداء نجوم الكتابة ، الثبوت الشرعي ، ثم يرفع إلى حاكم مالكي يثبته . ويحكم بموجبه ، مع العلم بالخلاف .

وكل صورة خلافية إن قصد تصحيحها و إمضاؤها رفعت إلى حاكم يرى صحتها . فيثبتها و يحكم بالصحة . و إن كان القصد بطلانها : فترفع إلى حاكم يرى البطلان . فيتصل به و يحكم بالبطلان ، مع العلم بالخلاف .

كل ذلك : مع مراعاة الألفاظ المحتاج إليها في كلا الحكمين ، بحيث لايتطرق إلى الحكم خلل ، ولا إلى الحاكم . فإن مدار ذلك على الكاتب .

\* صورة ما إذا وفي العبد مال الكتابة . وهي تكتب على ظهر المكتوب : أقر فلان المكاتب المذكور باطنه : أنه قبض وتسلم من مكاتبه فلان

ابن عبد الله المذكور معه باطنه ، جميع المبلغ الذى كاتبه عليه المعين باطنه . وقدره كذا وكذا ، على حكم التنجيم المعين باطنه ، قبضاً شرعياً . وذلك بعد ماأسقط عنه من أصل مبلغ الكتابة قسط الشهر الآخر ، وهو كذا وكذا ، إسقاطا شرعياً . فبحكم ذلك : صار فلان المكاتب المذكور حراً من أحرار السلمين . له ما لهم وعليه ماعليهم . ليس لأحد عليه ولاء إلا الولاء الشرعى . فإنه لسيده المذكور ، ولمن يستحقه من بعده شرعاً . وتصادقاً على ذلك كله تصادقاً شرعياً . ويؤرخ .

\* صورة ما إذا مجز المكاتب عن أداء ما كوتب عليه . وهي تكتب على ظهر المكتوب :

حضر إلى شهوده فى يوم تاريخه فلان المكاتب المذكور باطنه ، وأشهد على نفسه : أنه لما كاتب عبده فلانا المذكور باطنه ، المكاتبة المشروحة باطنه إلى المدة المعينة باطنه . انقضت المدة . وزادت مدة ثانية . واستحق عليه كذا كذا درها عن قسط كذا وكذا شهراً . ولم يقم له بها . واعترف العبد المذكور : أنه عاجز عن القيام بما فضل عليه . وأنه سأله بعد الاستحقاق : الصبر عليه إلى يوم تاريخه ، ليسمى فى تحصيل ما بقى عليه . فصبر وأمهله إلى الآن . فلم يقدر على تحصيل ما بقى عليه . وعجز عن ذلك . فبحكم ما بقى عليه فسخ السيد الكتابة فسخاً شرعياً ، لقول النبى صلى الله عليه وسلم « المكاتب قن ما بقى عليسه درهم » وصدقه المكاتب المذكور على ذلك كله تصديقاً شرعياً . ويؤرخ .

\* و إن ترافعا إلى حاكم شرعى بسبب ذلك . كتب حضورها إلى مجلس الحسكم العزيز ، ودعوى السيد على مملوكه :أنه كاتبه على كذا كذا . أسقط عنه كذا وكذا .. و بقى عليه كذا . فتى وفاه كان حراً ، ومتى عجز عن وفائه \_ ولو عن درهم واحد \_ كان قنا ، باقيا على العبودية ، وأن المدة انقضت ، واستحق عليه المبلغ المذكور ، ولم يقم له به ، وأنه صبر عليه مدة ثانية آخرها يوم تاريخه ، ولم يقم له به ، وأنه صبر عليه مدة ثانية آخرها يوم تاريخه ، ولم يقم له به ، وأنه صبر عليه مدة ثانية آخرها يوم تاريخه ، ولم يقم له بشى من ذلك . وسأل الحاكم العبد عن ذلك . فأجاب بصحة دعوى سيده ،

واعترف أنه عاجز عن الوفاء ، وأنه لم يقدر على تحصيل مايحمل عليه . فحينئذ : سأل المدعى الحاكم المذكور : الحكم بما أوجبه الشرع الشريف . والإذن له فى فسخ فسخ الكتابة المذكورة . فأذن له فى ذلك . فعند ذلك . أشهد عليه ، أنه فسخ الكتابة المذكورة فسخا شرعيا ، وأبطل حكمها . لقول النبي صلى الله عليه وسلم « المكاتب قن مابقى عليه دره » وثبت إشهاده بذلك لدى الحاكم المشار إليه ، ثبوتاً شرعيا ، وحكم به حكماً شرعياً \_ إلى آخره ، ويكمل .

و إن كان ذلك عند الشهود: كتب حضورها ، و إقرارهما بذلك ، وتصادقهما على أنهما ترافعا إلى الحاكم الفلاني . وتداعيا بين يديه \_ و يحكى ما تقدم ذكره ، مستنداً إلى إقرارهما وتصادقهما \_ و يؤرخ . انتهى . والله أعلم .

# كتاب أمهات الأولاد

# وما يتعلق بهن من الأحكام

إذا عَلَقت الأمة من سيدها بِحُرِ في ملكه: ثبت لها حكم الاستيلاد. بدليل ماروى عبد الله بن عباس رضى الله عنهما: أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « أيما أمة ولدت من سيدها . فهى حرة عن دُبُر منه » وروى عبد الله بن عمر رضى الله عنهما : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في أم الولد « لا تباع ، ولا توهب ، ولا تورث . ليستمتع بها مدة حياته . فإذا مات عتقت » وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم قال في أم الولد « المنتمتع بها مدة حياته . فإذا مات عتقت » وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال في مارية حين ولدت « أعتقها ولدها » .

وحاصله: أنه إذا استولد جاريته ، فأتت منه بولد حى أو ميت عتقت بموته ، و إن ألقته مضغة . فحيث يحكم بوجوب النُرة يثبت فى مثله الاستيلاد ، وحيث لا يثبت لا يحكم .

و إذا استولد جارية بالنكاح: يكون الولد رقيقاً ، ولا تصير أم ولد . ولو ملكها . ٢٦ \_ جواهر ج ٢

ولو ملك زوجته الأمة ، وهي حامل منه : يعتق الولد عليه بالملك . ولا تصير هي مستولدة له .

ونو استولد جارية على ظن أنها زوجته الحرة ، أو جاريته : فالولد حر . وفى مصيرها مستولدة إذا ملكها قولان . أقربهما : المنع .

ولا يجوز بيع المستولدة ، ولا هبتها ولا رهنها . و يجوز للسيد وطؤها ، واستخدامها و إجارتها . وكذا تزو يجها بغير إذنها على الأصح . وله قيمتها إذا قتلت ، وأرش الجناية عليها . و إذا ولدت من زوج أو زنا . فالولد للسيد ، وحكمه حكم المستولدة . يعتق بموت السيد .

ولوكاتب المستولدة قبل موت السيد لم يعتق الولد حتى يموت السيد . والذين ولدتهم من زوج أو زنا قبل الاستيلاد : السيد بيعهم ، ولا يعتقون بموته . وإذا عتقت بموت السيد : فمن رأس المال تعتق .

## الخلاف المذكور في مسائل الباب

اتفق الأثمة على أن أمهات الأولاد لا تباع . وهذا مذهب السلف والخلف من فقها، الأمصار . إلا مايحكي عن بعض الصحابة . وقال داود : يجوز بيع أمهات الأولاد . فلو تزوج أمة غيره ، وأولدها ثم ملكها . قال أبو حنيفة : تصير أم ولد . وقال مالك والشافعي وأحمد : لاتصير أم ولد . و يجوز له بيعها ، ولا تعتق بموته .

ولو ابتماع أمة ، وهى حامل منه . قال أبو حنيفة : تصير أم ولد له . وقال الشافعي وأحمد : لا تصير أم ولد . وقال مالك في إحدى الروايتين : تصير أم ولد . وقال في الأخرى : لا تصير أم ولد .

ولو استولد جارية ابنه . قال أبو حنيفة ومالك ، وأحمد : تصير أم ولد . والشافعي قولان . أحدهما : لا تصير . والثاني : تصير .

ثم ما الذي يلزم الوالد في ذلك لابنه ؟

قال أبو حنيفة ومالك : يضمن قيمتها خاصة . وقال الشافعي : يضمن قيمتها

ومهرها . وفى ضمانه قيمة الولد قولان . أصحهما : أنه لا يلزمه قيمة الولد . وقال أحمد : لا يلزم قيمتها ولا قيمة ولدها ولا مهرها . وعن زفر : يلزمه مهرها . وصحح النووى : أنه لا يلزمه قيمة الولد . وحكى فى المنهاج وجهان . أصحهما : أنه لا يلزمه . وهل للسيد إجارةأم ولده أم لا ؟ قال أبو حنيفة ، والشافعي وأحمد : له ذلك . وقال مالك : لا بجوز له ذلك ، انتهى .

فائرة: نقلت من خط صدر الدين ابن الخابورى: ذكر أنه بحث بحاب أن أم الولد لايصح بيعها إلا من نفسها ، قال : نم ، نقله في الروضة في بيع أمهات الأولاد عن فتاوى القفال ، فأوردت عليه إيراداً ، وهو أنكم سمحتم ببيعها من نفسها لتعجيل العتق ، فهلا قلتم أيضاً بصحة بيعها من تعتق عليه ، كالوالد والولد ؟ فقال في رد ذلك : أورد شخص هذا الإيراد بحاة ، فأجبته : أن شراءها من نفسها هو من باب الفداء ، لا يتصور فيه ملك أصلاً ، ولا تملك نفسها في وقت ما ، بخلاف ما إذا اشتراها من تعتق عليه ، فإنها تدخل في ملكه ثم تعتق عليه ، وأم الولد لا تدخل في الملك ، وهذا الفرق ، فنقضت عليه بما إذا اعترف بحرية عبد ، ثم اشتراه ، فهل يكون هذا شراء أو افتداء ؟ فيه ثلاثة أوجه : في الرافعي والروضة . فعلى قولنا إنه افتداء . فلو اعترف بحرية أم الولد ، ثم اشتراها ينبغي أن يصح الشراء على قولنا إنه افتداء . فسكت عن الجواب ،

مسأنة : أمة حملت بمملوك. وصارت أم ولد ، تعتق بموت السيد؟ وهو المكاتب إذا وطىء أمته . فولدت منه فالولد رقيق . فإن أدى المال عتق وعتق الولد . وصارت الأمة أم ولد .

المصطلح : وهو يشمتل على صور حكمية . منها :

\* صورة بدعوى المستولدة على سيدها بالاستيلاد:

حضر إلى مجلس الحكم العزيز الفلاني الشافعي فلانة مستولدة فلان ،

وأحضرت معها سيدها المذكور . وادعت عليه لدى الحاكم المشار إليه . أنه ابتاعها الابتياع الصحيح الشرعى . واستفرشها وأحبلها ، وأتت منه بولد كامل الخلق ميتاً . وأنها صارت أم ولد له . وحرم عليه بيعها . وسألت سؤاله عن ذلك . فسأله الحاكم المشار إليه . فأجاب بالإنكار لاستيلادها ، معترفا بباقي دعواها . فذكرت المدعية المذكورة أن لها بينة : أر بعا من القوابل يشهدن لها بما ادعته . وسألت الإذن في إحضارهن ، فأذن لها . فأحضرت أربع نسوة من القوابل الثقات الأمينات . وهن فلانة وفلانة وفلانة وفلانة . فشهدن شهادة متفقة اللفظ والمعنى ، مسموعة شرعاً لدى الحاكم المشار إليه : في وجه المدعى عليه ، أن المدعية المذكورة أتت بولد كامل الخلق على فراش المدعى عليه المذكور ، وأنه لما سقط إلى الأرض سقط ميتاً . عرف الحاكم المشار إليه القوابل المذكورات ، وسمع شهادتهن . وقبلها بما رأى معه قبولها شرعا ، ولما ثبت ذلك عنده بطريقه الشرعى : سألته المدعية المذكورة الحكم لها بأنها صارت أم ولد المدعى عليه المذكور ، و بتحريم بيعها ، المذكورة الحكم لها بأنها صارت أم ولد المدعى عليه المذكور ، و بتحريم بيعها ، والقيام بنفقتها وكسوتها و إسكانها في مسكن شرعى يليق بها . فأجابها إلى سؤالها . وحكم لها بذلك حكماً شرعياً \_ إلى آخره . ويكمل على نحو ما سبق . ويكتب وحكم لها بذلك حكماً شرعياً \_ إلى آخره . ويكمل على نحو ما سبق . ويكتب القاضى التاريخ والحسبلة بخطه .

\* صورة استرقاق ولدرجل تزوج جارية لآخر ، وأولدها بالنكاح ، ثم ابتاعها : حضر إلى مجلس الحكم العزيز الشافعي : الفلاني فلان ، وأحضر معه فلاناً وادعى عليه لدى الحاكم المشار إليه: أنه تزوج رقيقته فلانة التزويج الصحيح الشرعى . ودخل بها وأصابها . وأولدها على فراشه ولداً ذكراً يدعى فلان ، العشارى العمر مثلا ، وأن الولد المذكور مملوك له يستحق بيعه واستخدامه و إجارته . وسأل سؤاله عن ذلك . فسأله الحاكم المشار إليه . فأجاب بالتصديق على ماادعاه . وسأل المدعى المذكور إعتاق ولده المذكور . فسأله الحاكم ذلك . فأبي إلا أن يبتاعه أبوه المذكور مع أمه . فأذعن المدعى عليه المذكور إلى الابتياع . فباعه ولده وزوجته المذكور مع أمه . فأذعن المدعى عليه المذكور إلى الابتياع . فباعه ولده وزوجته

المذكورين. فابتاعهما منه بمبلغ جملته كذا. ودفع إليه الثمن عنهما في المجلس . فقبضه منه قبضاً شرعياً ، وتسلم الولد والزوجة المذكورين تسلماً شرعياً ، وعتق الولد عليه . واستمرت الزوجة في رقه . وانفسخ نكاحها . يطؤها بأقوى السببين ، وهو ملك اليمين ، لابالنكاح. وله بيعها متى شاء ، ولم تصر بذلك أم ولد له ألبتة . ووقع الإشهاد بذلك في تاريخ كذا . ويكمل على نحو ماسبق .

\* صورة ماإذا أسلمت أم ولد الذمى ، واستسمت فى الثمن له على مذهب الإمام أبى حنيفة رحمه الله تعالى .

حضر إلى مجلس الحسكم العزيز الفلانى الحنى فلان \_ اليهودى أو النصرانى \_ وأحضر ممه جاريته فلانة بنت عبد الله وادعى عليها لدى الحاكم المشار إليه: أنها أم ولده ، أولدها على فراشه ، وأنها تشرفت بدين الإسلام . وسأل الحاكم المشار إليه سؤالها عن ذلك . فسألها . فأجابت بالاعتراف . فطلب المدعى المذكور من الحاكم المشار إليه : العمل بمذهبه ومعتقده ، والحسكم عليها بالسعاية في قيمتها والأداء إلى المدعى المذكور ، وعتقها عند الأداء . فأجابه إلى سؤاله ، لجوازه عنده شرعا . وحكم عليها بالسعاية في قيمتها شرعا . وحكم عليها بالسعاية في قيمتها . فإذا أدت عتقت ، حكماً شرعيا \_ إلى آخره ، مع العلم بالخلاف . و يكمل على نحو ما سبق .

\* صورة عتق أم الولد على الذمى إذا أسلمت على الرواية الأولى من مذهب الإمام مالك رحمه الله تعالى .

حضرت إلى مجلس الحكم العزيز الفلانى المالكى فلانة . وأحضرت معها فلانا اليهودى ، أو النصرانى ، وادعت عليه لدى الحاكم المشار إليه : أنه ابتاعها وجعلها فراشا . واستولدها ولداً ذكراً يدعى فلان السباعى ، أو الخماسى العمر مثلا ، وأنها تشرفت بدين الإسلام . وعتقت على المدعى عليه المذكور بمقتضى إسلامها . وسألت سؤاله عن ذلك . فسأله الحاكم المشار إليه . فأجاب بالتصديق على ما ادعته ، وذكر أنه يستحق بيعها وقبض ثمنها . وسأل الحاكم الحكم له بذلك .

وسألته هي الحسكم لها بالعتق . فنظر الحاكم في مذهبه ومعتقده . فرأى أن لمقلده الإمام مالك بن أنس الأصبحي \_ رضى الله عنه وأرضاه \_ في هذه المسألة روايتين . والأخرى : البيع . فنظر في الروايتين وتدبرها ، وأمعن النظر فيهما . فرأى العمل بالرواية الأولى . فاستخار الله كثيراً ، واتخذه هاديا ونصيراً . وأجاب المدعية المذكورة أعلاه إلى سؤالها . وحكم بعتقها و إطلاقها من الرق حكما شرعيا \_ إلى آخره . ومنعه من التعرض إليها بموجب رق أو عبودية . منعا شرعيا . ويكمل على نحو ماتقدم شرحه .

\* صورة إسلام أم ولد الذمى ، ويحال بينه و بينها من غير بيع ولا عتق ولا سعاية . وتجرى لها النفقة والكسوة ، ولا تعتق إلا بموته :

حضر إلى مجلس الحكم العزيز الشافعي . فلانة التي كانت نصرانية ، أو يهودية . وتشرفت بدين الإسلام . وأحضرت معها فلانا اليهودي أو النصراني . وادعت عليه لدى الحاكم المشار إليه : أنه ابتاعها . وجعلها فراشا له ، وأحبلها وأولدها على فراشه ولداً ذكراً يدعى فلان ، الثلاثي العمر مثلا . وأنها تشرفت بدين الإسلام . وهو باق على الكفر إلى الآن . وسألت سؤاله عن ذلك . فسأله الحاكم المشار إليه عن ذلك . فأجاب بالاعتراف . فسألت المدعية المذكورة من الحاكم المشار إليه : الحكم على المدعى عليه المذكور بمذهبه ، وأن يحال بينه و بينها إلى المشار إليه : الحكم على المدعى عليه المذكور بمذهبه ، وأن يحال بينه و بينها إلى حين موته . فتعتق حينئذ ، و إلزامه بنفقتها وكسوتها بالطريق الشرعى . فأجابها إلى سؤالها ، لجوازه عنده شرعا . وحكم بذلك حكما شرعيا \_ إلى آخره . مع العلم بالخلاف فها فيه الخلاف من ذلك .

\* صورة تزويج الرجل أمة غيره ، واستيلادها بالنكاح ، ثمملكها . فصارت أم ولد له تعتق بموته ، ولا يجوز له بيعها عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى :

حضر إلى مجلس الحكم العزيز الفلانى الحننى فلانة ، وأحضرت معها فلانا وادعت عليه لدى الحاكم المشار إليه : أنه تزوج بها تزو يجا صحيحاً شرعياً حال كونها رقيقة لفلان . ودخل بها وأصابها ، وأولدها ولداً يدعى فلان . ثم إنه ابتاعها من سيدها المذكور ، وأنها بمقتضى ذلك صارت أم ولد له ، وأنه قصد بيعها . وسألت سؤاله عن ذلك . فسئل . فأجاب : أنه تزوجها وأولدها بعقد النكاح ، ثم ابتاعها بعد ذلك من سيدها ، وأنها لم تصر أم ولد له بذلك ، وأنه يجوز له بيعها حسبا أفتاه علماء المسلمين بذلك . فعرفه الحاكم المشار إليه : أن مذهب الإمام أبى حنيفة : أنها صارت أم ولد له . فحينئذ سألت المدعية المذكورة من الحاكم المشار إليه العمل معها بمقتضى مذهبه ومعتقده ، والحكم لهما بأنها صارت أم ولد له . ومنعه من بيعها ، و إلزامه لها بما يلزم مثله لأمهات الأولاد . فاستخار الله تعالى ، وأجابها إلى سؤالها لجوازه عنده شرعا ، وحكم لهما بذلك حكما شرعياً - إلى آخره - مع العلم بالخلاف . ويكمل على نحو ما سبق .

عورة تزويج رجل أمة غيره . واستيلادها بالنكاح ثم ملكها . فلا تصير
 أم ولد له ، ولا تعتق بموته . وله بيعها متى شاء عند الثلاثة ، خلافاً لأبى حنيفة .

حضر إلى مجلس الحكم العزيز الشافعي ، أو المالكي ، أو الحنبلي ، فلانة بنت عبد الله ، وأحضرت معها سيدها فلان . وادعت عليه لدى الحاكم المشار إليه : أنه تزوج بها تزويجاً صحيحاً شرعياً ، حالة كونها في رق فلان ، وأنه أولدها على فراشه بعقد النكاح ولداً يدعى فلان الثلاثي العمر يومئذ . وأنه ابتاعها بعد ذلك من فلان المذكور . وأنها بمقتضى ذلك : صارت أم ولد له . وحرم عليه بيعها . وسألت سؤاله عن ذلك . فسأله الحاكم المشار إليه . فأجاب بالتصديق على ما ادعته ، ولكنها لم تصر أم ولد له ، وأنها الآن جارية في رقه ، يملك بيعها وهبتها وسائر التصرفات الشرعية فيها . وسأل العمل معه بمقتضى مذهبه . والحكم بإبقائها في رقه ، وجواز التصرف فيها بالبيع وغيره . فأجابه إلى سؤاله لجوازه عنده شرعاً . وحكم بذلك كله حكماً شرعياً – إلى آخره . مع العلم بالخلاف ، ويكمل على نحو وحكم بذلك كله حكماً شرعياً – إلى آخره . مع العلم بالخلاف ، ويكمل على نحو ما تقدم شرحه .

\* صورة استيلاد رجل جارية ابنه . فصارت أم ولد له ، ويضمن قيمتها خاصة لولده على مذهب أبى حنيفة ومالك .

حضر إلى مجلس الحكم العزيز الفلانى الحنفى ، أو المالكى ، فلان ابن فلان ، وأحضر ممه والده فلان المذكور . وادعى عليه لدى الحاكم المشار إليه : أنه استولد جاريته فلانة . وأنها صارت أم ولد له . وسأل سؤاله عن ذلك فسأله . فأجاب بالاعتراف وصحة الدعوى . فسأل المدعى المذكور الحكم له على والده المذكور بقيمة الجارية المذكورة له بذلك . وأنها صارت أم ولد له . فاستخار الله وأجاب السائل إلى سؤاله ، لجوازه عنده شرعاً ، وحكم له بذلك . وأنها صارت أم ولد له ، وأنها صارت أم ولد له ، والزامه بأداء القيمة عن الجارية المذكورة ، حكما شرعياً \_ إلى آخره \_ مع العلم بالخلاف . وذلك بعد أن حضر أرباب الخبرة بالرقيق وتقويته . وقوموا الجارية المذكورة . فكانت قيمتها كذا وكذا . وشهدوا عند الحاكم المشار إليه الجارية المذكورة . وثبت ذلك عنده ثبوتاً صحيحاً شرعياً . و يكمل على نحو ما سبق .

صورة استيلاد رجل جارية ابنه ، ويضمن قيمتها ومهرها عند الشافعي ،
 ويضمن قيمة الولد في أحد قوليه . وتصير أم ولد في القول الثاني .

حضر إلى مجلس الحكم العزيز الشافعي الفلاني فلان بن فلان ، وأحضر معه والده للذكور ، وادعي عليه لدى الحاكم المشار إليه : أنه استولد جاريته فلانة ولداً يدعى فلان ، الخماسي العمر مثلا . وأنها صارت أم ولد له ، وأنه يلزمه له قيمة الجارية المذكور . وطالبه بذلك . وسأل له قيمة الجارية المذكور ، وطالبه بذلك . وسأل سؤاله عن ذلك . فسأله الحاكم المسار إليه ، فأجاب بالتصديق على ما ادعاه من الاستيلاد . وسأل الحكم له بما يلزمه شرعاً على مقتضى مذهبه ومعتقده . فأجابه إلى سؤاله ، وحكم له بذلك حكماً شرعياً \_ إلى آخره \_ مع العلم بالخلاف ، بعد ثبوت القيمة الشرعية عنده الثبوت الشرعي . ويكمل .

\* صورة استيلاد رجل جارية ابنه . فصارت أم ولد له ، ولا يلزمه

قيمتها ، ولا مهرها ، ولا قيمة ولدها على مذهب الإمام أحمد رحمه الله تعالى .

حضر إلى مجلس الحكم العزيز الحنبلى فلان ابن فلان ، وأحضر معه والده فلانا المذكور ، وادعى عليه لدى الحاكم المشار إليه : أنه استولد جاريته فلانة ولداً يدعى فلان ، وأنها صارت أم ولد له ، وأنه يلزمه له قيمتها ومهرها وقيمة ولدها ، وطالبه بذلك ، وسأل سؤاله عن ذلك ، فسئل ، فأجاب بالتصديق على ما ادعاه من الاستيلاد ، وأنها صارت أم ولد له ، ولكن لا يلزمه لولده شيء على مقتضى مذهب الإمام أحمد رحمه الله تعالى ، وسأل الحاكم المشار إليه الحكم بمقتضى مذهبه ومعتقده ، فأجابه إلى سؤاله لجوازه عنده شرعاً ، وحكم بإسقاط قيمة الجارية ، ومهرها ، وقيمة الولد عن المدعى عليه المذكور ، و بعدم إلزامه بشيء من ذلك ، حكماً شرعياً .. إلى آخر \_ مع العلم بالخلاف ، ويكمل على نحو ما تقدم شرحه ، وقد سبق الإقرار بقبض القيمة والمهر ، وقيمة الولد في هذه الصور الثلاثة من غير حكم في كتاب الإقرار .

\* صورة قتل أم الولد إذا قتلت سيدها عمداً على مذهب الإمام أبى حنيفة . حضر إلى مجلس الحكم العزيز الحنفي فلان بن فلان . وأحضر معه فلانة ابنة فلان . وادعى عليها : أن والده ابتاعها الابتياع الشرعى . واستفرشها وأولدها على فراشه ولداً . ومات الولد . وصارت أم ولد له . وأنها قتلت والده سيدها المذكور عمداً . وسأل سؤالها عن ذلك . فسألها الحاكم المشار إليه . فأجابت بالاعتراف بذلك كله أو بالإنكار . فذكر المدعى : أن له بينة شرعية تشهد على إقرارها بذلك . وسأل الإذن في إحضارها . فأذن له فأحضر كل واحد من فلان وفلان وفلان . فشهدوا لدى الحاكم المشار إليه شهادة متفقة اللفظ والمعنى . مسموعة شرعا في وجه المدعى عليها المذكورة . بعد تشخيصها التشخيص الشرعى على إقرارها مجميع ماادعاه المدعى المذكور . عرف الحاكم المشار إليه الشهود ، وسمع شهادتهم . وقبلها بما رأى معه قبولها شرعاً . وثبت عنده ذلك

ثبوتاً صيحاً شرعياً. فحينئذ سأل المدعى المذكور الحكم على المدعى عليها بالقصاص. فأجابه إلى سؤاله لجوازه عنده شرعا ، وحكم عليها بالقصاص أو بالقتل حكماً شرعياً ــ إلى آخره ــ مع العلم بالخلاف . ويكمل .هذا إذا كان القتل عمداً .

و إن كان القتل خطأ . فلا يجب علمها عند الحنفية قصاص ولا دية .

و إن كانت الدعوى عند المالكي . فإن كان القتل عمداً . تخير الوارث بين قتلها واستحيائها في الرق ، وجلدها مائة ، وحبسها عاماً . فإن اختار الوارث قتلها سأل الحاكم الحملم بالقنل . فيحكم له بذلك ، و إن اختار القسم الثاني : حكم به بعد ذكر تخييره بين القتل والاستحياء في الرق . و إن كانت الدعوى عند الشافعي . فيوجب عليها الدية لا غير . و إن كانت الدعوى عند الحنبلي ، فصورة الحكم عنده : أن يحكم بأقل الأمرين من قيمتها أو الدية في إحدى الروايتين . والأخرى : قيمة نفسها على ما اختاره الحرق . انتهى . والله أعلم .

#### تزبيل

اعلم أن المقرر عند أهل الحق والإنصاف: أن البدع المحدثة في هذا الزمان في باب القضاء كثيرة . وأ كثرها مخصوص ببلادنا . فيقع فيها ما لايقع في غيرها من المالك الإسلامية . ولم يسمع بمثل مارأيناه وسمعناه من الأمور التي عمت بها الباوى ، وهي من أعظم الأدلة على اقتراب الساعة .

فنها : تولية القضاء للجهال ببذل المال .

ومنها: تولية الجهال والعلماء. غير الأنقياء، مع وجود العلماء الأتقياء الأخيار. ومنها: حكم القاضى بخلاف مذهبه، لا سيما إن كان حنفيًا، والاستناد إلى الأقوال الضميفة المرجوحة إن كان شافعيًا، لينال غرضًا فاسدًا.

ومنها: انقطاع القضاة عن الحضور إلى مجلس الحكم العزيز في أكثر الأوقات من غير عذر. و يكتفون بالنائب.

ومنها: رضاهم بالنائب الذي لا يصلح أن يكون رسولا ، فضلا عن أن

يكون نائباً ، ومن لا يرتضيه السلطان الذى ولاه القضاء . ولا علماء الشريعة مع قدرتهم على استنابة نائب أصلح منه ، واكتفوا فى الغالب من النائب بالهيئة ولبس العائم المدرجة ، والجندات المفرجة .

ومنها: استبدال الوقف من غير أن يكون الواقف قد شرط فيه الاستبدال، وهو مخالف لمذهب الإمامين. ويفعلون ذلك بناء على رواية أبى يوسف. تقر باً إلى خواطر أر باب الشوكة من الأمراء وغيرهم.

ومنها: إجارة القاضى الوقف مدة طويلة نحو خمسين سنة. وأقل وأكثر. وذلك يفضى إلى تملك الأوقاف المؤجرة ، وضياعها و إزالة عينها . وفوات غرض واقفيها ، وإضاعة حقوق مستحقيها . ولقد شاهدت فى الديار المصرية ، وفى مكة المشرفة من الأوقاف ، ماانمحى رسمه واسمه ، بواسطة الإجارات إلى المدد الطويلة وريما رأيت من القضاة من تعدى بالمدة إلى مائة سنة .

ومنها: تفرقة أموال الوصايا التي لاوصى فيها خاص على غير المستحقين، وفي غير مصرفها الشرعي من غير مراعاة مقصود الموصى.

ومنها: أنهم لا يمكنون الوصى الأمين الذى عينه الموصى ورضيه وأطلق تصرفه فى ماله ، وأقامه مقامه فى صرف مال الوصية على ما يقتضيه رأيه من الفقراء ، بل يكتبون بها رقاعاً لمن يريدن من متعلقيهم وغيرهم . ويحيلون على الوصى بذلك من يأخذ منه قهراً ، سواء رآه مصلحة أو لا ، وسواء كان المكتوب له مستحقاً أو لا .

ومنها: أنهم يقترضون أموال الأيتام ويقرضونها لمن يريدون من غير رهن ولا كفيل فى الغالب، ثقة بالمقترض . فيضيع أكثر ذلك . وربما أخروه عند المقترض أو المستدين مدة طويلة . فيؤدى ذلك إلى طمع المستدين فيه ، لاسيا إن كان ذا جاه وشوكة . وربما مات المستدين مفلساً . فيضيع المال على الأيتام . ومنها : أن بعض القضاة الشافعية فى الغالب يخرج الزكاة من مال الأيتام فى

حالة كونها غير واجبة في مالهم .ولا يحماوهم على مافيه مصلحتهم . بل يأخذون ذلك أولاً تحت أيديهم ، وربما ادعوا صرفه إلى الفقراء . هذا مع كون الأيتام غير مقلدين للشافعي . ونهاية التفريط في أمرهم : قرضة لديوان الأيتام . وكل ذلك في أعناق مسلطيهم ، وإثمه عليهم ، وهم المسئولون عنه ، والمؤاخذون به بين يدى أحكم الحاكين .

ومنها: إجارة السجون للسجانين بمال عظيم . يكاد أن يكون فوق أجرة منه بعشرة أمثال ، فيلزم من ذلك : تسليط السجانين على أخذ جعل حرام من صاحب الحق ، ويلزم منه حصول الضرر البالغ للغريم المسجون في نفسه وماله . وأهم هذه الأمور كلها عندى : قضية الأيتام والأوقاف . فإنها عظيمة الخطر كثيرة الضرر .

نسأل الله تعالى السلامة والعافية ، والتوفيق لما يحب ربنا و يرضى ، و إياه نسأل اللطف فى القضاء ، إنه ولي ذلك ، والقادر عليه . وهو حسبنا ونعم الوكيل .

## خاعـة

أرجو أن تكون لنا وللمسلمين بالخير إن شاء الله تعالى .

وهى تشتمل على ثلاث فصول . الفصل الأول : في الُحلِّل . الفصل الثاني : في الكُني . الفصل الثالث : في الألقاب .

اعلم أن مما يحتاج إليه في هذه الصناعة : اللجلّى : إذ هي الباب الموصل إلى يقين الشهادة . وهي أهم من الفصلين الآتيين . وعليها تنبني أحكام المعرفة . وهي أحد أركانها الثلاثة .

فأول مايذ كر فى الإنسان : سنه ، ثم قده ، ثم لونه ، ثم جبينه ، ثم حاجباه ، ثم عيناه ، ثم خداه ، ثم شفتاه . وجميع مافى وجهه من حَسَنة ، أو شامة أو جرح ، أو ثُوْلُول ، ولا يقال فى حلية الذمى : حَسَنة ، بل يقال : شامة . و إن كانت الآثار فى عضو من أعضائه . بحيث تكون الرؤية ممكنة ، بحيث لا يحصل

بذلك مشقة ، مع موافقة الشرع الشريف . فلا بأس بالاطلاع عليها وذكرها . والمراد من الحلية : أن يذكر أشهر ما في الإنسان مما لا يزول بطول الزمان في الغالب . وما كان في الرقيق مما يسوغ ذكره في الحلية من عيب شرعي وغيره . فيذكر ويصرح الكاتب باطلاع المتبايعين عليه . ويذكر في الأقطع . فيقول : مقطوع اليد الفلانية ، أو الرجل الفلانية . وكذلك الأخلع والأكتم والأعرج . فإذا كان في اليد والساعد ، أو غير ذلك شيئًا منقوشًا . فيكتب : وشماً أخضر صفته كذا وكذا . وإذا كان في وجه الرقيق شروط أو لعوط على عادة الحبوش ، كتب : بوجهه لعوط بصدغيه ، و بين حاجبيه زينة البلاد . و إن كان بوجه الجارية أو بجسدها أو بطنها شروط ، كتب : و بجسدها في المكان الفلاني شروط ، عدتها كذا زينة البلاد ، أو كيّات نار عدتها كذا على صحة . و يجتهد و يحتاط في حاجة من لا يعرف غاية الاحتياط . فإن الشهادة أمرها خطر ، والخلاص منها عسر ، خصوصًا مع الغريم المنكر .

و إذا دعى الشاهد لأداء الشهادة عند الحاكم ، وكان اعتماده على الحلية . فلا يسارع إلى أداء الشهادة عند الحاكم ، حتى يتيقن الشهادة ويذكرها . ويصح عنده المطابقة في الحلية بالمقابلة . فإن ذلك أخلص للذمة . والحلية على أنواع :

### الأول في السن

فيقال للمولود: رضيع ، سواء كان ذكراً أو أشى . فإذا فطم . فيقال : فطيم . فإذا تعدى . قيل للذكر ذلك : طفل ، وللأنثى : طفلة . فإذا زاد على ذلك . قيل للذكر : غلام . وللأنثى : صغيرة . فإذا قارب البلوغ ، قيل للذكر : مراهق . فإذا بلغ ، يقال : بالغ . فإذا ظهر شار به ، قيل : قد طَرَّ شار به ، وسال عارضاه . فإذا استدار شعر وجهه خفيفاً . قيل : قد بَقَل وجهه . فإذا اتصل الشعر بوجهه وذقنه ولم يطل . قيل : منقطع شعر الوجه . فإذا طال شعر عارضيه ، ولم يتصل الشعر بذقنه . قيل : منقطع شعر اللحية والعارضين . فإذا استدارت لحيته ولم يظهر فيها شيب ، قيل : منقطع شعر اللحية والعارضين . فإذا استدارت لحيته ولم يظهر فيها شيب ،

قيل: شاب مستدير اللحية . فإذا بدا بها شيب خفيف . قيل: فيه نبذة يسيرة من الشيب . فإذا تزايد الشيب . قيل: الشيب . فإذا تزايد الشيب . قيل: تقل الشيب . فإن زاد الشيب إلى أن يستوى البياض والسواد . قيل: أشمط . فإن نقا شعر لحيته بالبياض . قيل: شيخ .

والأنثى إذا قاربت البلوغ . قيل : معصر . فإذا نفر صدرها . قيل : كاعب . فإذا ظهر برأسها شيب ، فإذا ظهر برأسها شيب ، فإذا ظهر تديها ، وهو قائم . قيل : ناهد . وقيل : بالغ . فإذا ناهيب قيل : شمطاء . وقيل : عانس . فإن نقا شعرها . قيل عجوز .

وللأنثى أوصاف لايستغنى عن استعالها ، مع ما ذكرناه . وهى إما أن تكون شابة بالغ ، وهى بكر . فيقول : البكر البالغ ، أو امرأة وسط فى سن الكهولة ، فيقول : المرأة الكامل ، أو امرأة فى سن العانس ، أو متقدمة فى السن . فيقول : المرأة العاقل .

### الثاني، في ذكر الألوان

إذا كان الرجل شديد السواد . قيل : حالك . فإن خالط سواده حمرة . قيل : قيل : دغمان . فإن صفا لونه . قيل : أسحم . فإن خالط السواد صفرة . قيل : أحم . فإن كَدُر لونه . قيل : أربد . فإن صفا عن ذلك . قيل : أبيض . فإن رقّت الصفرة ، ومال إلى السواد . قيل : آدمى اللون . فإن كان دون الأربد وفوق الأدمة . قيل : شديد السمرة . فإن الأدمة . قيل : شديد السمرة . فإن صفا عن ذلك . قيل : رقيق السمرة . فإن صفا عن ذلك . قيل : رقيق السمرة . فإن صفا عن ذلك . قيل : صافى السمرة تعاوه حمرة . فإن صفا عن ذلك ومال إلى البياض والحرة . قيل : صافى السمرة ، ولا يقال : ويقال : رقيق السمرة ، ولا يقال : ويقال : رقيق السمرة ، ولا يقال : أبيض . لأن البياض هو البرص . فإن خلص بياضه . قيل : أشكل . فإن كان فى بياضه شقرة . قيل : أشكل . فإن كان فى بياضه شقرة . قيل : أشكل . فإن كان مع بياضه شقرة . قيل : أشكل . فإن كان مع

ذلك حمرة زائدة . قيل : أشقر . فإن كان مع ذلك نَمَس ، قيل : أنمش . فإن صفى لونه ومال إلى الصفرة من غير علة . قيل : أسحب اللون .

### الثالث، في ذكر القدود

إذا كان الرجل طويلا إلى حد لايزيد عليه طول. قيل: عميق القامة . فإن كان دون ذلك يسيراً . قيل: شاط القامة . فإن كان دون ذلك يسيراً . قيل: شاط القامة . فإن نقص عن ذلك يسيراً . قيل: معتدل القامة إلى التمام . فإن نقص عن ذلك . قيل: معتدل القامة . فإن نقص عن ذلك . قيل: دون الاعتدال . فإن نقص عن ذلك . قيل: دبع القامة . فإن نقص عن ذلك . قيل: ربع القامة . فإن تفاحش خلك . قيل: ربع القامة . فإن تفاحش قصره . قيل: حسر القامة . فإن تزايد قصره ، إلى أن يكون كقد الصبى ، قيل: دُحْداح . ويقال في الشيخ إذا انحنى : أسقف القامة .

ومن الحذاق: من اعتبر القدود بذراع القاش ، واستأنس بتفصيل الرجل ملبوسه . وجعل لغاية الطول على العرف المألوف في زماننا هذا : ثلاثة أذرع ونصف . وقسط أقسام القدود على هذا الذرع . فهما نقص أنزله على المراتب إلى نهاية القصر ، والاعتباد في ذرع التفصيل : مبنى على سؤال الرجل . ور بما عرف ذلك من رؤيته تقديراً .

# الرابع، في ذكر الجبهة

إذا عرضت الجبهة وتربعت . قيل : رَحْبُ الجبهة . و إن اعتدل عظمها والسع جداً . قيل : أغر ، واصرأة غراء . فإن نتأ عظمها وظهر . قيل : أفرق . فإن استوى عظمها ، وسلمت من الانكاش . قيل : واضح الجبهة . فإن كان بها انكاش . قيل : وبها أسارير . فإن صغرت الجبهة وضاقت ، قيل : ضيق الجبهة ، و إن لم يكن لها أسارير . قيل : صلب الجبهة ، أو بها غضون . و إن نزل شعر الرأس عن وسط الجبهة ، وخلى من الجانبين مما يلى الصدغين . قيل : أنزع . فإن كان شعرها عليها من جميع جانبيها وضاقت الجبهة . قيل : أغم الجبهة .

### الخامس ، في ذكر الحواجب

إذا اتصل مقدم الحاجب بمقدم الآخر . قيل : مقرون الحاجبين . فإن اتصلا اتصالاً من غير فصل مخطوط . قيل : أبلج . فإن طال شعر الحاجبين ودقا . قيل : أرج . والمرأة زجاء . فإن زاد طولها . قيل : مهلل شعر الحاجبين . فإن غزر شعرها . قيل : أوطف شعر الحاجبين . والمرأة وطفاه . فإن خف شعرها . قيل : أمعط ، والمرأة معطاء . فإن سقط شعر الحاجبين . قيل : أمرط ، والمرأة : مرطاء . ويقال : أزعر الحاجبين ، والمرأة زعراء . فإن غزر شعر الحاجبين وطال . قيل : أزب الحاجبين . والمرأة زباء .

### السادس، في ذكر العيون

إذا اتسعت المين . قيل: رجل أعين ، وامرأة عيناء . و إذا انتفخ جفن المين الأعلى . قيل للرجل: ألخص . والمرأة لخصاء . و إذا قل لحم الجفون وغارت الحدقتان قيل : غائر المينين . فإن غارتا وصغرتا . قيل : أخوص . فإذا قل لحم الجفون و برزت الحدقتان . قيل : جاحظ المينين ، وامرأة جاحظة . فإن كان في المينين رطوبة . قيل : ضعيف النظر برطوبة . فإذا اشتد سواد المين . قيل : أدعج . والمرأة دعجاء . فإذا اسودت أطراف الجفون . قيل : أكل ، والمرأة كلاء . فإذا استوى السواد وصفا البياض ، واتسع مابين الأجفان . قيل : أحور ، والمرأة حوراء . فإن خالط السواد خضرة يسيرة . قيل : أشهل ، والمرأة شهلاء . فإن خالط البياض علي اخرق المينين ، والمرأة سحراء . فإن خلصت الخضرة إلى الزرقة . قيل : أزرق المينين . فإن اشتدت الزرقة . قيل : أشقر . فإن زاد حتى يغلب البياض عليها أزرق المينين . فإن كانت إحدى المينين زرقاء ، والأخرى سوداء . قيل : أحيف المين الميني أو البسرى ، وامرأة حيفاء . فإذا كان الناظر معتدلا إلى الأنف ، وكل المينين ، ولا مكنه النظر إلى الأخرى ، فهو أقبل . و إذا ارتفع الناظر إلى أعلا مادونه . فهو أدوش ، والم أة دوشاء . فإذا مالت المينين ، ولا مكنه النظر إلى الأخرى ، فهو أدوش ، والم أة دوشاء . فإذا مالت المينين ، ولا مكنه النظر إلى الأخرى ، فهو أدوش ، والم أة دوشاء . فإذا مالت المينين ، ولا مكنه النظر إلى الأخرى ، فهو أدوش ، والم أة دوشاء . فإذا مالت

العين إلى مؤخرها ، أو إلى مقدمها دون الأخرى . قيل : أحول اليمني أو اليسرى . فإذا انكش . قيل : أخفش . فإذا لم يكن يرى من قرب : فهو أكس . فإن لم يستطع النور : فهو أجهر . فإذا انقلب جفن المين فانشق . قيل : أشتر . فإن طال شعر الأجفان . قيل : أعش. فإن ذهبت شعر الأجفان . قيل : أعش. فإن ذهبت إحدى العينين . قيل : ممتنع ، وقيل : أعور العين الفلانية . فإن كانت عيناه مفتوحتان ولا ينظر بهما شيئاً . قيل : قائم العينين .

# السابع، في ذكر الأنف

إذا ارتفعت قصبة الأنف، ودقت الأرنبة واحْدَوْدب وسطها . قيل : أقنى الأنف . و إذا ارتفعت الأرنبة ودقت الأنف . و إذا ارتفعت الأرنبة ودقت القصبة ، وتطامنت يسيراً . قيل : أشم الأنف ، والمرأة شاء . و إذا قصرت القصبة وصغرت الأرنبة ، وارتفعت عن الشفة . قيل : أخنس ، والمرأة خنساء ، فإن عرضت الأرنبة واطمأنت القصبة وانكسر المنخران ، وانفطس رأس الأنف . قيل : أفطس ، فإن اطمأن وسطه وارتفعت الأرنبة . قيل : أفغى الأنف . فإن قصر ارتفاعه وغلظ . قيل : أقشم . فإن اعتدلت القصبة قيل : أفغا ، والمرأة فغواء . فإن غلظت الأرنبة . قيل : غليظ الأرنبة . و إذا اتسع المنخران اتساعاً فاحشاً . قيل : واسع المنخرين . وإن ضاقاً . قيل : ضيق المنخرين .

## الثامن ، في ذكر الوجنتين والخدين

الخد: هو مجرى الدمع . والوجنة : العظم الناتى، تحت العينين . و إذا ظهر لم الوجنتين . قيل : موجن، والمرأة موجنة . و إن استوى عظم الوجنتين واعتدل لحم الخدين . قيل: سهل الخدين . فإن ضاق الوجه وصغر جداً . قيل: ضيق الوجه . فإن طال الوجه . قيسل : مستطيل الوجه . و إن كان في الخدين غضون . قيل : و بخديه غضون . و إذا انضم الخدان وانحصرا . قيل : مضموم الخدين .

# التاسع ، في ذكر اللحي

إذا دار شعر اللحية . قيل : مستدير اللحية . فإذا طال مقدمها . قيل : طويل المقدم . ويقال : مسبل شعرها . فإذا غزر شعرها . قيل : أكتّ . ويقال : كثيف شعر اللحية . فإن خف شعرها . قيل : خفيف شعرها . فإن كان بذقنه شعر كثير و بعارضيه شعر يسير . قيل : سناط . وإن لم يكن في عارضيه شيء من الشعر ، وكان بذقنه خاصة . قيل : كوسج \_ ويقال كوسا \_ وإن كان كبير السن ولم يكن في بوجهه شيء كالأمرد . قيل : أنط \_ بالثاء \_ وأفط \_ بالفاء \_ وإن كان كبير السن ولم يكن في عنفقته شعر \_ وهي النقرة التي تحت الشفة السفلي \_ قيل : أكشف العنفقة . فإن توفر شعرها . قيل : وفر العنفقة . وإن كان في العنفقة . وإن كان في العنفقة شعر وما حولها . قيل : نقي ما حول العنفقة . فإن كان في شعر اللحية شقرة ظاهرة . قيل : أشقر شعر اللحية . فإن كانت شقرة فإن كان في شعر اللحية شعرة طاهرة . قيل : أشقر شعر اللحية . فإن كانت مستورة بالحناء . وهو يخضبها . قيل : مستور شعر اللحية بالحضاب . وإن كانت مستورة بالحناء .

### العاشر: في ذكر الشفتين

إذا رَقَّا ودقتا . قيل : رقيق الشفين . فإن تقلصتا وغلظتا ، ولم يستطع طبقهما على أسنانه . قيل : أفوه . والمرأة فوها . فإن غلظت الشفتان يسيراً . قيل : غليظ الشفتين . فإن كان أكثر من اليسير . قيل : أثلم . والمرأة ثلما . فإن انقلبت الشفة العليا واسترخت كشفة البعير . قيل : أهدل ، والمرأة هدلا . فإن اسود ماظهر من لحم الشفتين . قيل : ألعس . والمرأة لعسا . فإن انشقت الشفة العليا كشفة البعير . قيل : أعلم . وإن انشقت السفلى . قيل : أفلح . فإن كانتا مشقوقتين . قيل : أشرم . والمرأة شرما . والله عن بياض في باطن شفتي الأسود مشقوقتين . قيل : أشرم . والمرأة شرما . والله عن ياض في باطن شفتي الأسود

# الحادى عشر: في ذكر الفم

إذا كان الغم متسعاً جداً . قيل : أهرت . والمرأة هرتاء . فإن كان صغيراً . قيل : صغير الغم . فإن كان يتلفظ بالفاء . قيل : فأفاء . والمرأة كذلك . و إن تردد في كلامه . قيل : ألفط ، و إن كان يتردد في الكلام إلى حد الخيشوم . قيل : أخَن م فإن أحال لسانه في فه في حالة الكلام قيل : لجلاج ، فإن كان إذا تكلم يبدل الحروف بغيرها . قيل : أرت . ويقال : ألثغ . فإن لم يتكلم . قيل : أبكم . وقيل : أخرس ، وللرأة خرساء .

## الثاني عشر: في الأسنان

إذا اتسع ما بين الثنايا العليا . يقال : مفلج ما بين الثنايا العليا أو السفلى . و إن كان فلَجاً واضحاً . قيل : فلج بين . أو يسيراً . قيل : يسير . وقيل : بجوز أن يقال : خفيا . و إن انفرج مابين الأسنان . قيل : أفرج مابين الثنايا العليا ، وكذلك السفلى . و في جميع الأسنان إذا كانت على هذا الحكم . و إن التصقت الأسنان وانتظمت . يقال : مفلج وانتظمت . يقال : مصمت الأسنان . فإن تفلجت جميع الأسنان . يقال : مفلج جميع الأسنان العليا والسفلى . فإن كان بعضها مفلجاً أو مفرجا ذكره . و إن كان بالأسنان سواد أو صفرة ، أو خضرة أو محتوتة ، أو بعضها . ذكر كل ذلك بحسبه . و إن تغيرت ، يقال : متغير لون السن الفلانية . و إن انثلم طرف الأسنان أو بعضها ، قيل : منثلم طرف السن الفلاني . و إن انقصمت من نصفها . قيل : مقصوم السن الفلاني . ولا فرق بين أن يكون ذلك في السفلي أو العليا . و يقال في السن الفلاني . ولا فرق بين أن يكون ذلك في السفلي أو العليا . و يقال في السن الأعلى أو السفلي : مقاوع السن الفلانية . و إن كانت الأسنان . فإن زاد مابين في السنان . فإن أسنانه سن زائدة أو شاعبة .

وقد تقدم ذكر عدد ما للانسان من الأسنان في كتاب الديات .

#### الثالث عشر: في العنق

السالفان : هما مابين مكان القُرط و نقرة القفا . والأخدعان : هما مكان المحجمتين في صفحتي العنق ، والنغناغ : هو ما تحت اللحيين و إذا طال العنق واعتدل ، قيل : أجيد . والمرأة جيداء . فإن طال في رقة ، قيل : أعتق . والمرأة عنقاء . وإن مال العنق إلى ناحية . قيل : أميل العنق إلى الناحية الفلانية . وإن المتدت العنق ، فأقبلت على مقدمها . قيل : أقود . فإن قصرت حتى تكاد الرأس تلتصق برأس العنق . قيل : أوقص ، وامرأة وقصاء . فإن لانت العنق واعتدلت . قيل : أغيد ، وامرأة غيداه .

# الرابع عشر : في نوادر الخلقة

إذا انحسر الشعر من جانبي الجبهة ، وزاد على ذلك . فهو أجلح . فإن زاد على ذلك . قيل : أجلى . فإن زاد على ذلك ، حتى بلغ الشعر اليافوخ ، فهو أصلع . فإن اجتمع الشعر في وسط الرأس ، وخلاكل من جانبي الرأس من الشعر . قيل : أقرع . فإن كان الشعر مفلفلا . قيل : مفلفل الشعر . وإذا سال على القفا . قيل : أغم القفا . كما يقال : أغم الوجه .

وإذا انشق حجاب الأنف . قيل : أخرم . وإذا انقطع الأنف . قيل : أجدع ، والمرأة جدعاء . وإن كان بوجهه جُدرى مندرس ، أو ظاهر . كتب . والسكوع في طرفي الزندين : مما يلي الإبهام إلى السبابة . والسكرسوع : طرف الزند ممايلي الخنصر . وإذا كان الرجل مقعداً ، يقال له : مفلوج الرجلين ، والمرأة كذلك . والخوص صغر العينين ، وهو ضيق مؤخرها . والفقم : هو أن تتقدم الثنايا السفلي إذا ضم الرجل فاه ، ولا يقع عليها الثنايا العليا ، والفلج في اليدين : هو اعوجاج فيهما . والقس : هو دخول الظهر وخروج الصدر . والاصطكاك : هو أن تصطك كل ركبة بالأخرى . والأكف : هو قصر الأنف ، وصغر الأرنبة .

و إذا كان الرجل مقطوع الأذنين . قيل : أصلم ، أو مقطوع إحداها . قيل : أصلم الأذن الفلانية . والصمغ : صغر الأذنيين . و إن كان شيء من الأظفار متغير . قيل : متغير الأظفار . و يقال : فاسد الأظفار ، أو فاسد الظفر الفلاني . و إن كان يعمل باليد اليسرى كما يعمل باليني ، ولا مزية لإحداهما على الأخرى . قيل : أضبط ، و إن عمل باليسرى دون اليمني . قيل : أشول .

#### فصل

## في الشيات والألوان في الحيوان

الأشقر: هو ضرب لونه إلى لون الحناء ، والسكيت: معرفته وجبينه أسودان . فإن غلب إلى الصفرة . يقال: بصفرة أو حمرة ، والأخضر: هو الذى تضرب شقرته إلى السواد بأدنى خضرة ، والأدهم: الحالك فى السواد . وغير الحالك والصافى: أدغم عنبرى ، والأصهب: الناصح البياض . والزرزورى: بياضه وسواده سواد الأبرش مخالط شيته سواد وحمرة . والأشقر: هو الذى مخالط شقرته شعر أبيض . والأشهب: السَّمند الأصفر . و يسمى الحبشى ، وعَرَّفه وذنبه أسودان ، والصينى: أصفر . وذنبه وعرفه أبيضان . والأشكل: هو الكيت . والأزرق: الذى لونه لون الرماد ، والأبقع: الذى بجسده شيء مخالف لونه . والسامرى: الذى شهبته بسواد يشبه الأزرق ، ويكون فى سائر جسده ، حتى يصير كالأبلق .

وأما الذى فى الوجوه: إذا كان بوجهه شعرات بيض بقدر الدرهم. قيل: أفرج . فإن كان أقل من ذلك . قيل: شعرات، والحنى: أفرج حنى . فإن سالت ولم تجاوز العينين . قيل: أغر عصفور . فإن انتشرت . قيل: أغر سادج . وإن استطالت ودق طرفها . قيل: أغر يعسوب ، واليعسوب: الغرة التي في وجه الفرس . تكون مستطيلة . قاله ابن قتيبة . فإن اتسعت ولم تبلغ الجحفلة . فهو أغر

شمراخ ، وهو ما سال على الأنف . وإن سالت الجحفلة . قيل : أغر سائل الهين الواحدة الفلانية . وإن انتشرت على الهين . قيل : أعشى . وإذا كانت الهين الواحدة زرقاء . قيل : أحيف . والحيف : الاختلاف . وإن كانت زرقاء . قيل : أزرق . وإن كان البياض على خديه . قيل : لطيم الخدين ، أو أحدها . وإن كان في الغرة شامات يذكرها . وإن كان أعلاها كالهلال . قيل : أغر هلال . وإن كان في الجحفلة بياض . قيل : أرتم . وإن كان بسواد . قيل : بسواد ، ومشقوق الأذنين مفرط . والبياض في أعلى الرأس أصقع . والبياض في القفا : أقيف وشائب الناصية : أسقف . ونقاؤها بالبياض : أصبغ . و بياض الرأس والعنق كله : أدرع ، والحدقتان والأهداب : معرب .

وأما شيات البغال: إذا كان البغل أصفر تعاوه غبرة يسيرة ، و ببدنه خطوط من معرفته إلى أصل ذنبه . قيل: خلنجى . فإذا كان فى جحفلته ومحجر عينيه بياض يضرب إلى صفرة . قيل: أقمر .

ومن جملة عيوب الدواب: الانتشار . وانتفاخ العصب ، والدحس . وهو ورم في حافره . والسرطان : وهو دا ، في الرسغ . والارتهاش . وهو أن يصك بعرض حافره عرض يده الأخرى ، وربما أدماها . و يسمى اصطكاك . والمشش والنمل ، وهو سواد في الحافر من ظاهره . والوفرة : دا ، يكون في باطن الحافر . وقد تقدم من ذكر عيوب الدواب في والرهصة : دا ، يطلع في باطن الحافر . وقد تقدم من ذكر عيوب الدواب في كتاب البيوع ما فيه كفاية . والله أعلم .

### الفصل الثاني: في ذكر الكني

اعلم أن أهل العلم أجمعوا على جواز التكنى بأى كنية كانت، سوى التكنى بأى كنية كانت، سوى التكنى بأبى القاسم ، وسواء تكنى الإنسان باسم ابنه أو ابنته ، أو لم يكن له ولد، وكان صغيراً . أو كنى بغير اسم ولده . ويجوز أن تكنى المرأة بأم فلان ، وأم فلانة . وإنما اختلفوا فى جواز التكنى بأبى القاسم على مذاهب كثيرة .

أحدها: مذهب الشافعي رضي الله عنه . وأهل الظاهر: أنه لايحل التكنى بأبي القاسم لأحد أصلا ، سواء كان اسمه محمداً أو أحمداً ، لظاهر قوله عليه الصلاة والسلام « تسموا باسمي ، ولا تكنوا بكنيتي » رواه مسلم .

والثانى: أن هذا النهى منسوخ ، وأن هذا كان فى أول الإسلام . فيباح التكنى اليوم بأبى القاسم لكل أحد ، سواء فى ذلك من اسمه محمد أو أحمد أو غيره . وهذا مذهب مالك . و به قال جمهور السلف والعلماء وفقهاء الأمصار . والثالث : مذهب ابن جرير ، أنه ليس منسوخا ، و إنما كان النهى للتنزيه والأدب لا للتحريم .

الرابع: أن النهى عن التكنى بأبى القاسم مختص بمن اسمه محمد أو أحمد، ولا بأس بالكنية وحدها لمن لا يسمى بواحد من الاسمين. وهذا قول جماعة من السلف. وجاء فيه حديث مرفوع عن جابر رضى الله عنه.

الخامس: أنه نهى عن التكنى بأبى القاسم مطلقاً. ونهى عن التسمية بالقاسم، لئلا يكنى أبوه بأبى القاسم. وقد غير مروان بنالحكم اسم ابنه عبد الملك حين بلغه هذا الحديث. وسماه عبد الملك. وكان اسمه أولا: القاسم. وفعله بعض الأنصار أيضاً.

السادس: أن التسمية بمحمد ممنوعة مطلقاً ، سواء كانت له كنية أم لا . وجاء فيه حديث عن النبى صلى الله عليه وسلم « تسموا أولادكم محمداً ، ثم تلعنونهم! » وكتب عمر إلى الكوفة « لاتسموا أحداً باسم نبى » وأمر جماعة بالمدينة بتغيير أسماء أبنائهم . ممن اسمه محمد ، حتى ذكر له جماعة منهم: أن النبى صلى الله عليه وسلم : أذن لهم في ذلك ، وسماهم به . فتركهم .

وقال القاضى عياض: الكنية إنما تكون بسبب وصف صحيح من المكنى، أو سبب اسم البلائكة . وكره مالك التسمى باسم الملائكة . وكره مالك التسمى بجبريل و بياسين .

ذكر ذلك كله النووى رحمه الله فى كتاب الأدب فى شرح مسلم . وذكر فى منية للفتى فى مذهب الحنفية : أنه يجوز التكنى بأبى القاسم . وقد تقدم الخلاف فيه . والراجح عند بعضهم عدم الجواز : فليجتنب .

#### الفصل الثالث

فى الألقاب التى اصطلح الناس عليها . وأجروها مجرى الأمر اللازم وما يتصل بها و يضاف إليها من التراجم

اعلم أن الألقاب المقرونة بالدين ليست محصورة بوضع أبحرى عليه ولاحد ، في جاء و إنما اللقب مطية مبلغة إلى مقاصد النظر ، مميزة بين مزايا الاصطلاحات . فمن جاء ركب ، ولا يعترض في شيء منها . ولا يقال : لم كان لقب هذا هكذا ؟ وليس فيه من معنى ما لقب به شيء أوجب له هذا اللقب . ولا يقال أيضاً : لا يجوز أن يكون لقب هذا إلا كذا ، بل للمقب أن يلقب من أراد بما أراد . غير أن ثم ألقاباً اصطلح عليها الناس . ووضعت على أسماء . فجرت بالتداول مجرى الغالب ، حتى صارت لتلك الأسماء كالأعلام ، ومشى الناس في استعمالها على العادة ، بحيث إنها فا تقلت عن أسمام ، واستعمال لأسماء غيرها استنكرت . وهذا كله إنما هو من طريق قياس يفسد المعنى .

فمن ذلك: أنهم وضعوا لمن اسمه « محمد » شمس الدين ، و بدر الدين ، وجال الدين ، وكال الدين ، وشرف الدين ، وأمين الدين ، وناصر الدين ، وقطب الدين ، وعاد الدين ، وعز الدين ، وأسد الدين . وكل ذلك : إذا كان من المتعممين ، سواء كان فقيها أو تاجراً . ما خلا « ناصر الدين » فإنها تستعمل للجند . هذا هو المتعارف . وقد يقع في الجند من يلقب بشرف الدين ؛ وشمس الدين . وما ذكرناه هو الأغلب .

و « أبو بكر » تقى الدين ، وشرف الدين ، وزين الدين ، وزكى الدين . إذا كان من المتعممين . وكذلك : رضى الدين . و إن كان من الجند : فسيف الدين . و « عمر » سراج الدين ، وزكى الدين ، وزين الدبن ، وشجاع الدين ، وناصر الدين ، وضياء الدين ، وعز الدين . وهو أحسن ما يلقب به من اسمه عمر ، للحديث المصرح فيه بإعراز الدين بأحد العمرين ، وفتح الدين ، ونجم الدين . ويستعمل للجند منها : شجاع الدين ، وناصر الدين .

و « عُمَان » فحرالدين ، ونور الدين ، وهو أحسن مايلقب به من اسمه عُمَان ؛ لأنه ذو النورين . ويختص الجند منها : بفخر الدين .

و « على » من للتعممين ــ نور الدين ، ومن الجند : علاء الدين ، وسيف الدين . وهو أحسن مالقب به من اسمه علي ، لأن علياً كان سيف الله في أرضه .

و « أحمد » من المتعممين ... : شهاب الدين ، ومحيى الدين . ومن الجند : شهاب الدين ، وصفى الدين ، ومحب الدين .

و «عبدالله » شمس الدین . وجمال الدین ، وعفیف الدین . و « ابراهیم » برهان الدین ، وصارم الدین ، ورضی الدین ، وسعد الدین . و «داود» علم الدین ، وموفق الدین . و «سلیمان» علم الدین . و «یوسف» جمال الدین ، وأمین الدین ، وصلاح الدین . وأحسن ما یکنی به : أبو المحاسن . و « موسی و « عیسی » شرف الدین . و « حسن » بدر الدین ، وحسام الدین . و « حسین » کذلك . شرف الدین . و « جعفر » کریم الدین . وشرف الدین . وأحسن مایکنی به : أبو الصدق .

و «جعفر» ثريم الدين . وشرف الدين . واحسن مايلني به : ابو الصدق . وكذلك : سعيد . و « مسعود وكذلك : سعيد . و « مسعود الربيع » زكى الدين . و « أنس » روح الدين . و « اسماعيل » عماد الدين . و « خليل » غرس الدين . و «حمزة » عز الدين ، و نصير الدين . و « زكريا » بنية الدين . و « يحيى » محيى الدين ، ومخلص الدين . و « قاسم » شرف الدين ، و زين الدين . و « إسحاق » مجد الدين . و « يعقوب » تاج الدين . و « محمود » نور الدين . و « هارون » حافظ الدين . و « حاتم » كريم الدين .

وليس باللازم استيعاب جميع الأسماء وتنزيل الألقاب عليها ، إذ ذلك يطول.

والألقاب ليس لها قاعدة تضبطما . بل هي على اختيار المللَّقب ، كما أن الأسماء على اختيار المسمى .

وأما ألقاب الخدام : فالذي جرت عليه العادة أن يلقب .

ياقوت: افتخار الدين . جوهر: صفى الدين . رشيد: شهاب الدين . عنبر: شجاع الدين . مفتاح: فتح الدين . خالص: مخلص الدين . كافور: شبل الدولة ومجير الدين . نجيب : موفق الدين . سرور ومسرور: سرى الدين . وشمس الخواص . تميم : مرتضى الدين . فايز: مصطفى الدين . مختار: ظهيرالدين . ريحان: روح الدين ، وعزيز الدولة . نصر: نصير الدين . فاخر: فخر الدين . وصيف: ناصح الدين ، بلال : بها الدين . محسن : اختيار الدين . عفيف : حمال الدين . صواب : شمس الدين . صندل : زكى الدين . منصف : محيى الدين . فاتن : وصى الدين . رضوان : رضى الدين . لؤلؤ : نظام الدين .

وما كان من أسماء الخدام موافقاً لأسماء الترك ، أجرى عليها ألقابها . و بؤخذ من ذلك ما أمكن ، و يجعل مثالا لما يذكر . فالأشياء تحمل على نظائرها . والفروع تحمل على الأصول .

ولو تركنا ذكر ماقدمنا من ذلك : لكان يمكن أن يعرف من الاستعمال الجارى بين الناس . ولكن جعلناه كالحاشية ينفع مع وجودهاولا يضر عدمها . وأما التراجم

فنها ما هو فى الدرجة العليا ، وما هو فى الدرجة الوسطى ، ووضعها يرجع إلى الكاتب فيه . ويعتمد فيه على حذقه و إدراكه ؛ لأنه فى ذلك بمنزلة الطبيب الحاذق الذى يعطى كل إنسان من الدواء مايحتمله مزاجه وسنه . وما يوافق طبع بلده . والفصل الذى هو فيه .

واعلم أن الألفاظ قوالب المعانى . والأقوال : ربما أطلقت . وهي مقيدة

بالنسبة إلى الفهم والإدراك ؛ إذ لا يعرف الشيء إلا بمعرفة معناه . ولا يفهم إلا بإيضاح فحواه .

والإجماع: منعقد على ترجيح أر باب الخطاب على بعضهم بعضا. وأن الخلافة هى : أعلا المراتب فى الدنيا بعد النبوة . ولهذا السبب : وجب تقديم أربابها على من سواهم وتخصيصهم بمزية الفضل حكما ورسماً . وهم أحق بذلك وأجدر لكونهم أعلى البرية قدراً وأكبر . وما يكتب لهم على ضربين .

الأول: المواقف الشريفة النبوية ، الإمامية العباسية ، الأعظمية المولوية ، السيدية ، السندية ، الملاذية ، الملجئية ، الظاهرية ، الرموفية ، الرحيمية ، المؤيدية ، المنصورية ، المقتدرية ، المستعصمية ، الرشيدية ، المكينية ، الغيائية ، الآمرية ، الخليفية ، الفلانية . خليفة الزمان ، وإمام أهل الإيمان ، مولى النعم ، ومولى الأمم ، ورافع نور الهدى على علم . غياث الأنام ، عصمة الأيام ، رحمة العالم ، نعمة الله على بنى آدم ، إمام المسلمين ، وابن عم سيد المرسلين . القائم بأمر الله ، أوالمكتفى بالله أبو فلان أمير المؤمنين . ضاعف الله أنواره ، ورفع فى أعلا درجات الإمامة مناره ، وأظهر على الدين والدنيا شعار هديه وداره .

الثانى : الديوان العزيز ، النبوى ، الإمامى ، الأعظمى \_ ويسوق الألفاظ المتقدمة تاليا لها على نحوها الموضوع لها .

وقد قيل: إن الألفاظ المستعملة فى نعت المكتوب إليه وترجمته بها: إنما يراد بها تعريف ذلك المسمى ، والتنويه باسمه ، وقالوا: إن كثرتها فى حق ذوى المراتب العلية نقص وعيب ، وذلك: أنه إذا كان الغرض بها التعريف ، فليس مثل الخليفة أمير المؤمنين محتاج إلى تعريف ولا شهرة ، لأن الخلفاء يعرفون بالسيادة والشرف الباذخ الموروث عن النبوة ، وهم موصوفون بأشهر مما به يوصفون ، وذلك أن القائل : إذا قال «الديوان العزيز النبوى ، الإمامى الفلانى ،

أميرالمؤمنين » استغنى بذلك عن إيراد جملة من الصفات .

ولهذا قال المعرى في مرثبته للشريف الرضي :

\* أنتم ذوو النسب القصير مراده \*

إن الإنسان إذا قال فلان ابن عم رسول الله صلى الله عليه وسلم : أغناه ذلك عن كثرة الصفات .

ويليهم : الملوك والسلاطين ، وأولياء خدمهم من أر باب السيوف والأقلام على اختلاف مراتبهم .

فيكتب للسلطان إن كان حياً : المقام الشريف ، الإمام الأعظم ، والملك المعظم ، سيد ملوك العرب والعجم ، جامع منقبتى السيف والقلم ، فأنح القلاع والحصون ، المظهر بجهاده فى أعداء الله ورسوله سره المصون ، ملك البرين والبحرين ، صاحب القبلتين ، خادم الحرمين الشريفين ، سلطان الإسلام والمسلمين ، ظل الله فى الأرضين ، مرغم أنوف الملحدين ، مبيد الطغاة والمتمردين ، قاصم الكفرة والمشركين ، ناصر المظاومين على الظالمين ، حامى حوزة الدين . مولانا السلطان المالك الملك الفلانى ، قسيم أمير المؤمنين وخلد الله ملكه ، وجمل الأرض بأسرها ملكه ، أو جدد الله له فى كل يوم نصراً ، وملكه بساط البسيطة براً و بحراً .

و إن كان ميتاً : فيكتب له : المقام الشريف . السيد الشهيد ، الملك الفلاني ستى الله عهده ، وتعاهد بعهاد الرحمة والرضوان لحده .

و يكتب لأتابك العساكر المنصورة: المقر الأشرف العالى العالى العادلى ، المؤيدى ، الغوثى الغياثى ، الزعيمى المتاغرى الظهيرى المرابطى ، المهدى المشيدى ، الخاشعى ، الناسكى العابدى الأتابكى ، السيفى ، معز الإسلام والمسلمين ، سيد أمراء العالمين ، ناصر الغزاة والمجاهدين . ملجأ الفقراء والمساكين ، زعيم جيوش الموحدين أتابك العساكر المنصورة . ممهد الدول ، مشيد المالك ، عون الأمة ، غياث

الملة . ظهير الملوك والسلاطين ، عضد أمير المؤمنين . أعز الله نصره ، ورفع في الدارين قدره .

وكذلك يكتب لنائب الشام . ولكن يزيد فيها ــ بعد « الأتابكي » ــ « الكفيلي » .

وتعريف الأول : أتابكي العساكر المنصورة بالمالك الإسلامية .

وتعريف نائب الشام : كافل المملكة الشريفة الشامية المحروسة ، والدعاء بعد التعريف .

ويكتب لكل من الأمراء: مقدى الأمراء بالديار المصرية ، سواء كان صاحب وظيفة ، أو بيده تقدمة خاصة : المقر الأشرف العالى الأميرى ، الكبيرى العالى العادلى ، الغوثى الغياثى ، المهدى ، المشيدى المتاغرى ، المرابطى الزعيمى الظهيرى المقدى ، السيفى الفلانى ، عز الإسلام والمسلمين ، سيد الأمراء فى العالمين نصرة الغزاة والمجاهدين ، زعيم جيوش الموحدين ، عون الأمة ، عماد الملة ، ظهير الملوك والسلاطين ، سيف أمير المؤمنين ، فلان الفلانى . ويعرف كلامنهم بوظيفته إن كانت له وظيفة . و إلا فيقول : أحد مقدى الألوف بالأبواب الشريفة .

وكذلك يكتب إلى نائب حلب . لكنه يزيد فيه بعد « المقدمى » : « الكافلى » . و يعد « زعيم جيوش الموحدين » : مقدم العساكر ، ممهد الدول ، مشيد المالك » .

ودون هذه الرتبة « المقر العالى الأميرى الكبيرى » إلى آخره . وهى تكتب إلى أمراء الطبلخانات بالديار المصرية ، ونائب طرابلس . وهو أيضاً : يكتب له : « المقدى الكافلي » .

و يكتب للدوادار الثاني ، ولرأس نوبة ثاني ، وحاجب ثاني ، وأمير اخور ثاني ،

ولنائب حماة ، ونائب صفد ، ونائب اسكندرية . لكن هؤلاء لا يكتب لهم « الكافلي » ويفتقر فيها لنائب حماة خاصة .

ودون هذه الرتبة « الجناب الكريم العالى » إلى آخر الألقاب ، وهى تكتب للأمراء العشراوات بالديار المصرية ، وأكابر الخاصكية والحجاب الصغار ، ومن هو فى درجتهم من رءوس النوب ، ونقيب الجيش ، ومتولى مجلس الحرب السعيد ونائب غزة . ونائب الكرك .

وأما أميركبير بالشام ، وحاجب الحجاب بها والمقدمين . فيتصدر نعتهم بالمقر العالى إذا كتب للنائب « المقر الأشرف العالى » .

وممن يكتب لهم أيضاً: الجناب الكريم العالى مع اختصار الألقاب المتقدمة دوادار السلطان بهام إذا كان غير مقدم . وأستادار السلطان بها ، وحاجب ثانى ومن فى درجتهم .

ودون هـذه الرتبة: الجناب العالى الأميرى الكبيرى العضدى الذخرى النصيرى الفلانى ، مجد الإسلام والمسلمين . شرف الأمراء فى العالمين ، عضد الملوك والسلاطين فلان » .

وهذه تكتب لأعيان المستخبرين من رجال الحلقة المنصورة بالديار المصرية ، والمسكة الشامية والحلبية ، ودوادارية الأمراء المقدمين ، والكفال واستداريتهم ورءوس النواب الكبار بخدمتهم . وأمير اخوريتهم الكبار ، والخازندارية الكبار وأعيان الجند ، وغيرهم ممن له وجاهة . وهذه الرتبة أكثر استعالا الآن ، والتي قبلها ، والمرجع في ذلك كله إلى الكاتب و إلى حذقه ومعرفته بالمكتوب له و بمقامه من الدولة ، ووظيفته .

ودون هذه الرتبة « المجلس العالى الأميرى الأجل الكبيرى » إلى آخر ما تقدم . وهذه تكتب لعامة أجناد الحلقة المنصورة ، وبقية أرباب وظائف الأمراء ، والكفال التالين لمن تقدم ذكرهم . ولعامة جند الخدمة .

ودون هذه الرتبة « الحجلس السامى » وهذه تكتب لمساتير الناس ، ولأر باب الخدم عند الأثراك ، وللمشدين ور•وس نوب النقباء ، ومقدمى البلاد والبرددارية عند الأمراء وأكابر أتباعهم .

ودون هذه الرتبة « مجلس الأمير الأجل الكبير المحترم ، الأعز الأخص المجتبى المختار فلان » وهي تكتب لمن تخلق بأخلاق أتباع الترك ، وشَدَّ وسطه . وعوج عمامته . ووقف في خدمة أر باب الوظائف من الترك كالنقباء ، والأوجاقية والعرب والكنانية ومن في معناهم . وهذه الرتبة واللاتي قبلها : تتعلق بأر باب السيوف .

وأما أرباب الأقلام ، فعلى ضربين :

ضرب يتعلق بخدمة الدولة . وعمله مستفاد من أوامر السلطنة الشريفة ونواهيها . وهؤلاء يطلق عليهم «المتعممين» وأشرف هؤلاء وأرفعهم قدراً «كتاب السر الشريف » فإن وظيفتهم شريفة ورتبتهم منيفة ، لا يرتقي إليها إلا الأمائل الأفاضل ، العلماء العقلاء ، المقرونون بالعقل الوافر ، الذي ينبني على وفوره مصالح المالك كلها شرقاً وغرباً ، لكون أن صاحب هذه الوظيفة لسان المملكة ، وسفير الدولة . ثم الوزراء ، ونظار الجيش . ونظار الخاص ، ونظار الخزانة الشريفة ، ونظار الاصطبلات الشريفة ، ونظار الدولة ، ونظار الاصطبلات الشريفة ، ونظار الدولة ، ونظارالأسواق . ونظائرهم ، من الخاص ، ونظار الكسوة ، ونظار البيوتات ، ونظارالأسواق . ونظائرهم ، من مباشري دواوين الأمراء على أختلاف طبقاتهم . و يلتحق بهؤلاء رؤساء الأطباء بالطباق الشريفة ، ورؤساء الجرائحية . ومن في معناهم .

فالذى يكتب لـكاتب السر الشريف بالأبواب الشريفة « المقر الأشرف العالى المولوى ، القاضوى العالمي ، البليغي ، البميني السفيرى المشيرى السيدى المخدومي الفلاني ، صاحب ديوان الإنشاء الشريف بالأبواب الشريفة ، وساثر المالك الإسلامية ، عظم الله شأنه » .

ودون هذه الرتبة « المقر الشريف العالى » إلى آخر الألقاب . ويكتب لكاتب سر الشام .

ودون هذه الرتبة « المقر العالى » إلى آخره . ويكتب لكاتب سر حلب . ودون هذه الرتبة « الجناب الكريم العالى » إلى آخره . ويكتب لكاتب سر طرابلس وحماة « النائب كاتب السر بالأبواب الشريفة » ولا يكتب له « المينى » ولا « السفيرى » ولا « المشيرى » . و يكتب أيضاً لأعيان موقعى الدست الشريف بالأبواب الشريفة والشام .

ودون هذه الرتبة « الجناب العالى القضائى الأوحدى الأفضلى الأمجدى الأكلى الفلانى » . و يكتب لبقية موقعى الدست الشريف بالأبواب الشريفة ، ولكاتب سرصفد ، وموقعى الدست الشريف بحلب المحروسة . ودون هذه الرتبة « المجلس العالى » و يكتب لذوى الهيئات من المتعممين و يضاف إليها من الألقاب ما يليق بالمكتوب له .

ودون هذه الرتبة « المجلس السامى » و يكتب لأصاغر مباشرى دواوين الأمراء . ودون هذه الرتبة « مجلس القاضى الأجل الكبير المحترم الأفضل الأكل المعتبر فلان » فهذه ثمانية مراتب .

الأولى: وهى «المقر الأشرف العالى» يشارك كاتب السر فيها الآن الوزير، ولكن يكتب له عوض « المينى السفيرى » \_ « المدبرى الصاحبى ، الوزيرى المشيرى » وكذلك ناظر الجيش ، وكذلك استسادار المشيرى » وكذلك ناظر الجيش ، وكذلك استسادار العالية إذا كان متعمل .

والثانية: وهي « المقر الشريف » تكتب لناطر الخزانة الشريفة ، وناظر الاصطبل ، ومن في معناهما بالنسبة إلى قربه من الملك .

والثالثة : وهى « المقر العالى » تَكتب لناظر الدولة ، وناظر ديوان المفرد . والرابعة : تـكتب لناظر الـكسوة ووكيل السلطان .

والخامسة : تكتب لناظر البيوتات والأسواق، ونظائره من أكابر مباشرى دواوين الأمراء، كناظر الديوان .

والسادسة : تكتب لعامة المباشرين بدواوين الأمراء . كالعامل والمستوفى ، وناثب الناظر ، ورؤساء الأطباء والجرائحية ، ومهاترة البيوتات .

والسابعة : تسكتب المعنى لمباشرين . ونواب المستوفيين ، والعال والرختوانية ، ورءوس نوب الفرشخانات وفراشين الزردخانات ، وأكابر الصيارف .

والثامنة : لمساتير الناس من كل طائفة .

هذا و إذا أردت تعظيمه . قلت : مجلس فلان ، و إن أردت أن يكون على حد سواء . كتبت : الصدر الأجل الحكبير المحترم ، أو الحاج الجليل المحترم فلان . الشانى

حكام الشريعة المطهرة ، قضاة القضاة ، ذوو المذاهب الأربعة ، ومن فى درجتهم من العلماء المفتيين والمدرسين ، ونقيب الأشراف ، وشيخ الشيوخ بالخوانق وناظر الحسبة الشريفة ، وناظر الأوقاف ، وناظر الأيتام . ووكيل بيت المال ، وناظر حرم مكة المشرفة ، وناظر الحرمين الشريفين القدس والخليل (١) عليه وناظر الجوالى ، ومشايخ الطريقة . ويلتحق بهؤلاء أعيان الخواجكية . والتجار ، السلام ، ومشايخ الأسواق ، والعرفاء ، والساسرة . ومن في معناهم .

فالذى يكتب لقاضى القضاة الشافعى بالديار المصرية ورفقته الثلائة «سيدنا ومولانا العبد الفقير إلى الله تعالى ، الشيخ الإمام ، العالم العلامة ، الحجة الرحلة ، الحبر البحر الفهامة . قاضى القضاة ، فلان الدين ، شيخ الإسلام ، ملك العلماء الأعلام ، وذخر الأنام ، حسنة الليالي والأيام ، حاكم الحكام ، عمدة الأحكام ، ناصر الحق ، مؤيد الشريعة ، أو ناصر السنة ، رحلة المحدثين ، بقية المجتهدين ، ناسان المتكلمين ، حجة المناظرين ، قامع المبتدعين ، خالصة أمير المؤمنين . أبو فلان فلان ، الناظر في الأحكام الشرعية بالديار المصرية ، والمالك الشريفة

<sup>(</sup>١) حقق شيخ الإسلام ابن تيمية فى اقتضاء الصراط المستقيم: أن إطلاق «حرم» على قبر الخليل إطلاق جاهلى شركى .

الإسلامية . أدام الله تعالى أيامه الزاهرة ، وأسبغ عليه نعمه باطنة وظاهرة ، وجمم له بين خيرى الدنيا والآخرة » .

ويكتب لنواجم فى الحكم والقضاء « سيدنا العبد الفقير إلى الله تعالى ، الشيخ الإمام ، العالم العلامة ، أقضى القضاة ، فلان الدين ، شرف العلماء ، أوحد الفضلاء . مفتى المسلمين ، صدر المدرسين ، مفيد الطالبين ، ولي أمير المؤمنين فلان . أعز الله أحكامه ، وأفاض عليه إنعامه ، أو أيده الله تعالى » .

ويكتب لقضاة القضاة الأربع بالشام ما يكتب للأربعة بمصر، غيرأنه لا يكتب « شيخ الإسلام » بالشام إلا للشافعي دون رفقته ، أو لمن هو من العلماء الأجلاء الراسخين في العلم ، حنفياً كان أو غير حنفي .

و يكتب لنوابهم مايكتب لنواب المصريين ، غير أنه لا يقال فى ألقاب النائب « الشيخ الإمام العلامة » اللهم إلا إن كان النائب فيه مزية العلم . فينزله الكاتب منزلته التي هو موصوف بها بالنسبة إلى علمه وعمله .

و يكتب لمشايخ العلم والفتوى والتدريس ، المعروفين فى ذلك بقدم الهجرة ورسوخ القدم «سيدنا ومولانا العبد الفقير إلى الله تعالى ، الشيخ الإمام ، العالم العالم العلامة ، الحجة الرحلة الفهامة ، الحجتى المدقق ، المجتمد الحافظ ، فلان الدين شيخ الإسلام والمسلمين . أو حجة الإسلام فى العالمين ، لسان المتكامين ، حجة المناظرين ، أو سيف النظر والتمكين ، خلاصة العلماء العاملين ، صفوة الملوك والسلاطين فلان » .

و إن كان فريد عصره زيد فى ألقابه ــ بعد « الفهامة » ــ « الوحيد الفريد المفيق المدقق ، عالم المسلمين » هذا إذا كان ما تولى القضاء .

و إن كان شيخ خانقاه صوفية : زيد في ألقابه « شيخ شيوخ العارفين » .

ويكتب لنقيب الأشراف « سيدنا العبد الفقير إلى الله تعالى ، الشيخ الإمام العالم الفاضل البارع ، السيد الشريف ، الحسيب النسيب ، الطاهر الأصيل العريق،

التقى النقى الذكى ، فلان الدين ، جمال العترة الطاهرة ، كوكب الأسرة الزاهرة ، فرع الشجرة الزكية ، زين الذرية العلوية ، طراز العصابة الهاشمية ، خلاصة الأنساب النبوية ، فخر السادة الأشراف فى العالمين ، نسيب أمير المؤمنين ، فلان ، نقيب السادة الأشراف بالمملكة الفلانية . أدام الله شرفه ، ورحم سلفه ، وأبقى خلفه »

و إن أردت الزيادة في تعظيمه: ألحقت في الألقاب المتقدمة ... من بعد « الفقير إلى الله تعالى » ... فتقول « الشيخي الإمامي ... إلى عند الزكوى » وتلخص من هذه الألقاب لكل عين من أعيان السادة الأشراف ومشايخهم ما يليق به .

و يكتب الخطباء \_ بعد « العبد الفقير إلى الله تعالى " \_ « الشيخى الإماى العالمي الخطبي البليغي ، الأثيلي الأثيري ، المبصري المنبهي المذكري ، الأوحدي المرشدي ، الفصيحي البارعي الفلاني ، فلان الدين خطيب المسلمين فلان و إن كان إماماً كتب له « العبد الفقير إلى الله تعالى ، الفقيه الفاصل ، الكامل ، المتقن الجيد الموفق ، السديد الإمام فلان » .

و يكتب لناظر الحسبة الشريفة ، إن كان تركياً « الجناب العالى ، الأميرى الكبيرى ، العالمي الفاضلي الكاملي ، الأوحدي الفلاني »

و إن كان فقيهاً كتب إليه « العبد الفقير إلى الله تعالى ، الشيخ الإمام العالم الفالم الفالم الأمين المكين فلان الدين » .

فإن كان عالمًا زيد في ألقابه « شرف العلماء ، زين الفضلاء ، عمدة الحكام المعتبرين ، بركة المسلمين فلان » .

و يكتب لناظر الأوقاف إن كان تركياً « الجناب العالى » كما تقدم فى المحتسب التركى . و إن كان فقيهاً فكذلك .

و يكتب لناظر الأيتام ، ووكيل بيت المال ما يكتب لنواب القضاة . فإن ناظر الأيتام نائب القاضى . ووكيل بيت المال نائب السلطان .

ويكتب لناظر حرم مكة المشرفة ، إن كان تركياً «الجناب العالى» و يخاطب بألقاب النرك ، غيرأنه يزاد فيه « العالمي العادلي المجتبوي المختاري الفلاني » .

و يكتب لناظر الحرمين الشريفين ، إن كان تركياً « الجناب العالى » بالألقاب المتقدمة فى الجناب . وإن كان فقيها ميزه بأوصافه اللائقة به . بحسب منزلته من العلم .

و يكتب لناظر الجوالى إن كان فقيهاً: ألقاب الفقهاء المتصدرين .كالعالمى الفاضلي الكاملي الأصيلي ، العريقي ، الأوحدى ، الأمجدى ، الرئيسي النفيسي . وما أشبه ذلك على ماتقتضيه منزلته .

و يكتب لمشايخ الطريقة المعتقدين في الناس إذا كانوا عاماء « الشيخ الصالح العالم العامل الورع ، الزاهد الخاشع العابد ، الناسك المسلك القدوة ، العارف بالله تعالى فلان الدين مر بى المريدين . مرشد السالسكين ، علم العباد . قطب الزهاد . شيخ الطريقة . ومعدن الحقيقة . حجة الله على العباد . نكتة الوجود . نقطة دائرة الفيض الرباني والجود . وقدوة المسلمين . ملاذ العابدين . شمس الشريعة والدين فلان » .

و إن كان شيخ طريقة غير منسوب إلى علم . فيكتب له « الشيخ الورع الزاهد ، القدوة فلان . أعاد الله من بركاته ، ونفع بصالح دعواته .

وأما التجار : فعلى تلاثة أقسام .

منهم : المحتلفون إلى الديار المصرية ، والمالك الشامية ، بالجواهر الفاخرة ، والقاش النفيس، وأنواع المكارم .

فهؤلاء يكتب لهم « الجناب الكريم العالى ، الكبيرى الرئيسى ، الأوحدى الأمجدى ، الثقتى الأمينى ، المكينى للعتمدى ، الخواجكى الفلانى ، عين الخواجكية بالمملكة الفلانية . آتاه الله في متاجره أعظم فوائده ، وأجراه من إدارك أمله على أجمل عوائده » .

و إن كان بمن انتهت إليه رئاسة الخواجكية . ونال من الماوك والسلاطين أعظم المزية . كابن المزلق وغيره . فيصدر نعته بـ « المقر العالى » و يجرى الألقاب إلى « الخواجكي الفلانى : فلان الدين مجد الإسلام ، بها الأنام . فخر الخواجكية شاه بنادر الممالك الإسلامية ، ملك التجار ، معدن الصدقة والإيشار . كنز الفقراء والمساكين . اختيار الملوك والسلاطين فلان . أدام الله رفعته ، وأعلى درجته » .

وقسم يعانون الأسفار بأنواع البضائع ، وأصناف المتاجر. وأنواع القماش البعلبكي . والصوف والشاش والسكندري المصرى . وغير ذلك ما عدا المكارم . فهؤلاء يكتب لهم «الجناب العالى ، الأوحدى ، الأكلى الأخصى ، المعتبرى الأجلى المحترى . الفلانى التاجر السفار » .

و يكتب لمن دونه « الخواجا الأجل الكبير المحترم الأعزالأخص الأكرم . فلان » بنيرياء إضافة .

فإن كان من تجار الشرق \_ كالعجم والروم \_ فيزيد فى ألقابه « المفخم المعظم المكرم » .

فإن كان هندياً زيد في ألقابه « الناخدى ، أو الناخودا » .

فإن كان أعجمياً ،وعنده طلب علم يكتب فى ألقابه زيادة على ماذكر « العالم الفاضل مُلاّ فلان .

وقسم يعانون الجلوس فى الأسواق فى الحوانيت للبيع والشراء فى القماش البز وغيره . فهؤلاء يكتب لهم « المجلس السامى ، الكبير الجليل الصدر ،الرئيس فلان» و يكتب لمن دون هؤلاء من مشايخ الأسواق ، وأكابر السماسرة والعرفاء .

« الصدر الأجل الكبير المحترم ، الأعز الأخص فلان » .

ويكتب لمن دون هؤلاء « الحاج الجليل فلان » .

و يكتب لمن دون هؤلا. « المعلم الأجل الحترم فلان » .

#### ضابط

اعلم أن مراتب ألقاب ذوى الرتب العلية . فمن دونهم : لا تنحصر ، والمدار فيها على حذق الكاتب ، كما تقدم . وهو مأمور بتنزيل الناس منازلهم . فمن عرف فيه مزية تقتضى الزيادة في ترجمته : زاد في ترجمته مايليق عقامه . وذلك لا يخني على اللبيب البارع . ولا يخني أن أهل هذا الزمان ، قنعوا بالتراجم ، وامتُحِنوا بحب الرياسة ، ويرضون من الناس بالإفراط في تراجمهم من غير إنكار فنسأل الله تعالى حسن الخاتمة .

# وأما تراجم النساء

فهى أيضاً تتميز بحسب تميز أزواجهن من ذوى الرتب العلية . وللناس فى تراجمهن اصطلاح . أحببنا إيراده ليكون الكاتب منه على بصيرة . وهن فى القياس على حكم ما تقدم .

فجهات الخلفاء: أعلى مراتب الجهات. ويليهن جهات الملوك والسلاطين ، ومن دونهن على قدر مراتب أزواجهن .

فأعلى ما يكتب لجهات الخلفاء والملوك والسلاطين « الآدر الشريفة ، ذات الستر الرفيغ العالى المصونى ، الممنعى الحجبي ، الخوندى ، الخليفتى الخاتونى ، عصمة الدين ، فخر النساء فى العالمين . سيدة الخوندات ، زين الخواتين . كافلة الأيتام والمساكين ، خوند فلانة ، جهة مولانا أمير المؤمنين » .

وإن كانت جهة السلطان فلا يكتب لها « الخليفتي » بل يكتب « السلطان الخاتوني » ولا يكتب لفظة « خوند » إلا لجهة خليفة ، أو لابنة خليفة ، أو أخته ، أو والدته . وكذلك لا يكتب لفظة « خوند » إلا لجهة سلطان ، أو لابنته ، أو أخته أو والدته . ولا يخاطب في كليهما إلا « لجهة مولانا أمير المؤمنين » أو « جهة مولانا السلطان » لا بلفظ « زوج فلان » فإن الجهة أرفع في المرتبة .

ويلتحق بهذا القيد : كل امرأة أردت تعظيم شأنها من جهة ابن السلطان ،

وجهة أتابك العساكر ، وكافل الملكة الشامية المحروسة ، ومن فى درجتهم من أر باب وظائف الدولة الشريفة .

ولا يكتب « الآدر الشريفة » إلا لجهة السلطان الخليفة .

ودون رتبة الآدر الشريفة « الآدر الكريمة العالية المعظمة ، المبجلة المكرمة الحجبة الأصيلة ، العريقة ، ذات الستر الرفيع ، والحجاب المنيع فلانة » .

ودون هذه الرتبة « الستار الكريمة العالية ، الكبيرة الجليلة ، المكرمة المفخمة المحدرة المحجبة فلانة » وهى تكتب لنساء مقدمى الألوف ، وأكابر الدولة من أرباب الأقلام والسيوف .

ودون هذه الرتبة « الجهة المصونة المحجبة المخدرة فلانة » وهي تكتب لنساء أمراء الطبلخانات ، ومن في درجتهم من أرباب الوظائف ووجوه الناس .

ودون هذه الرتبة « الجمة المباركة السيدة المصونة الكبرى فلانة » وهي تكتب لمن دون من تقدم في الرتبة التي قبل هذه .

ودون هذه الرتبة « المصونة فلانة » وليس بعد هذه الرتب مما يتعلق بتراجم النساء غير الاسم خاصة .

# وأما التــاريخ

فلا يخفى ما فيه من الفوائد الجمة ، ولا ما فى الختم به من الحكمة . وتاريخ الإسلام بالهجرة النبوية ، وضع لأربع سنين خلت من خلافة عمر بن الخطاب رضى الله عنه . وسببه : أن أبا موسى الأشعرى رضى الله عنه : كتب إلى عمر رضى الله عنه « إنه يأتينا منك كتب ، ليس لها تاريخ . فأرخ لتستقيم الأحوال . فأرخ » وقيل : رفع إلى عمر صك تحله شعبان . فقال « أى شعبان هذا ؟ الذى نحن فيه ، أم الماضى ، أم الذى يأتى ؟ » .

وقيل: أول من أرخ: يعلى بن أمية . كتب إلى عمر رضى الله عنه من اليمن كتابا مؤرخاً . فاستحسنه . وشرع في التاريخ .

وقال ابن عباس رضى الله عنهما « لما عزم عمر رضى الله عنه على التاريخ : جمع الصحابة واستشارهم . فقال سعد بن أبى وقاص : أرخ لوفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم . وقال طلحة : أرخ لمبعثه ، وقال على بن أبى طالب : لهجرته . فإنها فرقت بين الحق والباطل . وقال آخرون : لمولده . وقال قوم : لنبوته . وكان ذلك فى سنة سبع عشرة من الهجرة . وقيل : سنة ست عشرة . فاتفقوا على أن يؤرخوا بالهجرة . ثم اختلفوا فيا يبدأون به من الشهور . فقال عبد الرحمن بن عوف : ابدأ برجب . فإنه أول الأشهر الحرم . وقال طلحة : ابدأ برمضان . فإنه شهر الأمة . وفيه أنزل القرآن . وقال على : ابدأ بالحرم . لأنه أول السنة . ومن الأشهر الحرم » وقيل : إنما أشار بالمحرم عثمان بن عفان رضى الله عنهم . فاستقر الحال على الحرم » وقيل : إنما أشار بالمحرم عثمان بن عفان رضى الله عنهم . فاستقر الحال على ذلك . وقال ابن عباس رضى الله عنهما « قد ذكر الله التاريخ في كتابه . فقال تعالى في تفسير الآية « جعلها الله تعالى مواقيت لصوم المسلمين ، و إفطارهم ، وحجهم ومناسكهم . وعدد نسائهم ، وغير ذلك والله أعلم بما يصلح خلقه » انتهى .

هذا آخر ما انتقيناه من جواهر العقود ، ونهاية ما أردناه من تقرير مصطلح الموقعين والشهود ، الجارى على الرسم المعهود . و إنه لكتاب اشتمل على مادة من العلم وافرة ، وخص من الفوائد بجملة إذا تصرف المتصرف فيها أحرز الجواهر الفاخرة ، مطالعه لايحتاج مع حلوك منهاجه القويم إلى تنبيه . ولايفتقر في مؤاخاة الاسترشاد به إلى كاف تشبيه .

وأنا أناشد الله تعالى من وقف عليه من حبر بليغ القلم منيره ، أو بحر اللسان غواصه ، والكلام جوهره : أن يعاملنى عند الوقوف عليه بإغضائه وصفحه ، وأن يسدد مايقع عليه طرف تأمله وانتقاده من الخلل ، كاشفاً ظلام عينى بإسفار صبحه ، وتمحيص نصحه ، حاملاكل قول يستغر به أو يستهجنه على أحسنه ، راداً

كل لفظة فظة إلى أوضح معنى وأبينه ، فأى جواد لا يكبو ؟ وأى سيف لا ينبو ؟ ومن ذا الذى تُرْضِى سجاياه كلما كلها كيفي المرء فضلا أن تعد معايبه

والخلق يتفاضلون فى العلم والإدراك . والعاقل يحتاج إلى منبه يحذره مدارك التعقب والاستدارك . وقصارى مؤلفه الفقير الحقير : الاعتراف بما لديه من العجز والتقصير ، وأن خَطْوَه فى سلوك هذا المرتقى الوعر قصير . وهو يستغفر الله مما طغى به القلم . وحاول إدراك شأو المتقدمين فيه فلم .

والحمد لله رب العالمين ، أولاً وآخراً ، و باطناً وظاهراً . وصلى الله على سيدنا محمد ، وعلى آله وأصحابه أجمعين . صلاة دائمة باقية إلى يوم الدين . وحسبنا الله ونعم الوكيل . ولا حول وقوة إلا بالله العلي العظيم .

قال مؤلفه : فسح الله فى مدته : كان الفراغ من تأليفه فى اليوم المبارك ، الموفى للثلاثين من شهر جمادى الأولى من شهور سنة خمس وستين وثمانمائة .

وكان الفراغ من هذه النسخة المباركة في يوم الأحد ثانى رجب الفرد من شهور سنة تسع وثمانين وثمانمائة . أحسن الله فراغها في خير وعافية بالجامع الأزهر المعمور بذكر الله ، على يد العبد الفقير ، المعترف بالعجز والتقصير ، الراجى عفو ربه القدير : ناصر بن أحمد بن علي الدمياطى الشافعى . غفر الله تعمالى له ولوالديه ولجميع المسلمين والمسلمات ، والمؤمنين والمؤمنات، الأحياء منهم والأموات . إنه قريب مجيب الدعوات . والحمد لله رب العالمين . وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين . وحسبنا الله ونعم الوكيل .

والحمد لله وحده ، وصلاته وسلامه على خير خلقه وآله وصحبه وسلم تسليما كثيراً

### فهرس

### الجزء الثانى من جواهر العقود

٣ كتابالنكاح ومايتعلق بهمن الأحكام الح كتاب الصداق وما يتعلق به من الأحكام مايباح النظر إليه من الرأة ٥٥ المفوضة إذا طلقت قبل السيس والفرض استحاب الحطبة ، والحطبة ٣ الإيجاب والقبول ، وألفاظهما ٤٦ اختلاف الزوجين في قبض الصداق والزيادة عليه ٧ الولى في عفد النكاح ٧٤ وليمة العرس ١٠ الكفاءة ٨٤ باب القسم والنشوز ١٣ الحلاف المذكور في الباب ١٤ هل الولى شرط في صحة العقد ؟ ١٥ العزل ١٥ الوصية بالنكاح، والوكالة فيه، وولاية | ٥٣ القسم « للنكاح قواعد يسدأ بذكرها قبل الفاسق الصطلح عليه في صوره ١٦ للأب والجد تزويج الصغيرة بغير إذنها « من هي الكبيرة ؟ « ذكر الولى المزوج ٣٥ صورة صداق بنت خليفة على شريف ١٧ عاذا تكون الكفاءة ؟ ٥٦ خطبة نكاح عالم اسمه على ١٨ الإشهاد في النكاح م. « « اسم الزوج شهاب الدين ١٩ للسيد اجبار عبده على النكاح ۲۲ « « محمد على عائشة ٧٠ باب ما يحرم من النكاح ع. صورة صداق دودار أعتق جارية ٢٢ خصائص الرسول (ص) في النكاح ۲۶ شروط نکاح مماوکة الغیر وتزوجها « خطبة نكاح حاجب الملك ۲۳ محرمات النكاح م « قاضي اسمه جمال الدين » ٦٩ ٢٩ باب نكاح الشرك ٣٥ باب الخيار والاعفاف ، ونكاح العبد | اله » » ٧٠ ٧٧ « شجاع الدين ٣٨ هل إذن السيد بنكاح عبده يازمه ۷۳ « « شریف اسمه علی المهر والنفقة ؟ ۷٦ « شهاب الدين ٣٩ العيوب الثبتة لخيار فسخ النكاح

١٤٧ فصل في التعليق وصوره ٧٧ خطبة نكاح شريف على شريفة ١٥١ إذا جعل طلاقها في يدها ۸۳ صور نکاح مختلف فیه « الاستثناء وشروطه ٩٨ صورة دائرة بين الأولياء ٩٧ ما يترتب على الحلاف في الكفاءة | ١٥٢ جواب ابن ظهيرة في المسألة الشريحية في الطلاق من الصور ١٥٥ كتاب الرجعة وما يتعلق به من ١٠٨ تجديد عقد صداق لضياع الأول الأحكام ١١١ فسخ الزوجية بالعيب ١٥٦ الحلاف المذكور في مسائل الباب ١١٣ كتاب الخلع وما يتعلق به من الأحكام ١٥٧ الصور الصطلح علما ١١٥ إن زنت فمنعها حقها لتخالمه ١٦٠ كتاب الإيلاء وما يتعلق به من ١١٧ هل يكره الخلع على أكثر من السمى الأحكام « إذا طلق المختلعة ١٦١ الحلاف المذكور في مسائل الباب ١١٨ ليس للأب أن يخلع ابنته الصغيرة ١٦٢ الصور الصطلح علما عالما ا ۱۶۸ كتاب الظهار وما يتعلق به من ١١٩ صورة خلع الزوجين على المسمى الأحكام ۱۲۰ « خلع على انبها منه إرضاع ١٧٠ الحلاف المذكور في مسائل الباب ١٢٣ فصل في الفسخ وصوره ١٧٢ الصور الصطلح علما ١٢٧ كتاب الطلاق ، وما يتعلق به من ١٧٤ كتاب اللعان وما يتعلق به من الأحكام الأحكام ١٣٠ الطلاق بالرجال أم بالنساء ؟ ١٧٦ الخلاف المذكور في مسائل الباب تعليق الطلاق بصفة ١٧٧ بماذا تقع فرقة اللمان ؟ ١٣٢ الكنايات الظاهرة ۱۷۸ لو قذف زوجته برجل معین ١٢٤ طلاق الصبي والسكران والمسكره ١٧٩ لعان الأخرس ١٣٥ الملق بالمشيئة ١٨٠ الصور الصطلح علمها ١٣٦ إذا أضاف الطلاق إلى أحد أعضائها ١٨٠ كتاب العدد ، وما يتعلق بها من ١٣٧ ستة عشرمسألة تنبى على هذا الخلاف الأحكام ١٤١ الحروف التي تستعمل في تعليق الطلاق

ا ۱۸۸ عدة الوفاة

١٤٣ صور الإشهاد على الطلاق

٩٨٨ الحلاف المذكور في مسائل الباب

١٩٢ الإحداد في عدة الوفاة

هل للستوة سكني ونفقة ؟

١٩٣ الصور الصطلح علمها

١٩٦ كتاب الاستبراء ، ومايتعلق به من ١٩٦ الخلاف المذكور في مسائل الباب الأحكام

١٩٧ الحلاف المذكور في مسائل الباب

١٩٩ يتفرع على الخلاف مسائل

٢٠٠ صورة الإشهاد على الاستبراء

٢٠١ كتاب الرضاع وما يتعلق به من الأحكام

٣٠٠ الحلاف المذكور في مسائل الباب

٢٠٤ يتفرع على الخلاف مسائل

٢٠٥ عاذا يثبت الرضاع المحرم؟

٧٠٧ صور الإقرار بالرضاع والاشهاد عليه

٣١٠ كتاب النفقات ، ومايتعلق بها من الأحكام

٧١١ قصة هند امرأة أبي سفيان وسؤالها رسول الله عن نفقتها وماتفرع عليها

٢١٤ النشوز يسقط النفقة

إذا أعسر الزوج بالنفقة

٢١٥ الحلاف المذكور في مسائل الباب

٣١٦ هل يثبت للزوجة الفسخ بإعسار الزوج ؟

٧١٧ إذا طلبت البتوتة أجرة مثام الرضاع

٢١٩ النفقة على الحيوان

٢٢١ صــور الإشهاد على فرض النفقة بأنواعيا

٢٣٤ كتاب الحضانة ، ومايتعلق بها من الأحكام

٧٣٧ الصور الصطلح عليها

٢٤٩ كتاب الجراح ، وما يتعلق بها من أحكام الجنايات

٢٥٢ القصاص من الشجاج

٢٥٤ الحلاف الذكور في مسائل الباب

٧٥٥ إذا اشترك الجماعة في قتل واحد

٢٥٦ القتل بالمثقل

۲۵۷ لو رجع الشهو دبعد استيفاء القصاص

ا ۲۰۹ لو قطع يميني رجلين

« سراية الجروح في القصاص

٠٦٠ باب كيفية القصاص ومستوفيه والحلاف فمه

٢٦١ الأطراف القدرة إذا صدر الصلح على الدية فيها

٣٦٣ إزالة المنافع

٢٩٤ الحكومة

« باب موجبات الدية ، والعــاقلة ، والكفارة

ا ٢٦٥ الخلاف المذكور في مسائل الباب

٧٦٧ من هي العاقلة ؟

هل يجبر الوارث على نفقة من يرثه ؟ | ٢٦٨ إذا وقع حائط ماثل فقتل ، أوأتلف ا ٢٦٩ الكفارة في قتل الخطأ

۳٤٩ « « النصرية

٠٠٠ « القدرية

٣٥٢ كتاب القضاء ، وما يتعلق به من الأحكام .

هه مروط القاضي

٣٥٦ باب أداب القاصي

٣٥٩ كتاب القاضي إلى القاضي

٣٦٠ باب القضاء على الغائب

٣٦١ الخلاف الذكور في مسائل الباب

ا ٣٦٣ هل تلي المرأة القضاء ؟

٢٣٦٤ لايقضي القاضي بغير علمه

« إذا عزل القاضي نفسه

٣٦٧ إقامة نائب عن الفائب

٣٦٨ حكم الحاكم لاغرج الأمر عما هو عليه في الواقع

« المصطلح ، وهو نوعان

« النوع الأول في معرفة مامحتاح إليه القاضي الخ

٣٦٩ النوع الثاني فها يتعلق بوظيفة القضاء من التواقيع والسجلات الخ

 ۵ موضع علامة القاضى والقلم الذي تكتب به عند الصريين والشاميين

٣٧٣ تصحيح الدعوى

٣٧٥ صور الاشهادات فما يحكم به القاضي

٣٧٩ النوع الثانى فها هو متعلق بوظيفة القضاء منالتواقيع والأمورالمنوطة

بحكام النم معة

٧٧٠ كتاب الديات ، وما يتعلق بها من \ ٣٥٧ صورة أيمان الزيدية الأحكام

٢٧٢ هل تقبل النقود في الدية ؟

٣٧٣ هل تداخل تغليظ الدية ؟

٢٧٧ دية المجوسي

٢٧٨ جناية العبد

۲۷۹ إذا اصطدما الفارسان مثلا فماتا

« باب دعوى القسامة

٢٨١ الحلاف المذكور في مسائل الباب

٢٨٥ الصور المصطلح عليا

٢٩٦ صور المجالس الحكمية التضمنة لدعاوي الشجاج في الوجه والرأس

٣١٣ هل نقتل ساحر أهل الكتاب ؟

الردة وأحكام المرتد

٣١٤ صورة إشهاد بتوبة الرتد

٣١٦ كتاب الأعمان ، وما يتعلق بها من

٣١٨ اليمن على المستقيل خمسة أقسام

٣٣٣ الحلاف المذكور في مسائل الياب

٣٣٤ الصور الصطلح عليها

« صورة اليمين لطاعة السلاطين و الأمراء

٣٣٩ « عين الهود

. ۲۶ « النصاري

« « السامرة 454

« « المجوس ))

٣٤٣ ( أعان أهل البدع

٣٤٤ « « الاسماعيلية والزنادقة

« « الامامية الرافضة 757

٣٧٩ صور تواقيع بنيابة الحكم وغيرها | ٤٤٤ الشهادة على الشهادة وع المصطلح عليه نوعان ٣٩٣ رسم المكاتبة إلى النائب على أربعة ٤٤٦ معرفة حفظ الرسم ، وما يحتاج إليه أنواع . وكيفية كتابها العدل وصوره ٣٩٤ توقيع بوظيفة خطابة ا ٤٥٣ الثاني: ماتقوم به البينة عند الحاكم ه ٣٩٥ « بتولية وظيفة عقود الأنكحة وصور المحاضر ٣٩٧ إسحال عدالة ٤٩٦ كتاب الدعوى والبينات ومايتعلق ١٤٠٤ الفرق بين النسخة والسجل بها من الأحكام ٤١٢ كتاب القسمة ، وما يتعلق بها من ١٩٧ اليمن على البت الأحكام ٨٩٨ مسائل النكول وما يشتبه بالنكول ورع الحلاف المذكور في مسائل الياب ٩٩٤ الخلاف المذكور في مسائل الباب ٢١٦ صور قسمة إفراز ٥٠٠ تنازع مسلم ونصراني في ميراث . ٢٠ صور قسمة التعديل أبيهما المسلم ۲۹ع « « الرد ٥٠١ تنازع اثنان حائطا بين ملكيهما « « التراضي ٥٠٢ تعارض السنتان ٣٤٤ كتاب الشهادات، وما يتعلق بها ١٣٠٥ تغليظ اليمين من الأحكام « لو اختلف الزوجان في متاع البيت ه٣٤ تحمل الشهادة وأداؤها ٥٠٤ من قدر على دينه في مال من مجحده ٣٣٤ صفات العدل ه . ه صور الدعاوى المصطلح علما حد الكبرة ٢٩٥ كتاب العتق وما تتعلق له من الأحكام ٣٨٤ الحلاف المذكور في مسائل الباب .٣٠ الخلاف المذكور في مسائل الباب شهادة النساء ٥٣١ إذا لم يجز جميع الورثة عتق من ٣٩٤ « المحدود في قذف أعتقه مورثهم في مرض موته ٤٤٨ اللعب بالشطريج ٥٣٢ من ملك أصوله أو فروعه شيادة الأعمى ، والأخرس « الصور الحكمة والأهلية وعمدها ٧٤٥ كتاب التدبير، وما يتعلق به من « العبيد . والشهادة بالاستفاضة الأحكام ٣٤٤ « أهل الدمة على بعضهم ٥٤٨ الحلاف المذكور في مسائل الباب الحكم بالشاهد واليمين ١٤٥ الصور المصطلح علما للتدبير على ٢٤٤ شيادة العدو على عدوه اختلاف أحواله سع ع « أهل الأهواء

133

٧٧٥ السابع: في الأنف « الثامن: في الوجنتين والحدين ٨٧٥ التاسع : في اللحي « العاشر : في الشفتين ٥٧٥ الحادي عشر: في القم الثاني عشر: في الأسنان مره الثالث عشر: في المنق « الرابع عشر: في نوادر الحلقة ٥٨١ فصل في الشيات والألوان ٨٢٥ الفصل الثاني في ذكر الكني « الثالث في الألقاب المصطلح علما للخلفاء والسلاطين ومن يليهم من موظفيهم ٥٩٣ الضرب الثاني : ألقاب حكام الشريعة من القضاة والفقياء ٨٥٥ ألقاب النساء ٩٩٥ فائدة تاربخ التوثيقات والمحاضر ههه، أول من وضع التاريخ وسببه

٥٥٠ كتاب الكتابة ، ومايتعلق بها من ١٧٦ السادس : في العيون الأحكام ٥٥١ الحلاف المذكور في مسائل الباب الأصل في الكتابة : أن تكون مؤجلة ٥٥٢ لايجوز بيع رقبة المكاتب ٥٥٣ الصور الأهلية والحكمية للاشهاد على التدبير ٥٦١ كتاب أمهات الأولاد، وما يتعلق بهن من الأحكام ٣٦٥ الحلاف المذكور في مسائل الباب ٥٦٣ الصور الحـكمية الصطلح علما ٥٧٠ تذييل فما أحدث القضاة من البدع ٥٧٧ خاتمة تشتمل على ثلاثة فصول ٣٧٥ الفصل الأول : في السن ع٧٥ الثاني: في ذكر الألوان ٥٧٥ الثالث: في القدود « الرابع: في الجبهة ٧٧٥ الخامس: في الحواجب



	·	
	,	

	,	

